شرح



المكودي على ألفية ابن مالك

للعلامة النحوى المقرى اللغوى

أبى زيد عبدالرحمن بن على بن صالح المكودى

على الفية ابن مالك فى النحو نفع الله تعالى بهما آمين

تنبيه : تمتاز هذه الطبعة عن سابقتها بدقة التصحيح

وشكل الفية ابن مالك شكلا كاملا

(وبهامشه حاشية العلامة الملوى عليه رحمة الله تعالى)

يطلب من المكتبة التجارية بأول شارع محمد على بمصر

لصاحبها : مصطفى محمد

دار العهد الجديد للطباعة
بالخرنفش ٤٦ ب

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ حمد المن وفقنا إلى الاعراب عماخفى من المضمرات وعلمنا لسانا عربيا غير ذى عوج كشافا عن دقائق الاشارات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرافع منار الدين بحسام اللسان ولسان الحسام والخافض جناحه لمن اتبعه من المؤمنين لنحو امتثال أمر الملك العلام وعلى آله وأصحابه الشاغلين أنفسهم بالانتصاب للتنازع فى اعلاء كلمة الإسلام وعلى من تبعهم بمحاسن الأفعال وشرائف أوصاف اليقين والاذعان والاستسلام ﴿أما بعد﴾ فان شرح الخلاصة للمحقق المكودى ذى الاخلاص والايقان قد عم الانتفاع به لاخلاص مؤلفه ولمافيه من مزيد التحرير والاتقان لم ينسج على منواله لخلوه عن الاطناب الممل وتجافيه عن الاختصار المخل ومافيه من حسن الترتيب وبديع التصريف وصنعة التعليم وجمعه بين كشف قناع المتن وإعرابه فهو للمتعلم هداية إلى صراط مستقيم ولطالما بذلت الجهد فى إدارة النظر فيه وتصفحه ومراجعته وفرغت نفسى فى مزيد التأمل فيه وكثرة الاكباب عليه ومذاكرته وتجردت له اقتحم موارد السهر وأقتطف أزهار فوائد الفكر فجاد لى بأسرار مستودعات وتحقيقات وتدقيقات شريفة وأبحاث رائقات ولكن ذلك ببركة قراءته المرة بعد المرة وممارسته الكرة بعد الكرة على شيخ التحقيق والارشاد والتوفيق سيدنا ومولانا ومفيدنا سيدى عبدالله بن محمد المغربى القصرى الكنكسى أدام الله تعالى بهجته وحرس للأنام مهجته فهو الذى أطلعنا على مخدرات أبكار عرائسه وأنشقنا عرف مستودعات اسرار نفائسه وكيف لاوهو قدمارسه على الجبال الراسيات وانفق فيه لديهم كثيرا من نفائس الاوقات فوشحت ذلك الشرح بهذه الاطروفات وضممت إلى ذلك مافتح الله به على من المسائل المستجادات ورصعته بجواهر ظريف لطائف الهمتها وقت التأليف ودقائق اعتبارات وأعرضت عن نقل الغث الذى فى كثير من الشروح المطولات مستعينا بالله تعالى فهو حسبى ونعم الوكيل ✲ (ولنقدم) ✲ شيئا من التعريف بالشارح فنقول هو الشيخ الإمام العارف بالله تعالى أبو زيد عبدالرحمن بن على بن صالح المكودى بفتح الميم وضم الكاف مخففة قبيلة قريبة من فاس ومن شعره

نحن بنو مكود ✲ أهل التقى والجود   نكر فى الأعادى ✲ ككرة الأسود

كان رحمه الله تعالى اماما بارعا فى العلوم ورعا زاهدا وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس ✲ ومن مؤلفاته هذا الشرح الذى عمت بركاته وألف شرحا آخر أكبر منه ولم يكمله وقيل بل أتمه ولو بقى ماالتفت الناس إلى غيره لكن أحرقه اعداؤه حسد أفدعا عليهم وكانت دارهم دار علم فقطع الله منهم العلم وكشف عنهم الستر وعن ذريتهم إلى يومنا هذا وله شرح على منظومة الإمام بن مالك فى المقصور والممدود وشرح على الاجرومية انتفع الناس به شرقا وغربا ورأيت بخط شيخنا أن له مقصورة فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم وقد نكت فيها على حازم وابن دريد وأخرى فى علم التصريف وشرح على مقصورة المديح المذكورة وأرجوزة فى شرح ألفاظ الغريب ✲ وبالجملة كان ذاقدم راسخ فى العلم والولاية توفى سنة احدى وثمانمائة كذا فى التوشيح وقبره مشهور بفاس مقصود للتبرك به أعاد الله علينا من بركاته وأمطر علينا غيث كراماته ومن شعره إذا عرضت لى فى زمانى حاجة ✲ وقد أشكلت فيها على المقاصد

وقفت بباب الله وقفة ضارع ✲ وقلت الهى اننى لك قاصد   ولست ترانى ليفيد واقفا عند باب من ✲ يقول فتاه سيدى اليوم راقد

وَكَذٰلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ

قال الشيخ الأستاذ النحوى المحقق المقرى اللغوى أبو زيد عبدالرحمن بن على ابن صالح المكودى أبقى الله بركته بمنه وفضله وكرمه ونفعنا الله به آمين

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم(أى متبركا أؤلف والتقديم الكلام بالفحوى القصر والاهتمام بالمقدم فيقيد الكلام قصر التأليف على التبرك وقصر التبرك على كونه بسم الله والدليل على هذا المحذوف الشروع فى الفعل على أحد الوجهين وهو أن يقدر ماجعلت التسمية مبدأ له والوجه الثانى ان يقدر من مادة الابتداء مطلقا وابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بالحديث كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع او ابتر او اجذم الروايات المشهورة والأجذم مقطوع الاصابع لا الأنف كما توهم بعض شراح الجرهوة وفى البخارى بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبدالله إلى هرقل عظيم الروم وأداء لشكر نعمائه التى هذا التأليف أثر من آثارها ولم يقل بالله لتحصيل نكتة الاجمال والتفصيل أو للفرق بين التيمن واليمين والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من الرحم بالضم وهو لغة رقة القلب وانعطاف يقتضى الانعام فالانعام غايتها واسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك تؤخذ باعتبار الغايات فالرحمة فى حقه تعالى مجاز فى الانعام أو ارادته وبسط ذلك ليس هذا محله والباء أما للاستعانة لأن المحققين من المتكلمين على أنه كما يستعان بالله تعالى يستعان باسمائه لأن الاستعانة باسمائه تعالى راجعة إلى الاستعانة به أو للتعدية أو الملابسة أو التبرك وهو من عرضيات الملابسة واخص منها لأنها تكون على وجه التبرك وعلى غيره كالضاحك للانسان وليس التبرك من جزئياتها كما توهم ومعنى الملابسة المصاحبة ويصح على بعد أن تكون بمعنى من الابتدائية أى ابتدىء الكتاب من بسم الله الخ لأن البسملة من الكتاب ولا يلزم ذكر المنتهى إليه والرحمن قال ابن مالك اسم لا صفة والدليل على

ذلك أنه جاء فى القرآن كثيرا متبوعا غير صفة واعترضه الدماميني بانه يلزم أن يكون قائم غير صفة لانه يجىء غير تابع نحو القائم غير زيد وجوابه أن المراد أن الرحمن جاء متبوعا أكثر من مجيئه تابعا بل كونه تابعا لم يوجد بخلاف نحو القائم واشتقاق رحمن على أنه صفة رحيم من الفعل أعنى رحم بالضم لا من المصدر على التحقيق لان لمحققين كالرضى على أن الوصف مشتق من الفعل لا من المصدر ويدل له ظاهر كلام الامام ابن مالك فى غير ما موضع كقوله ۞ وصوغها من لازم لحاضر ۞ لكنه قال فى المفعول المطلق ۞ وكونه أصلا لهذين انتخب ۞ واشتقاقه من رحم بالضم على غير قياس لان فعل المضموم العين لا تأتى منه الصفة المشبهة قياسا الا على فعل بسكون العين وفعيل بكثرة وأفعل وفعل بفتح العين كما قال الناظم وفعل اولى وفعيل بفعل ۞ كالضخم والجميل والفعل جمل وأفعل فيه قليل وفعل ۞ والصحيح أن اقتضاء زنة فعلان المبالغة خاص بما إذا كان له اسم فاعل على غير وزن فعلان كما هنا بخلاف نحو غضبان فليس للمبالغة لانه ليس له اسم فاعل على وزن فعلان (قوله الحمد لله رب العالمين) الحمد هو الثناء بغير الحادث المطبوع فدخل فيه الثناء على الله تعالى بصفاته القديمة فانه من أجل المحامد وبهذا يعترض على غير هذا التعريف من التعاريف فانها تخرج هذا الحمد وان كان قد أجيب عن ذلك بتعسفات فى بعضها سوء أدب مع الرب تعالى وليس هذا محل بسطه وخرج عن الثناء نحو وصف من هو فى الدرك الاسفل من النار بما تضمنه ذق انك انت العزيز الكريم فانه ليس بثناء بل تنقيص له وسخرية به والشكر فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب الانعام وقيل لابد وأن يكون الانعام على الشاكر فعلم أن بينهما عموما من وجه وابتدأ بالجملة المبدوءة بها الفاتحة زيادة فى الاقتداء حيث أتى بطالعة الكتاب العزيز ورأيت بخط شيخنا ما نصه قال [illegible]ام الفخر الحمد معرفا لا يقال الا فى حق الله عز وجل ولا يجوز أن يقال الحمد لزيد قاله سيبويه وذكر ابن العربى فى القانون عن أنس أن النبى ﷺ قال ما من شىء أحب إلى الله من الحمد وأبلغ الحمد الحمد لله على كل حال وفسر المحلى الحمد فى تفسيره فى أول سورة الكهف بأنه الوصف بالجميل ثم قال وهل المراد الاعلام بذلك للايمان به أو الثناء به أوهما معا

الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين ﴿ اما بعد ﴾ فهذا شرح مختصر على الفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك تفهم به الفاظها ويحظى بمعانيها حفاظها معرب عن اعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها من غير تعرض للنقل عليها ولا اضافة غيرها اليها ولا انشاد شواهد الا ما لا بد منه ولا ايراد مذاهب الا ما لا مندوحة عنه يستفيد به البادى ويستحسنه الشادى والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين المعتنين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلب منى أن أضع شرحا على نحو ما ذكرته

احتمالات أفيدها الثالث ورب يضاف إلى العاقل كرب العبد والى غيره كرب الدين ورب الدار ويطلق على السيد ومنه الحديث أن تلد الامة ربتها وفى رواية ربها وعلى المالك (قوله وامام المرسلين) الامام من أمك أى صار أمامك اى قدامك يكون مفردا وجمعا كما فى القاموس وامامته ﷺ للمرسلين يحتمل ان يراد بها امامته ليلة الاسراء وان يراد بها أنه مقدم عليهم فى التفضيل (قوله الهادين المهتدين) ۞ ان قلت لم قدم الهادين على المهتدين مع ان اهتداء الهادى سابق على كونه هاديا إذ لا بد فى الهادى أن يكون مهتديا قبل ذلك ولو بالعلم ۞ قلنا لما كان المتصدى للهداية أعم من ان يكون مهتديا فى نفسه أو غير مهتد حسن تأخير المهتدين عن الهادين لكونه كالتخصيص له (قوله فهذا) الاشارة إلى مافى الذهن سواء تقدمت الخطبة ام تأخرت (قوله شرح) اى الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا من حيث دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار من ان أسامى الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله مهذب) فى المختار التهذيب كالتنقية ورجل مهذب اى مطهر الاخلاق (قوله ويحظى بمعانيها حفاظها) حذف من الثانى لدلالة الأول اى به يحظى بمعانيها حفاظها ولا بد من هذه الملاحظة ليحصل ارتباط هذه الجملة بالشرح (قوله لما شرد) شبه الصعوبة التى فى العبارات بشرود الابل واستعير الشرود للصعوبة واشتق منه شرد ففيه استعارة تصريحية تبعية ويصح كونها مكنية بأن تشبه العبارات بالابل وشرد تخييل (قوله ولا اضافة غيرها اليها) لا يستغنى عنه بما قبله لان اضافة شىء اليها لا تستلزم النقل (قوله ولا ايراد مذاهب الخ) اتى به تفصيلا لما اجمله فى قوله قبل ذلك ولا اضافة الخ وقوله من غير تعرض للنقل الخ هذا هو المناسب لمن أراد التحصيل وينبغى لمن يدرسها ان يفعل مثل ذلك فلا يشتغل بالاقوال لقوم لم يحصلوا فتضيع اوقاتهم ولا ينتفعون فان ذلك دأب من يحب الشهرة (قوله البادى) اما من بدا إذا ظهر اى اخذ فى الظهور فى طلب العلم انظر المصباح أو من بدى اى أتى البادية فشبه المبتدىء بذلك بجامع الحدوث أى ان المبتدىء حادث فى طلب العلم كما ان البادى حدث حلوله فى البادية او من بدأ بالهمزة فيكون البادىء بالهمزة قلبت همزته ياء اى الذى بدأ فى العلم اى ابتدأ فيه وهو اظهر والشادى اصله من له قطعة من الإبل فأطلق هنا على من حصل جملة من العلم يهتدى بها إلى ما يرد عليه من باقيه وهذا هو العالم إذ الشخص لا يعلم كل شىء

(قوله الا ما اقترح) اى طلب من غير روية على سبيل التكلف والتحكم (قوله وأسعفته) اى أعنته (قوله سلامة الادراك والفهم) العطف فيه تفسيرى فكل من اللفظين يستعمل للتصور والتصديق وقيد بالسلامة لانه قد يحصل ادراك الشىء وفهمه على خلاف ما هو عليه ولذا يقال فهم مستقيم وفهم سقيم (قوله هو ابن مالك) فصل بلفظ هو اشارة الى أنه منسوب إلى جده الاعلى بناء على ما فى الهوارى محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك فذكر ابن عبد الله مرتين وفى ابن قاسم الغزى ابن عبد الله ثلاث مرات وعلى ظاهر عبارة الشارح والاشمونى ما ذكر ابن عبد الله مرة يكون الفصل بهو اشارة إلى أن مالكا ليس أباه بلا واسطة وبخط شيخنا قال أبو اسحق اظهر المبتدا لانه صفة بيان وذلك فيها جائز وان كان قليلا والأكثر فيها الاتباع ومثله فى ابن غازى وسيذكر الشارح ان جملة هو ابن مالك معترضة وبخط شيخنا أنه يحتمل ان يكون حالا من محمد * فان قلت كيف قطع النعت مع قوله فى باب النعت لن يظهرا * قلت يريد إذا كان مدحا او ذما او ترحما أما إذا كان لتخصيص أو بيان نحو هذا فجائز نص عليه غير واحد وقد رمز بعضهم لتاريخه بقوله قد خبع ابن مالك فى خبعا * وهو ابن عه كذا حكى من قدوعا   قيل ان الهاء رمز كالعين فيكون عمره خمسا وسبعين سنة وقيل للوقف فيكون عمره سبعين سنة فقط وقد تولى القضاء بالقاهرة وتشفع بها ثم رحل إلى الشام فهو المالكى أولا الشافعى آخرا الدمشقى بتثليث الميم دارا وقول الشارح جمال الدين ابو عبد الله محمد قدم رحمه الله اللقب على الاسم للمدح وبه قال الازهرى اولانه أشهر من الاسم وقد ذكر ابن الانبارى أنه يقدم إذا كان اشهر وجيان مدينة بالاندلس (قوله احمد) أتى به اظهارا لتولى الحمد بنفسه واظهارا للتذلل وقول العلامة الاشمونى فى الفعلية المضارعية الاستمرار التجددى بمعونة القرينة قال شيخنا روينا عن شيخنا المرابط اطلاق القافية وقال انه رواية ابن البقال عن المؤلف والذى سمعناه من غيره تقييدها والظاهر ان ما يمكن فيه اطلاق القافية من سائر   أبياتها فقافيته مطلقة كقوله بلفظ موجز ومنجز كما روينا اطلاقها عن شيخنا ورأيت بخط شيخنا على نسخته احمد ربى ذا مقول قالا * اى مالكى سمى به تعالى أبدل منه الله أو قد عطفه وخبر مالك به قد وصفه ولم يقل يقول لكن قالا *   لانه نزل الاستقبال منزله الماضى لقوة الرجا محققا وقوع ماله ارتجى وجملة

وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته فأجبته إلى ما اقترح على وأسعفته بما أمل لدى والله سبحانه وتعالى ينفعنا واياه بالعلم ويرزقنا واياه سلامة الادراك والفهم بمنه وكرمه آمين

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ   أَحْمَدُ رَبِّى اللهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِىِّ الْمُصْطَفَى   وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِى أَلْفِيَّهْ   مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

احمد إلى آخر الالفيه فى محل نصب بقال وفيه ألغز الامام ابن غازى بقوله
حاجيتكم معشر جمع نبلا * المعربين مفردا وجملا
عن ألف بيت غير شطر نصبت * بوتد منها رقيتم فى العلا

ورأيت بخط شيخنا هنا على نسخته نظم الجمل التى لها محل من الاعراب   تقرب
والتى لا محل لها فى ثلاثة ابيات بالتمثيل ونصها

من ظننى اعلمته فضلى ظهر * اذ صغت نظما استنار وظهر   والله يعلم أكنت كدت * اقول انوى الخير انى سدت
آليت اى اقسمت والقسم بر * لو تاب من عصى لعز وانتصر

(قوله مصليا) * ان قلت مصليا مفردا والمفرد ليس بخبر ولا انشاء والصلاة على النبى ﷺ انما تكون بجملة انشائية لفظا ومعنى أو جملة خبرية لفظا انشائية معنى ولا تكون بما هو خبر لفظا ومعنى لان المخبر بالصلاة ليس بمصل * قلت جملة احمد مصليا انشاء لان الحال بانضمامها إلى صاحبها وعاملها تفيد خبرا نحو جاء زيد راكبا وان كانت وحدها لا تفيده كراكبا وحده فكذلك تفيد انشاء وان كانت وحدها لا تفيده وبخط شيخنا اتفقوا على ان مصليا حال مقدرة اذ لا يمكن الحمد والصلاة فى زمن واحد ويحتمل أن يكون حالا مقارنة إذا جعلنا الحمد فى كلامه مرادا به الشكر مجازا والشكر يكون بالجنان ويكون قد شكر بجنانه ونطق بالصلاة بلسانه واطلاق الحمد على الشكر مجاز ذكره سيدى محمد السنوسى فى بعض كتبه والحال المقدرة عرفها الشمنى بأنها التى يتأخر مضمونها عن مضمون عاملها (قوله على النبى) هذه رواية المشارقة ورواية المغاربة على الرسول قال ابن غازى قال على الرسول لم يقل على النبى لان ذكر الرسول امدح كذا بخط شيخنا (قوله المستكملين) السين والتاء للطلب او زائدتان وعلى كل فالشرفا اما مفرد بفتح الشين فالمعنى على زيادتهما الكاملين فى الشرف وعلى انهما للطلب الطالبين كمال الشرف واما جمع بضم الشين فمفعول المستكملين محذوف اى الكاملين كل المجد والطالبين كمال المجد لانهم شرفاء بانتسابهم له ﷺ فكمل لهم الشرف باتباعه ﷺ وبخط شيخنا ليست السين والتاء على بابهما من الطلب وانما المراد الذين كمل لهم الشرف (قوله ألفيه) منسوبة لألف بيت أو ألف مزدوج أو ألفى بيت لان علامة التثنية تحذف للنسب (قوله مقاصد) قيل اسم كتاب لجمعته هذه الالفية وقد يطلق القصد فى الشىء بمعنى عدم الافراط فيه (قوله محوية) لم يطابق لانه يجوز الامران ولانه الافصح لكون مقاصد جمع كثرة لما لا يعقل والافصح فيه الافراد ونظم ذلك بعضهم بقوله .   وجمع كثرة لما لا يعقل * الافصح الافراد فيه يافل

وماسواه الأفصح المطابقة * نحو هبات وافرات لائقه وأفرد الناظم لفظ وافره فى قوله بهبات وافره لأنه يجوز الامر ان او لتأويل هبات بجماعة الهبات فيكون جاريا على الأفصح (قوله بلفظ) يحتمل أن الباء بمعنى مع أى تقرب الاقصى مع انها موجزة وهذا غريب فان التقريب فى العادة يكون معه بسط (قوله وتبسط البذل) لاشك انها تعطى قارئها العلم الكثير إذا قرأها على الوجه الحق من حل اللفظ وتبيين المشكل على شيخ ناصح وهى لم لفهم بقية العلم فكانت تعطى العطايا الكثيرة بسبب ذلك ولما كان يحتمل اعطاؤها المطل قال بوعد منجز لأن المطل يذهب لذة الكرم قال الشاعر عطاؤك مطل والمكارم جمة * وتذهب لذات المكارم بالمطل (قوله وتقتضى رضا الخ) أى فى حال كونها فائقة تطلب رضا بغير سخط وهذا تواضع من الشيخ وهضم لنفسه أو مقصوده الحث على الاكباب عليها والنظر فيها لأن من رضى بشىء أحبه ومن أحب شيئا أكثر النظر اليه وهذا أدق وقد قالوا امامن معنى فى الالفية إلا وهو مقصود لنكتة كقوله * ورجل من الكرام عندنا * قصد به الامام النووى تلميذه كان عنده تلك الليلة وقد حكى ان المؤلف لما وصل إلى هنا قال * فائقة منها بألف بيت * فوقف ولم يستطع الزيادة مدة ثم رأى فى المنام شخصا لم يعرف (٥) انه ابن معطى فقال له انى أنظم ألفية

تَقَرَّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

وَتَقْتَضِى رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَـــةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِى

وَهُوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِىَ الجَمِيلاَ

وَاللهُ يَقْضِى بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِى وَلَهُ فِى دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

قال فعل ماض لفظا والمراد به الاستقبال ووضع الماضى موضع المستقبل وارد فى كلام العرب كقوله عز وجل اتى أمر الله ومحمد اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى النسب الاندلسى الاقليم الجيانى المنشأ الدمشقى الدار وبها توفى لاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة وقوله هو ابن مالك جملة من مبتدأ أو خبر معترضة بين قال ومحكيه واحمد فعل مضارع من حمد وربى مفعول والله بدل منه وخير مالك بدل بعد بدل ومصليا حال من فاعل احمد وعلى الرسول متعلق به والمصطفى مفتعل من الصفو وهو الخالص والمستكملين صفة لآله والشرفا مفعول بالمستكملين واستعين جملة معطوفة على احمد وما بعده محكى بقال إلى اخر الرجز وقوله فى ألفية أى فى نظم قصيدة ألفية والظاهر ان فى بمعنى على فان الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت يتعدية بعلى كقوله تعالى وأعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون الا ان يجعل أستعين مضمنا معنى فعل يتعدى بفى كاستخير وشبهه ومقاصد النحو أى معظم النحو وجل مهماته والقصد فى الشىء عدم الافراط فيه ومحوية أى مجموعة وهو خبر عن مقاصد وبها متعلق به والباء بمعنى فى وتقرب الاقصى أى تقرب البعيد للافهام والموجز الكلام الكثير المعانى القليل الالفاظ وتبسط البذل توسع العطاء والوعد المنجز الموفى بسرعة وتقتضى رضا اى تطلب الرضا من قارئها غير المشوب بالسخط وفائقة منصوب على الحال من فاعل تقتضى وألفية منصوب بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما حائز ومستوجب وثنائى مفعول بمستوجب والجميلا صفته والله يقضى أى يحكم والهبات العطايا والوافرة الكثيرة والدرجات الطبقات من المراتب

فقال اسمعنى فقرأ الابيات إلى ان قال * فائقة منها بألف بيت * فقال كمل فقال لم استطع الزيادة فقال أكمله لك قال نعم فقال * والحى قد يغلب ألف ميت * نعرف انه ابن معطى فرجع عن هذا وقال وهو بسبق حائز تفضيلا الخ وقوله بألف بيت جعلها فائقة عليها بكل بيوتها وبخط شيخنا قوله فائقة يريد فاقتها فى كثرة المسائل فهى اكثر منها لا أنها فاقتها فى جميع الاشياء بل ألفية ابن معطى فاقت ألفية ابن مالك فى شىء آخر اه (قوله بسبق) بيان لجهة التفضيل وكونه أفضل منه ولا مسكوت عنه وأما جعل المعنى وهو بسبق حائز تفضيلا من كل وجه حتى فى العلم فلا يناسب مدح الالفية (قوله والظاهر) لا ينافى كون تضمين الفعل ظاهرا ايضا فا للام فى الظاهر للكمال أى الظاهر الكامل فى الظهور فلا ينافى كون تضمين الفعل ظاهرا أيضا (قوله والظاهر أن فى بمعنى على) هذا مذهب الكوفيين فانهم يضمنون الحرف ومذهب البصريين تضمين الفعل كذا بخط شيخنا والنحو علم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب أى أحكام فى ذواتها أو فيما يعرض لها بالتركيب (قوله وشبهه) كاقصد * فان قلت لو قال واستخير الخ لم يختل النظم * قلت التضمين اكثر فائدة أى أستعين مستخيرا مع ان الشيخ قد يقصد تدريب المبتدىء على المسائل الصعبة (قوله والباء بمعنى فى) ويحتمل ان تكون للسببية ويراد بمقاصد النحو جميعه أى جميع مسائل النحو مجموعة بسببها اى تفهم إذا فهمت (قوله الجميلا) صفة مخصصة ان كان الثناء يطلق على الذكر بشرا وكاشفة ان لم يكن يطلق على الذكر بشر وهو قول الاكثرين او مخصصة مطلقا ان اريد الجميل للكامل (قوله يحكم) والمراد يعطى بالفعل وبخط شيخنا على نسخته قال المكودى فى الشرح الكبير ورد علينا عام ٨٦٩ طالب من العراق ذاكرا أن أهل العراق يزيدون فى خطبة الارجوزة يعنى الالفية بيتا ثامنا وهو

فما لعبدو أجل من ذنبه * غير دعاءو رجاء به (قوله وما يتألف منه) الضمير فيه يعود إلى الكلام فقد جرى على غير من هو له ولم يبرزه لأنه انما
يجب الابراز مع الوصف لا الفعل نحو زيد عمرو ضاربه هو والتألف وقوع الالفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب إذ
التركيب ضم كلمة إلى أخرى فأكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس واختلف فى الكلام عند الأصوليين هل هو حقيقة فى القلبى فقط
أو فى اللسانى ثالثها فيهما معا (قوله على حذف مضاف) أراد الجنس فيصدق بمضافين كهذا باب شرح الكلام ولا فائدة للخلاف فى انها
حذفت دفعة أو تدريجا الا انه على الأول يكون مرفوعا خلفا عن المضاف الأول وهو باب وعلى الثانى خلفا عن المضاف الذى يليه وقد غفل
عن هذا من قال انه على الأول مجرور وقد يوجه بان كونه خلفا عن المضاف الذى يليه أولى لأنه مضاف اليه بلا واسطة بخلاف المضاف
الأول ولانه لا يعد مواليا له وقد قال الناظم * ومايلى المضاف يأتى خلفا * الخ والباب يذكر ويؤنث كدار ودارة وبغل وبغلة وزوج
وزوجة وقال وقالة ومنزل ومنزلة ألفاظ ثلاثة عشر ذكرها ابن هشام فى شرح الدريدية عند قول ناظمها منزلة لاخلتها يرضى بها * انفسه
ذو أرب ولا حجا وأل فى الكلام للعهد أو للجنس وأما الاستغراق فبعيد لأنه لم يتعرض إلا للتعريف لا لكل فرد منه وإضافته لنا لتفيد أن له
معنى آخر فى غير النحو وكونه يحسن السكوت عليه من أحدهما يستلزم الحسن من الآخر فلا حاجة للتكلف (قوله فالمثال
تتميم الخ) قال شيخنا الخلاف لفظى فمن حمل المفيد على المفيد مطلقا قال تتميم ومن حمله على الفائدة التامة جعله تمثيلا بعد تمام التعريف (قوله حرف) بخط شيخنا لما كان الحرف قد يحتاج اليه فى بعض تأليف الكلام بحيث لا يتم الكلام إلا به جعل بهذا الاعتبار جزأ وقدم الاسم على قسيميه للاخبار به وعنه لأنه ذات أى قد يوضع للذات والفعل صفة أى دائما والذات أولى بالتقديم لأن الفعل يسند اليها (قوله الكلم مبتدأ) قال شيخنا اولى الاعاريب أن الكلم مبتدأ وواحده

الكلام وما يتألف منه

الكلام خبر مبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف وما موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام والتقدير هذا باب الكلام والأشياء التى يتألف منها الكلام وهى الكلم ولو قال وما يتألف منها مراعاة لما وقعت عليه ما لجاز ثم قال

كلامنا لفظ مفيد كاستقم * واسم وفعل ثم حرف الكلم

قوله كلامنا يعنى الكلام عند النحويين فاكتفى عن ذلك باضافته إلى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو نا وقوله لفظ يخرج ما ليس بلفظ الاشارة وقوله مفيد يخرج ما لا فائدة فيه كقولنا النار حارة وشمل قوله مفيد الفائدة التى يحسن السكوت عليها وهى التركيبية وفائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد ولذلك احتاج إلى إخراج الثانى بقوله كاستقم فالمثال تتميم للحد وفاقا للشارح لا مثال بعد تمام الحد خلافا للمرادى وقوله * واسم وفعل ثم حرف الكلم * الكلم مبتدأ وخبره مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد اسماء وافعال وحروف وثم بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل وقد بسطت الكلام على ذلك فى غير هذا المختصر ثم قال

واحده كلمة والقول عم * وكلمة بها كلام قد يؤم

أى واحد الكلم كلمة والكلم اسم جنس مما يفرق بينه وبين مفرده بسقوط التاء وهذا النوع يجوز تذكيره وتأنيثه ولذلك قال واحده وقال ابن معطى واحدها وقوله والقول عم يعنى ان القول يطلق على ماذكر من الكلام والكلم والكلمة وهو مبتدأ وعم فعل ماض فى موضع الخبر وحذف مفعوله اختصارا او تقديره

كلمة خبره واسم الخ خبر مبتدأ محذوف وأشار اليه الموضح وتبعه الأزهرى والمراد مقول كل واحد من الثلاثة فى افراده فلذلك عم
قال الشارح والمراد اسماء وافعال وحروف وما رد به الحطاب على المكودى خطأ وقدم الكلام على الكلم لأن الكلام مركب ومعرفة
المركب من حيث الجملة سابقة على معرفة البسائط ولأن قيوده وجودية والمفردات قيودها عدمية والوجود سابق على العدم ومن قدم الكلم
نظر إلى انها اجزاء والجزء سابق على الكل فى الوجود (قوله وليست على بابها) وجه القول بانها على بابها ان الحرف بعد شبهه من الاسم والفعل
لأنه لا يفيد الاسناد اصلا فالمهلة معنوية ووجه ما ذكره الشيخ انه لا معنى للتراخى بين الأقسام وجوابه انه تراخ فى الشرف لا فى كونه قسما
(قوله كما قيل) بخط شيخنا القائل الشارح والمرادى (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك فى غير هذا المختصر) يظهر ان المراد به الشرح الكبير
فيفيد تقدمه على هذا الشرح الصغير بخلاف كلامه فيما يأتى فى باب الصفة المشبهة فانه يقتضى تأخر الشرح الكبير كذا بخط شيخنا وقول
العلامة الاشمونى قيل الكلم افرادى أى يقال على القليل والكثير فيه نظر لأن من قال افرادى ردوا عليه بأنه يلزمه ان يطلق على القليل
والكثير فهو الزام فقط ولم يقل هو به واسم الجنس الجمعى ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا والاحتراز بغالبا عما فرق بينه وبين واحده بالياء
كروم وروم ثم التاء اما فى المفرد او الجمع هذا ما ذكروه وجعل العلامة الاشمونى غالبا قيدا فى كون الواحد بالتاء للاحتراز من كون الجمع

عم جميع ماذكر وقوله وكلمة بها كلام قد يؤم يعنى أن الكلمة يقصد بها الكلام ويعنى بذلك فى اللغة لا فى الاصطلاح كقوله فى لفظ الشهادة كلمة وهو من باب تسمية الشىء باسم بعضه وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لانه نوعها إلى كونها احدى الكلم والى كونها يقصد بها الكلام وخبرها فى الجملة بعدها وبها متعلق بيؤم ومعنى يؤم يقصد ثم قال

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ   وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

يعنى أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء الأول الجر وهو عبارة البصريين وعبارة الكوفيين الخفض وشمل الجر بحرف الجر وبالاضافة وبالتبعية الثانى التنوين وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال الاسم تفصله عما بعده والمراد به التنوين الخاص بالاسماء وهو تنوين التمكين كرجل وتنوين التنكير كصه وتنوين العوض كيومئذ وتنوين المقابلة كمسلمات الثالث النداء وهو الدعاء بيا أو احدى أخواتها الرابع أل وهى الألف واللام وأل عبارة الخليل وشملت الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الرجل الخامس الاسناد وهو المعبر عنه بمسند فان مسندا يطلق على المصدر وهو اسم مفعول والتقدير واسناد اليه ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الاعراب أظهرها ان يكون تمييز مبتدأ وحصل فى موضع الصفة له وخبره للاسم وبالجر متعلق بحصل والتقدير للاسم تمييز حاصل بكذا ثم قال

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي   وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

يعنى أن الفعل ينجلى أى يظهر باربعة أشياء الاول تاء فعلت والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضى ويجوز ضبطه بالضم على أنها للمتكلم وبالفتح على أنها للمخاطب وبالكسر على انها للمخاطبة وجميعها خاص بالفعل الثانى تاء أتت وهى تاء التأنيث فاعله الثالث ياء افعلى وهى ياء المخاطبة وتلحق الأمر والمضارع الرابع نون أقبلن وهى نون التوكيد وتكون مشددة ومخففة وتلحق أيضا الأمر والمضارع وفعل مبتدأ وسوغ الابتداء به ما ذكر فى كلمة وينجلى خبره وبتا فعلت متعلق بينجلى ثم قال (سواهما الحرف) يعنى أن مالا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فسواهما مبتدأ والحرف خبره ويجوز عكسه وهو الاظهر فان سوى عند الناظم بمعنى غير فاضافتها لاتعرف ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشترك بين الاسماء والافعال ومختص بالاسماء ومختص بالافعال أتى لكل واحد من الاقسام بمثال فقال (كهل وفى ولم *) فهل مثال للمشترك وفى مثال للمختص بالاسم ولم مثال للخاص بالفعل ثم قال (فعل مضارع يلى لم كيشم) لما أتى فى تعريف الفعل بالعلامات التى تخصه على الجملة وكانت الافعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسيميه بما يختص به وهو لم أو احدى أخواتها فعل مبتدأ ومضارع نعت له وخبره

بالتاء وقوله وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ادخال فن فى فن وذلك اصطلاح المناطقة وبعضهم وهو العلامة ابن غازى أصلح هذا البيت بقوله واحده كلمة وقد يؤم * بها الكلام فى اللغة والقول أعم قال الامام السيوطى فى البهجة يعنى ان القول لا يطلق إلا على الثلاثة وبحث معه القصار بأنه لا يفهم من كلام الناظم فقوله والقول عم يعنى ماذكر وهل يعم غيره أو لا يبقى ماهو أعلم لكن هو كذلك فى نفس الامر إذ يطلق القول على المركب الاضافى كغلام زيد وليس واحداً منها ويصح كون عم أفعل تفصيل أى أعم من الجميع (قوله وجاز الابتداء بكلمة الخ) الاولى ماقاله الاشمونى من أنها قصد لفظها فهى معرفة وأجاب العبادى بأن المعنى نوع من الكلمة وهو لفظ لمة (قوله بالجراح) الفرق بين العلامة والتعريف أن التعريف يحمل على المعرف حمل مواطأة بخلاف العلامة وقد ألف بعضهم كتابا فى استقصاء تعاريف الاسم والفعل والحرف ولم يعرف سيبويه إلا بقوله الاسم كرجل وفرس والفعل كقال وقام والافعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء فبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع اه قال ابن هشام وهو كلام حسن غال (قوله بتا فعلت) المراد به الفعل اللغوى وليس المراد به الفعل الاصطلاحى لئلا يلزم أن يكون عرف الفعل الاصطلاحى بتاء الفعل الاصطلاحى فيلزم الدور (قوله أتت) زعم السودانى فى شرح الاجرومية تبعا لبعض النحاة انها اسم والاسم بعدها فى نحو قامت هند بدل منها ثم هى للتأنيث دائما وكذا المتحركة كعلامة فهى للمبالغة والتأنيث كما حققه السمين فى اعرابه وفى حاشيته على التسهيل (قوله ويجوز ضبطه) هكذا فى خط ابن المؤلف قاله شيخنا قال وقال بعض أشياخنا فى نسخة ضبطها (قوله الثالث يا افعلى) لم يقولوا ياء الضمير لانها تكون فى الاسم كغلامى والحرف كأنى (قوله وسوغ الابتداء به ماذكر فى كلمة) وقال الشاطبى المسوغ تقديم المعمول فى قوله بتا فعلت واعترض بعضهم على الشرح بأن الذى ذكر فى كلمة هو التنويع والمصنف لم ينوع الفعل فى هذا البيت ويجاب بأن التنويع باعتبار العلامات أى بعض أنواع الفعل بتا فعلت وبعضها بتا افعلى وقال بعضهم المسوغ العموم (قوله سواهما الحرف أى سوى قابلى العلامات المذكورة ولم يقم دليل على بطلان الحرفية فيخرج قط فانها اسم ولا تقبل شيئا من ذلك (قوله يلى لم) من ولى الشىء يليه ولاية اذا تبعه على اثره ليس بينهما حاجز قاله

ابن غازي (قوله بالتاء) قيل صوابه بالتاءين اى تاء التانيث وتاء الفاعل * وأجيب بأن أل للعهد ورد بأنه ان كان المعهود تاء التأنيث خرجت تاء الفاعل وان كان تاء الفاعل خرجت تاء التأنيث وأجيب بأن المعهود جنس التاءين المتقدم ذكرهما (قوله وسم بالنون) أى قبولها (قوله ان أمر فهم) أى من غير اداة ليخرج نحو لتضرب (قوله فهو) أى لأنه نعت لفعل وحق النعت أن يتصل بالمنعوت وهذا وان كان معلوما لكن المعلوم قد يبين تأكيداً فسقط ما قيل ان هذا لاحاجة اليه لانه واضح (قوله وليس فى هذا البيت زيادة) بل فيه التنبيه على اسمية دراك ونزال ونحوهما ولولا هذا البيت

لتوهمت حرفيتهما من قوله سواهما الحرف ويدخل فى قوله هو اسم المصدر نحو ضرباً زيداً وان لم يمثل الا باسم الفعل كما ذكره المرادى وان خصص الشارح اسم الفعل (قوله المعرب) مشتق من الاعراب وهو فى اللغه يأتى لمعان مناسبة للمعنى الاصطلاحى وهو تغيير أواخر الكلم على أنه معنوى واعترض بما إذا كان أول حالاته الرفع فيلزم أن لا يكون معربا فى حالته الأولى وقد يقال انه تغير من الوقف إلى الرفع وقيل الناظم جرى هنا على انه لفظى وليس هنا ما يدل عليه كما سيأتى ايضاحه قوله من الحروف يقتضى أن الحرف وضع قبل الاسم المبنى * وأجيب بجواز أن الواضع تصور الحروف ووضع الاسماء المبنيه قبل وضع الحروف ثم وضع الحروف فوقع الشبه باعتبار ما فى الذهن هذا معنى ما قاله فى البسيط وقد يبنى الاسم لوقوعه موقع المضمر وهو المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة فانه وقع موقع الكاف لان المنادى كالتنبيه مخاطب وفى حمل كلام المصنف على البناء الأصلى دون الجائز أو عليهما احتمالان والأول أظهر (قوله وكنيابة) أى وكشبه اسم ذى نيابة عن الفعل بحرف فيكون على حذف مدخول الكاف فلا حاجة إلى أنه أطلق الملزوم على اللازم (قوله وكافتقار الخ) قال ابن عباس أحد مشايخ الامام السنوسى احترز بقوله وكافتقار أصلا من افتقار غير مؤصل اه ولا بد من عدم المعارض واستشكله الفارسى بأن كل اسم لا يخلو عن خاصية من خواص الاسم كالفاعلية والمفعولية فلا يتصور مبنى * واجيب بأن عوارض التركيب لا تعتبر لانها ليست فى ذوات الكلمة بخلاف الاضافة والتثنية فانها فى المفردات فاثرت (قوله فاشبهت معنى حرف) أصل العبارة فاشبهت حرفا فى المعنى نازع بعض المحققين

الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع فهو متأخر من تقدم والتقدير فعل مضارع كيشم بلى لم لامثال للمضارع المقترن بلم اذ لو كان كذلك لقال كلم يشم والماضى شمم بالكسر لانك تقول شممت هذه اللغة الفصيحة ويقال شممت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة أشم بالضم ثم قال (وماضى الافعال بالتا مز) يعنى أن الفعل الماضى يمتاز على المضارع والأمر بصلاحيته للتاء وأل فى التاء للعهد وشملت التاءين المذكورتين وهما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة ثم قال (وسم * بالنون فعل الأمر إن أمر فهم يعنى) أن فعل الأمر يمتاز بشيئين صلاحيته لنونى التوكيد وهو معنى قوله وسم بالنون وافهام الأمر وهو معنى قوله ان أمر فهم وأل فى النون للعهد وهى نون التوكيد المتقدمة ثم قال

× وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّ　　فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

يعنى أن اللفظ إذا أفهم الأمر ولم يكن صالحا للنون فهو اسم فعل ولذلك مثله بصه ومعناه اسكت وحيهل معناه أقبل أو عجل أو قدم وليس فى هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذى قبله الا كون غير القابل للنون مما أفهم الأمر يقال فيه اسم فعل لانه صرح بأنه اسم فى قوله هو اسم وفهم كونه اسم فعل من تمثيله بصه وحيهل

المُعْرَبُ والمبنى

قوله　وَالاِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِى　　لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِى

يعنى ان الاسم على قسمين منه معرب ومنه مبنى وقدم المعرب لانه الأصل ومعرب مبتدأ خبره منه ومبنى مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه ولما كان المبنى من الاسماء على خلاف الأصل وانه لا يبنى الا لعلة نبه على ذلك بلام التعليل فقال لشبه من الحروف ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب نبه على المقرب بقوله مدنى والشبه غير المدنى ما عارضه معارض كأى فى الاستفهام والشرط فانها اشبهت الحرف فى المعنى لكن عارض شبه الحرف لزومها الاضافة لان الاضافة من خصائص الأسماء فالغى شبه الحرف

ثم قال　كَالشَّبَهِ الوَضْعِىِّ فِى اسْمَىْ جِئْتَنَا　　وَالمَعْنَوِىِّ فِى مَتَى وَفِى هُنَا
وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا　　تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

فنوع شبه الحرف إلى أربعة أنواع الأول الشبه الوضعى وهو ما أشبه الحرف فى كونه موضوعا على حرف واحد او على حرفين وهو المشار إليه بقوله كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا اى فى الاسمين من قولك جئتنا وهما التاء ونا فالتاء مبنية لشبهها بالحرف فى وضعها على حرف واحد ونا مبنى أيضا لشبهه بالحرف فى وضعه على حرفين الثانى المعنوى وهو ما أشبه الحرف فى المعنى وهو المشار اليه بقوله والمعنوى أى والشبه المعنوى فى متى وفى هنا اما متى فاشبهت همزة الاستفهام إذا كانت استفهاما وان الشرطية إذا كانت شرطا واما هنا فاشبهت معنى حرف لم يستعمل لان هنا اسم اشارة والاشارة معنى من معانى الحروف فحقها ان يوضع لها حرف

كالتثنية والخطاب * الثالث الشبه الاستعمالى والمراد به أن الإسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف كأسماء الأفعال فانها أشبهت أن فى كونها عاملة غير معمولة وهو المشار اليه بقوله * وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر فعبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل لأن الفعل عامل غير معمول فيه وما ناب عنه كذلك ولم يرد أن الشبه هو النيابة عن الفعل فكون أسماء الأفعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بأن واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر النائب عن الفعل فانه مؤثر للفعل الذى ناب عنه * الرابع الشبه الافتقارى وهو أن يكون الاسم مفتقرا إلى غيره افتقارا مؤصلا كالموصولات وهو المشار اليه بقوله وكافتقار أصلا واحترز به من الافتقار غير المؤصل كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها فانه غير مؤصل إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها ثم قال

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

إنما أخر المعرب وإن كان الأصل لأن المبنى محصور فيما ذكر وما عداه معرب * قوله ومعرب الأسماء ما قد سلما يعنى أن ما سلم من شبه الحرف فى الأوجه المذكورة هو معرب ولما كان المعرب على قسمين ظاهر الاعراب ومقدره أتى بمثال ظاهر من الاعراب وهو أرض ومثال من المقدر وهو سما مقصورا وهى لغة من اللغات الواردة فى الاسم ثم قال (وفعل أمر ومضى بنيا * لما فرغ من مبنى الأسماء ومعربها شرع فى مبنى الأفعال ومعربها وبدأ بالمبنى منها وهو فعل الأمر والماضى فالماضى مبنى على الفتح نحو ضرب والأمر مبنى على السكون إن كان صحيح الآخر نحو اضرب وعلى حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو اغز وارم واخش ويجوز فى قوله ومضى الرفع والجر والرفع اقيس لأن التقدير وفعل أمر وفعل مضى فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ووجه الجر انه حذف المضاف وترك المضاف اليه على جره لدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالألف فى قوله بنيا للتثنية ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

يعنى إن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرى من نون الاناث نحو الهندات يرعن ومن نون التوكيد نحو هل تقومن ولما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشر الفعل لم يقيده ولما كان نون التوكيد يوجد مباشر الفعل وغير مباشر وانه لا يمنع من الاعراب إلا إذا كان مباشرا نبه على ذلك بقوله مباشر وفهم منه أنه إذا كان غير مباشر كان الفعل معربا سواء فصل من الفعل بملفوظ به نحو هل تقومان أو مقدر نحو هل تقومن يا زيدون وعلامة رفع الفعل غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال ثم انتقل إلى الحرف فقال (وكل حرف مستحق للبنا *) يعنى إن الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لأنه لا يلزم من استحقاق

بأنهم وضعوا للإشارة حرفا وهو اللام العهدية فانها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله عاملة غير معمولة) بحث فيه بقول الشاعر دعوت نزال فلم ينزلوا * وكانت نزال عليهم أهم فان دعوت عامل فى نزال انتهى * ويجاب بأن التقدير دعوت فقلت نزال فالذى فى محل نصب إنما هو الجملة من نزال وفاعله لا نزال فقط (قوله لأن الفعل) قال الشيخ يحيى مراده اسم الفعل وقوله وما ناب عنه أى عن الفعل وهو الحرف والدليل على هذا قوله فان اسم الفعل هو المتصف بهذا لا الفعل وكذا يدل عليه قوله فكون أسماء الأفعال الخ وقوله ولم يرد أن يشبه هو النيابة (قوله الرابع) جعل الموضع لأنواع ثلاثة ولا ينبنى على هذا الاختلاف شىء (قوله أو غيره) أى جملة بخلاف سبحان (قوله وفعل أمر) قال بعضهم والأمر مبنى على ما يجزم * به مضارعه أيا من يفهم وضربت مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره سكون التخفيف (قوله والرفع اقيس) للتناسب لأن أول الكلام مرفوع ولأنه الأكثر فى كلامه (قوله أو مقدر) وهذا المقدر فى قوة الموجود فهو كالضمير المستكن فاذا علمت هذا سقط ما تمشدق به العصام وزعم انه فطن لما غفل عنه سيبويه من حذف الفاعل هنا حيث منع حذف الفاعل اه الشيخ يحيى بالمعنى قال الشيخ يحيى روينا عن شيخنا الشيخ سعيد الجزائرى عن شيخه الشيخ سعيد المقرى عن ابن أبى جلال المايورقى انه خطفه الجن ومكث مدة طويلة فسمع بعد طول قراءة أولاد فطمع فى الخير منهم فعرض قضيته على معلمهم فقال إذ سمعت وجبة عظيمة فاعلم انه سلطان الجن فناديا للشرع فسمع بعد ذلك فنادى فأحضر الجن فسئل فقال هذا قتل أخى فقال الانسى ما قتلت إلا حية كما لقنه شيخ الجن فاستفتى الشيخ المؤدب المذكور وكان كبير السن فرفع حاجبيه بيده وقال سمعت رسول الله ﷺ يقول من تصور على غير شكله فدمه هدر فألزم الجنى بحمله لأهله فامتثل فوجهه إلى أهله وهذا سند عال فى هذه الواقعة اه فأنت ترى التصور يهدر الدماء فكذلك الواو والياء صارا كصورة حرف ساكن لقى حرفا ساكنا فأهدر بالحذف اه باللفظ الأقولى فكذلك الواو الخ (قوله وكل حرف الخ) وإنما لم يخرج عن أصله لأنه يتعاقب عليه من المعانى ما يحتاج إلى الاعراب واعترض بنحو من فانها لمعان * وأجيب بأن الحرف إنما جىء به فى الأصل ليدل على معنى واحد لا غير هذا حاصل كلام المرادى (قوله لأنه لا يلزم)

جوابه إن الواضع حكم يعطى الأشياء مستحقها فيلزم من استحقاق الشيء حصوله سلمناه لكن يلزم قبول الحصول من الشبه فى قوله مبنى لشبه لأنه إذا بنى الإسم لشبه به لزم أن يكون هو مبنيا وسيقول * وكل مضمر له البنا يجب * فبالأولى المتشبه به فان قلت المشبه لا يعطى جميع أحكام المشبه به * قلت ذاك صحيح فى بعض المواضع دون بعض وفائدة ذكر الاستحقاق أن البناء له بالإصالة لا لشبه شيء وقال ذلك الشارح لأنه كان مستحقا لأوقاف وكتب وقف ومنع منها ظلما كما ذكره شيخنا وأصلحه بن غازى بقوله

* والحرف مبنى وأصله البنا * (قوله ومنه ذو فتح الخ) هذا الترتيب مقصود فقدم الخفيف ثم الثقيل ثم الأثقل ولا يعترض بتأخر الأخف لأنه صرح بأصليته قبل (قوله تضمن معنى أن) أقول أن أمس هذه متضمنة معنى أل العهدية وبها تعين الزمان ليوم سابق يلى يوم التكلم ولا تظهر معها أل لأنها

 مشربة وما أشرب لا يظهر وأما أمس غير المتضمنة فهى لزمان سابق مجهول ويدخل عليها أل فتعين لزمن معهود بينك وبين مخاطبك وليست مثل الأولى لأنها لليوم الموالى ليومك بخلاف هذه وألغز فيها العز بن عبد السلام بقوله إذا تنكرت تعرفت أى إذا خلت من أل وإذا تعرفت تنكرت ولم يبن غد لعدم تضمنه معنى العهد (قوله ذهب أمسنا) أى من حيث الجملة وإلا فليست هى الأولى لأنها لا تضاف كالعلم أو كالمحلى بأل (قوله لا لتعذر السكون) أى لأن العلة الأولى أقوى ولم يقل ذلك فى أين لأنها لا تستعمل معربة * فان قلت لم لم يبن أين على الكسر لالتقاء الساكنين كما فى أمس ولم لم يبن أمس على الفتح اتباعا للهمزة أو للخفة * قلت قال شيخنا لما سألته عنه

شيء لشيء وجوده فيه فان الشيء قد يكون مستحقا للشيء ويمنع منه ثم قال (والأصل فى المبنى أن يسكنا أصل كل مبنى اسما كان أو فعلا أو حرفا أن يبنى على السكون ولا ينتقل عنه للحركة إلا لموجب من تعذر أو غيره وقوله:

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّ ... كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

أى ومن المبنى ما يبنى على الفتح كأين أو على الكسر كأمس أو على الضم كحيث أما أين فاسم مبنى وبنيت لشبهها بالحرف فى المعنى وهو الهمزة إن كانت استفهاما أو أن الشرطية إن كانت شرطا وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة إما لخفتها وإما اتباعا لحركة الهمزة وأما أمس فاسم وبنيت لشبهها بالحروف لتضمن معنى أل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة فى نحو ذهب أمسنا لا لتعذر السكون خلافا لبعضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبنيت لشبهها بالحروف فى الافتقار إلى الجملة افتقار الأزمان وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة لشبهها بقبل وبعد قوله والساكن كم مثال للمبنى على السكون وهو المنبه عليه قبل بقوله والأصل فى المبنى أن يسكنا وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين إن كانت خبرية أو بالحمل على رب أو لشبهها بكم الاستفهامية ثم قال

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

هذا الفصل تكلم فيه على القاب الاعراب بالنسبة إلى الأسماء والأفعال وهى على ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب واليه أشار بقوله * والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل ومثل للفعل فقال نحو لن أهابا وهو مضارع هاب من الهيبة ومختص بالاسم وهو الجر واليه أشار بقوله والاسم قد خصص بالجر) ومختص بالفعل وهو الجزم واليه أشار بقوله (كما قد خصص الفعل بأن ينجزما وقوله

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرْ ... كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ

يعنى أن أصل الإعراب أن يكون بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وبالكسرة جرا ثم مثل بقوله كذكر الله عبده يسر فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة والله مضاف اليه وهو مجرور بالكسرة وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويسر خبر عن ذكر الله وهو أيضا مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون ثم تمم علامات الاعراب الأصول بعلامة الجزم فقال (واجزم بتسكين) هذه العلامات التى ذكرها هى الأصول فى علامات الاعراب

هذه تعاليل بعد الوقوع لا تطرد وقد يقال الساكن فى أمس حاجز حصين فمنع الاتباع وأما فى أين فغير حصين فلم يمنع الاتباع (قوله وكانت كسرة الخ) لا يناقض نفى تعليل البناء على الحركة بالتقاء الساكنين لأنه يلزم فى نفى اعتباره فى الأول نفى اعتباره فى الثانى ويحتمل أنه علل بناءها على حركة بالأول لأنه لو علل بالثانى فيه وفى كونها كسرة لكان شبه تكرار كذا قيل وما قدمناه أولى وأضعف من هذا إن قوله وكانت كسرة الخ من تمام كلام البعض المخالف ويعنى به المرادى إذ لا يوجد تعليل للكسرة غيره (قوله إن كانت خبرية الخ) وقيل بنيت كم الخبرية لشبهها بالحرف الذى كان حقه أن يوضع فلم يوضع ذكره الأزهرى رحمه الله تعالى (قوله والرفع الخ) اعلم أن الحرف عرض والحركة عرض آخر وكل منهما قائم بمحل متقاربان لا على معنى الالتصاق (قوله على القاب الإعراب) كذا عبر غير واحد والأولى التعبير بالأنواع لأن اللقب يرادف الملقب والرفع لا يرادف

الاعراب بل هو أخص منه ويجاب بأنه على حذف مضاف أى ألقاب أنواع الاعراب وقوله اجعلن اعرابا على ظاهره على أن الاعراب الفظى أو علامة اعراب على أنه معنوى وقوله فارفع الخ تفصيل والباء فى قوله بضم على أنه معنوى للآلة أو للمصاحبة

الاعراب غيرها من العلامات إنما هو بالنيابة وإلى ذلك أشار بقوله (وغير ماذكر * ينوب) ثم أتى بمثال وهو (نحو جا أخو بنى نمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف إليه والياء فيه نائبة عن الكسرة ثم شرع فى مواضع النيابة فقال

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ   وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَامِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ

يعنى ان الواو تنوب عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة فيما أصف لك أى فيما أذكر لك بعد هذا البيت وهو سته أسماء وأشار إلى اثنين منها بقوله

مَنْ ذَاكَ ذو إن صُحْبَةً أَبَانَا   وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

فقوله أن صحبة أبانا إن أى أظهر صحبة نحو جاءنى ذو مال أى صاحب مال ورأيت ذامال ومررت بذى مال واحترز به من ذو بمعنى الذى فى لغة طىء فان الأشهر فيها ذو بالواو فى جميع الأحوال وقوله * والفم حيث الميم منه بانا * أى إذا ذهب منه الميم نحو هذا فوك ورأيت فاك ونظرت إلى فيك واحترز به من فم بالميم فانه يعرب بالحركة نحو هذا فمك ورأيت فمك ونظرت إلى فمك ثم أشار إلى الأربعة الباقية من الأسماء السته فقال (أب أخ حم كذاك وهن *) فأب مبتدأ وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذاك خبر المبتدأ وهن مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه وهن كذاك فتقول هذا أبوك ورأيت أخاك ومررت بحميك وهذا هنوك ورأيت هناك ونظرت إلى هنيك والحم أبو زوج المرأة والهن كناية عما يستقبح كالفرج ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أخر غير الاعراب بالحروف فقال

وَالنَّقْصُ فِى هٰذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ   وَفِى أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ   وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعنى أن النقص فى هن وهو الاعراب بالحركات الثلاث فى النون أحسن من إعرابه بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا وأن النقص فى أب وأخ وحم يقل والقصر فيها أشهر من النقص فمن النقص قوله

بأبه اقتدى عدى فى الكرم   *   ومن يشابه أبه فما ظلم

ومن القصر قولهم فى المثل مكره أخاك لا بطل فأخاك مبتدأ ومكره خبر مقدم وقوله وفى أب وتالييه يندر يعنى أن النقص يقل فى تالى أب وهما أخ وحم وفاعل يندر ضمير يعود على النقص وقصرها مبتدأ وخبره أشهر ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وذلك قليل ثم قال) وشرط أن يضفى ذا الإعراب لا * لليا) الإشارة بذا إلى الإعراب بالحروف يعنى أن هذه الأسماء يشترط فى إعرابها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم نحو قام أبو زيد ورأيت أخاه ومررت بحميك فان كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو قام اب ورأيت اخا ومررت بحم وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بحركات مقدرة كسائر الأسماء الظاهرة المضافة إلى ياء المتكلم وشرط مبتدأ وخبره ان وصلتها ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان يضفن لسائر الأسماء لا لليا ثم مثل بقوله (كجا اخو أبيك ذا اعتلا) فأخو مضاف إلى ابيك وابى مضاف لكاف الضمير وذا مضاف إلى اعتلا وهذه الأمثلة محتويه على انواع غير ياء المتكلم لأن غير ياء المتكلم أما ظاهر او مضمر والظاهر أما معرفة او نكرة * ومن مواضع النيابه نيابة الألف عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك فى المثنى وما الحق به وهو كلا وكلتا واثنان واثنتان إلى هذا اشار بقوله

بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكِلَا   إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا

وعلى أنه لفظى وأنه عين الضمة للتصوير (قوله نمر) ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه علم لقبيلة (قوله ستة) وقال الفراء والزجاج خمسة وأسقط الهن وقال الجوهرى فى كتاب له فى النحو سبعة وزاد من فى الحكاية تقول لمن قال جاء رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل منى ورد بوجوه فى المطولات وهذه الأسماء تستعمل مفردة ومضافة إلا ذو فلا تستعمل إلا مضافة إلى اسم جنس ظاهر وقد تقع مضافة إلى مضمر كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم صلى على محمد وذويه اه رملى (قوله بالألف الخ) أعطوا المثنى الألف رفعا لأنه ثقيل والألف خفيفـــة ولذا أعطوه الياء فى الجر صديقه فلم يبق للجمع إلا الواو وأيضا الجمع خفيف قلته بخلاف المثنى لأن كل جمع متضمن لاثنين ولا عكس فكان المثنى أكثر قيل المثنى أولى من التثنية لأنها مصدر ورد بأن التثنية فى الاصطلاح اسم للمثنى قال المرادى واختلف فى تثنية المركب تركيب مزج يعنى على لغة من اعرب واما من بنى فلا تثنية إجماعا نص عليه ابو حيان اه من ابن غازى (قوله إذا بمضمر الخ) انما اعربا بالحرف مع الإضافة للضمير لأن الإضافة للضمير فرع والاعراب بالحرف فرع فاعطى الفرع للفرع واعربا بالحركات مع الإضافة

للظاهر لأن الإضافة للظاهر أصل والاعراب بالحركات أصل فاعطى الأصل للأصل قال الإمام السيوطى فى البهجة فرع المثنى إذا سمى به يبقى على حاله قبل التسمية وقال البسكرى فيه لغتان الأولى هذه والثانية أن يجعل كعمران فيعرب إعراب مالا ينصرف للعلمية والألف والنون (قوله وعطف مثله عليه) لا يستغنى عنه بما قبله لأنه ينفرد باخراج القمرين وما قبله يخرج اثنين (قوله مضافاً) أخرج ما إذا وصل بمضمر ولم يضف له نحو الزيدان هما كلا الرجلين والهندان هما كلتا المرأتين كذا نقل الشيخ يحيى عن بعض شيوخ شيخه (قوله جمع عامر) لم يقل جمعى عامر واعترض به ابن هشام لعدم اللبس وقد ذكر ابن هشام القاعدة فى تذكرته

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ ... كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

المثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فقوله بالألف ارفع المثنى يعنى أن الألف تكون علامة للرفع فى المثنى نحو قال رجلان والزيدان قائمان وقوله وكلا يعنى أن كلا يرفع أيضا بالألف كالمثنى لكن بشرط إضافته إلى المضمر وإلى هذا أشار بقوله * إذا بمضمر مضافا وصلا * وفهم من عطفه كلا على المثنى أن كلا ليس بمثنى حقيقة تقول قام الزيدان كلاهما وقيد باضافته إلى المضمر احترازاً من المضاف إلى الظاهر فانه يعرب حينئذ بحركة مقدرة فى الألف ومضافاً حال من الضمير المستتر فى وصل وبمضمر متعلق بوصل والتقدير إذا وصل بمضمر فى حال كونه مضافاً إليه أى إلى المضمر وقوله كلتا كذاك أى كلتا مثل كلا فى أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى المضمر وفهم أيضاً من قوله كلتا كذاك أن كلتا ليس بمثنى حقيقة على مقتضى التشبيه وكلتا مبتدأ وكذاك خبره وقوله اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان يعنى أن اثنين واثنتين يرفعان بالألف كالمثنى من غير شرط ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقى وهو ابنان وابنتان وانما حكم على كلا وكلتا واثنين واثنتين أنها ليست مثناة حقيقية لأنها لا تصلح للتجريد وعطف مثلها عليها وقوله وتخلف اليا فى جميعها الألف البيت يعنى أن الياء تخلف الألف فى الجر والنصب فى جميع ماذكر فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو مررت بالزيدين والاثنين كليهما ورأيت الهندين والاثنتين كلتيهما وقوله بعد فتح قد ألف يعنى أن الياء فى الجر والنصب يفتح ماقبلها كالفتح المعهود فى الرفع وهو المراد بقوله بعد فتح قد ألف والياء فاعل بتخلف والألف مفعول به وقصر الياء ضرورة ونصب جرا ونصبا على إسقاط حرف الجر أى فى جر ونصب ويجوز أن يكونا مصدرين فى موضع الحال والتقدير فى حال كون هذه الأشياء مجرورة ومنصوبة وفى جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك فى جمع المذكر السالم وما ألحق به وإلى ذلك أشار بقوله

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالْأَهْلُونَا

أُولُوا وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا ... وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا

وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

يعنى أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط فى مفرده ان يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب والآخر وصف ويشترط فى مفرده أن يكون مذكرا عاقلا خاليا من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثال من الأول للأول عامر

(قوله وعالمون) أفتى الشيخ السنوسى أنه جمع حقيقة فراجعه وعالمون بالفتح جمع لعالم به وبالكسر جمع لعالم به ونقل أن العالم بالكسر لما سوى الله أيضا (قوله عليون) اسم لأعلى الجنة أى لمجموع أعلى الجنة وان اتسعت أماكنه (قوله أرضون) جعله بعضهم من غير باب سنين ولم يعتبر تغييره ومن اعتبر تغييره جعله من باب سنين ولم يستوف شروط بابه ومعنى شذوذه خروجه عن القياس الأول والثانى نخص باسم الشذوذ قال الشاطبى جمع هذا الجميع لأنه مما يورد فى مقام التعجب والاستعظام ونقله البسكرى (قوله لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء) هو معنى قولهم ليس من باب أفعل فعلاء ولا من فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وقتيل اه رملى ولا يضر كون اللفظ منقولا عن مؤنث فلو سميت رجلا بزينب وسعدى أو أسماء لقلت فى الجمع زينبون وسعدون وأسمون إجماعا كما فى شارح التسهيل ولا يرد فى تعريف الشارح المكودى دخول أحمر لأنا نمنع دخوله إذ لا يقال فى جمع حمراء حمراوات إلا أن سمى به مؤنث وأجاز ابن كيسان حمراوات كما نقله الرضى أى وان لم يسم به مؤنث كما أنه أجاز أحمرون ودخل فى تعريف الشيخ المكودى أفعل التفضيل فانه يجمع وقد أجاب السهيلى فى الروض عن كونهم اشترطوا العلمية فلما وجدوها أزالوها بالجمعية وأيضا قد جمع الوصف وهو نكرة فما الفرق بأن الواو تدل على جمع المذكر وهى فى الأفعال أصل وحمل عليها الأوصاف فجمعت بالواو وكان الوصف فرعا

عامر والثانى للثانى وهو مذنب قوله وشبه ذين يعنى شبه عامر ومذنب فى كونهما على ماذكر بواو متعلق بارفع وبيا متعلق باجرر أو بانصب وهو من باب التنازع وفيه تقديم المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم وسالم جمع منصوب بأحد العاملين فهو أيضا من باب التنازع وقوله وشبه ذين مجرور بالعطف على عامر ومذنب والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما وقوله وبه عشرونا هذه هى الكلم التى ألحقت بجمع المذكر السالم فى الاعراب وذكر منها سبعة ألفاظ عشرين وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه وبابه يعنى ثلاثين إلى التسعين ويتضمن أيضا سبعة ألفاظ والاهلون وهو جمع غير مستوف للشروط لانه ليس بعلم ولا صفة واولوا وهو اسم جمع لانه لا مفرد له من لفظه وعالمون وهو أيضا اسم جمع لا مفرد له من لفظه وليس جمعا العالم لان عالما أعم وعليون اسم لاعلى الجنة فهو مفرد فى المعنى جمع فى اللفظ وارضون جمع أرض وقوله شذ راجع لارضون ووجه شذوذه انه من باب سنين مطرد فيما حذف من مفرده حرف أصلى وعوض منه تاء التأنيث كسنة وعدة ولم يحذف من ارض حرف أصلى فيعوض منه بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها فى التصغير فى قولهم أريضة فشذ على هذا جملة فى موضع الحال من أرضين والتقدير وارضون فى حال كونه شاذا والسنون وبابه يعنى كل ما حذف من مفرده حرف اصلى وعوض منه تاء التأنيث كعزين وثبين وسنين ومئين وقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الاشارة بذا إلى سنين وبابه يعنى أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث فى النون ولا تحذف النون للاضافة وفهم من قوله قد يرد أن ذلك قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف فى إحدى الروايتين وقوله وهو عند قوم يطرد يعنى أن هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله :

دعانى من نجد فان سنينه … لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

ثم قال
وَنُونُ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ … فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

يعنى أن نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل قيل وهو مخصوص بالضرورة كقوله :

وماذا يدرى الشعراء منى … وقد جاوزت حد الأربعين

ثم قال
وَنُونُ مَا ثُنِّىَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ … بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

يعنى أن نون المثنى وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل وهو لغة مع الياء وقيل مطلقا ومنه قوله :

أعرف منها الجيد والعينانا … ومنخرين أشبها ظبيانا

وقوله فانتبه أى لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية ومن مواضع النيابة أيضا نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك فى جمع المؤنث السالم وما ألحق به واليه أشار بقوله

لأن واوه حرف وواو الفعل اسم والاسم أصل والنكرة الجامدة لا تشبه الفعل ولا الوصف فمنعت وإنما اشترطت العلمية لتؤول بمسمى بهذا الخاص والنكرة لا مسمى لها خاص فان أولت بالمسمى الخاص كانت فى قوة وصف فصحت الجمعية والتصغير يسوغ الجمعية ونبه على شروط الجمع بالمثال ولم ينبه على شروط المثنى لأن مقصوده هناك إعرابه فقط (قوله منصوب بأحد العاملين) ثنى باعتبار جعل اجرر وانصب شيئا واحدا والاحقه العوامل ثم رأيت نسخة شيخنا بالعوامل (قوله اسم) أى اسم جمع للعاقل هذا هو الظاهر وأما كونه اسما لجمع عالم مطلقا فيرده التعليل بكونه خاصا بالعقلاء أنظر السنوسى (قوله فيما حذف من مفرده حرف أصلى) صوابه فى كل ثلاثى حذفت لامه أو فيما حذفت لامه ويكون مراده بها الثلاثى (قوله تاء التأنيث) صوابه هاء التانيث (قوله وعدة) صوابه وعضة قال ابن هشام ولا يجوز ذلك فى نحو تمرة لعدم الحذف ولا فى نحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء ولا فى نحو يد ودم لعدم العويض (قوله كل ما الخ) فيه ما مر (قوله كعزين) صوابه كعضين (قوله هذا الاستعمال يطرد عند قوم من العرب كقوله دعانى من نجد الخ) خص الكلام بباب سنين وجعل معنى الاطراد القياس فى باب سنين أى وهو عند قوم يطرد فى جميع باب سنين وهذا ظاهر كلامه والحاصل أنه يصح كما ذكر الشيخ يحيى تفسير ذا الباب بالجمع وملحقاته أو بالملحقات أو وهو باب سنين وهذا الأخير عليه شراحه فعلى تفسير الباب بكل الباب يكون معنى قوله وهو عند قوم يطرد أنه مقيس وعلى تخصيص الباب بباب الملحقات أو باب سنين فقط فيحتمل أن يفسر الاطراد بالقياس فيما خص به ويحتمل أن يفسر الاطراد بعمومه بقية الأبواب ثم قال أعراب الملحقات كحين أن يقال جاء أولين العلم فى أولى العلم وما أظنه سمع وهو بعيد إذ لا فرق فى القياس بين لازم الاضافة وغيره وفى تصغيرها كلام حسن فى حاشية التسهيل (قوله فافتح الخ) هذه حركة حرف من بنية الجمع لا حركة بناء كما توهم (قوله يدرى الشعراء) كذا بخط ابن المؤلف وفى نسخة يبتغى قررة شيخنا (قوله وقد جاوزت حد الأربعين) لا يرد أنه يحتمل اعراب حين لأن الأئمة عرفوا اللغة من خارج وأتوا بهذا من كلامهم (قوله والمحق به) فيقال اثنين بالفتح

(قوله وما بتا) قال السيوطي في النكت فيه أمور الأول أورد عليه أنه لابد أن يقول مزيدتين كما في التسهيل والعمدة والكافية الكبرى ليخرج نحو ابيات وقضاة واجاب ابن هشام وغيره بأن ذاك مستفاد من قوله بتا إذا قدرت الباء للاستعانة أي وما استعين على جمعه بألف وتاء وإنما يتجه الاعتراض إذا قدر للصاحبة أي وما جمع مصاحبا للالف والتاء قال ابن الصائغ وإنما قيدهما بالزيادة في سائر كتبه دفعا لتوهم أن الباء للمصاحبة (١٤) وذكر السوداني أن الذي يجمع بالالف والتاء قياسا خمسة مافيه تاء التأنيث مطلقاً وعلم المؤنث مطلقا أي سواء كان ذا تاء أم لا وصفة المذكر الذي لا يعقل كأيام معدودات وأشهر معلومات لا المؤنث كحائض والعاقل كعالم ومصغر المذكر الذي لا يعقل كدريهمات واسم الجنس المؤنث بالالف نحو حبلى وبهمى وصحراء ونظمها أبو اسحق في شرح الالفية فقال :

وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى

ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل

وغير ذي مسلم للناقل قال الراعي وأورد على الناظم أن الذي جمع بهما هو المفرد * وأجاب بعض الشيوخ بأن المجموع هو المفرد قبل ذلك ولو كان الايراد ناهضا لاوردوه في المثنى والمجموع والاولى في تقريره هكذا وجمع ماجمع بألف وتاء ونقل عن ابن هشام وهذا أظهر من تقرير السيوطي وما استعين على جمعيته أي الجمعية الواقعة فيه بألف وتاء (قوله معا) اي جميعا التقدير والمعية في ثبوت الحكم (قوله كاذرعات) جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع (قوله أوفي موضع الحال) هو أولى وفي منع أذرعات من التنوين مع الفتح والكسر نظر لامنع الصرف لان يحذف تنوين التمكين ووجود الكسر مع عدم التنوين ممتنع في كل مايوهم اضافة ويمكن الجواب عن الأمرين (قوله واجعل لنحو يفعلان الخ) جعلها بعضهم ثلاثة باعتبار الضمائر وبعضهم خمسة باعتبارها مع حروف

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ مَعَا

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِلْ

يعني أن المجموع بالالف والتاء وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فتقول مررت بالهندات ورأيت الهندات وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة حملا على جمع المذكر السالم لأنه فرع عنه وقدم الجر لأن النصب محمول عليه وقوله كذا أولات البيت هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان الاول أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه واليه أشار بقوله كذا أولات يعني أن أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى وإن كن أولات حمل الثاني ماسمي به من جمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة واليه أشار بقوله والذي أسما قد جعل الخ فتقول في رجل اسمه هندات هذا هندات ورأيت هندات ومررت بهندات كما كان قبل التسمية ومنه اذرعات اسم موضع بالشام وذاله معجمة فأولات مبتدأ وخبره كذا والذي مبتدأ وصلته اسما قد جعل وفي جعل ضمير مستتر عائد على الموصول واسما مفعول ثان بجعل وكأذرعات متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل وذا مبتدأ وهو إشارة إلى الحكم المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره وقبل خبره وفيه متعلق بقبل والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول والرابط الضمير المجرور بفي وهو متعلق بقبل وتقديره والذي جعل اسما من جمع المؤنث السالم كأذرعات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره ومن موضع النيابة نيابة الفتحة عن الكسرة واليه أشار بقوله (وجُرَّ بالفتحة مالا ينصرف) يعني أن الاسم الذي لاينصرف يجر بالفتحة ولم يذكر الرفع والنصب لأنه على الأصل السابق ولما كان جره بالفتحة مشروطا بان لايضاف ولا يدخل عليه ال اشار إلى ذلك بقوله (مالم يضف أو يك بعد أل ردف) فشمل أل الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الاحسن ومعنى ردف تبع وقوله وجر يحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمفعول وما في موضع رفع نيابة عن الفعل ويحتمل أن يكون فعل أمر وما في موضع نصب على أنه مفعول وما في قوله مالم يضف ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل ومن مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفتحة وذلك في خمسة أمثلة من الفعل واليه أشار بقوله :

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

يعني أن علامة الرفع في هذه الامثلة الثلاثة هي النون وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ وفهم من قوله لنحوانها أكثر وتبلغ بالاستقراء إلى ثمانية لان يفعلان شامل لما كان ألفه ضميرا نحو الزيدان يفعلان ولما كان ألفه علامة التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث ويتضمن أيضا تفعلان بالتاء فانه شبيه بيفعلان وتكون الفه أيضا ضميرا نحو أنتما تفعلان وعلامة التثنية نحو تفعلان الهندان وأما تسألون فيكون واوه ضميرا نحو أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لأنه شبهه وواو يفعلون يكون ضميرا نحو الزيدون يسألون وعلامة جمع نحو يسألون الزيدون وأما تدعين فلا تكون ياؤه إلا ضميرا فهذه ثمانية امثلة في

المضارعة وبعضهم سبعة لأن التاء فى تفعلان أما لمخاطبين أو مخاطبتين أو غائبتين تضم هذه الثلاثة إلى البقية ويصح جعلها ستة بجعل التاء
فى تفعلان أما للخطاب أو للغيبة يضم هذان للأربعة الباقية (قوله على حذف مضاف) أى على أن الاعراب معنوى وأما على أنه لفظى فلا
يقدر مضاف إلا أن تجعل الاضافة بيانية لكن لاحاجة حينئذ إلى تقدير مضاف (قوله لتروى) اللام لام الجحود وأشار به إلى الحديث
المؤمن لايهين نفسه أى لايفعل مايوجب له الهون وله تأويل آخر وهو أنه لايسلم لمن يهينه بل يمتنع وفيه تأويل ثالث لم أستحضره اه شيخنا
وأعلم أنه ليس المراد بقوله وحذفها أنها لابد أن تقدر ثم تحذف بل المراد عدم الاتيان (١٥) بها (قوله مكارما) الا لطف
أن يجعل ظرفا للمبالغة
وأبلغ منه أن يجعل
مفعولا قال البكرى
هو على حذف مضاف
أى درج أو منازل الكرم
والمكارم جمع مكرمة (قوله
قصرا) سمى مقصورا لأن
الحركات قصرت فى خيام
الحروف وبحث الأزهرى
فى تعليل المنقوص مردود
بان علة التسمية لا يجب
اطرادها وإنما قدر
جميع الأعراب فى
الألف لانه هوائى
لطيف لا يحمل شيئا
وقد أبدع بعضهم حيث
شبه نفسه بالألف فى
فى عدم التحرك
فقال

سلم على المولى البهاء
وصف له

شوقى إليه واننى
مملوكه

أبدا يحركنى إليه
تشوقى

جسمى به مشطوره
منهوكه

لكن نحلت لبعده فكاننى *
ألف وليس بممكن تحريكه

التقدير وإن كانت ثلاثة فى اللفظ والنون مفعول اول باجعل ورفعا مفعول ثان وهو على حذف مضاف اى
علامة رفع والتقدير واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتدعين وتسألون وقوله وحذفها للجزم
والنصب سمه أى علامة وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه ثم اتى بمثال للجزم وهو قوله كلم
تكونى ومثال للنصب وهو قوله لتروى مظلمة يجوز فى لامه الفتح والكسر والقياس الفتح واعلم أن علامات
الأعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك فى الأسماء والأفعال المعتلة وبدأ بالأسماء المعتلة فقال :

وَسَمِّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ ما ... كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِى مَكارِما
فَالْأَوَّلُ الْإِعْرابُ فِيهِ قُدِّرا ... جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِى قَدْ قُصِرا
والثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذا أَيْضاً يُجَرّْ

يعنى إن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألف قبلها فتحة لازمة كالمصطفى أو ياء قبلها كسرة لازمة
كالمرتقى يسمى معتلا وليس من الأسماء ماحرف إعرابه واو قبلها ضمة لازمة وما موصولة مفعول أول
بسم ومعتلا مفعول ثان وصلة ما كالمصطفى ومكارما مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به ومن
الأسماء متعلق بسم ثم أن القسم الأول من المعتل وهو ماحرف إعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الأعراب
اعنى الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو قام الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ويسمى مقصورا
وقد نبه على ذلك بقوله فالأول الأعراب فيه قدرا * جميعه البيت ثم نبه على القسم الثانى بقوله والثان
منقوص البيت يعنى أن القسم الثانى من المعتل يسمى منقوصا وتظهر فيه الفتحة فى حال النصب
لخفتها فى الياء نحو رأيت القاضى وتنوى فيها الضمة والكسرة فى حال رفعه وجره لثقلهما فى
الياء نحو قام ومررت بالقاضى ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله :

وَأَىُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ واوٌ اوْ ياءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ
فالْأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمْ ... وابْدِ نصب ما كَيَدْعُو يَرْمِى
والرَّفْعَ فِيهِما انْوِ واحْذِفْ جازِماً ... ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لازِماً

يعنى أن المعتل من الأفعال ثلاثة أقسام ما آخره ألف نحو يخشى وما آخره واو نحو يغزو وما آخره ياء نحو
يرمى وجميع ذلك يسمى معتلا وأى فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة يحتمل أن تكون
شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ أو خبره مفسرة للضمير المستكن فى كان الشانية المقدرة ويحتمل أن تكون
ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والفاء جواب الشرط وفى عرف
ضمير مستتر عائد على فعل ومعتلا حال منه مقدم على عامله وقوله فالألف انو فيه غير الجزم يعنى أن ما
آخره الف من الأفعال المعتلة ينوى فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما فى الألف نحو زيد
يرضى ولن يخشى والألف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال تقديره أقصد ويجوز رفعه على

(قوله وأى فعل) لايصلح جعل أى موصولة لأن أيا الموصولة لاتضاف إلى النكرة وإنما تضاف إلى معرفة كما يأتى فى قول المصنف
واخصص بالمعرفة * موصولة أيا فتعين كونها شرطية (قوله فالألف) أى أقصد الألف انو فيه (قوله وكان بعده مقدرة) أى لان أى
الشرطية لابد لها من فعل شرط وقد اعترض عليه بأمور * الأول أن قوله مفسرة تقتضى أنها لامحل لها * وجوابه أن إطلاق المفسرة على
خبر ضمير الشأن بالمعنى اللغوى فهو اطلاق آخر غير المفسرة المذكورة فى الجمل التى لامحل لها من الأعراب فالجملة المفسرة لضمير
الشأن لها محل لانها خبر ومما يجب التنبه له معرفة الاصطلاح فى كل باب وأما قولهم المفسرة لا محل لها ففى غير هذا الباب

الابتداء وقوله وابد نصب ما كيدعو يرمى يعنى أن ما آخره واو كيدعو او ياء كيرمى يظهر نصبه بالفتحة لخفتها نحو لن يدعو ولن يرمى ومعنى ابدا ظهر وما موصولة وصلتها كيدعو ويرمى معطوف على يدعو بحذف حرف العطف وقوله والرفع فيهما انو يعنى أن الرفع ينوى فى الواو والياء لثقل الضمة فى الواو والياء والرفع مفعول مقدم بانو وقوله واحذف جازما ثلاثهن إلى آخره يعنى أن هذه الأحرف الثلاثة اعنى الألف والواو والياء تحذف فى الجزم نحو لم يخش ولم يغزو لم يرم وجازما حال من الفاعل مستتر فى احذف وثلاثهن مفعول باحذف ومفعول جازما محذوف تقديره الأفعال وتقض مجزوم على جواب الأمر وحكما مفعول به أن جعلت تقض بمعنى تؤدا ومفعول مطلق أن جعلت تقض بمعنى تحكم كانه قال تحكم حكما لازما

﴿ النَّكِرَةُ والمعْرِفَةُ ﴾

النكرة هى الأصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال

نكرةٌ قابلُ ألْ مؤثِّرا ... أوْ واقعٌ موقعَ ما قدْ ذُكرا

يعنى أن النكرة هى ما تقبل أل هى الألف واللام وقوله مؤثرا أى مؤثرة التعريف واحترز بذلك من أل التى لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة كالاتى والتى للمح الصفة كالحرث فان كلا منهما لم يؤثر فيما دخل عليه تعريفا وقوله أو واقع موقع ما قد ذكرا يعنى أن من النكرات ما لا يقبل أل كذى بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان أل لكنهما فى معنى ما يقبلها فذو بمعنى صاحب وما بمعنى شىء وكلاهما يقبل أل ثم قال

وغيرُهُ معرفةٌ كهُمْ وذى ... وهنْد وابنى والْغلامُ والَّذى

يعنى أن غير النكرة معرفة فالمعرفة هو ما لا يقبل ال ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من المعارف ستة الضمير كهم واسم الاشارة كذى والعلم كهند والمضاف إلى المعرفة كابنى والمعرف بأل كالغلام والموصول كالذى ولم يذكر المقصود فى النداء نحو يا رجل وهو من المعارف لانه داخل كما قيل فى المعرف بأل أو فى اسم الاشارة ولم يرتبها فى المثل ورتبها فى الفصول ثم شرع فى أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال

فما لذى غيبة أوْ حضُور ... كأَنْتَ وهو سمِّ بالضمير

يعنى أن ما دل على غيبة نحو هو أو حضور نحو انت وانا يسمى ضميرا ودخل فى قوله أو حضور اسم الاشارة لانه حاضر لكنه أخرجه بالمثال ولما كان الضمير متصلا ومنفصلا أشار إلى المتصل منه بقوله

وذُو اتصالٍ منه ما لا يُبْتدا ... ولا يلى إلَّا اخْتيارًا أبدا

كالْياء والْكافِ من ابنى أَكْرمكْ ... والْياءِ والها من سليه مالكْ

يعنى أن الضمير المتصل هو ما لا يصح الابتداء به أى وقوعه فى أول الكلام ولا يلى إلا فى الاختيار وفهم منه انه يلى إلا فى غير الاختيار كقول الشاعر :

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا ... أن لا يجاورنا إلاك ديار

وقوله كالياء البيت اتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهى ياء المتكلم من ابنى وهى مجرورة

الثانى أن قوله ويحتمل أن تكون ناقصة يقتضى أن الثانية تامة وليس كذلك وجوابه أن معنى قوله ويحتمل أن تكون ناقصة أى ناقصة غير ثانية فلا ينافى أن الثانية ناقصة فحاصل معنى كلامه إنها تحتمل أن تكون ناقصة ثانية أو ناقصة غير ثانية * الثالث إنه لم يتعرض لخبر المبتدا وهو أى وجوابه أنه تركه لانه فى مقام التعليم للمبتدى فلا يناسب ذكره لخفائه وللخلاف فيه (قوله ثلاثهن) من إضافة البعض إلى الكل والمراد بالثلاث الأحرف وضمير هن للأفعال (قوله وما الموصوفة) هذا أولى من التمثيل بمن وما شرطتين أو استفهامتين فانهما يردان على التعريف لان من وما الاستفهاميتين موضوعتان للطلب أو الحالة يلزمها الطلب كما قيل فلا يكون معناهما إنسان وشىء * ويجاب بمنع ذلك بل من وما الاستفهاميتان موضوعتان لانسان وشىء مطلوب تعيينهما وظاهر كلام الناظم ان علم الجنس نكرة كاسامه لانه وقع موقع أسد الذى يقبل أل ويجاب بالمنع لان اسد لا يقع موقع أسامة فى الدلالة على الحقيقة لان لفظ أسد موضوع لفرد منتشر عصفور المعرفة بما علق من أول الأمر على ما يخص مسماه والنكرة بما علق من أول الأمر على الشياع فى مدلوله ودخل فيها ديار بمعنى حى وعريب بمعنى ساكن (قوله معرفة) واعرف المعارف اسم الله وروى سيبويه فقيل له بم غفر لك قال بقولى اسم الله أعرف المعارف وهذا لا يدل على انه لم يقبل منه غير هذه بل يكون غيرها لرفع الدرجات وقال فى الكافية ومضمر أعرفها ثم العلم * وذو اشارة وموصول متم وذو أداة ومنادى عينا * وذو اضافة بها تبينا (قوله فما لذى غيبة او حضور) عرفه فى التسهيل بما دل على تكلم او خطاب او غيبة (قوله كانت وهو) اسقط انا لانه ينبغى للمتكلم ان يسقطها لانها سبب زلة ابليس لانها دعوى (قوله وذو اتصال) اختار السيوطى ان المستتر ليس متصلا ولا منفصلا

(قوله وكل مضمر له البنا يجب) لشبهه بالحروف فى الجمود ولذلك لايثنى ولايجمع ولايصغر اه ابن عقيل وعبارة الامام السيوطى اشبهها بالحروف فى المعنى لأن التكلم والخطاب والغيبة من معانى الحروف وقيل فى الافتقار وقيل فى الوضع فى الكثير وقيل لاستغنائه عن الاعراب باختلاف صيغه (قوله ان كل ضمير الخ) أى المشابهة التى أثبتها الناظم بينهما وهى مفاعلة من الطرفين (قوله كاعرف بنا الخ قدم ضمير الجر على ضمير النصب والرفع من قوله كاعرف بنا فاننا نلنا المنح للاشارة

إلى أنه ينبغى أولا لكل طالب علم إذا أراد الشروع فيه والشعور بما يوصل إليه أن يخفض جناحه وجانبه لجميع أساتذته وصلحاء طلابهم منتصبا للاشتغال بما يوجه إليه رجاء عود عرف نفعه عليه ليرتفع لذلك فى العلم مقامه ويكمل بذلك انخراطه لدى سلسلة العلماء العاملين وانتظامه وأيضا أخر نلنا الذى هو مثال للرفع المذكور أول البيت لأن اللف والنشر المشوش أولى من المرتب لأن الفضل فى المرتب أكثر وفى المشوش أقل وأيضا الابتداء بمثال الجر من قبيل رد العجز على الصدر وقد ورد الابتداء بالعجز فى القرآن المعظم الذى هو أكرم كتاب فى قوله يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم الآية اه (قوله فجموع الضمائر المتصلة تسعة) أى مجموعها بحسب مواقع الاعراب رفعا ونصبا وجرا خمسة خاصة بمحل الرفع وثلاثة مشتركة بين الجميع والمراد المتصلة

مجرورة بالاضافة وكاف الخطاب من أكرمك وهو منصوب باكرم وياء المخاطبة وهاء الغائب من سليه والياء من سليه مرفوعة بسل والها منصوبة ثم قال

وَكُلُّ مُضمرٍ لهُ البنَا يَجِبْ ولفظُ ما جُرَّ كلفظِ ما نُصِبْ

يعنى أن الضمائر كلها مبنية وقوله ولفظ ما جر كلفظ ما نصب يعنى أن كل ضمير نصب صالح للجر وأن كل ضمير جر صالح للنصب ففهم أن الياء من ابنى تصلح للنصب لأنها مجرورة وان الكاف من أكرمك تصلح للجر لأنها منصوبة وأن الهاء من سليه تصلح للجر لأنها منصوبة وأن الهاء من سليه لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع ثم قال

للرَّفعِ والنَّصْبِ وجَرٍّ ناصَلَحُ كاعْرِفْ بِنَا فإنَّنا نِلْنا المِنَحْ

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على المتكلم ومعه غيره أو المتكلم المعظم نفسه وهو صالح للاعراب كله رفعه ونصبه وجره وقد مثل به مجرورا فى قوله كاعرف بنا ومنصوبا فى قوله فاننا ومرفوعا فى قوله نلنا المنح جمع منحة وهى العطية وفهم منه أن الياء من سليه مرفوعة وما لم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والهاء وما يستعمل فى الاعراب كله وهو نا علم أن ما عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلما كان أو مخاطبا وواو الضمير وألف الاثنين ونون الاناث فجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ ثم قال

وَأَلِفٌ والواوُ والنُّونُ لِما غابَ وَغيرِهِ كقاما واعْلَما

يعنى أن ألف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث للغائب والمخاطب فمثالها للغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثالها للمخاطب قوما وقوموا وقمنا إلا أن قوله وغيره شامل للمتكلم والمخاطب ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم لكن تمثيله بقاما وهو للغائب واعلما وهو للمخاطب يرشد إلى مراده ولو قال عوض وغيره وخوطب لكان أنص وقوله وألف مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه وسوغ الابتداء بالألف عطف المعرفة عليه ولما غاب خبر المبتدأ وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها إلا التاء وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها فى قوله بتا فعلت ثم قال

وَمِنْ ضَميرِ الرَّفعِ ما يَستَتِرُ كافعَلْ أُوافِق نَغْتَبِطْ إذْ تُشْكَرُ

يعنى أن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره وفهم من قوله ومن ضمير الرفع أن ذلك لا يكون فى ضمائر النصب ولا فى ضمائر الجر وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير الأول فعل الأمر للواحد المذكر وهو المشار إليه بقوله كافعل الثانى فعل المضارع المفتتح بهمزة المتكلم وهو المشار إليه بقوله أوافق الثالث الفعل المضارع المفتتح بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وأشار إليه بقوله نغتبط الرابع الفعل المضارع المفتتح بتاء المخاطب وهو المشار إليه بقوله إذ تشكر وما موصولة فى موضع رفع بالابتداء وخبرها فى المجرور وأوافق مجزوم على جواب الأمر ونغتبط معطوف على أوافق على حذف حرف العطف ¤ ولما

(٣ مكودى) البارزة (قوله ألف والواو الخ) الانسب تقديم هذا البيت وجعله عقب قوله فما الذى غيبه الخ ليفيد التمثيل للمتصلة عقب التمثيل للمنفصلة (قوله ومن ضمير الرفع مايستتر) أى وجوبا وتركه اتكالا على الشرح (قوله المتكلم ومعه غيره ترك المعظم نفسه لفهمه منه بالمقايسة (قوله فى المجرور) أى بمن لا بالكاف كما توهم

فرغ من الضمير المتصل شرع فى بيان المنفصل وهو ضربان مرفوع ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَاهُوَ ... وَأَنْتَ وَالفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ

ضمائر الرفع المنفصلة اثناعشر للمتكلم منها اثنان أنا ونحن وللمخاطب أنت أنت أنتما أنتم وانتن وللغائب خمسة هو وهى هما هم هن وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لأنها أصول لما لم يذكره ولذلك قال والفروع لاتشتبه فأنا فرعه نحن لأن المفرد أصل للجمع وأنت فروعه أنت وأنتما وأنتم وأنتن لأن أنت لها فرعان فرع من جهة الافراد وهو أنتما وأنتم وأنتن وفرع من جهة التذكير وهو أنت وكذلك هو وأيضاً فروعه من جهة الافراد هما وهم ومن جهة التذكير هى ثم أشار إلى المنصوب من المنفصل بقوله

وَذُو انْتِصَابٍ فِى انْفِصَالٍ جُعِلاَ ... إِيَّاىَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

فاكتفى بذكر ضمير المتكلم وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل فى المرفوع لكنه اكتفى باياى عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك فى المرفوع وثبت فى بعض النسخ وذو انتصاب بالواو واعرابه مبتدأ وجعل إلى آخر البيت خبره وفى جعل ضمير يعود على المبتدأ واياى مفعول ثان بجعل وفى بعض النسخ وذا انتصاب بالألف واعرابه مفعول ثان بجعل مقدم واياى مفعول لما لم يسم فاعله بجعل ثم قال

وَفِى اخْتِيَارٍ لا يَجِىءُ المُنْفَصِلْ ... إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِىءَ المُتَّصِلْ

يعنى أن الضمير إذا تأتى اتصاله بما قبله لايجىء منفصلا فى الاختيار وفهم منه أنه يجىء فى غير الاختيار منفصلا مع تأتى الاتصال كقول الشاعر

بالباعث الوارث لأموات قد ضمنت ... اياهم الأرض فى دهر الدهارير

لأنه يتأتى الاتصال فتقول قد ضمنتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفى اختيار متعلق بيجىء ثم قال

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا ... أَشْبَهَهُ فِى كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالاَ ... أَخْتَارُ غَيْرِى اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

يعنى إنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله فى الهاء من سلنيه وما أشبهه وهو كل ثانى ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه والمختار فى ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه فى قوله وصل وقوله فى كنته الخلف انتمى أى انتسب ويعنى به خبر كان أو احدى أخواتها إذ كان اسمها ضميراً متصلا أخص من خبرها وقوله كذاك خلتنيه أى مثل كنته فى الخلف المذكور يعنى بخلتنيه وما أشبهه وهو كل ثانى ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الأول منهما أخص وظاهر قوله الخلف انتمى أن الخلاف فى جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وليس كذلك لأنه لا خلاف فى جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وإنما المراد الخلف انتمى فى الاختيار ويدل على أن المراد ماذكر قوله واتصالا اختار غيرى اختار الانفصالا وهو موافق فى ذلك لابن الطراوة والرمانى واو فى قوله او افصل للتخيير وهاء سلنيه مفعول بافصل فهو من باب التنازع وقد أعمل الثانى ولو أعمل الأول لقال وصل أو افصله واتصالا مفعول مقدم بأختار ثم قال

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِى اتِّصَالِ ... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ

الأخص هو الاعرف فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب والغائب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فاذا أريد اتصال الضمير الثانى قدم الأخص لأنه لايتوصل إلى اتصاله إلا بتقديم الأخص وعلى ذلك نبه بقوله وقدم الأخص فى اتصال وإذا أريد انفصاله قدم ما شئت من الأخص وغيره لأنه إذا تقدم الأخص وجب انفصال الثانى وعلى ذلك نبه بقوله وقدمن ماشئت فى انفصال فاذا تقدم غير الأخص وجب

(قوله اياى) ذكر أصل الأصول (قوله بفعل) أما إذا كان العامل اسما من باب ظن أو من باب كان فلم أر من تعرض له فليبحث عن حكمه والظاهر أنه مقيس على الفعل (قوله مع تقديم الأخص نحو قوله تعالى فسيكفيكهم الله أنلزمكموها أن يسألكموها (قوله إذا كان اسمها ضميراً متصلا أخص) معترض إذ لايشترط كونه ضميراً فضلا عن كونه متصلا فضلا عن كونه أخص مثال الظاهر الصديق كانه زيد كما مثل به ابن هشام ومثال المنفصل الصديق كانه أنا ومثال غير الأخص زيد الصديق كانه هو ويجاب عن الشارح بأنه جرى على الغالب (قوله الطراوة) بفتح الطاء

انفصال الثانى وإذا تقدم الاخص جاز اتصال الثانى وانفصاله وقد اجتمع الأمران فى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم فانفصال الضمير فى قوله ملككم اياهم جائز لتقدم الاخص وهو ضمير المخاطب على غير الاخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير فى ملكهم اياكم واجب لتقدم غير الاخص ثم قال

وَفى اتحادِ الرُّتبةِ الزَمْ فصلاَ ۞ وَقَدْ يُبيحُ الغَيبُ فِيهِ وَصْلاَ

يعنى ان الضميرين إذا اتحدا فى الرتبة كأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثانى نحو ظننتنى اياى وحسبتك اياك والدرهم ان جاء زيد فاعطه إياه وقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا يعنى ان الضميرين إذا اتحدا فى الغيبة قد يتصل الثانى منهما لكن بشرط ان يختلفا اختلافا ما كان يكون احدهما مفردا والآخر مثنى أو مجموعا أو يكون مذكرا والآخر مؤنثا كقوله

لوجهك فى الاحسان بسط وبهجة ۞ أنا لهماه قفو أكرم والد

وظاهر كلام الناظم عدم الاشتراط اختلاف واعتذر عنه ولده فى شرحه بان قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بانه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد فى الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف فى اللفظ وفيه بعد وهذا يقتضى أن البيت الواقع بعد هذا البيت فى بعض النسخ وهو مع اختلاف ما غير ثابت فى الالفية وهو من أبيات الكافية ثم قال

وَقبلَ ياالنَّفْسِ مَعَ الفعلِ التزم ۞ نون وِقايةٍ وَلَيسى قَدْ نُظِمْ

وَلَيتَنى فَشَا وَلَيتِى ندَرَا ۞ وَمَعْ لعَلَّ اعكِسْ وَكنْ مُخيرَا

فِى البَاقِياتِ وَاضْطراراً خَفَفا ۞ مِنِى وَعَنى بَعضُ مَنْ قد سَلَفَا

وَفى لدُنىَّ لدُنى قَلَّ وَفى ۞ قَدْنى وَقَطْنى الحذْفُ أيضا قدْ يفِى

ق. تقدم ان من جملة الضمائر ياء المتكلم وهى تتصل بالاسم والفعل والحرف فاذا اتصلت بالفعل لزم ان يفصل بينها وبينه بنون تسمى نون الوقاية لانها تقى الفعل من الكسر الذى لا يكون نظيره فيه وهو الجر ويستوى فى ذلك الماضى والمضارع والأمر والى ذلك أشار بقوله ۞ وقبل ياالنفس مع الفعل التزم ۞ نون وقاية وقد حذفت للضرورة مع ليس كقوله ۞ اذ ذهب القوم الكرام ليسى ۞ وإلى ذلك أشار بقوله وليسى قد نظم يعنى ان نون الوقاية حذفت مع ليس فى النظم لضرورة الوزن وقال ياالنفس وهو مخالف لعبارات النحويين فانهم يسمونها ياء المتكلم وقبل متعلق بالتزم ومع الفعل كذلك وإذا اتصلت أعنى ياء المتكلم بالحروف لم تلحق نون الوقاية الامع ثمانية احرف أشار إلى ستة منها وهى ان واخواتها بقوله

وليتنى فشا وليتى ندرا ۞ ومع لعل اعكس وكن مخيرا ۞ فى الباقيات

يعنى ان لحاق نون الوقاية لليت كثير وعدم لحاقها قليل فليتنى أكثر من ليتى ولم يجىء فى القرآن الا بالنون كقوله تعالى يا ليتنى كنت معهم ومن حذفها قول الشاعر

كمنية جابر اذ قال ليتى ۞ اصادفه وافقد جل مالى

وقوله ومع لعل اعكس يعنى ان عدم لحاق النون للعل كثير ولحاقها لها قليل فهى بالعكس من ليت ولم تأت فى القرآن الا بدون نون كقوله تعالى لعلى ابلغ الأسباب ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر

فقلت اعيرانى القدوم لعلنى ۞ اخط بها قبرا لأبيض ماجد

وقوله وكن مخيرا فى الباقيات ما بقى من الاحرف الستة وهى ان وأن وكأن ولكن فيجوز ان تلحقها نون الوقاية وان لا تلحقها وقد جاءت فى القرآن بالوجهين كقوله عز وجل انى انا الله وانى برىء مما تشركون وانما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالافعال وكان لحاقها غالبا فى ليت لقوة شبهها

(قوله كان يكون أحدهما مفردا والآخر مثنى أو مجموعا) وهل يجب تقديم المثنى على المفرد كما فى أنا لهما وكذا الجمع مع المفرد (قوله وفى لدنى) قيل وجه بناء لدن لزوم محل واحد وهو ابتداء الغاية فاشبهت الحروف فى لزوم محل واحد وامتناع الاخبار بها وعنها وقيل بنيت الثنائية لشبه الحرف والثلاثية بالحمل عليها اه من خط العلامه أبى عبد الله الصغير اه من ابن غازى (قوله وفى قدنى وقطنى) قال الراعى فى فتوح المدارك ما نصه لم يبين الناظم هل هذا الحكم فى قد وقط إذا كانتا بمعنى حسب أو إذا كانتا اسمى فعل ومراده إذا كانتا بمعنى حسب واما إذا كانتا اسمى فعل فتلزمهما نون الوقاية ويكون معناهما يكفى وقد تكون قط ظرف زمان فان كانت بمعنى حسب فالياء مضاف اليها وان كانتا اسمى فعل فالياء مفعول (قوله أعيرانى) قال شيخنا وفى نسخة اعيرونى والذى بخط ابن المؤلف اعيرانى

بالفعل لانها تغير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها غالبا مع لعل لانها بعدت عن شبه الفعل فانها شبيهة بحرف الجر في تعلق ما بعدها بما قبلها في نحو تب لعلك تفلح ومخبرا خبر كن ويجوز كسر بائه وفتحها وهو أظهر وفي الباقيات متعلق به ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما من وعن بقوله واضطرارا خففا مني وعني البيت يعني ان الوجه في من وعن إذا دخلا على ياء المتكلم أن يقال مني وعني بتشديد النون لانهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها وأشار بقوله واضطرارا خففا مني وعني الخ إلى قول الراجز

أيها السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني

وقد تلحق نون الوقاية بعض الاسماء المبنية على السكون وإلى ذلك أشار بقوله وفي لدني لدني قل البيت يعني أن لحاق نون الوقاية للدن كثير وعدم لحاقها قليل ولذلك قرأ أكثر القراء من لدني بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف وقوله وفي قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي يعني ان قد وقط مثل لدن في ان لحاقها أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم من قوله قد يفي وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها في قوله * قدني من نصر الخبيبين قدي * ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والاسماء التي ذكروا انما صرح بذلك في الافعال لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها منها في معرض عدم لحاقها والوزن يحفظ جميع ذلك واضطرارا منصوب على المفعول له وعني مفعول على حذف مضاف تقديره خفف نون عني

﴿ العلم ﴾

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العلم وهو ضربان علم شخص وعلم جنس وقد أشار إلى الأول بقوله

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا * عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا
وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلَاحِقِ * وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

فقوله اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرة ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف لان كل معرفة غير العلم يعين مسماه لكن بقرينة أما لفظية كأل والصلة وأما معنوية كالحضور والغيبة بخلاف العلم فانه يعين مسماه بغير قرينة ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم بل يكون لأولي العلم وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال جعفر وهو اسم رجل كخرنق وهو اسم امرأة وقرن وهو اسم قبيلة وعدن وهو اسم بلدة ولاحق وهو اسم فرس وشذقم وهو اسم جمل وهيلة وهو اسم شاة وواشق وهو اسم كلب واسم مبتدأ ويعين المسمى جملة في موضع الصفة له ومطلقا حال من الضمير المستتر في يعين وعلمه خبر والضمير في علمه عائد على المسمى ويجوز أن يكون علمه مبتدأ وخبره اسم يعين المسمى ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الاعراب فلا نطيل بهما ثم قال (واسما أتى وكنية ولقبا) يعني ان العلم ينقسم إلى اسم ويقال فيه الاسم الخاص كجعفر وإلى كنية وهو كل ما صدر بأب وأم كأبي زيد وأم كلثوم وإلى لقب وهو ما دل على رفعة مسماه كالصديق والفاروق أو ضعة كقفة وأنف الناقة ثم قال (وأخرن ذا إن سواه صحبا) الاشارة بذا إلى اللقب يعني أن اللقب إذا صحب سواه يجب تأخيره وسواه شامل للاسم والكنية نحو هذا زيد قفة وأبو عبد الله أنف الناقة ثم قال

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ * حَتْمًا وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

يعني ان اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أي غير مضافين ولا أحدهما فأضف الاسم إلى اللقب وجوبا نحو هذا سعيد كرز ولا مدخل هنا للكنية فانها من قبيل المضاف ويلزم حينئذ أن يكون اللقب هو المضاف اليه لانه قد ذكر قبل انه يجب تأخيره وقوله والا أتبع الذي ردف أي وان لم يكونا مفردين اتبع الآخر للأول أي اجعله تابعا له في الاعراب وتبعيته له اما على البدل أو عطف البيان وشمل قوله والاثلاث

صور

(قوله وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب) الصواب كما في المرادي ونقله عنه ابن غازي انهما إذا كانا اسمي فعل كانا بمعنى يكفي وقد تقدم كلام الراعي (قوله علمه) ضمير علمه عائد على المسمى أو عائد على اسم مرادا به المسمى أو يراد به المسمى ويكون من اضافة النوع إلى جنسه أي علم من الاسماء (قوله وخرنقا) سميت المرأة المذكورة به لشبهها بالارنب في اللين (قوله وواشق) القافيه وفيه نكتة الاشارة إلى عدم اضافة الكلب إلى المتكلم وقولهم اسامة أجرأ من ثعالة من الجراءة لا من الجري لان ثعالة أكثر جريا والتحقيق أن علم الجنس موضوع للماهية واسم الجنس موضوع لفرد مبهم ﴿فائدة﴾ قال الشيخ يحيى الفرق بين مررت بابراهيم من الابراهيمين فانه منصرف لتنكيره وبين مررت بابراهيم الطويل أو العالم باعتبار المخاطب فاذا لم يسبق له عهد في ابراهيم أصلا قلت له الأول وان كان له عهد في ابراهيمين وذكرت خبرا عن احدهما فتوضحه بالنعت (قوله واسما) هو له ثلاث اطلاقات مقابل الفعل والحرف ومقابل الصفة ومقابل الكنية واللقب كما قدمنا (قوله ان سواه صحبا) ضمير سواه عائد إلى الكنية باعتبار تأولها بالعلم

صوران يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الأول مضافا والثاني مفردا نحو عبد الله كرز أو الأول مفردا والثاني مضافا نحو هذا زيد أنف الناقة والاتباع في جميع ذلك واجب وحتما منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف والتقدير اضافة حتما وأتبع جواب الشرط وحذفت منه الفاء للضرورة ثم قال

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذُوا ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ أُوَدَدْ

يعني أن ضربان منقول ومرتجل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولا من المصدر كفضل ومن اسم العين كأسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة كشاب قرناها ومن الفعل المضارع كيزيد ومن الماضي كشمر اسم فرس والمرتجل مالم يتخذ له استعمال قبل العلمية كسعاد اسم امرأة وأدد اسم رجل ومنه منقول مبتدأ وخبر ذوا ارتجال مبتدأ محذوف الخبر والتقدير ومنه ذوا ارتجال ثم قال

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ... ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

أي ومن العلم جملة كبرق نحره وقوله وما بمزج ركبا يعني ان المركب تركيب مزج والمزج الخلط وهو ما ختم بغير ويه كبعلبك وما ختم بويه كسيبويه فالأول يعرب آخره اعراب مالا ينصرف والثاني يبنى آخره على الكسر والى ذلك أشار بقوله ذا ان بغير ويه تم اعربا فذا اسم اشارة للمركب تركيب مزج وأطلق هنا الاعراب ومراده اعراب مالا ينصرف على ما ينبه عليه في باب مالا ينصرف وما بمزج مبتدأ خبره محذوف أي من العلم وذا مبتدأ وخبره أعرب وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبرا عن ذا ثم قال

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ ... كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

أي من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لأن منه الكنى وغيرها ولذلك قال وشاع ومثل بمثال من غير الكنى وهو عبد شمس ومثال من الكنى وهو أبو قحافة ثم اشار إلى النوع الثاني من العلم وهو علم الجنس فقال وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهُوَ عَمّْ

يعني أن العرب وضعت لبعض الاجناس أعلاما هي في اللفظ كعلم الاشخاص فتأتي منه الحال في فصيح الكلام ويمنع من الصرف ان وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة للصرف ولا يوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله كعلم الاشخاص لفظا ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول النكرة وهذا معنى قوله وهو عم أي ومدلوله شائع وفهم من قوله لبعض الاجناس أنهالم تضع ذلك لجميع الاجناس ووقف على علم بالسكون على لغة ربيعة وعم فعل ماض في موضع خبر هو ويجوز أن يكون مفردا فقصره بحذف ألفه نحو قولهم برفي بار ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس مالا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر المعاني أشار إلى الاول بقوله

مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ... وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ

يعني من ذاك أي من العلم الجنسي أم عريط وهو علم لجنس العقرب ومن علم جنسها أيضا شبوة وهكذا ثعالة أي وكذا أيضا ثعالة علم لجنس الثعلب وهو غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث إلا انه صرفه للضرورة ثم اشار إلى النوع الثاني ومن علم الجنس بقوله وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ ... كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجَرَهْ

أي ومثل أم عريط وثعالة في كونهما علمي جنس برة وهو علم المبرة بمعنى البر وفجار علم للفجرة بمعنى الفجور وبرة أيضا غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث وفجار مبني على الكسر لشبهه بنزال وقد جمع الشاعر بينهما في قوله

انا اقتسمنا خطتينا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار

﴿ اسْمُ الإِشَارَةِ ﴾

هذا هو النوع الثالث من المعارف واسم الاشارة اما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر وقد أشار إلى الاول بقوله (بذا لمفرد مذكر أشر *)

(قوله ومنه منقول) قيل كل الأسماء منقولة ووجهه ان الأصل في الأسماء التنكير وان جهل الأصل وقيل كلها مرتجلة لأن المسمى الثاني غير الأول فكأنه لم يقصد أو هو من باب الاتفاق (قوله وجملة الخ) لا يرد ماركب من حرفين أو حرف واسم لأن كلامه في المسموع أو لأنهما في حكم المركب الاسنادي في كونه يحكى ولا يعرب

يعنى إن ذا اشارة إلى المفرد المذكر وأشار إلى الثانى بقوله بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

يعنى أن المفرد المؤنث يشار اليه بأربعة ألفاظ وهى ذى وذه تى تا أرادو تى وتا فحذف العاطف لضرورة الوزن واقتصر فعل أمر وبذى متعلق به أى اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث ولا تشر بها إلى غيره وليس المراد انه لايشار إلى المفرد المؤنث الابها فانه يشار اليه بغيرها نحو ذه وته وته وذه ويجوز ضبط اقتصر على هذا بضم التاء مبنيا للمفعول ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ وَفِى سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

فقوله ذان راجع لتثنية الأول وهو ذا وتان راجع لتثنية الثانى وهو تا ولا يثنى من ألفاظ المؤنث الاتا وقوله المرتفع يعنى ان هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من التثنية لأن الألف فيهما علامة للرفع وقوله وفى سواه أى فى سوى المرتفع أو فى سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجر فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لأن الياء علامة الجر والنصب وذان مبتدأ وتان معطوف عليه على حذف العاطف وللمثنى خبر المبتدأ وذين تين مفعول مقدم باذكر وتطع مجزوم على جواب الأمر ثم أشار إلى الخامس بقوله (وبأولى أشر لجمع مطلقا ۞ والمد أولى) يعنى أن لفظ أولى يشار به إلى الجمع مطلقا أى سواء كان مذكرا أو مؤنثا فتقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والمد أولى يعنى زيادة الهمزة بعد ألف مكسورة إنما كان أولى لأنها لغة أهل الحجاز ولم يجىء فى القرآن إلا ممدودا كقوله تعالى ها أنتم أولاء ۞ ثم اعلم ان اسم الاشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب قريبة ومتوسطة وبعيدة وعند الناظم على مرتبتين قريبة وبعيدة وأشار إلى البعيدة بقوله

وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لاَمٍ اوْ مَعَهْ

يعنى انك اذا أردت الاشارة إلى البعيد فأنت مخير بين ان تأتى باسم الاشارة مقرونا بكاف الخطاب دون لام فتقول ذاك وأولاك وبين أن تأتى به مقرونا بالكاف واللام معا فتقول ذلك وأولى لك وفهم منه ان القريب مالا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام معا وهى المثل التى أتى بها أول الباب ولدى بمعنى عند وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف وإنما نبه على ذلك لئلا يتوهم ان الكاف ضمير كما هى فى نحو غلامك ودون لام فى موضع نصب على الحال من الكاف أو معه معطوف على دون فهو فى موضع الحال من الكاف أيضا وتقدير البيت انطق فى البعد بالكاف غير مقرون باللام أو مقرونا بها ثم قال (واللام إن قدمت ها ممتنعة) يعنى انك إذا قدمت ها التى للتنبيه على اسم الاشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال هاذلك وفهم منه انه يجوز اقترانها بالمجرد نحو هذا وهؤلاء وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو هذاك وهؤلائك إلا ان الأولى أكثر وهى لغة القرآن ومن الثانى قول طرفة

رأيت بنى غبراء لا ينكروننى ۞ ولا أهل هذاك الطراف الممدد

وقوله واللام مبتدأ وخبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر مقدم على الشرط والتقدير واللام ممتنعة ان قدمت ها فهى ممتنعة ثم قال

وَبِهُنَا اوْ هٰهُنَا اشِرْ إِلَى دَانِى الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

فِى الْبُعْدِ اوْ بِثَمَّ فُهْ اوْ هَنَّا أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ اوْ هِنَّا

ذكر فى هذين للفظين سبعة ألفاظ يشار بها إلى المكان دون غيره منها اثنان للمكان القريب وهما هنا وههنا

اليهما

كليه أو يراد بالمثنى الاثنان والمعنى ذان تان للمثنى المرتفع داله أو على حذف مضاف أى لمدلول المثنى المرتفع (قوله وباولى) يكتب بالواو وأما الالى الموصول فيكتب بغير واو (قوله ولدى البعد انطقا ۞ بالكاف الخ) أى فيما يقبل الكاف أو اللام والكاف فلا يرد ثم فانها لا تقبل شيئا منهما ولا المثنى فانه لا يقبل اللام ولا الجمع الممدود فانه لا يقبل اللام وهذا أولى من حمل كلامه على المفرد لأنه يكون حينئذ قاصرا ومن القول بأن قوله دون لام أى فى التثنية والجمع والافراد أو معه فى الافراد لأنه إن قصد التخيير كان ذلك باطلا بالنسبة للتثنية وأولاء الممدود وإن قصد التقسيم فان التخيير فى الأفراد وأولى المقصور (قوله وحرفا حال) ۞ إن قلت الحال لا يأتى جامدا الا مؤولا بالمشتق ۞ قلت يؤول حرفا بمحكوم بحرفيته (قوله بنى غبراء) هم الفقراء لا اللصوص والطراف بيت مصنوع من الجلد على هيئة الخيمة أو الخباء (قوله سبعة ألفاظ) بل ذكر ثمانية بعدها هناك وكأنه أسقط هاهناك وكأنه أعاد ضمير به الى ههنا

والهما أشار بقوله وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان أي إلى المكان الداني وهو القريب فأضاف الصفة إلى الموصوف ومنها خمسة للمكان البعيد واليها أشار بقوله وبه الكاف صلا إلى آخرها يعني إنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد فانت مخير بين أن تلحق هنا كاف الخطاب فتقول هناك أو تأتي بثم كقوله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت نعيما أو تأتي بهنا مفتوح الهاء مشدد النون فتقول هنا أو تلحق هنا الكاف واللام معا فتقول هنالك أو تأتي بهنا مكسور الهاء مشدد النون والكاف مفعول بصل والالف في صلا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وفي البعد متعلق بصلا وبثم متعلق بفه وهو فعل أمر من فاه يفوه أي نطق وكل ما ذكر في البيتين من أو فهو للتخيير (الموصول)

هذا هو النوع الرابع من المعارف والموصول إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع مذكر او جمع مؤنث وقد أشار إلى الأول بقوله (موصول الأسماء الذي) إنما قال موصول الأسماء احترازا من موصول الحروف فانه لم يذكره وقد ذكر أحكامه في أبواب وقوله موصول الأسماء مبتدأ والذي مبتدأ وخبره محذوف والتقدير موصول الأسماء منه الذي ثم أشار إلى الثاني بقوله (الأنثى التي) يعني أن التي للمفرد المؤنث وفهم منه أن الذي للمذكر والأنثى مبتدأ والتي خبره والتقدير والأنثى منه التي أي من الموصول ويجوز أن يكون أل في الأنثى عوضا من الضمير والتقدير وأنثاه أي وأنثى الذي ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله

وَاليا إذا ما ثُنيا لا تثبت بلْ ما تَليه أوْلهِ العَلامَهْ

يعني أن الذي والتي اذا ثنيا لا تثبت ياؤهما لسكونها وسكون علامة التثنية واليا مفعول مقدم بتثبت ولا ناهية وقوله بل ما تليه أوله العلامة ما تليه هو الذال من الذي والتاء من التي وال في العلامة للعهد لتقدم علامة التثنية وهي الالف رفعا والياء جرا ونصبا في قوله بالالف ارفع المثنى وقوله وتخلف اليا في جميعها الألف فتقول اللذان واللتان رفعا واللذين واللتين جرا ونصبا وما موصولة وصلتها تليه وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والأول أجود والهاء في أوله مفعول أول والعلامة مفعول ثان ثم قال (والنون إن تشدد فلا ملامة) يعني انه يجوز في نون اللذين واللتين التشديد ومذهب البصريين أنها لا تشدد إلا بعد الألف ومذهب الكوفيين أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء وهو اختيار المصنف ولذلك أطلق في قوله والنون أن تشدد فلا ملامة والنون مبتدأ والخبر جملة الشرط والجواب والضمير المستتر في تشدد هو الرابط قوله

وَالنَّون مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضاً وتعْويضٌ بِذَاكَ قصدَا

يعني أنه يجوز أيضا تشديد النون من ذين وتين وإنما ذكر هنا ذين وتين وليسا من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين واللتين في جواز تشديدنونهما وليس التشديد خاصا بالياء كما مثل به بل هو عام مع الياء ومع الألف وإذا جاز التشديد مع الياء كما في المثالين فيكون التشديد مع الألف أحرى لأن التشديد مع الألف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه وقوله وتعويض بذاك قصدا يعني أن تشديد النون قصد به التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر فالمعوض منه في اللذين واللتين الياء من الذي والتي ومن ذين وتين الألف من ذا وتا فان ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد فالاشارة من قوله بذاك راجعة إلى التشديد وتعويض مبتدأ وقصد خبره وبذاك متعلق بقصد وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة ويجوز أن يكون بذاك متعلقا بقصد وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى الحصر لأن المراد ما قصد بذاك إلا التعويض فهو كقولهم شيء جاء بك وشر أهر ذاناب وفيه تعويض بابطال قول من جعل التشديد في ذين وتين دالا على

أو أنه اعاده اليهما وعدهما مقرونين بالكاف واحدا وسوغ عود الضمير مفردا العطف بأو (فائدة) قال الشيخ يحيى المذكر لما كان المقصود بالخطاب كان ليس له إلا لفظ واحد ولا يتنوع ولا يتطور والأنثى لتطورها في ملابس الشهوة تطورت في ملابسها اللفظية فكان لها عشرة الفاظ (قوله موصول الحروف) هو مجموع في قولي موصولة الحروف إن كي لو وما أن وعائد وجوبا عدما وأحسن منه قولي أيضا موصول حرف إن كي لو وما فقط وعائد وجوبا عدما ونظمه بعضهم بقوله وهاك موصول الحروف محكما إن وأن وكي ولو وحرف ما (قوله والأنثى مبتدأ الخ) فيه تسامح في وصف اللفظ بأنثى قيل والاولى أن الأنثى مبتدأ أول والتي خبر مبتدأ محذوف والتقدير والأنثى دالها التي أو انه على حذف مضاف والتقدير والأنثى مدلول التي وهو أقل حذفا أو يقدر مضاف في الأنثى والتقدير دال الأنثى التي (قوله واليا مفعول مقدم بتثبت ولا يلزمه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط إذ ليس في كلامه ما يدل على أن إذا شرطية ولو سلم فتجعل اليا مفعولا لفعل محذوف يدل عليه لا تثبت ويجوز كون الياء مبتدأ ولا تثبت خبره من ثبت أو أثبت وكسرت التاء للروى على الوجهين ويكون العائد محذوفا على أنه من أثبت والتقدير لا تثبتها لكن فيه ضعف لأن فيه الخلاف

البعد ثم أشار إلى الخامس وهو جمع الذى فقال

جمعُ الَّذِى الآلى الَّذِينَ مطلقاً ... وبَعضُهُمْ بالواوِ رَفعاً نطقاً

فذكر للذى جمعين أحدهما الالى فتقول جاءنى الالى قاموا وأى الذين قاموا والثانى الذين بالياء فى الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نبه بقوله مطلقا أى فى جميع الأحوال وقوله وبعضهم بالواو رفعا نطقا يعنى أن من العرب من يجرى الذى يجرى جمع المذكر السالم فيرفعه بالواو وينصبه ويجره بالياء فيقول نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا وهى لغة هذيل وقيل لغة تميم وجمع الذى مبتدأ والألى خبره والذين معطوف على الالى على حذف العاطف وبعضهم مبتدأ ونطق خبره بالواو متعلق بنطق ورفعا منصوب على إسقاط حرف الجر أى فى رفع ويجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال والتقدير نطق بالواو رافعا ثم أشار إلى السادس وهو جمع التى فقال (باللات واللاء التى قد جمعا) فذكر أيضا للتى جمعين الأول اللاتى والثانى اللائى فتقول جاءنى اللاتى قمن واللائى خرجن فالتى مبتدأ وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع والتقدير التى قد جمع باللاتى واللائى ثم قال (واللاء كالذين نزرا وقعا) يعنى أن اللائى الذى هو جمع التى قد يطلق على الذين فيكون جمعا للذى على وجه الندور والقلة ومنه قوله

فما آباؤنا بأمن منه ... علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

يعنى اللذين قد مهدوا واللاء مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق بوقع ونزرا منصوب على الحال من الضمير المستكن فى وقع وهو اسم فاعل من نزر أى قل ولما فرغ من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال (ومن وما وأل تساوى ما ذكر) يعنى أن من وما وأل تساوى ما ذكر من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فتقول جاءنى من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قمن وكذلك مع ما وأل فمن تقع على من يعقل وما على ما لا يعقل وأل عليهما معا ثم قال (وهكذا ذو عند طيىء شهر) يعنى أن ذو فى لغة طيىء تستعمل موصولة وهى أيضا مساوية للذى والتى وتثنيتهما وجمعهما وإلى ذلك أشار بقوله وهكذا ذو أى هى مثل من وما وأل فى مساواتها لما ذكر فتقول جاءنى ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قمن وهى مبنية والواو لازمة لها فى الرفع والنصب والجر فى اللغة الشهيرة وفهم ذلك من تمثيله لها بالواو فذو مبتدأ وشهر خبره وعند طيىء متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضا أو فى موضع نصب على الحال والتقدير ذو طيىء مثل من وما وأل ثم قال

وَكالتى أيضاً لديهمْ ذَات ... ومَوضعَ اللاتى أتى ذواتُ

يعنى أن من طيىء من اذا أراد معنى التى قال ذات واذا أراد معنى اللاتى قال ذوات كقول بعضهم بالفضل ذو فضلكم الله به ٭ والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون وكقول الشاعر

جمعتها من أينق سوابق ٭ ذوات ينهضن بغير سائق

فذات مبتدأ وكالتى خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر وموضع اللاتى ظرف متعلق بأتى ذوات فاعل بأتى والتقدير وذات مساوية للتى عندهم أى عندهم عند طيىء وأتى ذوات فى موضع اللاتى ثم قال

ومثْل ماذا بعْدَ ما استفْهام ... أَوْ من إِذَا لم تُلغَ فى الكلامْ

يعنى أن ذا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهى مثل ما يعنى ما الموصوله

وفهم

(قوله وبعضهم بالواو رفعا نطقا) أى ويكون معربا حينئذ وجمع الذى(١) ويخص العقلاء بالواو والياء والالى فتسميته جمعا مجازا وإنما هو اسم جمع (قوله باللات (الباء بمعنى على (قوله تساوى) اى فى الاطلاق على المفرد والمثنى والجمع لا من كل وجه (قوله سوابق) هذه نسخة الشيخ وفى نسخة الازهرى موارق (قوله ومثل ماذا بعد ما استفهام الخ) وبقى شرط وهو أن لا يكون ذا إشارة

١ (قوله وجمع الذى الخ) هكذا بالأصل ولعل فى العبارة سقطا اه

وفهم من تشبيه بها انها تساوى أيضا الذى والتى و تثنيتهما وجمعهما فتقول من ذا يقوم ومن ذا تقوم ومن ذا يقومان ومن ذا تقومان ومن ذا يقومون ومن ذا يقمن واحترز بقوله إذا لم تلغ فى الكلام من ان تكون ملغاة وذلك ان يغلب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهاما ويظهر أثر ذلك فى البدل إذا قلت من ذا ضربت أزيد أم عمرو فاذا رفعت فذا غير ملغاة لانك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره وهو اسم موصول واذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيدا أم عمرا علم أن ذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضربت وذا ملغاة وذا مبتدأ وخبره مثل ماذا وبعد فى موضع الحال من ذا وإذا متعلق بمثل ومن مضاف فى التقدير لاستفهام أى بعد ما استفهام أو من استفهام والتقدير وذا فى حال كونه تاليا لمن أو ما الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تلغ ✽ ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع فى بيان صلاتها فقال

وكلها يلزَمُ بَعْدَهُ صِلهْ على ضَمير لائقٍ مُشْتمِلهْ

يعنى ان الموصولات كلها لابد ان يكون بعدها صلة تكملها ورابط يربط بينها وبين الموصول ولذلك سميت موصولات ونواقص وقد نبه على ذلك بقوله على ضمير لائق مشتملة أى مطابق للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاءنى الذى قام أبوه والتى قامت أمها واللذان قاما وما أشبه ذلك وكلها مبتد وخبره يلزم وبعده متعلق بيلزم والضمير فى بعده عائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وصلة فاعل بيلزم ومشتملة صفة لصلة وعلى ضمير متعلق بمشتملة ثم ان الموصولات بالنظر إلى ما توصل به على قسمين قسم يوصل بجملة وشبهها وقسم يوصل بصفة وقد أشار إلى الأول بقوله

وجملةٌ أوْ شِبْهها الذى وُصِل به كمَنْ عِنْدِى الذى ابْنُهُ كفِلْ

فقوله وجملة شامل للجملة الاسمية والفعلية وقوله وشبهها هو الظرف والمجرور وأتى بمثال الموصول بشبه الجملة وهو قوله كمن عندى ومثال للموصول بالجملة وهو قوله الذى ابنه كفل ويشترط فى الجملة الموصول بها ان تكون خبرية ولم ينبه على ذلك لكن تمثيله بالذى ابنه كفل يرشد اليه وجملة مبتدأ واو شبهها معطوف عليه وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة والذى خبر ويجوز العكس وهو أظهر ووصل صلة الذى وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير فى به عائد على الجملة وشبهها وهو الرابط بين الصلة والموصول والتقدير والذى وصل به الموصول جملة أو شبهها ويحتمل أن يكون به نائبا عن الفاعل ولا ضمير حينئذ فى وصل والتقدير والذى وقع الوصل به جملة أو شبهها ✽ ثم أشار إلى القسم الثانى من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال

وصِفةٌ صَريحةٌ صِلةُ ألْ وكوْنها بمعرَبِ الأَفْعالِ قلْ

الصفة الصريحة هى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وفى وصل أل بالصفة المشبهة خلاف فتقول جاءنى القائم أبوه والضارب به زيد أى الذى قام أبوه والذى ضرب به زيد وقام المكرم والمضروب ابوه اى الذى اكرم والذى ضرب ابوه وقام الضارب به زيد اى الذى يضرب به زيد وجاء الحسن وجهه أى الذى حسن وجهه والصريحة الخالصة واحترز بها من الصفة غير الصريحة وهى من الصفات التى اجريت مجرى الاسماء نحو ابطح واجرع وصاحب فلا يوصل بها ال وقوله وكونها بمعرب الافعال قل يعنى انه جاءت صلة ال بمعرب الافعال وهو الفعل المضارع قليلا ومنه قوله

ما انت بالحكم الترضى حكومته ✽ ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل

قوله يعنى ان الموصولات كلها) أى الاسمية إذ لم يتقدم ذكر للحرفية وأيضا قوله على ضمير لائق مشتملة يدل عليه ونظم بعضهم شروط الموصول بها بقوله

شروط جملة بها قد وصلا ✽ ان لا تكن تدرى لكل العقلا
عهد واخبار وان لا تكنا ✽ تعجبا ولا كلاما ابتنى

(قوله ما انت بالحكم الترضى الخ) ونظيره قوله الاخر

✽ صوت الحمار اليجدع ✽

وذهب ابن السراج إلى انه من ضرائر الشعر لان القصيدة كلها مرفوعة فلو قال المجدع لزم ان يكون مخفوضا لأنه تابع المخفوض وفيه نظر لأنه لا يصح فى الترضى لأن الشاعر لو اتى بالمرضى لصح

أى الذى ترضى حكومته وقوله وصفا صريحة خبر مقدم وصلة أل مبتدأو كونها مبتدأو بمعرب الافعال متعلق به وقل خبر المبتدا والظاهر ان كونها مصدر لكان التامة وتقدير البيت وصلة أل الصفة صريحة ووقوعها بالفعل المضارع قليل وقوله

أَيٌّ كما واعرِبتْ مالم تُضف ... وَصدرُ وصْلِها ضميرٌ انحذفْ

وبَعضهمْ أَعْرَبَ مطْلقاً

من الموصولات أى وانما أخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من اعرابها فى بعض المواضع ولزوم اضافتها لفظا أو معنى وجواز حذف صدر صلتها وقوله أى كما يعنى أن ايا مثل ما فيما تقدم من كونها تطلق على المذكر والمؤنث وفروعهما فتقول جاءنى أيهم قام وايهم قاما وايهم قاموا وأيهم قمن وقوله واعربت مالم تضف * وصدر وصلها ضمير انحذف * أى بالنظر إلى التصريح بالمضاف اليه وتقديره واثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة اقسام الاول ان يصرح بالمضاف اليه ويثبت صدر صلتها نحو جاءنى أيهم هو قائم الثانى ان يحذفا معا نحو جاءنى أى قائم الثالث أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف اليه نحو جاءنى أى هو قائم فأى فى هذه الصور الثلاث معربة واليها أشار بقوله واعربت الرابع أن يصرح بالمضاف اليه ويحذف صدر صلتها نحو جاءنى أيهم قائم فأى فى هذه الصورة مبنية على الضم وإلى ذلك أشار بقوله

ما لم تضف * وصدر وصلها ضمير انحذف ومن ذلك قوله عز وجل ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد فأى مبتدأ وكما خبره واعربت مبنى للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير عائد عليها وما ظرفية مصدرية وصدر وصلها مبتدأ أو ضمير خبره وانحذف فى موضع الصفة لضمير والواو الداخلة على المبتدا واو الحال والتقدير أى مثل ما فى جميع أحوالها واعربت مدة كونها غير مضافة فى حال كون صدر صلتها محذوفا وقوله وبعضهم أعرب مطلقا يعنى أن بعض العرب يعرب أيا الموصولة فى جميع الصور الأربع المذكورة وقرأ بعضهم ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بنصب أى ثم قال (وفى * ذا الحذف أيا غير اى يقتفى) يعنى أن غير اى من الموصلات يتبع ايا فى جواز حذف صدر صلتها فالاشارة بذا إلى حذف صدر صلة أى لكن يشترط فى جواز حذف صدر صلة غير اى ان تطول الصلة وإلى ذلك أشار بقوله (إن يستطال وصل) اى ان تطل الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قولهم ما انا بالذى قائل لك سوء التقدير بالذى هو قائل لك سوءا فالصلة طالت بالمجرور والمفعول ومن ذلك قوله عز وجل (وهو بالذى فى السماء اله التقدير وهو الذى هو اله فى السماء فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور ثم قال

وَإِن لم يُستطلْ فالحذْفُ نَزُرْ

يعنى ان حذف صدر صلة غير اى ان لم تطل الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم تماما على الذى احسن اى على الذى هو احسن وقوله

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه * ولا يحد عن سبيل المجد والكرم

اى بما هو سفه وغير اى مبتدا ويقتفى خبره وايا مفعول مقدم بيقتفى وفى متعلق بيقتفى وان يستطل شرط ووصل مفعول مالم يسم فاعله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه وقوله وان لم يستطل معطوف على جمله الشرط والجواب وجوابه فالحذف نزر ثم قال

(قوله أى) قال شيخنا ما رأيت مسئلة فى النحو تعاليلها كلها مخدوشة الا أى قال الدمامينى فى شرح التسهيل بنيت أى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه من الصلة لانها المبينة للموصول كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف (قوله جاءنى أيهم قام) انظره مع قول ابن هشام سئل الكسائى لم لا يجوز يعجبنى أيهم قام فقال اى كذا خلقت قال الازهرى قال ابن السراج موجها قول الكسائى ما معناه ان أيا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبنى ايهم يقوم فكانك قلت يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام كائنا ما كان ولو قلت يعجبنى ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذى قام فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم (قوله التقدير وهو الذى هو اله فى السماء) فى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود

وَأَبوا أنْ يختزلْ إنْ صَلحَ الباقى لوَصل مكمل

يعنى أن الباقى بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحا لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر نحو جاءنى الذى هو جاريته قائمة أو فعلا وفاعلا نحو جاءنى الذى هو قام أبوه أو ظرفا نحو جاءنى الذى هو عندك أو مجرورا نحو جاءنى الذى هو فى الدار لايجوز حذف الصدر فى شىء من ذلك لأن مابقى بعد حذفه صالح لأن يكون صلة فلا دليل حينئذ على حذفه والضمير فى قوله وأبوا عائد على العرب وأن يختزل فى موضع المفعول بأبوا والاختزال القطع وعبر به عن الحذف وقوله أن صلح شرط والباقى فاعل بصلح ولوصل متعلق بصلح ومكمل صفة لوصل وهو اسم فاعل من أكمل لأنه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له * ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع فى حكم الضمير المنصوب فقال

والحذفُ عِنْدَهمْ كثيرٌ منْجلى

فى عائد مُتصل إنْ انْتصب بفعْل أوْ وَصْف كمن نرْجو يهب

يعنى أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة ومثل للمنصوب بالفعل بقوله كمن نرجو يهب فمن مبتدأ وهو منصوب بمعنى الذى ونرجو صلته ويهب خبر عنه والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من نرجوه ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر

(ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فما لدى غيره نفع ولاضرر)

إلا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد اليه واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو جاءنى الذى اياه ضربت فلايجوز حذفه وبقوله أن انتصب بفعل أو وصف من المنتصب بالحرف نحو جاءنى الذى أنه قائم فلايجوز حذفه أيضا والحذف مبتدأ وخبره كثير ومنجلى خبر بعد خبر وعندهم متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى وفى عائد متعلق بكثير أو بمنجلى أو بالحذف فهو من باب التنازع وأن انتصب شرط وبفعل متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف لدلالة ماتقدم عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف كثير فى كلام العرف ثم قال

كذاكَ حَذْف ما بوَصف خفضا كأنْت قَاض بعْدَ أمْر من قضى

يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول إذا كان مخفوضا بالوصف مثل الضمير المنصوب فى جواز حذفه بكثرة فالاشارة بقوله كذاك عائدة إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم ثم مثل بقوله كأنت قاض وأشار به إلى قوله عز وجل فاقض ما أنت قاض أى ما أنت قاضيه واحترز بقوله ما بوصف من الضمير المجرور بغير وصف فأنه لايجوز حذفه نحو جاءنى الذى أبوه ذاهب فحذف مبتدأ وما مضاف إليه موصول صلته خفض وبوصف متعلق بخفض والتقدير حذف الضمير الذى خفض بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو الوصف فى الكثرة ثم قال

كذا الذى جرَّ بما الموْصولَ جرْ كمرَّ بالذى مررْتُ فهْوَ برْ

يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجرورا بحرف الجر كثير لكن بثلاثة شروط الأول أن يكون الموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف الذى جر به الضمير لفظا ومعنى الثانى أن يكون العامل فى المجرورين متفقا لفظا ومعنى الثالث أن يكون فى الصلة ضمير غيره وقد نبه على الأول بقوله كذا الذى جر بما الموصول جر وعلى الثانى والثالث بالمثال فالذى فى المثال مجرور بمثل الحرف الذى جر به الضمير وهو الباء والعامل فى بالذى مر وفى به مررت ولفظهما

(قوله أن يختزل) أى يقطع أى فهو استعارة والعلاقة الازالة وإلى ذلك الاشارة بقوله يختزل عبر به عن الحذف (قوله جاءنى الذى اياه ضربت) لأن تقديم المعمول يؤذن بالحصر فلو حذف لم يكن حصرا (قوله ما بوصف خفضا) يؤخذ منه أن العامل فى المضاف إليه هو المضاف (قوله الثالث الخ) فلايجوز الحذف فى مررت بالذى مررت فى داره

ومعناهما واحد وليس فى الصلة ضمير غيره فالذى جر مبتدأ وخبره كذا وصلة الذى جرو بما متعلق بوصل ماجر الاخيرة والموصول مفعول مقدم بجر والتقدير الذى جر بالحرف الذى جر الموصول مثل المجرور بالوصف فى جواز الحذف بكثرة وفى بعض النسخ كذا الذى جر بما الموصول جر برفع الموصول وضم الجيم من جر بعده فالموصول على هذا مبتدأ وجر فى موضع خبره والضمير المستتر فى جر عائد على الموصول والضمير العائد على ما محذوف والتقدير كذا الذى جر بما جر الموصول به وقوله فهو بر تتميما للبيت

﴿ المعَرَّف بأداة التّعريف ﴾

هذا هو النوع الخامس من المعارف والمراد بأداة التعريف الالف واللام واعلم أن الالف واللام على أربعة أقسام للتعريف وزائدة وللمح الصفة وللغلبة وقد أشار إلى الاول بقوله

أل حرْف تعريف أو اللام فقطْ ... فنمطٌ عرَّفتَ قل فِيه النَّمطْ

اختلف فى أل فقيل هى بجملتها للتعريف وهمزتها همزة قطع وحذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل وكان يسميها أل فهى عنده مثل هل وقد وهى عبارة الناظم فى هذا النظم وقيل هى أيضا بجملتها للتعريف إلا أن همزتها همزة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للابتداء بالساكن وهذان القولان عن سيبويه فقوله أل حرف تعريف يفهم الاول والثانى أى هى حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية أو زائدة وقوله أو اللام فقط هذا هو القول الثالث وقوله فنمط عرفت قل فيه النمط أى إذا اردت تعريف نمط أدخلت عليه أل فقلت النمط والنمط ظهارة الفراش والنمط جماعة من الناس أمرهم واحد والنمط الطريق ولم يذكر المعرف بالاداة الا فى قوله فنمط عرفت وانما تكلم فى سائر الباب على الاداة فقط ولكن يفهم من معانيها حكم مادخلت عليه وال مبتد وحرف تعريف خبره واو اللام معطوف على المبتدا واو للتخيير وفقط اسم فعل بمعنى حسب ونمط مبتدأ وعرفت فى موضع الصفة للنمط وحذف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير عرفته وقل فيه النمط خبر المبتدا وتصحيح المعنى فيه انه على حذف الاداة والتقدير فنمط ان اردت تعريفه فقل فيه النمط والنمط مفعول بقل على تضمينه معنى أذكر ثم اشار إلى القسم الثانى وهى الزئدة بقوله

وقَدْ تزَاد لازماً كاللاتِ ... وَالآنَ وَالَّذِين ثمَّ اللاتِ

وَلاضطِرار كبنَات الأوبر ... كذَا وَطِبتَ النفسَ ياقيْس السَّرى

فذكر ان زيادة ال على قسمين ✽ الأول زيادة لازمة وذكر من ذلك أربعة مواضع اللات وهو اسم صنم كان بالطائف وال فيه زائدة لازمة لانه علم والآن وهو اسم للزمان الحاضر وال فيه زائدة لم يستعمل فى كلام العرب مجردا منها وهو مبنى لتضمنه معنى ال التى تعرف بها وهذا من الغرائب لكونهم جعلوه متضمنا معنى ال وجعلوا ال الموجودة فيه زائدة لازمه والذين من الموصولات وال فيه ايضا زائدة لازمة لانه تعرف بالصلة وقيل ال فيه للتعريف وهو مذهب الفراء واللاتى جمع التى وهى مثل الذين فى ان ال فيه زائدة لازمة ✽ الثانى زائدة لضرورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الأول بنات الاوبر واشار بذلك إلى قول الشاعر

ولقد جنيتك اكمؤ وعساقلا ✽ ولقد نهيتك عن بنات الاوبر

اراد بنات اوبر وهو علم على نوع من الكمأة والثانى طبت النفس واشار بذلك إلى قول الشاعر

رايتك لما ان عرفت وجوهنا ✽ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

(قوله وللغلبة ليس) المراد انها تدل على الغلبة بل انها فى علم بالغلبة (قوله مع كون الهمزة اصلية أو زائدة) مشى فى باب همزة الوصل على مذهب سيبويه حيث قال وايمن همزه ال الخ

واو للتخيير اى لان المعنى هل ال حرف تعريف الخ فسقط الاعتراض بأن التخيير انما يكون فى الطلب (قوله والان) عبارة عما بين الماضى والمستقبل قاله ابن عطيه (قوله من الغرائب) فيه نظر لانهم انما حكموا على الموجودة بأنها زائدة لكونها لازمة اذ المعرفة لا تكون لازمة فتعين انه معرفة بأل التى تضمنها ويدل على كون المعرفة غير لازمة قوله فنمط عرفت اذ معناه اردت تعريفه (قوله رايتك لما الخ) هو مدح خلافا لمن توهم الذم وذلك ان عمرا قتل قريب الممدوح وكأنه اخوه فساق عليه جماعة فلما رآهم وعرف وجوههم صدعن عمرو أى عفا عنه وطاب نفسا

أراد وطبت نفسا فأدخل أل على التميز ضرورة لأن التميز لا يكون الا نكرة وقوله وقد تزاد يقتضى التقليل أشار بذلك إلى عدم اطراد زيادتها ولازما اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أي زيدا لا زما وظاهر كلامه ان الضمير المستتر فى تزاد عائد على ال التى للتعريف كانه قال ال حرف تعريف ثم قال وقد تزاد وليس الأمر كذلك لأن التى للتعريف لاتزاد وانما يعنى لفظ أل دون تقييد بالتعريف وقوله ولاضطرار مفعوله وجره باللام مع توفر شروط النصب وهوجائز وطبت النفس الى آخر البيت مبتدأ خبره كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر وانما أتى بالواو فى وطبت لقصد الحكاية اذهو كذلك فى البيت وتممه بالسرى وهو الشريف ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام ال وهى التى للمح الصفة بقوله

وَبعض الاعْلامِ عليه دَخَلا ... لِلمَحِ ما قَدْ كانَ عنْه نقِلا

كالفضلِ والحارثِ والنُعمانِ ... فذكرِ ذَا وحَذْفه سيَّانِ

يعنى أن ال دخلت علَى بعض اَلاَعلام للمح الاَصل الذى كانت عليه قبل نقلها للعلمية وذكرَ ثلاثة مثل الفضل وهومنقول من المصدر والحرث وهو منقول من اسم الفاعل والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم وقوله فذكر ذا وحذفه سيان يعنى انه يجوز ان يؤتى بهذه الاسماء التى ذكرت مقترنة بأل ومجردة منها وفهم من قوله وبعض الأعلام ان ذلك لايكون فى جميع الاعلام وفهم من قوله نقلا أن ذلك لايكون فى الأعلام المرتجلة وقوله وبعض الأعلام مبتدأ ودخل خبره وعليه متعلق به والضمير المجرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وفى دخل ضمير مستتر يعود على أل واللام فى قوله للمح لام التعليل وهو متعلق بدخل وما اسم موصول وهو واقع عل الحال الذى كانت هذه الاسماء عليه قبل النقل وقد كان إلى آخر البيت صلة لما والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير فى عنه وفى كان ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض وعنه متعلق بنقل والتقدير وبعض أسماء الأعلام دخل عليه أل للمح الشىء الذى كان عليه قبل النقل من قول أل وقوله فذكر ذا مبتدأ وحذفه معطوف عليه وسيان خبرهما ومعناه مثلان ومفرده سى ثم انتقل الى القسم الرابع من أقسام ال وهى التى للغلبة فقال

وقَدْ يصيرُ علماً بالغَلبه ... مُضافٌ اوْمصحُوبُ أل كالعقَبة

ذو الغلبة كل اسم اشتهر به بعض افراد معناه وهو على ضربين مضاف كابن عمرو بن الزبير وذو أداة كالنابغة والاعشى والعقبة وهذا النوع تعرف قبل الغلبة بالاضافة أو بأل ثم غلبت عليه الشهرة فصار علما وألغى التعريف السابق والمراد بابن عمر عبدالله بن عمر بن الخطاب وابن الزبير عبدالله بن الزبير رضى الله تعالى عنهم وانما ذكر الناظم المضاف فى هذا الفصل وليس من الباب لاشتراكه فى الغلبة مع ذى الاداة وفهم من قوله وقد يصير ان العلمية طرأت عليه وان التعريف بالاضافة والاداة سابق للعلمية وعلما خبر يصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف اومصحوب أل ثم قال

وَحَذفَ ال ذى إن تنادى أوْ تضف ... أوْجبْ وَفى غيرهما قدتَنْحذفْ

يعنى ان أل التى للغلبة اذا نودى ماهىَ فيه أو أضيف الى مابعدَه وَجبَ حذفها فمثال المَنادى يانابغة ويا أعشى ومثال المضاف نابغة ذبيان وأعشى همدان وقوله وفى غيرهما قد تنحذف يعنى أن أل المذكورة قدتحذف فى غير النداء والاضافة وفهم من قوله قدقلة ذلك ومن حذفها فى غيره قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وقول الشاعر

(قوله كالنابغة) قال الزبيدى هو من قولهم نبغ لرجل ينبغ إذا قال الشعر بعد كبر السن (قوله وحذف أل ذى الخ) اقول اذا أضيف زالت الغلبة لأنه حينئذ قدر شيوعه كما قرره شراح التسهيل فليس حينئذ علما بالغلبة عند على أن الرضى جوز إضافة العلم باقيا على علميته ويرد أن أل جزء من العلم بالغلبة فكيف حذفت * ويجاب بأنهم جوزوا حذف أل من العلم بالغلبة نظرا لاصل أل امن كونها

(قوله الابتداء) ترجم له مع أنه ما تكلم الا على المبتدأ تعبيرا بالاصل عن الفرع فيكون المراد المبتدأ والتحقيق أن الابتداء كون الكلمة أولا لاجعل الاسم أولا ليخبر عنه لأن الجعل وصف الجاعل والابتداء وصف الكلمة وأيضا التعريف الثانى لايشمل الوصف المكتفى بمرفوعه للهم الا أن يكون قوله ليخبر عنه حقيقة أو تنزيلا والتعريف الأول يدخل فيه الفعل المضارع فهو مرفوع بالابتداء أى بكونه أولا لكنهم اصطلحوا على ان يعبروا فى جانب المضارع بالتعرى

اذا دبران منك يوما لقيته ٭ أؤمل ان ألقاك غدوا باسعد

وحذف أل مفعول مقدم بأوجب وفى غيرهما متعلق بتحذف والضمير فى غيرهما عائد على النداء والاضافة المفهومين من قوله ان تنادى أو تضف

(الابتداء)

المبتدأ هو الاسم صريحا اومؤولا مجردا عن العوامل اللفظيه غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمكتفى به وقد فهم من هذا الحد ان المبتدأ على قسمين ذو خبر ووصف رافع لما يغنى عن الخبر وقد اشار الى الأول بقوله

مبتدأٌ زيدٌ وعاذرٌ خبرْ ٭ إنْ قلتَ زيدٌ عاذرٌ منْ اعتذرْ

فاكتفى بالمثال عن الحد من قولك زيد عاذر مبتدأ وعاذر من المثال المذكور خبر ومن اعتذر تتميم للبيت ومبتدأ خبر مقدم وزيد مبتدأ وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وان قلت شرط وزيد عاذر مبتدأ وخبر ومن اعتذر مفعول بعاذر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولو قال

ان قلت زيد عاذر من اعتذر ٭ فالمبتدا زيد وعاذر خبر

لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير ثم أشار الى النوع الثانى من المبتدأ بقوله

وأوّلٌ مبتدأٌ والثانى ٭ فاعلٌ اغنى فى أسارٍ ذانِ

وقِسْ وكاستفهامٍ النفىُ وقدْ ٭ يجوزُ نحوُ فائزٌ أولو الرَّشدْ

والثانِ مبتدا وذا الوصفُ خبرْ ٭ إنْ فى سوى الإفرادِ طبقا استقرّْ

يعنى انك اذا قلت اسار ذان فالأول الذى هو اسار مبتدأ والثانى الذى هو ذان فاعل اغنى عن الخبر فأسار اسم فاعل من سرى وذان تثنية ذا وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ الى الخبر لانه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوعه وقوله وقس اى قس على المثالين وهما زيد عاذر واسار ذان وقس أيضا على الثانى فى كونه بعد استفهام وقوله وكاستفهام النفى يعنى ان النفى مثل الاستفهام فى وقوع الوصف المذكور بعده فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر

اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ٭ ان يظعنوا فعجيب عيش من قطعنا

ومثاله بعد النفى قوله خليلى ماواف بعهدى انتما ٭ اذا لم تكونا لى على من أقاطع

وقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد يعنى ان هذا الوصف المذكور قد يأتى غير معتمد على استفهام ولا نفى وفهم من قوله وقد يجوز قلة ذلك ومنه قوله خبير بنولهب فلا تك ملغيا ٭ مقالة لهبى اذا الطير مرت ففائز اولو الرشد فى المثال مثل خبير بنولهب فى البيت وقوله ٭ والثانى مبتدأ وذا الوصف خبر الخ ٭ يعنى ان الوصف المذكور اذا كان مطابقا لمرفوعه فى غير الافراد وهو التثنية والجمع جعل الثانى وهو الذى كان مرفوعا بالوصف مبتدا وجعل الوصف خبرا مقدما

أو التجرد وان شئت قلت لما كان المبتدأ مشتقا من الابتداء الذى هو المصدر عبر فى الترجمة بالابتداء وتكلم بعد ذلك فى أحكام المبتدأ لأن معنى الابتداء موجود فى المبتدأ (قوله أو وصف) معطوف على الاسم هذا على كون وصف مرفوعا كما فى بعض النسخ وفى بعضها أو وصفا بالنصب فيكون معطوفا على قوله مخبرا عنه قال فى الكافية مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر أو وصف استغنى بفاعل ظهر

(قوله مبتدا زيد) الغز بعضهم

يا أيها الشيخ المنير عقله ٭ الجامع النحو الفقيه المعتبر الكاشف القناع عن ألفيه ٭ عذراء أبدت وجهها مثل القمر

فى أى بيت قد أتى ابن مالك ٭ باسم يرى مبتدا وهو خبر

وصير العكس بعيده اما ٭ وجود ذا يرى من أعظم العبر وآض أيضا بعده بالعكس ٭ فهذه احجية لمن حضر (وذلك جوابه) أكرمك الله وحزت المنتظر ٭ من الامانى فى ورود وصدرا حسنت فيما قد نظمت وذلك والذى ٭ ابديت من فكر سديد ونظر فى باب الابتداء مبتدا وفى ٭ اول بيت منه لاح وظهر والعكس قد أتى بعيده وفى ٭ سادس [illegible] بيات كذاك منتظر (قوله اذا كان مطابقا لمرفوعه) صوابه اذا كان مطابقا لما بعده لأن ما بعده مرفوع بالابتداء لا بالوصف (قوله [illegible] الذى كان مرفوعا بالوصف) تقريب للمبتدى

وذلك نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون فالزيدان مبتدأ وخبره قائمان ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ فى هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذى بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع وفهم من قوله فى سوى الأفراد أن المطابق فى الأفراد لا يتعين فيه كون الثانى مبتدأ أو الوصف خبرا بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو أراغب أنت فيجوز فى أراغب أن يكون خبرا مقدما وأن يكون مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر فقوله وأول مبتدأ ومبتدأ خبره والثانى مبتدأ وفاعل خبره وأغنى فعل ماض فى موضع الصفة للفاعل ومعموله محذوف وتقديره أغنى عن الخبر وفى أسار على حذف القول أى فى قولك أسار ذان وقس فعل أمر ومعموله محذوف أيضا وتقديره وقس على ما ذكر والنفى مبتدأ وخبره وكاستفهام ونحو فاعل يجوز وفائز مبتدأ وأولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكى بقول محذوف أى نحو قولك فائز أولو الرشد والثانى مبتدأ وخبره مبتدأ وذا مبتدأ والوصف صفة له وخبر خبره وإن حرف شرط وفعل الشرط استقر وفى سوى متعلق باستقر وطبقا حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير إن استقر الوصف مطابقا لمرفوعه فى غير الأفراد ويوجد فى بعض النسخ طبق بالرفع واعرابه فاعل بفعل مقدر يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير إن استقر مطابقة بين الوصف ومرفوعه ثم قال

وَرَفَعُوا مبتدأً بِالابْتِدا ‏   كذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدَا

يعنى أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء والرافع للخبر هو المبتدأ والابتداء هو جعلك الاسم أولا لتخبر عنه ثانيا فهو معنى من المعانى وهذا الذى ذكر هو مذهب سيبويه قال فاما الذى يبنى عليه شىء هو معنى فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك كقولك عبدالله منطلق انتهى والضمير فى رفعوا عائد على العرب ورفع خبر ومبتدأ وخبره بالمبتدأ والعامل فى كذاك الاستقرار الذى تعلقت به الباء فى قوله بالمبتدأ ثم قال

وَالخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَهْ ‏   كاللهُ بَرٌّ وَالْأَيادى شَاهِدَهْ

يعنى أن الخبر هو الجزء الذى تتم به فائدة الجملة الاسمية وانما خص الخبر بكونه متم الفائدة وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين لأن الخبر هو الجزء الاخير من الجزأين فبه تتم الفائدة ولأنه الجزء المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين الله بر لأن الله تعالى بر بعباده والأيادى شاهدة والأيادى النعم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع ثم قال

وَمُفْرداً يَأتى وَيَأتى جُمْلة ‏   حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهُ

(قوله وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع) الإشارة إلى الوصف الذى يكون مبتدأ أى وله فاعل ظاهر يغنى عن الخبر أو إلى الوصف إذا كان رافعا لما بعده أو إلى الوصف من قوله أسار ذان فهذا هو الذى يجرى مجرى الفعل لأن له فاعلا ظاهرا وأما إذا كان الوصف خبرا فليس جاريا مجرى الفعل لأنه ليس له فاعل ظاهر فيجوز أن يلحقه علامة التثنية والجمع نحو قائمان الزيدان ووجدت مقيدا على بعد الطرر قوله فلا يثنى ولا يجمع صوابه فيجرد من علامة التثنية والجمع اهـ قلت وهذا ساقط أما أولا فلان الوصف إذا لم يثن ولم يجمع مجرد من علامة التثنية فالمؤدى واحد أى كما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع لأن التثنية والجمع من خواص الأسماء فكذا ماجرى مجراه وأما ثانيا فلو سلمنا أن مؤداهما ليس واحدا من جهة أن عبارة المصوب يصح معها الاحتراز من لغة أكلونى البراغيث فان الوصف على هذه اللغة يثنى ويجمع لكون الفعل عندهم تلحقه العلامة لأجبنا بأن معنى كلامه كما أن الفعل لا يلحقه علامة كذلك ماجرى مجراه لا يثنى ولا يجمع أو أنه أراد بالتثنية الحاق العلامة تقريبا (قوله أسار ذان) لا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذا النفى يكون بالفعل كليس أو الاسم كغير (قوله وفى سوى متعلق باستقر وطبقا)[1] ولا يمنع من ذلك كونه مصدرا اذ المصدر لا يتقدم معموله عليه لأنه بمعنى اسم الفاعل أو لأن المعمول جار ومجرور (قوله فأما الذى يبنى عليه شىء الخ) الذى واقع على المبتدأ وضمير عليه راجع على الذى الواقع على المبتدأ وشىء واقع على الخبر وهو الأول واقع على الخبر وهو الثانى واقع على المبتدأ والمبنى واقع على الخبر وهاء عليه واقعة على المبتدأ ويرتفع راجع للخبر وبه أى المبتدأ كما ارتفع هو أى المبتدأ بالابتداء (وقوله ولذلك كان أصله أن يكون نكرة) أى لأنه مجهول فيناسبه التنكير وهل المقصود بالذات المبتدأ او الخبر قال شيخنا كان بعض الحذاق من اشياخنا يقول إن نظر إلى محط الفائدة فالخبر هو المقصود بالذات من

---

(١) (قوله ولا يمنع من ذلك الخ) هو سهو ظاهر فان الظرف متعلق بالفعل فكان المناسب حذف هذا الكلام وتأمل اهـ

هذه الحيثية فان نظر إلى الإسناد فالمبتدأ هو المقصود بالذات لأنه انما أتى بالخبر لأجله (قوله وهو اسم الإشارة الخ) انظر هل يقتضى كلامه الحصر لأن الجملة معرفة الطرفين أولا (قوله كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة) ونحو زيد ما زيد وأكثر ما يكون ذلك إذا أريد معنى

يعنى أن خبر المبتدأ يأتى مفردا وهو الأصل ويأتى جملة والمفرد فى هذا الباب ما ليس بجملة وذلك نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وشملت الجملة الاسمية نحو زيد أبوه ذاهب والفعلية نحو زيد قام أبوه وقوله حاوية معنى الذى سيقت له يعنى أن الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ وإنما قال حاوية معنى ولم يقل حاوية ضميرا ليشمل الضمير نحو زيد قائم أبوه وغيره مما يقع به الربط وهو اسم الاشارة كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير فى قراءة الرفع وتكرر اللفظ بعينه كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة ومفردا حال من فاعل يأتى الأول المستتر وجملة حال من الضمير فى يأتى والثانى الضميران معا عائدان على الخبر وحاوية وصف لجملة ومعنى مفعول بحاويه والذى واقع على المبتدأ وصلته سيقت له والضمير العائد من الصلة إلى الموصول المجرور باللام وفى سيقت ضمير مستتر يعود على الجملة والتقدير يأتى الخبر مفردا ويأتى جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذى سيقت له الجملة وهو المبتدأ ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله

وإنْ تكنْ إياهُ معنًى اكتفى ... بها كنطقى اللهُ حسبى وكفى

يعنى أن الجملة المخبر بها إذا كانت هى المبتدأ فى المعنى اكتفى بها عن الرابط ثم مثل ذلك بقوله كنطقى الله حسبى فنطقى مبتدأ والله حسبى جملة فى موضع الخبر وليس فيها ضمير لأن الله حسبى هو نطقى ونطقى هو الله حسبى ومثل ذلك هجيرا أبى بكر لا إله إلا الله وإياه خبر تكن واسمها مستتر يعود على الجملة ومعنى منصوب على إسقاط حرف الجر أى فى المعنى واكتفى جواب الشرط وفيه جواب مستتر يعود على المبتدا والضمير فى بها عائد على الجملة ثم قال

والمفردُ الجامدُ فارغٌ وإنْ ... يُشتقَّ فهْوَ ذو ضميرٍ مستَكنْ

قسم الخبر المفرد إلى جامد وإلى مشتق وذكر أن الجامد فارغ يعنى من الضمير نحو زيد أخوك وأنت زيد وأن المشتق يتحمل ضميرا مستكنا أى لا يظهر نحو زيد قائم ففى قائم ضمير مستكن تقديره هو والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ودخل فى قوله أن يشتق ما هو مؤول بالمشتق فانه يتحمل الضمير نحو زيد تميمى وزيد أسد * فان قلت ظاهر كلامه أن الضمير فى يشتق عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح لأن الجامد لا يشتق * قلت هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود ونظيره فيما تقدم فى قوله وقد تزاد وما ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير إنما هو فى الخبر الحقيقى حيث يرفع ضمير المبتدا وأما السببى فلا يستتر فيه الضمير بل يجب بروزه ضميرا كان الفاعل أو ظاهرا وإلى ذلك أشار بقوله

وأبْرِزَنْهُ مطلقاً حيثُ تلا ... ما ليسَ معناهُ لهُ محصَّلا

يعنى أن الخبر المفرد المشتق إذا تلا غير من هو له وجب ابراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين إحداهما أن يكون المرفوع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالضمير المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز والأخرى أن يكون المرفوع ضميرا وقوله مطلقا يعنى سواء خيف اللبس أو لم يخف وشمل صورتين إحداهما يعرض فيها اللبس نحو زيد عمر ضاربه هو إذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها والأخرى ما لا لبس فيها

التهويل والتعظيم (قوله هجيرا) أى ما يقوله فى وقت الهاجرة (قوله والمفرد الجامد) أنظر تعريفه فى شارح التوضيح (قوله وزيد أسد) فانه يشعر بمعنى شجاع وحمار يشعر بمعنى بليد (قوله عائد على الخبر المفرد) أى من حيث هو لا على المتقدم ذكره الذى وصف بالجمود فاندفع الاعتراض عليه بأن الصفة والموصوف كشىء واحد كما نقل عن سيبويه فلا يعود الضمير للموصوف وحده ووجه الدفع أنه ليس عائدا على الموصوف وحده بل على المفرد من حيث هو وليس مذكورا ونظيره عندى درهم ونصفه (وإن لم يكن مثله من كل وجه (قوله زيد عمرو ضاربه هو) قال شيخنا فيه مع تفسيره بالمبتدا إيهام أن الكلام خاص بما إذا كان الخبر جملة فالأولى التمثيل بقولك غلام زيد ضاربه هو ويجاب بأنه تسامح تقريبا لفهم المبتدى قال الإمام السيوطى صرح فى شرح التسهيل بأن الفعل فى ذلك كالوصف يبرز فيه الضمير إذا خيف اللبس وعبارة المتن تشمله لأن الفعل مع قطع النظر عن فاعله يصدق عليه أنه مفرد

مذهب

نحو زيد هند ضاربها هو وهذه مختلف فيها فمذهب البصريين أنه يجب الابراز فيها كالتى قبلها ومذهب الكوفيين انه يجوز فيها الابراز والاستتار ومذهب الناظم فى هذا الراجز يوافق للبصريين ولذلك قال مطلقا وقوله وابرزنه أى ابرز الضمير ومطلقا منصوب على الحال من الضمير المنصوب فى ابرزنه وفى تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعة على المبتدأ وهى موصوله مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير فى معناه عائد على الخبر وهو الرابط بين الصلة والموصول والضمير فى له عائد على المبتدا وفى قوله محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر وتقدير البيت وابرز الضمير العائد من الخبر إلى المبتدا مطلقا إذا تلا الخبر مبتدا ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ثم قال

وأخْبرُوا بِظرْفٍ أوْ بحرْفِ جَرّْ ناوينَ مَعْنَى كائِنٍ أو اسْتَقَرّْ

من اقسام الخبر ان يكون ظرفا أو جارا أو مجرورا وهو راجع بالتقدير إلى المفرد والجملة ولذلك قال ناوين معنى كائن أو استقر فاذا قلت زيد عندك أو زيد فى الدار فالتقدير زيد كائن أو مستقر عندك وزيد كان أو استقر عندك وانما جعلوا هذا النوع قسما ثالثا زائدا على المفرد والجملة لانه عوض عن الخبر ولذلك لا يجمع بينهما واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه ووجهه ان أصل الخبر الافراد واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لانه أصل فى العمل والضمير فى واخبروا عائد على العرب وناوين حال منه ومعنى مفعول بناوين ثم قال

وَلا يكونُ اسْمُ زَمانٍ خَبرًا عَنْ جثَّةٍ وَإنْ يُفِدْ فأخْبِرًا

يعنى اسم أن الزمان لايخبر به عن الجثة فلايقال زيد اليوم وفهم منه ان الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو زيد امامك وان اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو القتال يوم الجمعة وقوله وان يفد فأخبرا أى وان يفد الأخبار عن الجثة باسم الزمان فأجز الأخبار به ومنه قولهم الهلال الليلة وهو فى المعنى راجع إلى الأخبار باسم الزمان عن المعنى لان التقدير حدوث الهلال الليلة وقوله فأخبرا اراد فأخبرن فوقف على نون التأكيد الخفيفة بالالف وفاعل يفد ضمير عائد على الأخبار المفهوم من قوله خبرا ثم قال

وَلا يَجوزُ الابْتدَا بِالنكِرَهْ ما لمْ تُفدْ كعندَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتًى فِيكمْ فما خِلٌّ لنا وَرَجلٌ مِنَ الكرامِ عِندنا

وَرَغْبَةٌ فى الخَيرِ خَيرٌ وَعَملْ بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَس ما لمْ يقلْ

الغالب فى المبتدأ ان يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة الأول ان يقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار اليه بقوله كعند زيد نمره الثانى ان يتقدم عليها اداة استفهام وهو المشار اليه بقوله وهل فتى فيكم الثالث ان يتقدم عليها اداة نفى وهو المشار اليه بقوله فما خل لنا الرابع ان تكون موصوفة وهو المشار اليه بقوله ورجل من الكرام عندنا الخامس ان تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار اليه بقوله ورغبة فى الخير خير السادس ان تكون مضافة إلى نكرة وهو المشار اليه بقوله وعمل بر يزين * ثم قال وليقس مالم يقل ففهم منه انه لم يستوف المسوغات ولم يشترط سيبويه فى الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة وحكى من كلام العرب امت فى الحجر لا فيك وليس فيه شىء من المسوغات التى ذكرها النحويون وما فى قوله مالم يفد ظرفية مصدرية أى مدة كونها غير مفيدة واللام

فوافق على أنه عائد على الخبر (قوله وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى) انما قال معنى ولم يقل لفظا لئلا يتوهم أنه لا يقدر الا اللفظان المذكوران وذلك ليس بصحيح بل يقدر كل مايعطى معناهما نحو ثابت وحاصل وقيل الخبر كائن وقيل بمجموع كائن ومتعلقه وكان المقدرة فى الظروف والمجرورات تامة لا ناقصة والالزم التسلسل كما فى السيوطى وقيل الخبر هو الضمير فالاقوال أربعة (قوله القتال يوم الجمعة) أى قتال الكفار أو قتال النفس (قوله الغالب فى المبتدأ أن يكون معرفة) لما كان الغرض بالكلام حصول الفائدة وكان الاخبار عن غير معين لا يفيد كان أصل المبتدأ التعريف ولذلك إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الافادة على زيادة بخلاف النكرة فان حصول الفائدة بالأخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية * فان قلت أى فرق بين المبتدأ والفاعل فانه يكون نكرة بغير مسوغ * أجيب بأن الفرق تقدم الحكم وعدم تقدمه (قوله لم يستوف المسوغات) قال شيخنا وهى ترجع إلى ماذكره (قوله أمت) أى لين أو رطوبة والمقصود الذم وفى بعض التقاييد انه دعاء عليه

(قوله وليس فيه شىء من المسوغات) قد يقال المسوغ كون الخبر جارا أو مجرورا واما

فى قوله وليقس لام الأمر والفعل مجزوم بها وما موصولة أو نكرة موصوفة فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل ثم قال

وَالاصلُ فى الأخْبارِ ان تؤخرَا ... وَجوَّزُوا التقديمَ إذْ لا ضَرَرَا

فامْنعهُ حِينَ يَستوِى الجزْءان ... عُرْفا ونُكرا عادِمَى بيانِ

كذَا إذَا ما الفِعْلُ كانَ الخبرَا ... أوْ قُصِدَ استِعْمالُهُ مُنحصرا

أوْ كانَ مُسْندَا لذى لام ابْتدا ... أَوْ لازم الصَّدْر كمَنْ لى مُنجداً

إنما كان الأصل فى الخبر ان يتأخر عن المبتدا لأنه وصف له فى المعنى وحق الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدا وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام ✲ الأول جواز تقديمه وهو المشار اليه بقوله وجوزوا التقديم وقوله إذ لا ضررا اى ان لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتى ومن تقديم الخبر على المبتدا جواز افوهم تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك ✲ الثانى وجوب تأخيره وذلك فى خمسة مواضع الأول أن يستوى المبتدأ والخبر فى التعريف أو التنكير وهو المشار اليه بقوله فامنعه حين يستوى الجزآن عرفا ونكرا فمثال استوائهما فى التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما فى التنكير أفضل منى أفضل منك وقوله عادمى بيان يعنى أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين فى التعريف أو التنكير إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين وفهم منه أنه إذا كان فى الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو حنيفة أبو يوسف فأبو حنيفة خبر مقدم وأبو يوسف مبتدأ مؤخر وعلم ذلك من ان أبا يوسف هو المشبه بأبى حنيفة فهو المبتدأ ومن ذلك قول الشاعر

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ✲ بنوهن أبناء الرجال الاباعد

فبنونا خبر مقدم لان المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين ✲ الموضع الثانى ان يكون فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفردا وهو المشار اليه بقوله ✲ كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ✲ يعنى أنه يمتنع أيضا تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلا فأطلق وهو مقيد بما تقدم فانه لا يمتنع تقديمه فى نحو الزيدان قاما وزيد قام أبوه وانما يمتنع تقديمه فى نحو زيد قام وهند قامت ✲ الموضع الثالث أن يكون الخبر محصورا بالا أو بانما وهو المشار اليه بقوله أو قصد استعماله منحصرا مثاله ما زيد الا قائم وانما زيد قائم ✲ الموضع الرابع أن يكون الخبر مسند المبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار اليه بقوله ✲ أو كان مسندا لذى لام ابتداء ✲ يعنى أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسند المبتدأ ذى لام ابتداء نحو لزيد قائم ✲ الموضع الخامس أن يكون مسند المبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار اليه بقوله أو لازم الصدر يعنى أو كان مسندا للازم الصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل للاستفهام بقوله كمن لى منجدا ومثال الشرط من يقم أقم معه ✲ الثالث وجوب تقديمه أعنى تقديم الخبر وذلك فى أربعة مواضع ✲ الموضع الأول أن يكون ظرفا أو مجرورا مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار اليه بقوله

وَنَحْوُ عِنْدِى دِرهمٌ وَلِى وطَرْ ... مُلتزَم فِيهِ تَقدمُ الخبَرْ

التقديم فليس شرطا فى التسوية (قوله والأصل فى الأخبار) جمع لان الخبر يكون مفردا وجملة وظرفا ومجرورا (قوله إذا ما الفعل كان الخبرا) عبر بالفعل عن الجملة الفعلية اطلاقا للجزء على الكل ويجب تأخير الخبر فى باب الأخبار بالذى أنظر النكت للسيوطى (قوله كمن لى منجدا) مبتدأ وخبر ومنجدا حال من الضمير فى الجار والمجرور والمنجد الناصر اه بسكرى (قوله مشنوء من يشنؤك) أى مبغوض من يبغضك (قوله أبو حنيفة أبو يوسف) وقرينته معنوية ونحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهى الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت (قوله مع كون المبتدأ مفردا) أى غير مثنى ولا مجموع وانما فسرناه لان القاعدة ان المفرد فى باب المبتدأ ما ليس جملة فربما يستشكله المبتدىء والقرينة على ذلك ان المبتدا لا يكون جملة (قوله فأطلق الخ) ✲ فان قلت هذا القيد يفهم من التشبيه أى كما يمتنع التقديم فيما ذكر للبس كذا يمتنع هنا للبس ✲ قلت هذا القيد لا يفهم من الكلام انظر ابن غازى (قوله منحصرا) أى فيه لانه اسم مفعول أى محصورا كما أشار اليه الشارح ففيه نائب الفاعل فهو بفتح الصاد فيكون من باب الحذف والايصال لانه حذف حرف الجر وهو لفظ فى فاستتر الضمير فى الوصف توسعا أو المراد انحصار الخبر الكلى فى الخبر الجزئى فتكسر الصاد وتقديم الكلى بتقديم جزئيه ولا يصح ✲ الموضع

الجواب بأن المصنف يسمى المحصور فيه محصورا اذ لا معنى له الا بملاحظة الحذف والايصال (قوله من أدوات الصدر) قال شيخنا المرابط مما استدل به بعضهم على تأخر الخبر مع كونه من أدوات الصدر قوله

حالى وحالك واحد ✲ وأنا القتيل بغير سيف ... أما أنا فتيم ✲ مضنى الفؤاد وأنت كيف ... وهو مؤول

(قوله كذا إذا عاد عليه) أى على ملابسه سواء. قلنا أن الخبر المحذوف أو الضمير وهو ظاهر أو بمجموع المحذوف والجار والمجرور لأن الخبر يلابس الكل وكذا أن قلنا بمجموع الجار والمجرور فقط وفى البيت تعقيد وأصلحه ابن غازى فقال * من مبتدأ وماله تصدر * ولو قال الناظم كذلك لكان كافيا عن البيت بعده وقوله كذا إذا يستوجب التصديرا) * ان قلت هل يدخل فى كلامه نحو عندى انك فاضل والا فأين يدخل * قلت قال شيخنا يدخل فى قوله ونحو عندى درهم

ولى وطر من حيث أن الخبر فى كل منهما تأخيره فيه لبس اه قلت فكان على الاشمونى ان يذكره عند قول المتن نحو عندى درهم وان يدخل فى كلامه (قوله وخبر المحصور) أى وخبر المبتدأ المحصور فيه قال ابن غازى لو قال * والخبر المحصور قدم ابدا * لكان اولى (قوله وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم فى الذى قبله) ليس المراد انه متعلق بيمتنع الذى تعلق به كذا إذا ما الفعل وانما التشبيه فى مطلق انه متعلق بمحذوف أى كذا يلتزم تقدم الخبر (قوله وحذف ما يعلم جائز) الجواز هنا اعم من الوجوب وقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم من ذكر الخاص بعد العام وانما قلنا ذلك ليشمل حذف المبتدأ وجوبا وهو اربعة مواضع قال أبو اسحق أتى بما التى تقتضى العموم فيحتمل أن يكون فى سائر الأبواب ويحتمل أن يكون مقصورا على هذا الباب لأن السياق يدل على ذلك (قوله دنف) هو المريض من العشق سواء كان فى ذات الله أولا والمحققون على انه يجوز أن يقال يعشق الله ويقال دنف المريض ثقل (قوله أى فعدتهن ثلاثة أشهر) إعترضه ابن عقيل بان التقدير واللائى لم يحضن كذلك أى فالمحذوف مفرد لعل من لم يقدر اسم الاشارة لاحظ أن ذا للمفرد المذكر وليس قبله مفرد مذكر يرجع اليه يصلح لأن يكون مشبها به

---

* الموضع الثانى أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار اليه بقوله

كذا إذ عَادَ عليهِ مُضمرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبيناً يخبرُ

هذا على حذف مضاف أى على ملابسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذى يخبر بالخبر عنه نحو على التمرة مثلها زبدا فلا يجوز مثلها على التمرة لئلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظا ورتبة * الموضع الثالث أن يكون الخبر من ذوات الصدر وهو المشار اليه بقوله

كذَا إذَا يسْتوْجِبُ التَّصدِيرَا ... كأَينَ مَنْ عِلمْتهُ نَصِيرَاً

يعنى أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله كأين من علمته نصيرا فأين ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام ومن مبتدأ موصول وعلمته صلته ونصيرا مفعول ثان أو حال من الهاء فى علمته إذا جعلت علم بمعنى عرف * الموضع الرابع أن يكون المبتدأ محصورا بالا أو بانما وهو المشار اليه بقوله (وخبر المحصور قدم أبدا) ومثل ذلك بقوله (كما لنا إلا اتباع احمدا) فلنا خبر واجب التقديم لأن المبتدأ هو اتباع أحمد اذ هو محصور بالا ومثاله محصورا بانما انما فى الدار زيد وقوله والأصل مبتدأ وفى الأخبار متعلق به وان تؤخرا خبر المبتدأ والضمير فى وجوزوا عائد على العرب وضر اسم لا والخبر محذوف تقديره فى التقديم والضمير فى أمنعه عائد على التقديم وعرفا ونكرا منصوبان على اسقاط الجار والتقدير فى عرف ونكر وعادمى منصوب على الحال من الجزأين والعامل فى كذا محذوف تقديره ويمتنع الفعل مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال وفى كان ضمير مستتر عائد على الفعل وأو قصد استعماله جملة معطوفة على الجملة التى بعد اذا والهاء فى إستعماله عائدة على الخبر والتقدير كذا إذا كان الفعل خبرا أو قصد إستعمال الخبر منحصر أو كذا متعلق بمحذوف كما تقدم فى الذى قبله ومضمر فاعل بعاد والضمير فى عليه عائد على الخبر وما فى قوله مما واقعة على المبتدأ وهى موصولة وصلتها يخبر وبه وعنه متعلقان بيخبر والضمير العائد على الموصول الضمير فى عنه والضمير فى به عائد على الخبر ومبينا حال من الضمير فى به وهذا البيت من الابيات المعتمدة فى هذا الرجز وكذا متعلق أيضا بمحذوف كما سبق والفاعل بيستوجب ضمير عائد على الخبر والتصديرا مفعول بيستوجب وخبر المحصور مفعول مقدم بقدم وأبدا منصوب على الظرف ثم قال (وحذف ما يعلم جائز) يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ أو الخبر إذا علم ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله (كما تقول زيد بعد من عندكما فزيد مبتدأ والخبر محذوف للعلم به وتقديره زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله

وَفى جوابِ كيفَ زَيدٌ قلْ دَنِفْ ... فَزَيْدٌ استُغْنِىَ عنهُ إذْ عُرِفْ

فدنف خبر والمبتدأ محذوف تقديره زيد دنف وفهم من قوله وحذف ما يعلم جائز انه يجوز حذف المبتدأ والخبر معا إذا علما ومنه قوله تعالى واللائى لم يحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم عليه وفى جواب متعلق بقل وقوله فزيد استغنى عنه إذ عرف تتميم للبيت ولو استغنى عنه لصح

(قوله على نفس المبتدا) أى على صفة نفسية له وهى الوجود والتحقيق انه صفة زائدة اعتبارية و بيان ذلك محله علم الكلام والنحاة لا يلتفتون إلى هذه التحقيقات (قوله على صفة فى المبتدا) أى صفة غير الوجود وترك لو ما ولما له من باب الاستغناء بأحد النظيرين عن نظيره لأنه يقاس عليه ولأنه سيقول . لولا ولوما يلزمان الابتدا . ولحن المعرى فى قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا . وقيل الأولى التأويل والتقدير فلولا إمساك الغمد وكذا يؤول الحديث ولا حاجة إلى ادعاء أنه مروى بالمعنى وان كان محتملا هذا على مذهب غير الناظم وأما على ما ذهب اليه من انه إنما يمتنع ذكر الخبر فى الاستعمال الغالب وفى غيره جائز فلا حاجة للتأويل والضمير فى يمسكه عائد على كل عضب أى أن كل عضب يخاف من هذا السيف فلولا أن الغمد يمسكه لسال (قوله فغالبا حال من لولا) صوابه منصوب على نزع الخافض لأن المضاف اليه هنا ليس مما يأتى منه الحال

وسبكه ،وافق لما ذكر (قوله لعمرك) من عمر أى طال عمره أى بان عاش زمانا طويلا واللام فيه للقسم ومعناه وحياتك قسمى (قوله والخبر محذوف وجوبا) لأن الواو التى بمعنى مع تعطيه فهو كالنائب عنه فلا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه وكذا كل رجل وضيعته والمراد بالضيعة هنا الصنعة فلو كانت الواو تفهم الجمع ولا تفهم المعية لم يكن لها هذا الحكم فى وجوب الحذف كقولك زيد وعمر قائمان (قوله تقديره مقرونان) ومعنى الاقتران هنا أن الصنعة إذا كانت رفيعة فصاحبها كذلك وان كانت دنيئة فصاحبها كذلك أيضا فالصنعة على هذا مقرونة مع صاحبها (قوله لا يكون خبرا) الرواية بالتاء (قوله مضافا إلى المصدر) فشمل الصريح كما مثل والمؤول نحو أخطب ما يكون الأمير قائما وهو مشكل بعد السبك اللهم الا أن يكون المعنى اخطب اكوان الامير أى احواله والاسناد مجازى ثم رأيت الدمامينى أوله بذلك (قوله وكان المحذوفة تامة) لا يتعين واستدلاله بأن العرب لم تستعمل خبرها الا اسما منكرا لا يفيد القطع بقوله . وشر بعدى عنه وهو غضبان . لم يصادف محلا لان الحال فيه ليس مفسرا صاحبها معمولا للمصدر . ويجاب عن الأول بأنه يكفى الظن وعن الثانى بأن المجرور المتعلق بالمصدر يصدق عليه انه معمول المصدر والمراد أن يكون المصدر عاملا فى مفسر صاحب الحال أو ما هو بمنزلة المفسر وذهب الفراء الى أن فاعل المصدر المذكور يغنى عن الخبر كما يغنى عنه فاعل الوصف فى نحو اقائم الزيدان وذهب ابن كيسان إلى أن الحال تغنى عن الخبر لشبهها بالظرف كما يغنى الظرف عنه وخالفهما الناظم فى كتبه وانما اشترط أن يكون

المعنى ثم أن الخبر يحذف وجوبا فى أربعة مواضع ۞ الأول بعد لولا الامتناعية واليه أشار بقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر . حتم) وفهم من قوله غالبا أن للولا استعمالين غالبا وغير غالب وانه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدا نحو لولا زيد لأكرمتك ففى مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسده وغير الغالب أن يعلق الامتناع على صفة فى المبتدا نحو لولا زيد باك لضحكت فالامتناع فى هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد ففى مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز اذ دل عليه دليل فغالبا حال من لولا وحذف الخبر حتم جملة من مبتدإ وخبر وبعد متعلق بحذف أو بحتم والتقدير وحذف الخبر ستحتم بعد لولا فى غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدا ۞ الثانى بعد مبتدا هو نص فى القسم واليه أشار بقوله (وفى نص يمين ذا استقر) وذلك نحو قولك لعمرك لأفعلن فالخبر واجب الحذف تقديره قسمى ووجب حذفه لسد الجواب مسده وذا اشارة لتحتم حذف الخبر ۞ الثالث بعد واو المعية وهو المشار اليه قوله (وبعد واو عينت مفهوم مع) أى يجب حذف الخبر بعد الواو التى بمعنى مع ومثل ذلك بقوله (كمثل كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدا وما معطوفه عليه وهى موصولة أو مصدرية وهو ظاهر والخبر محذوف وجوبا تقديره مقرونان وبعد واو متعلق بمحذوف تقديره يحذف . الرابع أن يقع المبتدا قبل حال لا يصح جعلها خبرا عن المبتدا وهو المشار اليه بقوله

وَقبلَ حَالٍ لا يكُونُ خَبَرَا ... عَنِ الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

أى يجب حذف الخبر أيضاً قبل الحال الممتنع جعلها خبرا عن المبتدا المذكور قبلها فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف ولا يكون خبرا جملة فى موضع الصفة لحال وعن الذى متعلق بخبرا والذى نعت لمحذوف تقديره عن المبتدا الذى وشرط هذا المبتدا أن يكون مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال المذكورة أو افعل التفضيل مضافا إلى المصدر المذكور وقد مثل للاول بقوله (كضربى العبد مسيئاً) والتقدير ضربى العبد اذا كان مسيئاً فضربى مبتدا وهو مصدر عامل فى العبد والعبد مفسر للضمير المستتر فى كان المحذوفة وكان المحذوفة تامة ومسيئاً اسم فاعل من اساء وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل فى اذا المحذوفة أى ضربى كائن اذا ثم مثل للثانى أيضا بقوله) وأتم تبيينى الحق منوطاً بالحكم) فأتم أفعل تفضيل وهو مبتدا مضاف إلى تبيينى والحق مفعول بتبيينى

بتبييني ومنوطا حال من الضمير المستتر في كان المقدرة ومعنى منوطا متعلق وبالحكم متعلق به ثم قال

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

يعني أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد وذلك على وجهين أحدهما أن يتعدد لفظا لا معنى نحو الرمان حلو حامض لأن معنى الخبرين راجع إلى شيء واحد إذ معناهما مز فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لأنهما بمنزلة اسم واحد والثاني أن يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد كاتب شاعر فهذا يجوز أن يعطف الثاني على الأول وأن لا يعطف وإلى هذا المثال أشار بقوله كهم سراة شعرا فهم مبتدأ وسراة خبر أول وشعرا خبر بعد خبر وسراة جمع سري على غير قياس وهو الشريف قال الجوهري وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل أصلا على فعلة ولا يعرف غيره وجمع السراة سروات

(كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)

لما فرغ من المبتدا والخبر شرع في نواسخ الابتداء وسميت نواسخ الابتداء لأن الابتداء رفع المبتدأ فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بكان وأخواتها فقال رحمه الله تعالى

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْماً وَالْخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ

يعني أن كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها وتنصب ما كان قبل دخولها خبرا على أنه خبرها ثم مثل بقوله ككان سيدا عمر وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها وسينص عليه بعد وكان فاعل بترفع والمبتدا مفعول واسما حال من المبتدأ والخبر منصوب باضمار فعل يمثله تنصبه ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والأول اجود لعطفه على الجملة الفعلية ثم قال

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا ... فَتِىءَ وَانْفَكَّ

يعني إن ظل وما بعدها مثل كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر ثم إن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام قسم يعمل بلا شرط وهو كان وليس وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهو النهي وذلك زال وانفك وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام وإلى هذا القسم أشار بقوله

وَهَذِي الْأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا

يعني أن زال وبرح وفتىء وانفك لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون متبعة لنفي أو شبهة وشمل قوله أو لنفي جميع أدوات النفي والمراد بشبهه النهي كقوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضلال مبين

وقوله ومثل كان دام مسبوقا بما يعني أن دام مثل كان في عملها ويشترط في عملها العمل المذكوران يتقدم عليها ما ثم مثل بقوله كاعط ما دمت مصيبا درهما وفهم من المثال أن ما المذكورة ظرفيه مصدرية إذ التقدير اعط درهما مدة دوامك مصيبا وفهم من المثال اشتراط تقدم النفي أو شبهه في زال واخواتها وتقدم ما في دام وإن ما بقي من الأفعال المذكورة لا يشترط فيه شيء ولما ذكر هذه الأفعال

المبتدأ مصدرا لأنه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة ويقدر إذ إن أريد الماضي وإذا إن أريد الاستقبال (قوله مز) هو ذو طعم بين الحلاوة والحموضة (قوله قال الجوهري) قال شيخنا كلام الجوهري هذا ليس في أصل المكودي وإنما هو طرة مدخلة فاعله (قوله كان) خصها بالذكر أولا لما اختصت به من زيادتها دون غيرها وحذفها وإبقاء عملها فكان لها مزية قال الرازي كان في القرآن على خمسة أوجه بمعنى الأزل والأبد نحو وكان الله عليما حكيما وبمعنى المضي المنقطع وهو الأصل في معناها نحو وكان في المدينة تسعة رهط وبمعنى الحال نحو كنتم خير أمة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وبمعنى الاستقبال نحو يخافون يوما كان شره مستطيرا وبمعنى صار نحو وكان من الكافرين ومعنى كان في أصل الوضع وجد أو حدث ومعنى ظل أقام بالنهار ومعنى بات أقام بالليل ومعنى أضحى دخل في الضحى وأصبح دخل في الصباح وأمسى دخل في المساء وصار تجدد ومعنى ليس نفي الحال وإذا قلت ليس زيد قائما فقد نفيت عنه القيام في الحال ولا ينفي غير الحال إلا بقرينة تدل عليه كقول الشاعر

وما مثله فيهم ولا كان قبله ... وليس يكون الدهر مادام يذبل

فنفت ليس هنا المستقبل للقرينة الدالة عليه لأنه قد نفى الحال والماضي فلم يبق إلا المستقبل ويذبل بذال معجمة جبل معروف ومعنى زال انفصل وكذلك برح وكذلك فتىء وانفك ومعنى دام استمر (قوله كاعط ما دمت الخ) أي اعط درهما مادمت مصيبا له وقول الشاعر ليس ينفك ذاغنى واعتزاز * كل ذي عفة مقل قنوع بجر مقل لا برفعه كما توهم ومثال الأمر من كان قوله تعالى قل كونوا حجارة وقد أراد بعض الناس التأدب من المخلوق فغير الآية فوقع في الكفر وما درى أن التأدب إنما هو في إبقاء الآية كما أنزلت ولا ينبغي العدول عنها إلى التمثيل بغيرها لئلا تخاطب الناس بالكون حجارة لأن العدول عنها سوء أدب عظيم اه ولا يكفر إلا أن

بلفظ الماضي ؛ كان غير الماضي كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي أشار إلى ذلك بقوله

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

وفهم من قوله إن كان غير الماضي منه استعملا ان منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام فغير مبتدأ وخبره قد عملا ومثله نعت لمصدر محذوف وهو أيضا على حذف مضاف بين مثل والهاء والتقدير قد عمل عملا مثل عمله وإن كان شرط لجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم اعلم أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه فاما تقديمه على اسمها فجائز في جميعها وإلى ذلك أشار بقوله (وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ) أي في جميع هذه الأفعال ومنه قوله عز وجل وكان حقا علينا نصر المؤمنين وتوسط الخبر مفعول مقدم بأجز وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام * قسم يمتنع تقديمه عليه باتفاق وهو مادام وما اقترن منها بما النافية وإلى ذلك أشار بقوله

وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ، ولذلك صورتان إحداهما أن يسبق ما المقرونة بدام نحو قائما ما دام زيد فهذا ممتنع اتفاقا لأن ما مصدرية وما بعدها صلة لها والصلة لا تتقدم على الموصول والأخرى أن يسبق دام ويتأخر عن ما نحو ما قائما دام زيد وفي هذا خلاف . ظاهر كلامه أن منع هذا مجمع عليه فانه أتى بدام مجردة من ما فشمل الصورتين ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الأفعال وإلى ذلك أشار بقوله كذاك سبق خبر ما النافية أي كذلك أيضا يمتنع أن يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه الأفعال لأن ما لها صدر الكلام فلا يجوز قائما ما كان زيد ولا مقيما ما صار عمرو فكل مبتدأ وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ودام مفعول بالمصدر والتقدير كل النحويين منعوا أن يسبق الخبر دام وسبق خبر مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول بالمصدر والنافية نعت لما وخبره كذلك والتقدير أن يسبق الخبر ما النافية مثل سبق الخبر دام في المنع وقوله فجيء بها متلوة لا تالية تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بها أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها وفهم من قوله فجيء بها متلوة لا تالية انه يجوز أن يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو ما قائما كان زيد وفهم من اطلاقه أن ذلك في جميع الأفعال فشمل نحو ما قائما كان زيد وما مقيما زال عمرو وفي هذا الاخير خلاف والمشهور المنع ومتلوة حال من ما وفي بعض النسخ بها وهو عائد على ما ومتلوة حال منها وتالية معطوف فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه * القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس وإلى ذلك أشار بقوله (وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي)

يعني أن في تقديم خبر ليس عليها خلافا والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها وفي ذلك خلاف مشهور ومنع مبتدأ مضاف إلى سبق وسبق مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر وليس مفعول بسبق واصطفي خبر المبتدأ والتقدير منع أن يسبق الخبر ليس مصطفى * القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها * فان قلت من أين يفهم من كلامه هذا القسم * قلت من سكوته عنه فانه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم أن ما بقي يجوز تقديمه ثم قال (وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ) يعني أن ما اكتفى من هذه الافعال بالمرفوع عن المنصوب يسمى تاما كقوله تعالى وإن كان ذو عسرة أي وإن حضر وما لم يكتف بالمرفوع يسمى ناقصا نحو وكان الله بكل شيء عليما ولكونه لا يكتفي بالمرفوع يسمى ناقصا

قصد الاستخفاف (قوله وظاهر كلامه الخ) وأما قول الأشموني الصورة الأولى أقرب إلى كلامه اشعر بذلك قوله كذاك سبق خبر الخ فغير مسلم إذ لا أشعار مع احتمال أن يكون التشبيه في مجرد منع سبق الخبر إلا أن يقال لما كان المشبه به تقدم الخبر على ما كان المناسب أن يكون المشبه به تقدم الخبر على ما أيضا وإن كانت ما الأولى نافية وما الثانية مصدرية لكن حكايته الاتفاق بقوله وكل يتعين حملها على الصورة الأولى وهي تقدم الخبر على مجموع مادام فيكون موافقا للواقع (قوله انه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها) فعلم أن لا في هذا المحل لا يجب لها الصدرية وأما في التعلق فيجب لها الصدرية كما سيقول والتزم التعليق الخ ولا تناقض لاختلاف المحلين

وقيل سميت ناقصة لأنها نقصت عن الأفعال لأنها لا تدل على الحدث وما موصولة والظاهر أنها مبتدأ وخبرها ذو تمام وبرفع متعلق بيكتفي وهو مصدر في معنى المفعول أي بمرفوع وما الثانية موصولة أيضا وصلتها سواه وهي مبتدأ وخبرها ناقص ثم قال

وَالنَّقْصُ فِي فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي

يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي فتيء وليس وزال لا تستعمل إلا ناقصة أي غير مكتفية بالمرفوع فالنقص مبتدأ وخبره قفي أي تبع ودائما حال من الضمير المستتر في قفي وفي فتيء متعلق بقفي أو بالنقص وليس وزال معطوفان على حذف حرف العطف ثم قال

وَلَا يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ   إِلَّا إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعني أن معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها فلا تقول كان طعامك زيد آكلا فاذا كان المعمول ظرفا أو مجروراً جاز أن يليها نحو كان عندك زيد مقيما وكان في الدار عمرو جالسا والعامل مفعول بيلي وفاعله معمول الخبر وظرفا أو حرف جر حالان من الضمير المستتر في أتى وهو عائد على معمول الخبر وأجاز الكوفيون ان يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر

قنافذ هداجون حول بيوتهم   بما كان إياهم عطية عودا

وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن وإليه أشار بقوله

وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْماً انْوِ إِنْ وَقَعْ   مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

يعني أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوي في كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها في موضع خبرها ففي كان من قوله بما كان إياهم ضمير الشأن وهو اسمها وعطية مبتدأ وعود في موضع خبره وإياهم مفعول بعودا مقدما على المبتدأ وقوله مضمر الشأن مفعول بانو واسما منصوب على الحال من مضمر الشأن وإن وقع شرط وموهم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها استبان الخ وإن وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل باستبان والرابط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير في أنه ثم قال

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا   كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

وفهم من قوله وقد تزاد قلة زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة وفهم من قوله كان أنها تزاد بلفظ الماضي وأنه لا يزاد غيرها من أخواتها وفهم من قوله في حشو أنها لا تزاد أولا ولا آخراً وما في قوله كما تعجبية وهي تامة في موضع رفع بالابتداء وأصح فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على ما وعلم مفعول بأصح فكان على هذا زائدة بين ما وأصح ثم قال (ويحذفونها ويبقون الخبر *) يعني أن العرب يحذفون كان وفهم من قوله ويبقون الخبر أنها تحذف مع اسمها ويطرد حذفها في ثلاثة مواضع الأول بعد إن الشرطية الثاني بعد لو الثالث بعد أن المصدرية وقد أشار إلى الأول والثاني بقول (وبعد إن ولو كثير ذا اشتهر) فمثال حذفها بعد إن قولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وإن خنجراً فخنجر أي ان كان المقتول به سيفا ومثاله بعد لو قوله ﷺ احفظوا عني ولو آية أي ولو كان المحفوظ آية وقول الشاعر

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا   جنوده ضاق عنها السهل والوعر

(قوله قنافذ) بالذال المعجمة والهداج فعال من الهدجان وهي مشية الشيخ المرتعش (قوله أو مصــدرية) والتقدير على هذا إن وقع موهم استبانة الامتناع وهو على حذف مضاف أي ذي الامتناع ويقدر مضاف آخر أي موهم استبانة جواز ذي الامتناع ويشكل حينئذ عليه مرجع ضمير أنه امتنع (قوله بلفظ الماضي * إن قلت لم جعل لفظها هنا مقصودا فأخرج المضارع ولم يجعل كذلك في إعراب الفعل حيث قال وبعد نفي كان حتما اضمرا * قلت لأن المراد هناك نفي الكون في الماضي سواء كان بلفظ ما كان أو بلفظ مالم يكن فالمنفي في الحالين ماض فصح أن يعبر عنه بلفظ كان بخلاف ماهنا وأيضا حيث لم يحسن هنا أن يراد المضارع لم يحمل على ما يشمله وحيث حسن هناك حمل على ما يشمله ذلك لأن المتن يتكل على الشرح فسقط الأشكال وهو اشكال سيدي يحيى الشاوي والمشهور أنه لا ضمير في كان الزائدة والقائل بأن فيها ضميراً قال هو ضمير المصدر الذي هو الكون

وفهم من قوله اشتهر أن حذفها مع اسمها فى غير ما ذكر قليل ومنه ما أنشده سيبويه

* من لد شولا فالى اتلائها * أى من ولدن أن كانت شولا فذا إشارة إلى الحذف وهو مبتدأ واشتهر خبره وبعد متعلق باشتهر وكثيرا نعت لمصدر محذوف أى اشتهارا كثيراً ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر فى اشتهر ثم أشار إلى الثالث بقوله (وبعد أن تعويض ماعنها ارتكب * كمثل أما أنت براً فاقترب (يعنى أن كان تحذف بعد أن ويعوض عنها ما وفهم من قوله تعويض ما عنها أنها لايحذف اسمها معها وتعويض مبتدأ وهومضاف إلى ما وارتكب خبره وبعد وعنها متعلقان بتعويض ومثل بقوله أما أنت برا فاقترب والتقدير اقترب لأن كنت برا فحذفت كان وعوض عنها ما فانفصل الضمير الذى كان متصلا بها وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن مطرد فأنت فى قوله أما أنت اسم كان المحذوفة وبراخبرها ثم قال

وَمِن مضارع لِكانَ مُنجزِمْ تحذفُ نونٌ وهوحذفُ ما التزمْ

إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم يكن ويجوز بعد ذلك أن تحذف نونه لشبهها بحرف اللين ولكثرة الاستعمال فتقول لم يك زيد قائما ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم وقبل الساكن كقوله

لم يك الحق سوى أن هاجها رسم دار قد تعفى بالسرار

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن وفهم من اطلاق الناظم أنه موافق لمذهب يونس وقوله هو حذف ما التزم أى لا يلزم حذفها بل هو جائز ومن مضارع متعلق بتحذف ولكان متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبر وما نافية وهى وما بعدها صفة لحذف

(فَصْلٌ فى ما ولا ولات وإنْ المشبهات بليس)

إنما فصل هذه الحروف من باب كان وان كان عملها كلها واحد لأن هذه حرف وتلك أفعال ثم قال

إعمالَ ليسَ أُعملتْ ما دُونَ إن مع بقا النفى وترتيب زُكِنْ

ما النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال فاصلها أن لا تعمل ولذلك أهملها بنو تميم على الأصل وأما أهل الحجاز فأعملوها عمل ليس لشبهها بها فى نفى الحال ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا فى عملها أربعة شروط الأول أن لايزاد بعدها إن وهو المشار إليه بقوله دون أن نحو ما ان زيد قائم لأن لا تزاد بعد ليس فبعدت عن الشبه الثانى فى بقاء النفى فلو بطل النفى لم تعمل نحو ما زيد الا قائم وهو المنبه عليه بقوله مع بقا النفى الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ما قائم زيد وهو المنبه عليه بقوله وترتيب زكن أى علم والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر الرابع أن لايتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور فلو كان ظرفا أومجرورا جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله

وَسبقَ حرفَ جرّ أوْ ظرفٍ كما بى أنتَ معنيًّا أجازَ العُلما

يعنى أن معمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه على اسمها لتوسعهم فى الظروف والمجرورات نحو ما فى الدار زيد جالسا وما عندك عمرو مقيما وفهم منه أنه إن كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه فلا يجوز النصب بعد تقديمه نحو طعامك زيد آكلا وهذا هو الشرط الرابع فمثال ما توفرت فيه الشروط ما زيد قائما وبهذه اللغة جاء القرآن وهو قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم فقوله إعمال منصوب على المصدر بأعملت ودون متعلق بأعملت وسبق حرف جر

مفعول

(قوله وبعد أن تعويض بالسرار بكسر السين وهو ما يكون فى آخر الشهر من الظلمة المشوبة بالضوء ثم قال شيخنا فى اليوم الثانى أن الرواية بالسدار بالدال المهملة وان معناه غير معنى الأول قال ولم يحضرنى الآن معناه (قوله المشبهات) بالجر رواية ويجوز الرفع على القطع (قوله ولذلك أهملها بنو تميم على الأصل ظاهره أن بنى تميم لاحظوا ذلك وهو صحيح إذ هم أولى بمعرفة أسرار كلامهم قال بعضهم ولله دره

ومهفهف الأطراف قلت له انتسب

فأجاب ماقتل المحب محرم

فرفع محرم يعنى برفعه أنه تميمى لاحجازى ولو كان حجازيا لقال محرما بالنصب وفى رواية ومهفهف الأعطاف وفى رواية ما قتل المحب حرام (قوله أن لا يزاد بعدها إن) وإذا زيدت كانت لا معنى لها فافترقت من أن المؤكدة للنفى زاد الامام السيوطى فى شرحه على ألفيته عدم زيادة ما فان زيدت ما بعدها بطل عملها نحو ماما زيد قائم قال فى الغرة وتسمى ما هذه كافة

مفعول مقدم بأجاز وبى فى المثال متعلق بمعنيا فهو مجرور معمول للخبر ثم قال

وَرَفعَ مَعْطُوف بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَمْ حَيْثُ حَلّ

يعنى أن المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب بما يلزم رفعه لان المعطوف بهما موجب ومالا تعمل فى الموجب فتقول مازيد قائما لكن قاعد وما عمرو منطلقا بل مقيم وتجوز تسمية مابعد بل ولكن معطوفا وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبل هو مقيم وفهم من تخصيصه العطف بلكن وببل أن العطف إذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف فرفع مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف إلى المفعول والباء فى بلكن وببل متعلقان بمعطوف ومن بعد كذلك ويجوز أن يكون متعلقا بالزم أو برفع وحيث متعلقة بالزم والتقدير والزم رفع معطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما حيث جاء ثم قال

وَبَعْدَمَا وَلَيْسَ جَرَّ البَاء الخَبَرْ ... وَبَعْدَ لَا وَنَفْىِ كَانَ قَدْ يُجَرّ

يعنى أن باء الجر تدخل على خبر ما وخبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى وما ذلك على الله بعزيز أليس الله بكاف عبده وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفى وتزاد أيضا الباء للتوكيد فى خبر لا نحو قوله

فكن لى شفيعا يوم لاذو شفاعة ... بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وفى خبر كان المنفية كقوله ... وان مدت الايدى إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

وفهم من قوله قد يجر أن زيادتها فى هذين المثالين الأخيرين قليل والباء فاعل بجر وقصرها ضرورة والخبر مفعول بجر وفى يجر آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم فان قلت كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لأن الخبر المتقدم خبر ما أو ليس والضمير فى يجر عائد فى المعنى على خبر لا أو كان المنفية فلم يتحدا معنى قلت هو مما يفسره لفظا لا معنى كقولهم عندى درهم ونصفه ثم قال

فى النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا ... وَقَدْ تَلِى لَاتَ وَإِنْ ذَا العَمَلَا

يعنى أن لا النافية أعملت إعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول لارجل قائما ومنه قوله

تعز فلاشىء على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله وقد تلى لات وان ذا العملا يعنى أن لات وإن النافية مثل ليس يرفعان الاسم وينصبان الخبر فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث مفتوحة وفهم من قوله وقد تلى أن ذلك قليل وفهم من اطلاقه أيضا انهما لايختصان بالعمل فى النكرة كلا فمن أعمالان فى النكرة قولهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية ومن أعمالها فى المعرفة قولهم

إن هو مستوليا على أحد ... الا على أضعف المجانين

وأما لات فلا تعمل الا فى الحين على ما سيأتى فلا مفعول مالم يسم فاعله بأعملت وفى النكرات متعلق بأعملت وكليس نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير أعملت لا فى النكرات أعمالا كاعمال ليس ولات فاعل بتلى وان معطوف عليه وذا العمل مفعول وذا إشارة إلى عمل ليس والعمل نعت لذا ثم قال

وَمَا لِلَاتَ فِى سِوَى حِينٍ عَمَلْ ... وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا وَالعَكْسُ قَلّ

يعنى ان لات لا تعمل الا فى الحين وهو اسم الزمان فلا يقال لات زيد قائما بل يقال لات حين خروج ولات وقت قتال ومنه قوله تعالى ولات حين مناص وقوله وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل يعنى أن حذف المرفوع وهو اسمها فاش أى كثير وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل وفهم منه أنه لايجوز اثباتهما معا فمن حذف اسمها ولات حين مناص ومن حذف خبرها قوله ولات حين مناص برفع حين وهى قراءة شاذة وتقدير الخبر لهم وعمل مبتدأ وخبره للات وفى سوى فى موضع الحال على أنه نعت لعمل قدم عليه أو متعلق بعمل

(قوله متعلقان) ثنى الخبر على تقدير معطوف والتقدير والباء فى بلكن والباء فى ببل متعلقان (قوله أجشع) الجشع شدة الحرص فى الأكل (قوله مما يفسره) أى الخبر مما يفسر الضمير لأنه يفسر بالخبر وبغيره (قوله أن يكون اسمها نكرة) وأما خبرها فظاهره أنه لايشترط فيه ذلك فيقتضى جواز نحو لا قائم زيدا إلا أن يقال اكتفى الشارح باشتراط تنكير الاسم عن اشتراط تنكير الخبر لان الاصل ان الاسم اذا كان نكرة كان الخبر نكرة ويؤيده اطلاق المتن بقوله فى النكرات أعملت ولم يقيده بالاسم (قوله وما للات فى سوى حين عمل) اصلحه بعضهم بقوله وما للات فى سوى وقت عمل (قوله لهم) صوابه والله أعلم حينا لهم لان لات لاتعمل إلا فى الحين كما ذكره

﴿ أفعال المقاربة ﴾

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم للشروع فيه وسميت كلها أفعال المقاربة تغليبا فالذى لمقاربة الفعل كاد وكرب وأوشك والذى للرجاء عسى واخلولق وحرى والذى للشروع جعل وأخذ وطفق وعلق وأنشأ وقد أشار إلى القسم الأول والثانى بقوله (ككان كاد وعسى) يعنى أن كاد وعسى مثل كان فى كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر الا ان خبر كاد وعسى لايكون فى الغالب إلا فعلا مضارعا وقد نبه على ذلك بقوله (لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الندور قوله * فأبت إلى فهم وما كدت آيبا * وقولهم فى المثل عسى الغوير ابؤسا وكاد مبتدأ وخبره ككان وعسى معطوف على كاد وغير مضارع فاعل بندر ومعنى ندر قل ولهذين متعلق بندر وخبر حال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير بالفتح على أن يكون حالا وخبر هو الفاعل بندر الا أن فى هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل ثم قال (وكونه بدون ان بعد عسى * نزر) يعنى أن اقتران المضارع الواقع خبرا لعسى بأن كثير كقوله تعالى عسى الله أن يتوب عليهم وخلوه منها نزر قليل كقول الشاعر

عسى الكرب الذى أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب

ثم قال (وكاد الأمر فيه عكسا) يعنى أن القليل فى عسى وهو خلوه من ان هو الكثير فى كاد نحو قوله عز وجل وما كادوا يفعلون والكثير فى عسى وهو اقترانه بأن هو القليل فى كاد نحو قوله * قد كاد من طول البلى ان يمصحا * وكونه مبتدأ وبدون متعلق به وكذلك بعد ونزر خبر المبتدأ وكاد مبتدأ والأمر مبتدأ ثان وخبره عكس والجملة خبر المبتدأ الأول ثم قال (وكعسى حرى) يعنى ان حرى مثل عسى فى المعنى الذى هو الرجاء قيل ولم يذكر حرى فى هذا الباب غيره ثم قال (ولكن جعلا * خبرها حتما بأن متصلا) يعنى أن حرى وإن كانت بمعنى عسى فهى مخالفة لها فى الاستعمال بلزوم خبرها ان فحرى مبتدأ خبره كعسى وخبرها مرفوع بجعلا ومتصلا مفعول ثان بجعلا وحتما حال من الضمير المستتر فى متصلا أو نعت لمصدر محذوف والتقدير اتصالا حتما أى واجبا ثم قال رحمه الله تعالى (والزموا اخلولق ان مثل حرى *) يعنى ان اخلولق لايستعمل خبرها إلا مقرونا بان فهى إذا مثل حرى الا أنه لم ينبه على أنها شبيهة فى المعنى بعسى كما نبه على حرى وقد تقدم أنها من باب عسى فتقول اخلولق زيد ان يفعل ولا يجوز يفعل وقوله والزموا يعنى

(قوله أفعال المقاربة) من تسمية المجموع باسم بعض افراده تغليبا كما ذكره الشارح ونظر فيه بعضهم بأن ذا الغلبة هو اسم اشتهر بعض أفراد معناه به وماهنا ليس كذلك اه وجوابه ان ذاك إنما هو تعريف العلم بالغلبة ونظم بعضهم أفعال هذا الباب بقوله وللمقاربة من أفعالها * كاد وأوشك كرب تمامها عسى حرى اخلولق للرجا * وماسوى المذكور للانشا (قوله إلى القسم الأول والثانى) هو على حذف مضاف أى إلى بعض القسم الأول والثانى لأنه لم يستوف القسمين فى البيت الذى ذكر وحده بل فيه وفى غيره وأنكر الشيخ أبو حيان وجود حرى فى هذه الأفعال وقال انها وهم. قال لم أجد أحدا من النحويين نقلها ولا اللغويين وان الموجود فى كتب اللغة حرى لغير هذا المعنى تقول هو حرى بالأمر أى حقيق وهو مصدر وضع موضع الصفة وقد ذكره صاحب الفصيح فى باب ما جاء وصفا من المصادر ويقال فيه حرى بكسر الراء فيكون وصفا لامصدرا وذلك هو حرى بتشديد الياء والشيخ ابن مالك الامام فى هذا الشأن ولعل له مستندا لم نطلع عليه وقد ذكر الشيخ أبو حيان حرى وعدها من أفعال هذا الباب فى الملحة فاما ان يكون اعتمد على المؤلف واما ان يكون اطلع على شىء بعد ذلك وهو الظاهر (قوله إلى فهم) اسم قبيلة (قوله عسى الغوير أبؤسا) أصله ان قوما بعثوا رجلا إلى غار لطلب شىء من الماء فقال عسى الغوير أبؤسا أى فيه بأس فضرب مثلا (قوله أمسيت فيه) بفتح التاء والناس يخطئون فيضمونها وذلك لان البيت خوطب به شخص (قوله أن يمصحا) بتقديم الميم على الصاد وهى على الحاء من مصح الشىء العرب إذا فنى والتصق بالتراب قال شيخنا وفى الصحاح مصح الشىء مصوحا ذهب وانقطع وفى بعض النسخ يمحصا بتقديم الحاء على الصاد ولعله تصحيف (قوله حتما) حال من الضمير المستتر فى متصلا أى باعتبار صفته وهى الاتصال أو على حذف مضاف والتقدير حال كونه اتصالا ذا حتم والا فلا معنى لكون الخبر حتما لانه ليس المقصود بل المقصود كون الاتصال حتما

العرب وأخلولق مفعول أول بألزموا وأن مفعول ثان ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من اخلولق ثم قال (وبعد أو شك انتفا أن نزرا) يعنى أن خلو خبر أوشك من أن قليل فهى فى ذلك كعسى فى الاستعمال لا فى المعنى فان عسى للرجاء وأوشك المقاربة كما تقدم وانتفا أن مبتدأ خبره نزرا وبعد متعلق بنزرا أو بانتفا ثم قال (ومثل كاد فى الأصح كربا * يعنى أن الأكثر فى خبر كرب تجرده من أن وقد يقترن بها قليلا كقوله « وقد كربت اعناقها أن تقطعا » وأشار بقوله فى الأصح إلى مخالفة سيبويه فانه لم يذكر فيها غير التجرد من أن ويقال كرب بفتح الراء وكسرها والأول أفصح ومثل كاد مبتدأ وكرب خبره ويجوز العكس وفى الأصح متعلق بمثل ثم قال وترك أن مع ذى الشروع وجبا) يعنى أن الأفعال الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بان لأنها دالة على الحال وان للاستقبال فتنافيا وترك أن مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ووجب خبره ومع ذى متعلق بترك ثم مثل بخمسة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال

كأنشأ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ كَذَا جَعَلتُ واخَذْتُ وعَلِقْ

فأنشأ فعل ماض دال على الانشاء والسائق اسمها وهو الذى يسوق الابل أى يقدمها ويحدو فى موضع خبرها وطفق معطوف على انشا ويقال طفق بفتح الفاء وطفق بالفاء المكسورة وطبق بالباء وهى مكسورة وفهم من اتيانه بكاف التشبيه مع انشأ عدم الحصر فأنه زاد فى التسهيل عليها هب وقام ثم قال

وَاسْتَعْمَلوا مضارِعاً لأوشَكا وَكادَ لا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكا

افعال هذا الباب كلها لا تتصرف بل تلزم لفظ الماضى كما نطق بها الناظم الا كاد واوشك أما كاد فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار وأما أوشك فيستعمل منها المضارع كقوله

يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها

ويستعمل أيضا منه اسم الفاعل واليه أشار بقوله وزادوا موشكا ومنه قوله

فموشكة ارضنا أن تعود * خلاف الأنيس وحوشا يبابا

وقوله واستعملوا يعنى العرب وكاد معطوف على أوشك ولا عاطفة عطفت غير على أوشك وكاد ولكنها بنيت على الضم لقطعها عن الاضافة والتقدير لأوشك وكاد لا لغيرهما ثم قال

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ اوْشكَ قدْ يرِدْ غِنًى بِأنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فقِدْ

يعنى أن هذه الأفعال الثلاثة وهى عسى واخلولق وأوشك تسند لان يفعل ويستغنى به عن ثان من الجزأين وتكون حينئذ أفعالا لازمة تكتفى بالفاعل فتقول عسى أن يقوم زيد واخلولق أن يقوم زيد وأوشك أن تقوم هند ومنه قوله عز وجل وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وقد فى قوله قد يرد للتحقيق لا التقليل لكثرة ورود ذلك واخلولق واوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف وينبغى أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة لأن الكاف من أوشك مدغمة فى القاف بعد قلبه قافا لأجل استقامة الوزن وغنى فاعل بيرد وبان متعلق بغنى لأنه مصدر وكذلك عن وبعد فى أول البيت متعلق بيرد ثم قال

وَجَرِّدَنْ عَسَى أوِ ارْفَعْ مُضمرَا بِها إذَا اسْمٌ قَبْلَها قَدْ ذُكِرَا

يعنى أن عسى إذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتسند إلى أن يفعل وجاز أن ترفع

(قوله ويجوز العكس) أى ويراد بأن الموجودة مع اخلولق فلا اعتراض بأن أن توجد بدون اخلولق فى مثل أعجبنى أن تقوم وكيف يوجد الملزوم بدون اللازم * وحاصل الجواب عنه أن المراد التى فى خبر اخلولق على أن اللزوم الجزئى كاف فى مثل هذا المقام نحو لازمت زيدا درهما (قوله كربا) الرواية بكسر الراء (قوله أن تقطعا) بفتح التاء على حذف احدى التاءين (قوله تكتفى بالفاعل) هذا هو التحقيق من أن أن تفعل فى محل رفع فاعل وليس هو فى محل اسم وخبر ولا فى محل أحدهما ومعنى كونها تستغنى عن ثانى الجزءين انها تكتفى بمرفوع والتقدير فى عسى أن يقوم زيد رجاء قيام زيد ولا يصح سبك أن والفعل مع لفظ عسى (قوله وقد فى قوله قد يرد للتحقيق) هذا مجاز لأن المحققين على أن قد الداخلة على المضارع لا تكون الا للتقليل (قوله أن تجرد) فى نسخة بالياء المثناة تحت وهما بمعنى وكذا ترفع

كان وكاد عليها الآن هذه حروف وتلك أفعال وقدمها على ظن لأنها تعمل الرفع وبعضهم اسقط

ضميرا يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين فى التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الأول هند عسى أن تفعل والزيدان عسى أن يفعلا والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وعلى الاستعمال الثانى هند عست أن تفعل والزيدان عسيا أن يفعلا والزيدون عسوا أن يفعلوا والهندات عسين أن يفعان وظاهره أن هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها والصواب أن ذلك فى الأفعال الثلاثة المذكورة إذ لا فرق وعليه شرح المرادى وقوله وجردن عسى يعنى من الضمير وعسى مفعول بجردن واو للتخيير وبها متعلق بأرفع وقبلها متعلق بذكر او اسم مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكر ثم قال

وَالفتحَ وَالكَسْرَ اجزْ فى السِّينِ مِنْ   نَحْوِ عَسَيتُ وَانتقا الفتحِ زُكِنْ

يعنى أن عسى إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب أو غائبات نحو عسيت وعسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن يجوز فى سينه الفتح والكسر والفتح أجود وبه قرأ غير نافع ولذلك قال وانتقا الفتح زكن أى واختيار الفتح علم وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة فانها كلها مثل عسيت فيما ذكر وقوله والفتح مفعول مقدم أجز والكسر معطوف عليه وانتقا الفتح زكن جملة من مبتدأ وخبر

﴿ إن واخواتها ﴾

هذا هو الباب الثانى من النواسخ ثم قال

لِإنَّ أنَّ لَيتَ لكِنَّ لَعَلَّ   كَأنَّ عَكسُ مَا لِكانَ مِن عَمَلْ

تقدم أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وإن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان وإلى ذلك أشار بقوله عكس ما لكان من عمل ومعنى إن وأن التوكيد وليت التمنى ولكن الاستدراك ولعل الترجى والاشفاق وكأن التشبيه وما بعد أن معطوف عليه على اسقاط العاطف وعكس مبتدأ خبره فى المجرور قبله وما موصولة وصلتها لكان ومن عمل متعلق بالاستقرار الذى يتعلق به لكان ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال

كَأنَّ زَيدًا عَالِمٌ بِأنِّى   كُفْءٌ وَلكِنَّ ابنَهُ ذُو ضِغْنِ

الكفء المثل والضغن الحقد والعداوة ثم قال

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلا فى الَّذِى   كَلَيتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيرَ البَذِى

لما أتى بالمثل فى البيت الذى قبله مرتبة تقدم فيها الاسم على الخبر وهو الأصل نبه على أن الترتيب المذكور مراعى محافظ عليه إلا إذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب فى الظروف والمجرورات وهو المنبه عليه بقوله كليت فيها أو هنا غير البذى والبذى الفاحش النطق وذا مفعول براع والترتيب نعت لذا وإلا استثناء ولابد من تقدير كلام ليستقيم مراده والتقدير وراع الترتيب إلا فى المثال الذى يكون فيه الخبر ظرفا أو مجرورا كليت فيها فالذى على هذا نعت لمحذوف وهو المثال ثم قال

وَهَمْزَ إنَّ افتحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ   مَسَدَّهَا وَفى سِوَى ذاكَ اكسِرِ

يعنى أن همزة أن المكسورة تفتح إذا سد المصدر مسدها أى إذا أولت هى وما بعدها بالمصدر وفهم من قوله وهمز أن افتح أن الأصل المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين وقوله وفى سوى ذاك اكسر أى إذا

(قوله ان واخواتها) قدم أن المفتوحة يعنى عدها مفتوحة ومكسورة واحدا ولا اختلاف فى الفتح والكسر (قوله هذا هو الباب الثالث) كذا فى نسخة مصححة وكتب عليه شيخنا فيه سهو لانه ان اعتبر العمل فيكون الثانى وان اعتبر التراجم فيكون الرابع * ويجاب عنه بأنه جعل ما ولا ولات وان المشبهات بليس مع كان وأخواتها قسما واحدا لأنها بمعنى ليس وكان وأخواتها قسما ثانيا وان وأخواتها قسما ثالثا ويجوز حذف خبر ان إذا دل عليه دليل كقوله

سلوه برفق هل جنيت جناية
فان قال انى فاسألوه عسى يعفو

التقدير انى جنيت (قوله لكن) قد يقع بين ما هو كالعدم والملكة نحو زيد ذو لحية لكن هذا ليس ذا لحية أو كالمتضايفين نحو عمرو أب لزيد لكن ليس أبا لخالد (قوله الترجى) أى فى المحبوب سواء كان محبوبا فى نفسه كالخير أم لأمر عارض كهلاك العدو ومثل ذلك يقال فى المكروه «قوله افتح» الأمر للاباحة ليشمل الواجب والجائز والمراد بالاباحة الاعم من الوجوب أى مالا يمتنع قوله وهو أشهر القولين» بل الأقوال لأن الأقوال ثلاثة ثالثها هما معا أصل أى لا أصالة لأحدهما على الآخر كما فى الأشمونى

إذا لم يسد المصدر مسدها ثم ان فى ذلك على ثلاثة اقسام قسم يجب فيه كسرها وقسم يجوز فيه كسرها وفتحها وقسم يجب فيه الفتح ثم ذكر المواضع التى يجب فيها الكسر وهى ستة مواضع * الأول ان تقع فى الابتداء وهو المشار اليه بقوله (فاكسر فى الابتدا) أى فى ابتداء الكلام ودخل فيه صورتان الأولى ان لا يتقدمها شىء نحو قوله تعالى انا أعطيناك الكوثر والاخرى أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى ألا ان أولياء الله * الثانى أن تقع فى بدء الصلة وهو المشار اليه بقوله (وفى بدء صلة *) أى فى أول الصلة نحو قوله عز وجل وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه واحترز بقوله فى بدء صلة من الواقعة فى حشو الصلة فانها يجب فتحها نحو جاء الذى فى ظنى أنه قائم * الثالث أن تقع جوابا للقسم وهو المشار اليه بقوله

(وحيث إن ليمين مكملة) أى وحيث تكون ان جوابا للقسم فانها حينئذ مكملة للقسم وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله عز وجل والعصر إن الانسان لفى خسر والمجرد منها نحو قوله تعالى حم والكتاب المبين انا أنزلناه * الرابع أن تحكى بالقول وهو المشار اليه بقوله (أو حكيت بالقول) ومثاله قوله تعالى وقال الله انى معكم * الخامس أن تحل محل حال وهو المشار اليه بقوله (أو حلت محل * حال) وشمل صورتين * الأولى أن تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله (كزرته وإنى ذو أمل) ومثاله قوله عز وجل كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ان فريقا من المؤمنين لكارهون * الثانية أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى إلا انهم ليأكلون الطعام * السادس أن يقترن خبرها باللام وهو المشار اليه بقوله

(وكسروا من بعد فعل علقا) * باللام) ثم مثل ذلك بقوله (كاعلم إنه لذو تقى) ومنه قوله عز وجل والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فيعلم يطلب ان بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسران فقوله فى الابتداء متعلق باكسر وفى بدء صلة معطوف على فى الابتداء وحيث معطوف أيضا وان مبتدأ خبره مكملة وحيث مضافة إلى الجملة وليمين متعلق بمكملة * القسم الثانى وهو ما يجوز فيها كسرها وفتحها وذكر أن لذلك أربعة مواضع أشار إلى اثنين منها بقوله

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمٍ ... لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِى

يعنى ان كسران وفتحها جائز بعد اذا الفجائية وبعد القسم الذى لم يقترن خبرها فيه باللام فمثال ذلك بعد إذا قول الشاعر

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * إذا انه عبد القفا واللهازم

يروى بكسر ان على القياس لان اذ الفجائية لا يليها الا جملة اسمية وبالفتح على تأويل ان وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير فاذ العبودية حاصلة ومثال ذلك بعد القسم قوله

أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى

(قوله والاخرى أن يتقدمها الخ) وكذلك إذا تقدمها حيث فتكسر على القول بأنها لا تضاف الا للجملة أما على الآخر فيجوز الفتح (قوله والمجرد منها الخ) * ان قلت ينافى هذا قول الناظم * بعد إذا فجاءة أو قسم * لا لام بعده بوجهين * فالجواب ان الناظم مشى هنا على غير مذهب الكوفيين على قول المكودى ان كلامه شامل المجرد وفى البيت الآتى على مذهبهم لانه مجتهد اذ قد عزا فى التسهيل الفتح بعد القسم مالم توجد اللام للكوفيين ونصه وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم مالم توجد اللام فقال ابن عقيل ذكر ابن كيسان فى نحو والله ان زيدا كريم بلا لام ان الكوفيين يفتحون ويكسرون والفتح عند بعضهم أكثر اه وهذا الجواب بعيد متكلف وهو كونه يمشى فى بيت على مذهب وفى بيت بعده على مذهب ينافيه فى كتاب واحد ثم رأيت بعضهم قيد قوله وحيث ان ليمين بما إذا لم يصرح بفعل القسم فيكون قوله بعد إذا فجاءة أو قسم أى فعل قسم ظاهر وسبك العلامة الأشمونى بذلك هذا الشطر ولم يذكر ذلك فى التسهيل على ان هذا القيد لا حاجة اليه لانه حيث صرح بفعل القسم فان جعلت ان جوابه وجب الكسر وان جعلت مجرورة بالجار المحذوف وجب الفتح بل التقييد مضر لاخراجه لتلك الصورة اى إذا صرح بفعل القسم وجعلت ان ومعمولاها جواب القسم مع انها داخلة واما قوله بوجهين نمى فباعتبار جواز الاعتبارين السابقين على التعاقب اما حيث قصد واحد معين منهما فيجب مقتضاه (قوله عبد القفا) كناية عن كونه عبد بطنه لانه ينشأ على ملء البطن دائما غلظ الجسم وينشأ عنه غلظ القفا الدال على البلادة واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وهو طرف الحلقوم وقيل هو مضغة تحت الاذن (قوله أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى) قبله لتقعدن مقعد القصى * منى ذى القاذورة المقلى

أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى فقالت مامسنى بعدك من انسى * غير امرأين من بنى لؤى وآخرين من بنى عدى * وغير تركى ونصرانى وخمسة جاؤوا مع العشى * وستة كانوا على الطوى ثم قال لولا انى سددت فاها لذكرت جميع الانس والجن

من كسر جعلها جوابا للقسم ومن فتح فعلى نية حرف الجر والتقدير على انى وفى نمى ضمير مستتر يعود على أن وبعد إذا وبعد قسم متعلقان بنمى فاذا مضافة لفجاءة وأو قسم معطوف على اذا ولا لام لا واسمها وبعده خبرها والجملة صفة لقسم والتقدير نمى ان بعد إذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لا بوجهين وفهم أن المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما قبل ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله (مع تلو فا الجزا) يعنى أنه يجوز أيضا الفتح والكسر فى أن الواقعة بعد فاء الجزاء كقوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرىء بالكسر على الأصل لان الأصل فى جواب الشرط أن يكون بجملة وبالفتح على تاويل ان بمصدر مجعول خبراً والمبتدأ محذوف تقديره فجزاؤه الغفران أو العكس والتقدير فالغفران جزاؤه ومع متعلق بنمى فى البيت الذى قبله على حذف العاطف والتقدير نمى جواز الوجهين بعد إذا وبعد القسم وبعد فاء الجزاء ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله (وذا يطرد * فى نحو خير القول إنى أحمد) يعنى أنه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسران وفتحها فالكسر على معنى خير القول إنى أحمد أى خير القول هذا اللفظ الذى أوله انى فيكون من الأخبار بالجملة عن مبتدأ فى معنى الجملة ولذلك لم يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ ومعنى الفتح خبر القول حمد الله ويحتمل ان يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد ويكون من باب الاخبار بالمفرد لان ان وما بعدها مؤولة بمفرد فذا مبتدأ وهو اشارة إلى جواز الوجهين وخبره يطرد وفى متعلق بيطرد ونحو مضاف إلى مقدر أى فى نحو قولك خير القول ثم قال

وَبعدَ ذَاتِ الكسرِ تَصحبُ الخبرْ … لَامُ ابْتدَاءٍ نحوُ إنّى لوَزَرْ

يعنى أن اللام تدخل فى خبر ان وفهم من اقتصاره على ان المكسورة انها لا تزاد بعد غيرها من أخواتها خلافا لمن أجاز زيادتها بعد أن المفتوحة ولكن وفهم من قوله لام ابتداء انها اللام التى تدخل على المبتدأ فى نحو لزيد قائم خلافا لمن قال انها غيرها وانما اخرت للخبر مع ان كراهية اجتماع حرفى تأكيد والخبر فاعل بتصحب ولام ابتداء مفعول ويجوز العكس وهو اظهر وانى لوزر محكى بقول محذوف والتقدير نحو قولك انى لوزر والوزر الحصن ثم ان مواضع هذه اللام أربعة الخبر ومعمول الخبر والفصل والاسم واشار إلى الأول بقوله

وَلا يلِى ذِى اللَّامَ ما قَدْ نُفِيا … وَلا مِنَ الْأَفْعالِ ماكَرَضِيا
وَقدْ يَليها مع قَدْ كإنَّ ذَا … لقدْ سَما عَلَى العِدا مُستحوذا
وتَصْحبُ الواسطَ معْمولَ الخبرْ … والفصلَ واسْماً حلَّ قبْلهُ الخبرْ

يعنى أن هذه اللام لا تصحب الخبر إذا كان منفيا نحو ان زيدا لم يقم ولا الفعل الماضى والمتصرف الخالى من قد نحو أن زيدا لرضى وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضى فى كونه ماضيا متصرفا خاليا من قد وفهم منه أيضا انها تصحب المفرد نحو أن زيدا لقائم والجملة الاسمية نحو ان زيدا لابوه قائم والفعل المضارع نحو قوله عز وجل ان ربك ليحكم بينهم والماضى الغير المتصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل وبقى من الشروط المفهومة من تمثيله برضى ان لا يلى الماضى قد فنبه عليه بقوله وقد يليها مع قد فهم من قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا * ومعنى مستحوذا غالبا ثم أشار إلى الثانى بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر أى تصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو ان زيدا لعندك قاعد وان عمرا لفيك راغب وان زيدا لطعامك آكل والواسط مفعول بتصحب ومعمول الخبر بدل

كقوله تعالى وان تعفوا وتصفحوا فان الله غفور رحيم كما فى شرح كافية ابن الحاجب (قوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء) أى جوازا لا وجوبا وؤخذ ذلك مما تقدم فى قوله كان زيدا عالم بأنى (قوله وانما أخرت الخ) والأصل تقديمها على أن لانها من أدوات الصدر ودخلت على الخبر لشبهها بالمبتدأ وكذا فى البواقى من معمول الخبر والفصل الخ (قوله وزر) هو والحصن والملجأ بمعنى وسافر بعضهم لاجل معنى وزر من قوله تعالى كلا لا وزر فرأى عربيا يحاول شيخا وهو يقول لا وزر ففهم أن معناه حصن (قوله وتصحب الواسط) بخلاف ان زيدا جالس فى الدار لتأخر المعمول ويشترط كون الخبر صالحا لدخول اللام فخرج ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا ويستثنى الحال نحو ان زيدا راكبا منطلق لانه لم يسمع دخول اللام على الحال

منه

منه أو حال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر والواسط حال على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى ثم أشار إلى الثالث فقال والفصل أى تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط فلا يحتاج إلى تقدير فعل ومثاله قوله تعالى إن ربك لهو العزيز الرحيم ولم يقيد الفصل بشىء لأنه معلوم أنه لا يكون إلا متوسطا بين الاسم والخبر ثم أشار إلى الرابع بقوله واسما حل قبله الخبر يعنى أن لام الابتداء تدخل أيضا على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفى توكيد مثاله قوله تعالى وأن لنا للآخرة والأولى وفهم مما تقدم أن الخبر فى ذلك لا يكون إلا ظرفا أو مجرورا وفهم من اشتراط الفصل فى الاسم أن ذلك مشروط فى الخبر أيضا لاتحاد العلة ونصب اسما بالعطف على الفصل أو بفعل محذوف والأول أظهر وحل قبله الخبر جملة فى موضع الصفة لاسم ثم قال

وَوَصْلُ ما بِذِى الحُروفِ مبْطل ... إعْمالَها وقَدْ يُبْقى العَمَلُ

إذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو قوله تعالى انما الله إله واحد وقد سمع الأعمال فى ليت فى قول النابغة

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب وقاس بعضهم على ليتما سائرها وهو مذهب الناظم لاطلاقه فى قوله وقد يبقى العمل ووصل مبتدأ ومبطل خبره وأعمالها مفعول وبذى الحروف متعلق بوصل وقد يبقى العمل جملة مستأنفة ثم قال

وجائِزٌ رفْعُكَ معْطُوفا على ... مَنصوبِ إنَّ بَعدَ أنْ تَستَكملا

يعنى انه يجوز رفع المعطوف على اسم أن بشرط أن تستكمل خبرها نحو أن زيدا قائم وعمرو وفهم من قوله وجائز أن النصب أيضا جائز وهو الأصل وفهم من قوله بعد أن تستكملا أنه لا يجوز الرفع فى المعطوف على اسم أن قبل أخذها الخبر نحو أن زيدا وعمرو قائمان ورفع المعطوف على اسم أن بشرط أما على العطف على الموضع وأما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير أن زيدا قائم وعمرو قائم فيكون من عطف الجمل وأما معطوف على الضمير المستتر فى الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل ورفعك مبتدأ وخبره جائز ومعطوفا منصوب برفعك وعلى متعلق بمعطوف وبعد متعلق بجائز ويجوز أن يكون متعلقا برفعك والتقدير ورفعك معطوفا على منصوب إن بعد استكمالها الخبر جائز ثم قال

وأُلْحِقتْ بأنَّ لكنَّ وأنْ ... من دُونِ ليتَ ولعلَّ وكأنْ

يعنى أنه يجوز أيضا رفع المعطوف على اسم أن المفتوحه ولكن بالشرط المذكور فمثاله بعد أن قوله تعالى إن الله برىء من المشركين ورسوله وبعد لكن نحو ما قائم بكر لكن زيدا قائم وعمرو وإنما ألحقت أن ولكن بأن لأنهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقى ثم تمم البيت بقوله من دون ليت ولعل وكأن ولو استغنى عن قوله من دون ليت الخ لم يخل بالمعنى ثم قال (وخففت إن

(قوله فهو مفعول بفعل محذوف) مقتضاه أن يقال فى نحو صحبت زيدا أو عمرا ان عمرا مفعول بفعل محذوف (قوله وفهم مما تقدم الخ) أى لأن الخبر فى باب أن لا يتقدم إلا ظرفا أو مجرورا (قوله وفيه ضعف لعدم الفصل) من يقول بالعطف من غير ضعف يشترط الفصل كما يفهم من الأشمونى فلا يكون فيه ضعف لكنه راعى المثال المذكور وانه فيه فصل (قوله نحو لكن زيد الخ) هذه النسخة الصحيحة والمستدرك عليه محذوف وما يوجد فى بعض النسخ من ذكر المستدرك عليه تغيير لنسخة الشيخ من زيادة الزائدين (قوله ولو استغنى عن ذلك الخ) أى اتكالا على الشارح وإلا فليس فى اقتصاره على لكن وإن نفى غيرهما إذ قوله لكن وإن مفهومه مفهوم لقب وهو ضعيف بخلاف المصنف أن لا يعتبره أحد لضعفه فصرح به قالوا الفرق إن ليت ولعل وكأن للانشاء ويشكل بأن كأن زيدا البدر مثل قولك زيد كالبدر والجواب إن زيدا كالبدر أخبار بالتشبيه وكأن الخ انشاء للتشبيه لأنها موضوعة لذلك (فائدة) ينبغى للمدرس أن يذكر شيئا من الأدبيات على قدر الحاجة ومن النكات اللطيفة والأمور التى ليست فى بطون الدفاتر تشحيذا للأذهان وبذلك يفوح عبير العلم ومن هنا ترى الشخص عنده قليل من العلم لكنه يتصرف به كيف شاء ويغلب من عنده كثير من العلم الفاقد لمثل ذلك لكن يجب أن لا يطول بذلك لئلا يخرجهم عما هو بصدده وقد قيل لا تألف النفس إن كانت مغيرة * إلا التنقل من حال إلى حال وبالجملة فليكن على قدر ما يعطى الطعام من الملح

(قوله نحو قوله تعالى وإن كلا لما) اللام لام الابتداء وما موصولة خبر إن والتقدير وإن كلا للذين والله ليوفينهم (قوله يلزم فى خبرها اللام لا خصوصية للخبر بل يدخل فيما بعدها سواء كان خبرا أو فاعلا كما فى أن يزينك لنفسك وغيره نحو إن قتلت لمسلما وانظر قوله خبرها مع انها إذا هملت لا خبر لها وقد يجاب بأن المراد خبرها لو لم تهمل والصحيح أن هذه اللام لام

لا بتداء وفاقا لسيبويه وقيل غيرها اجتلبت للفرق وانظر دليل كل فى المطولات فان تقدم عليها فعل من أفعال القلوب نحو علمنا إن كنت لمؤمنا فان قلنا اللام لام الابتداء كسرت وإن قلنا هى غيرها اجتلبت للفرق فتحت وهذا الخلاف فى كل لام دخلت بعد أن المخففه (قوله استكن) من اطلاق الملزوم على اللازم لأن الاستكنان مستلزم للاضمار وعدم الذكر فى اللفظ والمستكن ملزوم للضمير الغير الملفوظ لأن كل مستكن مضمر كذلك ولا عكس كالمنصوب فأراد باستكن أضمر أى جعل ضميرا غير ملفوظ به لأن الاضمار يستعمل أيضا بمعنى الحذف فاستعمل المشترك فى معنييه أو من عموم المجاز وعدل عن الحذف إلى الاستكنان ليشعر بأن اسمها لا يكون إلا ضميرا فاندفع قول بعضهم الأولى أن يقول

فقل العمل ٭) يعنى أن ان المكسورة إذا خففت قل عملها وذلك لزوال اختصاصها نحو قوله عز وجل وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم وفهم منه أن اهمالها هو الكثير كقوله تعالى إن كل نفس لما عليها حافظ وال فى العمل أما للعهد أى العمل المذكور وأما بدل من الضمير والتقدير فقل عملها قال « وتلزم اللام إذا ما تهمل » يعنى انها إذا خففت يلزم خبرها اللام وإنما لزمت اللام للفرق بينها وبين إن النافية واللام فاعل تلزم والمفعول محذوف وتقدير الكلام وتلزم اللام الخبر وأل فى اللام للعهد وهى التى تصحب إن المشددة المتقدم ذكرها وفهم منه انها ليست غيرها خلافا للفارسى ثم قال

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

يعنى أنه قد يستغنى عن اللام بعد ان المخففه إذا أمن اللبس بينها وبين إن النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ٭ وإن مالك كانت كرام المعادن

فان صدر البيت مدح فعلم أن ان فى عجزه ليست للنفى لئلا يتناقض صدر البيت وعجزه فلم يحتج إلى اللام الفارقه وعنها فى موضع رفع باستغنى على أنه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة بيبدو وناطق مبتدأ وأراده خبره والجملة صلة لما والضمير فى أراده عائد على ما ومعتمدا بكسر الميم حال من فاعل أراده ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول أراده والتقدير أن ظهر المعنى الذى أراده الناطق معتمدا عليه ثم قال

وَالفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوصَلَا

يعنى أن الفعل إذا وقع بعد ان المخففه لا يكون إلا من نواسخ الابتداء فى الغالب كقوله تعالى وإن كانت لكبيرة وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وفهم من قوله غالبا إنه قد يكون غير ناسخ كقوله

شلت يمينك إن قتلت لمسلما ٭ حلت عليك عقوبة المتعمد

وقولهم إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه والفعل مبتدأ وإن لم يك ناسخا شرط والجواب فلا تلفيه أى لا تجده وغالبا حال من الهاء فى تلفيه وموصلا مفعول ثان لتلفيه وبإن متعلق بموصلا وذى بدل من أن أو نعت لها والجملة من الشرط والجواب خبر الفعل والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر فى يك ثم قال « وإن تخفف أن فاسمها استكن ٭ » يعنى ان أن المفتوحة إذا خففت لم تهمل كما اهملت ان بل يستكن فيها اسمها وفهم عدم اهمالها من قوله اسمها فانه لا يطلق عليه اسمها إلا وهى عاملة فيه وتجوز فى قوله استكن وإنما هو محذوف إذ لا يستكن الضمير إلا فى الفعل أو ما أجرى مجراه ثم قال « والخبر اجعل جملة من بعد أن » يعنى ان خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن فى أن لا يكون إلا جملة فشمل الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه أنه لا يكون مفردا والخبر مفعول أول باجعل وجملة هو المفعول الثانى ومن متعلق باجعل ثم قال

(وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ٭ ولم يكن تصريفه ممتنعا)

فالأحسن وإن تخفف أن فاسمها حذف ٭ والخبر اجعل جملة كما ألف وقد يذكر اسمها ضميرا كقوله بأنك ربيع وغيث مريع ٭ وأنك هناك تكون الثمالا وهو ضرورة « قوله وإن يكن فعلا » أى جملة فعل فهو على حذف مضاف لأن الخبر ليس هو الفعل وحده

فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

يعني ان الخبر الذي ذكرناه يكون جملة إذا كان مصدرا بفعل غير دعاء متصرف فالاحسن ان يفصل بينه وبين ان بقد أو بأداة نفي أو بالسين أو بسوف أو لو اما قد فيفصل بها بينها وبين الماضي كقوله تعالى نعلم ان قد صدقتنا واما النفي فيكون بلا وبلن فيفصل بهما بين ان وبين المضارع كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ايحسب الإنسان ان لن نجمع عظامه واما السين وسوف فيفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى ومثله قولك علمت ان سوف يقوم زيد واما لو فيفصل بها بين ان وبين الماضي كقوله تعالى وان لو استقاموا وقوله وقليل ذكر لو أي قليل من يذكرها من النحويين لا ان الفصل بها قليل وفهم من قوله فالاحسن انه يجوز ان يأتي بغير فصل كقوله

علموا ان يؤملون فجادوا ٭ قبل ان يسئلوا بأعظم سؤال

وفهم من سكوته على الجملة الاسمية انها لا يفصل بينها وبين ان وذلك على نوعين الأول ان يتقدم المبتدأ على الخبر نحو قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والآخر ان يتقدم الخبر كقول الشاعر

في فتية كسيوف الهند قد علموا ٭ ان هالك كل من يحفى وينتعل

وفهم من اشتراطه في الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما إذا كان الفعل دعاء كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها أو غير متصرف كقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى واسم يكن ضمير عائد على الخبر وفعلا خبرها ولم يكن دعا جملة معطوفة على الجملة قبلها والفاء جواب الشرط والاحسن الفصل جملة اسمية وبقد متعلق بالفصل لانه مصدر وذكر لو مبتدأ وقليل خبر مقدم ثم قال

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِي مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

يعني ان كان تخفف أيضا ولا تهمل وفهم عدم اهمالها من قوله فنوى منصوبها فهي إذا كان المفتوحة المخففة الا ان اسم كان قد يكون منويا وقد يكون ثابتا وفهم ذلك من قوله وثابتا أيضا روى وفهم أيضا من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة كما ذكر في ان ان خبرها يكون جملة ويكون مفردا فمثال الجملة قوله ووجه مشرق النحر ٭ كان ثدياه حقان

فاسمها في هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف والجملة من قوله ثدياه حقان في موضع الخبر ومثاله مفردا قوله ويوما توافينا بوجه مقسم ٭ كان ظبية تعطو إلى وارق السلم

وكأن ثدييه حقان في رواية النصب وفهم من اقتصارها على ان وان وكأن ان باقيها لا يكون فيه هذا الحكم اما لعل وليت فلا يخففان واما لكن فانها تخفف لكنها لا تعمل مخففة ثم قال

لاَ الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ

قوله لا التي لنفي الجنس أي التي يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص فاذا اريد بها ذلك كانت مختصة بالاسماء فعملت ثم قال

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَفِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

وانما عملت عمل أن لانها في النفي نظيرة ان في الايجاب اذ ان توكيد للايجاب ولا توكيد للنفي ولما كان عملها بالحمل على ان ضعفت فلم تعمل الا في النكرة ولذلك قال في نكرة وقوله مفردة

وقد يكون المصنف مشى على جواز عدم الفصل (قوله بلا ولن) وكذلك لم نحو أن لم يره أحد (قوله وأما لو فيفصل بها بين ان والماضي) وكذا بين أن والمضارع ومنه ان لو نشاء أصبناهم أنظر الازهري (قوله أي قليل من يذكرها) ولو أراد أنه قليل في الاستعمال لقال وقليل فصل لو قاله أبو اسحق (قوله ووجه) بالجر على تقدير رب أو بالرفع مبتدأ والخبر كأن ثدياه الخ والضمير في ثدياه للنحر وأضاف الثديين للنحر لانهما لعظمهما وامتلائهما كأنهما قربا من النحر ومشرق بالجر والرفع نعت لوجه على الوجهين المتقدمين (قوله السلم) بفتح اللام (قوله التي لنفي الجنس) أي تنصيصا ليخرج النافية للوحدة والمحتملة وتحقيق ذلك يطلب من محله (قوله نظيرة ان) فيه نظر وصوابه ضد (قوله ولا توكيد للنفي) معنى توكيدها النفي أنها كانت أولا من اخوات ليس فلما أريد الاستغراق أتي بلا هذه من أخوات ان اهـ ٭ ويجاب عن الاعتراض السابق بأن المراد ان لا نظيرة ان في مطلق التأكيد وان كان الاثبات والنفي لا يجتمعان كما يقال البياض نظير السواد في مطلق العرضية وان كانا ضدين

(قوله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز) قال شيخنا كان بعض أشياخنا يستشكله بأنها إذا استوفت الشروط وجب اعمالها وان كررت اه وأما ترك اعمالها فى لاحول ولا قوة فلانها عاملة عمل ليس مثلا أو زائدة فى لا قوة فلم تستوف الشروط ولذلك قال شيخنا الاشكال قوى وقال سيدى محمد بن عبد القادر الفاسى قول المصنف مفردة جاءتك أو مكررة على طريق الوجوب لا على ما يقوله سيدى المكودى رحمه الله (قوله ما عمل فيما بعده) ليس على اطلاقه ولذا قال المرادى ما عمل

جاءتك نحو لارجل فى الدار أو مكررة نحو لاحول ولا قوة إلا بالله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز وسيأتى وعمل مفعول باجعل والامتعلق باجعل وكذلك فى نكره ومفردة ومكرره حالان من الضمير فى جاءتك العائد على لاثم ان النكرة التى تعمل فيها لا على ثلاثة أقسام مضافة ومشبهة بالمضاف ومفردة وقد أشار إلى الأول والثانى بقوله

فانصِبْ بها مُضافاً أَوْ مُضارِعهْ ... وَبَعْدَ ذاكَ الخَبرَ اذكرْ رافِعهْ

يعنى أنها تنصب المضاف والمشبه بالمضاف والمراد بالشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف لاغلام رجل فى الدار ومثل المشبه بالمضاف لاطالعا جبلا عندك ولامارا بزيد فى الدار ولاحسنا وجهه فى الدار وانما سمى مشبها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف وقوله وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه أى بعد نصبك الاسم مثاله لاظالم رجل محمود ولا طالب علم محروم وفهم من قوله وبعد ذاك ان الخبر لايجوز تقديمه على الاسم وبعد متعلق باذكر والخبر مفعول مقدم باذكر ورافعه حال من الضمير المستتر فى اذكر والهاء فى رافعه عائدة على الخبر ثم قال وَرَكِّبِ المفردَ فاتحاً كلاَ ... حَوْلَ ولا قُوَّةَ

المراد بالمفرد فى هذا الباب ماليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف وفاتحا حال أى فى حال كونك فاتحا ثم أتى بمثال لافيه مكررة وقد تقدم ان لا إذا كررت كان عملها جائز الا واجبا ولذلك قال

وَالثانِ اجعلا)

مرفوعاً أوْ منصوباً أوْ مُرَكَّبا ... وإنْ رَفعت أوّلاً لا تَنْصبا

فهذه خمسة أوجه الأول فتحهما معا وهو المستفاد من المثال الثانى فتح الأول ورفع الثانى وهو مستفاد من قوله والثانى اجعلا مرفوعا الثالث فتح الأول ونصب الثانى وهو مستفاد من قوله أو منصوبا فهذه ثلاثة أوجه فى الثانى مع فتح الأول والرابع رفع الأول والثانى والخامس رفع الأول وبناء الثانى على الفتح وهما مستفادان من قوله وان رفعت أولا لا تنصبا فنهى عن نصب الثانى مع رفع الأول وبقى رفعه وبناؤه على الفتح ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع لا ووجه نصب الثانى انه معطوف على موضع اسم لا ووجه رفعه انه مبتدأ محذوف الخبر أو معطوف على لا مع اسمها لانهما فى موضع رفع بالابتداء أو على أعمال لا عمل ليس ووجه رفع الأول والثانى أنهما مبتدآن أو أعملا عمل ليس ووجه رفع الأول وفتح الثانى أن الأول مبتدأ أو اسم لا ان عملت عمل ليس والثانى مبنى مع لا والثانى مفعول أول باجعلا ومرفوعا مفعول ثان وما بعده معطوف عليه ومعنى أو التخيير وان رفعت شرط ولا تنصبا جوابه وهو على حذف الهاء أى فلا تنصبا والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم قال

وَمفرداً نعتاً لِمبنيٍّ يَلي ... فافْتَحْ أَوِ انصبنْ أَوِ ارفعْ تعدلِ

فيما بعده عمل الفعل فيخرج المضاف لانه عامل فيما بعده لا كعمل الفعل * ويجاب بان خروج المضاف ظاهر من قول الشارح المشبه بالمضاف والشبيه بالشىء غيره فيعلم ان المراد ما عمل فيما بعده لا على وجه الاضافة * واعلم ان الخبر فى هذا الباب واجب التأخير ولو ظرفا أو جارا ومجرورا كما قال وألزموا خبرها التأخيرا * ولو يكون ظرفا أو مجرورا (قوله وركب المفرد فاتحا) أى غالبا ومن غير الغالب أن يبنى على حرف كالمثنى وجمع المذكر السالم ولذا أصلحه بعضهم بقوله وركب المفرد بانيا على * ما ينتصب به تفطن واعقلا وان تكرر لامثاله كلا * حول ولا قوة والثانى اجعلا (قوله وهو المستفاد من المثال) فيما قاله نظر لان فتح الأول يؤخذ من قوله وركب المفرد وفتح الثانى يؤخذ من قوله مركبا فهو اذن مصرح بذلك لانه يؤخذ من المثال ويجاب بأن المراد انه المستفاد من المثال والتصريح (قوله انه معطوف على موضع اسم لا) يعنى أى ولا حينئذ زائدة (قوله انهما مبتدآن) يقال عليه اما ان تكون لا لنفى الجنس نصا فيجب أعمالها أو ليست لذلك كليس فتعمل عملها واما ان تكون زائدة فأما زيادتها فى لا قوة فقد تسلم واما فى لاحول فلا تنافى (قوله أو عملا) أى لا الاولى ولا الثانية (قوله ومفردا نعتا الخ) قال قال الامام ابن غازى بدل ذلك (وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا والفتح زد ان افردا واتصلا)

(قوله على موضع لا مع اسمها أو على موضع اسم لا) بحث فى هذا بأن رفعه زال بدخول لا ولم ينبه على البدل وحكمه كالعطف بدون تكرار لا إن كان صالحا لعمل لا * فان قيل البدل على نية تكرار العامل فهلا بنى * فالجواب أنه إنما يلزم ذلك إن كانت لا مذكورة مع البدل أما حيث كانت مقدرة فقط فلا لأن التركيب إنما يكون بين مذكورين (قوله جاز فى المعطوف) أى أن لم يكن معرفة فان كان معرفة

يعنى أنه يجوز فى نعت اسم لا المبنى على الفتح ثلاثة أوجه فتحه ونصبه ورفعه وذلك بشرطين الأول أن يكون مفردا وهو المنبه عليه بقوله ومفردا الثانى أن يكون متصلا بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله يلى أى يلى المنعوت فتقول لا رجل قائم أو قائما أو قائم فوجه الفتح تركيب الصفه مع الموصوف ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع إسمها ومفردا مفعول مقدم بافتح أو أنصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل وقدم مفردا على نعتا وحقه التأخير عنه لأنه وصف له لأجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها ولمبنى متعلق بنعت ويلى موضع الصفة لمبنى وأو للتخيير وتعدل مجزوم على جواب الأمر ثم قال

وَغيرَ ما يَلى وَغيرَ المفردِ لاتبن وَانصِبهُ أوِ الرَّفعَ اقْصِدِ

أشار فى هذا البيت إلى مسئلتين الأولى أن يكون اسم لا مبنيا على الفتح والنعت مفردا إلا أنه مفصول بينهما الثانية أن يكون النعت يلى المنعوت إلا أنه غير مفرد أى مضاف فمثال الأولى لا رجل فى الدار ظريفا أو ظريف ولا يجوز البناء للفصل بينهما ومثال الثانيه لا رجل قاصد غلام فالفتح فيه أيضا ممتنع لمكان الاضافة ووجه النصب فيها على اللفظ لأن المبنى هنا شبيه بالمعرب ووجه الرفع حمله على موضع لا مع اسمها وغير ما يلى مفعول مقدم بتبن والرفع مفعول مقدم باقصد ثم قال

والعَطفُ إنْ لم تتكرَّرْ لا احْكما لهُ بما للِنَّعْتِ ذِى الفَصلِ انْتمى

يعنى أنه إذا عطف على اسم لا المبنى ولم تتكرر لا جاز فى المعطوف ماجاز فى النعت المفصول وهو النصب والرفع وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ كقول الشاعر فلا أب وإبنا مثل مروان وإبنه * إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وامرأة بالرفع على المحل كقول الشاعر

هـذا وجدكم الصغار بعينه * لا أم لى إن كان ذاك ولا أب

فجعل لا زائدة أو عطف على الموضع والعطف مبتدأ وخبره أحكما له وما موصولة وصلتها أنتمى وللنعت متعلق بانتمى وذى الفصل صفة للنعت وله متعلق باحكما وكذلك بما والضمير فى قوله له هو الرابط بين المبتدأ والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسره أحكما وهو أجود وعلى هذا فجواب الشرط الذى هو أن لم تتكرر محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير أحكم للعطف بما انتسب للنعت المفصول إن لم تتكرر لا فاحكم له بذلك ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معا إلا أن فى هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير فاحكم ثم قال

وأَعطِ لا مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفهامِ ما تَستَحقُّ دونَ الاسْتِفهامِ

يعنى أن حكم لا إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها فى جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهى التمنى والتوبيخ وقد يبق

لم يجز فيه إلا الرفع ويكون حينئذ من عطف الجمل (قوله والعطف مبتدأ وخبره أحكما له) أى وجواب الشرط محذوف (قوله إذا دخلت عليها همزة الاستفهام) قال فى شرح الكافيه أن دخلت همزة على لا فحكمها مع ماو ليها حكمها معه عارية من الهمزة نحو قولك ألا جسم لك وألا صديق لزيد وإن عطف على ماو ليها جاز فى المعطوف والمعطوف عليه مع الهمزة ما جاز مع التجريد هذا إذا لم يقصد العرض فان قصد اختصت بالفعل ووجب اضماره ان لم يظهر كما فى هلا نحو ألا تفعل خيرا والا خيرا تفعله وقد يضمر الفعل لقرينة منوية كقوله * ألا رجلا جزاه الله خيرا * أى ألا ترونى رجلا ويروى على غير الرواية المشهورة ألا رجل بالجر على تقدير ألا من رجل ويجوز أن يكون الشاعر لم يقصد العرض لكنه نون مضطرا * (قوله وفيه نظر) ووجهه أنه أطلق فشمل ما إذا حدث لها

معنى كالتمنى والتوبيخ وكلام الناظم فى مسلم فى ألا التوبيخيه دون التى للتمنى فان سيبويه والخليل على أنها لا خبر لها لأنها بمنزلة التمنى وانها لا يجوز ا (قول المحشى قوله على موضع لا مع اسمها أو على موضع اسم لا) ليس هذا الترتيب فى الشارح فالصواب حذف قوله على موضع لا مع اسمها إذ البحث فى الثانى ا هـ

فى وصف اسمها والعطف عليه الرفع لأنها بمنزلة ليت وتحقق ذلك فى ألا التوبيخية إن لا فيها نافية فلم تخرج لا عن النفى حتى يبطل عملها بخلاف التى للتمنى فان لا فيها ليست للنفى وأما إعمالها عند من أعملها فللنظر إلى الأصل فى لا وهمزة الاستفهام مضمنة معنى التوبيخ فى التوبيخية ومضمنة معنى التمنى فى التى للتمنى * والجواب عن الناظم أن الكلام إذا كان فيه تفصيل لا يعترض عليه هذا ان كان مشى على كلام سيبويه والخليل ويحتمل أنه مشى على كلام المازنى والمبرد فى عدم التفصيل وهو ظاهر اطلاقه فانهما ذهبا إلى أن ألا التى للتمنى لها خبر وانها يجوز فى وصف اسمها والعطف عليه الرفع واستدلا بقوله

* ألا عمر ولى مستطاع رجوعه * فمستطاع خبر وولى صفة لعمر ورجوعه نائب فاعل مستطاع على

كلا الوجهين وبحث فيه بانه يجوز أن يكون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا فالجملة صفة ثانية لعمر وولى صفة أولى * فان قيل إذا لم يتعين كون مستطاع خبرا أو صفة وقلتم انها لا خبر لها فلم بنى عمر فالجواب أنه روعى الاصل سواء قلنا أن ألا بمنزلة أتمنى أو ليت (قوله فى ذا الباب) الاولى حمله على باب ان ولا من اخوات ان وقد قال الموضح باب الاحرف الثمانية فأدخل لا فيها فكان ينبغى أن يترجم للا بفصل لما ذكرنا (قوله كثر حذفه) نحو فلا فوت أى لهم قالوا لاضير أى علينا ﴿ظن واخواتها﴾ (قوله اعنى) مضارع عنى يعنى إذا أراد (قوله رأى

كل واحد منهما على معناه وظاهره أنه موافق فى ذلك للمازنى والمبرد فانها عندهما تجرى مجراها قبل الهمزة مطلقا وأما ألا التى للعرض فلا مدخل لها فى هذا الباب لأنها لا تدخل إلا على الفعل ولا مفعول أول بأعطى ما مفعول ثان وصلتها تستحق ومع متعلق بأعط ودين متعلق بتستحق وليس قوله الاستفهام مع قوله استفهام بايطاء لأن الاول نكرة والثانى معرفة ثم قال

وَشَاعَ فى ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرْ ... إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

يعنى إذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقوله

ورد جازرهم حرفا مصرمة * ولا كريم من الولدان مصبوح

وان علم كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند بنى تميم وطىء وفهم من اطلاقه فى الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفا أو مجرورا أو غيرهما خلافا لمن فصل وفهم من قوله فى ذا الباب أن حذف الخبر فى غير هذا الباب ليس بشائع وان علم والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه

﴿ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا﴾

من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما بعد أخذها الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهى على قسمين قلبية وتصييرية وقد أشار إلى الاول بقوله

(انصب بفعل القلب جزأى ابتدا) وجزأى الابتداء هما المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمله نحو تيقن وتفكر ونحوهما أشار إلى الاول بقوله اعنى رأى

خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا ظَنَّ حَسِبْتُ ... وَزَعَمْتُ مَعْ عَدَّ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ وَهَبْ

تعلم) ثم أن هذه الافعال القلبية منها ما يفيد فى الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها ما يفيد فيه ترددا مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتبها فى النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به الوزن وأنا أنبه على كل واحد منها أما رأى فهى بمعنى علم تقول رأيت زيدا عالما أى علمته وأما خال فهى بمعنى ظن وعلم هى أصل الافعال العلمية وبها يفسر سائرها ووجد بمعنى علم وظن هى أيضا أصل الافعال الظنية وبها يفسر سائرها وحسب بمعنى ظن وزعم بمعنى ظن وعد كذلك وحجا كذلك أيضا ودرى بمعنى علم وجعل كذلك وفيها زيادة وهى الاعتقاد ولذلك قال وجعل اللذ كاعتقد وهب

تكون للظن وللعلم وقد اجتمعا فى قوله انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا بمعنى أى يظنونه ونعلمه (قوله وجعل كذلك) الاشارة للبعيد وهى زعم أى وجعل كزعم فى كونها للظن وقوله وفيها زيادة وهى الاعتقاد أى لان الاعتقاد جزم والجزم فيه الزيادة على الظن لان الرجحان اعم من أن يكون مع الاحتمال أو مع القطع بما هو راجح وهذا تقريب للمبتدى وإلا فالاعتقاد والرجحان بينهما تباين ضرورة مباينة الظن للاعتقاد والظاهر أنه لا حاجة إلى جعل الاشارة لزعم فالاشارة لدرى أى ان جعل كدرى فى الدلالة على العلم وأما قوله وفيها زيادة فهو كالنتيجة لما قبله أى فاذا كانت جعل دالة على العلم ففيها زيادة على الظن والرجحان بالمعنى السابق على ما فيه من البحث والمراد بالعلم هنا ما كان عن دليل أو ضرورة وما كان عن غير دليل ولا ضرورة بل كان اعتقادا من غير دليل ولا ضرورة

بمعنى ظن وتعلم بمعنى اعلم فهذه ثلاثة عشر فعلا كلها متساوية فى نصب المبتدأ والخبر على أنهما
مفعولان وهى كلها معطوفة على رأى على حذف العاطف فهى كلها مفعولة بأعنى إلى زعمت وعد
مخفوضة بمع ومع متعلق بأعنى وحجا ودرى وجعل معطوفات على عدو للذ نعت لجعل وصلته كاعتقد
وهب وتعلم معطوفان أيضا على ما بعد مع ولهذه الأفعال معان أخر ولم أنبه عليها لأنها ليست من هذا
الباب ثم شرع فى القسم الثانى وهى التصييرية بقوله (والتى كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا)
يعنى انصب بالأفعال التى بمعنى صير المبتدأ والخبر وهى ما دل على تحويل كما نصب بالقلبية ولم يذكر ألفاظ
الأفعال التصييرية كما ذكر القلبية وهى صير وأصار وجعل ورد واتخذ وتخذ وترك وهب فى
نحو وهبنى الله فداك أى جعلنى والتى مبتدأ خبره انصب بها ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل
يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود ثم قال

وَخُصَّ بالتعليقِ والإلغاءِ ما مِن قَبلِ هَبْ

يعنى أن الأفعال المذكورة قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والالغاء فالتعليق ترك
العمل لموجب والالغاء ترك العمل لغير موجب ويحتمل قوله خص أن يكون ماضيا مبنيا للمفعول
وما فى موضع رفع به وأن يكون فعل أمر وما فى موضع نصب به والأول أظهر ومن قبل هب صلة
لما والتعليق متعلق بخص ثم قال (والامر هب قد الزما * كذا تعلم) يعنى أن هذين الفعلين
يلزمان صيغة الامر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم منه أنه يجوز اسنادهما إلى الضمير
المفرد المذكر والمؤنث وإلى المثنى والمجموع فتقول يا زيدان هبانى قائما ويا زيدون هبونى قائما فان
فعل الامر صالح لذلك وهب مبتدأ وخبره قد الزما ضمير يعود على هب والامر مفعول ثان
بألزم وتعلم مبتدأ خبره كذا أى مثل هب فى لزومه الامر ولما أتى بأفعال هذا الباب كلها بلفظ الماضى
وكان غير الماضى وهو الامر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضى فى العمل المذكور
أشار إلى ذلك بقوله

وَلِغَيرِ الماضِ مِن سِواهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مالهُ زُكِنْ

قوله من سواهما أى من سوى هب وتعلم لانهما لازمان للامر وزكن أى علم وكل مفعول باجعل
وما موصوله وزكن صلتها وله متعلق بزكن ولغير متعلق باجعل ومن فى موضع الحال من غير
والتقدير اجعل كل ما علم للماضى من الحكم لغير الماضى فى حال كونه من سوى هب وتعلم ثم قال (وجوز
الالغاء لا فى الابتدا *) تقدم أن الالغاء ترك العمل لغير موجب وفهم من قوله وجوز أنه جائز لا
واجب وفهم من قوله لا فى الابتدا ثلاث صور أن يتأخر عنهما نحو زيد قائم ظننت أو يتوسط بينهما
نحو زيد ظننت فاضل أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم وفى جواز الالغاء فى
هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لان الفعل ليس فى الابتداء ولم يتعرض الناظم إلى
الارجح والارجح الالغاء مع التأخير والاعمال مع التوسط بين المفعولين وفهم من قوله فى الابتداء
أن أعمال المتقدم واجب والالغاء مفعول بجوز ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف تقديره وجوز
الالغاء فى التأخير والتوسط لا فى الابتداء وأجاز الكوفيون الالغاء مع التقدم واستدلوا بقوله

كذلك ادبت حتى صار من خلقى * انى وجدت ملاك الشيمة الادب

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين اما على نية ضمير الامر والشأن فيكون الفعل باقيا على عمله

(قوله لغير موجب) قلت للشيخ يعنى ان ترك العمل لجوز لان التأخير والتوسط مجوزان لا موجبان فلم يرضه بل قال المراد لغير موجب لفظى والا فالتأخير موجب ولعل مراده موجب للجواز (قوله ولغير الماضى من سواهما) تأكيد لانه قدم أن هب وتعلم يلزمان الامر فى قوله والامر هب قد الزما كذا تعلم (قوله زيد قائم ظننت) الفعل حينئذ كاللازم لا جائز ان يتعدى فى هذه الحالة إلى اسم آخر (قوله وجدت ملاك) قال شيخنا هكذا بخط ولد المؤلف وفى بعض النسخ رأيت وأخذناها عن بعض المشايخ

والجملة فى موضع المفعول الثانى وأما على تقدير لام الابتداء وإلى ذلك أشار بقوله

وانوِ ضميرَ الشانِ أوْ لامَ ابتِدا ... فى مُوهِمٍ الغاءَ ما تقدَّما

أى إذا ورد من كلام العرب ما يوهم الغاء الفعل المتقدم فلك فى تأويله وجهان أحدهما أن تنوى فيه ضمير الشأن فيكون التقدير أنى رأيته ملاك الشيمة الأدب فيكون الفعل باقيا على عمله والجملة مفسرة للضمير فى موضع المفعول الثانى أو تقدر لام الابتداء فيكون التقدير أنى رأيت لملاك الشيمة فيكون الفعل معلقا وفى موهم متعلق بانو والغاء مفعول بموهم وما موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها ثم قال

والتزِمِ التعليقَ قبلَ نفىِ ما ... وإنْ ولا لامُ ابتداءٍ أوْ قسم كذا والاستفهامُ ذا لهُ انحتم

قد تقدم أن التعليق ترك العمل لموجب وهو أن يفصل بين الفعل ومفعوليه بأحد الستة الأشياء التى ذكرها الأول ما النافية كقوله عزوجل وظنوا مالهم من محيص الثانى ان النافية كقوله تعالى وتظنون إن لبثتم إلا قليلا الثالث لا قال فى شرح التسهيل من أمثلة ابن السراج أحسب لا يقوم زيد قال ابن هانى يظهر أنه لم يحفظ له مثالا عن العرب نثريا ولا شعريا وقد أنشدت عليه

فعش معدما أو مت كريما فاننى ... أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه

الرابع لام الابتداء كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه الخامس لام القسم كقوله

ولقد علمت لتأتين منيتى ... إن المنايا لا تطيش سهامها

السادس الاستفهام كقوله عز وجل (وإن أدرى أقريب أو بعيد ما توعدون) وعلم من قوله والتزم أن التعليق لازم بخلاف الالغاء والتعليق مفعول بالتزم وقبل متعلق به ولام ابتداء مبتدأ وكذا خبره وأوقسم معطوف عليه على حذف مضاف والتقدير لام ابتداء أو لام قسم كذا والاستفهام مبتدأ وذا مبتدأ ثان وخبره انحتم وله متعلق انحتم والجملة خبر المبتدأ الأول والضمير العائد على ذا الفاعل بانحتم والعائد على الاستفهام الضمير فى له ثم قال

لِعلمِ عرفانٍ وظَنِّ تهمهْ ... تعدِيةٌ لواحدٍ مُلتزَمهْ

يعنى إن علم إذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقا بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى لا تعلمونهم الله يعلمهم وأن ظن إذا كانت بمعنى أتهم تتعدى أيضا إلى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا على المال أى اتهمته وليسا حينئذ من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبره فى المجرور قبله ولواحد متعلق بتعدية وملتزمة صفة لتعدية واضاف علم إلى العرفان وهو مصدر عرف وأضاف ظن إلى تهمة وهو مصدر اتهم ثم قال

ولرأى لرؤيا انمِ ما لعلما ... طالِبَ مفعولينِ من قبلُ انتمى

يعنى أن رأى الحلمية ينتسب لها من العمل ما انتسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لأنها شبيهة بها فى كونها فيها إدراك بالحس الباطنى ومنه قوله

أراهم رفقتى حتى إذا ما ... تولى الليل وانخزل انخزالا

وأضاف رأى للرؤيا ليعلم أنها الحلمية لأن مصدرها الرؤيا ومصدر رأى البصرية رؤية واحترز بقوله طالب مفعولين من علم العرفانية وانم بمعنى أنسب وانتمى بمعنى انتسب وما موصولة واقعة على حكم علم المتعدية إلى مفعولين وهى مفعولة بانم وصلته انتمى ولرأى متعلق بانم ولعلم متعلق بانتمى وطالب مفعولين حال من علم كذلك من قبل متعلق بانتمى والتقدير انسب العمل الذى انتسب من قبل لعلم فى حال كونه طالب مفعولين لرأى الرؤيا ثم قال

وله أن يفصل بين الخ) تقريب لأنه لا يشمل علمت أيهم قام (قوله كقوله تعالى وتظنون إن لبثتم إلا قليلا اعترض التمثيل بالآية بانه يشترط فى المعلق عنه أن يكون صالحا لعمل الفعل فيه وتسليطه وذا لا يصح هنا لان ظن لا تعمل فى الفعل وجوابه أن النفى بأن معلق ومهيئ لادخال تظن على الجملة الفعلية كما أن ما المتصلة بأن كافة ومهيئة لادخال أن على الجملة الفعلية (قوله أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه) يجوز فى الموت النصب وهو أجود والرفع على التعليق وبه يصح الاستشهاد (قوله الله يعلمهم فعلم هنا بمعنى عرف ولا يلزم من ذلك جواز اطلاق عارف على الله تعالى ولسيدى أحمد زروق فى بعض تآليفه المحققون على جواز إطلاق لا يعرف الله إلا الله لا عارف فان فيه خلافا (قوله الحلمية) بالضم فى اللام والحاء قال فى المصباح وحلم يحلم من باب قتل حلما بضمتين وإسكان الثانى تخفيفا واحتلم رأى فى منامه رؤيا اه وأما الحلم بضم الحاء وسكون اللام فهو الجلد (قوله وأضاف الخ) أى أن المعنى ولرأى التى لا يأتى مصدرها إلا على رؤيا فخرج البصرية فان مصدرها يأتى على رؤيا ورؤية وكلام الشارح قابل للتأويل بما ذكرناه

وَلَاتجزْ هُنا بِلا دَلِيل سُقُوطَ مفعُولَيْنِ أَوْ مفعول

يعنى أن المفعولين فى هذا الباب لا يجوز حذفهما معا ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل وهذا الحذف على جهة الاقتصار لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر وفهم منه أنه يجوز حذفهما وحذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل وهو الحذف على جهة الاختصار فمن حذفهما معا قوله

بأى كتاب أو بأية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب

أى وتحسب حبهم عارا على ومن حذف الأول ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم أى بخلهم ومن حذف الثانى قول عنترة

ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم

أى فلا تظنى ذلك واقعا وسقوط مفعول بتجز وهنا وبلا دليل متعلقان بتجز ثم قال

وكَتَظُنُّ اجْعلْ تقُولُ إنْ وَلِى مستَفهِماً بِهِ وَلَمْ يَنفصِلِ
بِغيرِظَرْفٍ أوْ كَظَرفٍ أوْعَمَل وَإنْ بِبعضِ ذِى فصلت يحتمل
وَاُجْرِىَ القَولُ كظَنّ مُطلَقا عِندَ سلَيْمٍ نَحوُ قُل ذا مُشفِقا

يعنى أن أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتحكى به وقد ينصب المفرد إذا كان فى معنى الجملة كقولك قلت خطبة ثم انه قد يتضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشروط الأول أن يكون مضارعا الثانى أن يكون مفتتحا بتاء المخاطب وهذان الشرطان مفهومان من قوله تقول الثالث أن تدخل عليه أداة الاستفهام وهو المنبه عليه بقوله أو ولى مستفهما به الرابع ألا يفصل بينها بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبه عليه بقوله ولم ينفصل * بغير ظرف أو كظرف أو عمل * فمثال ما لا فصل فيه تقول زيدا منطلقا ومنه قوله

متى تقول القلص الرواسما * يدنين أم قاسم وقاسما

ومثال الفصل بالظرف كقولك اعندك تقول عمرا مقيم وبالمجرور أفى الدار تقول زيدا جالسا ومثال الفصل بأحد المفعولين أزيدا تقول منطلقا ومثله قوله

أجهالا تقول بنى لؤى * لعمر أبيك أم متجاهلينا

ويعنى بقوله عمل أحد المفعولين لأنه بمعنى معمول وفى تنكير عمل أشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لابهما لأن التنكير يشعر بالقليل وقوله وان ببعض ذى فصلت يحتمل تصريح بما فهم من الشطر الذى قبله وذى إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهى الظرف والمجرور وأحد المفعولين فان لم تستوف الشروط بطل العمل وتعينت الحكاية وان استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية وقوله وأجرى القول كظن مطلقا البيت يعنى ان بنى سليم ينصبون بالقول مطلقا أى بلا شرط يريد على جهة الجواز لأن الرفع على الحكاية عندهم جائز فتقول على الأول قلت عمرا منطلقا وقل ذا مشفقا ومنه قول بعضهم

قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله أسرائينا

والقول مرفوع بأجرى ومطلقا حال من القول وعند سليم متعلق بأجرى وقل فعل أمر وذا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان

تحسبين بخل الذين يبخلون هو خيرا لهم وكذا من قرأ بالياء أن جعل الفاعل ضمير الرسول أو من يحسب وان جعله الموصول كان المفعول الأول محذوفا لدلالة يبخلون عليه أى ولا يحسبن البخلاء بخلهم هو خيرا لهم اه بلفظه (قوله المحب المكرم) الرواية بكسر حاء محب وفتح راء مكرم (قوله فلا تظنى ذلك) اعترض بأن الأولى فلا تظنى غير ذلك * وأجيب بأن الإشارة راجعة للغير ومن لم يفهم هذا أصلح العبارة بزيادة غير (قوله وان ببعض ذى فصلت يحتمل) أى يغتفر أو يعمل ويجوز الفصل بهذه الثلاثة الظرف والمجرور والمعمول وقال الإمام ابن عازى بغير ظرف أو كظرف أو عمل *

ومن حكى مع الشروط يحتمل
نعم ولا تلغ ولا تعلقا * وفيه كل عن سليم اطلقا

(قوله القلص) جمع قلوص وهى الناقة الشابة (قوله متجاهلينا) المتجاهل هو الذى يرى من نفسه الجهل وليس بجاهل (قوله وقل ذا مشفقا) ومنه قوله

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه * تقول هدير الريح مرت بأثأب

(قوله أعلم وأرى) لم يقل وأخواتهما للاختلاف الذى فيها بين النحاة (قوله دخل) هو من الدخول فى الأمر تقول دخل فى الأمر أى
أخذ فيه ومنه دخل بامرأته دخولا كناية عن الجماع فسقط الاعتراض بأن دخل متعد تقول دخلت الدار على القول أن الدار مفعول به
(قوله للثان والثالث) وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا ومنع ابن
خروف حذفه والاقتصار عليه (٥٦) والصحيح الجواز اه مرادى (قوله والثان منهما الخ) قال الإمام ابن غازى لو قال والثانى فيهما

﴿ اعْلَمْ وأَرَى ﴾

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد نحو أدخل زيدا أو أن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو ألبست زيدا ثوبا وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة وذلك فى فعلين خاصة وهما علم ورأى واليهما أشار بقوله

إلى ثَلاثَةٍ رَأَى وعَلِمَا ❊ عَدَّوْا إذا صَارَ أَرَى وأَعْلَمَا

يعنى أن علم ورأى المتعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها إلى ثلاثة فالمفعول الأول هو الذى كان فاعلا بهما قبل دخول الهمزة والثانى والثالث هما اللذان كانا منصوبين بهما فرأى وعلم مفعول مقدم بعدوا وإلى ثلاثة وإذا متعلقان بعدوا والضمير فى صارا عائد على علم ورأى وأرى وأعلم خبر صار ثم قال

وَمَا لِمَفْعُولَىْ عَلِمْتُ مُطلَقَا ❊ لِلثَّانِ والثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

يعنى أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين فى رأى وعلم قبل دخول الهمزة من الغاء وتعليق ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثانى والثالث من مفاعيل اعلم وأرى فما موصولة وهى مبتدأ وصلتها لمفعولى ومطلقا حال من الضمير المستتر فى المجرور والعائد على ما وخبره احقق والثان متعلق بحقق ثم قال

وإنْ تعدَّ يالوَاحِدِ بلاَ ❊ هَمْزٍ فَلاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا

يعنى أن علم العرفانية ورأى البصرية المتعديتين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين وليستا حينئذ من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله لأن المفعول الثانى غير الأول فهو من باب كسا وأعطى ولذلك أشار بقوله

والثَّانِ مِنهما كثَانِى اثْنَى كَسَا ❊ فهوَ بِهِ فى كلِّ حُكمٍ ذُو ائتِسَا

يعنى أن المفعول الثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من باب كسا يجوز فيه الحذف اختصارا واقتصارا ويمتنع فيه ما جاز فى مفعول علمت المتعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه وفهم من تشبيهه بباب كسا إن المفعول الأول والثانى أيضا كالمفعول الأول من باب كسا إذ لا وجه لتخصيصه المفعول الثانى بالذكر فالضمير فى تعديا عائد على علم العرفانيه ورأى البصرية وبلا همز متعلق بتعديا والفاء جواب الشرط ولاثنين وبه متعلقان بتوصلا والضمير فى به عائد على الهمز والثانى مبتدا وخبره كثانى وفى كل حكم متعلق بائتسا وكذلك به ثم قال

وَكَأَرَى السابِقِ نَبَّا اخْبَرَا ❊ حَدَّثَ انْبَا كذاكَ خَبَّرا

ذكر أن أفعال هذا الباب سبعة والذى اثبت سيبوية منها اعلم وأرى ونبأ وزاد أبو على انبأ والحق بها السيرا فى حدث وأخبر وخبر ونبأ مبتدأ وأخبر وحدث وانبأ معطوفات عليه على حذف العاطف وخبره فى المجرور قبله وخبر مبتدا وخبره كذلك

﴿ الفَاعِلُ ﴾

هو الاسم المسند اليه فعل او ما جرى مجراه مقدما عليه على طريقة فعل او فاعل وقد استغنى الناظم

كمفعولى كسا ❊ ومن يعلق ها هنا فما أسا لكان أولى بيانه والله أعلم ان التعليق عن الثانى جائز هنا وهو ليس كذلك فى باب كسا فمن تعليق أرى عن الثانى رب أرنى كيف تحيى الموتى اه وفى المرادى ما يوافقه لكن فى التوضيح وشرحه أجاب بادعاء أن الرؤية فى أرنى كيف تحيى الموتى علمية لا بصرية وهو موافق لكلام الإمام المكودى فراجع بقية كلام الأزهرى فى شرح التوضيح (قوله فالضمير فى تعديا الخ) هذا باعتبار المصدق وإلا فالضمير عائد إلى رأى وعلم من غير كونهما يتعديان إلى واحد أو أكثر ليكون لفعل الشرط من قوله وإن تعديا الخ فائدة فهو كالاستخدام (قوله وكأرى السابق) إنما قال السابق لأنه ذكر المتعدية إلى اثنين فنبه على أن هذه الأفعال مثل أرى السابقة المتعدية إلى ثلاثة لا مثل المتأخرة المتعدية إلى اثنين ﴿ الفاعل ﴾ (قوله او ما جرى مجراه) راجع للاسم والفعل اى ما جرى مجرى الاسم او ما جرى مجرى الفل فسقط الاعتراض انه لا يشمل الفاعل الذى فى عن
تأويل الاسم نحو سرنى ان تقوم وجه سقوطه ان أن والفعل جار مجرى الاسم (قوله على طريقة فعل) المراد به الفعل لأصلى الصيغة فشمل الماضى والمضارع والأمر ثلاثيات كانت اولا (قوله او فاعل) مراده به الوصف غير اسم المفعول فشمل اسم الفاعل

وغيره وأما المبتدأ فى نحو زيد قام فظاهر كلامه أنه أخرجه بقوله مقدما عليه وكذا قائم زيد لأن الخبر فيه مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم والتحقيق ان زيد قام لم يسند إليه فعل لأن المسند جملة (قوله فان ظهر ماهو فاعل فى المعنى فهو فى الاصطلاح) جواب عن سؤال وهو أن شرط الجواب والشرط حصول المغايرة ولا مغايرة فى كلام المؤلف * فأجاب بما ذكر قال ابن هشام ويمكن تخريجه على ما أجازوه من نحو أن قلت زيد قائم أى فما قلته حق اه ويؤول هنا بقولنا فالأمر واضح أو فلا اضمار وقدر الاشمونى فان ظهر فى اللفظ فهو ذاك ونوقش جواب الشيخ المكودى بأن الكلام فى الفاعل فى الاصطلاح اه ويناقش فيه أيضا بأنه يشمل المبتدأ فى نحو زيد قام فانه فاعل فى المعنى وكذا البدل فى نحو قاموا الزيدون إلا أن يجاب بأن المعنى فان ظهر الفاعل فى المعنى مما يصدق عليه التعريف من كونه كمرفوعى أتى زيد منيرا وجهه فخرج المبتدأ والبدل (قوله بعد) توكيد لم يحترز به عن شىء لا يقال يحترز به عن نحو الزيدون قاموا لانا نقول هو خارج بقوله والفعل للظاهر بعد مسند وإذا انما هو مسند إلى الضمير والوصف كالفعل فى اللغتين (قوله وانما هى علامات للفاعل كالتاء فى قامت منه) أى تدل على ان الفاعل مثنى أو مجموع كما تدل التاء فى قامت على ان الفاعل مؤنث (قوله وحميم) هو الذى يهتم الرضى صاحبه

عن هذا التعريف بالمثال فقال

الفَاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَى أَتَى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى

فاتى بمثالين الأول أتى زيد فزيد فاعل لأنه اسم أسند اليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى والثانى منيرا وجهه فوجهه فاعل لأنه اسم أسند اليه وصف جار مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منير ثم تمم البيت بقوله نعم الفتى وفيه تنبيه على أن فعل الفاعل يكون غير متصرف فقوله الفاعل مبتدأ والذى خبر وهو موصول صلته كمرفوعى وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول والتقدير كمرفوعى قولك أتى زيد منيرا وجهه ثم قال

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَانْ ظَهَرْ * فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

يعنى أن الفعل لابد له من فاعل وفهم من قوله بعد أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل وقوله فان ظهر أى فان ظهر ماهو فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح والمراد بظهر برز فشمل الظاهر نحو قام زيد والضمير البارز نحو قمت وقوله وإلا أى وان لم يبرز وقوله فضمير استتر نحو قم ففى قم ضمير مستتر اذ لا يستغنى الفعل عن الفاعل وفاعل مبتدأ خبره فى الظرف قبله وفان ظهر شرط والفاء جواب الشرط وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل وان شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لا يظهر والفاء جواب الشرط وضمير خبر مبتدأ مضمر تقديره وإلا فهو ضمير واستتر فى موضع الصفة لضمير ثم قال

وَجَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

يعنى ان الفعل إذا أسند إلى فاعل مثنى او مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول قام الزيدان وقام الزيدون هذه هى اللغة الفصيحة وفهم من المثال ان شرط الفاعل المذكور أن يكون ظاهرا فالفعل مفعول بجرد بعده مجرور محذوف تقديرة من العلامتين ولاثنين متعلق باسند ثم أشار إلى اللغة الاخرى بقوله

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

هذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلونى البراغيث وهى أن يلحق الفعل المسند إلى المثنى الف والمسند إلى الجمع المذكر واو والمسند إلى الجمع المؤنث نون فتقول سعدا أخواك وسعدوا إخوتك وسعدن بناتك وهذه الاحرف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وانما هى علامات للفاعل كالتاء فى قامت هند ويكون المسند اليه بلفظ التثنية والجمع كما ذكر وبعطف آخر الاسمين على الأول كقوله

(تولى قتال المارقين بنفسه * وقد اسلماه مبعد وحميم)

وفهم من قوله قد يقال قلة هذة اللغة وفهم من قوله والفعل للظاهر بعد مسند ان هذه الحروف علامات لا ضمائر وسعدا فى موضع رفع بيقال والواو فى قوله والفعل واو الحال اى والحالة هذه ثم قال

وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ زَيْدٌ فِى جَوَابِ مَنْ قَرَا

يعنى ان الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل وتجوز فى قوله أضمر والمراد حذف وشمل اطلاقه الحذف جوازا كالمثال الذى ذكر والحذف وجوبا كقوله عز وجل وان احد من المشركين استجارك ويجوز فى زيد ك المثال ان يكون فاعلا والتقدير قرا زيد وان يكون مبتدا محذوف الخبر وهو

(قوله تلى الماضى) قدر فيه الفتح على لغة قليلة والماضى كالمضارع قال بعضهم والتاء فى مضارع كالتاء فى الماضى إلا الوضع فى ابتداء (أو فعل مضمر) أى غائب لئلا يدخل ضربت لأنه فعل فاعل مضمر والحر أصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على احراح فى قوله إنى أقود جمــلا مرحاحا * ذاقبة مملوءة أحراحا فابدلوا الحاء راء وأدغموها فى الأخرى والناظم خففه وبعضهم صرح به كالشيخ وبعض المدرسين

لا يصرح به استهجانا له فيقول أو مفهم ذات كذا والتصريح به أولى إذ لوكان التصريح به قبيحا ما صرح به هذا الإمام وغيره من الأعلام وقد ذكر فى الفقه القبل والدبر تصريحا وقال ﷺ من تعزى بعزاء الجاهلية الحديث (قوله ومضمر على حذف مضاف) قال شيخنا لعل مراده الإضافة اللغوية لأنه إنما هو على حذف مضاف اليه موصوف لا على حذف مضاف

(فائدة) قال شيخنا عن شيخه المرابط قال سيدى المكودى أنحى أهل زمانه وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه لكن بسبب التقريب للمبتدى والتسهيل له تقع منه أمور سهلة لأن الشخص إذا تنازل مع المبتدى لابد أن يترك التحقيق فى بعض المسائل (قوله وقد يبيح إلى قوله ومع ضمير ذى المجاز فى معنى الاستثناء من قوله أو مفهم ذات حر وقوله ومع ضمير ذى المجاز الخ كالاستثناء من قوله تلزم فعل مضمر متصل وتقديره ووقع فى الشعر مع ضمير المؤنث ذى المجاز (قوله والتاء مع جمع الخ) الشيخ هنا ليس ببصرى لأنه جوز الوجهين فى جمع المؤنث السالم وهم يوجبون التأنيث ولا بكوفى لاستثنائه جمع المذكر السالم وهم لا يستثنونه بل يجوزون الوجهين * قلت أى ليس ببصرى فى المسئلتين ولا بكوفى فيهما بل هو كوفى فى الأولى بصرى فى الثانية وهى مسألة الاستثناء.

أجود لمطابقة الجواب للسؤال فان السؤال جملة اسمية ومن حذفه جوازا قوله عز وجل فى قراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال أى يسبح له رجال ثم قال

وتاءُ تأنيثٍ تلى الماضِى إذا كانَ لأنثى كأبتْ هندُ الأذى

يعنى أن الفعل الماضى إذا أسند إلى مؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله وهى فى ذلك على قسمين لازمة وجائزة وقد أشار إلى اللازمة بقوله

وإنما تلزمُ فعلَ مُضمرٍ متصلٍ أوْ مفهم ذاتَ حِرِ

فذكر أنها تلزم فى موضعين الأول أن يكون المسند اليه ضميرا متصلا وشمل الحقيقى التأنيث نحو هند قامت والمجازى التأنيث نحو الشمس طلعت واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو ما قام إلا أنت الثانى أن يكون المسند اليه ظاهرا حقيقى التأنيث وهو المشار اليه بقوله ذات حر والحر الفرج وفعل مفعول بتلزم وفى تلزم ضمير مستتر يعود على التاء ومضمر على حذف مضاف والتقدير فعل فاعل مضمر ومتصل نعت لمضمر فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث فاما أن يكون الفاصل غير الا أو إلا فان كان الفاصل غير إلا فقد أشار اليه بقوله

وقدْ يبيحُ الفصلُ تركَ التاءِ فى نحو أتى القاضِى بنتُ الواقف

يعنى أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث بغير إلا جاز وجهان إثبات التاء وتركها وفهم من قوله وقد يبيح أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها فالفصل فاعل بيبيح وترك مفعول به وفى متعلق بيبيح ونحو مضاف إلى قوله محذوف والتقدير فى نحو قولك والفصل هنا بالمفعول وإن كان الفاصل إلا فقد أشار اليه بقوله

والحذفُ مع فصلٍ بإلاَّ فُضِّلا كما زكا إلاَّ فتاةُ ابن العلا

فما زكا إلا فتاة أحسن مما زكت إلا فتاة وإنما كان حذفها أحسن لأن الفعل فى التقدير مسند إلى مذكر لأن التقدير ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا فالحذف مبتدأ وخبره فضلا ومع متعلق بالحذف وبإلا متعلق بفصل ثم قال (والحذف قد يأتى بلا فصل) أشار بذلك إلى ما حكاه سيبويه عن بعض العرب قال فلانة وأشار بقوله (ومع * ضمير المجاز فى شعر وقع) إلى قول الشاعر

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض ابقل أبقالها

فأسقط التاء من أبقل والفعل مسند إلى ضمير الأرض والحذف مبتدأ وخبره قد يأتى وبلا فصل متعلق بيأتى ومع متعلق بوقع وذى المجاز نعت لمحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث ذى المجاز ثم قال

والتاءُ معْ جمعٍ سوى السَّالم منْ مذكرٍ كالتاءِ معْ إحدى اللبنْ

يعنى أن الفعل الماضى إذا أسند لجمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازى التأنيث كاحدى اللبن وهى لبنة فتقول قام الرجال وقامت الرجال كما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا قام الهندات وقامت الهندات

المندات وفى هذا خلاف والذى ذهب اليه الناظم من جواز الوجهين هو مذهب كوفى ومذهب جمهور البصريين أنه كواحده يلزم فيه متاء فالتاء مبتدأ ومع جمع فى موضع الحال منه وخبر المبتدا كالتاء وسوى السالم نعت لجمع ومن مذكر متعلق بالسالم واللبن جمع لبنة وهى الآجرة ثم قال

والحذفُ فى نعم الفتاةِ استحسنُوا   لأنَّ قصد الجنس فيه بيِّنُ

يعنى أن العرب استحسنوا الحذف فى نعم فتقول نعم المرأة هند وفهم منه أن بئس مثلها اذلا فرق فتقول بئس المرأة هند وانما استحسن فى هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس كأنه فى معنى نعم جنس المرأة ولا يفهم من قوله استحسنوا أنه أحسن من الاثبات بل هو مستحسن وان كان الإثبات أحسن فالحذف مفعول باستحسنوا وفى نعم متعلق بالحذف او باستحسنوا أو لأن متعلق باستحسنوا ثم قال

(والأصل فى الفاعل أن يتصلا * والأصل فى المفعول أن ينفصلا)

يعنى ان الأصل ان يتقدم الفاعل على المفعول لأن الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول والأصل مبتدأ وفى الفاعل متعلق به وأن يتصلا خبره واعراب عجز البيت مثل صدره ثم قال (وقد يجاء بخلاف الأصل) خلاف الأصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضرب عمرا زيد وبخلاف فى موضع رفع على انه مفعول لم يسم فاعله وقد فى قوله قد يجاء للتحقيق لا للتقليل فان تقديم المفعول على الفاعل كثير الا أن يراد بالنسبة الى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل ثم قال (وقد يجى المفعول قبل الفعل) يعنى أن المفعول قد يأتى متقدما على الفعل وشمل ما تقديمه جائز نحو فريقا هدى وما تقديمه واجب نحو اياك نعبد وظاهر قدهنا انها للتقليل لأن تقديم المفعول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل ثم قال (وأخر المفعول ان لبس حذر * أو اضمر الفاعل غير منحصر) ذكر فى هذا البيت موضعين يجب فيها تأخير المفعول عن الفاعل الأول أن يخاف اللبس وذلك بأن يكون الإعراب خفيا فى الفاعل والمفعول معا نحو ضرب موسى عيسى فالأول هو الفاعل محافظة على الرتبة والآخر أن يكون الفاعل ضميرا متصلا نحو ضربت زيدا والمفعول مفعول بأخر وان

(قوله ومع جمع فى موضع الحال منه) فيه إتيان الحال من المبتدا ولا يخفى ما فيه لأن العامل فى المبتدا هو لابتداء وهو عامل معنوى والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها والحال قيد فى عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء بالحال والأولى أن يكون مع جمع متعلقا بمحذوف صفة للتاء والتقدير والتاء الكائن مع جمع كما قالوا فى قول التخليص والفصاحة فى المفرد أن التقدير والفصاحة الكائنة فى المفرد (قوله وهى الآجرة) أى الطينة المخصوصة الغير المحروقة (قوله لأن قصد الجنس فيه بين) إنما قصدوا الجنس لأن العرب إذا استحسنت شيئا عظموا جنسه كما أنهم يعظمون سببه أى منشأه كما فى قولهم لله دره فارسا فى التعجب من فروسيته فعظموا الدر الذى هو منشأ هذا الفارس (قوله والأصل فى الفاعل الخ) فى هذا البيت ما لا يخفى من البراعة لمقابلة الاتصال بالانفصال والفاعل بالمفعول والظاهر أن كلام ابن الحاج غير وارد وهو قوله أن العرب تختار تصغير عمرو عمرو وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبأنه نقل الزجاج أنه لا خلاف فى أنه يجوز فى نحو فما زالت تلك دعواهم أن يكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس اه أما تصغير عمر وعمرو فيجاب عنه بأن الأصل رفع اللبس وهذا ونحوه على خلاف الأصل وأيضا فلا يمكنهم التصغير رفع اللبس بينهما وأيضا فتصغير عمرو عمرو من باب الإجمال لا اللبس فالالباس إيهام غير المراد والإجمال ليس فيه إيهام غير المراد بل يتوقف العقل فيه وبالأول يسقط باقى الاعتراضات وأيضا قوله الإجمال الخ ليس مما نحن فيه لأن ما هنا لبس لا إجمال وأيضا قوله أنه يجوز ضرب أحدهما الآخر مسلم وتقول بموجبه فانه إجمال لا لبس وليس مما نحن فيه وسقط بهذا أيضا الاعتراض الثانى وهو قوله الإجمال الخ والرابع أيضا وهو قوله تأخير البيان الخ وأما فما زالت تلك دعواهم فتجويز الوجهين فيه ليس موجبا اللبس لأن خبر زال عين اسمها معنى بخلاف الفاعل والمفعول (قوله وظاهر قدهنا انها للتقليل) بل الظاهر أنها كقد الأولى فيحتمل أن تكون للتقليل بالنسبة إلى تأخيره وان تكون للتحقيق بالنسبة إلى التقديم فى نفسه لكثرة مجىء المفعول مقدما على فعله (قوله نحو ضربت زيدا) الصواب أن يقول نحو ضربته وأكرمته وبه يعترض على المصنف فى اطلاقه وعدم تقييده بما اذا كان المفعول ضميرا لأنه اذا كان ظاهرا لا يجب تأخيره بل يجوز تقديمه على الفعل فتقول زيدا ضربت ولذا قال فى التوضيح اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر فى أحدهما وجب تقديم الفاعل كضربته واذا كان الضمير أحدهما فان كان مفعولا وجب وصله وتأخير الفاعل كضربنى زيد وان كان فاعلا وجب وصله وتأخير المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت زيدا أو زيدا ضربت وكلام الناظم يوهم امتناع التقديم لأنه سوى بين هذه المسألة ومسألة ضرب موسى عيسى والصواب ما ذكرناه اه وهو تنبيه حسن

قوله وما بالا أو انما انحصر أخر) ظاهره ان المتأخر هو المحصور وليس كذلك بل هو محصور فيه كما أشار اليه ابن غازى فى باب الاهتداء ولو اراد تجويز ذلك لقال وما بالا أو بأنما انحصر قدم وقد أجاب الشيخ يس فى حاشيته على الفاكهى بأنه إذا حصر الفاعل الواقع على المفعول مثلا فقد حصر الفاعل أى مفهومه أى من وقع منه الفعل على المفعول * لا يقال فالمحكوم بحصره هو الأمر الكلى ولم يؤخر بل الذى أخر فرده * لأنا نقول تأخير فرده تأخير له لاتحاده به قال ولا يصح أن يكون انحصر بمعنى انحصر فيه على معنى حصر فيه لأنه لا يصح أن يقال مثلا انكسر فى الدار بفتح الكاف على أن يكون فى الدار نائب فاعل فكذا هنا بخلاف كسر فى الدار بالبناء للمجهول وجعل الجار والمجرور نائب فاعل فانه صحيح (قوله عشيه) بالنصب وإناء بهمزة مكسورة أوله وهمزة مفتوحة بعد النون وهمزة مكسورة * بعد مدة جمع نأى وهو البعد ووشامها بكسر الواو والمراد به

بقايا الدار والأطلال تشبيها لها بوشام المحبوبة لأن ديار المحبوب محبوبة والوشام جمع وشم ووشام فاعل هيجت (قوله وشاع نحو خاف ربه عمر) ختم هذا الباب بذكر الرب وذكر سيدنا عمر للتبرك بذكرهما وأيضا فى قوله زان نوره الشجر اشارة الى أن النبى ﷺ كالشجرة فى كونه أصلا عنه تفرعت أنوار الهدى وينابيع الحكم (قوله النائب عن الفاعل) أولى من المفعول الذى لم يسم فاعله لوجهين الأول أنها ثلاثية وتلك خماسية من كلمات الخمس تقريبا الثانى أنه يدخل فى الثانية المفعول الثانى فى نحو أعطى زيد جبة بخلاف الأولى قال ثعلب فى أماليه أنه يقال ناب هذا عن هذا نوبا ولا يجوز عنه نيابة وهو غريب ذكره فى الأشباه ويحذف الفاعل أما جهلا به نحو سرق كذا واما ابهاما نحو قول تخفى الصدقة تصدق بكذا واما تحقيرا أى لكونه حقيرا لم ترد أن تجرى ذكره فى الكلام نحو طعن عمرو وإما تعظيما اى لكونه عظيما صنت (ينوب اسمه عن الابتذال يقال رزقنا وأما إيثارا أى تقديما لغرض السامع وذلك إن كان غرضه بيان المفعول به لا بيان الفاعل نحو قيم قيام حسن وأما إيجازا نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به وأما للتفصيل أى لإقامة وزن الشعر فكنى بالتفصيل عن وزن الشعر نحو * عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * وأما للتوافق أى للتوافق فى الحركات نحو * ولا بد من يوم ترد الودائع * وأما للعلم نحو وخلق الإنسان وأما للتخوف كقول والد قاتل زيد قتل زيد وأما لتوافق الأسجاع نحو ما طلع هلال ولا سمع إهلال ونظم الإمام أبو حيان الأغراض بقوله

وحذفه للخوف والإبهام * والوزن والتحقير والإعظام
والعلم والجهل والاقتصار * والسجع والوفاق والإنكار

وأحق الناس ببيان هذه الأغراض المعانيون وأما النحوى فتطفل عليهم فى ذلك

شرط ولبس مفعول لم يسم فاعلة بفعل محذوف يفسره حذر وأو أضمر معطوف على حذر وغير منحصر حال من الفاعل واحترز به من الفاعل إذا كان منحصرا فانه يجب انفصاله وتأخيره ويكون حينئذ المفعول واجب التقديم نحو ما ضرب زيدا إلا أنا ثم قال

وما بالا أوْ بأنَّما انْحصر   أخِّر وقدْ يسْبقُ أنْ قصد ظهر

يعنى أنه يجب تأخير المحصور بألا أو بانما فاعلا كان او مفعولا فاذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول ماضرب زيد إلا عمرا أو انما ضرب زيد عمرا وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول ما ضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد وقوله وقد يسبق أن قصد ظهر ولا يظهر القصد إلا فى المحصور بالا وأما المحصور بانما فقد لا يعلم حصره إلا بتأخيره وأشار بذلك إلى قوله

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا * عشية إناء الديار وشامها

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول وما موصولة وهى مفعول مقدم بأخر وصلتها انحصر وبالا متعلق بانحصر وفهم من قوله وقد يسبق ان ذلك قليل وان ذلك لا يكون إلا مع الا لأن القصد لا يظهر الا معها ثم قال

وشاع نحو خاف ربهُ عُمر   وشذَّ نحو زان نورُه الشَّجر

يعنى ان تقدم المفعول الملتبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير وهو قوله خاف ربه عمر فربه مفعول مقدم ملتبس بضمير الفاعل وانما كثر ذلك لأن الضمير وان كان عائدا على ما بعده فان المفسر للضمير مقدم فى النية لأن تقديمه هو الأصل وقوله وشذ نحو زان نوره الشجر يعنى أن تقدم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على المفعول قليل وانما قل ذلك لأن الضمير الملتبس به عائد على متأخر لفظا ورتبه لأن المفعول فى نية التأخير ونحو فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير شاع نحو قولك وكذلك شذ

﴿ النائب عن الفاعل ﴾

يسمى النائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذى لم يسم فاعله قوله

يَنوبُ مفعولٌ بهِ عن فاعلِ فيما لهُ كنيلَ خيرُ نائلِ

يعنى أن الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به وقوله فيما له أى فيما استقر له من الأحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضى معه ولحاق تاء التأنيث فى الماضى اذا كان مؤنثا ثم مثل بقوله كنيل خير نائل أصله نلت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن بنيته إلى بنية تدل على النيابة نبه على ذلك بقوله

وأول الفعل اضممنْ والمتصلْ بالآخر اكسِرْ فى مضىّ كوُصِل

يعنى أن أول الفعل المبنى للمفعول يضم وشمل الماضى والمضارع فانهما يشتركان فى ضم الأول فان كان ماضيا كسر ماقبل آخره وإلى ذلك أشار بقوله والمتصل بالآخر اكسر فى مضى ثم مثل ذلك بقوله كوصل وأصله وصلت الشىء فحذف الفاعل واقيم المفعول به مقامه فتغير فعل إلى فعل وان كان مضارعا فتح ماقبل الآخر وإلى ذلك أشار بقوله (واجعله من مضارع منفتحا *) أى اجعل ماقبل الآخر من المضارع منفتحا ثم مثل ذلك بقوله (كينتحى المقول فيه ينتحى) فقوله وأول الفعل مفعول مقدم باضممن والمتصل مفعول مقدم أيضا باكسر وفى متعلق باكسر وبالآخر متعلق بالمتصل والهاء فى اجعله عائدة على ما قبل الآخر ومن مضارع متعلق باجعله ومنفتحا مفعول ثان باجعل والمقول نعت لينتحى وفيه متعلق بالمقول وينتحى محكي بالقول ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كينتحى ثم استأنف فالتقدير على هذا واجعله من مضارع كينتحى منفتحا فالمقول فيه اذا على هذا العمل الذى هو ضم الأول وفتح ماقبل الآخر ينتحى فينتحى على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكى وبالاول جزم المرادى ثم ان ضم الأول فى الماضى والمضارع وكسر ماقبل الآخر فى الماضى وفتحه فى المضارع مطرد فى جميع الأفعال المبنية للمفعول وقد يضم إلى ذلك فى بعض الافعال تغيير آخر وذلك فى نوعين الأول وأن يكون أول الفعل الماضى تاء المطاوعة والى ذلك اشار بقوله

والثَّانى التالى تا المطاوعهْ كالأوّل اجْعلنَّه بلا مُنازعهْ

يعنى أن الحرف الثانى من الفعل الماضى المفتتح بتاء المطاوعة يضم أيضا كالاول فتقول فى تعلمت الحساب تعلم الحساب بضم الأول والثانى وفهم من قوله تا المطاوعة ان المراد بالفعل هنا الماضى لأن المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحرف المضارعة والثانى مفعول بفعل محذوف يفسره اجعله وتاء المطاوعة مفعول بالتالى وكالاول فى موضع المفعول الثانى لاجعله وبلامنازعة متعلق باجعله وهو تتميم للبيت) لصحة الاستغناء عنه الثانى ان يكون الفعل الماضى مفتتحا بهمزة الوصل والى ذلك اشار بقوله

وثالث الذى بهمزِ الوصلِ كالأوّلِ اجعلنهُ كاستُحْلى

يعنى أن الفعل اذ افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموما كالاول فتقول فى انطلق انطلق وفى استحى استحلى وفهم من قوله بهمز الوصل ان ذلك الفعل لا يكون الا ماضيا لأن المضارع لا يفتتح

(قوله ينوب مفعول به) خرج خبر كان واسمها فانهما لا يقال فيهما مفعول وفاعل إلا بتجوز (قوله فيماله) فى ارتفاعه بالمصدر المنحل إلى أن أوما
المصدريتين خلاف ولا يتأتى انابة المفعول عن اسم الفعل ولا يتأتى حذف فاعل الظرف والمجرور وأمثلة المبالغة والجامد
الجارى مجرى المشتق (قوله كنيل خير نائل) قال الزبيدى يقال نلته المعرف وأنلته ونولته أى أعطيته والاسم النول النوال وليس خير أفعل تفضيل ولا مصدر وانما هو بمعنى المال مثله فى قوله تعالى ان ترك خيرا أى مالا ونائل اسم فاعل فالمعنى أعطى مال شخص نائل أى معط (قوله والثانى التالى تا المطاوعة) لو قال والثانى التالى تا الزيادة * كالاول اجعل ان تكن معتاده لشمل تكبر وتجبر وخرج ترمين لأن تاءه ليست معتادة اه قلت يجاب عن المصنف بانه نظر للغالب وخرج بالثانى الثالث وان كان تاليا لتاء المطاوعة وذلك فى المضارع نحو يتعلم وقال الامام ابن غازى الأولى والثانى التالى تا الزيادة * فاضممه متى تكن معتادة ليشمل تكبر وتجبر وبعبارة أخرى قوله الثانى أخرج الثالث التالى تاء المطاوعة فما فوقه وقوله التالى تاء المطاوعة أخرج الثانى غير التالى لها سواء كان فى ماض كضرب أو مضارع كضرب سواء كان الثانى غير تاء المطاوعة كامثل أو تاء المطاوعة كما فى يتدحرج والى هذا يرجع قول المكودى وفهم من قوله تا المطاوعة ان
المراد بالفعل هنا الماضى لأن تاء المطاوعة لا يكون التالى لها ثانيا فى المضارع وهذا معنى قوله لأن المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة

(قوله وليس العامل فيه السكون) قد يقال لامانع منه لصحة أن يقال وثالث الذى استقر بهمز الوصل ويعلم كونها مبتدأ بها من
أنها لاتكون إلا أولا (قوله واعراب البيت كاعراب الخ) زيادة تنبيه لأنه قد أعرب الشطر الأول فلا يقال أنه يستغنى عنه لأن
مراده التنبيه على ان اعرابه كاعرابه (٦٢) وان كان قد اعرب بعضه أولا) قوله أو اشمم حقيقة الاشمام أن تنطق بحركتين

بهمزة الوصل وثالث مفعول لفعل مقدر من باب الاشتغال والذى نعت لمحذوف والتقدير وثالث
الفعل الذى ابتدىء بهمز الوصل والعامل فيه ابتدىء أو فتح وليس العامل فيه السكون المطلق
واعراب البيت كاعراب البيت الذى قبله ثم قال

واكسرْ أو اشممْ فاثلاثىّ أعلْ * عيناً وضمٌّ جا كبوع فاحتملْ

يعنى أن فى الفعل الماضى الثلاثى المعتل العين ثلاث لغات الأولى اخلاص الكسر وهى المشار اليها
بقوله واكسر الثانية الاشمام وهى المشار اليها بقوله أو اشمم وحقيقته عند الجمهور أن تكون
الكسرة مشوبه بشىء من صوت الضمة وهاتان اللغتان فصيحتان وقرىء بهما فى المتواتر الثالثة
اخلاص الضمة وهى المشار اليها بقوله وضم جا كبوع ومنه قوله

(ليت وهل ينفع شيئا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت)

وشمل قوله فاثلاثى المفتوح العين نحو باع والمكسور العين كخاف وشمل قوله أعل ماعينه ياء
كباع وماعينه واو كقال والأصل فى هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح والاصل
فى بيع باخلاص الكسر فاستثقلت الكسرة فى الياء فنقلت إلى الباء وذهبت حركة الباء وسكنت
العين لزوال حركتها والاصل فى قيل قول فاستثقلت أيضا الكسرة فى الواو فنقلت إلى القاف
وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ماقبلها وأما على لغة قول وبوع فان الكسرة
حذفت من حرف العلة فسلمت الواو وقلبت الياء واوا لسكونها وضم ماقبلها وأما على لغة الاشمام
فهى مركبة من اللغتين وفاثلاثى مفعول باشمم على أعمال الثانى ومفعول اكسر محذوف وأعل
فى موضع الصفة لثلاثى وعينا تمييز وضم مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه فى معرض التفصيل وخبره
جا وقصره ضرورة واحتمل معطوف على جا وكبوع فى موضع الحال من فاعل جا ثم قال (وإن
بشكل خيف لبس يجتنب *) يعنى أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل ترك
ذلك الشكل الموقع فى اللبس واستعمل الشكل الذى لالبس فيه وذلك نحو بيع العبد اذا اسندته إلى
ضمير المخاطب فقلت بعت ياعبد باخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول
فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الاشمام وكذلك طلت يازيد اذا أسندته أيضا إلى ضمير المخاطب
فقد طلت بالضم التلبس بفعل الفاعل فترجع إلى الاشمام أو الكسر اذ لالبس فيهما ، وان شرط
وخيف فعل الشرط ولبس مفعول لم يسم فاعله وبشكل متعلق بخيف ويجتنب جواب الشرط ثم قال
(وما لباع قد يرى لنحو حب) يعنى يجوز فى فاء الفعل الثلاثى المضاعف نحو حب وردما جاز فى
فاء باع من كسر واشمام وضم وقد قرىء هذه بضاعتنا ردت الينا بكسر الراء وفهم من قوله قد
يرى أن ذلك قليل ولم يقرأ بها فى المتواتر فما مبتدأ موصول وصلته لباع وقد يرى الخبر ولنحو فى
موضع المفعول الثانى ليرى ثم قال (وما لفا باع لما العين تلى * فى اختار انقاد وشبه ينجلى)
يعنى ان ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو اختارا وعلى وزن انفعل نحو انقادوما اشبههما
يجوز فى الحرف الذى تليه العين ما جاز فى فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول اختير

افرازا لاشيوعا جزء
الضمة مقدم على جزء
الكسرة ومن ثم تنشأ
الياء (قوله) فاحتمل
أى قبله وفيه اشارة
إلى ضعفه (قوله فى هذه
اللغات كلها فعل بالضم
هذا نص منه على أن
الأصل فعل بضم فكسر
وان الوجهين الباقيين
مفرعان وأما ابن هشام
فلم يتعرض للتأصيل
والتفريع قوله وقلبت
الياء واوا) عملا بقوله
فى الابدال ووجب
ابدال واو بعد ضم من ألف
أو كموقن بذا لها اعترف
(قوله خيف لبس) لم
يعبر سيبويه باللبس)
لحصوله فى نحو مختار
والجواب أن الأصل دفع
اللبس ومختار على غير
الاصل وفيه نظر لأنه
يدعى أن ما هنا أيضا
لايجب فيه رفع اللبس
ويكون خارجا عن الأصل
لكن ينظر أن ورد
عن العرب اجتناب الشكل
الموهم اتبع فحينئذ يكون
الفرق بينه وبين مختار
السماع والافلافرق على انه
يفرق بأن مختار يحمل لاحتماله
معنيين على السواء بخلاف
ما نحن فيه فانه يتبادر
فيه المراد (قوله يعنى أن ما كان من الفعل المعتل) فى تعبيره بالمعتل تسامح والصواب المعل * ويجاب بأن المعل واختور
مطاوع أعللت فعبر بالمطاوع وبهذا أجاب الكلانى عن قول ابن مالك فى لاميته واتقل لفا الثلاثى شكل * عين اذا اعتلت

واختور وبالإشمام وفهم من تمثيله باختاروا انقاد ان ما صحت عينه من هذين لوزنين لا يجرى فيه ما ذكر نحوا عتور بل يجرى مجرى الصحيح وما موصولة مبتدأ وصلتها لفا باع وخبرها لماالعين تلى والعين مبتدأ وخبره تلى والجملة صلة ماالثانية وفى اختار متعلق بتلى والتقدير ما استقر من الاوجه الثلاثة لفا باع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختاروا انقاد وما أشبههما وينجلى فى موضع الصفة لشبه او ما يشبههما فى الوزن والاعلال ثم ان الذى ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به والظرف والمصدر والجار والمجرور وقد ذكر فى أول الباب المفعول به وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال

وقابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى

يعنى انه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف وشمل ظرف الزمان وظرف المكان ويشترط فى نيابتهما ان لا يكونا مبهمين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وان يكونا متصرفين فلا يجوز سير سحر ولا جلس عند اوما يقبل النيابة من مصدر ويشترط أيضا فى نيابته أن لا يكون مؤكدا وان لا يكون غير متصرف نحو سبحان أو حرف جر يعنى مع مجروره ويشترط فى نيابته ان لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذومنذ وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله وقابل من ظرف أو من مصدر فانك إذا رمت اسناد الفعل المبنى للمفعول إلى احد هذه الأشياء تعذر ذلك فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة سير بزيد يومين وفرسخين سير شديدا ان اقمت المجرور وسير بزيد يومان فرسخين سيرا شديدا ان أقمت ظرف الزمان وسير بزيد يومين فرسخان سيرا شديدا ان أقمت ظرف المكان وسير بزيد فرسخين سير شديدا ان أقمت المصدر وقابل مبتدأ ومن ظرف متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء به وحرى بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ وبنيابة متعلق ثم قال

وَلا يَنُوبُ بَعْضُ هذى إنْ وُجِدْ ... فى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

اعلم انه إذا اجتمع مع المفعول به احد هذه الاشياء الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته هذا هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به وبه أخذ الناظم وإلى ذلك اشار بقوله وقد يرد وفهم منه ان ذلك قليل ومنه قراءة بعضهم ليجزى قوما بما كانوا يكسبون على اقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوما وقوله بعض فاعل بينوب وهذى اشارة الا الأربعة المذكورة وان وجد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وفاعل يرد ضمير مستتر والتقدير وقد يرد ذلك أى نيابة أحد المشار اليه مع وجود المفعول به ثم قال

وباتفاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثانِ مِنْ ... بابِ كَسَا فِيما التِباسُهُ أُمِنْ

يعنى ان النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثانى من باب كسا ويعبر أيضا عن هذا النوع بباب اعطى وهو ما كان المفعول الثانى فيه غير الأول واحترز به من المفعول الثانى من باب ظن وذلك مع امن اللبس فتقول على هذا كسى زيدا ثوب واعطى عمرا درهم وفهم من قوله فيما التباسه امن انه إذا وجد لبس وجب اقامة الأول كقولك اعطى زيد عمرا وفهم أيضا من سكوته عن الأول انه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته فى قوله فى أول الباب ينوب مفعول به عن فاعل وقد اما للتحقيق لانه جائز اتفاقا واما للتقليل بالنظر إلى نيابة الأول فانه أكثر وباتفاق متعلق بينوب وكذلك فيما والثانى فاعل ومن باب فى موضع الحال من الثان ثم قال (فى باب ظن وارى المنع اشتهر *)

البدر ابن هشام وغيره على اشتراط كونه مختصا فلا يجوز سير سير وهو معلوم من قول الشارح ان لا يكو مؤكدا (قوله نحو سبحان) ليس مبنيا لان لزومه لهذه الحالة لعامل فقولهم فى حد البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل على حذف مضاف أى لغير لزوم عامل وحركة سبحان لازمة للزوم عاملها المحذوف (قوله مع مجروره هو ماذهب اليه فى التسهيل واعترضه أبو حيان بان هذا لم نجده لغيره بل مذهب جمهور البصريين ان المجرور وحده هو النائب ومذهب الفراء ان النائب هو حرف الجر وحده فهو فى موضع رفع وعبارة الألفية توافقه ويرد بأن من حفظ حجة وبأنه مجتهد وبأنه إذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام واعتراض أبى حيان على مذهب الفراء أشد وقدر العلامة الاشمونى مضافا فى كلام المصنف فقال أو مجرور حرف جر (قوله مع حضرة المفعول به وهو قوما) فيه دليل على أنه لا يشترط تقديم النائب (قوله أحد المشار اليه) أى المذكورات

يعنى أن نيابة المفعول الثانى من باب ظن وهو ماهو خبر فى الأصل والمفعول الثانى من باب علم وأصله المبتدأ اشتهر عند النحويين منعه ووجه منعه فى باب ظن أنه خبر فى الأصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتنافيا ووجه منعه فى أعلم ان المفعول الأول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثانى والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به وذهب بعضهم إلى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم وإلى ذلك أشار بقوله (ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده ظن قائم زيدا وأعلم زيدا فرسه مسرجا وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب ظن وعلم أنه يجوز نيابتهما بلا خلاف وفى باب متعلق باشتهر وهو خبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر ثم قال

وما سوى النائب مما علقا ... بالرافع النصبُ لهُ محققا

يعنى أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب وشمل قوله ماسوى النائب جميع المنصوبات كظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول أعطى زيد درهما يوم الجمعة أمام زيد اعطاء فتنصب جميع ماعلق بالفعل غير النائب وما مبتدأ موصولة وصلتها سوى النائب ومما متعلق بالاستقرار العامل فى الصلة وبالرافع متعلق بعلق والنصب له مبتدأ وخبر والجملة خبر ما ومحققا حال من الضمير المستتر فى له العائد على النصب

اشْتِغَالُ العامل عن المعْمُول

المراد بالعامل فى هذا الباب المفسر للعامل فى الاسم السابق ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه فوجب أن لا يكون الا فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفا لان هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا ثم قال

(قوله وإلى ذلك أشار بقوله ولا أرى منعا الخ) هو لم يذكر المفعول الثالث حتى يصح ماذكره وانما حديثه فى المفعول الثانى ولذلك قال ابن هشام عبارته توهم ان اقامة الثالث غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكر مع المتفق عليه ولا مع المختلف عليه ولعل هذا هو الذى غلط ولده حتى حكى الاجماع على الامتناع واعترض عليه أيضا بأنه لم يشترط كون الثانى من باب ظن ليس بجملة وجوابه ان الجملة ان قلنا أنها لا تكون فاعلا علم الشرط فلا يحتاج اليه لان الأصل أن مالا يكون فاعلا لا يكون نائبا عن الفاعل ولا يرد الجار والمجرور لان انابتهما عن الفاعل على خلاف الأصل وان قيل بصحة كون الجملة فاعلا فلم لا تكون نائبة عن الفاعل وقول ابن هشام ولعود الضمير على المؤخر ان كان الثانى نكرة لان الغالب كونه مشتقا هذا انما يأتى لو كان يجب تقديم المفعول الذى ناب وحيث لم يجب لا يلزم هذا الا لو قدم وحيث لم يلزم الا لو قدم جاز مع تأخيره ان ينوب * ويجاب عن عدم ذكر المفعول الثالث بأن المصنف وان لم يتعرض صريحا فقد تعرض له التزاما لان الثالث فى باب اعلم هو الثانى فى باب علم * ويجاب عن ولد المصنف بأنه معترف بحكاية الاتفاق على الامتناع فهى ثابتة كما نقله عن الموضح عن الخضراوى أول الفصل فلا ينسب حاكيها إلى غلط قال الرضى والذى أرى انه تجوز النيابة ويندفع اللبس بلزوم الرتبة مثلا فى أعطيت زيدا عمرا فلا توهم ان عمرا آخذ وكذا فى علمت زيدا أباك فتقول علم زيد أبوك وفى اعلمتك زيدا أباك فتقول اعلمك زيد أبوك قال ولا شك ان السامع لم يرد بذلك (قوله وما سوى النائب الخ) ان قيل هذا يؤخذ من قوله ينوب مفعول به عن فاعل لان من جملة ما ثبت للفاعل انه لا يتعدد فكذا النائب * ويجاب بأنه انما يؤخذ مما مضى التزاما ومن هنا مطابقة وشتان ما بينهما * لا يقال اتى بذلك اشارة الى الرد على من يقول الناصب لهذه الأشياء صيغة فعل الفاعل لا صيغة فعل المفعول * لانا نقول المصنف لم يتكلم على الناصب ويجمع المعمولات (ان ما أعطى زيد طيبا نفسا وعمر العاقل خالدا نفسه درهما يوم الجمعة الا الامير اجلالا لهما فى دارهما اعطاء تاما (قوله نصب ما تعلق) أى نصب لفظه واما قول ابن هشام ومحلا ان كان جارا أو مجرورا ففيه أنه لا خصوصية حينئذ للمتعلق سوى النائب أيضا لان النائب أيضا محله نصب باعتبار المفعولية فى المعنى وعبارة الشارح المكودى سالمة من هذا لان قوله وشمل قوله وماسوى النائب جميع المنصوبات أى لفظا لا محلا بدليل التمثيل (قوله أو اسم مفعول) الصواب اسقاطه لان اسم المفعول لا يعمل فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا ولعله يجاب عنه بما ذكر فى الجواب عن اشكال الفاعل اه قلت يحمل كلامه على اسم المفعول المتعدى لاكثر من واحد نحو الدرهم انت معطاه التقدير انت معطى الدرهم كما فى شرح التوضيح * والجواب عن اشكال الفاعل ذكره العلامة ابن عقيل فى شرح التسهيل بان يفسر جواز العمل فيما قبله بما هو اعم من الاسم المشغول عنه العامل فيدخل فى مسائل الاشتغال فى المرفوع نحو ازيد قائم اذ يصح لهذا العامل ان يعمل فى ظرف مقدم عليه ونحوه نحو أعندك زيد قائم فيصدق انه جائز العمل فيما قبله وان لم يصدق انه جائز العمل فى الاسم المشغول عنه العامل

إنْ مضمرُ اسْمٍ سابِقٍ فِعلا شغَلْ عنهُ بنَصْبِ لفظِهِ أوِ المَحَلّْ
فالسَّابِقَ انْصبهُ بفعْلٍ أُضمِرَا حَتْمًا مُوافقٍ لِما قَدْ أظهرَا

يعنى أن الفعل إذا استغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك لب الاسم السابق وعن نصب محله فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الاضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير فمثال المشتغل عن نصب لفظه زيدا ضربته ومثال المشتغل عن نصب محله عمرا مررت به وفهم من قوله موافق مطلق الموافقة فشمل الموافق فى اللفظ والمعنى كالمثال الأول والموافق فى المعنى دون اللفظ كالمثال الثانى والتقدير ضربت زيدا ضربته وجاوزت عمرا مررت به وهذا التقدير لاينطق به لان الفعل الثانى عوض منه فلا يجمع بينهما ويشترط فى المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق وان حرف شرط ومضمر فاعل بفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعلا مفعول يشغل وعنه متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير فى عنه وبنصب متعلق بشغل والضمير فى لفظه عائد على الاسم السابق والظاهر فى ال فى قوله أو المحل أنها معاقبة للضمير والتقدير بنصب لفظه أو محله ويحتمل هذا البيت وجها آخر من الاعراب وهو أن تكون الهاء فى لفظه عائدة على الضمير الذى اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن وعلى الاعراب الأول حمل الناظم كلامه فى شرح الكافية فترجح الاخذ به والسابق مفعول بفعل مضمر يفسره انصبه وبفعل متعلق بانصبه وأضمرا فى موضع الصفة لفعل وحتما نعت لمصدر محذوف والتقدير اضمارا حتما ويحتمل أن يكون حالا من الضمير فى اضمرا وموافق نعت لفعل بعد نعته بالجملة ولما متعلق بموافق وما موصولة وصلتها الجملة بعدها ثم ان الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام لازم النصب ولازم الرفع بالابتداء وراجح النصب على الرفع ومستوفيه الأمر ان وراجح الرفع على النصب وقد بين الاسم الأول بقوله

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلاَ السَّابِقُ ما يَخُصُّ بالفِعلِ كإنْ وَحَيثُما

يعنى ان الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه والمختص بالفعل أدوات الشرط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة وذكر منها أن وحيثما فتقول ان زيدا لقيته فأجل اكرامه وحيثما زيد لقيته يكرمك ومثال التحضيض هلا زيدا كلمته ومثال الاستفهام متى زيدا تأتيه وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه * ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله

وإنْ تَلاَ السابقُ ما بالابْتدا يَختَص فالرَّفعَ التزِمْهُ أبدَا
كذَا إذَا الفِعْلُ تَلاَ مالم يَرِدْ ما قبلُ مَعمولاً لِما بَعدُ وُجِدْ

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين أحدهما ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئا يختص بالابتداء مثال ذلك إذا التى للمفاجأة وليتما الابتدائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما زيد أكرمته والثانى أن يفصل بين الاسم السابق والفعل مالا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر نحو زيد ما أكرمته وعمرو لأكرمته واعراب البيت الأول واضح وأما البيت الثانى ففيه تعقيد يتبين بالاعراب فالفعل فاعل بفعل يفسره تلا وما موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول لتلا وصلتها الجملة إلى آخر البيت وما الثانية موصولة فاعلة بيرد واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله والهاء فى قبله عائدة على الفاصل ومعمول

(قوله ومثال المشتغل عن نصب محله الخ) صوابه هذا ضربته كما مثل به ابن هشام * ويجاب بان عمرا فى المثال المذكور لو فرغ اليه الفعل تعدى اليه بحرف الجر فيكون مشغولا عن محله قال شيخنا والاعتراض تلقيناه عن جميع مشايخنا ولم يجيبوا عنه (قوله ان لا يفصل) أى بشىء مستغنى عنه نحو انت فى قولك زيد انت تضربه فلا يجوز النصب بخلاف زيدا انت ضاربه فانه لا يستغنى فيه عن لفظ انت (قوله وهو بدل اشتمال من الضمير فى عنه) لاعادة العامل مع البدل ومعنى لان الباء بمعنى عن وبعضهم اجازه مطلقا وبعضهم منعه مطلقا (قوله عائدة على الضمير) اعلم أن جماعة اصطلحوا على أن الفعل إذا تعدى لاسم ضميرا كان أو غيره بنفسه يطلقون عليه منصوب اللفظ فالشارح جرى على ذلك (قوله حالا من الضمير فى أضمرا) أى باعتبار الاضمار أى فى حال كون اضمار الفعل نفسه حتما والا فلا معنى لكون الفعل نفسه حتما وقد تقدم مثل هذا له (قوله كان) مثال لما يقع الاشتغال بعده مطلقا (قوله وحيثما) مثال لما يقع الاشتغال بعده فى الشعر فقط فلا اعتراض عليه

حال من ما الثانية وما الثالثة موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها وجد وبعد متعلق بوجد وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف بعده أي بعد الفاصل وتقدير الكلام كذلك أيضا يجب رفع الاسم السابق إذا تلا لفعل الشيء الذي لا يرد الذي قبله معمولا للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر * ثم اشار إلى القسم الثالث فقال

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وَبَعْدَمَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشتمل البيت الأول على سببين الأول أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضى الطلب وذلك الأمر نحو زيدا اضربه والدعاء نحو اللهم زيدا ارحمه والنهى نحو زيدا لاتهنه الثانى أن يقع الاسم السابق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو ما وان النافيتين وهمزة الاستفهام نحو ما زيدا ضربته وان عمرا أكرمته أو زيدا رأيته واشتمل البيت الثانى على سبب واحد وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة مصدرة بالفعل نحو زيد قام وعمرا كلمته ومثله قوله عز وجل يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما واحترز بقوله بلا فصل من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو قام زيد وأما عمرو فكلمته لان حكم المعطوف فى ذلك حكم المستأنف وانما اختير النصب قبل الطلب لان الطلب طالب للفعل وبعد الحروف المذكورة لان الغالب فيها ان يليها الفعل ومع العطف على الجملة الفعلية للتناسب المعطوف للمعطوف عليه ونصب مفعول لم يسم فاعله باختير وذى طلب نعت لفعل وبعد معطوف على قبل فهو متعلق باختير وما موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق وإيلاؤه مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثانى والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافا إلى المفعول الأول والأول أظهر لان الناظم يطلق ولى على تبع فى هذا النظم كثيرا وغلب فى موضع الخبر لايلاؤه وبعد معطوف على بعد فى البيت الأول وبلا فصل متعلق بعاطف وعلى ذلك وأولا ظرف متعلق بمستقر واحترز به من الفعل الذى لم يقع أولا كالجملة ذات الوجهين * ثم أشار إلى القسم الرابع فقال

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

فذكر لمساواة الرفع والنصب سببا واحدا وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة ذات وجهين وهى التى صدرها مبتدأ وعجزها فعل كقولك زيد قام وعمرا كلمته فالنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدرها ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجوز فى تسمية الاسم والسابق معطوفا والمعطوف فى الحقيقة انما هى الجملة التى هو جزؤها والعذر له انه لما ولى حرف العطف أطلق عليه معطوفا فالمعطوف فاعل بتلا ومخبرا نعت لفعلا وبه فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله بمخبر وعن اسم متعلق بمخبرا ويجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله بمخبر او به متعلق بمخبر أو فاعطفن جواب الشرط * ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله (والرفع فى غير الذى مر رجح *) يعنى ان الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوى الوجهين ومثال ذلك زيد ضربته وانما كان الرفع راجحا لعدم الحذف بخلاف النصب فانه على حذف مفعل والرفع مبتدأ وفى متعلق به ورجح خبر المبتدأ ثم تمم البيت بقوله (فما أبيح افعل ودع مالم يبح) لانه مستغنى عنه ثم قال

(وفصل

(قوله وبعدما ايلاؤه) الهاء عائدة على الموصول الواقع على الأدوات (قوله زيد قام وعمرا كلمته) إذا نصبت فالجملة الثانية معطوفة على الجملة الاسمية والمناسبة حاصلة بين الثانية والاولى باعتبار عجزها ويصح عطفها على الجملة الفعلية فان وجد ضمير يعود على المبتدأ نحو زيد قام وعمرو كلمته عنده صحت المسئلة بلا خلاف وان لم يكن ضمير منعها بعضهم وأجاز بعضهم لان الواو تؤذن بالصحبة فتغنى عن الضمير وانما احتيج لذلك لان الجملة المعطوفة على الخبر لابد فيها من رابط يعود على المبتدأ (قوله ويجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله بمخبرا) فيه دليل على أنه لا يشترط أن يكون الاقتصار على النائب عن الفاعل صحيحا يتم المعنى بدون غيره بحيث يحسن السكوت عليه (قوله فى غير الذى مر) الظاهر أنه متعلق برجح لان المصدر المحلى عمله ضعيف قال المعرب معترضا على الشيخ المكودى * ويجاب بأن ضعف عمله انما هو فى غير الظرف والجار والمجرور به لان هذين يكفيهما رائحة الفعل (قوله فما أبيح افعل ودع مالم يبح) فائدة التنبيه على عدم صحة الاشتغال فى نحو كل شيء فعلوه فى الزبر فيتعين فيه الرفع قاله شيخنا

(قوله وفصل مشغول) أى فصله من ضمير الاسم السابق وان كان الشاغل فى مسئلة الاضافة هو المضاف وفى مسئلة حرف الجر هو ضمير الاسم السابق فلا اعتراض على المصنف (قوله ومر بأخيه) الفصل

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرّ   أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى

يعنى أن الفعل بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالاضافة يجرى مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر فى جميع الاقسام المذكورة فنحو أزيدا مررت به وان زيدا رأيت أخاه يجرى مجرى أزيدا ضربته فى وجوب النصب ونحو أزيدا مر به ومر بأخيه يجرى مجرى أزيدا ضربته فى ترجيح النصب وكذلك سائر المسائل وفهم من قوله أو باضافة أن نحو زيدا ضربت غلام أخيه وصاحب غلام أخيه وغيرهما مما يتعدد فيه المضاف يجرى مجرى زيدا ضربت غلامه لان قوله باضافة أعم من أن يكون المضاف واحدا أو أكثر وفى ذلك أيضا أشعار بأن المفصول بحرف الجر نحو زيدا مررت به يجرى مجرى ما كان المجرور فيه مضافا متحدا كان أو متعددا نحو زيدا مررت بأخيه ومررت بغلام أخيه وفصل مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوبا إذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره وفصلك مشغولا ومرفوعا إذا كان التقدير أن يفصل المشغول والاول حسن لأن التقدير الثانى فيه خلاف وخبره يجرى وبحرف متعلق بفصل وكذلك باضافة وكوصل متعلق بيجرى ثم قال

وَسَوِّ فِى ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ   بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

يعنى أن الوصف الذى يعمل عمل الفعل يساوى الفعل فى جواز تفسير العامل فى الاسم السابق والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وافعل التفضيل لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فنحو أزيدا أنت ضاربه كقولك أزيدا تضربه * فان قلت قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال فى نحو ازيد أنت تضربه للفصل والفصل موجود فى هذا المثال * قلت لا يمتنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف فانه لا يستقل بنفسه بل لا بد له من شىء يسند اليه فتنزل أنت ضاربه منزله تضربه واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله ذا عمل من اسم الفاعل بمعنى فانه لا يعمل وبقوله ان لم يك مانع حصل من اسم الفاعل العامل المقترن بأل الموصولة نحو زيد أنا الضاربه غدا وفهم من قوله أن لم يك مانع حصل ان الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها ووصفا مفعول يسو وفى متعلق بسو وكذلك بالفعل والظاهر أن يك تامة ومانع فاعل بها وحصل فى موضع الصفة لمانع والتقدير أن لم يوجد مانع حصل ثم قال

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ   كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ

يعنى أن الشاغل للعامل إذا كان أجنبيا متبوعا بسببى جرى مجرى السببى والمراد بالعلقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا النعت كقولك زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف البيان كقوله زيدا ضربت رجلا أخاه أو عطف النسق كقولك زيدا ضربت عمرا أخاه واطلاقه فى التابع يوهم أن ذلك جائز فى جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر والمراد بالواقع السببى المعمول المفسر وعلقة مبتدأ وحاصلة نعت له وبتابع متعلق بحاصلة وكعلقة خبر المبتدا وبنفس صفة لعلقة

فيه بحرف جر ومضاف فأو فى كلام المصنف والشارح لمنع الخلو فتجوز الجمع (قوله أن يفصل المشغول) يفصل بالبناء للمفعول (قوله فيه خلاف) أى فى رفع المصدر النائب عن الفاعل (قوله واسم المفعول) الصواب اسقاطه وذكرنا الجواب عن ذلك فيما مر (قوله وأفعل التفضيل لأنه يعمل النصب فى محل المجرور نحو زيد عمرو افضل منه لكن لا يعمل فيما قبله كالصفة المشبهة (قوله وعلقة قال سيدى عبد الواحد الونشريسى العلقة فى الحقيقة النسبة الواقعة بين الاسم السابق والشاغل كالاخوة والبنوة والابوة ونحوها فتسمية الضمير بها مجاز لأنه المفسر لوجود العلقة بين الاسم السابق والشاغل فهو سبب فى العلقة فيكون من باب اقامة المسبب مقام (قوله ضربت عمرا أخاه يوجد فى بعض النسخ ضربت رجلا أخاه وهو تصحيف شائع لأنه يشترط فى عطف البيان التطابق فى التعريف والتنكير فلا يصح أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة (قوله أو عطف النسق أطلق فيه وكأنه مشى على أنه لا يشترط هنا لو او والمصنف اطلق لصدق التابع بالبعض لكونه نكرة فى الاثبات فلا تعم وكالصفة الصلة نحو هند ضربت الذى يبغضها نبه عليه العلامة ابن عقيل فى شرح التسهيل اه فاذا نصبت قدرت اكرمت

﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾ بالرفع عطفا على تعدى المرفوع نيابة عن المضاف المحذوف أى هذا باب تعدى الخ و بالجر عطفا على تعدى المجرور ابقاء له على جره بعد حذف المضاف لكنه غير مقيس والتعدى واللزوم يتصف بهما الفعل والاسم وقدم المتعدى لقلة الكلام عليه وان كان اللازم أصله بدليل أنه لا يحتاج إلى علامة ومالا يحتاج أصل لما يحتاج (قوله ضمير غير المصدر) ولو اشترط أن يكون الضمير خبرا إحترازا من الصديق

كانه زيد (قوله الخير) اعتراض بعضهم بان الخير مصدر ويرد بانه أما أفعل تفضيل أو اسم بمعنى المال أو ما قابل الشر (قوله فانصب به مفعوله) يؤخذ منه أن المفعول به لا ينصبه إلا المتعدى بخلاف غيره من المفاعيل فانه ينصبه المتعدى واللازم (قوله كنهم) لا يعارضه تمثل ابن هشام به للعرض ولا جعل بعضهم له متعديا لأنه يستعمل ثلاث استعمالات الأول انه بمعنى كثر أكله وعلى هذا حمل كلام الناظم لأنه حينئذ من أفعال السجايا الثانى أن يكون بمعنى شبع وعليه كلام ابن هشام الثالث أن يكون بمعنى أكل وعليه قول من قال هو متعد فلا خلاف (قوله واصطلاحه الخ) قال شيخنا ليس كذلك بل تارة يكون مراده الشبه فقط كما فى قوله ياء كيا الكرسى زادوا للنسب * وكما تقدم فى قوله لشبه نفى أو لنفى متبعه إذ ليس مراده فى الاول أن ياء الكرسى زائدة للنسب ولا النفى وشبهه فى الثانى بدليل عطف النفى على الشبه (قوله ويجوز أن يكون فاعلا بالمضاهى قيل وهو أولى لأن اقعنسس هو الذى ألحق باحرنجم فينبغى أن يكون الملحق هو المشبه بالملحق أى به (قوله ونجس وقذر) بالضم والكسر فيهما والمناسب لهما الكسر (وقوله وهو ما ليس حركة جسم) أى ما ليس بانتقال جسم بتمامه من محل لآخر فيدخل رعش لأنه وان اقتضى حركة جسم لكن لا على الوجه المذكور (قوله على نوعين) هو أولى من جعل ابن هشام له على ثلاثة

﴿ تَعَدِّى الفِعلِ ولُزُومُهُ ﴾

الفعل على قسمين متعد ولازم وبدأ بالمتعدى فقال

عَلَامَةُ الفِعلِ المعدَّى أَنْ تَصِلْ ... هَا غيرِ مَصدَرٍ بِهِ نحوُ عَمِلْ

يعنى ان علامة الفعل المتعدى جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو زيد ضربه عمرو والخير عمله زيد واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدى واللازم فليست علامة لواحد منهما وعلامة مبتدأ وخبره أن تصل وها مفعول بتصل وبه متعلق بتصل ثم قال

فانصِبْ بِهِ مَفعولَهُ إِنْ لم يَنُبْ ... عَنْ فاعِلٍ نحوُ تدبرْتُ الكُتُبْ

يعنى ان الفعل المتعدى ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل فاذا ناب عن الفاعل كان مرفوعا كما تقدم فى بابه ويفهم من قوله فانصب به أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الاقوال واعراب البيت واضح ثم قال (ولازم غير المعدى) يعنى أن مالا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال فيه غير متعد وقاصر ولازم خبر مقدم وغير المعدى مبتدأ مؤخر ثم ان من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل عليه بوزنه وقد شرع فى بيان ذلك فقال (وحتم * لزوم أفعال السجايا كنهم) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دالا على السجايا أى الطباع وهو ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له ثم مثل ذلك بنهم ومعناه كثر أكله ومثله حمق بكسر الميم وضمها ثم قال (كذا افعلل والمضاهى اقعنسسا *) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو افعلل كاقشعر واطمأن وافعنلل كاحرنجم واقعنسس والمضاهى المشابه واصطلاحه فى هذا النظم انه إذا علق الحكم على شبه شىء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكانه قال واقعنسس ومضاهيه وافعلل مبتدأ خبره كذا والمضاهى معطوف على افعلل واقعنسسا مفعول بالمضاهى ويجوز أن يكون فاعلا بالمضاهى أى والذى ضاهاه اقعنسسا ثم قال (وما اقتضى نظافة أو دنسا) نحو وضؤ وطهر فى النظافة ونجس وقذر فى الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهى ثم قال (أو عرضا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له نحو مرض وكسل ونشط وعرضا معطوف على دنسا ثم قال (أو طاوع المعدى * لواحد كمده فامتدا) يعنى أن علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعا والفعل متعد إلى واحد ومعنى المطاوعة قبول اثر الفعل المطاوع نحو دحرجته فتدحرج ومددت الثوب فامتد واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدى لاثنين فانه متعد إلى واحد كقولك علمت زيدا الحساب فتعلمه ثم قال (وعد لازما بحرف جر *) يعنى ان الفعل إذا طلب مفعولا من جهة المعنى ولم يصل اليه بنفسه لضعفه عنه عدى اليه بحرف الجر نحو مررت بزيد وآليت على عمرو ثم قال (وإن حذف فالنصب للمنجر) يعنى ان حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك نوعين موقوف على السماع ومطرد وقد أشار إلى الاول بقوله

(نقلا) أى سماعا كقوله آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله فى القرية السوس أى آليت على حب العراق فحذف حرف الجر ونصب المجرور وظاهر قوله نقلا ان النقل راجع للنصب وليس كذلك بل هو راجع لحذف حرف الجر أما النصب فليس بنقل وأشار إلى الثانى بقوله

وفى أنَّ وأنْ يطردُ ... مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

يعنى أن حذف حرف الجر مع أن وأن المصدريتين مطرد اذ أمن اللبس فتقول عجبت من أنك تقوم وعجبت أنك تقوم وعجبت من أن تقوم وعجبت أن تقوم وعجبت أن يدوا أى يعطوا الدية احترز بقوله مع أمن لبس من نحو رغبت من أن تقوم ورغبت عن أن تقوم فلا يجوز حذف حرف الجر هنا يالتبس وإنما اطرد حذف حرف الجر مع ان وان لطولهما فى الصلة واختلف فى موضعهما بعد الحذف فقيل فى موضع جر وقيل فى موضع نصب وهو أقيس وقوله وان حذف شرط وادغم فاء حذف فى فاء الجواب بعد تسكينها ونقلا مصدر فى موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف وفاعل يطرد ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف ثم قال

والأصلُ سبق فاعلٍ معنى كمَنْ ... مِنْ أَلبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ

إذا كان الفعل متعديا إلى اثنين من غير باب ظن فلابد أن يكن أحدهما فاعلا فى المعنى وأصله ان يتقدم على ماليس فاعلا فى المعنى وكقولك أعطيت زيدا درهما فزيدا هو الفاعل فى المعنى لأنه هو الذى أخذ الدرهم وقوله ألبسن من زاركن نسج اليمن فمن زاركم مفعول أول لا لبس ونسج اليمن مفعول ثان والأول هو الفاعل فى المعنى لأنه هو الذى لبس نسج اليمن ونسج مصدر بمعنى اسم المفعول أى منسوج ثم إن المفعول الأول فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه تقديم ماهو فاعل فى المعنى وقسم فيه تأخيره وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار إلى القسم الأول بقوله (ويلزم الأصل لموجب عزا *) أى لشىء أوجب والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا أو الحصر نحو ماعطيت زيدا إلا درهما أو يكون الأول ضميرا متصلا بالفعل نحو اعطيتك درهما ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله (وترك ذاك الأصل حتما قد يرى) يعنى انه قد يجب تأخير ماهو فاعل فى المعنى لموجب أيضا وذلك الموجب كونه محصورا نحو ماعطيت درهما الازيدا أويكون الثانى ضميرا متصلا نحو والدرهم أعطيته زيدا أو متلبسا بضمير يعود على الأول نحو أسكنت الدار بانيها * وأما القسم الثالث وهو مايجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله والاصل سبق فاعل معنى وترك مبتدأ خبره قد يرى وحتما مفعول ثان ليرى وقد فى قوله قد يرى للتحقيق لا للتقليل ثم قال

وحذفُ فَضلةٍ أجزْ إنْ لم يَضرْ ... كحذفِ ما سِيقَ جواباً أوْ حُصرْ

يعنى انه يجوز حذف الفضلة وفهم من إطلاق الحذف انه يجوز حذفها اختصارا أواقتصارا وشمل قوله فضلة مفعول المتعدى إلى واحد نحو ضربت والاول من المتعدى الى اثنين كقوله عز وجل واعطى قليلا والثانى قوله واسوف يعطيك ربك فترضى والاول والثانى معا نحو فأما من أعطى واتقى وقوله إن لم يضر أى ان لم يضر حذفه وذلك إذا كان جوابا نحو ضربت زيدا لمن قال من ضربت أو كان محصورا نحو ما ضربت إلا زيدا ففى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما اختصارا ولا اقتصارا وحذف مفعول مقدم بأجز وإن لم يضر شرط ومعنى يضر يضر يقال ضار يضير ضيرا بمعنى ضر يضر ضرا وقوله كحذف هو على حذف مضاف والتقدير كضير حذف وما موصولة

(قوله لطولهما) ويفرق بين الموصول الإسمى والحرفى بأن الاسمى لما كان لا ينسبك لم يحذف منه حرف وإن طالت صلته بخلاف الموصول الحرفى فانه فى اللفظ حرف وفعل وفى التقدير اسم فاطرد فيه الحذف (قوله من زاركم) فيه إشارة إلى انه ينبغى للمزار أن يكسو من زاره الحلل المعنوية إن كانت عنده وإلا فيلبسه الحلل الحسية كنسج اليمن (قوله أو يكون الثانى ضميرا متصلا) استعمل الثانى فى الثانى لفظا والثانى رتبة فالثانى رتبة مثل له بالمثال الاول والثانى لفظا مثل له بالمثال الثانى وهو أسكنت الدار بانيها (قوله كحذف ماسيق الخ) أى كحذف المفعول الذى سبق جوابا للسؤال فلا يحذف نحو من ضربت فيتعين ذكر المفعول (قوله وأعطى قليلا) أى واعطى صاحب حق قليلا

وصلتها الجملة إلى آخر البيت وجوابا مفعول ثان بسيق وفى سيق ضمير عائد على الصلة ثم ان الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه وذلك على وجهين أحدهما على جهة الجواز والثانى على جهة الوجوب وقد أشار إلى الأول بقوله (ويحذف الناصبها إن علما *) يعنى أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جوازا كقولك لمن قال ماضربت أحدا بل زيدا ووجوبا فى باب الإشتغال والنداء والتحذير والاغراء وما كان مثلا أو جاريا مجرى المثل وهذا هو الوجه الثانى واليه أشار بقوله (وقد يكون حذفه ملتزما) وفهم منه أن قوله ويحذف بمعنى يجوز حذفه لأنه فى مقابلة الحذف على جهة الوجوب والناصبها مفعول لم يسم فاعله بيحذف وهو إسم فاعل والضمير المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول به وهو عائد على الفضلة وحذفه اسم يكون والضمير فيه عائد على الناصب

(التَّنَازُعُ فِى العَمَلِ)

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى وقد بين ذلك بقوله إنْ عامِلانِ اقْتَضيَا فى اسْمٍ عَمَلْ * قَبلُ فلِلْوَاحِدِ مِنْهُما العَمَلْ المراد بالعامل هنا الفعل أو ماجرى مجراه ولا مدخل للحرف فى هذا الباب وشمل قوله عاملان تنازع الفعلين كقوله عز وجل آتونى أفرغ عليه قطرا والاسمين كقول الشاعر

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

والفعل والاسم مع تقدم الاسم كقوله تعالى هاؤم اقرؤوا كتابيه والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقوله

لقد علمت أولى المغيرة اننى * لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

ومعنى اقتضيا طلبا فخرج به نوعان أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقضى عملا فى المتنازع فيه كقول امرىء القيس بن حجر

ولو أن ماأسعى لأدنى معيشة * كفانى ولم أطلب قليل من المال

فان أطلب غير طالب لقليل الثانى أن يؤتى بالعامل الثانى توكيدا للاول كقوله

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس * فأتاك الثانى غير طالب للاحقون لأنه أتى به توكيدا لأتاك الأول وفهم فى قوله اسم ان المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله قبل أن المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفى ذلك خلاف وقوله فللواحد منهما العمل يعنى ان العمل لأحدهما وعاملان فاعل بفعل محذوف يفسره قتضيا وفى إسم متعلق باقتضيا وكذلك قبل وعمل مفعول به ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والعمل مبتدأ وخبره للواحد ومنهما فى موضع الحال من الواحد وفهم منه جواز اعمال كل واحد منهما ولا خلاف فى ذلك وإنما الخلاف فى الاختيار وقد نبه عليه بقوله

وَالثّانِ أَوْلى عِندَ أَهْلِ البَصْرَه * وَاخْتارَ عَكساً غيرُهُمْ ذَا أَسْرَه

اختار البصريون أعمال الثانى لقربه من المعمول واختار الكوفيون اعمال الأول لسبقه والصحيح مذهب البصريين لأن أعمال الثانى فى كلام العرب أكثر من أعمال الأول ذكر ذلك سيبويه وصرح الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله غيرهم انهم أهل الكوفة لكونه انى بهم فى مقابلة أهل البصرة

ان المثل ما وقع لسبب وما جرى مجراه ما كثر فيه الحذف ولم يشتهر له سبب

﴿التنازع فى العمل﴾

(قوله عاملان) أى فأكثر أو المراد جنس العاملين على أنه يلزم من وجود أكثر من عاملين وجود عاملين فذكر المصنف الأعم (قوله معمول واحد) ليس كذلك بل يكون أكثر من واحد لكنه قصد التقريب على المبتدى (قوله الفعل أو ما جرى مجراه) * حاصل الصور فعلان أو اسمان او فعل فاسم أو عكسه تضرب فى عملهما الرفع وعملهما النصب وعمل الاول رفعا والثانى نصبا وعكسه وان شئت ان تضعها فى جدول فافعل (قوله مسمعا) بكسر الميم الاولى والتنازع بين لحقت والضرب ولحقت مهمل أو الضرب مهمل وال بدل من الضمير قوله فان اطلب غير طالب لقليل لان المعنى كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك (قوله توكيدا فلا فاعل له حتى يكون من التنازع قاله العلامة ابن هشام (قوله وفهم من قوله فى إسم) الاولى أن يعطل هذا المفهوم (قوله لايكون أكثر من إسم واحد) ليس كذلك

البصرة والثانى مبتدأ وهو على حذف المضاف والتقدير واعمال الثانى وأولى خبره وعند متعلق بأولى وعكسا مفعول باختار وغيرهم فاعل وذا أسرة حال من الفاعل وأسرة الرجل رهطه وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار أعمال الأول ثم قال

وأعْمِلِ المُهمَلَ فى ضَمِيرِ ما ... تنازَعاهُ والتَزِمْ ما التُزِما

المهمل هو العامل الذى لم يعمل فى الاسم المتنازع فيه فيعمل فى ضميره وقوله والتزم ما التزما يعنى من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة واثبات العمدة ومن وجوب حذف الضمير فى بعض الأحوال وتأخيره فى بعضها وما صلح لوقوعه على جميع ما ذكروما الأولى واقعة على الاسم المتنازع فيه وصلتها تنازعاه والعائد على الموصول الهاء فى تنازعاه وفى متعلق باعمل ثم أتى بمثالين فقال

كَيُحسِنان ويُسىء ابناكا ... وقَدْ بَغَى واعتديا عَبْدَاكا

فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو اعمال الثانى فابناكا فاعل يسىء ويحسنان هو المهمل ولذلك عمل فى ضميره وهو الألف والمثال الثانى على اختيار الكوفيين وهو اعمال الأول فعبداك فاعل بغى واعتديا على المهمل ولذلك عمل فى ضميره وهو الالف من عند اعتديا وفهم من المثالين أنه يجب اضمار المرفوع قبل المفسر وبعده فأما على أعمال الأول فاشترك الفضلة مع العمدة فى الاضمار فى المهمل وهو الثانى وأما على اعمال الأول ففيه تفصيل بينه بقوله

وَلا تجىء مَعْ أول قَدْ أُهْمِلا ... بِمُضمَرٍ لِغَيرِ رَفْعٍ أُوهِلا

بَلْ حذفَه الزَمْ إنْ يَكنْ غيرَ خَبَرْ ... وأَخِّرَنْهُ إنْ يَكنْ هُوَ الخَبَرْ

يعنى أن المهمل إذا كان أولا وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه نحو ضربت وضربنى زيد ولما كان المنصوب شاملا للفضلة ولما أصله العمدة أشار إلى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله بل حذفه الزم أن يكن غير خبر وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم من قوله قبل ولا تجىء مع أول قد أهملا ثم أشار إلى أن حكم ما ليس بفضله وهو ما أصله الخبر الاضمار والتأخير عن المفسر بقوله وأخرنه إن يكن هو الخبر فمن كونه منصوبا ينبغى أن لا يضمر قبل الذكر كالمرفوع ومن كونه عمدة فى الأصل ينبغى أن لا يحذف فوجب عنده الاضمار والتأخير ومثال ذلك ظننى وظننت زيدا قائما إياه وتجوز فى اطلاقه الخبر على ما هو عمدة فى الأصل إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ لأن كل واحد منهما عمدة فى الأصل وإذا حمل على هذا لم يحتج إلى ما قال الشارح والمرادى وقوله مع أول متعلق تجىء وكذلك بمضمر وقد أوهلا فى موضع الصفة لمضمر ولغير متعلق بأوهلا ومعنى أوهلا جعل أهلا لغير الرفع وحذفه مفعول مقدم بالزم وأن يكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وكذلك أن يكن هو الخبر هو فصل بين اسم كان وخبرها أو توكيد لاسمها أو مبتدأ خبره الخبر والجملة خبر كان ثم قال

وأظهِرِ إنْ يَكنْ ضَميرٌ خَبَرا ... لِغَيرِ ما يُطابِقُ المفسَّرا

(قوله وأسرة الرجل رهطه) بضم الفتحة وذكر الحطاب فتحها وكلاهما بمعنى واحد ورهط الرجل قومه وقبيلته الأقربون ويقال الرهط ما فوق العشرة إلى الأربعين (قوله ومن حذف الفضلة واثبات العمدة) هذا فيه تكرار مع ما يأتى فى قوله * ولا تجىء مع أول قد أهملا * إلى قوله وأخرنه فالجيد الحمل على المطابقة فقط * فان قلت مطابقة الضمير للظاهر أمر معلوم فى هذا الفن * فالجواب ان ذلك إشارة الى الرد على من يضمر ضميرا مفردا وان كان المتنازع فيه مثنى أو مجموعات رعاية لما ذكروعلم من الأعمال فى الضمير انه لا تنازع فى التمييز والحال لأنهما لا يضمران فليس من التنازع تصببت وامتلأت عرقا ولا قمت وخرجت مسرورا وانما ذلك على الحذف اه من ابن غازى (قوله ولا تجىء مع أول) أى مالم يخف لبس فجىء به مؤخرا كاستعنت واستعان (قوله أوهلا) ويصح أهلا (قوله وتجوز فى إطلاقه الخبر على ماهو عمدة فى الأصل) من اطلاق الخاص على العام والقرينة معنوية وهى ظهور أنه لم يجز حذف الخبر لعدم جواز حذف ماهو مبتدأ فى الأصل اولى (قوله وقد اوهلا فى موضع الصفة لمضمر) هكذا فى النسخ وهو تحريف من الكتبة وإنما هو صفة لأول (قوله واظهر ان يكن) يجوز كونها من كان التامة وضمير فاعلها وخبرا حال

وإذا اعملت الثانى قلت أظن ويظننى زيد وعمرو اخا اياهما اخوين فاخر الضمير وبدل الضمير الذى هو مفعول ثان لقوله قبل واخرنه أن يكن هو الخبر لانهما مفعولان للاول بخلاف أعمال الأول

(المفعول المطلق) قول العلامة الأشمونى فى المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرا ممنوع بل بينهما عموم من وجه ولا يمنع من ذلك كون المفعول المطلق غير المصدر نائبا عن المصدر وقوله أعنى العلامة الأشمونى ندرا إلى ما يقوم مقامه فتقول ما قام مقام المصدر مفعول مطلق وليس مصدرا قوله أى العلامة الأشمونى ومفيد توكيد عاملة مخرج لنحو المصدر المؤكد فى قولك أمرك سير سير فيه نظر لأن سير الثانى من أمثلة الخبر لان عامله المبتدأ فقد خرج بقوله ما ليس خبرا الا انه بناه على الظاهر لانه فى الظاهر ليس خبرا بل تابع له (قوله كأمن) مثال للدلول أى كمدلول أمن من مدلولى أمن (قوله وفى ذلك اشعار بأن المصدر والمفعول المطلق المترادفان الخ) * قلت يدفع هذا الاشعار بقوله قريبا وقد ينوب عنه ما عليه دل بملاحظة أن النائب مفعول مطلق وترك التنبيه عليه اتكالا على الشارح (قوله متعلقا بمحذوف) ويحتمل تعلقه بالفعل المقدر صلة أى استقر سوى الزمان من مدلولى بالفعل ومن بمعنى فى لان الجزء مستقر فى الكل وقوله اشتمل الصماء أى الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه وقول الأشمونى وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشيا. يقضى بواسطة انه لم يذكر فيها قمت وقوفا وذكره فيما قبل انه ليس مؤكدا وجوابه انه شمله قوله مرادفة أن فسر الوقوف بالانتصاب وقد يراد بالقيام ما يشمل النهوض من اضطجاع إلى الجلوس فيكون أعم من الوقوف هذا حاصل تقرير شيخنا (قوله سرت السير) أى الذى تعلم * إن قلت هو موصوف أيضا وكلامه يقتضى انه مغاير لما قبله قلت أما أن تجعل قوله الذى تعلم بيانا لكون ال فى السير للعهد والتقدير أى الذى تعلم أو أن قوله ومثله توكيدا

يعنى أن الضمير إذا كان خبرا عن شىء مخالف لمفسره فى الأفراد والتذكير وفروعهما وجب اظهاره لأنه إذا أضمره موافقا للمخبر عنه خالف المفسر وإذا أضمر موافقا للمفسر خالف المخبر عنه وإن يكن شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولغير فى موضع الصفة لخبر أو معمول له وما موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التى بعدها ثم مثل ذلك بقوله

نَحْوَ أَظُنُّ ويظنَّانِى أخا ... زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فى الرَّخا

فهذا المثال على أعمال الأول فالثانى الذى هو يظنانى هو المهمل ولذلك عمل فى الضمير المثنى فكان حق مفعوله الثانى الذى هو أخا أن يكون ضميرا لكنه لو أضمر مفردا موافقا للمخبر عنه وهو الياء من يظنانى لخالف المفسر وهو أخوين ولو أضمر مثنى موافقا للمفسر لخالف المخبر عنه فوجب اظهاره لذلك وفى بعض نسخ المرادى فى هذا الفصل تخليط والصواب ما ذكرت لك

(المفعُولُ المطْلَقُ)

المفاعيل خمسة مفعول به ومفعول مطلق وسمى مفعولا مطلقا لأن المفاعيل كلها مقيدة بأداة ومفعول فيه ومفعول له ويسمى أيضا مفعولا من أجله أو مفعول معه أما المفعول به فقد تقدم فى باب الفاعل وشرع الآن فى بيان الأربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال

المصْدَرُ اسْمُ ما سِوَى الزمانِ مِنْ ... مدْلولَىِ الفعْلِ كأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

قال فى الترجمة المفعول المطلق ثم قال هنا المصدر وفى ذلك اشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو ضربته سوطا ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبنى ضربك وفهم من قوله من مدلولى الفعل إن للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله كأمن من أمن فأمن فعل يدل على الحدث والزمان وأمن اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولى الفعل ولم يبين المدلول الثانى وهو الزمان لأنه غير مقصود فى هذا الباب فالمصدر مبتدأ وخبره اسم وما موصولة واقعة على الحدث وصلتها سوى الزمان ومن فى موضع نصب حال من الضمير المستتر فى الصلة ويحتمل أن يكون متعلقا بمحذوف تقديره أعنى ثم قال (بمثله أو فعل ووصف نصب *) مثال ما ينصب بمثله أعجبنى ضربك زيدا ضربا وشمل المماثل فى اللفظ والمعنى كالمثال المذكور والمماثل فى المعنى دون اللفظ كقولك أعجبنى قيامك وقوفا لأنه مماثل فى المعنى ومثال ما انتصب بالفعل قولك قمت قياما ومثال ما انتصب بالوصف أنا قائم قياما ثم قال (وكونه أصلا لهذين انتخب) الاشارة بهذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين وانتخب أى اختير وذلك لوجوه مذكورة فى كتبهم ومذهب الكوفيين العكس وكونه مبتدأ وأصلا خبر كون ولهذين متعلق بأصلا وانتخب خبر المبتدأ ثم قال

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يبينُ أَوْ عَدَدْ ... كسِرْتُ سيرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ

يعنى أن المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاث فوائد وأتى بمثالين الأول للعدد وهو قوله سرت سيرتين ومثله عشرين ضربة والثانى للنوع وهو قوله سير ذى رشد ومثله الموصوف كقولك سرت سيرا شديدا ومصاحب ال كقولك سرت السير أى الذى تعلم ومثال التوكيد سرت سيرا وسمى

الموصوف أل الغير المصاحب أل ومصاحب أل (قوله مادل المصدر عليه) يبعده أن المحذوف لا يدل على المذكور (قوله وشمل النوعى والمعدود) أى مصدر النوع ومصدر المعدود (قوله من عضى) بتشديد الضاد المكسورة لاجل ياء المتكلم والتضريس العض بالاضراس والتمثيل بالحلوم الذى فى كلام الشاعر ليس موافقا لكلام الناظم لأن كلامه فى المفعول المطلق وليس هذا كذلك ويجاب بأنه إذا جاز جمع المصدر الذى ليس مفعولا مطلقا لكونه انواعا جاز جمع المصدر الذى هو مفعول مطلق لكونه

توكيدا لأنه لم يفد غير ماأفاده الفعل الناصب له ثم قال

وقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ ماعَلَيْهِ دَلّْ ... كجِدَّ كلَّ الجِدِّ وافرَحِ الجَذَلْ

الأصل فى المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربت ضربا وقد ينوب عنه مادل عليه من مغاير لفظ العامل فيه نحو جد كل الجد فكل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لاضافته إلى المصدر الذى هو من لفظ الفعل وكذلك افرح الجذل فالجذل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ فرح لكنه فى معناه فان الجذل هو الفرح وقد هنا للتحقيق لكثرة ورود النيابة فى ذلك وما موصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة بينوب وصلتها دل عليه متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر فى دل والضمير فى عليه عائد على المدلول عليه وهو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذى دل عليه ويجوز أن يكون الضمير فى عليه هو الرابط وفاعل دل عائد على المصدر فيكون التقدير مادل المصدر عليه لأن كل واحد منهما دال على الآخر إذ هو فى معناه ثم قال

وما لتوكيدٍ فوحِّدْ أبدا ... وثَنِّ واجمَعْ غيرَهُ وأفْرِدا

يعنى أن المصدر المؤكد لايجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لايثنى ولا يجمع وغيره أى غير المؤكد وشمل النوعى والعددى فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه أما المعدود فلا خلاف فى جواز تثنيته وجمعه نحو ضربته ضربين وضربات وأما النوعى فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه كقول الشاعر

(هل من حلوم لاقوام فأخبرهم * ماجرب القوم من عضى وتضريسى)

واختلف فى القياس عليه فمذهب سيبويه أنه لايقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والاشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فتقول على هذا ضربت زيدا ضربين وضروبا إذا اردت نوعين من الضرب أو انواعا وما موصولة مفعول مقدم بوحد وهى واقعة على المصدر المؤكد وصلتها لتوكيد وغيره مفعول باجمع فهو من باب التنازع ويطلبه ثن واجمع وأفرد والهاء فى غيره عائدة على ما * ثم ان عامل المصدر على ثلاثة أقسام ممتنع الحذف وجائزه وواجبه وقد أشار إلى الأول بقوله (وحذف عامل المؤكد امتنع *) يعنى أن حذف العامل فى المؤكد ممتنع قال فى شرح الكافية لأن المصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك واعترضه ولده بدر الدين بما هو مذكور فى شرحه واعتراضه عليه متجه وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو زيد ضربا أى يضرب ضربا ولا اشكال فى ان هذا مصدر مؤكد لأنك لو اظهرت العامل فقلت زيد يضرب ضربا تعين كونه مؤكدا ثم أشار إلى الثانى بقوله (وفى سواه

أنواعا إذ لا فرق (قوله كالحلوم والاشغال) إما مثال للجمع الذى لايجمع فالحلوم جمع ولا يجمع وكذ الاشغال وأما مثال لمفهوم قوله كما لا يجمع كل مصدر لأن مفهومه ان بعضهم يجمع يعنى سماعا فالحلوم والاشغال مثال لما سمع والحلوم جمع حلم الذى هو الرؤيا أو جمع حلم بالكسر ضد الغضب (قوله ويطلبه ثن أى على القول بجواز تقديم المتنازع فيه (قوله وقد جاء الخ) جوابه حيث أظهر العامل كان مؤكدا وحيث لم يظهر كان بدلا عنه فقوله لأنك لو أظهرت العامل الخ جوابه أنه مثال آخر فالصواب أن زيد ضربا بدل من اللفظ بالفعل فاندفع اعتراض ولده وأنشد بعضهم هنا مشيرا لعلو مرتبة الناظم وان اللبون إذا مالز فى قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس ولله در الناظم حيث كاشف على ابنه فى اعتراضه حيث قال كابنى أنت حقا صرفا

أى حقنى حقا فلا تعترض على وقال لى بكا بكاء ذات عضله أى من اعتراضه على قال بعض المشايخ أمثلة الشيخ كلها مقصودة وبعبارة أخرى كتب الشاطبى بطرة شرح ابن الناظم عند اعتراضه على أبيه فى قوله وحذف عامل المؤكد وابن اللبون إذا مالز فى قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس شبه الإمام ابن مالك بالجمل العظيم القوى وولده بالرضيع والزفى قرن حبل وقوله البزل جمع بازل وهو الجمل العظيم القوى

لدليل متسع) يعنى أن سوى المؤكد وهو النوع والمعدود يجوز حذف عاملهما إذا دل عليه دليل ولا خلاف فى ذلك كقولك لمن قال ماضربت زيدا بل ضربتين وبل ضربا شديدا أو متسع اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبره فى سواه وهو على حذف مضاف تقديره وفى حذف سواه ولدليل متعلق بحذف المقدر ويجوز أن يكون متعلقا بالاستقرار العامل فى الخبر أى واقع لدليل ويجوز أن يكون متسع خبرا والمبتدا محذوف أى والحذف متسع فيه فيكون على هذا متسع اسم مفعول إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه ولدليل متعلق بمتسع * ثم أشار إلى القسم الثالث فذكر انه يجب حذف عامل المصدر فى ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله

وَالْحَذْفُ حتمٌ مع آتٍ بَدلا ... مِنْ فعله كنَدلاً اللَّذ كانْدُلا

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر الآتى بدلا من فعله كقولك ضربا زيدا وأشار بقوله كندلا إلى قول الشاعر

(على حين ألهى الناس جل أمورهم * فندلا زريق المال ندل الثعالب)

فندلا مصدر ندل وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى الندل الخطف وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء والمال مفعول بندلا وقوله مع آت على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آت وبدلا منصوب على الحال من الضمير المستتر فى آت ومن فعله متعلق بندلا وكندلا فى موضع الحال فاعل آت والذلغة فى الذى وصلته كندلا وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة ووقف عليها بالالف ثم أشار إلى الموضع الثانى بقوله

وما لِتَفصيلِ كامًّا مَنا ... عامِلُه يُحذَفُ حَيثُ عَنّا

يعنى ان المصدر إذا أتى به فى تفصيل وجب حذف عامله وأشار بقوله كامامنا إلى قوله عز وجل فاما منا بعد وأما فداء وهو تفصيل لعاقبة ماقبله وهو قوله عز وجل فشدوا الوثاق وما موصولة واقعة على المصدر ولتفصيل صلته وكاما فى موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة فى موضع الخبر لما وحيث متعلق بيحذف ومعنى عن عرض * ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال

كذا مُكرَّرٌ وذُو حصرٍ ورَدْ ... نائِبَ فعلٍ لاسْمِ عَينٍ اسْتَنَدْ

أى يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرا سيرا أو بحصر نحو انما أنت سيرا واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو أمرك سير فان المصدر فيه مرفوع ومكرر مبتدأ وخبره كذا وذو حصر معطوف على المبتدأ وورد فى موضع الصفة لمكرر وذو حصر معا ونائب فعل حال من فاعل ورد واستند فى موضع الصفة لمكرر وذو حصر وكان حقه ان يقول وردا نائبى واستندا لان كلا المصدرين مستندين لنائب فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر ونظيره قولهم هو أحسن الفتيان وأجمله * ثم أشار إلى الدابع والخامس بقوله

ومنهُ ما يَدعُونَهُ مؤكّدا ... لنفسهِ أوْ غَيرِهِ

أى ومن المصدر الواجب حذف عامله مايسميه النحويون مؤكدا لنفسه أوغيره ثم مثل للأول بقوله فالمبتدأ * نحوله على ألف عرفا *) أى فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه مثاله له على الف عرفا أى اعترافا وانما سمى موكدا لنفسه لأنه واقع بعد جملة هى نص فى معناه فله على الف هى نفس الاعتراف ومثل للثانى بقوله (والثان كابنى أنت حقا صرفا) أى والقسم الثانى من

أى مضاف اليه إذا المضاف هو مع وكثيرا مايطلق المضاف على المضاف اليه وفى نسخة صحيحة على حذف الموصوف واعلم أن قوله * والحذف حتم مع آت بدلا * قاعدة يندرج تحتها ماللتفصيل والمكرر وذو الحصر ومثلها المستفهم عنه نحو أأنت سيرا فالمصدر فى كل هذه بدل من الفعل وانما ذكر هذه الجزئيات وان كانت مندرجة تحت القاعدة المتقدمة وان كانت عادته فى الكتاب أنه فى الغالب يذكر القواعد لا الجزئيات بخلاف صنيعه فى التسهيل لخفاء اندراج هذه الامور تحتها غير أنه لم يذكر المستفهم وذكره فى التوضيح وذكر فيه وفى التسهيل ماهو فى مقام التوبيخ نحو ألعبا وقد علاك المشيب وذكر أيضا التوبيخ من غير استفهام كقوله خمولا واهمالا وغير مولع * بتشييت أسباب السيادة والمجد (قوله فيكون على هذا متسع اسم مفعول) أى ليس فيه حذف النائب بل حذف حرف الجر فاستتر الضمير ويسمى ذلك بالحذف والايصال (قوله سيرا سيرا) الأول هو النائب عن الفعل والثانى توكيد له (قوله واستند الخ) قال الشيخ خالد والظاهر أن جملة استند صفة لفعل

(قوله أحق ان كان المبتدأ غير المتكلم) ان قلت ما الفرق بين المتكلم وغيره * قلت الفرق ان المقصود فى أنا أبوك أمر المخاطب بالجرى على حقوق الابوة فناسب تقدير حقنى أى حق ابوتى على حذف مضاف أى أجر على حقوق أبوتى لك والمقصود فى أنت ابنى الاخبار بأنى جار على حقوق أبوتى لك والمقصود فى ابنى أنت الاخبار بأنى جار على حوق بنوتك من الحنو والشفقة ومحبة الخير لك فناسب تقدير أحقك أى أحق بنوتك فأنا جار على حقوقها من الحنو والشفقة ومحبة الخير لك وضابط التقدير انك عند التقديم تجعل معنى المبتدأ مفعولا فان كان المبتدأ أنا تقول حقنى وان كان غير متكلم كأنت تقول أحقك ولا يصح ان تقدر احقنى ولا حقق لما مر ولما يلزم من تعدى فعل الفاعل المتصل المضمر إلى ضميره المتصل وهو ممنوع فى غير باب ظن (قوله بكا) المقصور بدون مد الصوت

من المؤكد مثاله ابنى أنت حقا صرفا وانما سمى مؤكدا لغيره لأنه واقع بعد جملة صارت به نصا فى معناه وبيانه ان قولك أنت ابنى يحتمل الحقيقة والمجاز على ان المراد أنت مثل ابنى فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعينت الحقيقة والعامل فى هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره أحق ان كان المبتدأ غير متكلم وحقنى ان كان متكلما وفهم من قوله مؤكدا انه واجب التأخير عن الجملة لان المؤكد بعد المؤكد وما مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها منه وصلتها يدعونه والهاء مفعول أول بيدعونه وهى الرابطة بين الصلة والموصول ومؤكدا مفعول ثان والواو عائدة على النحويين ولنفسه متعلق بمؤكدا وغيره معطوف عليه وباقى اعراب البيت واضح * ثم أشار إلى الموضع السادس فقال

كَذَاكَ ذُو التَّشبِيه بعد جُمْلهْ ... كلى بُكا بُكاء ذات عضْلهْ

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر ايضا إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط الأول أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط فى قوله بعد جملة واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه الثانى ان تكون حاوية معناه الثالث ان تكون مشتملة على فاعله الرابع ان يكون ما اشتملت عليه جملة غير صالح للعمل الخامس أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث وانما لم يصرح بباقى الشروط لانها مستفادة من المثال وهو قوله لى بكا بكاء ذات عضله فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو بكاء وعلى فاعله وهو الياء من لى وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه وهو بكا صلاحية للعمل لانه ليس نائبا عن الفعل ولا مقدرا بان والفعل وبكا مشعر بالحدوث فعلى هذا يكون المثال متمما للحكم والشروط وذو التشبيه مبتدأ خبره كذاك وبعد فى موضع الحال من ذو والبكاء يمد ويقصر وقد استعمله فى المثال بالوجهين وذات عضله هى التى تمنع من النكاح والعامل فى المصدر فى هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى

(المفعُولُ لَه)

وهو المصدر المذكور علة للفعل ويشترط فى نصبه أربعة شروط أن يكون مصدرا وان يظهر التعليل وأن يتحد مع الفعل المعلل فى الزمان وان يتحد معه فى الفاعل وقد نبه على اثنين منها بقوله

وهو الغالب على الذكور ولذا أضاف المقصور لنفسه بقوله كلى بكا والممدود الصوت بمد والغالب أن يصدر من المرأة ولذا أضافه لها فان قلت بكاء ذات عضله مشبه به والمتكلم إنما فعل المشبه وهو البكا الأول دون المشبه به وهو البكاء الثانى * أجاب شيخنا بان المراد انه يكون فاعلا لفعل من جنس المصدر المشبه به وبهذا يتضح كون الجملة حاوية معناه وللعلامة سيدى حمدون المزوار عفا الله عنه

كذاك ذو التشبيه بعد جمله ... حاوية فاعله وفعله * معنى وأن يكون ذا علاج * فارفع سوا تسلك سوا المنهاج * وزيد فقد عامل فى الجملة * كلى بكى بكا بكاء ذات عضله

(قوله وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه وهو بكا صلاحية للعمل) أى لانه ليس المراد لى ان ابكى وانما المراد وجود البكاء وخرج نحوله يد يد أسد لعدم المصدر وله صوت صوت حسن لعدم التشبيه وصوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة وعليه نوح نوح حمام لعدم احتوائها على فاعله وله صوت صوت حمار لعدم احتوائها على فعله فى المعنى وله ذكاء ذكاء الحكماء لعدم كونه ذا علاج أى لا بد أن يكون معنى ذلك الاسم المضموم للجملة الذى بمعنى المصدر المنصوب عارضا المصاحبة غير لازم فيجب الرفع فى هذا المثال ونحوه قوله هدى هدى الصلحاء فان الثانى مرفوع لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل إذن على معنى الفعل أى الحدث وخرج نحو أنا أبكى بكاء ذات عضلة لان فى الجملة ما يصلح للعمل فى المصدر فهو العامل فيه

يُنصَبُ مفعولاً لهُ المصدَرُ إنْ   أبانَ تَعليلاً كجُدْ شُكْراً ودِنْ

فقوله ينصب مفعولا له هذا هو الحكم وقوله المصدر هذا هو الشرط الأول فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك أكرمتك لزيد وقوله ان أبان تعليلا هذا هو الشرط الثانى يعنى ان اظهر تعليلا فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولا له كقولك جلست قعودا ثم مثل بقوله جد شكرا فان شكرا مصدر وقد أبان التعليل لان معناه جد لاجل الشكر ثم نبه على الشرطين الآخرين بقوله (وهو بما يعمل فيه متحد * وقتا وفاعلا) يعنى ان من شرط نصب المفعول له ان يتحد زمانه وزمان الفعل المعلل وان يتحد فاعلهما فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك أتيتك أمس لاكرامك لى غدا وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك أكرمتك لاكرامك لى فمثال ما استوفى الشروط قولك قمت اجلالا لك ومثله قوله جد شكرا والمصدر مفعول لم يسم فاعله بينصب ومفعولا حال من المصدر وله متعلق بمفعولا وهو مبتدأ ومتحد خبره ووقتا وفاعلا منصوبان على حذف الجار أى فى وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير متحد زمانهما وفاعلهما وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف ومذهب الناظم جوازه ثم قال

وإنْ شَرطٌ فُقِدْ   فاجْرُرْهُ بالحَرْفِ

يعنى أنه إذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام وانما اقتصر على اللام وان كان جره بالباء ومن والى جائز لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر وان شرط وجوابه فاجرره وشرط مرفوع بفعل مضمر يفسره فقد ثم قال (وليس يمتنع * مع الشروط كلزهد ذا قنع) يعنى ان الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول قمت لاجلال لك وهذا قنع لزهد واسم ليس ضمير مستتر يعود على المفعول له وفى يمتنع ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فاجرره ويمتنع خبرها ومع الشروط متعلق بيمتنع وهو على حذف

(قوله ان أبان تعليلا) * فان قلت هذا معلوم لانه يعلم من كونه مفعولا له أن يبين تعليلا ولا يصح كونه شرطا للنصب إذ إبانة التعليل من حقيقة المفعول له * فالجواب أن المراد أن المصدر ان أبان تعليلا فى المعنى ينصب حال كونه فى الاصطلاح يسمى بالمفعول له وهو لا ينافى كونه يسمى فى الاصطلاح معللا أيضا ولا يلزم عقلا من كونهم اصطلحوا على تسمية شيء مفعولا له أن يبين تعليلا إذ يجوز عقلا الاصطلاح على تسمية غير المبين تعليلا مفعولا به فصار فى قوله ان أبان تعليلا فائدة (قوله شكرا) لا يصح قول بعض الشراح وأى لان يشكر الناس لاختلاف الفاعل وانما المعنى لاجل شكرك الله * فان قلت الجود هو الشكر اللغوى فيلزم تعليل الشيء بنفسه * قلت الشكر أعم والجود أخص والاخص يصح تعليله بالاعم تقول صليت للدعاء أى الحامل لى على الصلاة الدعاء لان المراد بالعلة هنا الغرض أو الجملة (فائدة) أما العبيد فذو عبيد أنكره سيبويه وقال لغة خبيثة وأجازه يونس فقيل التقدير مهما يذكر شخص لاجل تملك العبيد فالمذكور ذو عبيد وانما منعه سيبويه لعدم

المصدر وان قدر بملك العبيد لم يتحد الفاعل اذ فاعل الذكر الناس وفاعل التملك الشخص ذو العبيد ولم يتحد الوقت اذ وقت الذكر غير وقت التملك إلا أن يقال التملك دائم بدوام الملك والذكر واقع فى بعض أزمنة الملك فيتحد الوقت والاتحاد فى الوقت اما بان يكون زمنهما واحدا أو بأن يكون آخر وقت الملك مقترنا بأول وقت العلة نحو جئت اصلاحا لك فأول الاصلاح مقترن بآخر المجيء * فان قلت يلزم على هذا أن يكون السفر فى قولك تأهبت السفر مفعولا لاجله * أجاب شيخنا بأن المتأهب اليوم يتأخر عنه السفر غدا بمدة مع كونه غير قلبى (قوله وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا) قال الامام ابن غازى استغنى المصنف عن اشتراط كونه قلبيا لاشتراط اتحاد الوقت لان افعال الجوارح لا تجتمع فى الوقت مع الفعل المعلل (قوله تقديم التمييز) سبق ثم (قوله وان شرط فقد) أى غير التعليل لظهور عدم صحة الجر بحرف العلة مع عدم التعليل على ان ابانة التعليل ليست شرطا للنصب وانما هى شرط لتسميته مفعولا له فلا اعتراض على المصنف (قوله والى) اعترض عليه بعض المعاصرين من المغاربة بأنها مجموعة فى أربعة من وفى والباء واللام وليست إلى منها هذا حاصل ما أشار اليه من الاعتراض * قلت وجوابه ان المقصود جره بحرف تعليل صالح دخوله عليه والى قد تكون للتعليل نحو جئت اليك أى جئت لك أى لاجلك (قوله كزهد) أى ان الزهد علة للقناعة لانه الاعراض والكف (قوله على المفعول له) كذا فى بعض النسخ وهذا سبق به القلم وفى بعض النسخ واسم ليس ضمير مستتر يعود على الجر المفهوم من قوله فاجرره ويمتنع خبرها ومع الشروط الخ وهو الموافق لسبكه

مضاف والتقدير وليس الجر ممتنعا مع وجود الشروط وفهم من المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز فى المجرور والمنصوب ثم قال

وقلَّ أنْ يَصْحَبَها المُجَرَّدُ والعَكسُ فى مَصْحُوبِ ألْ

يعنى أن المفعول له إذا كان مجردا من الألف واللام والإضافة يقل أن تصحبه لام الجر وان كان مقرونا بأل يقل أن لا تصحبه اللام فنحو قمت لاكرام لك قليل وإكراما لك كثير ونحو قمت الاكرام قليل للإكرام كثير وفهم من سكوته عن المضاف أنه يستوى فيه الوجهان والهاء فى يصحبها عائد على لام الجر ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أل فقال

وَأنْشَدُوا لا أقعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

الجبن الخوف يقال رجل جبان وامرأة جبان وعن متعلقة بالجبن والهيجاء الحرب والزمر الجماعات وقد جمع العجاج بين نصب الأقسام الثلاثة فقال

يركب كل عاقر جمهور * مخافة وزعل المحبور * والهول من تهول الهبور

﴿ المفعُولُ فيهِ وَهو المُسَمَّى ظَرْفاً ﴾

المفعول خبر مبتدأ مضمر وأل فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين مفعول فيه وظرف وقوله

الظَّرْفُ وقْتٌ أوْ مَكانٌ ضُمِّنَا فى باطِّرَادٍ كهُنا امْكُثْ أزْمُنا

قسم الظرف إلى مكان وزمان وشمل قوله وقت أو مكان الظرف وغير الظرف وأخرج بقوله ضمنا فى ما ليس بظرف من الزمان والمكان نحو يوم الجمعة مبارك وأعجبنى موضع جلوسك واحترز بقوله باطراد من المكان المختص المنصوب بدخل نحو دخلت الدار والمسجد ونحوه فإنه غير ظرف لأنه لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من ذلك أن الدار من نحو دخلت الدار ليس بظرف وفى نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذاهب الأول أنه انتصب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز وإليه ذهب الناظم الثانى أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة وإن دخل معه متعد بنفسه الثالث أنه انتصب نصب الظرف وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان فأما على الثانى والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه ان كان ظرفا فهو قد دخل فى الظروف وإن كان مفعولا به حقيقة فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه ليس على معنى فى وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافا للشارح فإن نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظى فلا يخرجه ذلك عن معنى فى وهذا هو الذى اعتبره الناظم فاحتاج إلى قيد الاطراد ثم مثل بطرفين أحدهما مكان وهو هنا والآخر زمان وهو أزمنا جمع زمان على إسقاط حرف الجر والظرف مبتدأ وخبره وقت أو مكان واو للتفصيل وضمنا فى موضع الصفة لوقت ومكان والف للتثنية ومفعول ثان لضمن وهو على حذف مضاف أى ضمن معنى فى وباطراد متعلق بضمن ثم قال

فانْصِبْهُ بالواقِعِ فيهِ مُظْهَرَا كانَ وَإلاَّ فانْوه مُقَدَّرا

بين فى هذا البيت أن حكم الظرف النصب وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أو ما فى معناه نحو قعدت أمامك وسرنى قدومك يوم الجمعة وأنت سائر غدا وأن العامل فيه يكون ظاهرا كما تقدم ويكون مقدرا واطلق فى المقدر فشمل المقدر جوازا نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ووجوبا

(قوله عاقر) الرمل الذى لا ينبت والجمهور الكثير المتراكم والزعل النشاط والهبور جمع هبر وهو المطر فى الأرض والحبور المرور وهاله يهوله أفزعه (قوله الظرف) له عند البصريين اسمان وعند الكوفيين لا يسمى ظرفا بل مفعولا فيه لأن الظرف لغة الوعاء كالجراب والعدل والطاس وهو متناهى الأقطار وما جعله البصريون ظرفا ليس متناهى الأقطار (قوله وقت) أى اسم وقت لأن الظرف فى الاصطلاح هو اللفظ وتضمن الظرف تضمن عارض لا يوجب بناء والموجب التضمن الأصلى وأما قول الأشمونى وهذا الباب الثانى أى يكون الحرف منظورا إليه فهو مردود بأن التضمن ينافى النظر إليه لأنه على هذا منظور إلى لفظه فيكون مضمنا لفظه فينا فى ظهوره معه والظرف لا يصح التصريح معه بفى حال كونه ظرفا فليس منظورا إلى لفظه بل إلى معناه * والحاصل أن التحقيق أنه مضمن معنى الحرف تضمنا عارضا فلا يلزم بناؤه (قوله على اسقاط حرف الجر) متعلق بمحذوف أى منصوب على اسقاط حرف الجر وصوابه على الظرفية * ويجاب بأن مراده المعنى والتقدير هو كائن على اسقاط حرف الجر

(قوله ويوم) هذا هو التحقيق خلافا لظاهر الأشمونى من كونه مختصا (قوله والأيام) أى أيام الأسبوع (قوله كرمى) قيل يصح فتح ميم من وإضافة مرمى إليه فيكون موصولا فلا يرد عليه اعتراض وهو خلاف الرواية قال شيخنا ما صيغ من الفعل مبهم سواء أضيف كرمى زيد أو لم يضف لأن مرمى مثلا ليس له صورة ولا حدود (قوله فرسخ وميل وبريد) * إن قلت ما الفرق بينهما وبين محرم مثلا أو صفر فمحرم اسم لنصف السدس الأول من السنة وصفر اسم لنصف السدس الثانى منها وهكذا فلا فرق بين أسماء الشهور والمقادير إذ كل منهما فيه إبهام لأن الشهور توجد فى كل سنة * فالجواب أن اسم الشهر موضوع للحقيقة فهو معرفة فكان مختصا بخلاف أسماء المقادير وهذا الجواب كان حضرنى وأقرنى عليه الشيخ وهذا على تفرقة الشارح حيث جعل أسماء الشهور مختصة وأسماء المقادير مبهمة وإلا فأسماء الشهور تصلح أن تكون ظروفا سواء قلنا أنها مختصة أو مبهمة والميل قدر مد البصر (قوله مزجر الكلب قال فى الكافية

ونحو منى مزجر الكلب ندر * ولا ندور فيه إن نلا زجر

وهو مثل للتوسط ومقعد القابلة مثل للقرب ومناط الثريا مثل للبعد (قوله وغير ذى التصرف الذى لزم ظرفية أو شبهها ونظم ذلك بعضهم بقوله

خمس من الظروف قد تخصصت * بمن ولم يجرها سواها

قبل وبعد ولدن عند ومع * شرح الإمام الأورقى حواها

إذا وقع خبر الذى أو صلة أو صفة أو لا حالا ومظهراً خبر مقدم والاحرف شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لم يكن مظهراً والفاء جواب الشرط قال (وكل وقت قابل ذاك) يعنى أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها فالمبهم منها مادل على زمان غير معين نحو وقت وحين ويوم والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام وما عرف بأل والمعدود وإنما استوثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط * فإن قلت ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص قلت من قوله بعد وما يقبله المكان الا مبهما ففهم منه أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهما وغير مبهم وليس فى مقابلة المبهم إلا المختص وكل مبتدأ وقابل خبره وذاك إشارة إلى النصب على الظرفية ثم قال (وما * يقبله المكان إلا مبهما) يعنى أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم وفهم منه أن المختص لا يقبلها والمختص من أسماء المكان ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والجبل والمبهم ما ليس كذلك ثم شرع فى بيان المبهم منها فقال

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمًى مِنْ رَمَى

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع الأول الجهات ويعنى به الجهات الست نحو أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال والثانى المقادير نحو فرسخ وميل وبريد الثالث ماصيغ من الفعل كمرمى ومذهب وظاهر قوله كمرمى من رمى أن مرمى صيغ من لفظ رمى وليس كذلك ولا يبعد أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوى وهو المصدر فيكون قوله من رمى على حذف مضاف أى من مصدر رمى فتقول جلست أمامك وخلفك وسرت ميلا وفرسخاً وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه فى الأصل وإلى ذلك أشار بقوله

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ... ظَرْفاً لِمَا فى أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

يعنى أن شرط القياس فى نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه فى الأصل المشتق منه نحو رميت مرمى وذهبت مذهباً وجلست مجلساً وشمل قوله لما فى أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو أنا رام مرمى واعجبنى جلوسك مجلساً وفهم من قوله وشرط كون ذا مقيسا أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه فى الأصل المشتق منه وانما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك كقولهم زيد منى مزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا فالعامل فى هذا الاستقرار وليس مما اجتمع معه فى أصله ولو عمل فى مزجر زجر وفى مقعد قعد وفى مناط ناط لكان مقيساً وشرط مبتدأ وذا إشارة إلى المصدر المشتق ومقيساً خبر كون وان وما بعدها خبر المبتدأ وظرفا منصوب على الحال من فاعل يقع ولما متعلق بظرفا أو فى موضع الصفة لظرفا وما موصولة واقعة على العامل واجتمع صلة ما وفى ومع متعلقان باجتمع ثم قال

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فى العُرْفِ

وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ الَّذِى لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

يعنى ان ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفا تارة وغير ظرف أخرى فانه يسمى فى عرف النحويين واصطلاحهم متصرفا نحو يوم ومكان فيستعمل ظرفا نحو خرجت يوم الجمعة وجلست مكانك وغير ظرف نحو أعجبنى يوم الجمعة ونظرت إلى مكانك وإن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو سحر من يوم بعينه وقط وعوض أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فانه لا يستعمل إلا ظرفا نحو جلست عندك أو مجرورا بمن نحو خرجت من عندك فانه يسمى فى الاصطلاح غير متصرف وما موصولة ويرى صلتها والظاهر أنها قلبية والمفعول الأول مستتر فى يرى وظرفا مفعول ثان بلزم ويجوز أن تكون ماشرطية والفاء جواب الشرط وغير مبتدأ وخبره الذى وظرفية مفعول بلزم أو شبهه معطوف على محذوف تقديره أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند فانه يلزم أحد هذين ولا يجوز أن يكون معطوفا على ظرفية المنطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط وليس كذلك بل هو لازم للظرفية ولشبهها واو على هذا للتقسيم ومن الكلم متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعا على من ويجوز أن يكون متعلقا بلزم ويكون الكلم واقعا على الظروف التى تستعمل ظرفا أو شبهها ثم قال

وقدْ يَنُوبُ عَنْ مكانٍ مَصْدرُ   وَذاكَ فى ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ

يعنى أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان الا أن نيابته عن ظرف المكان قليلة وفهم ذلك من قوله وقد ينوب ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك فى قوله يكثر ونيابته عنهما هو من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب زيد أى مكان قرب زيد ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم تيك طلوع الشمس أى وقت طلوع الشمس والإشارة بقوله ذاك إلى نيابة المصدر عن الظرف

﴿ المفْعول مَعهُ ﴾

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة من غير تشريك فى الحكم ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على أل لأنها موصولة وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال

يُنْصَبُ تالى الوَاوِ مفعولاً مَعهْ   فى نَحوِ سيرى وَالطَّرِيقَ مسْرِعهْ

يعنى ان حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو سيرى والطريق أى مع الطريق وتالى الواو ومفعول لم يسم فاعله بينصب ومفعولا حال منه ومسرعة حال من الياء فى سيرى ثم قال

بما من الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ   ذا النَّصبُ لا بِالواوِ القوْلِ الأَحقْ

لما ذكر فى البيت الذى قبله أن المفعول معه ينصب بين فى هذا البيت الناصب له وفهم من قوله بما من الفعل وشبهه أنه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الإشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فمثال الفعل استوى الماء والخشبة واعجبنى استواء الماء والخشبة وفهم من قوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وقوله بالواو إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجانى أن الناصب للمفعول معه الواو ورد بأنها لو كانت الناصبة لا تصل الضمير بها فى نحو قول الشاعر . تكون وإياها بها مثلا بعدى وذا مبتدأ والنصب نعت له وخبره بما وما موصولة وصلتها سبق ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بما والأحق أفعل تفضيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو فى القول المختار ثم قال

البتة عطف تفسير على قوله يلزم الظرفية لأنه يعلم من كونه يلزم الظرفية انه لا يخرج عنها (قوله شرطية) وجوم يرى بحذف الحركة المقدرة فى الألف واشبعت الراء (قوله أو لزم ظرفية أو شبهها) أى فحذف او لزم ظرفية ففيه حذف أربعة أشياء العاطف الأول ولزم وفاعله وظرفية (قوله بل هو لازم للظرفية ولشبهها) أى لا يخرج عنهما الا بمعنى أنه لازم للظرفية تارة ولشبهها أخرى لأنه لا معنى إذ اللازم لشىء لا ينفك عنه وإلا لم يكن اللزوم لزوما (قوله واقعا على من) أى جر من فهو على حذف مضاف (قوله من غير تشريك أى من غير اشتراط أو مع قطع النظر عن التشريك وعدمه فالمفعول معه هو الذى يذكر لبيان من فعل معه الفعل ولا ينظر إلى غير هذا من تشريك أو عدمه (قوله فى القول المختار) أشار الى أن الأحق ليس على بابه بل هو بمعنى الحق لأن مقابله باطل لا حق قيل عبر بالأحق تأدبا مع عبد القاهر لأنه أحد الأربعة المدونين الأولين أولهم سيدنا على رضى الله عنه فانه سبب فى تدوين النحو الثانى سيدنا الشافعى رضى الله عنه دون الأصول الثالث الخليل دون العروض الرابع عبد القاهر دون المعانى والبيان

(قوله وبعد ما استفهام) جواب سؤال مقدر تقديره وقد نصبت العرب على المعية من غير تقديم فعل ولا شبهه فما جوابه فقال نصب بفعل كون الخ (قوله ضعف) بالفتح والضم وهما بمعنى (٨٠) واحد خلافا لمن فرق فجعل الفتح فى المعانى والضم فى الأجساد (قوله لأنه لا ضعف فيه

وَبعدَ ما استِفْهامٍ أَوْ كيفَ نَصَبْ بِفعلِ كونٍ مضمرٍ بعضُ العرَبْ

يعنى أنه يجوز نصب ما بعد الواو اذا تقدمها كيف أو ما الاستفهامية على تقدير تكون نحو كيف أنت وقصعة من ثريد وما أنت وزيدا التقدير كيف تكون وقصعة وما تكون وزيدا وكان المقدرة ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفا على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل بنصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل لا لكون لأن المضمر هو الفعل ثم ان الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يترجح عطفه على النصب على المعية وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف وقسم يمتنع فيه العطف وقد أشار إلى القسم الأول بقوله (والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق *) يعنى إذا أمكن العطف بلا ضعف كان راجحا على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وإنما رجح العطف لأنه لا ضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وان يمكن شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر متقدم فى التقدير ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله (والنصب مختار لدى ضعف النسق) يعنى أن النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو قمت وزيدا لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف فلو قلت قمت أنا وزيد كان العطف أحق لعدم الضعف والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاف لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله (والنصب إن لم يجز العطف يجب) يعنى أن نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين إحداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظى نحو مالك وزيدا لان العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور وفى جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر لأن مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار وسيأتى فى باب العطف ان شاء الله تعالى والأخرى لا يجوز فيها العطف لمانع معنوى نحو جلست والحائط وسيرى والطريق لأنه لا يصلح للمشاركة ثم ان ما لا يجوز فيه العطف على قسمين قسم يتعين أن يكون مفعولا معه كما تقدم وقسم يمتنع أن يكون مفعولا معه فيجب اعتقاد عامل مضمر وإلى ذلك أشار بقوله) أو اعتقد إضمار عامل تصب) يعنى إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر علفتها تبنا وماء باردا. حتى شتت همالة عيناها فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية فيكون ماء مفعولا بفعل مضمر تقديره وسقيتها ويحتمل أن يكون قوله أو اعتقد اضمار عامل تصب فيما يمتنع عطفه وينتصب على المعية كقوله عز وجل فاجمعوا أمركم وشركاءكم فيمتنع العطف فى شركاءكم لأن اجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية أى مع شركائكم أو يكون مفعولا بفعل مضمر تقديره واجمعوا شركاءكم من جمع والنصب مبتدأ ويجب خبره واو اعتقد معطوف على يجب واو للتخيير وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب فى معنى أوجب وتصب مجزوم على جواب الأمر

أى ولأنه الأصل فان لا يعدل عنه مع قوته أولى (قوله جلست والحائط) ومنه استوى الماء والخشبة لان استوى بمعنى ارتفع والمراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته فلا معنى للعطف فان جعل استوى بمعنى تساوى الماء والخشبة فى العلو أى وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء صح العطف ولا يتأتى هنا أن يكون استوى بمعنى استقام كذا فى الرضى وقال شيخنا يصح العطف فى هذا المثال على جعل استوى بمعنى ثبت الماء والخشبة فى مرتبة (قوله ثم ان ما لا يجوز فيه العطف على قسمين (أى من حيث هو لا أحد الأقسام الثلاثة المتقدمة فى كلام الشارح لأنها أقسام للصالح لكونه مفعولا معه فلا يصح تقسيم أحدها إلى ما يمتنع كونه مفعولا معه وإلى غيره (قوله علفتها الخ هو من الرجز لا من الكامل (قوله شتت) أى غدت همالة (قوله ويجوز نصبه على المعية) إنما جاز لأنه كالنظر بخلاف ما إذا كان مفعولا به لأن اجمع بمعنى عزم لا ينصب على المفعولية إلا الأمر ونحوه (قوله خبر) أى للنصب اللهم إلا أن يقدر ضمير اى اعتقد اضمار عامل والاقرب عطف اعتقد على جملة والنصب الخ جاز عطف الإنشاء على الخبر لأن النصب يجب فيه معنى الأمر أى اوجبه

(الاستثناء)

الإستثنا الاخراج بالا أو إحدى أخواتها وأدوات الاستثناء أربعة أقسام حرف واسم وفعل ومشترك بين الفعل والحرف فالحرف إلا وهى الأصل فى أدوات الاستثناء لأن غيرها يقدر بها ولذا بدأ بها فقال

(ما استثنت إلا مع تمام ينتصب ﴿) يعنى أن المستثنى بالا ينتصب إذا كان الكلام تاما واحترز بالمستثنى بالامن المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرغ والتام هو ماذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك قام القوم إلا زيداً والمنفى نحو ماقام أحد إلا زيد ألا أن الأول واجب النصب والثانى فيه تفصيل واليه أشار بقوله

وَبَعْدَ نَفيٍ أَوْ كَنَفيٍ انْتُخِبْ ﴿ إتْبَاعُ ما اتَّصَلَ وَانْصِبْ ما انْقَطَعْ

يعنى أن المستثنى بعد النفى أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهى إذا كان متصلا اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء فنحو ماقام احد إلا زيد بالرفع وما مررت باحد إلا زيد بالجر احسن من ماقام أحد إلا زيدا وما مررت بأحد إلا زيدا بالنصب فيهما والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول وان كان منقطعا فلغة اهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله وانصب ماانقطع والمنقطع هو ماكان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو ما فى الدار أحد الا وتدا واما بنو تميم فيجوز فيه عندهم النصب وهو الراجح والاتباع والى ذلك اشار بقوله (وعن تميم فيه إبدال وقع) يعنى ان بنى تميم يجيزون فى المنقطع الابدال فيقولون مافيها احد لا وتد ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس ﴿ إلا اليافير وإلا العيس

وما فى قوله ما استثنت إلا مبتدأ موصول وصلته استثنت والضمير العائد إلى الموصول محذوف تقديره استثنته ومع متعلق باستثنت وينتصب خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع وقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنت وينتصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزوما ومرفوعا ووقف عليه بالسكون وانتخب فعل امر واتباع مفعول بانتخب وبعد نفى متعلق بانتخب ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنيا للمفعول فيرتفع به اتباع على أنه نائب عن الفاعل والأول أجود لمناسبته لقوله بعد وانصب ماقطع وما موصولة وصلتها انقطع وابدال مبتدأ ووقع صفته وفيه متعلق بوقع وعن تميم خبره ويحتمل أن يكون فيه متعلقا بالاستقرار الذى فى الخبر وفى تنكير إبداله إشعار بقلة إتباعه عند تميم ثم قال

(وغير نصب سابق فى النفى قد ﴿ يأتى) يعنى أن المستثنى إذا كان مقدما عن المستثنى منه بعد نفى قد يأتى غير منصوب فيكون مفرغا له العامل الذى قبل إلا ويعرب هو بدلا منه قال سيبويه حدثنى يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالى إلا أخوك ناصر فيجعلون ناصر بدلا وفهم من قوله قد يأتى ان غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال (ولكن نصبه اختر إن ورد) ثبت هذا البيت فى بعض النسخ وغير نصب سابق برفع غير وجر نصب وسابق إعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضاف اليه وقد يأتى المبتدأ وفى النفى متعلق بيأتى وثبت أيضا فى بعض نسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجر نصب منونا ورفع سابق وإعرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفى النفى متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة وخبره فى

(قوله الاستثناء) يشترط فى الاستثناء حصول الفائدة فنحو جاءنى القوم الا ناسا أو جاءنى ناس إلا زيدا قالوا ليس استثناء وفيه نظر لا نا لا نسلم عدم الفائدة لأنه أفاد مجىء القوم الا ناسا ويكون الغرض إفادة هذا وعدم بيان أولئك الناس وفى العامل فى المستثنى مذاهب الأول انه فعل أو شبهه بتقوية إلا وهو مذهب السيرافى الثانى انه فعل أو شبهه استقلالا من غير تقويته بالا وهو مذهب ابن خروف الثالث فعل مقدر وهو استثنيت وهو مذهب الزجاج والصحيح القول الرابع وهو انه الا (قوله والمنقطع هو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه) ﴿ فان قلت جاء بنوك إلا زيدا منقطع إذ كان زيد ليس ابن المخاطب فالجواب أن المراد أن يكون المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه وزيد ليس بعض بنيه (قوله وعن تميم فيه إبدال وقع) أى إن صح تسلط العامل على ما يلى إلا بخلاف ما زاد هذا المال إلا النقص وما نفع زيد إلا الضرر فلا يجوز فيه الابدال (قوله وغير نصب سابق الخ) الشيخ هنا غير بصرى (قوله فيجعلون ناصر بدلا) أى بدل كل وصار ما قبل إلا مفرغا لما بعدها وأريد بالعام خاص لأن العام مع بقائه على عمومه لا يبدل من الخاص

(قوله سابق الا) لا يصح فيه الا التنوين إذ بحذف التنوين يلزم حذف ساكن الوتد من غير اسكان ماقبله وليس له اسم فى علم العروض بل لم يذكروه أصلا وانما كان مستفعلن فى الرجز بمجموع الوتد لأنه متفرع عن مفاعيلن فى الهزج بالتقديم فيصير عيلن فوزنه مستفعلن (قوله نحو مافى الدار الازيد) انظره مع ذكره قبيل حكاية سيبويه عن يونس * ويجاب بأنه يجوز الوجهان أى كون مابعد الا معمولا لماقبلها وكون مابعد الا مبتدأ مؤخرا وما قبلها خبرا مقدما * فان قلت مامعنى التفريغ على الثانى فالجواب انه تفرغ ماقبل الا عن الخبرية المستثنى منه وأما التفسير المشهور للتفريغ فجرى على الغالب وأما نحو قام زيد الاعمرو فالا فيه بمعنى لكن فان نصبت عمرا (١) كان التقدير ماقام زيد ولاغيره لكن المراد بحيث يكون ماقبل الا مفتقرا لما بعدها فخرج هذا ونحوه فلا يقال فيه مفرغ (قوله ويكون التفريغ فى جميع المعمولات) المراد بالمعمول المعمول لغير الحرف وغير ما ناب عنه الحرف والاقسام لاو المنادى لايصح معهما تفريغ (قوله إلا

يأتى وغير نصب حال من فاعل يأتى ونصب مضاف اليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتى سابق فى النفى غير منصوب ثم قال

وَإنْ يفرَّغْ سابِق إلا لِما بَعْد يكنْ كما لَوْ الاَّ عُدِما

يعنى ما قبل الا إذا كان مفرغا لما بعدها فلا حكم لالا فتكون كأنها لم تذكر ولا يكون ذلك الافى نفى أو شبهه وكان حقه أن ينبه على ذلك وانما ترك التنبيه عليه لوضوحه وشمل قوله سابق ما كان السابق فيه عاملا نحو ماقام الا زيد وما كان غير عامل نحو مافى الدار الازيد ويكون التفريغ فى جميع المعمولات الا مع المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت الاضربا وسابق مفعول لم يسم فاعله بيفرغ والامفعول بسابق ولما متعلق بيفرغ وبعد صلة لما وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف اليه بعده أى بعد الا أو بعد السابق واسم يكن ضمير عائد على السابق أوعلى ما وهذان الوجهان ذكرهما المرادى ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم المفهوم من الكلام أى يكن الحكم ويحتمل أن يكون عائدا على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالى لالا أى يكن الكلام والظاهر ان مافى قوله كما زائدة ولو فى موضع جر بالكاف وهى مصدرية والتقدير يكن كعدم الاثم اعلم ان إلا تتكرر للتوكيد و لغير التوكيد وقد أشار إلى تكرارها للتوكيد فقال

وَالغِ إلاَّ ذاتَ تَوكيدٍ كلاَ تمرُرْ بِهمْ إلاَّ الفتَى إلاَّ العَلا

يعنى ان الا إذا تكررت للتوكيد الغيت والغاؤها هو ان لاتنصب وتلغى مع البدل نحو ماقام الا اخوك الا زيد فلو اسقطت الا لصلح الكلام فتقول ماقام الاأخوك زيد وكررت لتوكيد الا الأولى ومثله بقوله الا الفتى الا العلا فالعلا بدل من الفتى والتقدير لا تمرر بهم الا الفتى العلا فالا ملا هو الفتى ومع عطف النسق نحو ما قام الا اخوك والا زيد فلو قلت ما قام الا اخوك وزيد اصح الكلام وقد جمع الشاعر بينهما فقال

مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والارمله

المصدر المؤكد) وأما قوله تعالى إن نظن الاظنا فاما ان يكون المعنى إلاظنا ضعيفا أو على تضمين نظن نعتقد فيكون ظنا مفعولا به وحكى عن الفراء ان الا فى غير موضعها أى ان نحن الا نظن ظنا (قوله يكن كعدم الا) أى يكن الحكم كحكم عدم الا أو يكن حكم التالى لالا كحكم عدم إلا أو حكم الكلام كحكم عدم الا (قوله وألغ الا) يؤخذ منه ان الاهى العاملة (قوله مالك من شيخك الخ) يريد أن رسيمه ليس مماثلا لعمله وقد شرط فى التوضيح أن يكون مماثلا أى يكون المسمى واحدا أو الرسيم نوع من العمل فليسا المسمى واحدا الرسيم والرمل نوعان من سير الابل الاان يجاب بأن كلام التوضيح فرض مثال

وذات

ويراد عليه البعض والاشتمال والاضراب وعبارته ممزوجة أو تلاها اسم مماثل لما قبلها أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضروب اليه عنه فرسيمه بدل من عمله بدل بعض من كل ورمله معطوف على رسيمه وقال ابن خروف رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل والرسيم الركض والرمل الاسراع وقد يقال ان العمل عام اريد به مخصوص وهو الرسيم والشيخ الجمل وفيه اشارة الى أن شيخ التعليم إن سار سيرا محمودا كان التلميذ كذلك بحسب الأصل وإن سار سيرا مذموما كان التلميذ كذلك وذلك لان كل كلام يبرز من القلب فعليه حالة القلب الذى منه برز فاذا خرج الكلام من القلب بحالة وصل إلى قلب التلميذ بتلك الحالة فان كان الشيخ يحب الظهور والرياسة والشهرة كان تلميذه كذلك وان كان الشيخ عمله يقصد به وجه الله تعالى كان تلميذه كذلك

١ (قوله كان التقدير الخ) كذا فى الأصل الذى بأيدينا ولعل فى العبارة سقطا اه

قوله يترك تأثير للعامل الذى هو إلا الى واحد) أعلم أن التفريغ انما يكون بالنسبة الى واحد فتكون إلا ليست عاملة فية فلا

وذات توكيد حال من الاثم ان تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريغ ومع غيره وقد أشار ا
الأول بقوله

وَإِنْ تُكَرَّرْ لا لِتوكِيدٍ فَمَعْ   تفريغِ التَّأْثيرَ بالعامِلِ دَعْ
فى واحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي   وليسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْنِي

قد قدم أن التفريغ هو أن يكون ماقبل الا طالبا لما بعدها فاذا كررت إلا فى التفريغ فانه يترك تأثير
العامل الذى هو الا فى واحد من المستثنين أو المستثنيات ويكون بحسب مايطلب ماقبل الا وماعدا
الواحد منصوبا وفهم من قوله فى واحد أن ترك العمل بالا ليس مخصوصا بواحد دون واحد بل
يجوز الغاء الا فى الاول دون الثانى والثالث وفى الثانى دون الأول والثالث وفى الثالث دون الأول
والثانى فتقول ماقام الا زيد الا عمرا الا خالدا وما قام الا زيدا الا عمرو الا خالدا وماقام الا زيدا
الا عمرا الا خالد وقوله وليس عن نصب سواه مغنى يعنى أن ماسوى المستثنى الذى تلغى الا معه
ينصب ونصبه بالعامل الذى هو الا وعلى هذا الوجه حمل المرادى العامل وحمله ابن عقيل على أنه العامل
الذى قبل الا وجعل دع بمعنى اجعل وماذكره المرادى أصوب لثلاثة أوجه الأول أن فيه التنبيه
على ان الا هى العامل فى المستثنى وهو موافق لتصريح الناظم به فى غير هذا النظم الثانى أن دع بمعنى
اجعل غير معهود فى اللغة وانما يكون دع بمعنى اترك الثالث ان ماقبل الا فى التفريغ قد يكون غير عامل
نحو مافى الدار الا زيد وقوله ان تكرر شرط وفى تكرر ضمير يعود على الا ولا عاطفة على معطوف
مقدر وتقديره لغير التوكيد لا للتوكيد والتأثير مفعول مقدم بدع ومع متعلق بدع وكذلك فى
واحد وما موصولة واقعة على المستثنيات واستثنى صلتها وبالا متعلق باستثنى والضمير المستكن فى
استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول ومغنى اسم ليس وعن نصب متعلق به وخبر ليس محذوف
تقديره وليس فى ذلك أو ليس مغن عن نصب سواه موجودا ويحتمل ان يكون اسم ليس مضمرا
تقديره ذلك ومغن خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والأول اظهر ثم ان تكرار الا
لغير التوكيد فى غير التفريغ على قسمين الأول ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه والآخر ان
يكون متأخرا عنه وقد اشار الى الأول بقوله

ودونَ تفريغٍ معَ التَّقدمِ   نصب الجميع احكم به والتَزِمِ

يعنى ان الاستثناء التام اذا تكررت فيه الا لغير توكيد وكان المستثنى مقدما على المستثنى منه نصب جمع
المستثنات نحو ماقام الا زيدا الا عمرا إلا خالدا القوم ودون ومع وبه متعلقات باحكم ونصب مفعول
بفعل محذوف يفسره احكم وفى قوله والتزم زيادة فائدة وهى ان قوله احكم به قد يحمل على الوجوب
وقد يحمل على الجواز لأن الحكم بالشىء قد يكون واجبا وقد يكون جائزا وقوله والتزم نص فى الوجوب
ثم اشار الى الثانى بقوله

وانصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءْ بِواحِدِ   منها كما لوْ كانَ دُونَ زائِدِ

يعنى أن المستثنيات اذا كانت متأخرة عن المستثنى منه نصب جميعها الا واحدا منها فانه يحكم له بحكم مالم
يتكرر فيه الا وينصب وجوبا اذا كان الاستثناء موجبا نحو قام القوم إلا زيدا الا عمرا ويترجح
اتباعه على نصبه ان كان منفيا وفهم من قوله وجىء بواحد منها أن الواحد الذى يجاء به يجوز أن

تستحق أن تسمى عاملة
بالنسبة إليه ولا بالنسبة الى
بقية المستثنيات عاملة والمراد
بالعامل فى البيت العامل
للمفروغ اليه ولا يكون الا
ما قبل الا ولذلك قال ابن
هشام فان كان العامل الذى
قبل الا مفروغا تركته يؤثر
فى واحد وتقدير البيت
فمع تفريغ اترك التأثير بالعامل
باقيا فى واحد كذا سبكه
الأشمونى وهذا لا ينافى ما
درج عليه الناظم من أن الا
هى العاملة لأن كون الا
عاملة بالنسبة لغير المفرغ اليه
(قوله لثلاثة أوجه) صوابه
لوجهين اذ يصح أن ماقبل الا
فى مافى الدار الا زيد عامل
لأنه هو الاستقرار أو الجار
والمجرور وكل منهما قبل
الا بل لوجه واحد لما مر أن
إلا لا تستحق أن تسمى
عاملة بالنسبة الى المفرغ
اليه (قوله ودون تفريغ الخ
* ان قلت لم لم يجز غير الناصب
كما اذا لم تكرر الا وقدم
المستثنى كما تقدم فى قوله وغير
نصب سابق الخ * قلت
ليس فى ذلك إلا السماع
وأنه لم يرد عن العرب وأما
الجواب بانه لو رفع الجميع
لتعدد الفاعل وان أعمل
واحد لزم الترجيح بلا
مرجح فأقول فيه نظر لم لا
يجوز أن يرفع واحد منها
ولا يتعين كونه الأول أو
غيره وينصب الباقى كما فى مسئلة التأخير وما ألزم من الترجيح الخ يلزمه فى فى مسئلة التأخير تأمل (قوله وانصب) أى وجوبا

يكون الأول أو الثانى أو الثالث فتقول ماقام أحد إلا زيداً الا عمراً الا خالداً وماقام أحد الا زيداً الا عمراً الا خالداً وما قام أحد الا زيداً الا عمراً الا خالداً الا أن الأولى ان ذلك الواحد هو الاول ثم مثل

بقوله كلمْ يفوا إلَّا امرُؤ إلَّا علِى وحكمها فى القَصْدِ حُكْمُ الأوَّلِ

يجوز فى هذا المثال رفع الأول بدلا من الواو فى يفوا ونصبه على الاستثناء وهو الاجود ويجوز نصب أمرؤ ورفع على ثم نبه على أن ما زاد على المستثنى الاول من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم الأول فان كان مخرجا كان مازاد عليه كذلك وبيان ذلك انك اذا عليه كذلك وبيان ذلك انك اذا قلت قام القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا فهى كلها مخرجة من القوم * وان قلت ماقام أحد الا زيدا الا عمرا الا لا خالدا فهى كلها مدخلة والمراد بها اخراج الأول من المستثنى منه ثم اخراج الثانى مما بقى بعد اخراج الأول ثم اخراج الثالث مما بقى بعد اخراج الأول والثانى ولتأخير متعلق بانصب والظاهر ان اللام بمعنى مع ومنها فى موضع الصفة لواحد وكافى موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة وما كافة ولو صدرية وهى على حذف مضاف أى كحال وكان هنا تامة بمعنى وجدودون فى موضع الحال والتقدير وجىء بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه ثم أشار الى القسم الثانى من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال

واستثْنِ مجْروراً بغَير معْربا بمـــا لِمسْتَثْنى بإلَّا نُسِبَا

يعنى ان غيرا يستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتكون هى معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد الا من وجوب النصب أو رجحان التبعية فتقول قام القوم غير زيد بوجوب النصب لأنك تقول قام القوم الا زيدا وما فيها أحد غير فرس برجحان النصب وماقام أحد غير زيد برجحان التبعية وأصل غير ان تكون صفة واجبة الاضافة لمخالف موصوفها وقد تقطع عن الاضافة لفظا لا معنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى الا كما ذكر فى هذا الباب ومجرورا مفعول باستثن وبغير متعلق باستثن ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعرب وما موصولة وصلتها نسب ولمستثنى متعلق بنسب وبالا متعلق بمستثنى ثم قال

وَلِسوًى سُوًى سواءِ جعَلاَ على الأصَحِّ ما لِغيرِ جعلاَ

ذكر ان فى سوى ثلاث لغات القصر مع كسر السين وضمها والمد مع فتح السين وانها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير الا انه يقدر فى المقصورة الاعراب واشار بقوله على الأصح الى مخالفة سيبويه والخليل فيها فانها عندهما ظرف غير متصرف ولا يخرج عن الظرفية الا فى الشعر قال سيبويه رحمه الله فى باب ما يحتمل فى الشعر وجعلوا مالا يجىء فى الكلام الا ظرفا بمنزلة غيره من الاسماء وذلك قول المرار بن سلامة العجلى

(ولا ينطق الفحشاء من كان منهم * اذا جلسوا منا ولا من سوائنا)

وقال الاعشى * وماقصدت من أهلها لسوائنا * اه واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد هى مذكورة فى كتبه فلا نطيل بها وفهم من قوله على الأصح أن مذهب سيبويه صحيح الا أن مذهبه أصح منه ووقف على اجعلا بالألف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ثم أشار الى

سوى لأنه فى الأصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى أى مستويا ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول أنت فى مكان عمرو أى بدله لأن البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل معنى البدل فى الاستثناء لأنك إذا قلت جاءنى القوم بدل زيد أفاد أن زيداً لم يأتك فجرد عن معنى البدلية أيضاً لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الأصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بدل ثم بمعنى الاستثناء (قوله وفهم من قوله على الأصح الخ) أى لكون المسئلة ظنية فمذهب سيبويه صحيح بالنظر إلى ما أقامه من الأدلة ومذهب المصنف أصح نظرا الى ما أقامه من الأدلة فاندفع ما يقال كيف يكون مذهب سيبويه صحيحا مع كون مذهب الناظم أصح مع أن المذهبين متنافيان لأن سيبويه مذهبه انها ظرف والناظم مذهبه انها ليست ظرفا بل كغير والأولى أن يقال عبر بالأصح أدبا مع الإمام وهو بمعنى صحيح لأن المصنف يعتقد أن مذهب غيره باطل بدليل استشهاده بالشواهد وما أقامه من الأدلة

إلى القسم الثالث والرابع فقال

واسْتَثْنِ ناصباً بِلَيْسَ وخلا　　وَبعداً وبيكُونُ بَعْدَ لا

ذكر في في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة منها مالا يستعمل إلا فعلا وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب النصب نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون عمراً وما قام أحد ليس زيداً ولا يكون عمرا وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير ليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم عمراً ومنها ما يستعمل فعلا فينصب مابعده وحرف جرفيجر ما بعده وهو خلا وعدا ولهما حالتان الأولى تجردهما من ما والثانية اقترانهما بها فاذا كانا مجردين من ما جاز فيهما وجهان النصب والجر والأرجح النصب وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون وإلى ذلك أشار بقوله

وَاجْرُرْ بِسابِقَيْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ　　وَبعدَ ما انْصِبْ وانجرارٌ قَدْ يَرِدْ

يعني أن سابقي يكون في البيت الذي قبل هذا وهما خلا وعدا يجوز جر المستثنى بهما وفهم منه شرط التجريد فانه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما وفهم من قوله إن ترد أن الجر بهما مرجوح ثم أشار إلى الحالة الثانية وهي اقترانهما بما بقوله وبعد ما انصب أي إذا اقترن عدا وخلا بما فالوجه نصب المستثنى بهما وإنما انتصب لأن ما مصدرية فلا يليها حرف جر هذا مذهب الجمهور وحكى بعضهم الجر بهما مقترنتين بما وإلى ذلك أشار بقوله وانجرار قد يرد وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما معما قليل وناصبا حال من فاعل استثن وبليس متعلق باستثن ومفعول ناصبا محذوف أي ناصبا المستثنى وبعد لا في موضع الحال من يكون وان ترد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وانجرار مبتدأ خبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال

وحيثُ جرَّاهُما حرْفانِ　　كما هُما إنْ نَصَبَا فِعْلانِ

يعني أن خلا وعدا إذا جرا ما بعدهما كانا حرفي جر وإذا نصباه كانا فعلين والمستثنى حينئذ مفعول بهما وفهم منه أنهما إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها وكذلك ان نصبا كانا فعلين مطلقا وفهم منه أن ما قبلهما إذا جرا زائدة لأن المصدرية لا يليها حرف الجر وحيث متعلق بقوله حرفان لأنه في معنى محكوم بحرفيتهما وكما متعلق بفعلان لأنه أيضا في معنى محكوم بفعليتهما ويجوز أن يكون حيث شرطا والفاء جوابه على مذهب الفراء لأنه يجيز أن يجزم بحيث دون ما والعامل فيها حينئذ الفعل الذي بعدها ثم قال

وكَخَلا حاشَا ولا تَصْحَبُ ما　　وقيل حاشَ وحَشا فاحفظْهُمَا

يعني إن حاشا مثل خلا في أنها يستثنى بها ويجوز في المستثنى بها النصب والجر على الوجه الذي جاز في خلا وقد تقدم ولما كانت حاشا مخالفة لخلا في أنه لا يجوز اقترانهما بما نبه على ذلك بقوله ولا تصحب ما يعني ان حاشا لا تدخل عليه ما بخلاف خلا ولما كان في حاشا ثلاث لغات نبه على ذلك بقوله وقيل حاش وحشا فاحفظهما ونوزع في ذلك

﴿ الحالُ ﴾

يجوز في الحال التذكير والتأنيث وقد استعمل الناظم في هذا الباب اللغتين قوله (الحال وصف فضله منتصب ۞ مفهم في حال) المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وامثلة

(قوله وهو ليس ولا يكون) في إطلاق الفعل على لا يكون تغليب للفعل على الحرف وقيل ليس حرف مطلقا وقيل حرف في هذا الباب فعل في غيره (قوله على البعض الخ هذا هو التحقيق وأما القول بأنه عائد على اسم الفاعل فيرد بنحو القوم اخوتك ليس زيدا إذ لم يتقدم ما يؤخذ منه اسم فاعل (قوله وكما متعلق بفعلان الخ) لعله سبق قلم وقال بعضهم إعراب هذا البيت فيه اشكال عند الأشياخ (قوله ونوزع في ذلك) بأن هاتين اللغتين ليستا في الاستثنائية بل في التنزيهية (قوله الحال وصف) فرق بين النعت والحال بأن النعت لتقليل الشيوع فجاء في كل رجل قائم أقل أفرادا من جاء في كل رجل قائما فعموم كل رجل قائم باق في جميع الأشخاص والحال مقيدة لمجيء الجميع فهذه مقيدة للعامل والنعت مقيد لافراده وهذا الفرق في النكرات والمعارف إذ النعت لا يفهم في حال وإنما يفهم ذلك فيه من سياق الكلام لا من لفظ النعت بخلاف الحال ولم تبن لأنها لم تشرب معنى في (قوله في حال) قال الضرير من غير تنوين على نية لفظ المضاف إليه

المنصوب) عبارة ابن الناظم فيه ادخال حكم فى الحدوانه غير مانع لانه يشمل النعت

المبالغة وأفعل التفضيل وخرج بقوله فضلة العمدة كالخبر نحو زيد فاضل والمراد بالفضلة مايصح الاستغناء عنه وقد يعرض له مايوجب ذكره امالوقوعه سادامسد الخبر نحو ضربى زيدا قائما او لتوقف المعنى عليه كقوله

إنما الميت من يعيش كئيبا ٭ كاسفا باله قليل الرجاء

وحمل الشارح قوله منتصب على جائز النصب واعترضه بوصف المنصوب وحمله المرادى على واجب النصب فيخرج النعت لانه غير لازم للنصب وهو أظهر لان النصب من أحكام الحال اللازمة له وخرج بقوله مفهم فى حال التمييز نحو لله دره فارسا لانه لايفهم فى حال لكونه على تقدير من وتسامح الناظم فى هذا التعريف لادخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لاجزء من ماهيته ثم مثل بعد استيفاء التعريف فقال (كفردا أذهب) وفى المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتى وقوله الحال مبتدأ ووصف خبره وفضلة ومنتصب ومفهم نعوت لوصف وليست من باب تعدد الخبر لانها فصول فهى نعوت للوصف ثم قال

وكونُه مُنتقلاً مُشتقاً ٭ يغلبُ لكنْ ليسَ مُستحقاً

المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخلق والالوان والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة لان هذه كلها مشتقة من المصادر فالغالب فى الحال ان يكون منتقلا مشتقا نحو جاء زيد راكبا فراكبا منتقل لانه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب وفهم من قوله يغلب أنه قد يأتى فى غير الغالب غير منتقل وغير مشتق فمثال غير المنتقل قولهم خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها الزرافة مفعول بخلق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهى لازمة لان كون يديها أطول من رجليها لازم لها ومثال غير المشتق قوله عز وجل وتنحتون من الجبال بيوتا فبيوتا غير مشتق وقوله لكن ليس مستحقا تتميم للبيت لجواز الاستغناء عنه بيغلب وكونه مبتدأ ومنتقلا ومشتقا خبران لتكون ويغلب خبر المبتدأ ويجوز فى مستحقا فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائدا على الفاعل بيغلب أى ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائدا على الحال ولابد فى هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معمولا لمستحق والتقدير ليس الحال مستحقا لكونه منتقلا مشتقا ولما ذكر ان الحال قد تأتى غير مشتقة نبه على المواضع التى يكثر فيها جمود الحال فقال

ويكثُرُ الجمودُ فى سعرٍ وفى ٭ مُبْدى تأوُّلٍ بلا تكلُّف

يعنى أن جمود الحال يكثر إذا دل على سعر كقولك بعت البر مدا بدرهم فمدا منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالمشتق لانه فى معنى مسعرا ويجوز أن يقدر مسعرا اسم فاعل فيكون حالا من التاء فى بعت وأن يكون مسعرا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من البر ويكثر إذا ظهر مؤولا فالمشتق غير متكلف وظاهر لفظه ان الدال على السعر ليس داخلا فى المبدى التاول وليس كذلك بل منه والعذر له ان هذا من باب عطف العام على الخاص ثم ذكر مثالا من المبدى التأول دون تكلف فقال

كبعه مدّاً بِكذا يداً بِيَدْ ٭ وكرَّ زيدٌ أَسداً أَىْ كأَسَدْ

فذكر ثلاثه أنواع الاول ان يدل على السعر وهو كقوله كبعه مدا بكذا وكان هذا مثال لقوله

(قوله اعترضها بالوصف ألاترى ان قولك رأيت رجلا راكبا فى معنى رأيت رجلا فى حال ركوب كما ان قولك جاء زيد ضاحكا فى معنى جاء زيد فى حال ضحك اه فقوله بالوصف المنصوب لان المرفوع والمجرور خارجان بقوله منتصب (قوله منتقلا) إنما كان الغالب فى الحال الانتقال لانها من حال يحول اذا تغير وانما كان الغالب فيها الاشتقاق لانها للدلالة على حصول وصف لصاحبها وذلك إنما هو للمشتقات (قوله لكن ليس مستحقا) استدراك تأكيد أى كقولك زيد ليس متحركا لكنه ساكن (قوله فبيوتا غير مشتق) وهى حال مقدرة ذكر ذلك الزمخشرى فى الكشاف وهو من جيد كلامه (قوله ولابد الخ) وكذا على فتح الحاء اذ التقدير وكونه منتقلا مشتقا ليس مستحقا له كما قدر الاشمونى لفظ له وانما اقتصر الشيخ المكودى على تقدير المجرور مع كسر الحاء لكون المجرور هو المقصود (قوله كبعه مدا بكذا)الحق أنه حال مؤولة لانه أريد بالحال غير معناه الحقيقى وهو مسعر وقد اشار الى ذلك الشارح بقوله والعذر له ان هذا من عطف العام على الخاص وامااين هشام فر على أن الدال على سعر ليس داخلا فى مبدى التأول

ويكثر

ويكثر الجود فى سعر الثانى أن يدل على مفاعلة وهو قوله يدا بيد أى مناجزة الثالث أن يدل على التشبيه وهو قوله وكر زيد أسدا وفسر ذلك بقوله أى كأسد وفهم من قوله كبعه أن هذه المثل ليس مجىء الحال جامدا محصورا فيها وينبغى أن تجعل الكاف فى قوله أى كأسد اسما بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفا ويجوز أن تكون حرفا ويكون قد قصد به تفسير المعنى لأنها الحال بنفسها ثم قال

والحالُ إن عرِّف لفظاً فاعتقدْ　　　تنكيره معنى كوَحدَكَ اجتهد

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وقد يجىء بصورة المعرف بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الأول فالأول وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة نحو اجتهد وحدك أى منفردا والحال مبتدأ وإن عرف شرط وفاعتقد جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظا على إسقاط فى أو على التمييز وكذلك معنى وخبر المبتدأ جملة الشرط والجواب ثم قال

ومصدرٌ منكَّرٌ حالا يقعْ　　　بِكثرة كَبغتَةً زَيْدٌ طلعْ

حق الحال أن يكون وصفا كما تقدم لأنه صفة لصاحبه فى المعنى وخبر عنه أيضا وقد يقع المصدر موضع الحال كما يقع صفة وخبرا وكل ذلك على خلاف الأصل ولا خلاف فى ورود المصدر حالا كقوله عز وجل وادعوه خوفا وطمعا وهو كثير ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور وأجاز المبرد القياس عليه وليس فى قول الناظم بكثرة أشعار بالقياس وفهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالا قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر ومصدر مبتدأ ومنكر صفته ويقع خبره وحالا حال من فاعل يقع المستتر وبكثرة متعلق بيقع وبغتة فعلة من البغت والبغت أن يفجأك الشىء قال الشاعر

ولكنهم باتوا ولم أدر بغتة　　　وأعظم شىء حين يفجؤك البغت

تقول بغته أى فجأه وبغتة أى مفاجأة ثم قال

وَلَم يُنكَّرْ غالباً ذُو الحال إن　　　لم يتأخَّر أَو يُخصَّص أَو يَبن

مِنْ بعد نفى أَوْ مُضاهيه كلاَ　　　يبْغ امرُؤٌ عَلى امرىءٍ مُستسهلا

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال فى المعنى وقد يجىء نكرة ولذلك مسوغات كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت فى باب المبتدأ فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله ان لم يتأخر ومثاله فى الدار قائما رجل ومنه قول الشاعر

وبالجسم منى بينا لو علمته　　　شحوب وإن تستشهدى العين تشهد

فصاحب الحال شحوب وبينا منصوب على الحال وأصله شحوب بين ومنها أن يكون مخصصا وهو المنبه عليه بقوله أو يخصص وشمل صورتين الأولى أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا والثانية أن يخصص بالاضافة إلى نكرة كقوله تعالى فى أربعة أيام سواء ومنها أن يكون بعد نفى وهو المنبه عليه بقوله أو يبن من بعد نفى أى يظهر بعد نفى ومثاله ماجاء رجل ضاحكا ومنه قوله عز وجل وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ومنها أن يكون بعد مشابه للنفى وهو المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أى مشابهه وشمل صورتين الأولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكا ومنه قوله

ياصاح هل حم عيش باقيا فترى　　　لنفسك العذر فى ابعادها الأملا

(قوله اسما بمعنى مثل) فيكون أسدا مؤولا بحذف المضاف فهو داخل فى مبدى تأول (قوله ويكون قد قصد به تفسير المعنى) أى باعتبار الأصل فأسد مؤول بشجاع فالأصل زيد كأسد فى الشجاعة ثم حذف الكاف واستعير لفظ أسد لشجاع (قوله وحدك) أى متوحدا وتأويله من لفظه أولى على مايظهر (قوله ومصدر منكر) خرج به المعرف فوقوعه حالا قليل كقولهم أرسلها العراك وجاء وحده (قوله وأجاز المبرد القياس عليه) أى فى النوعى لا مطلقا نحو جاء زيد سرعة (قوله شحوب) هو مفرد ومعناه تحول وبينا حال منه (قوله أمرا) حال من أمر المضاف اليه كل وبحث فى ذلك بانه ليس من أقسام المضاف له الذى يأتى الحال منه وسألت الشيخ بانه هل يكون مما كان المضاف فيه مثل جزء المضاف اليه فأجاب بانه لا يصح حذف كل لفوات العموم بخلاف اتبعوا ملة إبراهيم حنيفا (قوله أومضاهيه) وجه المضاهاة عدم الثبوت فى المستفهم عنه والمنهى عنه لأن الأصل الامتثال

الثانية النهى ومثاله لايقم أحد ضاحكا ومنه قوله

لايركنن أحد إلى الأحجام ... يوم الوغى متخوفا لحمام

فهذه ست مصوغات وقدمثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله لايبغ امرؤ على امرىء مستسهلا فمستسهلا حال من امرىء الأول وسوغ ذلك تقدم النهى وفهم من قوله غالبا ان صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ فى غير الغالب حكى سيبويه من كلام العرب مررت بماء قعدة رجل وقولهم عليه مائة بيضا وفى الحديث فصلى رسول الله ﷺ قاعدا وصلى وراءه رجال قياما وذو الحال مفعول لم يسم فاعله بينكر وغالبا حال منه وإن لم يتأخر الخ شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق ببين ثم قال

وَسَبْقَ حال ما بحرف جُرَّ قد ... أبوا ولا امْنَعُه فقد ورد

يعنى ان صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف الجر لايجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند قال المؤلف وهذا الذى منعوه لا أمنعه أى لوروده فى كلام العرب وقد استدل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله

تسليت طرا عنكم بعد بعدكم ... بذكركم حتى كأنكم عندى

فطرا حال من الكاف فى عنكم وهو مجرور بعن * فان قلت قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالاضافة لا يمتنع أن يسبقه الحال أما المرفوع والمنصوب فلا اشكال فى جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكا زيد وضربت منطلقة هندا وأما المجرور بالاضافة فقد حكى الاجماع على منع تقديم جواز الحال عليه * قلت هذا المفهوم معطل وانما خص المجرور بالحرف لأنها هى المسألة التى تعرض النحويون لذكرها فى كتبهم والخلاف فيها مشهور وممن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسى وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضى قوله ولا أمنعه انفراده بالجواز بل هو غير مانع له ويكون فى ذلك تابعا لغيره وسبق حال مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول بسبق وهى واقعة على صاحب الحال والضمير فى أبوا عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجازه فوجب إعادته على الأكثرين والهاء فى أمنعه عائدة على سبق ثم قال

ولا تجزْ حالا منَ المضافِ له ... إلاَّ إذَا اقْتَضَى المضافُ عَمَلَهْ

أَوْ كانَ جزءَ ماله أُضيفا ... أَوْ مِثْلَ جزئه فلا تحيفا

يعنى أن صاحب الحال لايكون مضافا اليه إلا فى ثلاثة مواضع الأول أن يقتضى المضاف العمل فى الحال ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل فى كونه مصدرا أو اسم فاعل كقوله تعالى إلى الله مرجعكم جميعا ومثله قوله أعجبنى ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قاعدة فضرب وضارب يقتضيان العمل فى الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما فى معناه الثانى أن يكون المضاف جزءا من المضاف اليه كقوله عز وجل ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا فالصدر بعض ما أضيف اليه الثالث ان يكون المضاف مثل جزء المضاف له فى صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عز وجل ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا لصحة اتبع ابراهيم فلو كان المضاف اليه غير ماذكر لم يجز اتيان الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وانما جاز ذلك فى المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها الا الفعل أو ما فى معناه وأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فاذا كان المضاف مصدرا أو اسم

فاعل

(قوله الاحجام) بتقديم الحاء على الجيم الرجوع إلى وراء (قوله وصلى رجال) هذه رواية وفى أخرى وصلى وراءه رجال قياما (قوله ولا تجز الخ) اعلم أن النسخة الصحيحة هى التى يذكر فيها الابيات فى جميع الكتاب وفى بعض النسخ الاشارة ببعض البيت أو البيتين أو الأبيات إلى الباقى (وليست نسخة المؤلف شيخنا) (قوله كقوله تعالى اليه مرجعكم جميعا) مصدر ميمى عامل

فاعل فلا اشكال فى أنه هو العامل فى صاحب الحال وفى الحال معا وإذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه وصار العامل فى التقدير عاملا فى المضاف إليه فالهاء من صدورهم معمولة للاستقرار وابراهيم معمول لاتبع وحالا مفعول بتجز ومن المضاف متعلق بتجز واللام فى له بمعنى إلى فان أضاف متعد بالى وعمله مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف إليه فان المضاف فى نحو غلام زيد اقتضى العمل فى المضاف اليه وهو جره وقوله فلا تحيفا أى لا تحد عن الواجب فى ذلك فهو تتميم البيت لصحة الاستغناء عنه ثم اعلم أن العامل فى الحال إنما هو فعل أو شبهه أو يتضمن معناه دون لفظه وقد أشار إلى الاول والثانى بقوله

والحالُ إنْ يُنصَبْ بِفعلٍ صُرِّفا ... أَوْ صفةٍ اشبَهَتِ المصرَّفا

فجائزٌ تقديمُهُ كمسرِعا ... ذَا راحِلٌ ومخلصاً زَيْدٌ دَعا

يعنى أن العامل فى الحال اذا كان فعلا متصرفا أو صفة مشبهة به جاز تقديمه على عامله والمراد بالتصرف ما استعمل منه الماضى والمضارع الأمر والمراد بغير المتصرف ملازم لفظ الماضى والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفا قابلا لعلامة الفرعية والتثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير المشبه به أفعل التفضيل فانه لايثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم اتى بمثالين الأول من الصفة المشبهة بالمتصرف وهو قوله مسرعا ذا راحل فذا مبتدأ وراحل خبره ومسرعا حال من الضمير المستتر فى راحل وهو العائد على المبتدأ والعامل فى الحال راحل وهو صفة اشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل والآخر من الفعل وهو قوله ومخلصا زيد دعا فزيد مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصا حال من ذلك الضمير والعامل فى الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه إذا كان العامل فعلا غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز فى نحو ما أحسن هندا متجردة أن تقول متجردة ما أحسن هندا ولا ما متجردة أحسن هندا وكذلك لا يجوز فى نحو هند أجمل من زيد متجردة هند متجردة أجمل من زيد وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين احداهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدما على ما أسند اليه العامل والاخرى أن يكون الحال متقدما على العامل فقط فمثالهما فى المثال الأول ذا مسرعا راحل وفى المثال الثانى زيد مخلصا دعا وانما قصد الصورتين الأولين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند اليه العامل فيكون جواز تقديمه على العامل فقط احرى * والحال مبتدأ وان ينصب شرط وبفعل متعلق ينصب وصرف فى موضع الصفة لفعل أو صفة معطوف على فعل واشبهت المصرفا جملة فى موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط وجائز خبر مقدم وتقديمه مبتدأ ثم أشار الى الثالث فقال

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا ... حروفَهُ مُؤَخَّراً لن يَعْملا

يعنى أن العامل فى الحال اذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه ثم مثل بثلاث كلمات فقال (كتلك ليت وكان) فتلك اسم اشارة وفيها معنى الفعل وهو اشير وليس فيها حروف الفعل الذى يفهم منه وليت حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو اتمنى وكأن حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك ان ذلك مطرد فى اسماء الإشارة كلها فمثال اسم الاشارة تلك هند منطلقة وذلك عمرو ضاحكا ومثال التمنى ليت عمرا مقيما عندنا ومثال التشبيه كأنك طالعا البدر فالعامل فى الأول تلك لتضمنها معنى اشير وفى الثانى ليت لتضمنها

معنى أتمنى وفى الثالث كأن لتضمنها معنى أشبه وفهم أيضا من الكاف ان ذلك غير محصور فيماذكر ومما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجي وحرف التنبيه ومافى الشروط الاستفهام المقصود به التعظيم ثم قال (وندر * نحو سعيد مستقرا فى هجر) هذا أيضا من العوامل التى تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظروف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كما فى نحو زيد عندك قاعدا وسعيد فى هجر مستقرا فالعامل فى الحال فى هذين المثالين ونحوهما الظرف والمجرور لنيابتهما مناب استقر أو مستقر والحال فى هذا المثال الذى ذكره مؤكدة لأن التقدير سعيد استقر فى هجر مستقرا وانما فصل هذه المسئلة من تلك وماذكر بعدها وان كانت مثلها فى تضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيه تقديم الحال على عاملها ولذلك أتى بالحال فى المثال الذى ذكر وهو مستقرا مقدما على عامله وهو فى هجر ومثله قوله عز وجل فى قراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات وممن أجاز تقديم الحال فى مثل هذا الاخفش . ونحو فاعل بندر وسعيد وما بعده جملة اسمية وهى محكية بقول محذوف تقديره ونحو قولك ثم قال

ونحوُ زيدٌ مُفرداً أنفعُ منْ عمرٍو مُعاناً مُسْتجازٌ لنْ يَهِن

قد تقدم ان افعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه بين حالين كالمثال المذكور فنحو مبتدأ ومستجاز خبره وزيد مبتدأ خبره أنفع وفى أنفع ضمير مستتر عائد على زيد ومفردا حال من ذلك الضمير ومن عمرو متعلق بأنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع وأصله زيد أنفع فى حال كونه منفردا من عمرو فى حال كونه معانا وانما كان انفع عاملا فى الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بمن معمولان له والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وقوله لن يهن أى لم يضعف وهو خبر بعد خبر ثم قال

والحالُ قدْ يجيءُ ذا تعَدُّدِ لمفردٍ فاعلمْ وغيرِ مُفْرَدِ

يعنى أن الحال قد يجىء متعددا أى متكررا والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر فمثال المفرد جاء زيد راكبا ومثال غير المفرد جاء زيد راكبا ضاحكا فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها وشمل قوله وغير مفرد ثلاث صور الأولى أن يكون صاحب الحال متعددا والحال مجتمعة نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين الثانية أن يكون بتفريق مع ايلاء كل منهما صاحبه نحو لقيت مصعدا زيداً منحدرا الثالثة أن يكون بتفريق مع عدم ايلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والاختيار فى هذا مع عدم القرينة جعل الأولى للثانى والثانية للأول فمصعدا فى المثال حال من زيد ومنحدرا حال من التاء فى لقيت . والحال مبتدأ وخبره قد يجىء الخ والظاهر فى قد انها للتحقيق لا للتقليل والمفرد متعلق بيجىء ثم اعلم أن الحال على قسمين مبينة وقد تقدمت ومؤكدة وهى على قسمين مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وقد أشار إلى الاولى بقوله (وعامل الحال بها قد أكدا .) يعنى أن العامل فى الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين الاول أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل (وأرسلناك للناس رسولا) الثانى أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظا كقوله سبحانه وتعالى (ولا تعثوا فى الارض مفسدين) لان العثو هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله (فى نحو لا تعث فى الارض مفسدا) فمفسدا حال من الفاعل بتعث المستتر والعامل فيه تعث وهو موافق فى معناه دون لفظه

(وقوله وحرف التنبيه) انظر مثاله فان هاء التنبيه لا عمل لها وانظر أيضا مثال ما فى الشرط إذا عملت فى الحال (قوله مؤكدة) أن أريد بالاستقرار التمكن والثبوت والرسوخ لم تكن حالا مؤكدة (قلت لا تعث) يقال عثى يعثى عثيا ويقال عثا يعثو عثوا

ثم

ثم أشار إلى القسم الثانى من الحال المؤكدة بقوله

وَإِنْ تؤكدْ جُمْلَةً فمضمَرٌ عاملها ولفظَها يُؤَخَّرُ

يعنى أن الحال تجىء مؤكدة للجملة ويجب أن يكون عاملها مضمرا وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك زيد أبوك عطوفا فالعامل فيها واجب الحذف تقديره ان كان المبتدأ غير أنا أحقه أو اعرفه وان كان أنا أحقنى أو أعرفنى وانما لم يصح تقديره اعرف أو احق مع كون المبتدأ انا لما يؤدى اليه من تعدى فعل الفاعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل لأن التقدير اعرفنى فيكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا مع كونهما ضميرين متصلين وانما وجب تأخير الحال لأنها مؤكده للجملة والمؤكد بعد المؤكد ويشترط فى الجملة المؤكد بها أن تكون اسمية وان يكون جزآها معرفتين وان يكونا جامدين وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها والمؤكدة لعاملها فعلية وهذه قسيمتها فوجب أن تكون اسمية وفهم اشتراط كون جزأيها معرفتين من تسميتها مؤكدة لانه لا يؤكد إلا ما قد عرف وفهم اشتراط كون جزأيها جامدين من قوله وان تؤكد جملة لانه لو كان أحد جزأيها مشتقا لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الأول * وان تؤكد شرط وجوابه فمضمر عاملها ومضمر خبر مقدم وقوله ولفظها يؤخر جملة مستأنفة افادت حكما غير الأول * ثم اعلم أن الحال على قسمين مفردة وهو الأصل وقد تقدم وجملة ولما فرغ من القسم الأول شرع فى القسم الثانى فقال (وموضع الحال تجىء جملة) يعنى أن الجملة تقع فى موضع غير الحال فيحكم حينئذ عليها انها فى موضع نصب وشمل قوله جملة الجملة الأسمية والجملة الفعلية ومثل بالجملة الأسمية فقال (كجاء زيد وهو ناو رحلة) وموضع ظرف مكان والعامل فيه تجىء أى تجىء الجملة فى موضع الحال ثم قال

وذاتَ بدءٍ بمضارعٍ ثبتْ حَوَتْ ضميراً وَمِنْ الواو خَلَتْ

يعنى ان الجملة الواقعة فى موضع الحال اذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فانها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو جاء زيد يضحك وجاء زيد تقاد النجائب بين يديه وانما لم يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول قام زيد ضاحكا فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع * وذات مبتدأ وهو مؤنث ذو بمعنى صاحب وبمضارع متعلق ببدء وثبت فى موضع الصفة المضارع وحوت ضميرا فى موضع الخبر وخلت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بخلت والجملتان خبران عن ذات ثم قال

وذاتُ واو بعدها انوْ مُبْتَدَا لهُ المضارع اجْعلَنَّ مُسندا

يعنى أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت إذا وردت من كلام العرب مقرونة بالواو فليست فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ ويجعل الفعل المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية ومما ورد من ذلك قول العرب قمت واصك عينيه ومعنى أصك اضرب قال الله تعالى فصكت وجهها اى ضربته وذات منصوب بفعل محذوف يفسره انو ويجوز رفعه على الابتداء وخبره انو وبعدها متعلق بانو والمضارع مفعول اول باجعلن ومسندا مفعول ثان وله متعلق بمسندا والهاء فى بعدها عائدة على الواو والضمير فى له عائد على المبتدا والتقدير انو بعد الواو الداخلة على المضارع على مبتدا واجعل المضارع مسندا لذلك المبتدا المنوى ثم قال

وَجملة الحال سوَى مَاقَدَّما بواو أَوْ بمُضْمَر أَوْ بهما

يعنى ان الجملة الواقعة حالا إذا كانت سوى ما تقدم يجوز ان تأتى فيها بالواو وحدها نحو جاء زيد

(قوله وإن تؤكد) أى أنت أو الحال ويجوز فتح الكاف (قوله أحقه) ويصح تقدير حقه فعل أمر (قوله حقنى) ويجوز تقديره أحق نفسى وما ألزمه الشيخ إنما هو إذا قدر أحقنى فقوله وإنما لم يصح تقديرا عرف أو أحق أى مع كون المفعول ضميرا متصلا (قوله والمؤكدة لعاملها فعلية) أى جملة عاملها جملة فعلية لأن الكلام فى المؤكدة بالحال والله أعلم (قوله لا يؤكد الا ما قد عرف) لا يرد جواز توكيد النكرة عند الكوفيين لأنه لا يجوز إلا إذا كانت النكرة محدودة فتكون معروفة لكن يلزم أن يجوز رجل من الكرام أبالك عطوفا لأن جزأى الجملة صارا معرفين بالوصف (قوله وذات منصوب بفعل محذوف الخ) من طغيان القلم لأن ضمير بعدها عائد على الواو لا ذات وشرط الاشتغال عود الضمير على الاسم السابق فتعين الرفع والله أعلم ولكن يقدر رابط فى الخبر والتقدير أنو فيها بعد الواو فحذف الجار والمجرور للضرورة أو لكون المصنف يرى أنه قياسى وقد عهد حذف الضمير الرابط للجملة المخبر بها ولم يعهد حذف الضمير الراجع للاسم المشتغل عنه مع نصبه على الاشتغال لا فى القياس ولا فى الضرورة

والشمس طالعة أو بالضمير دون واو نحو جاء زيد يده على رأسه او بالضمير والواو معا نحو جاء زيد ويده على رأسه الاان قوله سوى ماقدما شامل للجملة الأسمية منفية ومثبتة وللجملة الفعلية المصدر بالماضى مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع النفى وليس اطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظره هناك والعذر له فى اطلاقه ان اكثر هذه الاقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد فى ذلك على الاكثر * وجملة الحال مبتدأ وخبره واو وما بعده عطف عليه والعامل هنا فى المجرور الواقع خبرا ليس بكون متعلق بل تقديره مستعمل أو جاء وحذف للعلم به أو للتخيير وسوى استثناء وما وصولة واقعة على الجملة المتعدية * ثم اعلم أن العامل فى الحال قد يكون محذوفا وحذفه على نوعين جائز وواجب والى النوعين أشار بقوله

وَالحالُ قدْ يُحذفُ ما فِيها عَمَلْ ... وَبعضُ ما يُحذَفُ ذِكْرُهُ حظِلْ

فيحذف جوازا اذا دل عليه دليل لفظى او حالى فاللفظى كما اذا تقدم ذكره كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت والحالى كقولك للقادم من سفر مبرورا مأجورا أى قدمت ولك هذين ونحوهما ان تذكر العامل فتقول جئت راكبا وقدمت مبرورا ويحذف وجوبا اذا جرت مثلا كقولك العرب حظيين بنات صلفين كنات لحظيين وصلفين حالان والعامل فيهما عرفتهم والحظى اسم فاعل من حظى المشتق من الحظوة وصلفين من الصلف وهو عدم الحظوة يقال صلفت المرأة صلفا اذا لم تحظ عند زوجها والبنات جمع بنت والكنات جمع كنة وهى زوجة الابن فبنات وكنات منصوبان على التمييز ومن حذف عامل الحال وجوبا اذا سدت مسد الخبر وتقدم فى الابتداء والحال مبتدأ وقد يحذف خبره وما مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل فى الحال والضمير فى فيها عائد على الحال والضمير المستتر فى عمل عائد على ما وبعض مبتدأ وما واقعه على العامل ويحذف صلتها وذكره مبتدأ ثان وخبره حظل والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع

﴿ التَّمْيِيزُ ﴾

هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ماقبله من الابهام فى اسم مجمل الحقيقة أو اجمالى فى نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله ويقال فيه فى الاصلاح تمييز ومميز وتفسير ومفسر قال

إسمٌ بِمعنى مِنْ مُبِينٌ نكِرَهْ ... يُنصبُ تمييزاً بما قد فَسَّرهْ

(قوله اسم جنس وبمعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثانى نحو أستغفر الله ذنبا والمشبه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لما سوى التمييز والمشبه بالمفعول به ونكرة مخرج للمشبه بالمفعول به وحكم التمييز النصب وهو المنبه عليه بقوله ينصب وفهم من قوله بما قدفسره ان الناصب له ماقبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة أما الاسم المجمل فلا إشكال فى انه هو الناصب له وهو متفق عليه وأما الجملة ففيها خلاف فقيل الناصب له الفعل نحو طاب زيد نفسه وما

(قوله ان أكثر هذه الاقسام) أى أكثر كل قسم من هذه الأقسام(١) منه مما يمتنع فيه الواو كما يدل عليه كلام التوضيح وتجوز عند صاحب التلخيص فى غير المضارع المثبت الاتيان بالواو أو بالضمير أو بهما فيكون المصنف ماشيا على طريقته (قوله ليس يكون مطلق) لعل وجهه أن ماذكره الشارح أوضح (قوله من الحظوة) وهى المحبة والرفعة بضم الحاء وكسرها وحظى كتعب فهو حظى فعيل (التمييز بمعنى المميز كالتفسير بمعنى المفسر وهو فى الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من شىء وفرق بين متشابهين (قوله ومبين نعت الاسم) ويصح جعل مبين صفة لمن وهو المناسب لتعليل الموضح خروج لا رجل واستغفر الله ذنبا بانهما وان كانا على معنى من لكنها ليست فيهما للبيان بل هى فى الاول للاستغراق وفى الثانى للابتداء انتهى لكن فيه وصف المعرفة بالنكرة لان من قصد لفظها اللهم الا ان يكون قصد تنكيرها من جهة ان شمل تشمل من المبنية وغيرها فتكون نكرة من هذه الجهة * فان قلت اسم لا والمفعول الثانى حصل بهما البيان لانهما دالان على معنى وكل دال على معنى مبين له وكل مبين فهو مضمن معنى من البيانية اذ معنى التضمين اشراب لفظ معنى لفظ آخر ومعنى من البيانية هو البيان والبيان حاصل قلت المراد المبين لما قبله ولا نسلم ان كل مبين ولو لمدلوله متضمن معنى من البيانية ولا نسلم ان لا رجل وذنبا مضمنان معنى من البيانية لانها التى تبين ماقبلها نحو اجتنبوا الرجس من الاوثان واسم لا لم يبين شيئا قبله وكذا المفعول الثانى * فان قلت ذنبا مبين لاستغفر * أشبهه

قلت الاستغفار ليس هو عين الذنب حتى يبينه وأيضا فالاستغفار معلوم فلا يحتاج إلى بيان وانما لم يبين التمييز لأن التضمين عارض

(١) (قوله مما تمتنع) فى العبارة تحريف اه

أشبهه نحو زيد طيب نفسا وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغى ان يحمل كلام الناظم على ظاهره فانه قد نص بعد على ان العامل فى هذا النوع الفعل أو ما أشبهه والعذر له أن التمييز فى هذا النوع لما كان رافعا لابهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الابهام عنه وقوله اسم خبر مبتدأ مضمر تقديره واسم أى المميز اسم وبمعنى من فى موضع الصفة لاسم ومن مضاف اليه ومبين نعت لاسم ونكرة نعت وينصب جملة مستأنفة وتمييزا منصوب على الحال وبما متعلق بينصب وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر وقد فسره فى موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء فى فسره وفى فسر ضمير مستتر عائد على التمييز ويجوز ان يكون اسم مبتدأ وينصب الخ الجملة خبر لها والأول أظهر ثم مثل فقال

كَشبر أرضاً وقفيز بُرًّا ... ومَنَوين عَسلاً وتمرا

فأتى بثلاثة من المثل الأول الممسوح وهو شبر أرضا الثانى المكيل وهو قفيز برا والثالث الموزون وهو قوله ومنوين عسلا وتمرا وبقى عليه من المفرد تمييز العدد وسنذكره فى بابه وقوله أرضا تمييز لشبر وبرا تمييز لقفيز وعسلا وتمرا تمييزان لمنوين والمنوان تثنية منا وهو الرطل ثم قال

وبعدَ ذى وشِبْهِها اجْرُرْه إذا ... أضَفْتَها كَمُدّ حِنطَةٍ غِذا

الاشارة بذى الى مادل على مساحة أو كيل أو وزن فهم من ذلك ان التمييز بعد العدد لا يجىء بالوجهين وقوله إذا اضفتها إلى التمييز المنصوب فتقول شبر أرض وقفيز بر ومنوا عسل وتمر وقوله كمد حنطة مبتدأ ومضاف اليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مد حنطة غذا ثم قال

وَالنَّصْب بعدَ ما أُضِيفَ وَجبا ... إنْ كَانَ مِثْلَ ملْءِ الأرْض ذَهَبَا

يعنى أن المميز إذا اضيف وجب نصب التمييز وفهم من قوله ان كان مثل ملء الأرض ذهبا انه لا يجب نصبه الا إذا كان كالمثال المذكور فى كونه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه اذ لا يجوز مثل ملء ذهب فلو صح اغناؤه عنه لم يكن النصب واجبا نحو هو أحسن الناس رجلا إذ يجوز أن تقول هو أحسن رجلا على أن هذا المثال الثانى ينصب فيه التمييز مادام المميز مضافا لكنه صالح للجر بالاضافة عند حذف المضاف اليه بخلاف الأول والنصب مبتدأ وبعد متعلق به وما موصولة وصلتها أضيف ووجب خبر المبتدأ وان كان شرط ومثل خبر كان وملء الأرض مبتدأ خبره محذوف تقديره لى أو نحوه والجملة محكيه بقول محذوف تقديره ان كان مثل قولك لى ملء الأرض ذهبا ثم قال

والفاعِلَ المعْنى انصبْ بأَفْعَلاَ ... مُفضِّلاً كأَنْتَ أعلى منْزِلا

يعنى ان الاسم النكرة إذا وقع بعد افعل التفضيل وكان فاعلا فى المعنى وجب نصبه على التمييز وعلامة كونه فاعلا فى المعنى انك إذا صغت من أفعل التفضيل فعلا جعلت ذلك التمييز فاعلا به نحو أنت أعلى منزلا أى علا منزلك وفهم منه أن الواقع بعد أفعل التفضيل إذا لم يكن فاعلا فى المعنى لم ينتصب على التمييز نحو أنت أفضل رجل بل يجب خفضه بالاضافة الا إذا أضيف افعل إلى غيره فانه ينتصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا والفاعل مفعول مقدم بانصبن والمعنى منصوب على اسقاط الخافض أى فى المعنى ولا يصح أن يكون الفاعل مضافا إلى المعنى ومفضلا حال من الفاعل المستتر فى انصبن وأفعل غير منصرف للعلمية والوزن ثم قال

(قوله كشبر أرضا) أشار إلى حال طالب العلم فى ابتداء امره من انه يكون موضعه ضيقا كشبر أرض فى عدم السعة وانه ان ملك شيئا من البر ملك قفيزا ومن العسل والتمر ملك رطلين (قوله مساحة) مسح الأرض إذا ذرعها (قوله وغذا خبره) وقال الشاطبى غذا بدل أو حال اه وغذاء بمعجمتين ككتاب ما يغتذى به فى أى وقت والغذاء بفتح الغين المعجمة والدال المهملة كسحاب ما يؤكل أول النهار (قوله والمعنى منصوب على اسقاط الخافض) أى فى المعنى وقال الشاطبى الفاعل معناه ونسبة الفعل اليه مجاز قال الازهرى فيه تكلف لان اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه الا ان يجعل اسم الفاعل صفة مشبهة

(قوله ويله) للذم وويحه للمدح (قوله لله دره) يقال در لبن الناقة إذا كثر أى لله دره لبن رضعه (قوله غير ذى العدد والفاعل المعنى * قلت ان حمل الفاعل المعنى على ما كان محولا

عن الفاعل صناعة دخل فى غيرهما المحول عن المفعول والمحول عن مضاف غير فاعل صناعة وان حمل على الفاعل فى المعنى مطلقا دخل فى الغير أيضا المنقول عن المفعول وخرج عن الغير لله دره فارسا وابرحت جارا فانهما فاعلان معنى كما قال ابن هشام وخرج نعم رجلا مع أن الامثلة الثلاثة يجوز فيها جر التمييز بمن وفى كونه فاعلا فى المعنى فى هذه الثلاثة نظر وعلى كل حال فكلام الناظم مشكل ويمكن الجواب بأنه مشى فى هذا البيت على نفى التمييز المحول عن غير الفاعل تبعا للشلوبين والامدى وابن أبى الربيع وحجتهم ان سيبويه لم يمثل المنقول عن المفعول وتأول الشلوبين عيونا على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وأولها ابن أبى الربيع على بدل البعض بحذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه أو على اسقاط الجار أى بالعيون وصرح ابن عقيل بجواز جر التمييز المحول عن المفعول بمن

﴿ حروف الجر ﴾

(قوله حروف الجر) عدها غيره أقل من عشرين وبعضهم أكثر من عشرين (قوله وما يختص بها) كقوله بعد واخصص بمذ ومنذ وقتا أى فالوقت مختص بمذ ومنذ بمعنى أنهما لا يدخلان على غيره كما فى نخصك بالعبادة أى لا نعبد غيرك لكن قوله بالظاهر اخصص منذ مذ الخ لا يتأتى فيه هذا المعنى * فان قلت

وَبَعْدَ كلِّ ما اقتضى تعَجُّبا   مَيِّزْ كأَكْرِمْ بأَبى بكرٍ أَبا

يعنى أن التمييز ينصب بعد مادل على تعجب ومثل ذلك بقوله أَكْرِمْ بأبى بكرٍ أبا قال فى شرح الكافية المراد بأبى بكر صاحب رسول الله ﷺ ورضى عن أبى بكر صاحبه وفهم من قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا أن ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهى ما أفعله وأفعل به فدخل فى ذلك ما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو ويله رجلا وويحه انسانا ولله دره فارسا وحسبك به كافلا ونحو ذلك ثم قال

واجررْ بمنْ إنْ شئتَ غيرَ ذى العدد   والفَاعِلِ المعنى

قد تقدم أن التمييز على معنى من لكن منه مايصلح لمباشرتها ومنه مالا يصلح وكله صالح لمباشرتها الا نوعين تمييز العدد وما هو فاعل فى المعنى وقد استثناهما فلا يقال فى نحو عندى عشرون درهما عشرون من درهم ولا فى طاب زيد نفسا طاب زيد من نفس ثم أتى بمثال من الفاعل فى المعنى فقال (كطب نفسا تفد) فنفسا تمييز وهو فاعل فى المعنى لان التقدير لتطب نفسك وغير مفعول باجرر وبمن متعلق باجرر والفاعل مجرور عطفا على ذى والموصوف بذى محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى منصوب على اسقاط فى وان شئت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد وغير التمييز الفاعل فى المعنى ثم قال

وَعامِلَ التَّمييزِ قَدِّمْ مُطلقا   والفِعْلُ ذو التَّصريف نَزْراً سبقا

يعنى أن العامل فى التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز وقوله مطلقا أى سواء كان اسما أو فعلا أما إذا كان اسما فلا يتقدم عليه بالاجماع نحو عندى عشرون درهما فالفعل فى درهما عشرون فلا يجوز عندى درهما عشرون وأما إذا كان فعلا فان كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضا تقديمه عليه نحو ما أكرمك أبا ونعم رجلا زيد وان كان متصرفا ففى تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه وأجاز قوم تقديمه منهم المازنى والمبرد وتبعهم الناظم فى غير هذا النظم وظاهر قوله نزرا سبقا أن له مذهبا ثالثا وهو جواز تقديمه بقلة ولم يقل به أحد ومن شواهد تقديمه قوله

ولست إذا ذرعا أضيق بضارع * ولا يائس عند التعسر من يسر

وابيات أخر منها   أنفسنا تطيب بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا

وعامل التمييز مفعول مقدم ومطلقا حال من فاعل التمييز والفعل مبتدأ وذو والتصريف نعت له والخبر فى سبق ونزرا حال من الضمير المستتر فى سبق

﴿ حروفُ الجرّ ﴾

هاكَ حروفَ الجرِّ وَهْىَ مِنْ إلى   حتى خلا حاشا عَدَا فى عَنْ عَلَى

مذْ منذ رُبَّ اللّامِ كَىْ واوٌ وتا   والكافُ والبا ولعلَّ ومتى

ذكر فى هذين البيتين عشرين حرفا وهى كلها متساوية فى جر الاسم وقد ذكر بعد معنى كل واحد منها وما يختص بها الاخلا وحاشا وعدا فانه قد تقدم الكلام فيها فى باب الاستثناء وأما

كى ولعل ومتى فانه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها أما كى فتجر ما الاستفهامية قالوا كيمه بمعنى لمه وما المصدرية مع صلتها نحو قوله

إذا أنت لم تنفع فضر فانما * يراد الفتى كيما يضر وينفع

وأن المصدرية فى قوله فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وهى فى هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويطرد جرها لأن المصدرية ولذلك أجازوا فى نحو جئتك كى تكرمنى أن تكون كى حرف جر وأن مقدرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما لعل فان الجر بها وارد فى كلام العرب خلافا لمن أنكره كقوله

لعل الله فضلكم علينا * بشىء ان امكم شريم

وأما متى فهى فى لغة هذيل بمعنى من ومنه قولهم أخرجها متى كمه أى من كمه وهاك اسم فعل بمعنى خذ ولم يذكر الجوهرى ولا الزبيدى فى ها إلا التنبيه وزاد الجوهرى الزجر فهى عندهما حرف فقط وقد ذكرها ابن مالك فى التسهيل من اسماء الافعال بمعنى خذ وحروف الجر مفعول به وهى مبتدا وخبره من إلى إلى آخر البيتين وكل ما بعد من معطوف عليه على اسقاط العاطف ثم ان من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهى سبعة أحرف وقد أشار اليها بقوله

بالظاهر اخصص مُنذُ مُذْ وَحَتّى والكافَ والواوَ ورُبَّ والتَّا

يعنى أن هذه الحروف السبعة لا تدخل على الضمير بل على الظاهر فقط نحو مذ يومين وحتى مطلع الفجر وزيد كعمرو وحياتك ورب رجل وتالله وفهم منه ان عدا هذه السبعة من حروف الجر يدخل على الظاهر والمضمر ومنذ مفعول باخصص وما بعده معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم ان هذه الأحرف السبعة منها ما يختص اختصاصا آخر زائدا على الاختصاص بالظاهر وهى أربعة وقد أشار اليها بقوله

واخصص بمذ ومُنْذُ وقتاً وبرُبّ منكّراً وَالتَّاء لله وربّ

يعنى أن مذ ومنذ لا يكون الظاهر الذى يدخلان عليه إلا وقتا يعنى اسم زمان نحو مذ يوم ومنذ يوم الجمعة وأن رب لا يكون الظاهر الذى تدخل عليه إلا نكرة نحو رب رجل وأن التاء لا يكون الظاهر الذى تدخل عليه الا لفظ الله ولفظ رب نحو تالله وحكى ترب الكعبة إلا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على رب وفهم منه أن ما بقى من الاحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقا ووقتا مفعول باخصص وبمذ متعلق باخصص ومنكرا معطوف على وقت وبرب معطوف على بمذ والتاء مبتدأ وخبره لله ورب معطوف على لله وقوله

وما رَوَوْا من نَحْو ربَّهُ فتى نزرٌ كذا كها ونحوه أتى

قد تقدم أن رب والكاف من الاحرف المختصة بالظاهر وأشار فى هذا البيت إلى انهما قد يدخلان على المضمر قليلا ومنه قول العرب ربه رجلا وقول الشاعر

خلى الذنابات شمالا كثبا * وأم أو عال كها أو أقربا

وفهم من المثال أن المضمر الذى يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير غائب وقوله ونحوه أى ونحو كها ويحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب كهو وهن وكقوله

فلا ترى بعلا ولا حلائلا * كهو ولا كهن الاحاظلا

فيكون الضمير على هذا عائدا على ها والآخر أن يكون المراد ونحو ذلك أى من دخول الاحرف

فما معناه * قلت معناه ان مذ ومنذ وما بعدهما فى البيت تخص الظاهر ولا تممه وغيره فظهر من هذا وبما قبله ان الاختصاص على معنيين (قوله كيما يضر) قال فى شرح الكافية اى من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع (قوله فى قوله فقالت اكل الناس الخ) اتى بمثال فيه ان ظاهرة وان كان ظهورها للضرورة لظهوران كى فيه حرف جر (قوله كيما ان تغر) ما زائدة او كافة اى كفت كى عن جر لفظ إن وان كان لا يقبل الجر (قوله شريم) الشريم المراة المفضاة (قوله وبرب) اختار فى المغنى ان رب لا تتعلق بشىء وقال الجمهور هى حرف تعد فى المعنى

المختصة بالظاهر على ضمير كقوله

فلا والله ما يلفى أناس * فتى حتاك يا ابن أبى زياد

فادخل على الضمير وهى من الأحرف المختصة بالظاهر وما مبتدأ وهى موصولة وروواصلتها والضمير فى رووا عائد على النحويين والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره رووه ونزر خبر المبتد أو كما مبتدأ خبره كذا ونحوه أتى مبتدأ وخبر * ثم شرع فى معانى حروف الجر وبدأ بمن فقال

بعضْ وَبيِّنْ وابْتَدِئ فى الأمْكِنَهْ بمِنْ وقد تأتى لبدءِ الأزمِنه

وزيدَ فى نفي وشبْهِهِ فجر نكرة فذكر لمن خمس معان الأول التبعيض كقوله تعالى فنهم من آمن به ومنهم من كفر الثانى التبيين كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان وعلامته أن يصح تقدير الذى فى موضعها أى فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان الثالث ابتداء الغاية فى المكان نحو خرجت من المسجد الرابع ابتداء الغاية فى الزمان كقوله من أول يوم أحق أن تقوم فيه وفهم من قوله وقد تاتى ان اتيانها لابتداء الغاية فى الزمان قليل وهو مختلف فيه ومذهب الأخفش والكوفيين أنها تكون لابتداء الغاية مطلقا وهو اختيار الناظم قال فى شرح الكافية وهو الصحيح لصحة السماع بذلك الخامس الزيادة ويشترط فى زيادتها أن تكون بعد نفى أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله وزيد فى نفى وشبهه وشبه النفى الاستفهام نحو هل من خالق غير الله والنهى نحو لا يقم من أحد وأن يكون مجرورها نكرة وهو المنبه عليه بقوله فجر نكرة ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفى فقال (كما لباغ من مفر) فما نفى ومن زائدة فى المبتدأ ولباغ خبره وقوله بمن متعلق بابتدئ وهو مطلوب له ولبعض وبين فهو من باب التنازع وفى الأمكنة متعلق بابتدىء وقد تاتى جملة مستأنفة ولبدء متعلق بتاتى ثم قال (للانتها حتى ولام وإلى *) يعنى ان هذه الأحرف الثلاثة مستوية فى الدلالة على الانتهاء إلا أن دلالة الى على الانتهاء أكثر ثم حتى ثم اللام فمثال إلى كل يجرى إلى أجل مسمى ومثال حتى فتولى عنهم حتى حين ومثال اللام كل يجرى لأجل مسمى (ومن وباء يفهمان بدلا) يعنى أن من والباء مستويان فى الدلالة على البدل فمثال من قوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة فى الأرض يخلفون ومثال الباء قوله ﷺ فى عائشة رضى الله عنها لا يسرنى بها حمر النعم أى بدلها ومن مبتدأ وباء معطوفة عليه ويفهمان بدلا فى موضع الخبر ثم قال

واللّامُ لِلملك وشبْهِهِ وَفى تعْدِيَة أيضاًوتعْليل قُفى وَزِيدَ

قد تقدم ان اللام تكون هناك للانتهاء وقد ذكر لها هنا خمسة معانى الأول الملك نحو المال لزيد الثانى شبه الملك نحو السرج للفرس الثالث التعدية نحو فهب لى من لدنك وليا الرابع التعليل نحو جئت لإكرامك الخامس الزيادة وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتاخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون أو لكونه فرعا كقوله تعالى فعال لما يريد وقد تزاد لغير ذلك كقوله تعالى ردف لكم وقوله واللام للملك مبتدأ وخبر وشبه معطوف على الملك فى تعدية متعلق بقفى اى تبع وتعليل معطوف على تعدية وزيد فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على اللام ثم قال

والظرفيةَ استبِنْ بيا وفى وقدْ يُبَيِّنانِ السببا

يعنى ان الباء وفى يشتركان فى الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة الباء على الظرفية قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى فبظلم من الذين هادو

(قوله وهو مختلف فيه) أى اتيانها لابتداء الغاية فى الزمان مختلف فيه لا ان كونه قليلا مختلف فيه (قوله كما لباغ من فر) بالفاء وبالقاف وعلى رواية القاف شرح أو اسحق قال ابن هشام فى شرح بانت سعاد وتكون من بمعنى عن وشاهدها قوله تعالى فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ويؤيد أنه قرىء عن ذكر الله ويحتمل فى الآية السببية أى من أجل ذكر الله لأنهم إذا ذكر الله عندهم اشمأزوا وازدادت قلوبهم قسوة انتهى (قوله وفى * تعدية أيضا وتعليل قفى) أى اتبع استعمال اللام فى التعدية والتعليل (قوله وفى) بمثال الظرفية المجازية النظر فى الكتاب والنجاة فى الصدق

حرمنا عليهم ومثال دلالة فى على الظرفية زيد فى المسجد ومثال دلالة فى على السببية قوله تعالى لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم والظرفية فى فى أكثر والسببية فى الباء أكثر وفهم من قوله وقد يبينان السببا أن دلالتهما على السببية قليل والظرفية مفعول مقدم باستبن وبها متعلق باستبن وفى معطوف على بها وقد يبينان جملة مستأنفة ثم قال

بالبا استعن وعد عوض ألصق ومثل مع ومن وعن بها انطق

قد تقدم أن الباء تكون للظرفية والسببية والبدو وذكر لها فى هذا البيت أيضا سبعة معان الأول الاستعانة نحو كتبت بالقلم الثانى التعدية وهى المعاقبة لهمزة التعدية نحو ذهبت بزيد أى أذهبته ومثله قوله عز وجل ولو شاء الله لذهب بسمعهم أى لأذهب سمعهم الثالث العوض وهى الداخلة على الأثمان نحو اشتريت الفرس بألف الرابع الالصاق نحو فامسحوا برءوسكم الخامس معنى مع نحو قد جاءكم الرسول بالحق أى مع الحق السادس معنى من يعنى التى للتبعيض كقوله عينا يشرب بها عباد الله السابع معنى عن كقوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام والباء متعلق باستعن ويطلبه عد وعوض فهو من باب التنازع ومثل حال من الضمير فى بها وهو مضاف لمع ومن وعن معطوفان عليه والتقدير انطق بالباء فى كونها مماثلة فى المعنى لمع ومن وعن ثم قال (على للاستعلا ومعنى فى وعن) ذكر لعلى ثلاثة معان الأول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسيا كقولك ركبت على الفرس ومعنويا كقوله * قد استوى بشر على العراق * الثانى معنى فى كقوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان الثالث معنى عن كقوله

إذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبنى رضاها

وعلى مبتدأ خبره للاستعلاء ومعنى معطوف على للاستعلاء وهو مضاف إلى فى وعن ثم قال

بعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد تجى موضع بعد وعلى

ذكر لعن ثلاث معان الأول التجاوز وهو أصلها كقولك رميت عن القوس وأخذت عن زيد وفهم ذلك من قوله عنى من قد فطن الثانى معنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق الثالث معنى على كقول الشاعر

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب * عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

وفهم من قوله وقد تجىء أن اتيانها بمعنى بعد وعلى قليل وقوله (كما على موضع عن قد جعلا) تتميم للبيت فانه قد سبق فى البيت الذى قبله ان على تجىء بمعنى عن إلا أن فيه إشارة للحمل والمعادلة وتجاوزا مفعول مقدم بعنى وبعن متعلق بعنى وموضع منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجىء وبعده مضاف اليه ثم قال

شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائدا لتوكيد ورد

ذكر للكاف ثلاث معان الأول التشبيه وهو أصلها وأكثر معانيها نحو زيد كعمرو والثانى التعليل وهو المشار اليه بقوله وبها التعليل قد يعنى كقوله تعالى واذكروه كما هداكم أى لأجل هدايته لكم وفهم من قوله قد يعنى أن اتيانها للتعليل قليل الثالث زيادتها للتأكيد وهو المشار اليه بقوله وزائد لتوكيد ورد كقوله عز وجل ليس كمثله شىء أى ليس مثله شىء والتعليل مبتدأ وخبره قد يعنى وبها متعلق بيعنى وزائدا نصب على الحال من الضمير المستتر فى ورد ولتوكيد متعلق بزائدا واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسما وذلك خمسة أحرف أشار إلى

(قوله على السببيه قليل) أى والسببية فى أقل منها فى الباء فيكون دلالة الباء على السببية أكثر منها فى وبهذا يظهر قوله قبل والسببية فى الباء أكثر والباء فى قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة صلة ويقال فيها للتحسين (قوله وفهم ذلك من قوله عنى من قد فطن) أى مع متعلقة وهو بعن تجاوزا (قوله للحمل) هو إعطاء شىء وهو المحمول ما اعطى لشىء آخر وهو المحمول عليه فعن حملت على على اى اعطيت معنى على والمعادلة المساواة اى ان كلا منهما وقع موضع الآخر (قوله ما يخرج عن الحرفية) الحرف لا يصير اسما وإنما الاسم لفظ آخر لكن لما كان أحد اللفظين مثل لفظ الآخر جعلا لفظا واحدا

ثلاثة منها بقوله (واستعمل اسما وكذا عن وعلى) يعنى أن كاف التشبيه يستعمل اسما فقيل فى الضرورة وهو مذهب سيبويه كقوله

وردنا بكابن الماء يجنب وسطنا ✲ تصوب فيه العين طورا وترتقى

وقيل فى الاختيار وهو مذهب الأخفش واليه ذهب المصنف ولذلك أطلق فى قوله واستعمل اسما وأن عن وعلى أيضا يستعملان اسمين وقد أشار اليهما بقوله وكذا عن وعلى أى وكذلك أيضا يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسما ثم علل استعمالها اسمين بقوله (من أجل ذا عليهما من دخلا) أى من أجل استعمالها اسمين دخل عليهما من لان حرف الجر لا يدخل على الحرف وإنما يدخل على الاسم فمن دخول من على عن قوله

فقلت للركب لما أن علا بهم ✲ من عن يمين الحبيا نظرة قبل

ومن دخولها على على قوله

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها ✲ تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

ومعنى عن جانب وعلى فوق واسما حال من الضمير المستتر فى استعمل العائد على كاف التشبيه وعن وعلى مبتدآن خبرهما كذا ومن مبتدأ ودخلا فى موضع خبره ومن أجل متعلق بدخل وكذا عليهما ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسما بقوله

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمان حيثُ رَفَعا ✲ أو أو لِيَا الفِعْلَ كجئْتُ مذ دَعا

يعنى أن مذ ومنذ يكونان اسمين فى موضعين الأول أن يرتفع ما بعدهما نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يومان وفهم من قوله حيث رفعا أن مذ ومنذ عنده مبتدآن لاسناد الرفع اليهما لأن المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافا لمن قال أنهما خبران الثانى أن يليهما فعل نحو أتيتك مذ قام زيد ومنذ دعا عمرو وفهم من قوله أو أوليا الفعل إنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافا لمن قال هما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبر لهما ومذ ومنذ مبتدأ ومعطوف عليه واسمان خبر وحيث ظرف مضاف لرفع والعامل فى الظرف اسمان لأنه فى معنى محكوم بأسميتهما وأوليا معطوف على رفعا والفعل مفعول ثان لأوليا ثم قال

وإنْ يُجرَّا فى مُضىّ فكمِنْ ✲ هُما وفى الحضور معنى فى استبن

بين فى هذا البيت معنى مذ ومنذ إذا كانا حرفين فقال معناهما معنى من إذا كان المجرور بهما ماضيا نحو أنا رأيته مذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة ومعنى فى إذا كان المجرور بهما حاضرا نحو ما رأيته مذ يومنا أى فى يومنا وان يجرا شرط وفى مضى متعلق بيجرا والفاء جواب الشرط وهما مبتدآن وخبره كمن أى فهما كمن ومعنى مفعول مقدم باستبين مضاف إلى فى وفى الحضور متعلق باستبين ولا بد من تقدير بهما فيكون التقدير استبن بهما أى اطلب بهما أى بمذ ومنذ فى الحضور معنى فى ثم اعلم أن من حروف الجر ما يزاد بعده ما وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله

وبعد مِنْ وعَنْ وباءٍ زِيد ما ✲ فلم تَعُق عن عمل قدْ عُلما

فزيادتها بعد من نحو قوله عز وجل مما خطاياهم وبعد عن عما قليل وبعد الباء فبما رحمة من الله وقوله فلم تعق أى لم تمنع عملها كما فى المثل وما مفعول مقدم لم يسم فاعله بزيد وبعد متعلق بزيد وفى يعق ضمير مستتر عائد على ما وعن متعلق بتعق ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقهما فقال

(قوله بكابن الماء) هو حيوان صغير على صورة الانسان كانه قال بمثل ابن الماء يعنى فرسه شبهها بابن الماء لطول عنقها وارتفاعها عن الأرض وتصوب أصله تتصوب على حذف إحدى التاءين (قوله علل استعمالها اسمين) أى جعله علة لأن المعلل فى المتن هو دخول من عليهما والمراد ذكر ما يفهم منه ذلك والكاف وعن إذا استعملا اسمين فلا خلاف فى بنائهما وأما على فحكى ابن قاسم فيها خلافا وجزم ابن الحاجب ببنائها (قوله ومنذ يومان) الظاهر أن مذ بمعنى الوقت بالتعريف بأل أو بمعنى وقت كذا بالاضافة حتى يصح جعله مبتدأ وكذا منذ وأما قولهم فى التقدير مذ عدم رؤيتى يومان فيحتمل انه حل معنى وإذا كان المجرور معدودا كمذ يومين كانا بمعنى من والى أى من أول اليومين إلى آخرهما (قوله فلم يعق عن عمل) لأن حروف الجر عملها بالاصالة بخلاف ان فان عملها بالشبه بالفعل فبطل عملها بما لأنه ليس بالاصالة

(قوله فكف) أى وتسمى كافة وان لم يكن مابعدها صالحا للجر نحو ربما يود فاذا قلت ربما يضرب فما كفت عمل رب وهيأتها للدخول على الفعل ولولا أنها ابطلت عملها الجر لما دخلت على فعل ولذلك إذا سقطت مالم تدخل على الفعل لأنها تكون حينئذ عاملة * والحاصل انها حيث لم يتصل بها ماتكون حرف جر وجوبا فيمتنع دخولها على الفعل لأن حرف الجر لايدخل عليه وحيث اتصلت بها ماخرجت عن وجوب كونها حرف جر فجاز دخولها على الفعل وأكثر ماتدخل رب على الماضى لأن التكثير أو التقليل

وزيدَ بعد ربَّ والكافِ فكفّ وقد يليهما وجرّ لم يكف

يعنى أن ماتزاد أيضا بعد رب والكاف فتارة تكفهما عن العمل كقوله عز وجل ربما يود الذين كفروا وكقول الشاعر

لعمرك انني وأبا حميد * كما النشوان والرجل الحكيم

وتارة لاتكفهما كقوله ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء

وقوله ونتصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم

وفهم من قوله وقد تليهما ان عملهما قليل وقد صرح به فى الكافية ثم قال

وحُذِفَتْ رُبَّ فجرَّتْ بعدَ بلْ والفا وبعدَ الواو شاعَ ذا العمل

يعنى أن رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله بل بلد ملء الفجاج قتمه * وبعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع *

وبعد الواو كقوله * وليل كموج البحر أرخى سدوله

وفهم من قوله * وبعد الواو شاع ذا العمل * ان ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح واعراب البيت واضح ثم قال

وقدْ يُجر بسوى رُبَّ لدى حذف وبعضه يُرى مُطَّردا

يعنى ان حذف حرف الجر وابقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين غير مطرد وهو المشار اليه بقوله وقد يجر ففهم منه التقليل وفهم من التقليل عدم الاطراد ومنه قوله

إذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالأكف الأصابع

ومطرد وهو المشار اليه بقوله وبعضه يرى مطردا وذلك فى لفظ الله فى القسم نحو الله لأفعلن وبعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم أى بكم من درهم وذكر المرادى فى هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر

﴿ الإضافةُ ﴾

قال نوناً تلِى الإعرابَ أوْ تنويناً مِمَّا تُضِيف احذفْ كطورِ سِيناء

يعنى انك اذا أردت اضافة اسم الى اسم حذفت مافى المضاف من نون تلى علامة الأعراب أو تنوين وشمل النون نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما نحو غلاماك وابنا زيد وصاحبو زيد وعشروك وأهلو عمرو وشمل التنوين التنوين الظاهر نحو غلامك فى غلام والمقدر نحو دراهمك فى دراهم وطورسينا اسم جبل بالشام ويقال له أيضا طور سينين وقد جاء بالوجهين وأصله قبل الاضافة طور فهو اسم جبل أيضا ونونا مفعول مقدم باحذف وتنوينا معطوف عليه ومما متعلق باحذف هذا الذى ذكر فى هذا البيت حكم الاسم الأول من المضافين وأما الثانى فحكمه الجر وعلى

انما يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول واما ربما يود فقال الدمامينى المستقبل عند الله معلوم كالماضى وقيل حكاية حال ماضية (قوله ملء الفجاج) جمع فج والقتم بالتاء المثناة الغبار قال فى شرح الكافية وزعم قوم ان الواو هى الجارة وليس بصحيح لأن الجر برب المحذوفة وقد ثبت بعد الفاء وبل ولا قائل انهما عاملان ومع ذلك ورد للجر برب محذوفة دون شىء قبلها فعلم ان الجر بعد الواو انما هو برب كما هو بها بعد الفاء وبل (قوله وفهم من التقليل عدم الاطراد وأيضا عدم الاطراد يفهم من قوله وبعضه يرى مطردا إذ مفهومه ان البعض الآخر غير مطرد ويشكل عود الضمير على ماقبله انه يلزم تقليل المطرد لأن الضمير فى وبعضه يرى مطردا عائد على الجر بسوى رب مع الحذف المفهوم من قوله وقد يجر فيصير المعنى بعض الجر القليل قد يرى مطردا اللهم إلا أن يكون من قبيل الاستخدام أى وبعض الجر بسوى رب مع الحذف مع قطع النظر عن القلة فهو شبه استخدام ويصح عود الضمير على ماقبله من غير مراعاة شبه الاستخدام بأن يراد القلة النسبية فلا تستلزم عدم الاطراد (الاضافة) هى لغة الإمالة ومنه أضفت ظهرى إلى الحائط

قوله وانو من الخ) *ان قلت هذا عام فى الإضافة المحضة قلت *سمعت من الشيخ أنه خاص بالإضافة المحضة وابن هشام مثل للتى تكون بمعنى فى بقوله تعالى ياصاحبى السجن ولا يرد لأنه صفة غير صريحة ولذا كانت أل الداخلة عليه غير موصولة بل حرف فالمراد هنا الصفة الصريحة التى تشبه المضارع فاضافة صاحب حقيقية ثم رأيت بعد كتبى هذا أن اللام لا تقدر فى الإضافة اللفظية خلافا لبعض المتأخرين كابن جنى والشلوبين فى أن اسم الفاعل والأمثلة واسم المفعول المضاف المنصوب على معنى اللام استدلالا بأن وصلها إلى المفعول باللام شائع فى فصيح الكلام ورد بأنه لا يطرد فى الصفة المشبهة (قوله أو فى) قال المصنف أغفل كثير من النحويين الإضافة بمعنى فى وهى ثابتة فى الكلام الفصيح والنقل الصحيح قوله أن يكون المضاف إليه اسم زمان) أو مكان كقوله تعالى حكاية ياصاحبى السجن وحصير المسجد يصح فيه تقدير اللام وتقدير فى على أن معنى المسجد ظرف للحصير (قوله أراد به قدر) لأن الأخذ بمعنى التناول لا يصح هنا (قوله من ذكر المعرفة فى قسيمه) اى المفهومة من قوله او اعطه التعريف بالذى تلا لأنه لا يعطى التعريف بسبب الذى تلا إلا إن كان الذى تلا معرفة قوله فعن تنكيره الخ) والدليل على أن هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة فى نحو هديا بالغ الكعبة ووقوعه حالا فى نحو ثانى عطفه كما قاله العلامة ابن هشام وغيره (قوله أو ما حمل عليه أى على اسم الفاعل فى العمل كما يأتى فى قول الناظم فعال أو مفعال أو فعول *فى كثرة عن فاعل بديل فيستحق ماله من عمل * فما حمل معطوف على اسم فاعل والصفة المشبهة ايضا محمولة فى العمل على اسم الفاعل لقوله وعمل اسم الفاعل المعدى * لها على الحد الذى قد حدا (قوله لا تفيد تخصيصا) ههنا إشكال وهو ان الظاهر أنه لا فرق بين غلام رجل وضارب زيد فى افادة التخصيص فان ضارب عام من حيث وجوده فى أفراد وان كان خاصا من حيث كونه بمعنى فى الحال والاستقبال فان أجيب بأن ضارب زيدا لم تفد إضافته شيئا سوى التخفيف قلنا فلم لا يكون أصل غلام رجل غلام لرجل فالاضافة فيه أيضا لم تفد التخصيص بل التخفيف لا يقال ضارب لا بد له من مضروب فلذا كان أصل ضارب زيد ضارب زيدا قلنا وغلام أيضا لا بد له من شخص ينسب إليه فلا فرق ثم رأيت والامام ابن مالك الإمام ابن الصائغ بحثا أن اضافة الصفة لمعمولها مفيدة أيضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب وضارب امرأة كذلك اه وقد يفرق بأن الوصف العامل لا بد له من معمول بخلاف المضاف الذى لا يصلح للعمل فانه لا يتعين ان يقدر له ما يتم به كما إذا قلت جاءنى غلام لا يتعين أن

ذلك نبه بقوله (والثانى اجرر) يعنى أن حكم المضاف إليه الجر ثم ان الاضافة تتقدر عنده بثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار بقوله (وانو من أو فى إذا * لم يصلح الا ذاك واللام خذا * لما سوى ذينك) مثال الاضافة المقدرة بمن خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك وضابطه أن يكون المضاف إليه اسما للجنس الذى منه المضاف ومثال المقدرة فى بل مكر الليل وضابطه أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف وإلى هذين القسمين أشار بقوله وانو من او فى وقوله إذا لم يصلح إلا ذاك يعنى أن لم يصلح فى التأويل الا تقديرهما وقوله واللام خذا لما سوى ذينك أى قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف وشمل قوله اللام التى للملك نحو دار زيد والتى للاستحقاق نحو باب الدار وسرج الدابة ومن مفعول بانو وفى معطوف على من وأو للتقسيم وذاك فاعل بيصلح وهو إشارة لنية من أو فى واللام مفعول بخذا والألف فى خذا بدل من نون التوكيد الخفيفة ولما متعلق بخذا وما موصولة صلتها سوى ذينك وتجوز فى قوله خذا لأنه أراد به قدر ثم اعلم أن الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وقد أشار إلى القسم الأول فقال

واخصصْ أوَّلا ... أوْ اعْطِهِ التَّعْرِيفَ بالذى تلا

يعنى أن الاضافة المحضة تفيد تخصيص الأول ان أضيف إلى نكرة نحو غلام رجل أو تعريفه ان اضيف إلى معرفة نحو غلام زيد وفهم كون القسم الأول هو المضاف إلى نكرة من ذكر المعرفة فى قسيمه وأولا مفعول باخصص واو اعطه معطوف على اخصص وأو للتقسيم والتعريف مفعول ثان لاعطه والذى متعلق بأعطه وهو مطلوب أيضا لأخصص لأن الاختصاص إنما يحصل للأول بالثانى وتلا صلة للذى والذى واقع على المضاف إليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر فى تلا ثم أشار إلى القسم الثانى من الاضافة وهى الاضافة غير المحضة فقال

وَإنْ يُشابه المضافُ يفعَلُ ... وَصفاً فعنْ تنْكيرِه لا يعْدلُ

يعنى ان المضاف إذا كان شبيها بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت اضافته غير محضة لا تفيد تخصيصا

ولا تعريفا وإنما هي لمجرد التخفيف وذلك نحو ضارب زيد وضارب عمرو وأصله ضارب زيدا وضارب عمرا والمضاف مفعول بيشابه ويفعل فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر ووصفا حال من المضاف والفاء جواب الشرط عن تنكيره متعلق بيعدل ثم أتى بمثالين من الاضافة غير المحضة فقال

كَرُبَّ راجينا عظيمِ الأملِ　　مُروَّعِ القلبِ قليلِ الحيلِ

قرب راجينا اسم فاعل مضاف إلى الضمير ولم تفد الاضافة تخصيصا ولا تعريفا بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه رب لاختصاصها بالنكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل واضافته الى الأمل غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ومروع اسم مفعول واضافته إلى القلب غير محضة وقليل صفة مشبهة واضافتها إلى الحيل غير محضة وهذه الصفات نعوت لراجينا ونعت النكرة نكرة ثم قال

وَذي الإضافةُ اسْمُها لفظيَّهْ　　وتلكَ محضةٌ ومَعنويَّهْ

الاشارة بذي لاقرب القسمين وهي الاضافة غير المحضة يعني أنها تسمى لفظية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط وهي تسمى أيضا مجازية وغير محضة والاشارة بتلك إلى أول القسمين يعني أنها تجيء محضة أي خالصة لافادتها التخصيص أو التعريف وتسمى أيضا معنوية لافادتها معنى التخصيص والتعريف وذي مبتدأ والإضافة نعت له واسمها مبتدأ ثان ولفظية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول وتلك محضة ومعنوية مبتدأ وخبر ثم قال

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا المضافِ مُغْتَفرْ　　إنْ وُصِلَتْ بالثانِ كالجعْدِ الشَّعَرْ

أَوْ بالذى له أُضِيفَ الثَّانى　　كَزَيْدٌ الضَّاربُ رَأْسِ الجانى

الاشارة إلى أقرب مذكور وهو ما إضافته غير محضة يعني انه يغتفر دخول ال على المضاف لكن بشرط أن تدخل على الثاني نحو الضارب الرجل والجعد الشعر أو يكون الثاني مضافا إلى ما فيه أل نحو الحسن وجه الأب الضارب رأس الجاني فلو لم تتصل أل بالثاني ولا بما أضيف اليه الثاني لم يجز دخول أل على المضاف فلا يجوز الضارب زيد ولا الضارب صاحب زيد ووصل المبتدأ ومضاف اليه ومغتفر خبره وبذا متعلق بوصل والمضاف نعت لذا وان وصلت شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه الجعد من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جعد جعادة وأو بالذي معطوف على قوله بالثاني وزيد مبتدأ والضارب الى آخر البيت خبره والجملة على حذف القول والتقدير كقولك ثم قال

وكونُها فى الوصفِ كافٍ إنْ وَقعْ　　مُثنى أَوْ جمعاً سَبيلَه اتَّبعْ

يعني أن وجود أل في الوصف المضاف ان كان مثنى أو مجموعا على حده وهو الذي اتبع سبيل المثنى في كون الاعراب بحرف بعده نون واحترز به من جمع التكسير فانه يكفي عن وجودها في المضاف اليه نحو الضاربا زيد والمكرمو عمرو وقوله سبيله اتبع أي سبيل المثنى فيما ذكره وكونها مبتدأ وان وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الاول هذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير وعندي في اعرابه غير هذا الوجه وهو ان كونها مبتدأ والظاهر أنه مصدر كان التامة أي وجودها في الوصف متعلق به وكاف خبره وان وقع في موضع نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجوده أي أل في الوصف كاف لوقوعه أي لوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده ويجوز في همزة ان الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ فوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده شرط في الاكتفاء عن وجود أل في المضاف اليه وسبيله مفعول باتبع والجملة في موضع الصفة لجمع

يكون التقدير جاءني غلام لرجل مثلا بخلاف جاءني ضارب الآن أو غدا فانه لا بد له من مفعول (قوله وهو أظهر) أي لأن الكلام في المضاف وشرطه وهو مشابهته ليفعل (قوله ووصفا حال من المضاف) فان قلت أل هذه مبينة أو مؤكدة قلت مبينة لأن المضاف المشابه يفعل أعم من كونه وصفا لشموله المصدر المقدر بأن والفعل المضارع فانه يشبه المضارع في المعنى بل قد يقال يشمل نحو عين فانه يشابه يفعل في الاشتراك إذ يفعل مشترك بين الحال والاستقبال فلما قال وصفا أخرج غير الوصف (قوله وعظيم صفة مشبهة) ويصح كونه مع ذلك صيغة مبالغة وكذا قليل (قوله عن وجودها في المضاف اليه) أي وعن وجودها في ما أضيف اليه الثاني أو مراده جنس المضاف اليه فيشمل المضاف اليه الأول والثاني

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ تَأْنِيثاً إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ

يعنى ان المضاف المذكور قد يكتسب التانيث من المضاف اليه إذا كان مؤنثا وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثانى عن الأول وهو المنبه عليه بقوله ان كان لحذف موهلا أى إذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى كقول الشاعر

مشين كما اهتزت رماح تسفهت * أعاليها مر الرياح النواسم

فمر فاعل بتسفهت ولحقت التاء الفعل المسند اليه لاكتسابه التانيث من المضاف اليه وهو الرياح لأنه يجوز الاستغناء الرياح عن مر فتقول تسفهت الرياح فلو كان المضاف إلى المؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالثانى لم يجز تانيثه نحو قام غلام هند إذ لا يصح أن تقول قام هند وأنت تريد غلام هند وفهم من وربما أن ذلك قليل وفى ذكر هذا الشرط اشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف اذا صح اليه الاستغناء عنه بالثانى كقوله

رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التوانى

فمعين خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف اليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالثانى عن الأول لانه يجوز أن يقول الفكر معين إذ العلة فى ذلك واحدة وثان فاعل باكسب وأولا مفعول أول وتانيثا مفعول ثان وان كان شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولحذف متعلق بموهلا ثم قال

وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِماً إِذَا وَرَدْ

يجب أن يكون المضاف مغايرا للمضاف اليه ولو بوجه ما لان المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصيص او التعريف والشىء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فان ورد من كلام العرب ما يوهم اضافة الشىء إلى نفسه أول ذلك باضافة الاسم إلى اللقب نحو سعيد كرز فيؤول الأول بالمسمى والثانى بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع فى قولهم مسجد الجامع فيؤول على حذف الموصوف والتقدير مسجد المكان الجامع ومعنى منصوب على التمييز أو على اسقاط فى وموهما مفعول باول وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره وهما جواز اضافة الشىء إلى نفسه * ثم اعلم أن من الاسماء ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى ولا يخلو عنها البتة ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظا وقد أشار إلى الأول فقال (وبعض الاسماء يضاف أبدا *) يعنى أن من الاسماء ما لا يستعمل الا مضافا نحو قصارى الشىء وحماداه وذلك على خلاف الأصل فان الأصل فى الاسم أن يستعمل مضافا تارة وغير مضاف أخرى ثم إن من الملازم للاضافة ما يلزمه معنى ويجوز افراده لفظا وإلى ذلك أشار بقوله (وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا) وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الاسماء مبتدأ ويضاف خبره وأبدا منصوب على الظرف وبعض ذا مبتدأ وقد يات خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة ومفردا حال من الضمير المستتر فى يات ولفظا منصوب على اسقاط الخافض

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ إِيلاَؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

ويجوز نصبه على التمييز ثم قال

يعنى ان بعض الاسماء اللازمة الاضافة لفظا ومعنى يمتنع ان تضاف إلى الظاهر فتجب اضافته للمضمر وفى هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين لزوم الاضافة وكون المضاف اليه مضمرا ثم أتى من ذلك باربعة الفاظ فقال (كوحد لبى ودوالى سعدى) أما وحد فقد تقدم الكلام عليه فى

باب

التخصيص أو التعريف الخ) تعليل لعدم صحة اضافة غير المشابه يفعل لنفسه وأما المشابه يفعل فلا يتاتى فى عدم صحة اضافته هذه العلة ولم يعلله اقتصارا على القسم الاغلب (قوله وحماداه) بحاء مهملة على وزن قصارى ومعناهما واحد وهو غاية الشىء (قوله نصبه على التمييز) أما من نسبة الافراد أى مفرد لفظه فيكون تمييزا محولا عن النائب عن الفاعل وأما من نسبة الاتيان أى ياتى لفظا فيكون تمييزا محولا عن الفاعل وهو غير ظاهر وكذا قول بعضهم هو حال لأن لفظا جامد الا ان يقال هى حال موطئة لقو مفردا (قوله بعض الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى) هذا لا يفهم من اللفظ ولا يضر عدم فهمه منه لأن المضاف الممتنع اضافته للظاهر لا يكون إلا مضافا لفظ ومعنى (قوله وحد) انظر قوله

وياصاحبى قف بى لدى الحى وقفة اموت بها وحدا واحيا بها واحدا وانظر على أى معنى جر الاضافة فى نسيج وحده وجحيش وحده

باب الحال وانه لازم النصب تقول جاء زيد وحده أى منفرداوقد جاء مضافا اليه فى قولهم فى المدح نسيج وحده وفريددهره وفى الذم قولهم جحيش وحده وعيير وحده أمالبى فانه ايضا لازم الاضافة إلى الضمير نحو لبيك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وأما دوالى فيضاف أيضا إلى الضمير وجوبانحو دواليك ومعناه اذالة لك بعد اذالةوسعدى كذلك تقول سعديك ومعناه اسعادا بعداسعاد وقد جاء فى الشعر اضافة لبى إلى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله (وشذ إيلاء يدى للبى) أى وشذاضافه لبى ليدى وأشاربذلك الى قول الشاعر

دعوت لما نابنى مسورا ❊ فلبى فلبى يدى مسور

فأضاف لبى الى يدى مسور وايلاء فاعل بشذ وهو مصدر مضاف الى المفعول الاول واللام فى للبى زائدة فى المفعول الثانى تقوية لضعف العامل لكونه فرعا أعنى فى العمل فان ايلاء مصدر أولى وهو متعد الى اثنين بنفسه ثم قال (والزموا إضافة إلى الجمل ❊ حيث وإذ) أما حيث فهى ظرف مكان وأما اذ فهى ظرف للزمان الماضى وكلاهما يلزم الاضافة الى الجمل وشمل قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جلست حيث زيد جالس والفعلية نحو جلست حيث جلس زيد وأتيتك اذ زيدقائم واذ قام زيد ثم اذ تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها والى ذلك أشار بقوله (وإن ينون يحتمل ❊ إفراد إذ) الضمير فى ينون عائد على أقرب المذكور وهو اذ أى وان ينون اذ يحتمل الافراد كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وقوله وأنتم حينئذ تنظرون والضمير فى والزموا عائد على العرب وحيث واذ مفعول بألزموا واضافة مفعول ثان وهو مقدم من تأخير والى الجمل متعلق بألزموا والضمير فى ينون عائد على اذ وكذلك الهاء فى افراده واعلم أن من اسماء الزمان مايجرى مجرى اذ فى الاضافة الى ذلك أشار بقوله

وَمَا كَإِذْ مَعنىً كَإِذْ أَضِفْ جوازاً نحْوُ حِين جَانبُذْ

يعنى ان ماشابه اذ فى كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضى يجرى مجرى اذ فى اضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية جوازاً لا لزما نحو يوم ووقت وحين فتقول قمت يوم قام زيد وحين زيد قائم وفهم منه أنه اذا كان غير مبهم لم يضف الى الجمل نحو نهار وكذلك اذا كان محدودا نحو شهر فلا يجرى مجرى اذ الا اذا استوى الشبه فى الاوجه المذكورة وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة باذ وهو مفعول مقدم بأضف وصلتها كاذ ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وجوازا مصدر وصف لمصدر محذوف وتقديره أضف اضافة جائزة ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال اذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة والاول أظهر وكاذ الثانى متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أى كاضافة اذ ويحتمل أن يكون فى موضع الحال على أنه نعت نكرة مقدم عليها والتقدير اضافة كاضافة اذ وهو أظهر ويكون التقدير أضف ماأشبه اذ من ظروف الزمان كاضافة اذ الى الجمل ولذلك عقبه بقوله جوازا لانه لو لم يقل جوازا لفهم منه أنها تضاف الى الجمل لزوما وقوله حين جانبذ مثال لاضافة حين للجملة الفعلية وهو متعلق بنبذ ومعنى نبذ طرح ثم قال

وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قد أُجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعلٍ بُنِيَا
وَقَبلَ فِعلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

يعنى ان ماجرى من أسماء الزمن مجرى اذ فأضيف الى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء والاعراب الان الجملة اذا كانت مصدرة بفعل مبنى اختير البناء وشمل قوله فعل بنيا الماضى كقوله

(قوله فلبى فلبى يدى) بالفاء فيهما (قوله افراده) هذه هى النسخة التى عليها شرح المكودى وهى رواية أبى اسحق وفى بعض نسخ المتن افراد اذ بالاظهار محل الاضمار (قوله والى الجمل متعلق بألزموا) أى بمفعول الزموا وهو اضافة (قوله يوم) اسم لقطعة من الزمن من نهار أو ليل وفى المصباح والعرب قد تطلق اليوم وتريد الوقت والحين نهارا كان أو ليلا اه وعن بعض أشياخ شيخنا أنه يطلق على الشهر (قوله وصف) أى واراد به أنه على تأويل اسم الفاعل بدليل التقدير (قوله ويحتمل ان يكون منصوبا على الحال) اعترض بفساد المعنى اذ التقدير حينئذ اضف الاضافة فى حال كونها جائزة ❊ ويجاب بأن له معنى صحيحا أى اضف ما كان فى المعنى كاذ الاضافة الكائنة كاضافة اذ حال كون الاضافة جائزة لا واجبة (قوله واختر بنا متلو فعل بنيا) انما اختير البناء قبل الفعل المبنى للمناسبة (قوله فلن يفندا) أى بل يصدق لان من بنى قائل بانه يجوز البناء فلا يكذب فى ذلك بل يصدق

* على حين الهى الناس جل امورهم * والمضارع المبنى كقوله * على حين يستصبين كل حليم * وان كانت الجملة المضاف اليها مصدرة بالفعل المعرب وهو المضارع العارى عن موانع الاعراب نحو قول الله عزوجل هذا يوم ينفع أو بالمبتدأ نحو قول الشاعر

ألم تعلمى ياعمرك الله أننى * كريم على حين الكرام قليل

فالوجه الاعراب وهو متفق عليه ولذلك قال * وقبل فعل معرب او مبتدأ * أعرب واجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم ولذلك قال ومن بنى فلن يفندا ويؤيده بقراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وان قوله على حين الكرام قليل روى بفتح حين والتفنيد التكذيب والذى يبنى عليه الظرف فى هذا الفصل الفتح لم ينبه عليه الناظم وما موصولة واقعة على اسماء الزمان الجارية مجرى اذ وهى مفعولة باعرب ومطلوبة لابن فهو من باب التنازع وأو للتخيير وصلة ما قد أجريا كاذ متعلق بأجريا وقصر بنا لضرورة الوزن وبنيا فى موضع الصفة لفعل وقبل متعلق بأعرب أو للتقسيم ومن شرط فى موضع رفع بالابتداء وخبره بنى والفاء جواب الشرط ثم قال

وألزموا إذا إضافةً إلى جُمَلِ الأفعال كهنْ إذا اعْتَلى

يعنى ان العرب ألزمت اذ الاضافه الى الجمل الفعلية ويعنى باذا الظرفية دون الفجائية والجملة بعدها فى موضع جر عند الجمهور العامل فيها جوابها على المشهور واذا مفعول أول بألزموا واضافة مفعول ثان والى متعلق باضافة وهن فعل أمر من هان ضد صعب ثم قال

لمفهم اثنين معرَّفٍ بلا تفرّق أُضيفَ كِلْتا وكلا

من الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى كلتا وكلا وفهم من قوله لمفهم اثنين أنهما لا يضافان للمفرد وشمل مفهم اثنين المثنى نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما ومادل عليه نحو كلانا واسم الاشارة نحو كلا ذينك وفهم من قوله معرف انهما لا يضافان الى نكرة فلا يقال كلا رجلين وفهم من قوله فلا تفرق انه لا يقال كلا زيد وعمرو وقد جاء فى ضرورة الشعر كقوله

كلا أخى وخليلى واجدى عضدا * فى النائبات والمام الملمات

ومعرف نعت لمفهم واللام فيه متعلقة باضيف وكذلك كلا ولا زائدة بين الجار والمجرور ثم قال (ولا تضف لمفرد معرف * أيا) من الاسماء اللازمة للاضافة معنى دون لفظ أى وقوله ولا تضف نهى ان تضاف أى لمفرد معرف وفهم منه انها تضاف للجمع وللمثنى مطلقا نكرة كان أو معرفة نحو أى رجال وأى رجلين وأى الرجال وفهم منه أيضا انها تضاف للمفرد النكرة نحو أى رجل ويمتنع أن تضاف الى المفرد المعرفة الا فى صورتين اشار الى الاولى بقوله (وإن كررتها فأضف) يعنى انك إذا كررت ايا جاز ان تضيفها الى المفرد المعرفة نحو أى زيد واى عمرو عندك يعنى أى الرجلين قيل ولا تأتى الا فى الشعر كقوله ألا يسألون الناس أبى وايكم * غداة التقينا كان خيرا واكرما ثم اشار الى الصورة الثانية بقوله (أو تنو الاجزا) أى يجوز اضافتها الى المفرد المعرفة اذا نويت اجزاء ذلك الاسم كقولك أى زيد ضربت والتحقيق انها فى هذه الصورة مضافة إلى الجمع لان التقدير أى اجزائه ضربت ولذلك يكون الجواب يده اورأسه ثم اعلم ان ايا بالنظر الى اضافتها الى المعرفة والنكرة تنقسم الى ثلاثة أقسام اشار إلى القسم الاول منها بقوله (واخصص بالمعرفه * موصولة أيا) يعنى أن ايا اذا كانت موصولة تختص باضافتها إلى المعرفة نحو مررت بأى الرجال

قوله كهن إذا اعتلى) أى لن قال الشاطبى أى اعطه من جانبك اللين وفى المثل اذا عز اخوك فهن بضم الهاء وكسرها اهمن لسان العرب (قوله والعامل فيها جوابها) قال بعضهم والعامل الشرط وان اباه جمهورهم لمعنى اقتضاه (قوله ومادل عليه) أى على المثنى من غير نص بل بالاشتراك بخلاف ما قبله فانه دال عليه نصا (قوله ولا زائدة) مراده بكونها زائدة انها غير مانعة من عمل الباء الجر لان المراد اسقاطها (قوله أى زيد واى عمرو) لم ينظروا هنا لمعنى اللفظ الصريح انما ارادوا ابهما (قوله واخصصن الخ) ما تقدم شرط فى أى مطلقا اى بجميع اقسامها لما كان بعض أقسامها له شرط آخر غير شرط القسم الاخر فصل الاقسام * فان قلت يلزم اجتماع معرفين لان الموصول معرف بالصلة فاذا اضيف تعريف بالاضافة * فالجواب أنه يجوز ذلك اذا اختلفت جهتا التعريف فبالاضافة زال ابهام الجنس وبالصلة زال ابهام العين اذ المحقق الرضى جوز ذلك

هو أفضل وأيهم هو أكرم ثم أشار الى الثانى بقوله (وبالعكس الصفه) يعنى أن أيا اذا كانت صفة بعكس الموصولة وهى انها تختص باضافتها إلى النكرة نحو مررت برجل أى رجل وكذلك إذا كانت حالا كقولك جاء زيد أى فارس ثم أشار إلى الثالث بقوله

وَإِنْ تَكُنْ شرطاً أوِ استفْهاما   فمطلقاً كَمِّلْ بها الكلاما

يعنى أن أيا إذا كانت شرطاً أو استفهاماً جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو أى رجل تضرب أضربه وأى الرجال تكرم أكرمه واى رجل عندك وأى الرجال عندك وأيا مفعول بتصف وإن كررتها شرط وجوابه فأضف وحذف مفعول فأضف والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه والتقدير فأضفها المعرفة واو تنو معطوف على كررتها فهو شرط والتقدير وان كررتها أو نويت الأجزاء فأضفها وفيه نظر لأن ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه فأضف وهو جواب ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ولم أر فيما وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ونظيره إن قام زيد فأكرمه أو يقعد على أن الأكرام مرتب على الفعلين ويتخرج على أن يكون حذف أن الشرطية قبل تنو على مذهب من اجاز ذلك فيكون التقدير أو أن تنو الأجزاء فأضف وحذف فأضف لدلالة الأول عليه ❊ فان قلت مذهب من اجاز ذلك أن الفعل يرتفع بعد حذف أن كقوله ❊ وانسان عينى يحسر الماء تارة ❊ فيبدو وقلت يجوز أن يكون تنو مرفوعا واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله تعالى والليل إذا يسر فى قراءة من حذف الياء أو تكون حذفت من تنو لالتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل فى ال وقوله أيا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أى مقدم عليها والصفة مبتدأ خبره بالعكس وان تكن شرطا شرط جوابه فمطلقا إلى آخر البيت ومطلقا حال من أى يعنى مضافة الى المعرفة أو النكرة ومعنى كمل بها الكلام أى الكلام الذى هى جزؤه لأنها مع ما اضيف اليه جزء كلام ثم قال (والزموا إضافة لدن فجر ❊) لدن من الأسماء اللازمه للاضافة لفظا ومعنى ومعناها قيل بمعنى عند وقيل هى لأول غاية من الزمان والمكان وفهم من قوله فجر أنها لا تضاف إلا للمفرد وجعل المرادى قوله فجر شاملا للجر فى اللفظ والمحل لتندرج الجملة وجعل من اضافتها إلى الجملة قوله

❊ لدن شب حتى شاب سود الذوائب ❊ والفعل عند المصنف فى نحو هذا على تقدير أن قال فى الكافة

واثر ربت ولدن أن قدرا ❊ من قبل فعل نحو من لدن قرأ

وأجاز المرادى أيضا ان يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله لدن انت يافع وليس فيه دليل لاحتمال ان تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره لدن وقت انت فيه يافع وقد سمع نصب غدوة بعد لدن وقد اشار اليه بقوله (وَنَصبُ غُدوَةٍ بها عَنهم نَدَر) يعنى انه قد نصب غدوة بعد لدن كقول ذى الرمة

لدن غدوة حتى إذا امتدت الضحى ❊ وحث القطين الشحشان المكلف

ونصبه قيل على تشبيه لدن باسم الفاعل المنون وقيل على اضمار كان الناقصة وقيل على التمييز وقد

(قوله جاز أن تضاف الى المعرفة أى غير المفرد لما مر فى قوله ❊ ولا تضف لمفرد معرف أيا (قوله يحسر الماء) بنصب الماء قاله شيخنا (قوله لالتقاء الساكنين الخ) ولله در الشيخ المكودى هنا حيث وفى البيت حقه وهذا يدل على رسوخ قدمه فى العربية نفعنا الله به اذ من أعرب الالفية بعده لم يسر هذا المسرى الا بدلالته (قوله ومطلقا حال من أى) أى فى المعنى والا فهو حال من المجرور أى كمل بها حال كونها مطلقة عن التقييد بالاضافة إلى النكرة فقط أو المعرفة فقط ويصح كون مطلقا نعت لمصدر محذوف أى تكميلا مطلقا أو حالا من التكميل المفهوم من قوله كمل وبالأخير صرح الشاطبى (قوله أى الكلام الذى هى جزؤه) أى لأنه إذا لم يؤت بها يكون الكلام ناقصا جزءا (قوله والفعل الخ) مر هنا على قول وأما فى موضع آخر فقال فى تقدير سيبويه لدن ان كانت شولا لا حاجة لتقدير أن (قوله ونصب غدوة بها عنهم ندر) قال الامام السيوطى فى البهجة ويعطف على غدوة المنصوبة بالجر لأنه محلها وجوز الاخفش النصب قال المصنف وهو بعيد عن القياس لأن نصب غدوة نادر فلا يتبع (قوله باسم الفاعل المنون) أشار إلى أن وجه الشبه بينهما هو أن كلا منهما آخره نون يجوز حذفها لأن التنوين نون ❊ فان قلت لا يتضح هذا الشبه لأن التنوين فى اسم الفاعل زائد والنون فى لدن أصلية فلم يتم ما زعمتم ❊ أجيب بأنه لما كانت نون لدن تحذف فى بعض اللغات صارت كأنها زائدة وأيضا لما كانت حركة الدال تتنوع باعتبار اللغة من ضم الى فتح الى كسر إلى سكون صارت كحركات الاعراب

سمى بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لدن تنوين الفرق ولدن مفعول أول بألزم واضافة مفعول ثان ومفعول فجر محذوف تقديره فجر ما اضيف اليه ونصب مبتدأ خبره ندر وبها متعلق بنصب ثم قال

ومَعَ مَعْ فِيها قليلٌ ونُقِلْ فتحٌ وكسرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

من الاسماء اللازمة للاضافة مع وهى اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية وتفرد فيلزم نصبها على الحال نحو جاء الزيدان معا أى جميعا وقد حكى جرها وحكى سيبويه من قولهم ذهبت من معه وقوله مع فيها قليل يعنى أن فيها لغتين فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة وقوله ونقل فتح وكسر يعنى فى لغة السكون اذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجب تحريكها فمن حركها بالفتح فتخفيف ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وقول المرادى هما مرتبان لا مفرعان غير صحيح بل هما مفرعان لا مرتبان لأن لغة الفتح لايحدث الساكن فيها حكما وانما يحدثه فى الساكنة ويدل على صحة ماذكرته قوله لسكون فجعل الفتح والكسر لأجل السكون ومع معطوف على لدن فى البيت الذى قبله والتقدير وألزموا اضافة لدن ومع ومع الساكن العين مبتدأ وقليل خبره وفيها متعلق بقليل ولا يصح ان يكون مع المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر لأن ذلك لايؤخذ منه حكم مع فى لزومها الاضافة بل يؤخذ منه أن فيها لغتين فقط بخلاف الاعراب الأول ثم قال

واضمُمْ بناءً غَيْرًا إن عَدِمْتَ ما لَهُ أُضِيفَ ناوِياً ما عدِما

غير من الأسماء اللازمة للاضافة وقد تخلو منها لفظا وذلك مفهوم من قوله ان عدمت ماله أضيف يعنى أن عدمته فى اللفظ وقوله ناويا ماعدما يعنى ان المضاف اليه يكون محذوفا لفظا ومنويا معنى وفهم منه ان لم يعدم المضاف اليه لم يبن على الضم وأنه ان حذف ولم ينو لم يبن ايضا على الضم وان المعنى ناويا معنى ماعدم دون لفظه فهو على حذف مضاف لأنه إذا نوى لفظه ومعناه كان معربا كالملفوظ بالمضاف اليه وغير مفعول بأضمم وبناء مصدر فى موضع الحال أى بانيا وان عدمت شرط وما مفعول بعدمت واقع على المضاف اليه وأضيف صلة لما وله متعلق بأضيف والضمير العائد من الصلة الى الموصول الهاء فى له والضمير فى أضيف عائد على غير وناويا حال من الفاعل بأضمم أو من التاء فى عدمت وما مفعول بناويا وهى واقعة على المضاف اليه وصلته عدما ثم قال

قَبلُ كغَيرٍ بَعدُ حَسْبُ أوَّلُ ودَونُ والجِهاتُ أيضاً وَعَلُ

لما قدم حكم غير وهو أنها تبنى على الضم اذا قطعت عن الاضافة ونوى المضاف اليه ألحق بغير فى ذلك الحكم قبل وما بعده فقبل وبعد نحو قوله عز وجل لله الأمر من قبل ومن بعد وحسب كقولك

فصارت النون كالتنوين (قوله تنوين الفرق) قال بعض أشياخ شيخنا سمى بذلك لكونه نصا فى التنكير ودليلا عليه إذ غدوة مع عدمه معرفة (قوله اللازمة للاضافه) أى غالبا لقوله وقد تفرد على أن المراد مع التى هى ظرف وهى لازمة للاضافة دائما وقوله وقد تفرد بالنظر إلى لفظ مع من حيث هى (قوله اسم لموضع الاجتماع) انظره مع قوله تعالى وهو معكم أينما كنتم (قوله هما مرتبان) أى من باب اللف والنشر المرتب فالفتح فى المفتوحة العين والكسر فى الساكنتها ويرد بأنه لاداعى لزوال الفتح الأول واجتلاب فتحة أخرى وان كان الفتح الأول باقيا كان فى الاتيان بالفتح تحصيل حاصل واجتماع مثلين ان اتى بفتح آخر وكلاهما ممنوع وان كان مراده ضبط مع الأولى بالفتح فهو بعيد من اللفظ وأيضا لايحتاج إلى ضبطها لأنه نطق بها مفتوحة (قوله واضمم) صورة البناء على الضم ماخوذ من المنطوق وصور الأعراب الثلاثة من مفهومات القيود الثلاثة لأنه يفهم من قوله ان عدمت انك لو لم تعدم ماله أضيف لم تبن ومن قوله ناويا أنك ان لم تنو لم تبن ومن قوله ماعدما بمعنى ناويا معنى ماعدم فقط انك أن نويت لفظه لم تبن وهذا عكس أى السابقة فى قول المتن وأعربت مالم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف فان صورة اعراب أى مأخوذة من المنطوق وصور بنائها المفهوم (قوله غير من الاسماء اللازمة للاضافة) ان قلت يعارضه ما يأتى من انها تقطع عنها لفظا ومعنى قلت أراد مالم يعرض عارض وكذا قوله فيما مر من الأسماء اللازمة للاضافه مع بدليل قوله وقد تفرد ولا يبعد أن يقال اللازمة للاضافه مع غير التى بمعنى جميعا لأنه حكم على لفظها فى الجملة (قوله وعل) اصله علو فحذفت الواو وجعل الاعراب فيما قبلها كما فى يد ودم اصلهما يدى ودمى قال الزبيدى عل الشىء اعلاه تقول جلست من عل ومن علاى من فوق اه كقوله

ولقد سددت عليك كل ثنية * واتيت فوق بنى كليب من عل

أى من فوق وكقول امرىء القيس الكندى يصف فرسا

مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل

ماعندى

(قوله وما من بعده قد ذكرا) هو من باب الكلية إذ حسب وعل لم يسمع فيها النصب الا أن يقال من حفظ حجة على من لم يحفظ أو أنه يقيسهما على غيرهما (قوله هذا تصريح بما فهم) أي ببعض مافهم لأنه

تصريح بصورة من الصور المفهومة من هذا البيت فصرح ببعض المفاهيم وترك البعض اتكالا على الشرح وقد جعل المكودى فى الآخر حاصلا يجمع ذلك (قوله يوهم الخ) لم يقل يشعر لأنه ليس فى كلامه حصر وانما أراد التنبيه على أن قبل وما بعده قد تعرب بالنصب إذا نكرت (قوله غير) يجوز فيه الفتح بلا تنوين حكاية لها على الحالة التى يفتح فيها بلا تنوين (قوله بتعريفها بمعنى ماهى مقطوعة عنه) أى بمعنى المضاف اليه الذى هى مقطوعة عنه واشبهها بحروف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها مع مافيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار (قوله والرفع وجه الرفع فى غير مع انها مجرورة بالكاف انه حكاها على الحالة التى ترفع فى نحو قولك جاء غير ومنه تعلم أن قوله لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء لايكفى فى تعليل رفع غير لأنها مجرورة بكاف الجر (قوله فيتعين فيها الضم لايسلم فى حسب إذ لا يلزم من تنوينها عدم استقامة الوزن قوله إذ لاوجه فيه للضم) أقول الظاهر انه يجوز الضم كما جاز فى غير ووجهه أنه

ماعندى غير درهم حسب وأول نحو ابدأ بهذا من أول ودون نحو من دون والجهات يعنى الجهات الست وهى يمين وشمال وفوق وتحت وأمام ووراء تقول جئت من تحت ومن فوق وعن يمين وشمال فهذه كلها تبنى على الضم كغير إذا عدم ما أضيف اليه ونوى معناه دون لفظه ثم قال

واعربوا نَصْباً إذا ما نُكِّرا قبلاً وما من بعدِه قد ذُكِرا

هذا تصريح بما فهم من قوله ناويا ماعدما فانه ان لم ينو لم يبن على الضم فلم يبق إلا الاعراب وهو الأصل الا أن قوله نصبا يوهم أنه لايعرب حال قطعه عن الاضافة إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب ان كان ظرفا كقوله

فساغ لى الشراب وكنت قبلا ☼ أكاد أغص بالماء الزلال

وبالجر إذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله عز وجل لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة من جر ونون وكأنه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الاول له وخص النصب بالذكر لكثرته والحاصل ان قبلا ومابعدها لها أربع أحوال تصريح بالمضاف اليه ونيته معنى ولفظا وعدمه لفظا ومعنى وهى فى هذه الاحوال الثلاثة معربة وعدم ذكر المضاف اليه ونيته معنى ولا لفظا وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم وانما بنيت فى هذه الصورة لان لها شبها بالحرف او غلها فى الابهام فاذا انضم الى ذلك تضمن معنى الاضافة ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ماهى مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم لانها أقوى الحركات تنبيها على عروض شبه البناء وقيل مبتدأ وخبره كغير ويجوز ضبط غير وقبل بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الاصل لانها أسماء ليس فيهاما يوجب البناء ووجه الضم انه ذكرها على الحالة التى تكون عليها فى حال قطعها عن الاضافة أما بعد ودون وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين اذ لايستقيم الوزن به ووجهه ماتقدم فى قبل وغير وهى معطوف على قبل والجهات وعل كذلك والواو فى أعربوا تعود على العرب ونصبا مصدر فى موضع الحال أى ناصبين ويجوز أن يكون منصوبا على حذف الجار أى بنصب وقبلا مفعول لا بأعربوا ولايجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل إذ لاوجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكروا ومن متعلق بذكر وغير داخل فيما بعد قبل لأنه قال قبل كغير ونطق بعل مبنيا على الضم ووجهه ماتقدم فى بعد ودون ثم قال

وَما يَلِى المضاف يأتى خلفا عنه فى الاعْرابِ إذا ما حذِفا

مايلى المضاف هو المضاف اليه والغرض بهذا الكلام الاعلام بأن المضاف قد يحذف ويقام المضاف اليه مقامه فى الإعراب كقوله تعالى وأشربوا فى قلوبهم العجل أى حب العجل وكقوله عز وجل واسئل القرية أى أهل القرية وما موصولة وهى مبتدأ وصلتها يلى المضاف وخبرها يأتى خلفا ونصب خلفا على الحال من الضمير فى يأتى العائد على ما وعنه متعلق بيأتى وإذا متعلق بخلفا أو بيأتى ثم قال

وربُّما جرُّوا الَّذِى أبقَوْا كما قد كانَ قبلَ حذفِ ما تقدَّما

الوجه فى حذف المضاف أن ينوب عنه المضاف اليه فى الاعراب كما تقدم وقد يجىء المضاف اليه مجرورا كما لو صرح بالمضاف والذى أبقوا هو المضاف اليه لأنه هو الباقى بعد حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما إلى آخر البيت أى تركوه على الحالة التى كان عليها قبل حذف المضاف وهى

جاء على الحالة التى تضم فيها أى أعربوا قبلا بشرط أن ينكر (قوله وفى الاعراب متعلق بيأتى) فيه نظر والاظهر انه متعلق بخلفا

الجر وفهم من قوله وربما ان ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَاحَذَفْ ... مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

يعنى انه لا يجوز بقاء المضاف اليه مجرورا إذا حذف المضاف الا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على على ماقبله لفظا ومعنى كقوله

أكل امرىء تحسبين امرأ ٭ ونار توقد بالليـــل نارا

فنار مضاف اليه كل وحذف كل وبقى نار مجرورا لان المضاف الذى هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف إلى امرىء وما موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها وهى اسم يكون ومماثلا خبر يكون ولما متعلق به وما موصولة وصلتها قد عطف وعليه متعلق بعطف وفى عطف ضمير يعود على ما والضمير فى عليه عائد على المعطوف عليه ثم قال

وَيُحْذَفُ الثَّانِى فَيَبْقَى الأَوَّلُ ... كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

يعنى أن الثانى الذى هو المضاف اليه يحذف ويبقى الأول الذى هو المضاف على الحالة التى كان عليها مع اتصال المضاف به من حذف التنوين ان كان مفردا أو النون أن كان مثنى أو مجموعا على حده لكن بشرط نبه عليه بقوله

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى ... مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

يعنى أن بقاء المضاف إذا حذف المضافُ اليه على الحالة التى كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف اليه الاول وذلك مثل قولهم قطع الله يد ورجل من قالها أى قطع الله يد من قالها فحذف من قالها وبقى يد غير منون كما كان مع وجود المضاف اليه لأنه قد عطف رجل مضافا إلى مثل المحذوف ومنه قول الشاعر

يامن رأى عارضا يسر به ٭ بين ذراعى وجبهة الأسد

فذراعى مضاف الى محذوف مثل الذى أضيف اليه المعطوف عليه وكحاله فى موضع الحال من الأول واذا متعلق بالاستقرار العامل فى كحاله وهى مضافة الى يتصل وبه متعلق بيتصل وبشرط متعلق فيحذف والى متعلق باضافة ولدى واقع على المضاف اليه المحذوف وصلته أضفت وله متعلق به والضمير المجرور عائد على الموصول ثم اعلم أن المضاف والمضاف اليه كالشىء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة الا فى ضرورة الشعر هذا مذهب جمهور النحويين وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف اليه على قسمين جائز فى السعة ومخصوص بالضرورة وقد اشار الى الأول بقوله

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ٭ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ ٭ فَصْلُ يَمِينٍ

فجعل الجائز فى السعة ثلاثة أنواع ٭ الأول أن يكون المضاف شبيها بالفعل والفصل بينها بمفعول المضاف فشمل نوعين الأول المصدر كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم بنصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف اليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل الثانى اسم الفاعل كقوله عز وجل فى قراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لأن المضاف اسم الفاعل واسم الفاعل شبيه بالمضاف هذا معنى قوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا ٭ النوع الثانى أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف معمول المضاف كقوله

(قوله وفى عطف ضمير يعود على ما) أى من ما حذف وليس عائدا على ما من قوله ما عطف لفساد المعنى (قوله والضمير فى عليه عائد على المعطوف عليه) أى عائد على ما من قوله ما عطف الواقعة على المعطوف عليه وانما قلنا ذلك لأن ذلك الضمير هو الرابط بين الموصول والصلة فلما كان الموصول واقعا على المعطوف عليه جعل الضمير عائدا على المعطوف عليه

كناحت٭

* كنا حت يوما صخرة بعسيل * وهذا معنى قوله أو ظرف وفهم منه جواز الفصل بالمجرور إذ الظرف والمجرور من واد واحد ومن ذلك قوله * لأنت معتاد فى الهيجا مصابرة * ففصل بين معتاد ومصابرة بقوله الهيجا * النوع الثالث الفصل بالقسم ومنه ماحكى الكسائى هذا غلام والله زيد ففصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا معنى قوله ولم يعب فصل يمين ثم أشار إلى الثانى بقوله

واضطراراً وجدا   بأجنبىٍّ أو بنعتٍ أو ندا

فجعل الفصل للاضطرار ثلاثة أنواع الأول أن يكون الفاصل اجنبيا يعنى اجنبيا عن المضاف كقوله

كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أو يزيل

ففصل بين كف ويهودى بيوم وهو أجنبى من المضاف أى غير معمول له الثانى ان يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنعت أى بنعت المضاف كقوله الشاعر

نجوت وقد بل المرادى سيفه * من ابن ابى شيخ الأباطح طالب

أراد ابن أبى طالب شيخ الأباطح وهو المراد بقوله أو بنعت . الثالث النداء كقول الشاعر

وفاق كعب بجير منقذ لك من . تعجيل تهلكة والخلد فى سقر

وهو المراد بقوله أو ندا وفصل مفعول مقدم باجز وهو مصدر مضاف إلى المفعول وشبه فعل نعت لمضاف وما موصولة واقعة على الفاصل وصلتها نصب والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهى فاعل بفصل ومفعولا أو ظرفا حالان من ما ومن الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز ان يفصل المضاف منصوبه فى حال كونه مفعولا أو ظرفا وفصل يمين مفعول لم يسم فاعله بيعب وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والتقدير لم يعب ان يفصل اليمين المضاف واضطرارا مفعول له وهو تعليل لوجد وفى وجد ضمير عائد على الفصل وباجنبى متعلق بوجد

﴿ المضافُ إلى ياءِ المتكلِّم ﴾

انما افرد هذا الباب بالذكر لأن فيه احكاما ليست فى الباب الذى قبله فمنها ان آخر المضاف إلى الياء يكون مكسورا وإلى ذلك أشار بقوله (آخر ما أضيف لليا اكسر) نحو هذا غلامى وصاحبى وصديقى ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم وقد أشار إلى الأول بقوله (إذا لم يك معتلا) يعنى ما لم يكن المضاف إلى الياء معتل الآخر وشمل المقصور والمنقوص ولذلك أتى بمثالين فقال (كرام وقذا) فرام مثال المنقوص وقذا مثال للمقصور والقذا مايقع فى العين ثم نبه على الثانى والثالث بقوله (أو يك كابنين وزيدين) يعنى اويك مثنى كابنين أو جمعا على حده كزيدين وفهم من كلامه ان هذه الأشياء التى ذكرت لا يكون ماقبل الياء فيها مكسورا وأما حكم الياء فى نفسها فقد نبه عليه بقوله (فذى جميعها اليا بعد فتحها احتذى) ذى أشارة إلى الأربعة المذكورة يعنى أن هذه الأشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة وفهم من قوله احتذى وجوب فتحها وفهم من تخصيصه الياء فى هذه المواضع أن الياء فى غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو غلامى وغلامى ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله

وتُدغمُ اليا فيه والواوُ وإنْ   ما قبلَ واوٍ ضُمَّ فاكسره يهنْ   وألفاً سلِّمْ

يعنى ان ماقبل ياء المتكلم ان كان ياء ادغمت فى الياء وشمل المنقوص نحو رامى والمثنى والمجموع

(قوله من ابن أبى شيخ الاباطح) * فان قلت يحتمل ان أبا مضاف وشيخ مضاف اليه وطالب بدل من شيخ أو عطف بيان فعلى هذا ليس المراد وصف أبى طالب بأنه شيخ الاباطح بل وصف طالب بذلك فعلى هذا ليس فيه شاهد لما نحن فيه * قلت القرينة قامت عندهم على أن المراد وصف أبى طالب (قوله وفاق كعب بجير) البيت لبجير بن زهير اخى كعب ابن زهير صاحب بانت سعاد من قصيدة من البسيط يحرضه فيها على الاسلام وأنشد بعضهم

أيا فاصلا بينى وبين أحبتى وكان بهم شمل الوصال مظفرا
فصلت المضاف المحض من غير علة ولو كنت شبه الفعل ما زدت أكثرا

(قوله أو يك) معطوف على يك الأول المجزوم وابنين وزيدين ليسا بمعتلين والا لاستغنى عنهما بقوله إذا لم يك معتلا والمراد إذا انتفى كونه معتلا وكونه كابنين وزيدين لا لنفى أحدهما (قوله فذى) الفاء فى جواب سؤال مقدر تقديره ماحكم هذه فقال ان أردت حكمها فذى الخ أو للتفريع (قوله وفهم من قوله احتذى وجوب فتحها) أى لأن احتذى معناه اتبع فيه العرب وأيضا لو جاز وجه آخر لذكره فعلم وجوب الفتح (قوله والواو) أى بعد قلبها ياء إذ لا يدغم فى الحرف إلا مماثله فالمدغم حينئذ هو الياء (قوله فاكسره) وهل الكسر قبل القلب أو بعده خلاف

على حده فى حالة الجر والنصب نحو مررت بزيد ورأيت زيدى ومررت بمسلمى فى زيدين ومسلمين والواو يعنى فى جمع المذكر السالم فى حالة الرفع وفهم منه وجوب قلب الواو ياء لأن الحرف لا يدغم إلا فى مثله وفهم من قوله وان ماقبل واوضم أن ماقبل الواو فى الجمع يكون مضموما فيجب كسره بعد قلب الواو ياء وادغامها فى الياء نحو هؤلاء مسلمى ويكون مفتوحا فيبقى على حاله نحو هؤلاء مصطفى فى جمع مصطفى وقوله والفاسلم أى اتركها على حالها وشمل المقصور نحو فتاى وعصاى والمثنى فى حال الرفع نحو هذان غلاماى هذه لغة جمهور العرب وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء ويدغمونها فى ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله (وفى المقصور عن * هذيل انقلابها ياء حسن) وفهم من تخصيصه المقصور ان الف التثنية لا تبدل عندهم وفهم منه أيضاً ان الياء المبدلة من الألف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثلين الأول منهما ساكن فتقول هذا فتى ومن ذلك قول الشاعر

سبقوا هوى واعنقوا لهواهم * فتخرموا ولكل جنب مصرع

وقوله آخر مفعول باكسر وال فى اليا للعهد اما لما فى الترجمة من قوله ياء المتكلم اوفى أول الكتاب من قوله وقبل يا النفس وقوله فذى مبتدأ وجميعها توكيد له والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث والضمير المستتر فيه عائد على فتحها والجملة خبر المبتدأ الثانى الذى هو الياء والضمير العائد عليه من الجملة الهاء فى فتحها والجملة خبر المبتدأ الأول والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها فحذف وهو منوى ولذلك بنيت بعد ويجوز أن يكون جميعها مبتدأ ثانيا وهو وما بعده خبر المبتدأ الأول والرابط فى هذا الوجه الهاء فى جميعها والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذى كان يعود على المبتدأ الأول فى الوجه الأول والياء مفعول لم يسم فاعله يتدغم وفيه متعلق بتدغم والهاء فيه عائدة على ياء متكلم وإن شرط وما مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم ويهن فعل مضارع مجزوم على جواب الأمر وهاؤه مضمومة من هان يهون إذا سهل ولا يصح كسرها لأنه مضارع وهن يهن إذا ضعف لأن المراد به إذا ادغم يسهل يخفف لا يضعف وألفا مفعول مقدم بسلم وانقلابها مبتدأ وياء منصوب على اسقاط لام الجر وحسن خبر انقلابها وعن هذيل متعلق بحسن وكذلك فى المقصور

﴿ إعمالُ المصْدر ﴾

(بفعله المصدر ألحق فى العمل) يعنى ان المصدر يلحق فى العمل بفعله الذى اشتق منه فى رفع الفاعل ان كان لازما نحو عجبت من قيام زيد فى رفع الفاعل ونصب المفعول ان كان متعديا لواحد نحو عجبت من ضرب زيد عمرا ويتعدى بحرف الجر ان كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو اعجبنى مرور بزيد ويتعدى إلى مفعولين إن كان الفعل يتعدى إليهما نحو عجبت من اعطاء زيد عمرا درهما وكذلك المتعدى إلى ثلاثة نحو عجبت من اعلام زيد عمرا بكرا شاخصا وهذا كله مستفاد من قوله بفعله المصدر الحق فى العمل وهذا سواء كان مضافا أو مجردا من الاضافة أو مقرونا بأل وإلى ذلك أشار بقوله (مضافا أو مجرداً أو مع أل) فاعماله مضافا اكثر من اعماله مجردا وأعماله مجردا أكثر من اعماله مقرونا بأل والحاقه بفعله فى العمل المذكور ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله (إن كان فعل مع أن أو ما يحل . محله) يعنى أنه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح ان يحل محله الفعل وان أو ما المصدريتان نحو اعجبنى قيامك أى أن تقوم وعجبت من قيامك الآن اى مما تقوم وشمل قوله ان الناصبة والمخففة وفهم منه أن المصدر إذا لم يحل محل ان

(قوله وفى المقصور عن هذيل يصح جعلهما حالين من الضمير فى حسن (قوله واعنقوا) وفى نسخة واجنحوا والاولى اكدا ذفيها معنى المعانقة (قوله أما لما فى الترجمة) أى فهى أما الخ أو فالعهد أما الخ أو فتكون عائدة أما لما الخ (قوله من قيامك الآن أى مما تقوم) أى إذا أريد الحال تعين حلول مالان أن تصرف المضارع للمستقبل وقد يقال هلا بطلت دلالة ان على الاستقبال فى المضارع إذا اريد به الحال فيقال عجبت مما تقول الان وعجبت من أن تقوم الآن كما بطلت دلالتها على الاستقبال فى اعجبنى أن قمت ويجاب بأن دلالة الماضى على المضى لكونه نصا فيه أقوى من دلالة المضارع على الحال لكونه مشتركا بينه وبين الاستقبال فقويت ان على تخليص المضارع للاستقبال ولم تقو على تخليص الماضى عن المضى إلى غيره

أو مالا يعمل عمل الفعل نحو له صوت صوت حمار ولذلك جعل صوت الحمار معمولا لفعل محذوف وقد تقدم ثم قال (ولاسم مصدر عمل) اسم المصدر وهو مافى أوله ميم مزيدة لغير المفاعلة نحو المحمدة والمضرب أو كان لغير الثلاثى بوزن ما للثلاثى نحو الوضوء والغسل فان فعلهما توضأ واغتسل وانما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلة عمله وفى تنكير عمل تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح ومن أعماله قول عائشة رضى الله عنها من قبلة الرجل امرأته الوضوء فاعمل قبلة وهو اسم مصدر لان فعله قبل * والمصدر مفعول مقدم بالحق وبفعله وفى العمل متعلقان بالحق ومضافا وما بعده أحوال من المصدر وان كان فعل شرط ومع فى موضع الصفة لفعل وما معطوف على أن ويحل فى موضع خبر كان ومحله نصب على المصدر ولاسم مصدر عمل مبتدأ وخبر ثم قال

وبعدَ جرّه الّذى أضيفَ لهُ   كمِّلْ بنصبٍ أو برفعٍ عملهْ

قد تقدم أن المصدر يكون مضافا أو مجردا أو مقرونا بال فالمضاف ان كانَ مضافا إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله كمل بنصب نحو أعجبنى أكل زيد الخبز ومنه قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وان كان مضافا إلى المفعول كمل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله أو برفع نحو أعجبنى أكل الخبز عمرو ومنه قوله عزوجل ولله على الناس حج البيت من استطاع فى أحد التأويلات واضافته إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من اضافته إلى المفعول ورفع الفاعل وقوله كمل بنصب لايريد ان ذلك واجب بل هو جائز لانه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو أعجبنى أكل زيد وإلى المفعول ولا يذكر فاعل نحو أعجبنى أكل الخبز ومنه قوله عز وجل بسؤال نعجتك وبعد متعلق بكمل والذى مفعول بجره وجره مصدر مضاف إلى الفاعل والذى مفعول به فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب وأضيف له صلة الذى والضمير العائد على المنصوب الهاء فى له وفى اضيف ضمير مستتر عائد على المصدر وعمله مفعول بكمل وأو برفع مطوف عليه وأو للتقسيم لا للتخيير ثم قال

وجُرَّ ما يتبعُ ما جرَّ ومَنْ   رَاعى فى الاتباعِ المحَلَّ فحسنْ

قد تقدم ان المصدر يضاف الى الفاعل وإلى المفعول فان أضيف إلى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وان اضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب ان قدر بان وفعل الفاعل ومرفوع ان قدر بان وفعل المفعول فيجوز فى تابع المضاف اليه إذا كان فاعلا الجر على اللفظ والرفع على الموضع وشمل قوله ما يتبع جميع التوابع فتقول أعجبنى أكل زيد الظريف بالجر حملا على اللفظ والرفع حملا على الموضع وكذلك أعجبنى أكل زيد وعمرو وعمرو وأعجبنى أكل اللحم والخبز بالجر حملا على اللفظ وبالنصب حملا على الموضع على تقدير المصدر بان وفعل الفاعل وبالرفع على الموضع أيضا على تقدير المصدر بان وفعل المفعول والتقدير ان أكل الخبز واللحم وقوله المحل شامل للاوجه المذكورة كلها والأحسن فى ذلك الحمل على اللفظ ولذلك بدأ به وقوله وجر فعل امر وما مفعول بجر وهى موصولة أيضا وصلتها يتبع وما الثانية مفعول يتبع وهى موصولة أيضا وصلتها جر ومن شرطية فى موضع رفع بالابتداء خبرها راعى وفى متعلق براعى والمحل مفعول براعى والفاء جواب الشرط وحسن خبر مبتدأ محذوف تقديره ففعله حسن

﴿ إعمالُ اسمُ الفاعل ﴾

المراد باسم الفاعل مادل على حدث وفاعله جاريا مجرى الفعل فى الحدوث والصلاحية للاستعمال

(قوله مافى أوله ميم مزيدة الخ) اطلاق اسم المصدر على هذا مجاز لانه فى الحقيقة مصدر ميمى وكذا اطلاق اسم المصدر على نحو لجار نبه عليه القاضى زكريا فى شرح الشذور * قلت وهو الذى عند الصرفيين لأنهم يقولون محمدة ومدخل ومسعى مصادر ميمية (قوله كمل) لما كان تكميله بالنصب أكثر من تكميله بالرفع قدم النصب (قوله فى أحد التأويلات) وهو اعراب من فاعلا بحج ورد بانه بصير المعنى ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك والتأويل الثانى أن من بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت والتأويل الثالث أن من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم فعليه ذلك (قوله فحسن) لا ينافى أن مراعاة اللفظ أحسن (قوله والفاء جواب الشرط) أى واقعة فى جواب الشرط ولم يزل العلماء يتسامحون فى هذا الاطلاق (قوله دل على حدث وفاعله) خرج مضروب وقام فان الأول انما يدل على الحدث والمفعول والثانى انما يدل على الحدث والزمان

بمعنى الماضى والحال والاستقبال قوله (كفعله اسم فاعل فى العمل *) يعنى ان اسم الفاعل يعمل
عمل فعله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازما نحو أقائم زيد وينصب المفعول إن كان فعله متعديا لواحد
نحو أضارب زيد عمرا وينصب مفعولين إن كان فعله متعديا إلى اثنين نحو أمعط زيد عمرا درهما
وهذه كلها مستفادة من قوله كفعله اسم فاعل فى العمل لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين
أشار إلى الأول منهما بقوله (إن كان عن مضيه بمعزل) يعنى أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله
إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لانه أشبه فعله فى الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو
أنا ضارب زيدا غدا أو الآن فان كان بمعنى المضى لم يعمل لانه لم يشبه فعله فيما ذكر ثم أشار إلى
الشرط الثانى بقوله

وَوَلِىَ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا   أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

يعنى ان من شرط اعمال اسم الفاعل ان يعتمد على شىء قبله وذكر من ذلك خمسة مواضع الأول أن يلى
الاستفهام نحو أضارب أنت عمرا الثانى أن يلى حرف النداء نحو ياطالعا جبلا والظاهر أن هذا انما اعتمد
على الموصوف لان التقدير يارجلا طالعا جبلا وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لانه خاص بالاسم
الثالث أن يلى نفيا نحو ماضارب أنت زيدا الرابع أن يكون صفة لموصوف نحو مررت برجل ضارب عمرا
وفى ضمن ذلك الحال لانها صفة فى المعنى نحو جاء زيد راكبا فرسا الخامس أن يكون مسندا ويشمل الخبر
وما أصله الخبر نحو زيد ضارب عمرا وان زيدا ضارب عمرا وكان زيد ضاربا عمرا وظننت زيدا ضاربا
عمرا الآن اسم الفاعل فى هذه المثل كلها مسند * واسم الفاعل مبتدأ وخبره كفعله وفى العمل متعلق
بالاستقرار الذى فى الخبر وان كان شرط والباء فى بمعزل ظرفية بمعنى فى والمجرور خبر كان وعن مضيه
متعلق بمعزل والهاء فى مضيه عائدة على اسم الفاعل واستفهاما مفعول بولى وأو حرف نداء وأو
نفيا معطوفان على استفهام وأوجا معطوف على ولى ومسندا معطوف على صفة ثم قال
يعنى ان اسم الفاعل يأتى معتمدا على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ماهو صفة المذكور
كقول الشاعر

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِى وُصِفْ

يعنى أن اسم الفاعل يأتى معتمدا على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ماهو صفة لمذكور كقول
الشاعر   كناطح صخرة يوما ليوهنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
أى كوعل ناطح وقد تقدم ان ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب والضمير فى يكون اسمها
وهو عائد على اسم الفاعل ونعت خبرها وعرف فى موضع الصفة لمحذوف ثم قال

وَأَنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِى الْمُضِى   وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِى

يعنى ان اسم الفاعل إذا وقع صلة لأل عمل العمل المذكور مطلقا حالا كان أو مستقبلا أو ماضيا
وانما عمل مطلقا لانه صار بمنزلة الفعل قال الشارح لانه لما كان صلة واغنى بمرفوعه عن الجملة
الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالا فاعطى حكمه فى العمل كما اعطى حكمه فى صحة عطف الفعل عليه
كما فى قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا وقوله تعالى فالمغيرات صبحا
فأثرن به نقعا اه * قلت جعله واقعا صلة ال مسوغا لعطف الفعل عليه فيه نظر لانه قد جاء عطف
الفعل

الشرط الآتى إذ لا فرق ومما
يؤيد ذلك ما ذكره الشرح
بدليل قوله فيما يأتى فى أنا
معطى زيد درهما أمس فان
معطى عامل الرفع فى الضمير
المستتر وقول الناظم فيما مر *
وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد
* وصرح فى المغنى بأن
اشتراط الاعتماد وكون
الوصف بمعنى الحال أو
الاستقبال انما هو للعمل
فى المنصوب (قوله وولى
استفهاما) ولو مقدرا نحو
مهين زيد عمرا أم مكرمه
أى أمهين (قوله أو حرف
ندا) ليس فى كلامه انه
يعتمد عليه حتى يرد
الاعتراض عليه * فان قلت
هو داخل فى قوله صفة
وقوله وقد يكون نعت الخ
داخل فى قوله صفة * قلت
اراد التنبيه على ان الموصوف
يكون محذوفا فقال وقد
يكون نعت الخ وأما قوله
صفة بعد قوله أو حرف ندا
فهو تعميم بعد تخصيص)
قوله والباء فى بمعزل الخ)
أى لان المعزل اسم مكان
أى ان كان فى مكان العزلة
عن المضى (قوله والهاء فى
مضيه عائدة على اسم
الفاعل) المعنى عليه ان كان
اسم الفاعل بمعزل عن المضى
المنسوب اليه إذا كان بمعنى
الماضى (قوله قلت الخ)
حاصله انه سلم ان المسوغ
لعمله بمعنى الماضى كونه صلة لأل لكونه صار بمنزلة الفعل ومنع كونه ذلك بخصوصه مسوغا لعطف الفعل عليه وبخط شيخنا
ما نصه اقول ليس فى كلام الشارح ما يقتضى ان المسوغ لعطف الفعل عليه

الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة نحو قوله عزوجل أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن وان يكن شرط وصلة أل خبر يكن والفاء جواب الشرط وإعماله مبتدأ وخبره قد ارتضى وفى المضى متعلق بارتضى ثم قال

فعَّالٌ أوْ مِفعالٌ أوْ فعُولُ   فى كثرةٍ عن فاعلٍ بديلُ

فيستحقُّ مالهُ مِنْ عمل   وفى فعيل قلَّ ذا وفعل

يعنى أن هذه الامثلة الخمسة التى هى فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل متساوية فى انها تعمل عمل اسم الفعل بالشروط المتقدمة فيه وقوله فى كثرة أى مرادا به الكثرة أى التكثير وهى الزيادة فى الفعل ولذلك تسمى امثلة المبالغة ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله فى الكافية

وقد يصير فاعل فعالا ٭ تكثيرا أو فعولا أو مفعولا

ويحتمل عندى ان يكون راد بكثرة ان هذه الامثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد وفى فعيل قل ذا وفعل ويدل على صحة هذا التأويل قوله فى شرح الكافية وأكثرها استعمالا فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل أما اعمال فعال فنحو ماحكى سيبويه من قولهم أما العسل فأنا شراب وأما اعمال مفعال فنحو انه لمنحار بوائكها وأما اعمال فعول فنحو قول الشاعر

ضروب بنصل السيف سوق سمانها ٭ إذا عدموا زادا فانك عاقر

وأما فعيل فنحو إن الله سميع دعاء من دعاه وأما اعمال فعل فنحو قوله

حذر اموراً لاتضير وآمن   ماليس منجيه من الاقدار

وفعال مبتدأ أو مفعال أو فعول معطوفان على فعال وبديل خبر المبتدأ وفى كثرة وعن فاعل متعلق ببديل وافرد بديلا وهو خبر عن أكثر من واحد لأن فعيلا قد جاء الاخبار به عن الجمع ومامفعول يستحق وهى موصولة صلتها له ومن عمل متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر وذا فاعل بقل وفى فعيل متعلق بقل وفعل معطوف عليه ثم قال

وما سوَى المفْرد مثله جعلْ   فى الحكم والشُّروط حيثما عمل

ماسوى المفرد هو المثنى والمجموع وشمل الجمع الذى على حد المثنى وجمع التكسير فالتثنية نحو هذان ضاربان زيدا والجمع نحو هؤلاء ضاربون عمرا او ضراب زيدا فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل وما مبتدأ وهو موصول صلته سوى المفرد والضمير المستتر فى جعل هو العائد على المبتدأ وفى الحكم متعلق بجعل وكذلك حيثما ثم قال (وانصب بذى الإعمال تلوا واخفض) يعنى بذى الاعمال ماتوفرت فيه شروط العمل المذكور وشمل اسم الفاعل وامثلة المبالغة والتلو التابع وفهم من تقديمه النصب انه هو الأصل والخفض جائز وان كان على خلاف الأصل ووجهه قصد التخفيف فتقول انا ضارب زيداً وضارب زيد وهذان ضاربان زيد اوضاربا زيد وهؤلاء ضاربون زيدا وضاربو زيد وضراب زيد اوضراب زيد هذا حكم مايتعدى من اسم الفاعل وماهو بدل منه إلى واحد وان كان متعديا إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله (وهو لنصب ماسواه مقتضى) يعنى ان اسم الفاعل وما الحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد واضيف إلى الأول نصب ماعدا الأول وشمل ذلك المتعدى إلى اثنين نحو انا معطى زيد درهما والمتعدى إلى ثلاثة نحو انا معلم زيد عمرا منطلقا وشمل ايضا ماكان منصوبا باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو انا ضارب زيد اليوم وفهم ان المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى

المدلول عليه بمجيئه صلة أل فافهم (قوله فيستحق) بالمثناة فوق أى هذه الامثلة أو بالتحتية أى فعال أو مفعول أو فعول (قوله ان الله سميع دعاء من دعاه) الكثرة كثرة التعلق التنجيزى وزيادته على تعلق سمع الحوادث إذ السمع الكامل انما هو له تعالى (قوله وفعال مبتدأ) وهو معرفة لأنه قصد لفظه (قوله لأن فعيلا قد جاء الاخبار به عن الجمع) بخط شيخنا ما نصه هو سهو منه رحمه الله لأن العطف بأو (قوله المتعلق به الخبر) بخط شيخنا الصواب المتعلق به الصلة اه ومثله فى المعرب {تتمة} معنى كون فعال ومابعده بديلا عن فاعل ان فاعلا لما كان لايفيد الكثرة ناب عنه فى افادتها فعال ونحوه ويصح أن يكون من عمل حالا من ما ومن بيانية (قوله وفى الحكم متعلق بجعل الخ) الظاهر أنه متعلق بمثله وكذلك حيثما (قوله وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض) ماذكر من جواز الوجهين انما هو فى الظاهر وأما الضمير المتصل فيه فيضاف اليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام إلى

أنه فى محل نصب كالهاء فى معطيكه (قوله و كلام الناظم محتمل للمذهبين) ممنوع وقوله لم ينص على ناصبه ان اراد النص بالمطابقة فمسلم والا فقد ذكره بالالتزام لأنه جعله تابعا والعامل فى التابع عامل فى المتبوع فانتفى احتماله للمذهبين ولاسيما حيث نص

الأول إذا كان بمعنى الماضى غير منصوب باسم الفاعل المذكور على المشهور نحو انا معطى زيد درهما أمس فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر لأنه انما جعل الحكم فى ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل بمعنى الماضى لم يستوفها و تلو مفعول بانصب وهو مطلوب لانصب واخفض فهو من باب التنازع وكذلك بذى وهو مبتدأ خبره مقتضى ولنصب متعلق بمقتضى ثم قال (واجرر أو انصب تابع الذى انخفض) اداجر اسم الفاعل مابعده جاز فى تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع التوابع واختلف فى الناصب له فقيل اسم الفاعل المضاف وقيل بفعل مضمر وهو مذهب سيبويه و كلام الناظم محتمل للمذهبين اذلم ينص على ناصبه لكنه صرح فى شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وان ناصبه اسم الفاعل المذكور وتابع مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا الاجرر فهو من باب التنازع ثم مثل بقوله (كمبتغى جاه ومالا من نهض) فمن فى المثال مبتدا وهو موصول وصلته نهض ومبتغى خبر مقدم وهو مضاف إلى جاه ومالا معطوف على الموضع ثم قال

وكُلّ ما قُرِّرَ لاسْم فاعِلِ   يُعْطى اسمَ مَفْعُولٍ بِلا تفاضلِ

يعنى أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة فى اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال أو مطلقا إذا كان صلة أل وشرط لاعتماد وكل مبتدأ مضاف لما وهى موصولة وصلتها قرر ولاسم متعلق بقرر ويعطى الخ خبر عن كل وبلا تفاضل تتميم للسبب لصحة الاستغناء عنه بماقبله ثم قال

فهْوَ كفعْلٍ صيغَ للمفْعُولِ فى   مَعناهُ كالمُعْطَى كفافاً يكتفِى

يعنى ان اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه كما أن اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ الفاعل فى معناه فتقول زيد مضروب أبوه فيرتفع مابعد مضروب على أنه مفعول لم يسم فاعله كما تقول ضرب أبوه و كفعل خبر هو وصيغ فى موضع الصفة لفعل وفى معناه فى موضع الحال من الضمير فى صيغ أى صيغ للمفعول فى حال كونه موافقا له فى المعنى وأتى بمثال من المتعدى إلى مفعولين وهو قوله كالمعطى كفافا يكتفى فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصولة وفى المعطى ضمير مستتر عائد على أل وهو المفعول الأول بالمعطى و كفا فامفعول ثان للمعطى ويكتفى خبر المبتدأ ثم قال

وَقد يُضافُ ذا إلى اسْمٍ مُرتفِعْ   معْنىً كمحمودُ المقاصِدِ الوَرِعْ

يعنى أن اسم المفعول انفرد بجواز اضافته إلى ماهو مرفوع معنى كقولك زيد مكسو العبد واصله مكسو عبده ومثله قوله محمود المقاصد الورع وقد للتحقيق لاللتقليل لكثرة اضافة اسم المفعول إلى مرفوعه وإذا فاعل بيضاف وهو اشارة إلى اسم المفعول ومرتفع نعت لاسم ومعنى منصوب على حذف الجار أى فى معنى والورع مبتدأ وخبره محمود وهو مضاف إلى المقاصد واصله محمود مقاصده

﴿ أبْنِيَةُ المصادِرِ ﴾

أعلم أن الفعل الماضى ثلاثى ومزيد فالثلاثى أربعة أقسام متعد ولازم مكسور العين ولازم مفتوح العين ولازم مضموم العين وقد أشار إلى الأول بقوله

فعْلٌ قِياسُ مصدَرِ المعدَّى   مِنْ ذى ثلاثةٍ كردَّ ردَّا

عليه فى شرح الكافية واذا قدرنا عاملا لم يصدق عليه انه تابع وقد يجاب عن الشيخ المكودى بأن التابع قد يطلق على التابع فى المعنى وان قدر له عامل (قوله وشرط الاعتماد) الصواب تقديمه على قوله أو مطلقا اذا كان صلة لأل لأن الاعتماد انما هو شرط فى اعمال غير الذى هو صلة لأل (قوله كفافا) قال بالفتح المماثل والكفاف الجوهرى الكفاف من الرزق القوت ومنه قوله عليه الصلاة والسلام اللهم اجعل رزق آل محمد الكفاف اه ولعل هذا هو المراد هنا قال الشاطبى الكفاف مايكتفى به الانسان عن غيره قوله وفى معناه فى موضع الحال) الظاهر انه متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر مع ملاحظة التشبيه أو بالكاف (قوله وأصله مكسو عبده) ظاهره انه لايشترط التحويل الى النصب لكن كلامه يحتمل التأويل اذا يحتمل أن يكون المعنى ان هذا أصله ثم تحول إلى النصب وكلامهم يقتضى اشتراط ذلك

ومزيد) أى زائد على ثلاثة أحرف سواء كانت حروفه اصولا أولا ولم يرد به المزيد عند الصرفيين لأنه لايشمل الرباعى الاصول يعنى (قوله قياس) قيل انما يقاس عند عدم السماع وهو مذهب سيبويه وقيل يجوز مع السماع وهو ظاهر قول الفراء اه مرادى

يعنى أن مصدر الفعل الثلاثى المتعدى يأتى على فعل بسكون العين وشمل قوله المعدى فعل المفتوح العين نحو ضرب ضربا وفعل المكسور العين نحو فهم فهما والمعتل الفاء نحو وعد وعدا والمعتل العين نحو باع بيعا وقال قولا والمعتل اللام نحو رمى رميا وغزا غزوا والمضعف نحو رد ردا وفعل خبر مقدم وقياس مبتدأ ومن ذى فى موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ وقياس خبر لأن فعلا معرفة بالعلمية ثم أشار إلى الثانى بقوله

وفعلَ اللَّازمُ بابه فعلْ كفرَحٍ وكجوى وكشللْ

هذا هو القسم الثانى من الفعل وهو اللازم المكسور العين وقياس مصدره أن يأتى على فعل بفتح العين ويستوى فى ذلك الصحيح كفرح فرحا وأشر أشرا والمعتل اللام كجوى جوى وعمى عمى والمضعف كشلل شللا وقطط قططا وفعل مبتدأ واللازم نعت له وبابه مبتدأ ثان وخبر المبتدأ الثانى وهو وخبره خبر الأول ثم أشار إلى الثالث بقوله

وفعلَ اللَّازمُ مثل قعدَا لهُ فُعُولٌ باطّرادٍ كغدَا

يعنى أن فعل اللازم يأتى مصدره على فعول واستوى فى ذلك الصحيح نحو قعد قعوداً والمعتل العين نحو حال حولا والمعتل اللازم نحو سما سموا وغدا غدوا وفعل مبتدأ واللازم نعت له ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر فى اللازم ويجوز أن يكون مفعولا بفعل محذوف تقديره أعنى وفعول مبتدأ وخبره فى له والجملة خبر المبتدأ وباطراد فى موضع الحال من فعول ثم ان اطراد فعول فى فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجبا لأحد الاوزان المذكورة فى قوله

ما لم يكنْ مُستوجباً فعالاَ أو فعلانا فادْرِ أو فعالا

فذكر فى هذا البيت ثلاثة أوزان وسيذكر رابعا بعد وهى فعال بكسر الفاء وفعلان بفتح الفاء والعين وفعال بضم الفاء وما ظرفية مصدرية ومستوجبا خبر يكن وفعالا مفعول بمستوجب واو فعلانا واو فعالا معطوفان على فعالا ثم بين معانى الأفعال التى تستحق هذه الأوزان فقال (فأول لذى امتناع كأبى *) يعنى بالأول فعالا وهو مصدر مطرد فى فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أبى إباء ونفر نفارا وفر فرارا بمعنى نفر وقوله (والثان للذى اقتضى تقلبا) يعنى بالثانى فعلانا وهو أيضا مصدر فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو لمع لمعانا وجال جولانا وغلت القدر غليانا وقوله (للدا فعال) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد فى فعل الدال على الداء والمرض نحو سعل سعالا وزكم زكاما ثم قال (أو لصوت) يعنى أن فعالا يكون مصدرا مطردا فى فعل اللازم الدال على الصوت نحو نعق نعاقا ونعرت الشاة نعارا ورغى البعير رغاء ففعال على هذا يكون لفعل الدال على الداء ولفعل الدال على الصوت وقوله (وشمل * سيراً وصوتاً الفعيل كصهل) هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل ويكون مصدرا مطردا فى فعل اللام الدال على السير نحو زمل زميلا ورسم رسيما والدال على الصوت نحو صهل صهيلا وهذا معنى قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل وقوله فأول مبتدأ وسوغ الابتداء به انه وصف لمحذوف والتقدير فعال أول وخبره لذى امتناع أى لصاحب فعل ذى امتناع فهو على حذف مضاف والثانى مبتدأ وأصله

(قوله وفعل اللازم) يشترط كونه غير لون لأن الغالب فى اللون فعلة كشهلة وحمرة اه مرادى (قوله وأشر) أى لم يحمد النعمة (قوله كجوى) الجوى هو الحرقة وشدة الوجد من عشق أوحزن (قوله كشلل) نسخة الشيخ المكودى بالفك وإن كان يجب فيه الإدغام كقوله * شلت يمينك إن قتلت لمسلما * وأما قطط ففكوك سماعا كما سيأتى فى الادغام (قوله كغدا) بمعنى ذهب قبل الزوال (قوله حولا) بقلب الواو الأولى همزة بمعنى التحول والتغير (قوله من فعول) أى بناء على إتيان الحال من المبتدأ (قوله ونفر نفارا ونار نوارا) قال الزبيدى نارت المرأة تنور نورا نفرت ونورتها نفرتها (قوله وجال جولانا) لم تقلب الواو ألفا لما يأتى من قول المصنف وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يسلما ويستثنى أيضا مايدل على حرفة وشبهها فالغالب فى مصدره فعالة نحو تجر تجارة وأمر إمارة فهو مقيس فى الصنائع والولايات (قوله لصوت) الرواية بالواو لا باو كما يوجد فى بعض النسخ (قوله زميلا ورسيما) هما ضربان من عدو الإبل قوله وسوغ الابتداء به التنويع) وقيل أنه وصف لمحذوف والتقدير ففعال أول فيه ان فعالا معرفة فلا يوصف بأول لأنه نكرة * ويجاب بأنه قدر تنكيره ويصح أن يقدر فوزن أول (قوله لصاحب فعل) لعله لاحظ أن التقدير فوزن أول لمصدر صاحب فعل ذى امتناع ويكون حله باعتبار المعنى أى الوزن الأول لمصدر الفعل الدال على الامتناع ويصح أن يكون الخبر كونا خاصا أى فأول مصدر لفعل ذى امتناع

والثانى لحذف الياء واستغنى عنها بالكسرة وخبره للذى واقتضى صلة الذى وتقلبا مفعول باقتضى وفعال مبتدأ وخبره للدا وأراد الداء فقصره ضرورة ولصوت معطوف على الداء والتقدير فعال مصدر للداء وللصوت وشمل فيه لغتان شمل يشمل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع وهى الفصحى إلا أنه ينبغى أن يضبط بالفتح فى الماضى صونا من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد والفعيل فاعل بشمل وصوتا معطوف عليه ثم أشار إلى الرابع فقال

فُعولةٌ فعـالةٌ لِفَعُلا كسهلَ الأَمْرُ وزَيْدٌ جَزلا

يعنى أن فعل المضموم العين لا يكون إلا لازما فيطرد فى مصدره وزنان الأول فعولة نحو سهل الأمر سهولة وصعب صعوبة والثانى فعالة نحو جزل زيد جزالة ونظف نظافة وضخم ضخامة وفصح فصاحة وفعولة مبتدأ وفعالة معطوف عليه بحذف حرف العطف وفعلا خبر المبتدأ ثم قال

وَما أتى مُخالفاً لما مَضى فبابه النَّقل كسخْطٍ ورَضا

يعنى أن ماخالف ماذكر من مصادر الفعل الثلاثى فهو منقول سماعه عن العرب وفهم منه أن جميع ماتقدم من المصادر مقيس وفهم أيضا منه أن مصادر الثلاثى أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين سخطا وهو مصدر سخط وقياسه سخط بفتح الخاء وقد جاء كذلك ورضا وهو مصدر رضى وقياسه رضا بفتح الراء وفهم من قوله كسخط فى اتيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس وما مبتدأ وهى شرطية وخبرها أتى ومخالفا حال من الضمير المستتر فى أتى وهو الضمير العائد على المبتدأ ولما متعلق بمخالفا والفاء جواب الشرط والجملة بعدها جواب الشرط * ولما فرغ من مصادر الثلاثى شرع فى بيان مصدر المزيد فقال (وغير ذى ثلاثة مقيس * مصدره) يعنى أن غير الثلاثى من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع وشمل قوله غير ذى ثلاثة الرباعى الأصولى نحو دحرج والمزيد من الرباعى نحو احرنجم والمزيد من الثلاثى نحو استخرج وله أبنية كثيرة وبدأ منها بفعل فقال (كقدِّس التقديس) يعنى أن فعل المشدد العين نحو قدس يأتى مصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا وعلم تعليما وغير مبتدأ ومقيس خبره ومصدره فاعل مقيس ويجوز أن يكون مقيس خبرا مقدما ومصدره مبتدأ والجملة خبر المبتدأ ثم قال

وزَكِّهِ تزكِيَةً وأَجْمِلاَ إجمالَ مَن تجمُّلا تجمَّلا

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرها وكلها من الثلاثى المزيد الأول زكه وهذا أمر من زكى ومصدره يأتى تزكية ومثله نمى تنمية وسمى تسمية الثانى أجمل وهو أمر من أجمل ومصدره يأتى على اجمالا ومثله أكرم إكراما وأعطى إعطاء الثالث تجمل وهو فعل ماض ومصدره يأتى على تفعل ومثله تكلم تكلما وتعلم تعلما وزكه وما بعده معطوف على قوله فى البيت الذى قبله كقدس التقديس وإجمال مصدر أجمل وهو مضاف إلى من وهى موصولة وصلتها تجملا وقدم المصدر على فعله والتقدير من تجمل تجملا ثم قال (واستعذ استعاذة ثم أقم * إقامة) ذكر فى هذا فعلين مع مصدريهما من الثلاثى المزيد الأول استعذ وهو فعل أمر من استعاذ ومصدره يأتى على استعاذة ومثله استقام استقامة الثانى أقم وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتى على إقامة ومثله اجاز اجازة ثم قال (وغالبا ذا التا لزم) الاشارة للمصدرين معا وإنما أفرده على إرادة ما ذكر وإنما لزمت التاء لأن استعاذة أصلها استعواذ وإقامة أصلها إقواما فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن وانقلبت

وحذف لدلالة الكلام عليه السبق فعال مصدر للداء تقدير معنى لا تقدير اعراب أو تقدير إعراب ويكون قصدها وجها آخر من الاعراب وهو الخبر كون خاص محذوف ويحتمل أن يكون قوله خبره للداء فيه تسامح ويكون المعنى خبره متعلق للداء الذى هو كون خاص (قوله وهو اختلاف حركة الخ) هذا يسمى بسناد التوجيه وهو الخامس من أقسام السناد وهو أكثرها وغيره من بقيه الخمسة قليل لكن أطلق فى الحركة والذى عند شيخ الاسلام فى شرح الخزرجية انه تغيير حركة ماقبل الروى المقيد بفتحة مع غيرها (قوله لا يكون إلا لازما) أى مالم يضمن معنى فعل معتد (قوله الخ) على أن مقيس بالتنوين ثم ترك لأجل القافية ومصدر بالرفع نائب فاعل يرد أن مفهومه أن ذا الثلاثة ليس مصدره مقيسا وجوابه أن المفهوم معطل بدليل أنه قدم المقيس من مصادر الثلاثى ويجوز خفض مصدره وهو أولى دفعا للايهام المذكور (قوله ذا التا لزم) معنى اللزوم هنا اتصال التاء به ولذا قال غالبا أو اللزوم على بابه وانه لزوم جزئى بدليل قوله غالبا

الواو الفا وحذفت إحدى الألفين وعوض منها التاء وفهم من قوله وغالبا انها تحذف فى غير الغالب كقول بعضهم أراء اراء واستفاه استفاها وذا مبتدأ ولزم خبره والتاء مفعول بلزم ويجوز أن تكون التاء مبتدأ ولزم خبره وذا مفعول مقدم بلزم ثم قال

وما يلى الآخر مُدَّ وافتحا * معْ كسْر تلو الثان مما افْتُتحا * بهمز وصْل

هذا ضابط فى مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل يعنى أن الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان الفعل مفتتحا بهمزة الوصل مده وافتح ما قبل المدة فينشأ من ذلك الألف ثم يكسر تلو الحرف الثانى من الفعل وهو الحرف الثالث وما موصولة مفعول مقدم بمد وهو مطلوب أيضا لا فتح فهو من باب التنازع ومع متعلق بمد وكذلك مما وهى موصولة صلتها افتتحا وبهمز متعلق بافتتح ثم مثل بقوله (كاصطفى) فتقول اصطفى اصطفاه ومثله انطلق انطلاقا وا. تخرج استخراجا واقتدر اقتدارا ثم قال

(وضم ما * يربع فى أمثال قد تلملما) يعنى أن مصدر تفعلل يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدرا نحو تلملم تلملما ومثله تدحرجا وتنفس تنفسا وضم فعل أمر وما مفعول به وهو موصول وصلته يربع ويحتمل أن يكون ضم فعلا ماضيا مبنيا للمفعول وما مفعول لم يسم فاعله والأول أشهر ثم قال (فعلال أو فعللة لفعللا *) يعنى أن فعلل يأتى مصدره على فعلال وعلى فعللة نحو دحرج دحراجا ودحرجة وفهم منه أن مصدر الملحق بفعلل نحو جلبب وحوقل فتقول جلبب جلبابا وجلببة وحوقل حيقالا وحوقلة إلا أن المقيس منهما فعللة دون فعلال وقد نبه على ذلك بقوله (واجعل مقيسا ثانيا لا أولا) وجعلهما فى التسهيل مقيسين معا وفعلال مبتدأ وفعللة معطوف عليه والخبر لفعللا وثانيا مفعول أول باجعل ومقيسا مفعول ثان ولا عاطفة أولا على ثانيا ثم قال (لفاعل الفعال والمفاعلة *) يعنى أن فاعل له مصدران وهما الفعال والمفاعلة نحو قاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة والفعال مبتدأ والمفاعلة معطوف عليه والخبر فى المجرور قبله ثم قال

(وغير ما مر السماع عادله) يعنى أن ما تقدم من مصادر غير الثلاثى هو القياس وما جاء على خلافه عادله السماع أى صار عديلا له ومما جاء من ذلك قول الراجز

باتت تنزى دلوها تنزيا * كما تنزيا شهلة صبيـــا

وقياس مصدر نزى تنزية مثل زكى تزكية ومن ذلك أيضا كذاب فى مصدر كذب وقياسه تكذيب وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها مر والسماع مبتدأ وعادله فى موضع خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ثم قال

وفعلةٌ لمرَّةٍ كجلسَه وفعلةٌ لهيْئة كجلسه

يعنى أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثى أتيت بفعلة بفتح الفاء وسكون العين نحو جلس جلسة وضرب ضربة وإذا أردت الهيئة أتيت بفعلة بكسر الفاء نحو جلس جلسة حسنة وقد يكون بناء المصدر على فعلة كرحمة وعلى فعلة كضربة فلا يكون فى لحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقرينة تدل على ذلك ثم قال فى (غيرذى الثلا بالتا المره *) يعنى أن مصدر غير الثلاثى إذ أريد منه المرة ألحقت التـــاء لمصدر القياسى فتقول فى نحو اكرمه اكراما إذا أردت المرة اكرامة وفى نحو انطلق انطلاقا انطلاقه فلو كان المصدر من ذلك مبنيا على التاء نحو

(قوله واستفاه) أى اشتد اكله بعد قلة (قوله وذا مفعول مقدم بلزم) فيه تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل فالأول احسن (قوله فى امثال) أشار بالجمع حيث لم يقل فى مثل إلى ادخال مصدر تفاعل كتقاتل تقاتلا ومصدر تفعل كتنفس تنفسا (قوله وحوقل) أى قال لاحول ولا قوة إلا بالله والواو فيه أصلية ويقال أيضا حوقل أى ترك الجماع لكبر سنه والواو فيه زائدة (قوله واجعل مقيسا ثانيا لا أولا) ذهب بعضهم إلى أن كلا منهما مقيس واصلحه بقوله واجعل مقيسا ثانيا وأولا (قوله والخبر لفعللا) ويحتمل أن الخبر كون خاص محذوف أى مصدر ان لفعلل واو بمعنى الواو (قوله عادله) أى رجع له كما أن كلا من المتعادلين يرجع فيه إلى الآخر (قوله تنزيا) قد تقدم أن فعل مافيه التفعيل مالم يكن لامة معتلا فان كان لامه معتلا حذفت إحدى الياءين وجعل محلها تاء كزكى تزكية فنزى مصدره تنزية فقوله تنزيا وافق القياس فى اتيانه على تفعيل وخالف القياس حيث لم يحذف منه إحدى الياءين ولم يجعل فيه تاء

(قوله والضمير فى منه عائد على اسم الفاعل) استشكل بأنه لا يصح أن يفتح ما قبل آخر اسم الفاعل لأنه حينئذ ليس اسم فاعل ويلزم أن يكون اسم الفاعل اسم مفعول * ويجاب بأن المعنى وإن فتحت من اسم الفاعل حال كونك مخرجاله عن كونه اسم فاعل إلى كونه اسم مفعول وقال بعضهم الضمير فى منه عائد على الوزن (قوله كات) أى كاسم مفعول آت (قوله نسبة الحدث) أطلقوا الحدث وارادوا الصفة أى بقصد نسبة الصفة وانما أرادوا ذلك ليدخل نحو عليم من قولك الله تعالى عليم فانه صفة مشبهة وليس دالا على الحدث بل على صفة قديمة لكنهم اصطلحوا على أن يطلقوا الحدث على الصفة مطلقا والصفة تشمل الصفة القديمة وإن شئت قلت المراد بالحدث المعنى قديما أو حادثا أو يقال القدم لدليل خارجى والتعريف بالنظر لغير الدليل (قوله دون إفادة معنى الحدوث) اصطلحوا على أن الحدوث بمعنى الزمن الماضى أو الحال أو الاستقبال أى دون قصد إفادة معنى الحدوث أى الزمن وان كان يدل عليه بالالتزام فى بعض الأمثلة لكن ليس ذلك مقصودا

وليس المراد الحدوث ما عند المتكلمين وخرج بذلك اسم الفاعل فانه يقصد به الدلالة على الزمن الماضى أو الحال أو الاستقبال والتعريف انما هو للصفة المشبهة باعتبار الحوادث وكذا يقال فى تعريف اسم الفاعل بانه اسم دال على الحدث والحدوث أن التعريف بالنظر لغير الدليل وانه انما هو تعريف لاسم الفاعل فى حق الحوادث فلا يقال انه غير جامع لعالم من قولنا الله تعالى عالم (قوله وتتميز) توطئة لكلام المصنف أما التعريف فقد تم قبل قوله وتتميز الخ (قوله وذلك لا يصح فى اسم الفاعل) التحقيق أنه إن أريد الثبوت كانت صفة مشبهة وجازت اضافته والا امتنع اضافته فقوله وذلك لا يصح فى اسم الفاعل صحيح وقوله فهم من قوله استحسن ان ذلك موجود فى اسم الفاعل غير صحيح بل

وَإِن فتحْتَ مِنْهُ ما كانَ انكسَرْ صارَ اسمَ مفعول كمثل المنتَظر

يعنى أن الحرف الذى قبل الآخر فى اسم الفاعل من غير الثلاثى إذا فتحته صار اسم مفعول فتقول فى اسم الفاعل من دخرج مدحرج وفى اسم المفعول مدحرج وفى اسم الفاعل من انتظر منتظر وفى اسم المفعول منتظر وقد تبرع بذكر المفعول فى هذا الباب لانه انما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات بها وان فتحت شرط والضمير منه عائد على اسم الفاعل ومنه متعلق بفتحت وما مفعول بفتحت وهى موصولة وصلتها كان وانكسر فى موضع خبر كان وصار جواب الشرط ثم قال

وفى اسْم مفعول الثُّلاثىِّ اطَّرد زنَةُ مفعول كآتٍ مِن قصدْ

يعنى أن اسم المفعول من الثلاثى يأتى على وزن مفعول وقوله كآت من قصد أى كالمفعول الآتى من قصد وهو مقصود ومثله مضروب من ضرب ومدعو ومرضى وأصل مدعو مدعوو وأصل مرضى مرضوى وزنة فاعل اطرد وفى اسم متعلق باطرد ثم قال

وناب نَقلاً عنْه ذو فعيل نحو فتاة أوْ فتىً كحيل

يعنى أن صاحب هذا الوزن الذى هو فعيل ناب عن مفعول نحو قتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل يقاس وفهم من تمثيله بفتاة وفتى أن فعيلا المذكور يجرى على المذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو فتى كحيل وفتاة كحيل وذو فاعل بناب ونقلا مصدر فى موضع الحال من ذو ثم قال

﴿ الصِّفة المشبَّهة باسْمِ الفاعِل ﴾

الصفة المشبهة باسم الفاعل ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدوث وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه وإلى ذلك أشار بقوله

صِفَةٌ اسْتُحسن جرُّ فاعِلِ معنىً بها المشْبهةُ اُسْمَ الفاعِلِ

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن أن يجر بها ما هو فاعل بها فى المعنى نحو الحسن الوجه إذ أصله الحسن وجهه وذلك لا يصح فى اسم الفاعل وفهم من قوله استحسن ان ذلك موجود فى

التحقيق ان اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه مادام يراد به الحدوث وانما وقع الغلط لبعضهم من توهمه من قول بعضهم اسم الفاعل قد يضاف إلى مرفوع ومادرى أنه مؤول أى اسم الفاعل يضاف لمرفوعه إذا أريد به الثبوت وهو إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة واطلاق اسم الفاعل عليه حينئذ مجاز فان أريد به الحدوث فلا خلاف فى عدم جواز اضافته وكذا اسم المفعول إذا قصد به الثبوت فيصير كذلك وإذا كان اسم الفاعل متعديا لم يضف إلى مرفوعه ولا يراد باسم الفاعل الثبوت إلا إذا كان لازما كقائم الاب وانما امتنع اضافة اسم الفاعل المتعدى إلى مرفوعه لأنه يوهم الاضافة إلى منصوب حتى لو قلت ضارب الاب عمرا توهم ان عمرا عطف بيان على الاب وان الاب مفعول فان فرض أن السامع يعلم أن الاب ليس اسمه عمرا منع من الاضافة أن النصب يدل على افادة معنى الحدوث فينافى الاضافة إلى المرفوع الدال على

قصد افادة الثبوت واغتفر فى كاتب الاب وان كان متعديا لظهور أنه ليس المراد أن الاب مكتوب مع قبح الاسناد للضمير فان أضيف المتعدى للظارف جاز أن يقصد به الثبوت كضارب اليوم (قوله وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل) تقديم المعمول هنا ليس للحصر (قوله وتقديره واجب) لدلالة سياق الكلام على هذا المحذوف

اسم الفاعل الا أنه غير مستحسن نحو كاتب الاب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه وفهم منه أيضا أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتى وصفة مبتدأ واستحسن صفته وجر مرفوع باستحسن ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وبها متعلق بجر والمشبهة خبر المبتدأ واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة وبالكسر على أنه مضاف اليه ويجوز أن يكون المشبهة مبتدأ وصفة خبره ثم قال

وَصَوغُها مِنْ لازِمٍ لِحاضِرِ ... كطاهِرِ القَلبِ جَميلِ الظَّاهِرِ

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ الا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل فان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدى ويكون للحال والاستقبال والمضى ثم أتى بمثالين وهو طاهر وجميل فطاهر مصوغ من طهر وهو لازم والمراد به الحال وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضا لازم ويراد به الحال وفهم من تمثيله بالوصفين ان الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع فى الحركات والسكنات وعدد الحرف كطاهر فانه جار فيما ذكر على يطهر وغير جارية عليه كجميل فانه غير جار على يجمل وصوغها مبتدأ ومن لازم لحاضر متعلقان بصوغها والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبرا عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز ان يكون معطوفا على جر فاعل لان جر الفاعل بها مستحسن وصوغها بما ذكر واجب ثم قال

وعملُ اسم فاعِلِ المعَدَّى ... لها على الحدِّ الَّذى قد حُدَّ

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول زيد حسن الوجه كما تقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمعدى المعدى الى مفعول واحد وفهم من قوله على الحد الذى قد حد انها تعمل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل من الاعتماد ولا ينبغى أن يحمل على جميع الشروط السابقة التى منها ان يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لانه نص على أنها لا تكون الا للحال بقوله لحاضر وعمل مبتدأ واسم فاعل مضاف إلى المعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدى ولها فى موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل أو بالاستقرار الذى يتعلق به الخبر أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الاستقرار الذى يتعلق به الخبر ☆ وحاصله أن الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدى الى واحد فتنصب ما بعدها إلا انه يخالف منصوب اسم الفاعل فى امرين وقد اشار اليهما بقوله

وَسَبقُ ما تَعملُ فيه مُجْتَنَبْ ... وكونُه ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

يعنى أن الصفة تخالف اسم الفاعل فى شيئين الاول أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز أن تقول زيد الرجل ضارب

(قوله لعدم الفائدة) أى التامة والا ففيه فائدة فقوله فلا يجوز أى على طريق الفائدة التامة (قوله المعدى) أطلق لان الأصل فى التعدية أن تكون الى الواحد وأصلح بعضهم هذا البيت فقال وعمل اسم فاعل المعدى ☆ لواحد لها بما قد حدا (قوله على الحد) أفرد ولم يقل على الحدود التى قد حدت لانه لا يتأتى فيها الا شرط واحد وهو الاعتماد فقول الشارح بالشروط المتقدمة إما أنه جمع الشرط لتعدد افراده لان الاعتماد إما أن يكون اعتمادا على نفى أو استفهام أو غيرهما فأطلق على كل فرد أنه شرط من اطلاق اسم الكلى على جزئيه او أن كل واحد منها شرط على البدلية (قوله والتقدير فاعل الفل المعدى) ويجوز أن يكون المعدى صفة لاسم فاعل بحذف التنوين للضرورة بناء على أنه علم جنس فيوصف بالمعرفة وتركه الشارح لانه لا ينبغى حمل كلام الناظم على الضرورة متى امكن الحمل على غيرها (قوله ولها فى موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل) وفيه الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله ولم يجعل الخبر محذوفا بأن يقدر واجب لان عملها النصب فيما بعدها ليس واجبا بل جائز اذ يجوز جره او رفعها ضميرا فواجب

قوله وسبق ماتعمل فيه مجتنب)قال ابن هشام خاص بما تعمل فيه للشبه باسم الفاعل أما ماعملت بما فيها من معنى الفعل كالظرف والمجرور والحال والتمييز فلا يمتنع فيه السبق وذلك نحو زيد اليوم عظيم وزيد بك فرح وزيد طالعا حسن وجهه وزيد وجها حسن وقال الرضى المناسب لضعف الصفة المشبهة أن لايتقدم الحال عليها وكذا قال لايتقدم التمييز عليها (قوله سببيا)المراد به ما اتصل بضمير الموصوف معنى ولو تقديرا كما فى الحسن الوجه أى الوجه منه أو أل معاقبة للضمير وكما فى الحسن وجها لان التقدير وجها منه أى الموصوف (قوله على الفاعلية) هو التحقيق وقيل انه بدل والفاعل ضمير مستتر (قوله والنصب على التشبيه بالمفعول به) يعنى اذا كان معرفة فان كان نكرة فعلى التمييز (قوله الخامس) ☼ ان قلت هذا مضاف إلى معمول صفة أخرى فيتكرر مع السادس ☼ قلت لاتكرار لأن السادس ليس مضافا إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف بخلاف الخامس ☼ فان قلت بل التكرار موجود لانه يستغنى بالسادس عن الخامس لأن الخامس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ☼ قلت لاضير فى ذلك لأن الخامس وان كان مضافا إلى ضمير معمول أخرى لكن لم يقصد التمثيل به من هذا الوجه بل من الحيثية التى الكلام يدل عليها وأيضا فالمتأخر لايعترض به على المتقدم لان المتقدم وقع فى مركزه على أن كون الخامس يصح أن يمثل به لما بعده وهو السادس زيادة فائدة (قوله جميلة أنفه) الانف معمول جميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه والوجه مضاف الى الجارية مضافة إلى ضمير الموصوف ولا يصح فى انفه الا الجر على الاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به ولا يصح رفعه لان الرفع يقتضى الفاعلية بجميلة ولا تصح الفاعليه لأن الصفة مؤنثة والانف مذكر (قوله جميل خالها) الخال نقطة تخالف لونها جميع لون الجسد تكون على الوجه كذا قيل ويلزمهم ان النقطة إذا كانت صفراء تسمى خالا وليس كذلك فالصواب انها نقطة سوداء تكون على الوجنة وهى من أوصاف الجمال ومن أسبابه وبها يكمل الجمال فلا تكون الاجميلة فقولهم جميل خالهم لبيان الواقع لا للاحتراز والموصوف لوجنة فيها أربع لغات فتح الواو وكسرها وضمها والاجنة بهمزة مضمومة (قوله والطيبى كل ماالتاثت به الازر) صدر البيت

وهو المنبه عليه بقوله وسبق ماتعمل فيه مجتنب الثانى انه لايكون إلا سببيا كالمثال المتقدم بخلاف معمول اسم الفاعل فانه يكون سببيا نحو زيد ضارب أباه وأجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وهو المنبه عليه بقوله وكونه ذاسببية وجب وسبق مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما موصولة وصلتها تعمل فيه والضمير العائد على الموصول المجرور بفى ومجتنب فى موضع خبر المبتدأ وكونه مبتدأ وذا خبر الكون وهو مضاف إلى سببيه ووجب خبره ثم قال

(فارفع بهاوَانْصِبْ وجُرَّ مَعَ أَلْ ☼ وَدونَ أَوْ مَصحوبَ أَلْ وما اتصلْ ☼ بها مضافاً أو مُجَرَّداً) فالرفع بها على الفاعلية وهو الاصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجربها على الاضافة وقوله مع أل أى مع كون الصفة مصحوبة لأل ودون أل أى مجردة من أل مصحوب أل أى المعمول للصفة وما اتصل من معمول الصفة بالصفة فى حال كونه مضافا لما بعده أومجردا يعنى من أل والاضافة فحاصله أن الصفة لها حالان مقرونة بأل ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتران بأل واضافة وتجرد فالمقرون بأل نوع واحد نحو الحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثانى مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه الثالث مضاف الى المعرف بأل نحو وجه الأب الرابع مضاف إلى مجرد نحو وجه أب الخامس مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه السادس مضاف الى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها السابع مضاف الى موصول نحو ☼ التطيبى كل ماالتاثت به لازر ☼ من قوله

(فعج بها قبل الاخيار منزلة ☼ والطيبى كل ماالتاثت به الازر)

الثامن مضاف موصوف يشبهه نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافه وال يشمل ثلاثة انواع الموصول نحو قوله

اسيلات ابدان رقاق خصورها ☼ وثيرات ماالتفت عليها الما زر

☼ فعج بها قبل الاخيار منزلة ☼ وفى رواية فعجتها أى الناقة يقال عجت البعير أعوجه عوجا عطفت رأسه بالزمام ولايجوز فى كل إلا الخفض بحذف النون للاضافة وأما النصب والرفع فلايجوزان لانه لاوجه لحذف النون حينئذ إلا أن يقال حذفت لتقصر الصلة وفى بعض نسخ الشرح ذكر فعج إلى آخر الشاهد (قوله وثيرات) جمع وثيرة وهى العظيمة أى عظيمات ماالتفت عليه

والموصوف نحو جما نوال اعده من قوله: أزور امرأ جما نوال أعده * لمن امه مستكفيا ازمة الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجهه والصفة لها حالان كما تقدم وعملها رفع ونصب وجر ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم فهو من ضرب اثنى عشر فى ستة باثنين وسبعين وقد ذكر المرادى هذه الأوجه كلها وقال انها من ضرب أحد عشر فى ستة والمجموع ستة وستون مسئلة والصواب انها اثنان وسبعون مسئلة وانا أرسم لك جدولا كافلا بجمعها على ترتيب النظم وهو هذا

الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوحه
الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه
الحسن وجه ابيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه
الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	حسن وجه الأب	حسن وجه الأب	حسن وجه الأب
الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب
الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه	حسن أنفه	حسن أنفه	حسن أنفه
الحسن خالها	الحسن خالها	الحسن خالها	حسن خالها	حسن خالها	حسن خالها
الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ماتحت نقابه	الحسن كل ماتحت نقابه	حسن كل ماتحت نقابه	حسن كل ماتحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه
الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به
الحسن ماتحت نقابه	الحسن ماتحت نقابه	الحسن ماتحت نقابه	حسن ماتحت نقابه	حسن ماتحت نقابه	حسن ماتحت نقابه
الحسن نوال أعده	الحسن نوالا أعده	الحسن نوال أعده	حسن نوال أعده	حسن نوالا أعده	حسن نوال أعده
الحسن وجه	الحسن وجها	الحسن وجه	حسن وجه	حسن وجها	حسن وجه

المآزر والمراد بما التفت عليه المآزر الأطراف والأرداف أى عظيمات ماذكر

(قوله كلها مفهومة من بيت واحد الخ) ان قلت مافائدة ذكر ذلك قلت التنويه بقدر الناظم وماله من البلاغة حيث جمع المسائل الكثيرة فى اللفظ القليل فلله دره (قوله ووتد مجموع) ان قلت الذى زاد على ثلث البيت سببان خفيفان خبن أولهما فالجواب ان السببين لما صارا بعد الخبن على صورة الوتد سمى ذلك وتدا (قوله ومر به على البيتين الخ) ثم أشر بظاهر أناملك الى البيوت التى تحتها مشيرا الى الرفع والنصب والجر ويحتمل أنه ترك ذلك لدلالة ما بعده عليه (قوله طلقه) الشاهد فى هاء طلقه لا فى انت وان صح كونه معمولا بناء على عدم اشتراط الاعتماد على نفى أو استفهام ونحوهما وكون انت مبتدأ مؤخرا هو الظاهر فالكلام فيما يمكن نصبه لقوله

فهذه اثنان وسبعون مسئلة كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووتد مجموع وذلك قوله فارفع بها وانصب وجر مع أل ودون أل مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا فاذا قرأت فارفع بها فاجعل طرف سبابتك على البيت الأول من الجدول ومر به طولا إلى البيت الأخير المقابل له وإذا قرأت فانصب فانقل سبابتك إلى البيت الثانى منه ومر به كذلك الى البيت الاخير المقابل له وإذا قرأت وجر فانقله أيضا الى البيت الثالث ومر به كذلك الى البيت الآخر واذا قرأت مع أل فاجعل طرف سبابتك أيضا على البيت الأول ومر به على البيتين اللذين يليان بعده وإذا قرأت ودون أل فانقل سبابتك الى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من أل ومر به الى آخر السطر ثم اشر بظاهر أناملك الى البيت التى تحت مشيرا الى الرفع والنصب والجر فاذا قرأت مصحوب أل فاجعله على معمول الصفة من البيت الأول ومر به عرضا الى آخر السطر فاذا قرأت وما اتصل بها مضافا فانقل أصبعك الى الجدول الذى تحت الجدول الأول وأشر الى معمول الصفة فى ثمانية ابيات طولا والست الجداول عرضا وهى المحتوية على المعمول المضاف واذا قرأت أو مجردا فانقله الى آخر البيت الأول من الجداول الثلاثة الاخيرة وأشر الى معمولات الصفة فى ذلك وهى أنواع المجرد فقد استوفيت بذلك جميع المسائل ثم ان معمول الصفة قد يكون ضميرا كقول الشاعر

حسن الوجه طلقه أنت فى السلم وفى الحرب كالح مكفهر

وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بأل فالمفصولة نحو قولهم قريش نجباء الناس ذرية وكرامهوها والمقرونة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله فهذه ثلاث مسائل فاذا اضيفت الى المسائل المذكورة صارت الصور خمسا وسبعين هذا كله بالنظر الى اختلاف معمول الصفة الى ماذكر واختلاف عملها وكون الصفة مقرونة بأل أو مجردة منها فاذا نوعت الصفة الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمان صور مضروبة فى خمس وسبعين بستمائة فاذا نوعت الصفة أيضا الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور ألفا وثمانمائة من ضرب ثلاثة فى ستمائة فاذا نوعت معمول الصفة أيضا الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين وإلى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة فى ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربعة وأربعون فالباقى أربعة عشر ألفا

وعملها فيه جرا الى قوله وانصب ان فصلت أو قرنت بأل والسلم بالكسر الصلح والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس والمكفهر من كفهر الرجل اذا عبس (قوله وكرامهوها) محل الضمير نصب على التمييز لكن فيه ان التمييز لا يكون معرفة الا ان يكون شاذا أو على القول بأن ضمير النكره نكرة وهو ضعيف أو على التشبيه بالمفعول به وهو الظاهر (قوله فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة) كان قياسه ان يسقط مائتان وثمانية وثمانون لأنه اعتبر فيما تقدم جمع التكسير لمذكر ولمؤنث وجمع السلامة لمذكر ولمؤنث فهذه أربعة اضربها فى اثنين وسبعين لانك تضرب ثلاثة أحوال الضمير فى ثمانية أحوال الصفة من كونها مفردة ومذكرة ومثناة ومجموعة جمع سلامة لمذكر وجمع تكسير لمذكر ومفردة ومؤنثة ومثناة ومجموعة بالوجهين المذكورين بأربعة وعشرين وتضرب الأربعة وعشرين فى ثلاثة أحوال الصفة من رفع ونصب وجر باثنين وسبعين فاذا ضربت الأربعة فيها حصل مائتان وثمانية وثمانون لكن الشارح اعتبر جمع التكسير لمذكر ولمؤنث واحدا وعد جمع السلامة لمذكر ومؤنث واحدا فضرب اثنين فى اثنين وسبعين فحصل من ذلك مائة وأربعة وأربعون ولعل حكمة ذلك أن الضمير يكون دالا على الجمع المؤنث فجعل هاتين الحالتين بدل حالتين من الأربعة المسقطة وجملة صورهما مائة وأربعة وأربعون فأسقطهما من مائتين وثمانية وثمانين يفضل نصفها لأن

الحالتين نصف صور الأربعة إذا أسقطت نصف الشيء منه فضل النصف الآخر وهو هنامائةوأربعة وأربعون (قوله إلاأن الصورة السابعة) أى التى فى الثالث من السطر السابع (قوله وهى قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها) الذى فى الجدول الحسن خالها لكن جميل وحسن متقارب وقوله وهى قولك مررت الخ أى إذا قرنت بأل بأن يقال الجميل لأن الكلام فى المقرونة بأل ويحتمل أن يريد السابعة من العبارة التى قبل الجدول التى فى معمول الصفة باعتبار عد المقرون بأل أولا من المضاف ثانيا فيكون السادس من المضاف هو الصورة السابعة وهذا هو الظاهر لأنه أتى بجميل مجردا من أل والواقع فى العبارات التى قبل الجدول كذلك بخلاف الثالث من السابع من الجدول فان فية الصفة مقرونة بأل والواقع فيه لفظ الحسن لا لفظ جميل وان صح ارادة ما فى الجدول بالتأويل وفى بعض النسخ وهى قولك مررت برجل حسن الوجنة الجميل خالها باثبات أل التى رأيتها فى نسخة شيخنا وأصلحت عليها نسختين حال المقابلة على الشيخ فيكون أتى بالصورة السابعة التى قبل الجدول على ما مر بصورة تكون عليها ممتنعة عند القائلين بالامتناع وانما أجازها فى

ألفاً ومائتان وستة وخمسون ثم اعلم ان هذه الصور الاثنين والسبعين المرسومة فى الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع وقد أشار إلى الممتنع منها بقوله

(وَلَا * تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا * وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا)

يعنى أنه يمتنع اضافة الصفة المقرونة بأل إلى المجرد من أل ومن اضافة إلى ما فيه أل فشمل اثنتى عشرة مسئلة وهى مجموع السطر الثالث من الجدول الا صورتين وهما الأولى والرابعة فالأولى الحسن الوجه والرابعة الحسن وجه الاب فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة إلا أن الصورة السابعة وهى قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها أجازها فى التسهيل وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الإضافة فقال

(وما لم يخل فهو بالجواز وسما) أى وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه أل أو إلى ما أضيف إلى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كما تقدم الحسن الوجه والحسن وجه الأب ثم ان هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح وضعيف ونادر وانا أبسطها واوعب الكلام عليها فى الشرح الكبير إن شاء الله تعالى إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها وقد شرطت فى صدر هذا الكتاب أن لا اذكر إلا ما يتعلق بألفاظها وقوله او مجردا معطوف على ما اتصل واو بمعنى الواو والتقدير فارفع بها مصحوب ال وما اتصل بها مضافا او مجردا ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله مضافا واو على هذا على بابها من التقسيم والتقدير فارفع مصحوب ال وما اتصل بها مضافا أو مجردا فقسم المتصل بالصفة إلى مضاف ومجرد

(التَّعَجُّب)

أحسن ما قيل فى حد التعجب قول ابن عصفور هو استعظام زيادة وفى صف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره ثم ان التعجب فى كلام العرب يكون بالصيغتين

التسهيل لأنه جعل الضمير العائد لما فيه كالذى فيه أل والمانع لا ينزل منزلته وإنما كان الظاهر النظم امتناعها لأنها داخلة فيما نهى عن جره وإن كان يحتمل استثناؤها ولكون ضمير ما فيه أل كالذى فيه أل (قوله لا من مسائل الاضافة ولا من غيرها) أقول أدخل لا باعتبار أن الجائز يستلزم أن لا يمتنع فكأنه قال ما عداها لا يمتنع لا من مسائل الاضافة الخ أى لا يمتنع هو حالة كونه من مسائل الاضافة أو من غيرها كما تقول ما جاءنى غيرها كما تقول ما جاءنى أحد لا من القائمين ولا من القاعدين

التعجب

(قوله استعظام زيادة) كاستعظام زيادة الحسن الذى فى زيد وقوله فى وصف الفاعل المراد به من قام به الوصف وقوله وخفى سببها يخرج استعظام زيادة سببها معلوم فلا يستعظم النقش من حيث أن سببه الناقش (قوله وخرج عن نظائره أو قل نظيره بها) فصل واحد للاحتراز عن استعظام زيادة خفى سببها ولم يخرج الذى قامت به عن نظائره ولا قل نظيره والظاهر أن هذا لا يوجد فيكون قوله وخرج الخ للايضاح لا للاحتراز من شىء وكذا قوله قبله خفى سببها بيان للواقع وتحقيق لمعنى التعجب فان الذى لم يخف سببه لا يستعظم ولذا قالوا إذا ظهر السبب بطل العجب وأو فى التعريف للتقسيم يعنى أن المتعجب منه اما أن يخرج عن نظائره بتلك الزيادة ويقل نظيره والمراد بالمتعجب منه فى الحقيقة هو الزيادة لا ذو الزيادة لكنه يسند اليه التعجب مجازا على أن الظاهر كون قوله وخرج الخ ليس من التعريف بل أتى به بعد تمام التعريف لزيادة الايضاح لأن المتعجب مشتق من التعجب فلو جعل من التعريف لزم الدور الا أن يراد بالمتعجب منه ذاته مع قطع النظر عن

التعجب وسبب التعجب خفاء السبب ولذا قيل إذا ظهر السبب بطل العجب فكان المتعجب يفحص فى الجزئيات فلا يجد سببا لتلك الزيادة فيتعجب منها ولذا قالوا العاقل لا يتعجب الا قليلا لأنه يدرك بفطنته أسباب الأشياء غالبا والأحمق لقلة عقله كثير التعجب بل يتعجب من كل شيء لخفاء الأسباب عليه ومن هذا يستدل على نقص عقل المرء بكثرة تعجبه وعلى كمال عقله عدم كثرة تعجبه * قلت ومن هنا ايضا يعرف أن كثرة الضحك تدل على نقص العقل لأنه ينشأ عن التعجب وقلة الضحك تدل على كمال العقل ووفوره لقلة التعجب لأن الضحك لا ينشأ إلا عن التعجب وكلما وجد التعجب وجد لصاحبه من نفسه داعية الضحك فان لم يضحك فقد حبس نفسه عن الضحك فنتج من هذا انه كلما وجد التعجب وجد داعية الضحك وكلما وجد داعية الضحك وجد داعية التعجب فهما متلازمان فيلزم من نفى أحدهما نفى الآخر واستحالة التعجب على الله تعالى لأنه لايخفى عليه

شيء وقوله تعالى فما أصبرهم على النار ونحوه يؤول بان يصرف الى جانب المخلوقين وقوله خرج بها عن نظائره اى نظائره فى غير تلك الزيادة وقوله أو قل نظيره اى فى تلك الزيادة (قوله لاطراد التعجب بهما) اى من غير قرينة بخلاف غيرهما فلا يتعجب به الا مع قرينة وكان ذلك من الواضع فهو قد وضع ما أفعل وافعل به للتعجب ولم يضع غيرهما فى التعجب فالدال عليه القرينة (قوله قبل مجرور بيا) على ان الضمير فى افعل بالكسر للمخاطب يكون المعنى احسن انت بزيد بأن تعتقده حسنا فاذا اعتقدته حسنا فقد احسنت به (قوله فأتى) اى المصنف بأفعل مكملا بمعموله اى مكملا دل على معموله وهو قوله قبل مجرور بيا (قوله أى صيرهما وفيين) حكى ابن الأنبارى فى الأنصاف أن بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن ما التعجب فاجاب بمقتضى قول سيبويه أن التقدير فى ما أحسن زيدا شيء أحسن زيدا فقيل له فما تقول فى قولنا ما أعظم الله فقدر مثل ذلك فانكروا عليه وسحبوه من الحلقة اه ابن غازى ويظهر أنه من باب الكناية أى كناية عن تعظيم الله تعالى وليس المراد ما وضعت له المفردات وما وضع له التركيب حقيقة والاعراب باعتبار الأصل كما أن الاعراب فى انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى انما هو بالنظر للاصل وليس هنا تقديم رجل حقيقة وإنما المراد به التردد وكما فى فلان كثير الرماد الاعراب باعتبار الاصل (قوله وحذف ما منه تعجبت استبح) . فان قيل المتعجب منه انما هو وصفه . أجيب بأنه على حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه أى ما تعجبت من وصفه (قوله عند الحذف معناه يضح) قدم المعمول لكونه ظرفا وذلك أن يضح خبر كان وعند معمول ولا يلى العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفا اتى أو حرف جر

المذكورتين فى هذا الباب وبغيرهما نحو سبحان الله ويالك من رجل ونحو ذلك إذ كان هناك قرينة تبينه وإنما اقتصر النحويون فى هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما وهما ما أفعل وأفعل به وقد أشار إلى الاولى منهما فقال (بافعل انطق بعد ما تعجبا) اى انطق بوزن أفعل بعد ما فتقول ما أحسن ونصب تعجبا على أنه مصدر فى موضع الحال أى متعجبا او مفعول له أى لاجل انشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ثم أشار إلى الثانى فقال (أو جيء بأفعل قبل مجرور ببا) يعنى أو جيء بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجر فتقول أحسن بزيد فأتى بافعل مكملا بمعموله وهو المتعجب منه المجرور بالباء ثم كمل ما أفعل بقوله

(وتلو افعل انصبنه) يعنى أنك تأتى بعد ما افعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيدا وبذلك كمل الكلام المستفاد منه انشاء التعجب ثم مثل افعل بقوله (كما . أوفى خليلينا) فما فى المثالين مبتدأ بمعنى شيء وأوفى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما وخليلينا مفعول بأوفى والهمزة فى أوفى للنقل والتقدير شيء اوفى خليلينا اى صيرهما وافيين ثم مثل بقوله (واصدق بهما) فأصدق لفظه لفظ امر ومعناه الخبر والباء زائدة فى الفاعل والهمزة فى افعل للصيرورة والتقدير احسن زيد اى صار حسنا ثم قال

وحذفَ ما منهُ تعجبْتَ استبحْ   إن كانَ عندَ الحذفِ معناهُ يضحْ

فشمل ما المتعجب منه بعد ما افعل وبعد افعل فمثال حذفه بعد ما افعل قول على بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه

(جزى الله عنى والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما اعف واكرما)

اى ما اعفهم واكرمهم ومثال حذفه بعد افعل قوله عز وجل « أسمع بهم وأبصر » اى وابصر بهم وفهم من قوله ان كان عند الحذف معناه يضح ان الحذف لا يجوز إلا ان كان معناه واضحا وحذف مفعول باستبح وهو مصدر مضاف إلى المفعول وما موصولة وصلتها تعجبت ومنه متعلق

بتعجبت ومعناه اسم كان ويضح فى موضع خبرها وهو مضارع وضح يضح بمعنى اتضح وعند ميعلق بيصح ثم قال

وفى كلا الفعلين قدْماً لزما مَنعُ تصرُّفٍ بحكمٍ حُتِما

يعنى ان فعلى التعجب وهما ما أفعله وأفعل به غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الافعال بل يلزم أفعل لفظ الماضى ويلزم افعل لفظ الأمر ومنع فاعل بلزم وهو مصدر مضاف الى المفعول وقد ما منصوب على الظرف وفى كلا متعلق بلزم وكذلك قد ماثم قال

وصُغهما منْ ذى ثلاثٍ صُرّفا قابلِ فضْلٍ تمَّ غيرِ ذى انْتفا

وَغيرِ ذى وصْفٍ يُضاهى أشهلاَ وغيرِ سالكٍ سَبيلَ فُعِلا

اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذى يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب وهى ثمانية الأول أن يكون فعلا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث لأن ذى صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذى ثلاث الثانى ان يكون ثلاثيا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث فلا يصاغان مما زاد على الثلاث الثالث أن يكون متصرفا وفهم ذلك من قوله صرفا فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبئس ونحوهما الرابع ان يكون قابلا للفضيلة فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضيلة نحو مات وفنى الخامس أن يكون تاما فلا يصاغان من كان واخواتها وفهم ذلك من قوله تم السادس أن يكون غير لازم للنفى كعاج يقال ماعاج زيد بالدواء أى ما انتفع به ولا تستعمل فى غير النفى وذلك مفهوم من قوله غير ذى انتفا السابع ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل نحو اشهل واحمر وفهم ذلك من قوله وغير ذى وصف يضاهى اشهلا الثامن مبنيا للفاعل فلا يصاغان من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله وغير سالك سبيل فعلا وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهى كلها مفردة الاقوله صرفا وتم فانهما جملتان فعليتان ثم قال

وأشْدِدَ أو أشَدَّ أوْ شِبهَهما يَخْلُفُ لأبعَضَ الشُّروطِ عَدما

ومَصْدرُ العادِمِ بعْدُ يُنْتصبْ وبعْدَ أفعِلْ جرُّه بِالْبا يجب

يعنى انه اذا اريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة توصل الى ذلك بأن يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكوره ويؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوبا بعد ما افعل ومجرورا بالباء بعد افعل مضافين الى فاعل الفعل فتقول اذا تعجبت من البياض من نحو أبيض زيد ما اشد بياض زيد واشدد ببياضه ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجه وما أشبه ذلك وفهم من قوله ومصدر العادم ان ما لا مصدر له من الافعال العادمة لبعض الشروط لا يتعجب منه البتة كالافعال التى لا تتصرف وقوله واشدد أو اشد مبتدأ وخبره يخلف وما مفعول بيخلف وهى موصولة وصلتها عدم وبعض مفعول بعدم ولا بد من خذف بين يخلف وما ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتى التعجب اصلاوغتين مما عدم ثم قال

وبالنُّدورِ احْكم لِغيرِ ما ذُكرْ ولا تقس على الّذى مِنْهُ أثرْ

فهم من قوله وبالندور احكم انه قد جاء بناء صيغتى التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط وان ذلك نادر غير مقيس ومما اتى من غير الفعل من قوله أقمن بزيد لانه من وصف لا فعل له ومما اتى

الزمن القديم (قوله من فعل) بذنيان فلا من اسم كحمار فلا يقال ما احمره ويحتمل ان يكون على حذف مضاف أيضا أى من مصدر فعل ذى ثلاث لكن المصنف ليس بصدد تحقيق ذلك وانما مراده اعطاء الفائدة التى تتعلق بهذا الباب فيحمل على الظاهر لافادة المبتدى (قوله اوشبههما) شبه اشد اضعف واقلل وأعظم واكبر وأصغر وأحسن وأقبح وأكثر ونحو ذلك وشبه اشد أقوى وأضعف وأكثر واقل وأعظم وأكبر واحسن واقبح واصغر ونحوها (قوله ان ما لا مصدر له) وكذا المنفى جوازا نحو ماضربت زيدا اه ابن عقيل ولم ينص فى القاموس على استعمال ماعاج بمعنى ما انتفع ولا على ان عاج يعيج لا يستعمل فى غير النفى فقد راجعته فى فصل العين من باب الجيم (قوله ليتضح المعنى) أى والا فليس ذلك بلازم لجواز ان يكون المعنى يخلف لفظ صيغتى التعجب الذى عدم بعض الشروط لان ما تقدم من الشروط شرط أيضا فى صيغتى التعجب بل الشرط فى الحقيقة لهما وبها مش نسخة شيخنا على قوله يخلف صيغتى التعجب المصوغتين مما عدم هكذا فى جميع النسخ والصواب يخلف صيغتى ما عدم بعض الشروط

من غير الثلاثى قولهم ماأعطاه من أعطى وماأفقره من افتقر ومما أتى من الفعل الذى أتى اسم فاعله على أفعل قولهم ماأجمعه وما أرعنه ومما أتى من غير المتصرف قولهم ماأعساه وأعس به من عسى ومما أتى من الفعل المبنى للمفعول ما أجنه من جن وماأولعه من ولع ثم قال

وفعلُ هذا البابِ لن يُقدَّما   معمولُه ووصْلَه به الزما

شمل قوله وفعل هذا الباب الصيغتين المذكورتين وهى ما أفعله وافعل به فلا يتقدم المنصوب على افعل ولا المجرور بالباء على أفعل وفهم منه أن المنصوب بما أفعل لايتقدم على ماولا يتوسط بين ماوافعل سبب ذلك عدم تصرفهما وفهم من قوله ووصله به الزما وانه لايفصل بين الفعل ومعموله بشىء ولما كان فى الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نبه عن ذلك بقوله

وفصله بظرفٍ أو بحرف جرّ   مُستعملٌ والخلفُ فى ذاكَ استقرْ

يعنى أن الفصل بالظرف المجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل فى كلام العرب وفى ذلك خلاف مشهور وفهم من قوله مستعمل أن مذهبه موافق لمن اجاز ذلك ومن شواهده مع افعل قول عمرو ابن معد يكرب لله در بنى سليم ما أحسن فى الهيجاء لقاءها واكثر فى اللزبات عطاءها واثبت فى المكروهات بقاءها ومن شواهده مع افعل به قول بعض الأنصار

وقال نبى المسلمين تقـــدموا ☆ واحبب إلينا أن يكون المقدما

وقول الآخر اقيم بدار الحزم مادام حزمها ☆ واحر إذا حالت بأن اتحولا

وقوله وفعل هذا الباب مبتدأ وخبره لن يقدم معموله ووصله مفعول مقدم بألزما وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبه متعلق بوصله وفصله مبتدأ وهو أيضا مصدر مضاف إلى المفعول وبظرف متعلق بفصل ومستعمل خبر المبتدأ والخلف مبتدأ وفى ذاك متعلق به واستقر فى موضع خبره

﴿ نِعمَ وبِئْسَ وما جَرى مجراهُمَا ﴾

هذا الباب مشتمل فى قسمين الأول نعم وبئس والثانى ماجرى مجراهما من الأفعال وبدأ بنعم وبئس فقال

فعلان غيرُ مُتصرِّفيْن   نعْمَ وبِئس رافعان اسْمَيْن

صرح بفعلية نعم وبئس وفى ذلك خلاف ومذهب البصريين أنهما فعلان ثم بين أنهما يرفعان اسمين بقوله رافعان اسمين يعنى أن كل واحد منهما يرفع اسما ومجموعهما يرفع اسمين لا أن كل واحد منهما يرفع اسمين وفعلان خبر مقدم وغير متصرفين نعت لفعلين ونعم وبئس مبتدأ ورافعان نعت لفعلين أيضا ولا يجوز أن يكون غير متصرفين ورافعان اخباراً لأنهما قيد فى فعلين وليس المراد أن يخبر بهما عن نعم وبئس واسمين مفعول برافعان وفهم منه ان رفع الاسمين بعدهما على الفاعلية لتصريحه بفعليتهما ثم اعلم أن مرفوعها يكون ظاهرا ومضمرا وقد اشار إلى الأول بقوله

(مقارنى أل أو مضافين لما ☆ قارنها) ثم مثل للثانى بقوله (كنعم عقبى الكرما) ومثله قوله عز وجل ولنعم دار المتقين ومثال الأول نحو قوله تعالى فنعم المولى ونعم النصير ثم اشار إلى الثانى بقوله (ويرفعان مضمراً يفسره ☆ مميز) وفهم من قوله يفسره مميز ان الضمير فيهما لايفسره متقدم بل التمييز المتأخر عنه وقد مثل ذلك بقوله

(كنعم قوما معشره) فنعم فعل ماض والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو مفسر بقوله قوما وفهم من المثال ان نعم وبئس لا يكتفيان بفعلهما بل لابد من اسم آخر بعدهما وهو معشره ويسمى مخصوصا وسيأتى ثم قال

(قوله ولا يتوسط) وجه فهم منع التوسط انه أطلق وحذف المتعلق والاطلاق وحذف المتعلق يؤذنان بالعموم (قوله ان مذهبه الخ أى لان استعماله يدل على جوازه وتصديره بذلك ثم ذكر الخلاف دليل اعتماده (قوله اللزبات) بالزاى جمع لزبة وهى الشدة بفتح اللام فيهما واللزبة صفة ولذا لم تفتح زاى لزبات لان الاتباع خاص بغير الصفة (قوله أخباراً) أى خبرين فأطلق الجمع على المثنى (قوله لانهما قيد الخ (الظاهر جواز كونهما خبرين أو خبر مبتدأ محذوف أى هما غير متصرفين رافعان وكون رافعان معطوفا بحذف العاطف على فعلين اوعلى غير متصرفين (قوله وليس المراد أن يخبر بهما عن نعم وبئس) الظاهر أنه يجوز ارادة الأخبار بفعليتهما وبكونهما غير متصرفين والأخبار برفعهما اسمين (قوله وقد أشار الى الأول) اى إلى تفصيل الاول فقسمه الى مقارن لأل ومضاف له

(قوله زاد) هذا التميز لم يفد معنى زائدا إلا التأكيد ويحتمل افادته بحذف الصفة أى زادا عظيما مباركا (قوله وتأول المانعون ذلك) أى على انه حال فى بعض المواضع أو منصوب بفعل محذوف فى بعض المواضع يناسب المقام (قوله وكلامه صالح لجميع الاقوال الخ) انظر ذلك مع من أن جملة الاقوال فيما إذا وليها الفعل انها المخصوص أو أنها كافة وفيما إذا وليها الاسم أنها مركبة مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب إلا أن يراد بالجميع المجموع (قوله وإذا وليها الاسم على قول واحد وهو أنها فاعل) أى وهى معرفة تامة (قوله ويذكر المخصوص بعد) تأخيره على سبيل الجواز لا لوجوب كما سيذكره الشارح عند قوله وأول ذا المخصوص الخ(قوله والخبر محذوف) أى الممدوح (قوله خبر مبتدأ مضمر) أى هو زيد أو لممدوح زيد (قوله غير متصل بها) كالهاء فى انا وجدناه صابرا والعلم فى كلام الناظم مرفوع خبر مبتدأ محذوف أى هذا العلم أو قوت الارواح العلم أو الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف أى العلم ممدوح ويصح نصبه أى الزم العلم ليصح كونه مثالا لما ذاقدم مايشعر بالمخصوص لأنا إذا جعلناه مبتدأ و نعم المقتنى خبرا لزم أن يكون العلم المتقدم هو المخصوص فلا يصح مثالا لما اذا قدم ما يشعر بالمخصوص ولا يصح أن يكون مجرورا بالكاف اذ ليس المقصود التمثيل بلفظ بل بالجملة فالمثال مما حذف فيه المخصوص لدلالة ما قبله ليصح التمثيل وقال العلامة ابن غازى معترضا على الناظم الظاهر أن هذا المثال مما تقدم فيه

وَجَمْعُ تمييزٍ وفاعلٍ ظَهَرْ ... فيه خِلافٌ عَنهم قدِ اشْتَهرْ

يعنى أن فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافا مشهورا واستدل من اجاز ذلك بقوله

تزود مثل زاد ابيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وبأبيات أخر وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر ثم قال

وما مُمَيِّزٌ وقيلَ فاعِلُ ... فى نحوِ نِعْمَ ما يَقُول الفاضِل

إذا لحقت ما نعم وبئس فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور وتارة يليها الاسم كقوله تعالى فنعما هى فان وليها الفعل ففيها عشرة اقوال وأن وليها الاسم ففيها ثلاثة اقوال وكلامه صالح لجميع الاقوال وجميعها راجع إلى كونه تمييزا أو فاعلا واقتصر فى شرح الكافية على أنه إذا وليها الفعل على قولين الأول أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف والآخر أنها فاعل وأنها اسم تام معرفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشىء شىء يقوله الفاضل وإذا وليها الاسم على قول واحد وهو أنها فاعلة والاسم بعدها هو المخصوص وينبغى أن يحمل تمثيله على أن المراد فى نحو نعم ما يقول الفاضل وشبهه مما لحقت فيه ما نعم وبئس ليدخل فيه ما وليه الاسم وفى تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه أشهر القولين ثم قال

ويذكرُ المخصوصُ بَعْدُ مُبْتدا ... أوْخَبَرَ اسمٍ لَيس يَبْدُو أبدا

المخصوص فى الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وفى اعرابه ثلاثة أوجه أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذى فى الفاعل وهذا قول متفق عليه الثانى أنه مبتدأ والخبر محذوف وهذا أقول مرغوب عنه وقد أجازه قوم منهم ابن عصفور والثالث أنه خبر مبتدأ مضمر وهذا أيضا مختلف فيه ونسب المصنف اجازته إلى سيبويه وفهم من كلام الناظم الاقوال الثلاثة لأن قوله مبتدأ يحتمل الوجهين إذا لم يذكر وقوله ليس يبدو أبدا يعنى أنه إذا جعل المخصوص خبرا كان حذف المبتدأ واجبا وفهم من قوله بعد أن محل المخصوص يكون متأخرا عن فاعل نعم وبئس وبعد متعلق بيذكر ومبتدأ حال من المخصوص ثم قال

وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بهِ كَفَى ... كالعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى والمُقْتفَى

يعنى أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل نعم وبئس وشمل ذلك صورتين الأولى أن يذكر فى الكلام الذى قبل نعم متصلا بها كالمثال الذى ذكر الثانية أن يذكر فى الكلام الذى قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد أى المخصوص لا مما يحذف لدلالة ما قبله وحكى شيخنا أبو عبدالله ابن الفخار الاتفاق على ذلك فى معنى هذا التركيب انتهى وليس وارد إذ يصح أن ينصب العلم أو يرفع بالوجه السابق نعم الناظم فى التسهيل جوز تقديم المخصوص لكن هذا لا يؤيد حكايته الاتفاق على كونه مخصوصا إذ يجوز نصبه كما مر قال الامام ابن غازى لو عرض هذا البيت بان قال مثلا

وقبل مبتدأ ومادل كفى ... كجد فى العلم فنعم المقتفى

كان أول

(قوله والف ساء منقلبة عن واو) لأن مضارعه يسوء ووزنه فعل بضم العين ولا يدل المضارع هنا على ضم العين فى الماضى ولا المصدر ولا اسم الفاعل لأن المضارع يضم عينه إذا كان الماضى مفتوح العين وواويها أو واوى اللام أو كان الماضى مضموم العين فاتيان المضارع هنا مضموما لا يدل على ضم العين الماضى لكن فى الماضى هنا مفتوح العين فى الأصل ثم حول فقول الشارح بضم العين أى بعد التحويل وافرده الناظم عما بعده وان كان دخلا فيه لخفاء التحويل فيه (قوله وعلم) أى صار غاية فى العلم وجهل صار غاية فى الجهل

قوله كنعم فى الحكم) لا يريد جميع الاحكام لأن فاعل فعل يجوز جره بالباء وخلوه عن ال والاضافه نحو فهم زيد وحسن بزيد واضماره على وفق ماقبله وابرازه من غير ندور نحو الزيدون فهموا بخلاف نعم فان ابراز ضميرها نادر كما يستفاد من كلام الاشمونى فى التنبيهات فقول الشارح آخرا كنعم مطلقا أى فى جميع احكامها غير ظاهر (قوله هيا) عائد على مى لأن قائل البيت كثرة أم شملة بن برد فى مية ذى الرمة ذا مالها قال أبو حيان دخول لا على حبذا لا يخلو عن اشكال لأنك أن فرعت على انها كلها فعل أو حب فعل وذا فاعله فلا ينبغى أن تدخل عليه لأن لا لا تدخل على الماضى غير المتصرف ولا على المتصرف إلا بقلة وأن فرعت على أنها اسم فان قدرته منصوبا لم يصح لأن النصب على العموم وهو هنا مخصوص أو مرفوعا فكذلك لوجوب التكرار حينئذ فى الاصح اه (قوله فانه يتقدم)

نعم العبد أيوب وقد يكون المشعر بالمخصوص فى كلام غير المتكلم بنعم وذلك ان يتكلم متكلم فيقول مثلا زيد حسن الافعال فيقول المجيب نعم الرجل وهو شعر صفه لمحذوف والتقدير اسم وهو شعر ومعمول كنى محذوف والتقدير كنى عن ذكر المخصوص بعد والمقتنى المكتسب والمقتنى المتبع ٭ ولما فرغ من أحكام نعم وبئس شرع فى حكم ماجرى مجراهما فقال (واجعل كبئس ساء) يعنى أن ساء مساو لبئس فى المعنى والحكم فتقول ساء الرجل أبو جهل وساء رجلا ابو لهب وألف ساء منقلبة عن واو ووزنه فعل بضم العين وساء مفعول أول باجعل وكبئس مفعول ثان ثم قال

وَاجعلْ كبئسَ ساءَ واجعل فعلاَ ... منْ ذى ثلاثةٍ كنعمَ مُسجلاَ

يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثى وزن فعل بضم العين ويقصد به مايقصد بنعم من المدح وبئس من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس ويستوى فى ذلك ماكان وضعه على وزن فعل نحو كبرت كلمة وماكان وضعه على وزن فعل وفعل نحو وضؤ الرجل زيد وعلم الرجل عمر ويعنى بقوله كنعم فى الحكم لا فى المعنى لأن فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو الرجل زيد وقوله مسجل منصوب على الحال من فعل والمسجل المبذول المباح الذى لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقا فيكون التقدير واجعل فعلا فى حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل ويجوز أن يكون حالا من نعم فيكون التقدير واجعل فعل كنعم مطلقا فى جميع أحكامها ثم قال (ومثل نعم حبذا) يعنى أن حبذا مثل نعم مع فاعلها فى المعنى لا فى الحكم لاختلاف بعض أحكامها إلا أن فى حبذا زيادة على نعم وهى الحب والتقريب من القلب وهى مستفادة من لفظ حب ثم (الفاعل ذا ٭) يعنى أن ذا فاعل بحب وفهم منه أن حب فعل وان حبذا جملة من فعل وفاعل ثم قال (وان ترد ذما فقل لاحبذا) يعنى أنك إذا أردت بحبذا الذم ادخلت عليه لا فتقول لاحبذا زيد فتساوى معنى بئس لأن نفى المدح ذم وقد جمع الشاعر بينهما فقال

ألا حبذا أهل الملاغير أنه ٭ إذا ذكرت مى فلاحبذا هيا

وَأَوْلِ ذا المخصوصَ أيّاً كانَ لا ... تعدِلْ بذا فهْوَ يُضاهِى المثَلا

أعلم أن حبذا يحتاج إلى مخصوص كما يحتاج اليه نعم فتقول حبذا زيد كما تقول نعم الرجل زيد وفهم من قوله وأول ذا أن مخصوص حبذا لا يكون إلا متأخرا عن ذا بخلاف المخصوص بعد نعم فانه يتقدم وفهم من سكوته عن اعرابه أنه مبتدأ وخبره فى الجملة قبله كما سبق فى مخصوص نعم وقوله أيا كان يعنى مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا وقوله لا تعدل بذا يعنى أن ذا

لا يعارض ماسبق من المثال على رفع فى قوله العلم نعم المقتنى من أن العلم مبتدأ خبره محذوف وأنه ليس هو المخصوص لأنه انما لا يكون وجب أن لا يكون مخصوصا هناك لأن الناظم مثل به لما اذا قدم مايشعر بالمخصوص المحذوف فلا ينافى أنه يجوز أن يكون هو المخصوص (قوله انه مبتدأ وخبره فى الجملة قبله) أى أو خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف ولعله أشار إلى ذلك بقوله كما سبق فى مخصوص نعم

(قوله فنقلت الضمة الى الحاء) الدليل على أن أصله حبب بضم الباء الأولى شيآن أحدهما أن اسم الفاعل من حبب حبيب وفعيل أكثر ما يجيء فيما فعله كظرف وشرف فهو ظريف وشريف الثانى أنه حكى ضم الحاء وليس ذلك الا لنقل ضم الباء فى الحاء. (قوله بمزاجها) (أى زوجها وحب أنشد بالوجهين والضم والفتح واعلم أن حبذا يؤتى معها بالخبر نحو حبذا رجلا زيد لكن يبقى النظر فيما إذا كان المخصوص مخالفا لذا فيقال حبذا رجلين الزيدان الظاهر نعم ثم رأيته صرح بذلك فى التسهيل حيث قال وقد يكون

قبله أى المخصوص أو بعده تمييز مطابق أى فى الافراد وغيره نحو حبذا رجلين الزيدان أو حال نحو حبذا راكبا زيد وفعل قد يكون معه الخبر وكذا ساء (قوله أفعل التفضيل) وبعضهم يعبر باسم التفضيل أى الاسم الدال على التفضيل فافعل التفضيل معناه افعل الذى يكون موزونه دالا على التفضيل ولا يصح ان تكون الاضافة بيانية وهو يدل على نسبة الزيادة للموصوف لا على الصيرورة والأكثر استعمال افعل فى الصيرورة والتعدية فاستعمال أفعل فى النسبة قليل والمراد بالتفضيل ما يشمل نحو اجهل واخبث فالمراد بالتفضيل مطلق نسبة الزيادة فيه شذوذ ان كما حققه ابن هشام فى الحواشى (قوله من مصوغ منه) ضمير منه عائد الى موصوف محذوف اى مصدر مصوغ منه (قوله ولم ينبه هنا على تمامها) أى بدلالة المطابقة صريحا كتنبيهه هناك على تمام والا فتمامها مندرج تحت قوله وما به إلى تعجب وصل الخ (قوله أو مفعول بفعل محذوف) أى من باب الاشتغال لأن الأصل مشتغل بهاء به من قوله * لمانع به إلى التفضيل صل * أى اقصد ما به الى التعجب وصل توصل انت به أى بمثله فى الوزن الى التفضيل وبه يندفع ما قيل فى كلام الشيخ عسر وافعل فى التعجب فعل وهنا اسم (قوله وبه الأول متعلق بوصل) وقدم النائب على الفاعل على مذهب الكوفيين والبصريون يمنعونه ويمكن على مذهب البصريين تخريجه على انه من الحذف والايصال بأن يكون فى وصل ضمير مستتر كان مجرورا بالباء والأصل وما به وصل به ثم حذفت الباء واستتر الضمير

لا يكون الا مفردا مذكرا وان كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا العمرون وكان القياس ان يكون اسم الاشارة مطابقا للمخصوص فى التأنيث والتثنية والجمع لكنه افرد فى الأحوال كلها لشبهه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله فهو يضاهى المثلا أى يشابه المثل والامثال لا تغير ثم قال (وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر * بالبا)

يعنى ان حب قد يكون فاعلها غير ذا من الاسماء مع ارادة المدح وفى فاعلها حينئذ وجهان أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة وفى حائها اذ ذاك لغتان الضم وهو الأكثر والفتح والى ذلك اشار بقوله (ودون ذا انضمام الحا كثر) ووجه الفتح البقاء مع الأصل ووجه الضم ان الأصل حبب بضم الباء فنقلت الضمة الى الحاء فتقول على هذا حب زيد وحب زيد وحب بزيد وحب بزيد ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء فى الفاعل قوله

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها * وحب بها مقتولة حين تقتل

وما مفعول مقدم بارفع أو بجر فهو من باب التنازع وصلتها سوى

﴿أَفْعَلُ التَّفْضِيل﴾

افعل التفضيل مضاف ومضاف اليه وانما اضيف الى التفضيل لأنه دال عليه واحترز به من افعل الذى ليس للتفضيل كأحمر واشهل

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ * أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

يعنى أن افعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعل التعجب ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة فى باب التعجب فافعل مفعول صغ ومن مصوغ متعلق بصغ ومنه متعلق بمصوغ وكذلك التعجب واب فعل امر من أبى يأبى أى امتنع واللذ مفعول بأب وهى لغة فى الذى وابى فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير عائد على اللذ ثم قال

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ * لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

قد تقدم فى باب التعجب ان الفعل اذا عدم بعض الشروط المصوغة لبناء فعل التعجب يتوصل الى صوغ افعل منه بأشد وشبهه وكذلك أيضا يتوصل الى صوغ افعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل به الى صوغ فعل التعجب الا انه نبه على تمام الكيفية فى التعجب بقوله ومصدر العادم الى آخر البيت ولم ينبه هنا على تمامها وتمامها ان يأتى بمصدر العادم بعد افعل منصوبا على التمييز فتقول انت أشد بياضا من زيد واكثر استخراجا من عمرو وما مبتدأ أو مفعول بفعل محذوف يفسره صل وهى موصولة وصلتها وصل به وبه الأول متعلق بوصل وكذلك

(قوله ولمانع وبه الثانى متعلقان بصل) ويجوز تعلق لمانع بوصل ويكون حذف من الأول لدلالة الثانى (قوله وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا أو لفظا بمن) يجوز الفصل بمفعول افعل وبلو وما اتصل بها كقوله والقول أطيب لو بذات لناء * من ماء موهبة على خمر ولا يجوز بغير ذلك وفى شرح العلامة ابن عقيل على التسهيل انه جاء الفصل الفصل بالنداء ومن هذه لابتداء الغاية كما ذهب اليه سيبويه والمبرد ومن وافقهما ورجحه المرادى ونقله لأشمونى (١٣٢) واقتصر عليه الامام السيوطى (قوله وتلو أل الخ) تصريح بما فهم من قوله وان لمنكور

تعجب والمانع وبه الثانى متعلقان بصل وهو على حذف مضاف تقديره مثل والى التفضيل معتلق بصل والتقدير وما وصل به الى التعجب لاجل المانع صل بمثله إلى أفعل التفضيل ثم قال

وأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أبدا   تقديراً أَوْ لفظاً بمنْ إِنْ جُرِّدا

أفعل التفضيل على ثلاثة أقسام مجرد من أل والاضافة ومعرف بأل ومضاف وأشار بهذا البيت الى القسم الأول يعنى أن افعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة فلا بد من اقترانه بمن لفظا كقوله عز وجل وللاخرة خير لك من الأولى أو تقديرا كقوله تعالى والآخرة خير وأبقى أى من الدنيا وفهم منه أن ماسوى المفرد وهو المعرف بأل والمضاف لا يقترن بمن ثم ان أفعل التفضيل بالنظر إلى مطابقة الموصوف على ثلاثة أقسام لزوم عدم المطابقة ووجوب المطابقة وجواز الوجهين وقد اشار الى الأول بقوله

وإنْ لمنْكُورٍ يضفْ أوْ جُرِّدَا   أُلْزِمَ تذكيراً وأنْ يُوَحَّدا

يعنى أن أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة أو مضافا الى نكرة يلزم الافراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو وهند افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو وزيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال ويضف مجزوم بأن واوجردا معطوف عليه والزم جواب الشرط وتذكيرا معمول ثان بألزم وان يوحدا معطوف على تذكيرا أى الزم تذكيرا وتوحيدا وعبر بذلك عن عدم المطابقة ثم أشار الى الثانى بقوله (وتلو أل طبق) يعنى ان افعل التفضيل اذا ادخلت عليه أل لزمت مطابقته لموصوفه فتقول زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الأفضلون والهندات الفضليات وتلو ال طبق مبتدا وخبر والطبق المطابق ثم اشار الى الثالث فقال

وما لمعْرِفهْ * أُضيفَ ذُو وَجْهيْنِ عنْ ذى مَعرِفه

يعنى ان افعل التفضيل اذا أضيف الى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وان لا يطابق وقد جمع الوجهين قوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم بأحبكم الى واقربكم منى مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون فافراد احب واقرب وجمع احاسن وما مبتدأ وخبره ذو وجهين وهى موصولة وصلتها واضيف ولمعرفة متعلق باضيف ثم قال

هٰذا إذا نَوَيْتَ معنَى منْ وإنْ   لم تنو فهو طَبْقُ ما به قُرِنْ

يعنى ان جواز المطابقة وعدمها فى المضاف الى المعرفة مشروط بأن تكون الاضافة فيه بمعنى من وذلك اذا كان افعل مقصودا به التفضيل واما اذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم الأشج والناقص اعدلا بنى مروان أى عادلاهم فهذا اشارة لجواز الوجهين فى المضاف

الخ إذ مفهومه أن ما عداهما لا يلزم تذكيرا وتوحيدا وصرح بالمفهوم لافادة لزوم المطابقة فى تالى أل والجواز فى المضاف لمعرفة (قوله عن ذى معرفة) قال ذلك تعظيما لشأن هذه المسألة إذ أخذ فيها بالحديث الذى ذكره الشارح حيث جاء فيه الوجهان وللرد على ابن السراج القائل بوجوب عدم المطابقة (قوله أحاسنكم) بالرفع والموطئون بكسر الطاء وهذا الحديث مما يدل على أفضلية حسن الخلق وروى الحسن عن الحسن عن أبى الحسن عن جد الحسن أن من أحسن الحسن الخلق الحسن سمعناه من شيخنا سيدى عبد السلام ابن الناصر اهما وجد مقيدا كما رأيته بخط شيخنا (قوله هذا إذا نويت) أتى باسم الاشارة للتعظيم حيث نقل الحكم السابق عن ذى معرفة (قوله وذلك اذا كان افعل مقصودا به الفضيل) بيان لنية معنى من فهو جواب عما

قيل ان هذا يعارض قوله قيل ان المضاف   الى

لا يقترن بمن لفظا ولا تقديرا فأجاب بأن معنى نية من أن يقصد به التفضيل (قوله الأشج) هو سيدنا عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه سمى به لأنه كانت به شجة والناقص سليمان بن عبد الملك وفى شرح التوضيح هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى به لأنه نقص الجيش أرزاقهم وانما لم يكن أفعل مقصودا به التفضيل لأن المتكلم قصد انه ليس فى بنى مروان عادل سواهما فتمثيل النحويين بناء على قصده والا فقد كان فى بنى مروان فى ذاك الزمان من هو عادل غيرهما * ويجاب

بأن المراد أنه لم يكن فى ملوك بنى مروان عادل سواهما فالمراد أعدلا ملوك بنى مروان أى عادلاهم (قوله وهو مبتدأ والخبر محذوف الخ) قلت يجوز أن يكون الخبر هو إذا والتقدير هذا كائن إذا نويت فيكون فيه ثلاثة أوجه من الاعراب ولعل الذى حمله على العدول عن هذا الوجه إن حمل إذا على كونها شرطية يلزم أن يكون فى الكلام جملة تدل على جواب إذا الشرطية (قوله كمثل ممن أنت خير) يستغنى به عن أخير كما أن شراً يستغنى به عن أشر قال فى الكافية وغالبا أغناهم خير وشر عن قولهم أخير منه وأشر (قوله إذا كان خبراً) أى غير استفهام يعنى فيشمل نحو ضربت رجلا أفضل من عمرو فيجب تأخير من عمرو فاصطلحوا على أن يسموا ما بعد من إذا لم يكن فيه كلمة استفهام خبرا واخبارا (قوله لأنه بمنزلة الفاعل) انظر وجه تنزيل المجرور بمن بعد الفاعل قوله بل مازودت منه أطيب) على تعلق من بأطيب يكون المعنى بل ما زودته

لنا وهو كلامها أطيب من جنى النحل لأن كلام الأحباء ألذ الأشياء لاسيما بعد الهجر وعلى تعلق منه بزودت يكون متعلق أطيب محذوفا أى بل الكلام الذى زودتنا منه أطيب من جنى النحل وأما كون المعنى بل جنى النحل الذى زودتنا منه أطيب من قولها أهلا وسهلا فهو معنى سخيف (قوله وأما مجرورها مفهوم من قوله مستفهما أى مع ملاحظة قوله يتلو والظاهر رجوع لهما إلى تلو من فمجرور من نطاق به أيضا بلفظ تلو كأن الشارح استبعد رجوع الضمير إلى المضاف والمضاف اليه (قوله أحسن فى عينه الكحل فأحسن أفعل تفضيل وهى صفة رجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفى ومرفوعه الكحل وهو أجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل بضمير والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه فى عين زيد افضل وباعتبار كونه فى عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل فى عين زيد احسن من نفسه فى عين غيره والسبب فى اطراد رفع افعل التفضيل الظاهر فى مثل هذا المثال تهيؤه بالقرائن التى قارنته لمعاقبة الفعل ولا يعاقب الفعل إلا بعد نفى أو شبهه ولذا ترك الناظم التنبيه على اشتراطهما وفى عينه ومنه متعلقان بأحسن والممتنع إنما هو عمل افعل التفضيل فى المفعول به ودلالة التركيب على افضلية الكحل فى عين زيد من الكحل فى عين غيره إنما هى بحسب السياق وإلا فهو تركيب محتمل للمساواة لأنك لم تنف المساواة لكن المساواة منفية بقرينة السياق كما ان الفعل المعاقب لافعل التفضيل بعد النفى أو شبهه إنما يدل على نفى المساواة بقرينة ان الكلام مسوق للمدح بخلاف مررت برجل أفضل منه أبوه فانك إذا أتيت بالفعل

لمى المعرفة وهو مبتدأ والخبر محذوف أى هذا الحكم ويجوز أن يكون خبرا مقدما والمبتدأ محذوف لدلالة ما تقدم عليه وإن لم تنو شرط حذف معمول تنو والتقدير وان لم تنو معنى من والمراد بما به قرن ما هو أفعل التفضيل له ثم اعلم أن من المصاحبة لافعل التفضل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره وقد أشار إلى الأول بقوله

وإنْ تكُنْ بتِلوِ مِنْ مُسْتَفهِما ... فلهما كُنْ أبداً مُقدِّما

يعنى أن المجرور بمن المصاحبة لافعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على افعل لأن الاستفهام له صدر الكلام ويشمل صورتين الأولى أن يكون المجرور اسم استفهام والأخرى ان يكون مضافا الى اسم استفهام وقد مثل للأولى بقوله (كمثل ممن أنت خير) ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل ثم أشار إلى الثانى بقوله (ولدى * إخبار التقديم نزرا وردا) يعنى ان المجرور بمن المذكورة إذا كان خبرا أى غير استفهام لزم تأخيره عن افعل لأنه بمنزلة الفاعل فحله التأخير وقد يتقدم عليه بقلة وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات منها قوله فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت * جنى النحل بل ما زودت منه أطيب أى أطيب منه قلت وليس فى هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقا بزودت ويتلو متعلق بمستفهم ولهما متعلق بمقدما والضمير فى لهما عائد على من ومجرورها أما من فقد لفظها قبل واما مجرورها فمفهوم من قوله مستفهما والباء للاستعانة او السببية وتلو الشىء الذى يتلوه ثم اعلم ان فعل التفضيل يرفع المضمر فى لغات العرب كقولك زيد افضل من عمرو ففى افعل ضمير يعود على زيد واما رفعه الظاهر ففيه لغتان اشار إلى الأولى منهما بقوله (ورفعه الظاهر نزر) يعنى ان افعل المذكور يرفع الظاهر وهى لغة حكاها سيبويه فتقول مررت برجل افضل منه ابوه ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والظاهر مفعول به وخبره نزر ثم اشار إلى اللغة الثانية بقوله

(ومتى * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا) هذه اللغة لجميع العرب وهى ان افعل يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقبا للفعل وذلك إذا ولى نفيا وكان فاعله اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والتقدير ما رايت

رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنة فى عين زيد وهذا هو المراد بقوله عاقب فعلا ثم مثل ذلك بقوله

كلن ترى فى النَّاسِ من رفيقِ أولى به الفضل من الصِّدِّيقِ

والأصل أولى به الفضل منه بالصديق ثم اختصر والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه فالشروط قد توفرت وهى تقدم النفى وهو لن والفاعل أجنبى من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين

﴿ النَّعْت ﴾

هو التابع لما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد ثم قال

يتبعُ فى الإعرابِ الأسماءَ الأولْ نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدَلْ

ذكر فى هذا البيت التوابع وهى خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشمل وعطف نوعى العطف وفهم من قوله الأول أن التابع لا يكون إلا متأخرا عن المتبوع ثم قال قوله

فالنَّعتُ تابعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ بِوَسْمِه أوْ وسْمِ ما به اعتلَقْ

فتابع جنس دخل فيه جميع التوابع ومتم ما سبق أخرج به البدل وعطف النسق لأنهما لا يتممان متبوعهما وبوسمه ووسم ما به اعتلق أخرج به التوكيد وعطف البيان لأنهما متممان لما سبق كالنعت إلا أن النعت يتممه بدلالته على معنى فى المتبوع أو فيما كان متعلقا به وفهم من قوله وسمه أو وسم ما به اعتلق أن النعت على قسمين متم ما سبق بوسمه وهو النعت الحقيقى ومتم ما سبق بوسم ما اعتلق به وهو النعت السببى ثم أن نوعى النعت يشتركان فى أنهما يتبعان المنعوت فى اثنين من خمسة وهى واحد من الرفع والنصب والجر وهذا مستفاد من قوله تابع وواحد من التعريف والتنكير وهو المنبه عليه بقوله

محله وقلت بفضل أبوة فأتت الدلالة على التفضيل التى يدل عليها أفعل التفضيل وهو بحسب السياق (قوله أولى به) ضمير به لرفيق وأولى نعت لرفيق إن كانت ترى بصرية ومفعول ثان إن كانت قلبية والرفيق الصاحب ﴿النعت﴾ اعلم ارشدنا الله وإياك أن النعت فى اصطلاح النحويين على ما قاله ابن عصفور اسم أو مافى تأويله من ظرف أو مجرور أو جملة يتبع ماقبله لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض فى معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد بما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصة من خواصه وهو أحسن تعاريف النعت باعتبار تعرضه لتفاصيله وذلك كأن تصفه بصفة سببيه مثل مررت برجل قام أبوه والترحم كجاء زيد المسكين والتأكيد كنعجة واحدة والحلية كجاء زيد الطويل والنسب كالقرشى والنعت والصفة هنا بمعنى واحد وفى غير ما هنا الوصف هو ذكر الصفة وأما الصفة فهى المعنى القائم بذات (قوله الحاصل والمتجدد) زاد العلامة الأشمونى غير خبر قال فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثانى وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض اه وقوله خبر المبتدأ أى فى الأصل أو الحال فبعض أفراد الذى هو خبر المبتدأ فى الأصل خرج بقوله الحاصل نحو ان زيدا قائم والذى هو خبر فى الحال خرج بقوله والمتجدد أى كل متجدد لكن ترد الحال الثانية فى نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فانها مشاركة لما قبلها فى الحاصل والمتجدد إذا حذفت زيدا أو أتيت بدله بنكرة كرجل فتقول مررت برجل راكب ضاحك إلا أن يقال المتجدد مع كون التركيب لم يتغير فيه إلا العامل وتعريف الشيخ المكردى النعت بأنه هو التابع لما قبله فى الإعراب الحاصل ما دام حاصلا والمفعول الثانى لا يتبع ما قبله فى إعرابه الحاصل ما دام حاصلا إذ يجوز انابة الثانى فهو خارج بقوله الحاصل وخرج حامض من قولك الرمان حلو حامض لأنه لا يتبع ما قبله فى إعرابه المتجدد لأنك تقول نظرت إلى رمان حلو حامضا أى فى حال كونه حامضا إلا أن يقال مع كون المجموع بمعنى مز لا يصح جعل حامض حالا (قوله متم) أى مكمل ماسبق إذ الموصوف يتم بصفته وذلك يشمل عطف البيان لأنه يوضح فهو مكمل لما قبله ويشمل التوكيد لأنه يوضح أيضا من حيث أنه يثبت الحقيقة ويرفع المجاز (قوله بوسمه) أى وسم ما سبق أى صفة ما سبق أى بدلالته على صفة ما سبق فضمير وسمه عائد إلى ما (قوله ومتم ما سبق أخرج به البدل وعطف النسق) استشكل اخراج البدل بمتم بأن البدل فى أكلت الرغيف ثلثه يوضح أنه ليس المراد جميع الرغيف وقس عليه بقية أنواع البدل فهو متم ويمكن الجواب بأن المقصود فى البدل تكرير النسبة وحصول الايضاح باللازم لا بالقصد واستشكل أيضا إخراج عطف النسق بمتم بأنه قد يكمل ما قبله بأن يوضحه بأن يعطف الجلى على الخفى نحو عندى عسجد وذهب * ويجاب بأن الشارح يرى منع هذا التركيب

(وليعط

وليعط فى التعريف والتنكير ما * لما تلا) يعنى أن النعت يعطى من التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت ثم مثل بالنكرة فقال (كأمرر بقوم كرما) فكر ما نعت لقوم وكلاهما نكرة ومثال المعرفة أمرربا بالقوم الكرماء وبزيد العاقل ثم ان النعت الحقيقى ينفرد عن السببى بلزوم تبعيته للمنعوت فى اثنين من خمسة وهى واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع وقد أشار إلى ذلك بقوله

وهْو لدى التَّوْحيد والتَّذْكير أوْ   سواهُما كالْفعْل فاقْفُ ما قفوْا

فسوى التذكير التأنيث وسوى التوحيد التثنية والجمع وأحال فى ذلك على الفعل فعلم أن النعت الحقيقى وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقته للموصوف فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وأما السببى وهو ما رفع ظاهرا متلبسا بضمير الموصوف لا يجب مطابقته فى ذلك فتقول مررت برجلين قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة فيطابق الموصوف لأنك تقول مررت برجلين قاما وبرجال قاموا وبامرأة قامت وتقول مررت برجل قائمة أمه وبرجلين قائم أبواهما وبرجال قائم آباؤهم فلا يطابق لأنك تقول مررت برجل قامت أمه وبرجلين قام أبواهما وبرجال قام آباؤهم ثم قال (وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وافعل التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة والذرب بالذال المعجمة وهو الحاد من كل شىء والمراد بشبه المشتق اسم الاشارة وهو المشار اليه بقوله (كذا) وذى بمعنى صاحب وهو المشار اليه بقوله (وذى) والمنسوب وهو المشار اليه بقوله (والمنتسب) فتقول قام زيد هذا فهذا نعت لزيد وهو جامد إلا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت قام زيد المشار اليه وكذلك مررت برجل ذى مال أى صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشى بمعنى منتسب لقريش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك يرفع الظاهر فتقول مررت برجل تميمى أبوه ثم قال

ونعتوا بجمْلة مُنكّرا   فأُعطيتْ ما أُعطيتهُ خبرا

شمل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفهم من قوله منكرا ان الجملة لا تكون نعتا للمعرفة وذلك لأنها مقدرة بالنكرة فتقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة أبوها قائم فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت فى موضع نصب على الحال وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا انها لابد فيها من رابط يربطها بالمنعوت واوهم اطلاقه فى الجملة انها تكون طلبية لأن الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدأ فلذلك أزال هذا الايهام بقوله (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب *) يعنى أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة وذلك كجملة الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض فلا يقع شىء من ذلك نعتا لأنها تدل على شىء محصل يحصل به تخصيص المنعوت ثم قال (وإن أتت فالقول أضمر تصب) يعنى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتا فأوله على اضمار القول ومما جاء مما يوهم ذلك قول الراجز

حتى إذا دجن الظلام واختلط * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهره أن الجملة المصدرة بهل نعت لمذق والتأويل فى ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكيا بمقول والتقدير جاؤا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب والضمير فى قوله ونعتوا عائد على العرب وما فى قوله ما أعطيته مفعول ثان لأعطيت وفى أعطيت ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول وصلة ما أعطيته وهو مفعول ثان وخبرا منصوب على الحال من الضمير المستتر فى أعطيته

(قوله وليعط فى التعريف أى من التعريف والتنكير ما لما تلا ويصح أن تكون فى على بابها على حذف مضاف أى فى حال التعريف (قوله وهو لدى التوحيد) لدى بمعنى فى أى فى التوحيد والتذكير (قوله كذا) وسائر أسماء الإشارة إلا أسماء الاشارة المكانية كهنا (قوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب (وهى ما لا تحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى ذاتها (قوله جاؤا بمذق) أى لبن مقول فيه هل رأيت الذئب أى لبن مشوب بماء لون ذلك اللبن مع الماء كلون الذئب ونحو ذلك أن تقول جاء رجل هل رأيت الأسد أى مقول فيه هل رأيت الأسد أى إن كنت رأيت الأسد فهو مثله فى الشجاعة والمعنى إن كنت رأيت الذئب فهذا اللبن لونه كلونه

وإيقاع مفعول بالمنع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وذات الطلب نعت لمحذوف والتقدير إيقاع الجملة ذات الطلب وإن أتت يعنى الجملة الطلبية نعتا فاضمر القول ثم قال (ونعتوا بمصدر كثيرا *) يعنى أن النعت بالمصدر جاء فى كلام العرب كثيرا وهو على خلاف الأصل لأن المصدر جامد لكنه شبيه بالمشتق ولا يفهم من قوله كثيرا اطراد الوصف كما تقدم فى قوله ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة ثم قال (فالتزموا الافراد والتذكيرا) يعنى أن المصدر إذا وقع نعتا التزم إفراده وتذكيره فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبامرأتين عدل وبنساء عدل وسبب ذلك أن النعت فى الحقيقة محذوف والأصل مررت برجلين ذوى عدل فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على ما كان عليه من الافراد ثم قال (ونعت غير واحد إذا اختلف * فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف) غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان إحداهما اختلاف معنى النعتين أو المنعوت فهذه يعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل أو برجال كريم وبخيل وعاقل والأخرى ائتلافهما فهذه يستغنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف نحو مررت برجلين كريمين أو برجال كرام ويجوز فى نعت الرفع على الابتداء وخبره فرقه والنصب باضمار فعل يفسره فرقه وهو المختار وواحد نعت لمحذوف تقديره ونعت غير منعوت واحد وعاطفا حال من الفاعل المستتر فى فرقه ولا عاطفة عطفت إذا ائتلف على إذا اختلف ثم قال

ونعْت معمولَىْ وحيدَى معنى ... وعملٍ أتبعْ بغير اسْتثْنا

يعنى أنك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل اتبعت النعت للمنعوت فى إعرابه فتقول ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان فإن العاملين متحدان فى المعنى وشمل المتحدين فى المعنى واللفظ كالمثال المذكور والمتحدين فى المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ومعنى قوله اتبع أجز الاتباع لا أن الاتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع وفهم منه جواز الاتباع إذا كان العامل فيهما واحدا نحو ذهب زيد وعمرو العاقلان وهو من باب أحرى وفهم منه أيضا أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يجز الاتباع وفيه ثلاث صور إحداها أن يختلفا فى المعنى واللفظ نحو ذهب زيد وهذا عمرو العاقلان والثانية أن يختلفا فى اللفظ والمعنى ويتفقا فى الجنس نحو قام زيد وخرج عمرو الكريمان والثالثة أن يتفقا فى الجنس وفى اللفظ ويختلفا فى المعنى نحو وجد زيد ووجد عمرو إذا أريد بوجد الأول حزن وبالثانى أصاب وفهم من قوله وعمل أنهما إذا اختلفا فى العمل لم يجز فيهما الاتباع نحو ضربت زيدا وقام عمرو العاقلان وخاصم زيد عمرا العاقلان ويحتمل

(قوله لكنه شبيه بالمشتق) فعلى تأويل عدل مثلا بعادل يكون داخلا فى المؤول بالمشتق فهو داخل فى قول الناظم وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذى والمنتسب وعلى كونه على حذف مضاف فليس هو النعت فى الحقيقة وإنما النعت هو المحذوف يصح تقديره ذو فيكون مؤولا بالمشتق ويصح تقديره صاحب فيكون مشتقا وإن لم يكن صفة صريحة وأما إذا قصد أنه تجسم من العدالة ليكون أبلغ فيكون مؤولا بمشتق أى متجسم من العدالة قيل يستثنى من المصدر ذو الميم الزائدة فانظر ما وجهه ولعله لكونه لم يسمع (قوله نعت غير واحد الخ) يستثنى إسم الاشارة فلا ينعت بنعت مفرق عند سيبويه قد يجوز على البدل او عطف البيان فانظر ما وجه ذلك (قوله والنصب باضمار فعل يفسره فرقه) وإذا ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط وهل الناصب له فعل الشرط او فعل الجواب قولان اشهرهما الثانى عند الأكثرين قال ابن هشام فى شرح بانت سعاد واصحهما الأول إذ يلزم على قول الأكثرين ان تقع اذا معمولا لما بعد الفاء فى قوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اه واذا كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فكيف يفسر كما اشار الى ذلك الازهرى ويمكن ان يجاب عن الشيخ المكودى بانه جعل اذا غير مضمنه معنى الشرط وجعل الفاء فى فعاطفا صلة (قوله ونعت معمولى الخ لكون العامل الثانى كانه تاكيد للاول فكانهما عامل واحد بخلاف ما اذا اختلفا معنى او عملا فليس كالعامل الواحد فيلزم اجتماع عاملين ليسا كالشىء الواحد على معمول واحد (قوله أن يختلفا فى اللفظ والمعنى والجنس) أى جنس الفعل قوله والاسم واذا أضيف اليها الاختلاف فى العمل صارت أربعا بعدكل واحد مع كل واحد مما بعده ومع مجموع ما بعده تخرج الصور ثمانية منها ما يسهل مثاله ومنها ما يفرض (قوله وخاصم الخ) فيه حذف والتقدير وكذا إذا كان العامل واحدا واختلف عمله نحو خاصم زيد عمرا العاقلان (قوله وخاصم زيد عمرا العاقلان) هذا عند البصريين وأجاز الفراء اتباع الأخير قال العلامة الأشمونى لكن النص عن الفراء أنه إذا اتبع غلب المرفوع ويجوز اتباع أيهما شئت عند ابن سعدان

(قوله وهو ابن السراج) فانه يمنع الإتباع فيما إذا اتحد العاملان عملا ومعنى واختلفا فى اللفظ مطلقا ويمنع الإتباع أيضاً فيما إذا اتحد معنى وعملا ولفظا وقدر الثانى غير تأكيد فان قدر الثانى تأكيداً والأول هو العامل جاز الأتباع ويشكل على هذا أنه ليس هنا حينئذ ما يستثنى منه لأنه إذا قدر الثانى غير عامل وإنما هو تأكيد من غير أن يعمل فليس هنا عاملان ونحن كلامنا فى معمول عاملين * ويجاب بأنه ليس المراد أن ابن السراج يستثنى جميع ما ذكرناه بل المراد أنك انت تستثنى من هذه القاعدة بعض ما ذكره ابن السراج فيستثنى منها ما إذا اتحد العاملان عملا ومعنى واختلفا لفظا قال العلامة الأشمونى وخصص بعضهم جواز الأتباع لكون المتبوعين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدأ ين اه وفى قول الناظم بغير استثناء رد على هذا أيضا (قوله وان نعوت كثرت) المفهوم معطل لأن النعت الواحد كذلك وإنما ذكر تعدد النعت توطئة لقوله الاتى أو بعضها اقطع وانما وجب الاتباع مع

الاحتياج إلى النعت أو النعوت لتنزل

قوله بغير استثناء أن الأتباع سائغ فيما ذكر بغير استثناء يشير به إلى قول من يمنع الأتباع وإن اتفقا فى المعنى وهو ابن السراج ويحتمل أن يزيد بغير استثناء فى الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح ونعت مفعول مقدم باتبع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وهو على حذف مضاف بين معمولى ووحيدى والتقدير ونعت مفعولى عاملين وحيدى فوحيدى نعت لعاملين ومعنى مجرور باضافة وحيدى اليه وعمل معطوف على معنى وبغير متعلق باتبع ثم قال

وإنْ نُعُوت كَثُرتْ وقَدْ تَلَتْ ... مُفْتقراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

قد يكون المنعوت الواحد نعتان فصاعدا بعطف كقوله تعالى « سبح اسم ربك الأعلى الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى » الآية وبغير عطف كقوله تعالى « هماز مشاء بنميم » الآية فان كان المنعوت مفتقرا لذكرها كلها وجب اتباعها وعلى هذا نبه بقوله اتبعت أى وجب اتباعها للمنعوت فى إعرابه وفهم من قوله كثرت أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين فصاعدا فتقول مررت بزيد الخياط الطويل بالاتباع إذا افتقر المنعوت للنعتين المذكورين ومررت برجل تميمى خياط طويل إذا افتقر المنعوت للنعوت المذكورة وقد يكون المنعوت معينا غير محتاج إلى تخصيص بالنعت وإلى ذلك أشار بقوله

(واقطع أو اتبع إن يكن معينا * بدونها) يعنى أن المنعوت إذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها الاتباع والقطع والاتباع فى بعضها والقطع فى بعضها وإلى جواز اتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله

(أو ببعضها اقطع معلنا) وفهم من قوله أو بعضها اقطع قطع بعضها واتباع بعضها ويلزم على هذا أن يكون بعضها منصوباً على أنه مفعول باقطع وبهذا جزم المرادى وقال الشارح أى وإن يكن المنعوت معينا ببعضها اقطع ما سواه انتهى فجعل مفعول اقطع محذوفا وفهم من كلامه أن بعضها مجرور بالعطف على بدونها واو فى قوله أو اتبع للتخيير بين إتباع النعوت للمنعوت فى الاعراب

النعت حينئذ منزلة الجزء من المنعوت لكونه لا يعرف الا به ولأن فى القطع مع الافتقار تشتيتا على ذهن السامع فلا يدرى هل المقطوع وصف لما قبله أو لشىء آخر (قوله واقطع أو اتبع) مفعولهما محذوف للعموم لأن الحذف للمعمول يؤذن بالعموم أى الجميع أو البعض إن يكن معينا بدونها وقوله أو بعضها اقطع فعل وفاعل ومفعول أى واقطع بعضها ان كان المنعوت معينا بما سواه من النعوت وقال ابن الناظم أى وان يكن المنعوت معينا ببعضها فاقطع ما سواه فجعل بعضها مجرورا بالعطف على دونها وجعل مفعول اقطع محذوفا واعترضه الشاطبى بأن هذا التفسير لا يظهر إذ لو اراد الناظم ذلك لقال او بعضها اقطع معلنا ان كان معينا بالبعض الآخر ولم يقل ذلك اه ويحتمل ان يكون مفعول اقطع او اتبع الجميع اى اقطع الجميع واتبع الجميع ان يكن معينا بدونها او اقطع بعضها دون البعض فيما اذا كان المنعوت معينا بدون الجميع فيكون بعضها مفعول اقطع ه فان قلت يلزم فوات التنبيه على ما إذا كان المنعوت معينا ببعضها قلنا هو مأخوذ من قوله قبل وان نعوت كثرت الخ مع قوله . واقطع أو اتبع ان يكن معينا . بدونها فانه يعلم منه ان البعض الذى تعين به المنعوت يجب اتباعه وانه لا يجب اتباع البعض الذى لم يتعين به المنعوت والحاصل انه فهم منه ان العلة فى وجوب الاتباع الافتقار وفى عدم وجوبه عدم الافتقار لأنه قال وقد قلت مفتقراً لذكرهن وما خرج على الاعراب الأول يؤخذ بالمفهوم «قوله معلنا» اى مظهرا ذلك وهو تنكيت على من يقول ان القطع لا يكون الا بعد الاتباع «فائدة» اذا نعت بمفرد وظرف وشبهه وجملة قدم المفرد ثم الظرف

وبين قطعها عن التبعية وفى القطع حينئذ وجهان الرفع والنصب وإلى ذلك أشار بقوله

وارْفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قطعْتَ مُضْمِرا ... مُبْتَدَأً أوْ ناصِباً لنْ يظهَرا

يعنى أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك نبه بقوله لن يظهر واو للتخيير أيضا وان قطعت شرط فى جواز الوجهين ومفعول قطعت محذوف تقديره ان قطعت النعوت أو بعضها ومضمرا حال من التاء فى قطعت ومبتدأ مفعول بمضمراً والألف فى لن يظهرا ضمير عائد على مبتدأ وناصبا ثم قال

وما مِنَ المنْعُوتِ والنَّعْتِ عُقِلْ ... يجُوزُ حَذْفُهُ وفى النَّعْتِ يَقِل

يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا علم الا أن ذلك فى النعت قليل وفهم من قوله وفى النعت يقل ان حذف المنعوت يكثر ومن حذف المنعوت قوله عز وجل «وعندهم قاصرات الطرف أتراب» أى حور قاصرات الطرف ومن حذف النعت قول الشاعر . فلم اعط شيئا ولم أمنع . أى فلم أعط شيئا طائلا وما مبتدأ موصولة وصلتها عقل ومن المنعوت متعلق بعقل ويجوز حذفه فى موضع خبر ما وفاعل يقل ضمير يعود على حذف

﴿ التَّوكِيدُ ﴾

التوكيد على قسمين لفظى ومعنوى فالمعنوى على قسمين قسم يدل على اثبات الحقيقة ورفع المجاز وقسم يدل على الاحاطة والشمول وقد أشار إلى الأول فقال

بالنَّفسِ أوْ بالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدا ... معَ ضميرٍ طابَقَ المُؤَكَّدا

يعنى ان الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكد فى الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول قام زيد نفسه وعينه وقامت هند نفسها وعينها هذا فى حالة الافراد فان كان المؤكد مثنى أو مجموعا فقد نبه عن ذلك بقوله (واجمعهما بأفعل إن تبعا * ما ليس واحداً تكن متبعا) يعنى أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد جمعا على أفعل وشمل قوله ما ليس واحدا المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول قام الزيدان أنفسهما وقام الزيدون أنفسهم والهندان أنفسهما والهندات أنفسهن ثم أشار إلى الثانى وهو الدال على الاحاطة والشمول بقوله

وكُلاًّ اذْكُرْ فى الشُّمولِ وكِلا ... كِلْتا جَمِيعاً بالضَّميرِ موصَلاَ

ذكر فى هذا البيت من الفاظ التوكيد أربعة كل ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء وكلا ويؤكد بها المثنى المذكر وكلتا ويؤكد بها المثنى المؤنث وجميع وهو مثل كل ولا يؤكد بهذه الألفاظ الا مضافة إلى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله بالضمير موصلا وال فى الضمير للعهد ففهم منه أن الضمير يكون مطابقا للمؤكد كما فى النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والرجال كلهم والنساء كلهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والركب جميعه والجماعة جميعها والزيدون جميعهم والهندات جميعهن ثم قال

واسْتَعْمَلُوا أيْضًا كَكُلٍّ فاعِلَهْ ... مِنْ عَمَّ فى التَّوكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

من الفاظ التوكيد عامة بمعنى كل تقول جاء الجيش عامته أى كله والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم ولما لم يتزن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى فى الشعر عبر عنها بفاعلة من عم فاذا بنيت من عم فاعلة قلت عاممة فاجتمع مثلان فادغم الأول فى الثانى وإنما قال مثل النافلة لاغفال كثير من النحويين ذكر عامة فى الفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من الفاظ التوكيد فى هذا الباب والنافلة الزيادة ثم ذكر توابع كل فقال

وبَعْدَ كُلٍّ أكَّدُوا بِأجْمَعا ... جَمْعاءَ أجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعا

يعنى

ثم الجملة على طريق الأولى كقوله تعالى «وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه» ويجوز خلافه كقوله تعالى «كتاب أنزلناه إليك مبارك» فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين وأوجب ابن عصفور الترتيب كما فى آية غافر ورد عليه بالآيتين قال الامام السيوطى فى ألفيته

ورتب المفرد ثم الظرفا ... فجملة من غير حتم يلفى اه

من خط العلامة ابن القاضى (قوله التوكيد) يقال وكد توكيداً بالواو أكثر من الهمز (قوله فتقول قام زيد نفسه وعينه) قال الأشمونى لا يجوز عطف بعض الفاظ التأكيد على بعض فلا يجوز قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة وهو الذى فى نسخ سيدى المكودى رحمه الله (قوله ولا يؤكد بها الا ذو اجزاء) جعلوا منه اشتريت العبد كله بخلاف جاء العبد كله فالمعتبر صحة التجزؤ باعتبار العامل ولذا قال المرادى ذو اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وزاد العلامة المرادى غير مثنى (قوله وبعد كل أكدوا بأجمعا) اجمع وفروعه معارف فقيل بتقدير الاضافة إلى ضمير المؤكد وقيل بالعلمية

يعنى أن أجمع وما بعده يؤكد به بعد كل وفهم من ترتيب هذه الالفاظ أن أجمع للمفرد المذكر وجمعاء للمفرد المؤنث وأجمعين للجمع المذكر وجمع للجمع المؤنث فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع وفهم من قوله وبعد كل امران أحدهما واجب وهو أن أجمع اذا ذكر مع كل لايكون إلا متأخرا عنها والآخر غالب وهو أنه لايؤكد به دون كل وقد نبه على أنه يؤكد به دون كل بقوله

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ　　جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

يعنى أن أجمع وما بعده يؤكد به دون كل فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والزيدون أجمعون والهندات جمع وفهم من قوله يجيء أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد كل وصرح الشارح بقلته وفيه نظر لانه جاء فى القرآن التوكيد به دون كل كثيرا كقوله تعالى لاغوينهم أجمعين وجمعاء أجمعون معطوفان على أجمع بحذف العاطف ثم قال

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ　　وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

فى توكيد النكرة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهومذهب البصريين والجواز مطلقا وهو مذهب بعض الكوفيين والجواز اذا كانت النكرة مؤقتة نحو شهر ويوم وشبهها وهو اختيار المصنف وظاهر النظم لاشتراطه الفائدة ولا تحصل الفائدة الا فى النكرة المؤقتة نحو صمت شهرا كله ومنه قوله

ياليتنى كنت صبيا مرضعا ＊ تحملنى الذلفاء حولا أكتعا

وقوله أيضا　لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ＊ ياليت عدة حول كله رجب

ويؤيده قوله فى التسهيل ان أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للاخفش والكوفيين والمنقول عن الاخفش والكوفيين أن النكرة لاتؤكد الا اذا كانت مؤقتة وفهم من كلامه أن المجيز لتوكيد النكرة الكوفيون لذكره البصريين فى المنع وفهم من قوله شمل أن البصريين يمنعون توكيدها مطلقا سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة وعن متعلق بشمل ثم قال

وَاغْنَ بِكِلْتَا فِى مُثَنًّى وَكِلَا　　عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا

يعنى أن العرب استغنت بكلتا فى المثنى المؤنث عن وزن فعلاء وبكلا فى المذكر عن وزن أفعل فتقول قامت المرأتان كلتاهما والرجلان كلاهما ولا يقال قامت المرأتان جمعاوان ولا قام الزيدان أجمعان كما قالوا فى المفرد اجمع وفى الجمع أجمعون ولابد من اضافة كلا وكلتا لضمير المؤكد وقد تقدم فى قوله وكلا اذكر فى الشمول البيت واغن فعل أمر من غنى بمعنى استغنى وبكلتا وعن وزن متعلقان باغن ثم قال

(وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ ＊ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ ＊ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ)

يعنى أن ضمير الرفع المتصل اذا أكد بالنفس أو بالعين لابد من توكيده بالضمير المنفصل تقول قمت انت نفسك وزيد قام هو عينه وفهم أن الضمير المؤكد بالنفس والعين اذا كان منفصلا لايلزم توكيده بالضمير نحو انت نفسك قائم وفهم أيضا ان التأكيد اذا كان بغير النفس والعين لايلزم توكيده بالضمير نحو قمتم كلكم أجمعون وفهم من قوله عنيت ذا الرفع ان الضمير المتصل اذا كان منصوبا أو مجرورا لايؤكد ايضا نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم فى التوكيد بغير النفس والعين فقال

وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا　　وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

قوله وان يفد توكيد منكور قبل) قال ابن الدهان فى الغرة الاسم ينقسم الى ثلاثة أقسام قسم يوصف ويؤكد كزيد وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل وقسم يؤكد ولا يوصف كالمضمرات (قوله ياليت عدة شهر) الذى فى الاشمونى ياليت عدة حول وبحث بعضهم فى الاستشهاد بأنه لاشاهد فيه لان الحول معين اذ تقديره حولى ثم حذفت الياء ويدل لكون المراد ما ذكرانه ليس مراد المتكلم حولا من الاحوال بل الحول المعين (قوله واغن) بكلتا الخ (قال سيدى عبد الواحد بن عاشر هذا البيت يتعلق بقوله

وبعد كل أكدوا بأجمعا

فحقه وصله به كما يوجد فى بعض النسخ (قوله فبعد المنفصل) قال ابو حيان لاخصوصية لذلك بل يجوز أن تقول جئتم يوم الجمعة انفسكم اه قال أبو اسحق لما كان النفس والعين قد يليان العامل من غير كونهما للتأكيد جيء بالضمير المنفصل دفعا لما يعرض من اللبس فى نحو هند خرجت نفسها وحمل عليه مالا لبس فيه

يعنى أن ضمير الرفع المتصل اذا أكد بغير النفس والعين من الفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول الزيدون قاموا كلهم وفهم من قوله ان يلتزما أن توكيده بالضمير جائز فتقول قاموا هم كلهم وقمتم انتم اجمعون وان توكد شرط والفاء جواب الشرط وبعد خبر مبتدأ مضمر والمنفصل نعت لمحذوف والتقدير فتوكيده بعد الضمير المنفصل * ولما فرغ من التوكيد المعنوى شرع فى التوكيد اللفظى فقال

وَما منَ التَّوكيدِ لفْظىٌّ يجى ... مُكَرَّراً كقَوْلِكَ ادْرُجى ادْرُجى

التوكيد اللفظى اعادة اللفظ بموافقه وفهم من قوله مكررا أنه يكون بالمساوى لفظا ومعنى نحو ادرج ادرج وبالمساوى معنى دون لفظ نحو * أنت بالحق جدير قمن * لان جدير وقمن متفقان معنى وفهم منه أيضا أنه يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة وسيذكر ذلك وما مبتدا وهى موصولة ولفظى خبر مبتدأ محذوف تقديره وماهو من التوكيد لفظى وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة ما وانما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر فى الخبر ويجىء خبر المبتدأ ومكررا حال من الضمير المستتر فى يجىء ثم قال

ولا تُعدْ لفظَ ضَميرٍ مُتصلْ ... إلاَّ معَ اللَّفْظِ الَّذى بِهِ وُصِلْ

يعنى أنه اذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذى اتصل به فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو قمت قمت والمنصوب نحو ضربك ضربك والمجرور المتصل بالاسم نحو غلامك غلامك والمتصل بالحرف نحو بك بك وفهم منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شىء نحو أنت أنت قائم وهو هو قاعد واياك اياك ضربت ثم قال (كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب)

يعنى أن التوكيد اللفظى فى الحروف لابد فيه من تكرار ما اتصل به فتقول فى توكيد فى من قولك فى الدار زيد فى الدار زيد وإن من إن زيدا قائم إن زيدا إن زيدا قائم ولا يجوز توكيده بغير ما تصل به الا فى الضرورة كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * فلو كان الحرف جوابيا لم يشترط فيه ذلك والى ذلك اشار بقوله غير ما تحصلا به جواب ومثله بقوله (كنعم وكبلى) فتقول نعم نعم وبلى وبلى لانه لم يتصل به شىء يتكرر معه والحروف مبتدأ وخبره كذا وغير منصوب على الاستثناء والتقدير الحروف كالضمائر فى وجوب اعادة ما اتصل بها الا المتحصل به الجواب ثم قال

ومُضمرُ الرَّفْعِ الَّذى قدِ انْفَصلْ ... اكدْ به كلَّ ضَميرٍ اتَّصلْ

يعنى أن ضمير الرفع المنفصل يجوز ان يؤكد به كل ضمير متصل فشمل المرفوع نحو قمت أنت وقمت انا والمنصوب نحو ضربتك أنت والمجرور نحو مررت بك أنت وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظى المرادف

﴿ العَطْفُ ﴾

انما سمى عطف البيان لانه يبين متبوعه كالنعت قوله (العطف إما ذو بيان أو نسق *)

قسم العطف الى ذى بيان وذى نسق فالعطف مبتدأ وذو بيان خبره ونسق معطوف عليه وهو على حذف مضاف أى اوذو نسق ثم بين أن مراده فى هذا الباب عطف البيان بقوله (والغرض الان بيان ما سبق) أى الغرض فى هذا الباب عطف البيان ثم عرفه فقال

فذُو البَيانِ تابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ ... حقيقةُ القَصْدِ به مُنكشِفهْ

(قوله مكررا) ولا يزيد على ثلاث مرات (قوله فى الاسم) ولو نكرة فقوله وان يفد توكيد منكور خاص بالمعنوى (قوله وغير منصوب على الاستثناء) قال الحطاب ويجوز الرفع ويكون نعتا للحروف (قوله العطف إما ذو بيان) فائدته رفع اللبس ولا يشترط فى أحدهما أن يكون خاصا (قوله أو نسق) استغنى بأو عن إما الثانية (قوله حقيقه القصد به منكشفة) ليس مخرجا للشىء كما عند ابن هشام وأبى اسحق الشاطبى لانه يستغنى عنه بقوله شبه الصفة لان شبه الشىء غيره لكن لما كان هذا الشبه غير مبين للمراد فسره بقوله حقيقة القصد به منكشفة

فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق وحقيقة القصد به منكشفة مخرج للنعت فإن النعت يوضح متبوعه بوسمه أووسم ما به اعتلق كما تقدم وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال حقيقة القصد به منكشفة وقال فى النعت بوسمه إلى آخره وذو البيان مبتدأ وتابع خبره وشبه الصفة نعت لتابع لاخبر بعد خبر لأنه قيد فى التابع وحقيقة القصد الخ جملة اسمية فى موضع الصفة لتابع ثم قال :

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفاقِ الأَوَّلِ ... مامِنْ وِفاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِى

يعنى أن عطف البيان يوافق متبوعه فى أربعة من عشرة كالنعت واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع ولما كان فى ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله :

فَقَدْ يَكُونانِ مُنَكَّرَيْنِ ... كما يَكُونانِ مُعَرَّفَيْنِ

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم ولذلك قال فقد يكونان منكرين وفهم من قوله قد أن ذلك قليل بالنسبة إلى تعريفهما ومما استشهد به على ذلك قوله عز وجل إن المتقين مفازا حدائق وما فى قوله مامن وفاق مفعول ثان لا ولينه وهى موصولة والنعت مبتدأ خبره ولى والجملة صلة ماومن وفاق متعلق بولى والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره وليه والضمير المستتر فى ولى عائد على النعت ومن وفاق الأول متعلق بأولينه والتقدير فأولينه من وفاق الأول الذى النعت وليه من وفق الأول ثم قال (وصالحاً لبدلية يرى *) يعنى أن عطف البيان يصلح أن يجعل بدلا وذلك مطرد إلا فى موضعين نبه على الأول منهما بقوله (فى غير نحو ياغلام يعمرا) يعنى أن هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان فياغلام منادى مبنى على الضم ويعمرا عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلا ونبه على الثانى بقوله (ونحو بشر تابع البكرى *) يشير بذلك إلى قول الشاعر :

أنا ابن التارك البكرى بشر ... عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو مضاف إلى البكرى فلو كرر العامل مع بشر لما كان بشر نعتاً للبكرى ولأدى إلى إضافة ما فيه أل إلى المجرد منها وهو ممتنع وعلى ذلك نبه بقوله (وليس أن يبدل بالمرضى) وصالحا مفعول ثان ليرى وفى يرى ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الاول ولبدلية متعلق بصالح وفى غير متعلق بيرى ونحو بشر معطوف على نحو الاول وتابع منصوب على الحال من بشر ويجوز جره نعتاً لبشر ويقصد حينئذ بالإضافة المحضة وهو أظهر وأن يبدل اسم ليس والباء زائدة فى خبرها .

عطفُ النَّسَقِ

النسق فى اللغة النظم قال الزبيدى والنسق العطف على الاول قوله (تال بحرف متبع عطف النسق *) فتال جنس وقوله بحرف متبع مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع ثم مثل بقوله : (كاخصص بود وثناء من صدق) فتال خبر مقدم وعطف النسق مبتدأ وبحرف متعلق بتال ومتبع نعت لحرف ومن صدق مفعول باخصص ثم شرع فى حروف العطف فقال (فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم أو) ذكر فى هذا البيت من حروف العطف ستة وهى كلها تشرك ما بعدها

(قوله فأولينه) أى أعطينه ما النعت أى الحقيق وليه أى أخذه من موافقة الأول (قوله وصالحاً لبدلية يرى) الفرق بين البدل وعطف البيان أن البيان فى البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان بالعكس (قوله وليس أن يبدل بالمرضى) ففيه التنبيه والإشارة إلى الخلاف والمخالف الفراء والفارسى (قوله تال بحرف متبع) عرف باعتبار المصدر بأنه تشريك معمولين فى عامل واحد مع توسط حرف بينهما يقوم مقام تكرار العامل قال الإمام السيوطى فى ألفيته وعد قوم فى الحروف إلا * وأى وليس أين كيف هلا. قال القاضى وقال والدنا رحمه الله عليه وعد بعض فى حروف النسق كيف ولولا أين أى لحقق .

إلا وليس ثم هلا ومتى أما كأو جاءت نخذها مثبتا

مع ماقبلها فى اللفظ والمعنى ذلك مستفاد من قوله مطلقا أما الواو وثم الفاء وحتى فلا إشكال فى تشريكها فى اللفظ والمعنى ، أما أم وأو فذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك فى اللفظ لا فى المعنى وجعلهما الناظم مما يشرك فيهما باعتبار أن ماقبلهما ومابعدهما مستوفى المعنى الذى سيقتاله من شك وغيره فالعطف مبتدأ وخبره بواو ومابعده ومطلقا حال من العطف وثم ومابعدها معطوف على واو باسقاط العاطف والتقدير بواو وثم وفاء وحتى وأو وأم ثم مثل بقوله (كفيك صدق ووفا) ثم قال (وأتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن) ذكر فى هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك مابعدها مع ماقبلها لفظاً لا معنى فتقول قام زيد بل عمرو فالقائم عمرو لا زيد وقام زيد لا عمرو فالقائم زيد دون عمرو وماقام زيد لكن عمرو وقد مثل منها بلكن قال (كلم يبد امرؤ لكن طلا) والطلا الولد من ذوات الظلف * والحاصل من البيتين أن حروف العطف تسعة وهى على قسمين قسم يشرك فى اللفظ والمعنى وهى ستة وقسم يشرك فى اللفظ لا فى المعنى وهى ثلاثة وبل فاعل باتبعت ولفظا منصوب على إسقاط الخافض وحسب اسم فعل بمعنى قط ولا ولكن معطوفان على بل ثم شرع فى معانى حروف العطف وبدأ بالواو فقال :

فاعْطِفْ بِواوٍ لاحِقًا او سابِقًا فى الحكم أَوْ مُصاحِبًا مُوافِقًا

يعنى أن الواو للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو قام زيد وعمرو بعده وسابق نحو جاء زيد وعمرو قبله ومصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو لاحتمل المعانى الثلاثة المذكورة ولاحقا مفعول باعطف وأو سابقا أو مصاحبا معطوفان عليه وفى الحكم متعلق بسابق وهو مطلوب للاحق ومصاحب فهو من باب التنازع ثم قال :

واخصص بها عَطفَ الَّذى لا يُغْنى متبوعُهُ كاصطفَّ هٰذا وَابْنى

يعنى أن الواو تنفرد من سائر حروف العطف بأن يعطف بها على ما لا يستغنى به عن متبوعه نحو تفاعل وافتعل تقول تخاصم زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو واصطف هذا وابنى ولا يجوز العطف فى هذه المثل وشبهها بغير الواو وأصل اصطف اصطفف فأبدل من التاء طاء وأدغم الفاء فى الفاء يقال صففت القوم فاصطفوا إذا أوقفتهم فى الحرب صفا ثم انتقل إلى الفاء وثم فقال :

والْفاءُ للتَّرْتيب بِاتِّصالِ وثُمَّ للتَّرْتيب بانْفصالِ

يعنى أن الفاء العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا بالاتصال فالمعطوف بها آت عن المعطوف عليه من غير مهلة وأن ثم تفيد الترتيب والمهلة وهى المعبر عنها بالانفصال فاذا قلت قام زيد فعمرو فعمرو قام بعد زيد من غير تراخ ولا مهلة وإذا قلت قام زيد ثم عمرو فعمرو قام بعد زيد وبينهما مهلة والفاء مبتدأ وخبره للترتيب وبانفصال متعلق بالترتيب ثم قال :

وَاخْصُصْ بفاءٍ عَطْفَ ماليسَ صِلَه على الَّذى اسْتقرَّ أَنَّهُ الصِّلَه

يعنى أن الفاء تختص بأن يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ماهو صلة نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب فيطير صلة للذى ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء وليس فى المعطوف ضمير يعود على الموصول وفهم من ذلك أن المعطوف بالفاء فى هذا الفصل جملة فعلية لكونه معطوفا على الصلة ولا تكون الصلة إلا جملة ثم انتقل إلى حتى فقال :

بعضاً بحَتَّى اعْطِفْ على كلٍّ وَلا يكُونُ إلَّا غايةَ الذى تلا

يعنى أن حتى لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيدا لأن زيدا

وجاز تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه لأن ذلك مغتفر فى النظم على أن الأخفش والناظم أجازاه قياسا (قوله لكن طلا) هو ولد بقر الوحش قاله الهوارى وهو مقصور (قوله اسم فعل) صوابه اسقاط فعل لأنها إذا كانت بمعنى فقط لا تكون اسم فعل (قوله فاعطف بواو) قال ابن عاشر فى تذكرته ليس فى التوابع ما يتقدم على متبوعه إلا المعطوف بالواو لأنها لا ترتب وهو خاص بالضرورة) قوله للجمع المطلق) هو بمعنى مطلق الجمع فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فاصطلاح الفقهاء (قوله والفاء للترتيب) على ما يليق بالمقام نحو تزوجت هند فولدت إذا كانت مدة الحمل تسعة أشهر فيصدق عليه أنه تعقيب قاله فى المغنى (قوله بعضا بحتى الخ) الذى صححه الإمام ابن مالك فى كتبه أن الواو لا ترتب وحتى مثلها ونص ابن هشام فى المغنى والحاذى وبعض شراح الجمل وسيدى أحمد تلميذ الرصاع شارح قواعد ابن هشام على أنها ليست للترتيب ولا للمهلة كالواو خلافا

بعض القوم ولا يكون إلا غاية له اما فى زيادة نحو مات الناس حتى الأنبياء أو فى نقص نحو غلبك الناس حتى النساء وشمل قوله بعضا ما بعضه مصرح به كالمثال المذكور وما بعضيته مؤولة كقوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله　　والزاد حتى نعله ألقاها

تقديره ألقى ما يثقله حتى نعله وبعضا مفعول مقدم باعطف وبحتى متعلق باعطف وكذلك على كل واسم يكون ضمير مستتر عائد على لفظ بعض ويحتمل أن يكون عائدا على المعطوف المفهوم من قوله اعطف ثم اعلم أن أم على قسمين متصلة ومنقطعة وقد أشار إلى الأول فقال (وام بها اعطف إثر همز التسوية) يعنى أن أم من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك سواء على أقمت أم قعدت ومنه قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أو أثر همزة يطلب بها ما يطلب بأى نحو أزيد عندك أم عمرو والتقدير أيهما عندك وهذا معنى قوله (أو همزة عن لفظ أى مغنية) وانما سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم وإلى ذلك أشار بقوله

ورُبما أسْقطت الهمزةُ إنْ　　كانَ خفا المعنى بحَذْفها أمِن

فشمل قوله الهمزة التى للتسوية كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم بهمزة واحدة والهمزة التى تقدر مع أم بأى كقول الشاعر

فأصبحت فيهم آنسا لا كمعشر　　أتونى فقالوا من ربيعة أم مضر

وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وظاهر كلامه فى شرح الشافية انه مطرد وان كان شرط وخفا المعنى اسم كان وهو ممدود فقصره ضرورة وبحذفها متعلق بخفا وأمن فعل ماض فى موضع خبر كان والمراد بالمعنى معنى الهمز وفى بعض النسخ كان خفا الهمز والمعنى واحد ثم أشار إلى القسم الثانى من قسمى أم وهى المنقطعة فقال

وَبِانقطاعٍ وَبمعنى بل وَفتْ　　إنْ تكُ مِمّا قُيِّدَتْ به خَلتْ

أم المنقطعة هى الخالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همز التسوية أو مع همزة تقدر مع أم بأى وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها واختلف فى معناها فقيل الاضراب والاستفهام معا وقيل الاضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم ويمكن أن يكون استغنى بذكر الاضراب للزومها اياه على القوانين وبانقطاع متعلق بوفت وكذلك بمعنى بل وخلت خبر تكن ومما متعلق بخلت وبه متعلق بقيدت والضمائر المستترة فى تك وقيدت وخلت عائدة على أم المتقدمة (فان قلت كيف يصح اعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة (قلت) هى عائدة على لفظها دون معناها كقولهم عندى درهم ونصفه ثم انتقل إلى أو فقال

خَيِّرْ أبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وأبْهِمِ　　واشْككْ إضرابٌ بها أيضاً نُمِي

ذكر لأو فى هذا البيت ستة معان الأول التخيير نحو خذ من مالى دينار أو ثوبا الثانى الاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين فى الاباحة ومنعه فى التخيير الثالث التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف الرابع الابهام كقوله تعالى (وانا او اياكم لعلى هدى) الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينه وبين الابهام ان الابهام يكون المتكلم عالما ويبهم على المخاطب والشك أن يكون المتكلم غير عالم السادس الاضراب كقوله تعالى (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) وفى قوله واضراب بها أيضا نمى إشارة إلى أن الاضراب غير متفق عليه

لمن زعم أنها للتركيب كالزمخشرى (قوله حتى النساء) قد اجتمعا فى قوله
قهرناكم حتى الكماة فأنتم　　تهابوننا حتى بنينا الاصاغر

ولذلك فصله عما قبله وبأو متعلق بقسم لقربه منه وهو مطلوب فى المعنى لقوله خير واشكك وما بينهما واضراب مبتدأ ونمى خبره وبها متعلق بنمى أى نسب والمسوغ للابتداء باضراب التفصيل ويحتمل أن يكون بها متعلقا باضراب فيكون المسوغ للابتداء به عمله فى المجرور وهو أظهر وبقى من معانى أو أن تكون بمعنى الواو واليه أشار بقوله (وربما عاقبت الواو) يعنى أن أو تعاقب الواو أى تكون بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله (إذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أى إذا كان المتكلم بها لا يجد فى استعمالها بمعنى الواو منفذاً للبس أى طريقا ومنه

جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر

أى جاء الخلافة وكانت له قدرا وفهم من قوله وربما عاقبت ان ذلك قليل واذا متعلق بعاقبت وفاعل عاقبت ضمير عائد على أو ثم قال

ومثلُ أوْ فى القَصْدِ إمَّا الثَّانيَهْ فى نحو إما ذى وإمَّا النَّائيَهْ

مذهب أكثر النحويون ان إما المسبوقة بمثلها عاطفة وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة واليه ذهب الناظم ولذلك قال فى القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقا وفهم من قوله مثل أو انها تكون لجميع المعانى المذكورة لأو وليس كذلك لأن اما لا تكون للاضراب ولا بمعنى الواو والعذر له فى ذاك أن كونها للاضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره فمثالها للتخيير خذ إما ثوبا وإما دينارا أو مثالها للاجابة جالس إما الحسن واما ابن سيرين ومثالها للتقسيم الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ومثالها للابهام قام اما زيد واما عمرو وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم فى أو وفهم من قوله اما الثانية فائدتان الأولى أن التى بمعنى أو انما هى الثانية دون الأولى والأخرى انها لابد أن تكون مسبوقة باما أخرى وفهم من المثال انها لابد أن تكون معها الواو ومثل أو مبتدأ وفى القصد متعلق بمثل واما خبر المبتدأ والثانية نعت لإما وفى نحو متعلق بفعل محذوف تقديره أعنى وذى مفعول بفعل محذوف تقديره اعنى وذى مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ اما ذى أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير خذا ماذى مأخوذة وهو على حذف القول والتقدير فى نحو قولك ثم انتقل إلى لكن فقال (وأول لكن نفيا أو نهيا) يعنى أن لكن العاطفة تأتى تابعة للنفى نحو ما قام زيد لكن عمرو والنهى نحو لا تضرب زيدا لكن عمراً وفهم منه أنها لا تجىء فى الايجاب ولكن مفعول أول بأول ونفيا مفعول ثان ثم انتقل الى لا فقال (ولا * نداء أو أمرا أو اثباتا تلا) يعنى أن لا العاطفة تجىء تابعة للنادى نحو يا زيد لا عمرو وللامر نحو اضرب زيدا لا عمرا وللاثبات نحو قام زيد لا عمرو ولا مبتدأ وخبره تلا ونداء وما عطف عليه مفعول بتلا وفى تلا ضمير مستتر يعود على لا والتقدير لا تلا نداء او امرا او اثباتا وظاهر كلام المرادى فى شرحه لهذا الموضع ان لا معطوف على لكن وانه معمول لأول وهو وهم منه ثم انتقل إلى بل فقال (وبل كلكن بعد مصحوبيها *) يعنى أن بل إذا وقعت بعد مصحوبى لكن وهما النفى والنهى كانت بمنزلة لكن فى تقدير حكم ماقبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ماقام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيا عن زيد مثبتا لعمرو وكذلك لا تضرب زيدا بل عمرا فزيد منهى عن ضربه وهو مثبت لعمرو فبل فى ذلك كلكن فى المعنى مثل ثم ذلك بقوله (كلم أكن فى مربع بل تيها) المربع موضع الربيع والتيها القفر وبل مبتدأ وخبره كلكن وبعد متعلق بالاستقرار فى موضع نصب على الحال وها فى مصحوبيها عائد على لكن ثم ان بل تقع بعد مصحوبى لكن كما تقدم وبعد الخبر الموجب وبعد الأمر

(قوله غير عاطفة) لان حرف العطف لايدخل على مثله (قوله تيها) قال شيخ شيخنا العلامة المرابط ممنوع من الصرف لوجود ألف التأنيث فيه وهو ممدود وقصره ضرورة

والى

والى ذاك أشار بقوله

وانْقُلْ بها للثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ   فى الخبر المثبتِ وَالْأَمْرِ الجلى

يعنى أن بل اذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ماقبلها لما بعدها مثال الخبر قام زيد بل عمرو فالحكم هو القيام المسند إلى زيد فقد ازالته عنه ونقلته لما بعد بل وهو عمرو ومثال الأمر اضرب زيدا بل عمرا فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد * وحاصل بل انها يعطف بها فى أربعة مواضع فى النفى والنهى والخبر المثبت والامر وقوله الجلى تتميم لصحة الاستغناء عنه * ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع فى بيان أحكام تتعلق بالباب فقال

وإنْ على ضميرِ رَفْعٍ مُتَّصلْ   عَطفتَ فافْصلْ بالضَّمير المنفصلْ

يعنى انك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل وفهم منه انك اذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو رأيتك وزيدا وفهم منه أيضا أن ضمير الرفع اذا كان منفصلا لم يفصل بينهما نحو أنت وزيد قائمان وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزا نحو قمت أنت وزيد أو مستترا نحو قم أنت وزيد وما اتصل بالوصف ولا يكون الا مستترا نحو زيد قائم هو وعمرو وقد يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله (أو فاصل ما) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل (جنات عدن يدخلونها ومن صلح) فالفصل هنا بضمير المفعول وان شرط وعطفت فعل الشرط وعلى ضمير متعلق به وأو فاصل معطوف على الضمير المتصل وما زائدة أو صفة * ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل بقوله

وبلا فَصْلٍ يردْ   فى النَّظْمِ فاشِيا

فمن ذلك قول الشاعر   قلت اذا أقبلت وزهر تهادى * كنعاج الفلا تعسفن رملا

فعطف قوله وزهر على الضمير المستتر فى اقبلت من غير فصل ولا توكيد وقول الراجز

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه * مالم يكن وأب له لينالا

فأب معطوف على الضمير المستتر فى يكن وليس بينهما توكيد ولا فصل وفهم من قوله فاشيا أنه كثير فى الشعر وفيه إشعار بأنه غير فاش فى النثر ومنه قولهم مررت برجل سواء والعدم فالعدم معطوف على الضمير المستتر فى سواء وليس فيه فصل ثم نبه على انه مع فشوه ضعيف بقوله (وضعفه اعتقد) ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله فاذا لم يفصل بينهما فكانه عطف اسم على فعل وفى يرد ضمير مستتر عائد على العطف وفى النظم متعلق بيرد وكذلك بلا فصل وفاشيا منصوب على الحال من الضمير فى يرد ثم قال

وعوْدُ خافضٍ لدَى عطْف على   ضَمير خَفْضٍ لازماً قدْ جُعِلا

يعنى انه اذا عطف اسم على الضمير المخفوض لزم اعادة الخافض وشمل المخفوض بالحرف نحو مررت بك وبزيد والمخفوض بالاسم نحو جلست بينك وبين زيد فاعادة الخافض فى نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين الا فى الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين الى انه لا يلزم وهو اختيار الناظم ولذلك قال (وليس عندى لازما) يعنى ان اعادة الخافض فى ذلك لاتلزم عندى ثم استدل على صحة اختياره بقوله (إذ قد أتى * فى النظم والنثر الصحيح مثبتا) وقد استدل على ذلك فى مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله * فاذهب فما بك والايام من عجب * والمراد بالنثر الصحيح القرآن

قوله لازما قد جعلا) وعللوه بأن ضمير الجر يشبه التنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين وبأن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لذلك فامتنع الامع اعادة الجار والتعليل الثانى واه

كقراءة حمزة رضى الله تعالى عنه واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام بخفض الأرحام عطفا على الضمير فى به ثم قال

(والفاء قد تحذف مع ماعطفت) * يعنى أن الفاء العاطفة قد تحذف هى ومعطوفها كقوله عز وجل (أن اضرب بعصاك البحر فانفلق) أى فضرب فانفلق ثم قال (والواو) أى والواو قد تحذف أيضا مع ماعطف ومنه قوله تعالى (سرابيل تقيكم الحر) أى والبرد وذلك فى الفاء والواو مشروط بأمن اللبس والى ذلك أشار بقوله (إذ لا لبس) أى إن لم يكن لبس أى فى حذف الفاء والواو مع معطوفيهما وفهم من قوله قد تحذف ان ذلك قليل والفاء مبتدأ وخبره قد تحذف والواو مبتدأ وخبره محذوف أى والواو كذلك ويجوز أن يكون الواو معطوفا على الفاء

وَهْيَ انْفَرَدَتْ * بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي * مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

يعنى ان الواو انفردت من سائر حروف العطف بأنها يعطف بها عامل مزال أى محذوف بقى معموله وذلك كقوله علفتها تبنا وماء باردا * حتى غدت همالة عيناها

فتبنا مفعول ثان بعلفتها والواو التى بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو عامل فيما باشرته الواو فى اللفظ وهو ماء فالعامل المزال هو سقيتها والمعمول الباقى هو ماء وقوله دفعا لوهم اتقى يعنى أن حمل مثل هذا على حذف العامل انما هو لدفع ما يتقى من كون ماء معطوفا على تبن إذ لا يصلح لعدم اشتراكه معه فى العامل ومن كونه مفعولا معه لان المعية متعذرة فيه ثم قال (وحذف متبوع بدا هنا استبح) يعنى أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائزا اذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال ألم تضرب زيدا بل وعمرا أى بل ضربته وعمرا ومفهومه أن ذلك سائغ فى جميع حروف العطف وليس كذلك بل انما ورد فى الفاء والواو وأو وهو فى أو قليل ثم قال (وعطفك الفعل على الفعل يصح) يعنى ان الافعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك فى الاسماء نحو زيد قام وقعد ويقوم ويقعد وعطفك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل والفعل مفعول بالمصدر وعلى متعلق به ويصح فى موضع خبر المبتدأ ثم قال

(واعطف على اسم شبه فعل فعلا) يعنى انه يجوز أن يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله عز وجل ان (المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا) فأقرضوا معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير ان الذين تصدقوا واقرضوا وكذلك قوله عز وجل (أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن) أى قابضات ثم قال (وعكسا استعمل تجده سهلا) العكس هو ان تعطف الاسم المشابه الفعل على الفعل كقوله تعالى (يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى) فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل

﴿ الْبَدَلُ ﴾

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ * وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلاَ

التابع جنس يشمل التوابع كلها والمقصود بالحكم مخرج للنعت وعطف البيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وقوله بلا واسطة قال الشارح اخرج به المعطوف ببل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد فان المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد وحمله المرادى على انه المقصود بالحكم مطلقا فأخرج به المعطوف عطف النسق ببل وغيرها وهو اظهر والتابع مبتدأ والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعلق بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبره والجملة خبر التابع وبدلا مفعول ثان

فاعل

(قوله أى فضرب) وضرب معطوف على أوحينا قاله ابن هشام

﴿ البدل ﴾

اشترك بدل البعض وبدل الاشتمال فى كون المبدل منه فى كل منهما غير واف بالمراد وأما بدل الكل فالمبدل منه فيه واف بالمراد لكنه كغير الوافى لكون المقصود تقدير النسبة وتقويتها وقصدها مرتين والناظم يقتصر على البدل فى جميع الاقسام

بالمسمى ثم شرع فى ذكر أقسامه فقال

مُطابقاً أو بَعْضاً أوْ ما يَشْتَمِلْ   عَلَيهِ يُلْفى أوْ كمَعْطوفٍ بِبَلْ

ذكوله أربعة أقسام الاول المطابق وهو بدل الشىء من الشىء ويسمى أيضا بدل كل من كل نحو قام زيد أخوك الثانى بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه الثالث بدل الاشتمال وهو ماصح الاستغناء عنه بالاول وليس مطابقا ولا بعضا وأكثر مايكون بالمصدر نحو أعجبتنى الجارية حسنها وقد يكون بالاسم نحو سرق زيد ثوبه الرابع بدل الاضراب وهو نوعان وسيأتى ومطابقا وماعطف عليه مفعول ثان ليلفى وفى يلفى ضمير مرفوع مستتر وهو المفعول الأول ليلفى وهو عائد على البدل ثم قسم الرابع الى قسمين واليهما أشار بقوله

وَذا للاضْرابِ اُعْزُ إنْ قصداً صَحَبْ   وَدُونَ قصدٍ غَلَطٌ به سُلِبْ

يعنى أن القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الاضراب وهو ماذكر متبوعه بقصد كقولك أكلت خبزا لحما ومعناه ان قولك أكلت خبزا قصدت به الاخبار بأكل الخبز وهو حقيقة ثم اضربت عن ذلك فى اللفظ وأخبرت انك أكلت لحما دون أن تسلب الحكم عن الاول والثانى يسمى بدل الغلط وهو مالايقصد متبوعه بل يجرى لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك رأيت زيدا حمارا أردت أن تقول رأيت حمارا فغلطت فقلت رأيت زيدا ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله غلط به سلب أى سلب الغلط عن الأول بالثانى وذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعز انسب وللاضراب متعلق باعز وقصدا منصوب بصحب وفاعل صحب هو البدل المشار اليه بذا وقصدا بمعنى مقصودا وهو واقع على الاول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أى ان صحب البدل ذا قصد وقوله دون قصد فى موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الاول عليه أى وان صحب البدل المتبوع حالة كونه دون قصد وغلط خبر مبتدأ مضمر على حذف مضاف أى هو بدل غلط وبه سلب صفة ومفعول سلب ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام وتقدير كلامه وإن صحب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الاول وهو المتبوع ثم مثل للاقسام الاربعة فقال

كزُرْهُ خالداً وقبِّلْه اليدا   واعْرِفْهُ حقَّهُ وخُذْ نبْلا مدَى

فزره خالداً مثال للبدل المطابق لان خالد والضمير المتصل بزره كشىء واحد وقبله اليدا مثال لبدل البعض من الكل واعرفه حقه لبدل الاشتمال وفى هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضمر وسيأتى وخذ نبلا مدا مثال للبدل المباين وقد تقدم انه على قسمين والمثال محتمل لهما لانه يجوز ان يكون قصد الاول فيكون كقولك أكلت خبزا لحما وان لايقصد فيكون كقولك رأيت زيدا حمارا والمداجع المدية وهو السكين ثم قال (وَمِنْ ضميرِ

الحاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ ۞ تُبْدِلهِ إِلاَّ ما إحاطةً جلاَ ۞ أو اقْتَضَى بَعْضاً أو اشْتِمالاً)

يعنى أن ضمير الحاضر لايبدل منه الظاهر مطلقا بل ان كان بدل بعض جاز مطلقا وكذلك بدل الاشتمال ومثال بدل البعض قول الشاعر أوعدنى بالسجن والاداهم ۞ رجلى فرجلى شثنة المناسم ومثال بدل الاشتمال قوله ۞ وماألفيتنى حلمى مضاعا ۞ وان كان مطابقا فيشترط فيه ان يدل على احاطة نحو جئتم كبيركم وصغيركم وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقا وقد تقدم فى المثل ومن ضمير متعلق بتبدله والظاهر مفعول بفعل

(قوله جئتم كبيركم وصغيركم) وهو كقوله تعالى حكاية (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا

مقدر يفسره تبدله وإلا استثناء ومامنصوب على الاستثناء وهى موصولة وصلتها جلاو إحاطة مفعول بجلاو أو اقتضى معطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتمال فقال (كانك ابتهاجك اشتمالا) فابتهاجك بدل من الضمير فى انك واستمالا خبران ثم قال (وبدل المضمن الهمز يلى همزاً) يعنى أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام لابدأن يكون البدل مقترنا بهمزة الاستفهام وقدمثل ذلك بقوله (كمن ذا أسعيد أم على) وبدل مبتدأو الهمز مفعول ثان بالمضمن ويلى فى موضع خبر المبتدأ وهمزا مفعول بيلى ومن اسم استفهام وهو مبتدأ وذا خبره وأسعيدام على بدل من من ثم قال

وَيُبدل الفعلُ من الفعل كمَنْ يَصلْ إلينا يَسْتعن بنا يعَن

يعنى أنه يجوز ان يبدل الفعل من الفعل وظاهره أن ذلك جائز فى جميع أقسام البدل والمسموع من ذلك بدل الكل كقوله * متى تأتنا تلمم بنا فى دارنا * فأتنا وتلمم متفقان فى المعنى وبدل الاشتمال كقوله تعالى (يلق أثاما يضاعف له العذاب) ومنه قوله فى المثال من يصل الينا يستعن فيستعن بدل من يصل بدل اشتمال أو ما بدل الغلط فاجازه قوم ونقل جوازه عن سيبويه والقياس يقتضيه ومثاله قام قعد زيد أردت ان تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعد منه وأما بدل البعض فلم يسمع

﴿ النِّداء ﴾

النداء فى اللغة الصوت ويضم أوله ويكسر وهو فى الاصطلاح الدعاء بحروف مخصوصة والمنادى ثلاثة أقسام بعيد وقريب ومندوب وقد أشارالى الاول فقال

وللمنادَى النَّاء أوْ كالنَّاء يَا وأىْ وآ كذا أيا ثُمَّ هيا

فذكران المنادى البعيد له خمسة احرف والمراد بالنائى البعيد المسافة وبأو كالناء البعيد حكما كالساهى ثم اشار الى المنادى القريب بقوله (والهمز للدانى) والدانى هو القريب وذكر له حرفا واحداً وهو الهمزة نحو ازيدا قبل ثم اشار الى المندوب فقال (وو المن ندب * أو يا) فذكر للمندوب حرفين وا ويا نحو وازيداه فعلم ان يا ينادى بها المندوب وغيره وان وا لا ينادى بها الا المندوب ثم قال

(وغير والذى اللبس اجتنب) غير وا وهو يا يعنى ان يا اذا لم تكن قرينة تبين الندبة اجتنبت وتعينت وا لانها لا لبس فيها ثم ان المنادى على ثلاثة أقسام قسم يمتنع معه حذف النداء وقسم يقل وقسم يجوز وقد اشار الى الاول والثالث بقوله

وغيرُ مندُوب ومُضمر وما جا مستغاثا قدْ يعرّى فاعلما

فيمتنع حذف النداء مع هذه الثلاثة التى ذكرت أما المندوب والمستغاث فان المقصود فيهما مد الصوت والحذف ينافى ذلك واما المضمر فيمتنع معه الحذف لانه يفوت معه الدلالة على النداء اذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة سائر المناديات ودخل فيهما ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الاشارة فاخرجه بقوله

وذاك فى اسم الجنس والمُشار لهْ قلْ ومن يمنعهُ فانْصُرْ عاذِله

الاشارة الى حذف حرف النداء وفهم من البيت ان فى حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الاشارة خلافا لقوله ومن يمنعه والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال ومن يمنعه فانصر عاذله فعاذل المانع يجيزو عاذله اسم فاعل من عذل اذا لام وذاله معجمة

(قوله وبدل الاشمال) كقوله تعالى يلق أثاما يضاعف وقال ابن هشام هو بدل كل لان مضاعفة الجليل العذاب هى لقى الآثام (قوله وأما بدل البعض فلم يسمع) ومثله الازهرى بقوله ان تصل تسجد لله يرحمك

(قوله النداء) قال ابن أبى الربيع المنادى اذا حقق كان مفعولا فى المعنى كانك قلت فى يازيد أنادى زيدا ولهذا ساغ تركيب الحرف مع الاسم ونقل ابن الخيار عن الزمخشرى أن اللفظ بهذا خطأ قال لان النداء ركن من أركان المعانى واللفظ بالفعل يخرجه الى الخبر اه وقيل يا وأخواتها أسماء أفعال وليس بصحيح

ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله ثوبى حجر أى ياحجر ومن حذفه مع اسم الاشارة قوله
* بمثلك هذا لوعة وغرام * أراد ياهذا وفهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم
نحو يوسف أعرض عن هذا والمضاف نحو رب اغفر لى والموصول نحو من لايزال محسنا أحسن إلى
والمطول نحو طالعا جبلا أقبل وأى نحو أيها المؤمنون وذاك مبتدأ وخبره قل وفى اسم متعلق بقل
ومن يمنعه شرط والجواب فانصر عاذله ثم ان المنادى على قسمين مبنى على الضم ومنصوب وقد
أشار إلى الأول قوله

وابن المعرَّف المنادى المفردا   على الَّذى فى رفعه قدْ عُهِدا

يعنى ان حكم المنادى المعرف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء وشمل قوله المعرف ما تعرف قبل
النداء نحو يازيد وما تعرف فى النداء نحو يارجل والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به فيقال فى نحو يارجل
مفرد لانه ليس بمضاف ولا شبيه به وفهم من قوله على الذى فى رفعه قد عهدا انه إذا كان مثنى يبنى على
الألف فتقول يازيدان وان كان جمع مذكر بنى على الواو نحو يازيدون والمعروف مفعول بابن وكان
حقه ان يقدم المنادى لان المعرف نعت له والمفرد نعت للمنادى وعلى الذى متعلق بابن ثم قال (وانو
انضمام ما بنوا قبل الندا *) يعنى ان الاسم إذا كان مبنيا قبل النداء ثم نودى نوى بناؤه على الضم
نحو ياهذا ويابرق نحره ويظهر أثر تقدير الضم إذا اتبع فانه يجوز فيه ما يجوز فى الظاهر الضم فتقول
يا سيبويه الظريف والظريف وغير ذلك من احكام التابع المضموم وإلى ذلك اشار بقوله (وليجر
مجرى ذى بناء جددا) أى ويجرى فى المنوى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذى جدد بناؤه
أى حدث فى النداء ثم أشار إلى الثانى فقال
(والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب) المفرد المنكر هو النكرة غير المقصود كقول الاعمى
يارجلا خذ بيدى لانه لم يناد رجلا بعينه ومثال المضاف ياعبدالله وياغلام زيد والمراد بشبه المضاف
المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعا نحو ياحسنا وجهه أو نصبا نحو ياطالعا جبلا أو فى المجرور نحو ياما را بزيد
أو كان معطوفا ومعطوفا عليه نحو ياثلاثة وثلاثين فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل لان المنادى
مفعول بفعل محذوف تقديره أنادى ولا خلاف فى وجوب نصبها واليه أشار بقوله
(عادما خلافا) والمفرد مفعول مقدم بانصب وعاد ما حال من الضمير المستتر فى انصب ثم قال

ونحو زيدٍ ضُمَّ وافتحنَّ من   نحو أزيدُ بن سَعيدٍ لا تهنْ

يعنى ان ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة شروط الأول أن يكون علما
كزيد من المثال الثانى أن يكون موصوفا بابن الثالث أن يكون ابن مضافا إلى علم كسعيد من المثال الرابع
ان لا يفصل بينهما فاصل أى بين المنادى وصفته الخامس أن يكون المنادى ظاهر الضم وهذه الشروط
كلها مفهومة من المثال المذكور ونحو مفعول بضم وهو أيضا مطلوب لا فتحن ومن نحو متعلق
بضم وتهن مضارع وهن بمعنى ضعف وفهم منه انه ان لم يكن المنادى علما ولا مضافا اليه ابن وجب
البناء على الضم على ما يقتضى أصل المنادى المفرد وقد صرح بهذا المفهوم فقال

والضَّمُّ إنْ لم يل الابنُ علما   أوْ يل الابن علمٌ قدْ حُتما

فمثال كون المنادى غير علم يا رجل ابن سعيد ومثال كون المضاف اليه ابن غير علم يا زيد ابن
اخينا والضم مبتدأ وخبره قد حتما وان لم يل شرط وجوابه محذوف والتقدير والضم قد حتم ان

(قوله وابن المعرف) علة بنائه وقوعه موقع ضمير المخاطب وذلك ان المنادى مخاطب وحق الخطاب أن يكون بالكنايات لا بالاسماء الظاهرة فكان ينبغى أن يقال يا أنت فأوقع الظاهر موقع أنت وكان البناء ضما تشبيها بقبل وبعد بجامع انقطاع الصوت وأيضا لو بنى على غير الضم لالتبس فى النصب بالنكرة غير المقصودة وفى الجر بالمضاف إلى ياء المتكلم وأيضا إذا أضيف أو نكر يعرب فكذلك قبل وبعد إذا أضيفا أو نكرا يعربان

لم يل فهو متحتم ويجوز أن يكون قدحتما جــواب الشرط والشرط وجوابه خبر الضم واستغنى بالضمير الذى فى حتم فى الربط لان جملتى الضم والشرط يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزيلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ثم قال

واضْممْ أوِ انْصب ما اضطراراً نُوِّنا مما لهُ استحقاق ضمٍّ بُيِّنا

يعنى انه يجوز الضم والنصب فى المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر لتنوينه فمثال الضم قوله سلام الله يا مطر عليها ٭ وليس عليك يامطر السلام
ومثال النصب قوله ضربت صدرها إلى وقالت ٭ يا عديا لقد وقتك الاواقى
والمختار عند الخليل وسيبويه الضم وفى تقديم الناظم له اشعار باختياره وينبغى أن يعتقد أنه عند من يرى الضم مع التنوين مبنى وعند من نصب معرف ومامفعول بانصب وهومطلوب أيضا لاضمم فهو من باب التنازع وهى موصولة وصلتها نونا واضطرارا هو تعليل لنونا وبما يتعلق بنون وما المجرورة بمن موصولة واستحقاق ضم مبتدأ وبينا خبره والجملة صلة لما وله متعلق ببينا ثم قال (وباضطرار خص جمع ياوأل ٭) يعنى انه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل الا فى الضرورة كقوله ٭ من أجلك يا التى تيمت قلبى ٭ وقوله ٭ فيا الغلامان اللذان فرا ٭ ثم استثنى من ذلك لفظة الله والجملة الاسمية المصدرة بأل فقال
(إلا مع الله ومحــكى الجمل) فيجوز فى الاختيار ياالله بقطع الهمزة ووصلها للزوم أل له حتى صارت كأنها من نفس الكلمة ويا الرجل منطلق إذا سميت به رجلا لان ال من جملة المسمى به ثم قال (والأكثر اللهم بالتعويض) يعنى أن الأكثر فى نداء لفظة الجلالة اللهم بميم مشددة مزيدة أخرى عوض من حرف النداء وفهم منه أن قولهم يا الله وان كان جائزا فى الاختيار دون اللهم فى الكثرة وقد جاء فى الشعر الجمع بين النداء والميم واليه أشار بقوله ٭(وشذ يا اللهم فى قريض) وجه شذوذه أنه جمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله
انى إذا ماحدث الما ٭ أقول يا اللهم يا اللهما والقريض الشعر

﴿ فصلٌ ﴾ (تابعَ ذى الضَّمِّ المضافَ دُونَ ألْ ألْزِمهُ نصْبا كأَزَيدُ ذا الحِيَلْ)

وشمل قوله تابع جميع التوابع والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ماسيأتى وشمل ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمضاف نعت لتابع وخرج به التابع المفرد ودون أل خرج به المضاف المقرون بأل وقوله ألزمه نصبا يعنى فى التابع المستوفى الشروط وذلك إذا كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافا مجردا من أل فمثال ما استوفى للشروط فى وجوب النصب وهو نعت يازيد ذاالجة ومثاله وهو توكيد يازيد نفسه وياتميم كلهم ومثاله وهو عطف بيان يازيد عائد الكلب فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع وإلى ذلك أشار بقوله (وما سواه أرفع أو أنصب) فمثال النعت يا زيد الظريف والظريف ومثال عطف البيان يازيد قفة ومثال التوكيد يا تميم اجمعون ومثال المضاف المقرون بأل يا زيد الحسن الوجه فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب وتابع مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال يفسره ألزمه والمضاف نعت لتابع ودون متعلق بالاستقرار على انه حال من تابع ونصبا مفعول ثان لالزمه والمفعول الأول الهاء وما مفعول بارفع وهو مطلوب لانصب فهو من باب التنازع وهى موصولة وصلتها سواه ثم قال

خص الخ) لان النداء معرف وأل معرفة فى بعض الصور كما فى الغلام أو فى صورة المعرفة كما فى التى تيمت قلبى ولا يجتمع معرفان (قوله من أجلك يا التى تيمت قلبى) تمامه وأنت بخيلة بالود عنى (قوله فيا الغلامان اللذان فرا) تمامه اياكما تكسبان شرا (قوله والأكثر اللهم) مبنى على الضم الذى على الهاء كما هو المتبادر وتردد بعض الافاضل فى ذلك وقال لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضمة مقدرة على الميم المشددة لكونها بالعوضية صارت جزأ والبناء كالاعراب انما يكون فى الآخر كما قالوا فى عدة مثلا والفرق بينهما مالايخفى فتدبره وجملة اللهم انشائية وأصلها ادعو الله على ماقرره النحاة اه ولعل الفرق أن الميم فى اللهم عوض عن كلمة مستقلة والهاء فى عدة عوض عن جزء من أجزاء الكلمة فاعطى المعوض فى المحلين حكم المعوض عنه انتهى من خط من نقل من خط الشيخ يس رحمه الله (قوله تابع ذى الضم) أى وما ألحق به أو انه أطلق الضم وأراد مطلق البناء ولو على الألف أو الواو فكانه قال تابع ذى البناء المضاف دون أل

(واجعلا

(واجعلا * كمستقل نسقا وبدلا) يعني أن عطف النسق والبدل إذا تبعا المنادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم ان كانا مفردين ونصبهما إن كانا مضافين وسواء كان المنادى مبنيا على الضم أو منصوبا فتقول يا أخانا وزيد ويا أخانا عمرو ويازيد وأخانا وياعمرو صاحبنا وسبب ذلك أن البدل فى نية تكرار العامل وحروف العطف بمنزلة العامل فاذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء والالف فى اجعلا بدلا من نون التوكيد الخفيفة ونسقا وبدلا مفعول أول باجعلا وكمستقل فى موضع المفعول الثانى لأن معنى اجعلا صيرا ثم ان المعطوف عطف نسق إذا كان مقرونا بأل فيه وجهان وإلى ذلك أشار بقوله

وإنْ يَكُنْ مصْحُوب ألْ ما نُسقَا ففيه وجْهَان ورفعٌ يُنْتَقى

يعني أن المعطوف عطف النسق إذا كان مصحوبا بأل يجوز فيه وجهان الرفع والنصب والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله ورفع ينتقى وعلم ان ثانى الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم فى بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول يازيد والحرث والحرث ومنه قوله

ألا يازيد والضحاك سيرا * فقد جاوزتما خمر الطريق

يروى برفع الضحاك ونصبه وفهم من قوله ورفع ينتقى أنه موافق للقائلين باخباره وهو الخليل وسيبويه والمازنى وانما اختير لمناسبة الحركتين ولماحكى سيبويه أنه أكثر فى كلام العرب من النصب ومصحوب خبر يكن ومانسقا اسمها ويجوز العكس والأول أرجح ففيه وجهان جملة من مبتدأ وخبر وهى جوب الشرط ورفع ينتقى جملة من مبتدأ وخبر وهى مستأنفة ثم اعلم ان من المناديات أى ويلزم أن يوصف بأحد ثلاثة أشياء أل وذو والذى وقد أشار إلى الأول فقال

وأيُّها مصحوب ألْ بعْد صفه يلزمُ بالرَّفع لدى ذى المعرفه

يعني أن أيا إذا كانت منادى لزم وصفها بمصحوب أل الواجب الرفع نحو يا أيها الرجل وانما لزم رفع وصفها وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المنادى غير أى لابهامها وهى نكرة مقصودة وانما لزمتها الهاء لتكون عوضا مما تستحق من الاضافة والارجح فى ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوبا فاى مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم بيلزم وصفة منصوب على الحال من مصحوب أل وبالرفع فى موضع الحال مصحوب ولدى متعلق بيلزم وبعد فى موضع الحال والمضاف اليه بعد ضمير عائد على أى والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل فى حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز ان يكون مصحوب أل مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أيها والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله (وأى هذا أيها الذى ورد *) يعني أنه ورد فى كلام العرب صفة ايها باسم الاشارة نحو يا أيهاذا الرجل وشمل المفرد والمثنى كقوله

أيها ذان كلا زاديكما * ودعانى واغلا فيمن وغل

وبالموصول المصدر بال كقوله تعالى يا أيها الذى نزل عليه الذكر ثم قال (ووصف أى بسوى هذا يرد) يعني أيا لا توصف إلا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يقال يا أيها صاحب عمرو ونحوه ثم قال

وذو إشارةٍ كأَىّ فى الصّفه إنْ كان تركُها يُفيتُ المعْرفه

يعني ان اسم الاشارة يجرى مجرى اى فى وجوب وصفه بما وصفت به اى من واجب الرفع معرف

وقوله واغلا فيمن وغل الواغل هو الذى يدخل على الناس من غير نداء وهم يأكلون

بأل والموصول المصدر بأل فتقول ياذا الرجل كما تقول ياأيها الرجل ويا ذا الذى كما تقول يا أيها الذى آمن فذا فى هذا المثال ونحوه بمنزلة أى فى التوصل إلى نداء مافيه أل وفهم من قوله ان كان تركها يفيت ان اسم الاشارة قد لايفيت المعرفة فلا يفتقر إلى وصف فتكون كسائر الاسماء المناديات كما إذا قلت ياهذا وأنت مقبل على رجل تعينة وهذا ليس من هذا الفصل ثم قال

فى نحوِ سعدُ سعدَ الأوْسِ ينْتصبْ ثانٍ وضُمَّ وافتحْ أولاً تُصبْ

يعنى أن المنادى المبنى على الضم إذا تكرر وأضيف لما بعده وجب نصب الثانى لأنه مضاف وجاز فى الأول الضم على الأصل والفتح على الاتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله

ياتيم تيم عدى لاأبا لكم * لايلفينكم فى سوأة عمر

ومثله قوله ياسعد سعد الاوس وفهم من قوله فى نحو أن ذلك جائز فى العلم وفى النكرة المقصودة نحو ياغلا غلام زيد وهو مذهب البصريين وفهم من تقديمه الضم أنه أحسن الوجهين وارجحهما وفى نحو متعلق بينتصب ونصب مضارع مجزوم فى جواب الأمر

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله (واجْعل منادًى صحَّ إنْ يُضفْ ليا كعبْدِ عبْدِى عَبْدَ عبداَ عبدِيا)

شمل قوله منادى الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله صح فانه فى النداء كحاله فى غير النداء وعلم أن يا فى قوله ليايا المتكلم إذ لايضاف لياء المخاطبة وليس فى الضمائر ياء غيرهما وقد ذكر فى الاسم المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات الأولى ياعبد بخلاف الياء والاستغناء بالكسر عنها وهى افصحها الثانية ياعبدى باثبات الياء الساكنة الثالثة ياعبد بقلب الياء الفا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة الرابعة ياعبدا بقلب الياء الفا واثباتها الخامسة عبدى بفتح الياء وهى الأصل ولم يذكرها فى النظم على الترتيب فى القوة والضعف بل على ماسمح به الوزن وأفصحها حذف الياء وابقاء الكسرة ثم اثبات الياء ساكنة ومتحركة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف وابقاء الفتحة وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهى بناؤه على الضم كقوله تعالى وقل رب احكم بالحق فى قراءة وفى قوله كعبد الخ البيت فائدتان إحداهما التنبيه على اللغات المذكورة والاخرى التنبية على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بأن لاتكون الاضافة للتخفيف وذلك مفهوم من المثال احترازا بما فيه الاضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما اضافته للتخفيف فانه لايجوز فيه إلا وجهان اثبات الياء متحركة اوساكنة ومنادى مفعول أول باجعل وصح فى موضع الصفة له والمفعول الثانى كعبد إلى آخر البيت وان يضف شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه * ثم إن المنادى إذا كان مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم الياء فيه كحكمها فى غير النداء نحو يا ابن أخى ويا ابن صاحبي إلا إذا كان ابن ام وابن عم وإلى ذلك أشار بقوله

وفتحٌ أو كسرٌ وحذفُ اليا استمرّ فى يا ابن أُمّ يا ابن عمَّ لا مفرّ

يعنى أن يا ابن ام ويا ابن عم يجوز فى كل واحد منهما الفتح والكسر فتقول يا ابن ام ويا ابن ام وقرىء بهما وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالهما وفهم من قوله استمر اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو اثبات الياء نحو يا ابن امى ومنه قوله * يا ابن امى وياشقيق نفسى * وقلبها ألفا ومنه قوله * كن لى لا على يا ابن عما * وفهم من تمثيله بابن ام وابن عم أن ذلك أيضا مطرد فى يا ابنة ام ويا ابنة عم إذ لا فرق ثم أن المضاف إلى ياء المتكلم يا أبى ويا امى وفيه لغتان

(قوله كاسم الفاعل) أى إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فان كان بمعنى الماضى فاضافته تفيد التعريف فيجرى فيه ما تقدم

زائدتان على اللغات المتقدمة وقد أشار اليهما بقوله

وفى النِّدا أَبَتِ أُمَّتِ عرَض ... واكسرْ أو افتحْ ومنَ اليا التّا عِوَض

فهم من قوله الندا ان ذلك خاص بالنداء. فلا يجوز قام أبت ولا جاءت أمت وفهم من تعيين اللفظين أن ذلك خاص بهما وفهم من قوله عرض أن ذلك غير لازم لهما فانه عرض بعد اللغات المذكورة فى المضاف إلى ياء المتكلم وفهم من تقديمه الكسر على الفتح أن الكسر أكثر وفهم من قوله ومن اليا التاعوض انه لايجمع بينهما لما علم من أنه لايجمع بين العوض والمعوض منه فلا تقول ياأبتى ولا ياأمتى وقد جاء الجمع بينهما فى ضرورة الشعر قال

أيا أبتى لازلت فينا فانما ٭ لنا أمل فى العيش مادمت آملا

وفى النداء متعلق بعرض وأبت وأمت مبتدأ وخبره عرض والتاء مبتدأ وخبره عوض ومن اليا متعلق بعوض

﴿ أسماء لازمت النِّداء ﴾

هذه الأسماء التى ذكرت فى هذا الباب على ثلاثة أقسام مسموع ومقيس وشائع غير مقيس وقد أشار إلى الأول بقوله

وفُل بَعضُ ما يُخص بالنِّدا ... لُؤمانُ نَومان كذا

فذكر ثلاثة الفاظ الأول فل وهو كناية عن نكرة فاذا قلت يافل فكانك قلت يارجل الثانى لؤمان بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فاذا قلت يالؤمان فمعناه ياعظيم اللآمة الثالث نومان بفتح النون وواو ساكنة من النوم فاذا قلت يانومان فمعناه ياكثير النوم ثم أشار إلى الثانى بقوله (واطردا فى سب الأنثى وزن ياخباث ٭) يعنى ان بناء وزن فعال من كل فعل دال على السب مطرد فتقول ياخباث ويافساق ويالكاع ونحوه ومعنى الاطراد فى ذلك انك لاتفتقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال على السب يجوز ان يبنى منه هذا الوزن فى النداء ثم قال (والأمر هكذا من الثلاثى) يعنى بالأمر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثى نحو نزال ودراك وضراب وإنما ذكره هذا الفصل هنا وان لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعال الذى للسب فى الاطراد ثم أشار إلى الثالث بقوله (وشاع فى سب الذكور فعل ٭) يعنى ان فعل يجى فى سب الذكور كما جاء فعال فى سب الأنثى إلا ان فعل غير مقيس واليه أشار بقوله (ولا تقس) فمن المسموع من ذلك ياخبث بمعنى ياخبيث وياغدر بمعنى ياغادر ويافسق بمعنى يافاسق واعلم إنه قد جاء جر فل المتقدم فى الشعر واليه أشار بقوله (وجر فى الشعر فل) يعنى ان فل قد جاء فى الشعر مجرورا فى غير النداء كقوله

٭ فى لجة امسك فلانا عن فل ٭ وقوله وفل مبتدأ وخبره بعض وما موصولة وصلتها يخص وبالنداء متعلق بيخص ولؤمان نومان مبتدأ وكذا خبره وباقى الاعراب واضح

﴿ الاستغاثة ﴾

هى نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به وذكر لها فى هذا الباب حالتين الأول أن يجر المستغاث بلام مفتوحة والثانية ان يزاد فى آخره الف تعاقب اللام وقد أشار إلى الأول بقوله (إذا استغيث اسم منادى خفيضا ٭ باللام مفتوحا) يعنى أن المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة

(قوله فل) ومثله فلة بمعنى امرأة (قوله فى لجة) اللجة بالفتح اختلاط الأصوات وهو المراد هنا وأما اللجة بضم اللام فهو معظم الماء (قوله من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة) يقول أصابته مشقة أى شدة شديدة فلا تكرار فى الحد (قوله والمستغاث به) أى وهو المستغاث وإنما أعرب لدخول اللام

فتجره وانما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضمر ثم مثل بقوله (كيا للمرتضى) وقد فهم من قوله اذا استغيث اسم ان استغاث متعد بنفسه فقول النحو بين مستغاث به مخالف لوضعه العربى قال الله تعالى اذا تستغيثون ربكم وفهم من قوله خفضا أنه معرب بالجر وفهم من المثال انه يجوز ان يكون مقرونا بأل واعراب البيت واضح ثم قال

وافْتَحْ مَعَ المعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا وفى سِوَى ذٰلكَ بالكسر ائْتِيَا

يعنى انك اذا عطفت على المستغاث بتكرير يا فتحت اللام نحو قوله

يالقومى ويالامثال قومى * لأناس عتوهم فى ازدياد

وفى سوى التكرار ليا جىء باللام مكسورة كقوله يبكيك ناء بعيد الدار مغترب * ياللكهول وللشبان للعجب ومفعول افتح محذوف تقديره وافتح اللام وفى سوى متعلق بائتيا وا لاشارة للتكرير أى وفى سوى التكرير ثم قال (ولام ما استغيث عاقبت ألف *) يعنى ان لام الاستغاثه تعاقب الاف فلا يجمع بينهما وفهم منه ان اللام غير لازمة لكون الالف تعاقبها فتقول يالزيد ويازيد ويجوز يالزيدا ثم قال (ومثله اسم ذو تعجب ألف) يعنى ان الاسم المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز ان تدخل عليه لام مفتوحة نحو ياللعجب وان تزاد آخره ألف فتقول ياعجبا ومنه قوله

ياعجبا لهذه الفليقة * هل تذهبن القوباء بالريقة

وإنما ذكر هنا اسم التعجب وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما فى الحكم وعاقبت خبر وألف مفعول بعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ان يكون ألف فاعلا بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتها ألف والأول أظهر ومثله مبتدأ واسم خبر وذو تعجب نعت لاسم وألف جملة فى موضع الصفة للتعجب

﴿ النُدبة ﴾

هى نداء المتفجع عليه أو منه وهى من كلام النساء فى الغالب قوله (ما للمنادى اجعل لمندوب) يعنى أن حكم المندوب كحكم المنادى يضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا أو شبيها به فتقول وازيد وواضارب زيد وواطالعا جبلا ومامفعول مقدم باجعل وهى موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها للمنادى ثم نبه على مايمتنع فى الندبة بقوله وما * نكر لم يندب ولا ماأبهما) يعنى أن كل واحد من النكرة والمبهم لايجوز أن يندب لأن الغرض من الندبة الاعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيها وشمل قوله المبهم اسم الاشارة والموصول بصلة غير معين بها فلو كان الموصول به صلة مشهورة جاز أن يندب وإلى ذلك أشار بقوله (ويندب الموصول بالذى اشتهر *) يعنى أن الموصول إذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز أن يندب وقد مثل ذلك بقوله كبئر زمزم يلى وامن حفر) فتقول وامن حفر بئر زمزم لتنزله فى الشهرة منزلة العلم والذى حفر بئر زمزم عبد المطلب بن هاشم والموصول مفعول مالم يسم فاعله يندب وبالذى متعلق بالموصول لاينندب وهو على حذف الموصول بالوصل المشتهر وبئر منصوب على أنه مفعول مقدم بحفر وامن مفعول بيلى ثم قال (ومنتهى المندوب صله بالألف *) منتهى المندوب هو آخره وشمل العلم نحو وازيدا والمضاف نحو واعبد الملكا وعجز المركب نحو وامعدى كربا وعلم أن وصله بالألف جائز لا واجب من قوله قبل ما للمنادى اجعل لمندوب ثم قال (متلوها ان كان مثلها حذف) يعنى انه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفا

حذف

(قوله لتنزله منزلة الضمير) ووجه الشبه بينهما ان كليهما مخاطب وما اتى من اللام مع غير ضمير المخاطب فبالحمل عليه (قوله هى نداء الخ) تعريف للندبة اصطلاحا وأما لغة فيقال ندبت فلاء اذا بكيت عليه وذكرت محاسنه (قوله او منه) صوابه او المتوجع منه قال شيخنا وبعد كتبى هذ االقيت فى بعض النسخ مايوافق هذا التصويب (قوله عبد المطلب جد النبى صلى الله عليه وسلم قال الامام السوطى فى قصيدة له من آدم لأبيه عبدالله * فيهم أخوشرك ولا مستنكف

حذف إذ لا يمكن اجتماع ألفين وفهم منه أن المحذوفة الألف التى آخر المندوب لا ألف الندبة لأنها تدل على معنى وهى الدلالة على الندبة ومنتهى مفعول بفعل محذوف يفسره صله ومتلوها مبتدأ وخبره حذف ثم قال

كذاكَ تَنْوِينُ الّذى بِهِ كَمَل   مِن صِلةٍ أَوْ غيرِهَا نِلتَ الأمَل

يعنى أن التنوين الذى فى آخر المندوب يحذف إذا لحقته ألف الندبة إذ لا حظ له فى الحركة وقوله من صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وقوله أو غيرها شامل لآخر المفرد نحو وازيدا وآخر المضاف إليه نحو واغلام زيدا والمطول نحو واطالعا جبلا ثم أن حق ألف الندبة أن يكون قبلها فتحة للمجانسة فاذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو واغلام أحمدا وان كانت كسرة أو ضمة أبدلت فتحة لمكان الألف فتقول فى نحو رقاش وارقاشا وفى رجل اسمه قام الرجل واقام الرجلا هذا إذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم فى اللبس وإلى هذا أشار بقوله

والشَّكلَ حَتْماً أَوْلِه مُجانِساً   إنْ يَكُنِ الفَتحُ بِوَهْمٍ لابِساً

المراد بالشكل الحركة يعنى أنه إذا كان فى آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان فى إبدالها فتحة لبس وجب إقرار الحركة وإبدال الألف بمجانس تلك الحركة فتقول فى نحو فتاه وافتا هووفى غلام أخيه واغلام أخيهى لا أنك لو أبدلتهما فقلت وافتاها واغلام أخيها لا التبس بهاء الواحدة وفهم من قوله حتما أن ذلك واجب والشكل مفعول بفعل محذوف يفسره أوله ومجانسا مفعول ثان لأوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره أوله حرفا مجانسا ومعمول مجانس محذوف تقديره مجانسا للحركة السابقة ثم قال (وواقفا زدهاء سكت إن ترد ✱) يعنى أنك إذا وقفت على آخر المندوب فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف فتقول وزيداه وفهم من قوله واقفا أن ذلك لا يكون فى الوصل وفهم من قوله أن ترد أن ذلك جائز لا واجب وقد صرح بهذا المفعول فقال (وإن تشأ فالمد والها لا تزد) أى تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء هذا ما حمله عليه الشارح والمرادى فلا يندرج فيه الا صورتان اجتماع الألف والهاء والاستغناء بالألف عن الهاء نحو وازيد وعندى أى أن ضبط المد بالفتح على أنه مفعول والهاء معطوف عليه وعطف الهاء عليه حسن ليندرج تحته ثلاث صور الأولى الجمع بينهما نحو وازيداه وذلك مفهوم من قوله وواقفا زدهاء سكت الثانية الاستغناء بالألف عن الهاء نحو وازيدا وهو مفهوم من قوله إن ترد الثالثة الاستغناء عنهما معا نحو وازيد وهو مفهوم من قوله وإن تشأ فالمد والها لا تزاد الألف والهاء وهذه الصور كلها جائزة فى الوقف وواقفا حال من فاعل زد المستتر وهاء سكت مفعول بزد وان ترد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وإن تشأ شرط والفاء بعده جواب الشرط والمد مبتدأ وخبره محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارحان والهاء مفعول مقدم بتزد فالجواب على هذا جملة اسمية والها لا تزد ليس فى شىء من الجواب بل هو مستأنف وعلى ما ذكرناه فالجواب لا تزد والتقدير وان تشأ فلا تزد المد والهاء ثم قال

وقائِلٌ وَاعَبْدِيا واعبَدا   مَن فى الندا اليَا ذا سُكونٍ أبْدى

تقدم أن فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات ومن جملتها يا عبدى بياء ساكنة فاذا ندب على هذه اللغة ففيه وجهان أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وتلحق ألف الندبة بعدها وهذا معنى قوله واعبديا والآخر أن تحذف الياء لسكونها فتقول واعبد وهو معنى قوله واعبدا وهذا كله على لغة من أثبت الياء ساكنة وهى معنى قوله من فى الندا اليا ذا سكون أبدى وفهم منه أن باقى اللغات

فى المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص فيقال على لغة من قال ياعبد واعبدا ليس إلا وفى لغة من قال ياعبدى واعبديا وفى لغة من قال يا عبد واعبدا وقائل خبر مقدم وواعبديا واعبدا مفعول بقائل ومن مبتدأ وهى موصولة وصلتها أبدى واليا مفعول بأبدى وفى الندا متعلق بأبدى وذا سكون حال من الياء والتقدير من أبدى الياء ساكنة فى النداء قائل واعبد يا واعبدا

﴿ التَّرْخِيمُ ﴾

الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه وفى الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص قوله (ترخيما احذف آخر المنادى *) يعنى أن المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك بقوله (كيا سعا فيمن دعا سعادا) فاخر المنادى مفعول باحذف وترخيما أجاز فى نصبه الشارح أن يكون مفعولا فيكون التقدير احذف لأجل الترخيم أو مصدرا فى موضع الحال فيكون التقدير أحذف فى حال كونك مرخما أو ظرفا على حذف مضاف فيكون التقدير أحذف وقت الترخيم وزاد المرادى وجها رابعا وهو ان يكون مفعولا مطلقا قال وناصبه أحذف لأنه يلاقيه فى المعنى وفيه نظر لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه فى المعنى ويحتمل عندى وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وعامله محذوف والتقدير رخم ترخيما وقوله كياسعا فيمن دعا أى فى قول من دعا فهو على حذف مضاف والمراد بدعا نادى ثم شرع فى بيان ما يجوز ترخيمه فقال (وجوزنه مطلقا فى كل ما * أنث بالها) يعنى أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثا بالتاء مطلقا من غير شرط من الشروط المذكورة فى غير ذى التاء فيرخم علما نحو * أفاطم مهلا بعد هذا التدلل و نكرة نحو * جارى لا تستنكرى عذيرى * وثلاثيا نحو ياخول فى خولة وثنائيا نحو ياثب فى ثبة ثم بين حكم ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال (والذى قد رخما * بحذفها وفره بعد) يعنى أنك إذا حذفت الهاء للترخيم وفر ما بقى بعد حذفها من الاسم المرخم أى لا تحذف منه شيئا ولا تغيره والذى مفعول بفعل مضمر يفسره وفره وبحذفها متعلق برخم وبعد متعلق بوفره ولما فرغ من ترخيم ذى الهاء شرع فى ترخيم المجرد منها فقال واحظلا * ترخيم ما من هذه الها قد خلا) يعنى أن ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط أشار إلى الأول منها بقوله (إلا الرباعى فما فوق) فشمل الرباعى الأصول كجعفر والثلاثى المزيد كيعمر وشمل قوله فما فوق الخماسى الأصول كفرزدق والمزيد كسمو أل والسداسى والسباعى ولا يكونان الا مزيدين نحو مستخرج واشهيباب وفهم منه أن الثلاثى لا يرخم وهو شامل للمحرك الوسط نحو عمر والساكن الوسط نحو عمرو ثم أشار إلى الشرط الثانى بقوله (العلم) يعنى أن المنادى لا يرخم إلا إذا كان علما وشمل علمية الشخص نحو جعفر وعلمية الجنس نحو اسامة وفهم منه أن النكرة لا ترخم ثم أشار إلى الشرط الثالث بقوله (إن دون إضافة) فلا يرخم المضاف ولو كان علما وشمل الكنية كأبى بكر وغيرها كعبد شمس ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله (وإسناد متم) يعنى أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو برق نحره وفهم منه أن المركب تركيب مزج لا يمتنع ترخيمه لتخصيصه المنع بذى الاسناد فتقول فى معد يكرب يا معدى وقوله واحظلا فعل أمر من حظل يحظل بالظاء المعجمة بمعنى امنع والفه بدل من النون الخفيفة وترخيم مفعول باحظلا وما موصولة وصلتها خلا ومن متعلق بخلا وإلا استثناء والرباعى منصوب على الاستثناء وما معطوفة بالفاء على الرباعى وهى موصولة وصلتها فوق

حذف مخصوص بكونه اخر المنادى ولا شك أن ذلك حقيقة الترخيم (قوله ويحتمل عندى وجها خامسا بخط شيخنا احتمال مردود (قوله وجوزنه مطلقا) أى علما كان أم لا زائدا على ثلاثة أم لا وإنما كثر فيما أنث بالهاء لأنه كان متغيرا قبل النداء بقلب التاء هاء فى الوقف فلما زال التغيير بالبناء على الضم التبس بالتغيير قاله ابن أبى الربيع واحترز بقوله بالهاء عما أنث بالتاء كبنت وأخت فلا يرخم (قوله عذيرى هو الأمر الذى يحاوله الإنسان قوله والذى قد رخما بحذفها وفره بعد) وإنما لم يحذف ما قبل التاء وإن كان زائدا لأن التاء فيه بمنزلة الجزء الثانى من جزأى المركب والمركب لا يحذف منه إلا الجزء الأخير ويترك ماقبله وعلة حذف الجزء الثانى من المركب شبهه بالتنوين (قوله واشهيباب هو مصدر اشهاب نبه عليه سيدى المكودى بعد فى الصرف عند قوله فيه وإن يزد فيه فما سبعا عدا (قوله متم) انظر هل هو بيان للواقع فلا يحترز به عن شىء أو لاخراج المركب من الصفة والموصوف كما لو سمى شخص بحيوان ناطق

وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف إليه فما فوقه أى فما فوق الرباعى والعلم عطف بيان على الرباعى ودون إضافة متعلق بمحذوف على أنه حال من متم وإسناد معطوف على إضافة ومتم نعت لاسناد وهو اسم مفعول من اتممت ثم قال (ومع الاخر احذف الذى تلا *) يعنى إنك إذا رخمت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضا الحرف الذى قبل الآخر لكن بأربعة شروط أشار إلى الأول منها بقوله (إن زيد) أى إذا كان زائدا فلو كان غير زائد لم يحذف نحو مختار ومنقاد لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة) فتقول يامختاو يامنقاثم أشار إلى الثانى بقوله (لينا) أى ذا لين وشمل حرف اللين الألف نحو شملال والواو نحو منصور والياء نحو قنديل فلو كان حرف صحة لم يحذف وشمل المتحرك نحو سفرجل والساكن نحو قمطر فتقول فيهما ياسفرج ويا قمط ثم أشار إلى الثالث بقوله (ساكنا) يعنى أن يكون حرف اللين ساكنا فلو كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول فيهما ياهبى ويا قنو بغير حذف ثم أشار إلى الرابع بقوله (مكملا * أربعة فصاعداً) يعنى أن يكون حرف اللين المذكور رابعاً فما فوق فشمل الرابع نحو منصور والخامس كمصابيح مسمى به والسادس نحو استخراج مسمى به أيضاً وفهم منه أنه لو كان ثالثا لم يحذف نحو عماد وسعيد وثمود فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففى حذفه خلاف أشار إليه بقوله (والخلف فى * واو وياء بهما فتح قفى يعنى) أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو فرعون وغرنيق ففى حذفهما مع الآخر خلاف فمن حذف قال يافرع وياغرن ومن لم يحذف قال يافرعو وياغرنى وقوله مع الآخر متعلق باحذف وصلة الذى تلا والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف وفى تلا فاعل مضمر عائد على الآخر والذى صفة لمحذوف والتقدير احذف مع الاخر الحرف الذى تلاه الاخر وقوله إن زيد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولينا حال من الضمير فى زيد وهو مخفف من لين وساكنا نعت للينا ومكملا نعت بعد نعت وأربعة مفعول لمكملا وصاعداً معطوف على أربعة وإعراب ما بقى واضح ثم قال: (والعجز احذف من مركب) يعنى أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه وشمل ما آخره ويه نحو سيبويه وما ليس آخره ويه نحو بعلبك وما سمى به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول ياسيب ويابعل وياخمسة وأما المركب تركيب إسناد فإليه أشار بقوله (وقل * ترخيم جملة) قد تقدم فى شروط الترخيم أن لا يكون جملة فى قوله وإسناد متم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه فى باب الترخيم وذكر هنا أن ترخيمه جائز بقلة ثم أشار إلى ذلك بقوله (وذا عمرو نقل) أى أن ترخيمه نقله عمرو يعنى به سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسى وكنيته أبو بشر ولم يذكر الناظم سيبويه فى هذا الرجز إلا فى هذا الموضع ولم يذكره بلقبه المشهور وهو سيبويه وإنما نقله سيبويه فى باب النسب قال تقول فى النسب إلى تأبط شراً تأبطى لأن من العرب من يقول يا تأبط وكأنه إنما منعه فى الترخيم لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها ثم اعلم أن فى الترخيم لغتين وقد أشار إلى إحداها فقال:

وإنْ نويْتَ بَعْدَ حذف ماحُذِفْ   فالبَاقِىَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فيه أُلِف

يعنى أنك إذا نويت المحذوف للترخيم فاترك الحرف الذى قبله على حاله قبل الحذف واستعمله كما كان قبل الحذف وتسمى هذه اللغة لغة من نوى ولغة من ينتظر وشمل قوله بعد حذف ماحذف منه حرف نحو ياجعف فى جعفر وماحذف منه حرفان نحو يامرو فى مروان وما حذف منه كلمة نحو يابعل فى بعلبك وشمل الباقى ما كان ساكنا نحو ياقمط فى قمطر ومضموماً نحو يامنص فى يامنصور ومكسوراً

(قوله ومع الآخر احذف) أى وجوباً (قوله نحو سفرجل والساكن نحو وقمطر) القمطر وعاء الكتب وهو جلد بما وتمثيله بسفرجل قمطر ليس بجيد لأنهما خرجا بقوله زيد فلم يدخلا فيه حتى يخرجا بقوله لينا لأن ما قبل الآخر فيهما أصلى فنقول خرج بقوله لينا دلامص وهو الشىء البراق وحطائط وهو القصير فالميم فى دلامص والهمزة فى حطائط زائدتان غير لينين (قوله هبيخ) هو الرجل الممتلىء لحماً والناعم البشرة والقنور قال الأزهرى هو الصعب الشديد من كل شىء. (قوله وإن نويت بعد حذف ماحذف) من باب التنازع ويصح فى المصدر التنوين والاضافة ويعمل فى كلا الحالين.

(قوله إن لم ينو محذوف) بالبناء للمفعول وأوله ياء تحتية ومحذوف نائب الفاعل وفى بعض النسخ بالبناء للفاعل وقوله تاء نوقيه ومحذوفا بالنصب على المفعولية اه حطاب (قوله والضمير فى واجعله عائد على الحرف الذى قبل المحذوف

نحو ياحار فى حارث ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال :

وَاجْعَلْهُ إن لم يَنْوِ مَحْذُوفًا كما ... لَوْ كانَ بالآخِرِ وضْعا تُمِّما

أى اجعل الحرف الذى قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لوكان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول فى قمطر ياقمط وفى جعفر ياجعف وفى حارث ياحار وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو والضمير فى واجعله عائد على الحرف الذى قبل المحذوف وكما فى موضع المفعول الثانى لأجعله والظاهر أن ما فى قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككون الآخر متمما وضعا وقد تقدم نظيره فى باب الاستثناء فى قوله كما لو الا عدما ثم أشار إلى مايظهر به الفرق بين اللغتين فقال :

فَقُلْ على الأوَّلِ فى ثمودَ يا ... ثمو ويا ثَمِى على الثّانى بيا

يعنى بالأول لغة من نوى فتقول على اللغة الأولى فى ترخيم ثمود ياثمو لأن الواو فى حشو الكلمة لنية المحذوف وتقول على لغة من لم ينو ياثمى بالياء لعدم النظير إذ ليس فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمه فتقلب الواو ياء والضمة كسرة كما فعلوا فى أدل جمع دلو وأصله أدلو فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة ثم أشار إلى مثالين مبنيين على اللغتين فقال :

والتزم الأوَّلَ فى كمُسْلمهْ ... وجَوِّز الوَجْهَيْن فى كَمَسلمهْ

الأول هى لغة من نَوَى فاذا رخمت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث قلت يامسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى ولايجوز أن ترخمه على لغة من لم ينو فتقول يامسلم لئلا يلتبس بالمذكر وأما نحو مسلمة بفتح الميم الأولى مما ليست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول يا مسلم بفتح الميم ويا مسلم بضمها والأول صفة لمحذوف والتقدير والتزم الوجه الأول ثم قال

ولاضطرار رَخَّموا دون ندا ... ما للندا يصلحُ نحوُ أحْمدا

يعنى أنه يجوز الترخيم فى غير النداء إذا كان للضرورة وفهم منه أنه لا يكون فى الاختيار وقوله ما للندا يصلح يعنى أنه لايرخم فى غير النداء إلا ماكان صالحا للنداء أى لمباشرة حرف النداء نحو أحمد فلوكان الاسم مما لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم لا فى الضرورة ولا فى غيرها نحو الرجل وفهم من إطلاقه أنه يرخم على اللغتين السابقتين أما ترخيمه على لغة من لم ينو فمجمع عليه وأما على لغة من نوى فمختلف فيه .

(الاختصاص)

إنما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه به فى اللفظ وإلى ذلك أشار بقوله (الاختصاص كنداء دون يا *) يعنى أن الاختصاص شبيه بالنداء وفهم منه أنه ليس منادى وفهم من قوله دون يا أنه لايصحب حرف النداء ثم مثل فقال (كأيها الفتى بإثر ارجونيا) وفهم من المثال أن أيا لاتوصف باسم الاشارة ولا بالموصول كما فى النداء وفهم من قوله بإثر ارجونيا أنه لابد أن يتقدمها كلام وأن الكلام الذى يتقدمها لابد أن يكون فيه ضمير المتكلم فهم ذلك من قوله بإثر ارجونيا ثم إن الاختصاص يكون فيه الاسم مقرونا بأل ومضافا وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَقَدْ يرى ذا دونَ أىّ تِلْوَ ألْ ... كمِثْل نحنُ العُرْبَ أسْخَى مَنْ بَذَلْ

لعل مراده جنس الحرف الشامل للحرفين فأكثر فان الضمير فى واجعله عائد على الباقى وكان اسمها مستتر عائد على الباقى وبالاخر متعلق بتمما ووضعا منصوب على نزع الخافض وقوله تمما خبر كان وكان ومعمولها صلة لو المصدرية والتقدير واجعل الباقى إن ينو المحذوف ككون الباقى متمما بالحرف الاخر منه وضعا (قوله واو قبلها ضمة) أى لازمة لتخرج الأسماء الخمسة ولذا قلبت الواو ياء فى أدل وأجر جمع دلو وجرو وعلى الأول متعلق بحال محذوف مدلول عليها بالفاء التفريعية والأول نعت لمحذوف وياثمو مفعول قل وبيا فى موضع الحال من ياثمى والتقدير فقل مفرعا على الوجه الأول فى ثمود ياثمو حال كونه بواو وقل مفرعا على الوجه الثانى فى ثمود ياثمى حال كونه بياء (قوله دون ندا) حال من ما فى قوله ما للندا (قوله ماللندا يصلح) قال بعضهم حقه أن يقول مايصلح لترخيم النداء قال ابن هشام والصواب ماقاله الناظم قال أعنى ابن هشام ويشترط أيضا أن يكن زائدا على الثلاثة أو بتاء التأنيث (قوله الاختصاص) هو تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف (قوله وقد يرى ذا دون أى تلو أل) أى وقد يرى هذا المنصوب على الاختصاص تاليا لأل حال كونه دون أى يعنى نحو قولك نحن العرب أسخى من بذل

يعنى أن الاختصاص يكون بالاسم المقرون بأل وليس معه أى وفهم من المثال انه لا بد أن يتقدمه ضمير متكلم مرفوعا بالابتداء كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولم ينبه على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الأنبياء لا نورث ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب إذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والاعراب وحاصله أن المختص على قسمين قسم مبنى على الضم وهو أيها الفتى ونحوه وبنى لشبهه بالمنادى لفظا وموضعه نصب بفعل واجب الحذف فاذا قلت أنا أفعل كذا أيها الرجل فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل والمراد بأيها المتكلم نفسه وقسم معرب نصبا وهو المضاف وذو الألف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف فنحن مبتدأ وخبره أقرى الناس والعرب منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص وكذلك المضاف نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الأنبياء لا نورث فنحن مبتدأ وخبره لا نورث ومعاشر الأنبياء مفعول بفعل واجب الحذف وفى قوله الاختصاص كنداء اشعار بأنه منصوب بفعل واجب الاضمار كالمنادى اشبهه به

﴿ التَّحْذِيرُ والإغْرَاءُ ﴾

التحذير تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه والإغراء الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه وانما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به فى أنهما منصوبان بفعل لا يظهر ثم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الأول إياك وأخواته الثانى ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب الثالث ذكر المحذر منه وقد أشار إلى الاول فقال

إِيَّاكَ والشَّرَّ ونَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

يعنى أن قولك إياك والشر ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو إياكما والأسد وإياكم والمخالفة وفهم منه أن التحذير إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطبا ولا يكون بضمير الغائب إلا فى الشذوذ على ما سيأتى وفهم منه أن العامل المقدر يقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المنفصل وهو ممتنع فى غير باب ظن واخواتها فإياك والشر ونحوه مفعول بنصب ومحذر فاعل بنصب وبما متعلق بنصب وما موصولة واستتاره مبتدأ ووجب خبره والجملة صلة ما وهى واقعة على الفعل الناصب الواجب الاضمار ثم اعلم أن اياك واخواته تستعمل فى التحذير معطوفا عليها كما تقدم ودون عطف وإلى ذلك أشار بقوله

(ودون عطف ذا لايا أنسب) الإشارة بذا للنصب باضمار فعل لا يظهر يعنى ان اياك واخواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحذف نحو إياك من الشر وذا مفعول بانسب ودون ولايا متعلقان بانسب ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله

وما . سواه ستر فعله لن يلزما) فشمل قوله وما سواه النوعين اعنى ما ناب عن ايا من الاسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه وقوله ستر فعله لن يلزما يعنى أنهما منصوبان بفعل مضمر ويجوز اظهاره فتقول رأسك فيكون منصوبا بفعل محذوف ولك اظهاره فتقول نح رأسك ونحوه وتقول فى المحذر منه الاسد ولك اظهار العامل فتقول احذر الاسد وقد استثنى من ذلك نوعين اشار اليهما بقوله

(الا مع العطف أو التكرار *) فالعطف نحو رأسك والحائط والتكرار نحو الاسد الاسد وقد مثله بقوله (كالضيغم الضيغم ياذا السارى) والصيغم الاسد والسارى اسم فاعل من سرى إذا مشى ليلا وهو مظنة الخوف من الضيغم وانما وجب حذف العامل مع إيا لكثرة الاستعمال واما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبدل من اللفظ بالفعل وما مبتدأ وصلته سواه وستر فعله

(قوله على القسم الثالث) سماه ثالثا باعتبار ما تقدم فى كلام المصنف وهو أيها الفتى وفى بعض النسخ على القسم الثانى (قوله الزام المخاطب) من اضافة المصدر إلى مفعوله (قوله واياك وأخواته) أى فروعه وهى اياك وإيا كما وإياكم وإيا كن (قوله بما استتاره) أطلق الاستتار على الحذف مجازا والقرينة ظهور أن الاستتار إنما يكون فى الضمائر (قوله الا مع العطف أو التكرار كالضيغم الضيغم) والعطف نحو ناقة الله وسقياها ومن التكرار نفسك نفسك ومن العطف نفسك وعينك أما مع العطف فليقام العطف مقام العامل وأما مع التكرار فلتنزله منزلة العطف

مبتدأ ثان وخبره لن يلزما والجملة خبر الأول وستر بفتح السين مصدر ستر والستر بكسرها هو الشيء الذي يستر به والمراد هنا الأول وقوله الا ايجاب لنفى لن ومع متعلق بيلزم وذا فى قوله ياذا السارى منادى والسارى صفته ثم قال (وشذ إياى وإياه أشذ *) قد تقدم أن اياك فى التحذير تكون للمخاطب غالبا وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم اياى وأن يحذف أحدكم الأرنب وأشذ منه أن يكون للغائب كقول بعضهم إذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب ثم قال (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك فى المتكلم والغائب الا أنه جعل قياسه منتبذا أى مطروحا وإياى فاعل شذ وإياه مبتدأ وخبره أشذ وحذف من مع أشذ والتقدير وإياه أشذ من اياى ومن قاس مبتدأ وخبره انتبذ وعن سبيل متعلق بانتبذ ولما فرغ من التحذير انتقل إلى الاغراء فقال

وكمحذر بلا إيا اجعلا ... مغرى به فى كل ما قد فصلا

قد تقدم حد الاغراء يعنى أن المغرى حكمه حكم المحذر فى جميع ما تقدم فينصب بفعل واجب الاضمار ان كان مكررا كقوله

أخاك أخاك ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح

ومعطوفا عليه كقولك الأهل والولد وبفعل جائز الاضمار فى غير العطف والتكرار نحو أخاك بيجوز الزم أخاك وقد فهم من كلامه هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أن الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذر وهو مصرح به فى الترجمة والمحذر منه وهو المفهوم من قوله والشر والمحذر وهو مصرح به فى قوله محذر والمحذر به هو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله بما استتاره وجب والف اجعلا بدل من نون التوكيد الخفيفة ومغرى مفعول أول لاجعلا وكمحذر فى موضع المفعول الثانى وبلا متعلق باجعلا

(أسماء الأفعال والأصوات)

انما ذكر اسماء الأفعال بعد التحذير والاغراء لأن بعض أسماء الافعال مغرى به نحو عليك ودونك وفهم من قوله أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب البصريين قوله

ما ناب عن فعل كشتان وصه ... هو اسم فعل وكذا أوه ومه

شمل قوله ما ناب عن فعل اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفعل وخرج بالمثال اسم الفاعل والمصدر لأن معناه كشتان فى كونه غير معمول ولا فضلة فهو تتميم للحد وقد احتوى البيت على أربعة أسماء الأول شتان وهو بمعنى بعد وصه وهو بمعنى اسكت وأوه وهو بمعنى أتوجع ومه وهو بمعنى اكفف وما مبتدأ وهو موصول وصلته ناب وعن متعلق بناب وهو مبتدأ ثان وخبره اسم فعل والجملة وخبر الأول ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الامر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضى وقد أشار إلى الاول بقوله (وما بمعنى افعل كآمين كثر *) يعنى ان ورود اسم الفعل فى كلام العرب بمعنى الامر كثير وكفى بكثرته أن منه نوعا مقيسا وهو فعال من الثلاثى كنزال وليس من الثانى والثالث مقيس ومثل بآمين وهو بمعنى استجب ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله وغيره كوى وهيهات نزر) يعنى أن غير اسم الفعل بمعنى الامر نزر اى قل وشمل قوله غيره ما بمعنى المضارع وقد مثله بقوله كوى ومعناه اتعجب وما بمعنى الماضى وقد مثله بقوله هيهات ومعناه بعد ثم اعلم أن من أسماء الافعال ماهو فى الاصل جار ومجرور وظرف وقد أشار اليهما بقوله

والفعل من أسمائه عليكا ... وهكذا دونك مع إليكا

قوله وكمحذر بلا إيا اجعلا الخ) أى واجعل مغرى به كمحذر بغير ايا فى كل الذى قد فصل (قوله ما ناب عن فعل أى فى المعنى وأما العمل فسيأتى فى قوله وما لما تنوب عنه من عمل الخ وشتان وصه من تمام التعريف (قوله هو اسم فعل) اظهر فى موضع الاضمار لحكاية اللفظ المسمى به فى اصطلاحهم (قوله والفعل من اسمائه عليك ولا يستعمل هذا النوع الا متصلا بضمير المخاطب وشذ عليه رجلا وعلى الشىء ومحل الضمير جر عند البصريين ونصب عند الكسائى ورفع عند الفراء

فانى

(قوله نحو عليك بزيد) والباء زائدة فليس متعديا بحرف الجر فيحمل كلام الشارح على أن المعنى أنه تارة يتعدى بنفسه من غير زيادة باء وتارة تزاد معه الباء بخلاف تنح وأوه فان حرف الجر معهما غير زائد (قوله أنه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما) فقوله ويعملان الخفض مصدرين ليس للحصر لأنهما إذا كانا مصدرين يصح أن يعملا النصب اذا نونا (قوله وما لما تنوب عنه من عمل لها) أي غالبا والا فامين لا يعمل عمل ماناب عنه قال الأزهري من عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر في المجرور والتقدير والذي استقر من عمل للفعل الذي تنوب عنه مستقر لها (قوله والظاهر الخ) وقع في نسخته الذي بألف قبل اللام والصواب لذي بلام الجر وذي اسم اشارة عائد إلى أسماء الأفعال والجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم والعمل مبتدأ مؤخر وفيه متعلق بالعمل ويجوز أن يكون فيه خبرا مقدما للعمل ولذي متعلق بالعمل ويجوز أن يكون العمل فاعلا بالجار والمجرور لاعتماده على الموصول لأن الذي فيه العمل صلة الموصول والعائد الهاء من فيه والتقدير وأخر المعمول الذي استقر لذي فيه العمل (قوله واحكم بتنكير الذي ينون منها) قال الامام

فاتى بثلاثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف فعليك بمعنى الزم وهو متعد بنفسه كقوله تعالى عليكم أنفسكم وبالباء نحو عليك بزيد ودونك بمعنى خذ كقولك دونك زيدا أي خذ زيدا واليك بمعنى تنح ويتعدى بعن نحو اليك عنى أي تنح عنى وهذا النوع مسموع والمسموع منه أحد عشر لفظا الثلاثة المذكورة وكذلك كأنت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك والفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك مبتدأ وخبره فى موضع خبر الأول ودونك مبتدأ وخبره هكذا وها للتنبيه ثم قال

(كذا رويد بله ناصبين ✲) يعنى أن رويدا وبله من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين كقولك رويد زيداً وبله عمر فلو خفضا ما بعدهما كانا مصدرين والى ذلك أشار بقوله (ويعملان الخفض مصدرين) نحو رويد زيد وبله عمرو ومعنى رويد اذا كان اسم فعل امهل واذا كان مصدرا امهالا ومعنى بله اذا كان اسم فعل دع واذا كان مصدرا تركا وفهم منه أن الفتحة فى رويد وبله فتحة بناء لأن أسماء الأفعال كلها مبنية واذا كانا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب لأن المصادر معربة وفهم من قوله مصدرين انه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما وهو الأصل فى المصدر المضاف ورويد وبله مبتدآن والخبر كذا وناصبين حال من الضمير المستتر فى المجرور الواقع خبرا ومصدرين حال من فاعل يعملان والضمير فى يعملان عائد على رويدا وبله فى اللفظ لا فى المعنى فان رويدا وبله اذا كانا اسمى فعل غير اللذين يكونان مصدرين فى المعنى ثم قال (وما لما تنوب عنه من عمل ✲ لها) يعنى أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التى بمعناها فترفع الفاعل ان كانت لازمة نحو هيهات زيد يكون فاعلها واجب الاضمار اذا كان أمرا نحو نزال وتتعدى بحرف الجر ان كان فعلها كذلك نحو عليك بزيد وتنصب المفعول ان كان متعديا نحو نزال زيدا ثم قال وأخر ما الذى فيه العمل يعنى انها فارقت الأفعال فى كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم فى الفعل فلا يقال فى نزال زيدا زيدا نزال وما مبتدأ وهو موصول صلته لما وما المجرورة باللام موصولة أيضا وصلتها تنوب عنه متعلق بتنوب وكذلك من عمل ولها خبر ما الأولى والعائد على ما الأولى ضمير مستتر فى الاستقرار الذى ناب عنه المجرور والضمير العائد على ما الثانية الهاء فى عنه والتقدير والعمل الذى استقر للافعال التى نابت أسماء الأفعال عنها مستقر لها أى لأسماء الأفعال والظاهر أن ما فى قوله ما الذى فيه العمل زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة لأن الذى بعدها موصولة ولو قال وأخر الذى فيه العمل لكان أجود لسقوط الاعتذار عن ما وليس فى قوله العمل ايطاء مع قوله عمل لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ثم قال

واحْكم بتَنْكِيرِ الَّذى يُنَوَّن ... مِنها وتَعْرِيف سِواهُ بَيِّنُ

يعنى ان ما نون من اسماء الأفعال نكرة وما لم ينون منها معرفة فتقول صه ومه فيكونان معرفتين وصه ومه فيكونان نكرتين ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كنزال فانه لم يسمع فيه تنوين وما يلزم التنكير كواها وهذا التنوين الذى يسميه النحويون تنوين التنكير وقد تقدم ✲ ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع فى بيان أسماء الأصوات وهى نوعان أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل اما لزجره كعدس للبغل واما لدعائه كأو للفرس والاخر ما وضع لحكاية صوت حيوان كغاق فى

 ابن غازى عبارته مشعرة بان التنوين وعدمه سماعى اذ لم يقل مثلا إذا أردت التنكير فنون أو التعريف فلا تنون

صوت الغراب أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف وقد أشار إلى النوعين السابقين فقال

وما به خُوطِبَ مَا لا يعْقِل   مِن مُشْبِه اسْمِ الفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَل

يعنى ان ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل فى صحة الاكتفاء به يجعل صوتا وشمل قوله ما خوطب ما كان للزجر كعدس وما كان للدعاء كأوفان كليهما مخاطب به ما لا يعقل وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها خوطب وبه متعلق بخوطب والضمير فى به عائد على الموصول وما بعد خوطب مفعول لم يسم فاعله وهى موصولة أيضا وصلتها لا يعقل والضمير العائد عليها الفاعل بيعقل ويجعل خبر المبتدا وصوتا مفعول ثان بيجعل وهو على حذف مضاف أى اسم صوت ثم أشار إلى النوعين الاخرين بقوله

(كذا الذى أجدى حكاية كقب *) يعنى من أسماء الأصوات ما أجدى حكاية أى أفاد حكاية وشمل قوله حكاية ما كان حكاية لصوت الحيوان كغاق ولغير صوت الحيوان كقب ثم قال (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) يعنى أن البناء لازم فى النوعين ويحتمل أن يريد بالنوعين نوعى أسماء الاصوات وان يريد بهما أسماء الأفعال وأسماء الأصوات وهو أجود لشموله لجميع الباب اذ البناء فى جميع ذلك لازم وقوله فهو قد وجب تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم

(نونا التَّوكيدِ)

قوله   للفِعْلِ تَوكيد بِنُونَيْنِ هُمَا   كنُونِى اذْهَبَنَّ واقْصِدَنْهُمَا

يعنى ان الفعل يؤكد بنوعين إحداهما ثقيلة كالنون فى اذهبن والأخرى خفيفة كالنون فى اقصدنهما ومعنى توكيد الفعل بهما انهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فاذا قلت اضربن ففيه توكيد لاضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد واوهم قوله للفعل شمول جميع الأفعال فأزال الابهام بقوله

يُؤَكِّدانِ افْعَلْ ويَفْعَل آتِياً   ذا طَلَبٍ أَوْ شَرطاً إِمَّا تالِيا

أو مثبتا فى قسم مستقبلا) يعنى أن هذين النوعين لا يؤكدان جميع الأفعال بل يؤكدان ما ذكر وذلك الأمر بصيغة افعل وشمل قوله افعل الأمر والدعاء لأنه أمر فى المعنى وشمل أيضا الأمر للواحد والواحدة والاثنين والجمع مذكرين أو مؤنثين فتقول اضربن يا زيد واضربن يا هند واضربان واضربن واضربنان ويؤكدان أيضا المضارع بشروط أولها أن يكون مستقبلا وهو المراد بقوله آتيا وفهم منه أن المضارع إذا أريد به الحال لا يؤكد بهما الثانى ان يكون اذا طلب فشمل المقرون بلام الأمر نحو ليقومن ولا الناهية نحو لا تقومن واداة التحضيض أو العرض نحو هلا تقومن أو التمنى نحو ليتك تقومن أو الاستفهام نحو هل تقومن الثالث أن يقع بعد إن الشرطية المقرونة بما نحو فاما ترين وهو المراد بقوله او شرطا اما تاليا أى أو شرطا تاليا إما الرابع أن يقع جوابا لقسم وهو مستقبل مثبت وهو المراد بقوله أو مثبتا فى قسم مستقبلا وقوله توكيد مبتدا وخبره فى المجرور قبله وبنونين متعلق بتوكيد لأنه مصدر وهما كنونى اذهبن إلى آخر البيت مبتدأ وخبر والجملة صفة لنونى وافعل مفعول بيؤكدان ويفعل معطوف عليه وآتيا حال من يفعل وذا طلب حال بعد حال وشرطا معطوف على ذا طلب وتاليا نعت لشرطا وإما مفعول مقدم بتاليا ومثبتا معطوف على شرطا وفى قسم متعلق بمثبتا ومستقبلا نعت لمثبت ويجوز أن يكون آتيا حالا من يفعل ولا يراد به قيد الاستقبال ويكون ذا طلب حالا من الضمير المستتر فى آتيا ويكون حينئذ شرط الاستقبال

مستفادا

منك بأمثل

(قوله صوتا يجعل) أى يسمى كافسر الجوهرى وجعلوا الملائكة ولم يسم اسم فعل لأنه لم يوضع للدلالة على فعل فليس بكلام ولا قول حقيقة إذ لم يوضع لعاقل يفهم الخطاب ولا له دلالة على معنى فعل ولا غيره وفيه للبحث مجال وأسماء الأصوات لا تتحمل ضميرا بخلاف أسماء الأفعال

﴿ نونا التوكيد ﴾

(قوله نونا التوكيد) قال الخليل التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة يدل له ليسجنن وليكونا فان امرأة لعزيز كانت أشد حرصا على سجنه (قوله أو مثبتا فى قسم مستقبلا) أى بشرط أن لا يكون مقرونا بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وان لا يكون مقدم المعمول نحو ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون وأن لا يقترن بقد نحو والله لقد أظن زيدا منطلقا وتوكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا وكذلك بعد اما على مذهب سيبويه ولكنه أحسن وأما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط المذكورة وأجازه الكوفيون

مستفادا من قوله ذا طلب أو شرط لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين ويؤيده قوله فى قسم مثبتا مستقبلا ثم اعلم أن نونى التوكيد يكونان مع غير ما ذكر على وجه القلة وإلى ذلك أشار بقوله

وقلَّ بَعْدَ ما وَلَم وَبعد لا وغيْرِ إمَّا مِنْ طوالِبِ الجزا

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعد ما والمراد بها ما الزائدة وبعد لم ولا النافيتين وبعد أداة الشرط غير أما فمثاله بعد ما الزائدة قولهم بعين ما أرينك ومثاله بعد لم قوله

يحسبه الجاهل ما لم يعلما * شيخا على كرسيه معمما

ومثاله بعد لا قوله عز وجل واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ومثاله بعد الشرط بغير أما قوله

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم * ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

أراد تمنعن فأبدل من النون الخفيفة الفا فى الوقف وغير مخفوض عطفا على لا * ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ فى بيان ما ينشأ عن دخولها من التغيير فقال (وآخر المؤكد افتح كابرزا) فعلم أن حق آخر المؤكد بهما الفتح لأنهم جعلوا الفعل معهما بمنزلة خمسة عشر فتقول اضربن ولا تقومن وأبرزن ولا تبرزن وآخر مفعول مقدم بافتح والمؤكد نعت لمحذوف تقديره وآخر الفعل المؤكد افتح ثم إنه قد يعرض فى الأفعال المؤكدة بالنون عوارض توجب لها غير الفتح أشار اليها بقوله

واشكله قبلَ مضمر لين بما جانَسَ مِنْ تحَرُّكٍ قدْ عُلِما

يعنى أن الفعل المؤكد باحدى النونين إذا كان فاعله ضميرا لينا فانك تجعل فى آخر الفعل شكلا مجانسا لذلك الضمير وشمل قوله لين الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول هل تقومان يا زيدان وهل تقومن يا زيدون وهل تقومن يا هند وشمل أيضا الصحيح الآخر كالمثل والمعتل الآخر نحو هل تغزوان يا زيدان وهل تغزن يا زيدون وهل تغزن يا هند ثم إن الضمير اللين إذا كان غير الألف حذف لالتقاء الساكنين واليه أشار بقوله (والمضمر احذفنه) وأل فى المضمر للعهد أى المضمر المتقدم وهو اللين فتقول هل تقومن يا زيدون وأصله تقومون فاجتمعت الواو الساكنة والنون ساكنة فحذفت الواو لالتقائهما ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال (الا الالف) وإنما لم تحذف الالف لخفتها فتقول هل تقومان والهاء فى اشكله عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أى اشكل آخره وقبل متعلق باشكله ولين نعت لمضمر وأصله لين بالتشديد فخففه كما خفف هين ولا يصح ضبطه بكسر اللام لان اللين مصدر ولين صفة إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس وبما متعلق باشكله وما موصولة وهى واقعة على الحركات المجانسة وجانس صلة الموصول ومفعوله محذوف اختصارا تقديره بما جانس المضمر وقد علما فى موضع الصفة لتحرك وظاهره انه تتميم والمضمر مفعول بفعل مضمر يفسره احذفنه والالف منصوب بالاستثناء ثم إن الفعل ان كان آخره الفا فان له حكما غير ما تقدم وله حالتان احداهما أن يكون مرفوعه غير الياء والواو والاخرى أن يكون مرفوعه الياء والواو وقد أشار الى الاولى بقوله

وإنْ يكنْ فى آخرِ الفِعْلِ أَلِفْ فاجْعله مِنْهُ رافِعاً غيْرَ اليا والواوِ يا

أى اجعل الالف الذى فى آخر الفعل ياء اذا كان الفعل رافعا غير الياء والواو ويعنى بالياء ضمير المخاطبة

(قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفى عليك أمرا وأنت بصير به أى إنى أراك بعين بصيرة (قوله فزارة) بكسر الفاء من غطفان (قوله وآخر المؤكد افتح) قال ابن السراج والمبرد والفارسى للتخفيف وقال سيبويه والسيرافى والزجاج عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون (قوله واشكله الخ) هذا كالاستثناء من قوله وآخر المؤكد افتح (قوله والمضمر احذفنه أى ما لم يكن آخر الفعل الفا كما يستفاد من قوله بعد وفى واو ويا شكل مجانس قفى (قوله فهو على حذف مضاف) الصواب اسقاطه (قوله وان يكن فى آخر الفعل الف) اما ان كان فى آخر الفعل واو وياء فكالصحيح نحو يا قوم هل تغزن وهل ترمن بضم ما قبل النون ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره فتحذف مع نون الرفع والواو والياء وتقول هل تغزوان وهل ترميان فتبقى الالاف كما فى الاشمونى

وبالواو ضمير الجمع وشمل غيرهما ألف التثنية نحو هل تخشيان يا زيدان والظاهر مطلقا نحو هل يخشين زيد وهل تخشين هند وهل تخشين الهندان وهل يخشين الزيدون والضمير المستتر نحو هل تخشين فتقلب الالف فى جميع ذلك ياء ثم مثل ذلك فقال (كاسعين سعيا) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر والالف اسم يكن والخبر فى المجرور ويحتمل أن يكن تاما بمعنى وجد وهو أظهر والهاء فى قوله فاجعله عائدة على الألف وفى منه عائدة على الفعل ورافعا حال من الهاء فى منه وغير مفعول برافع وياء مفعول ثان لاجعله والتقدير اجل الألف من الفعل ياء فى حال كون الفعل رافعا غير الياء والواو ثم أشار إلى الحالة الثانية بقوله

واحْذِفْهُ مِنْ رافِعِ هاتَيْنِ وفى وَاوٍ ويا شَكْلٌ مجانِسٌ قُفِى

يعنى أن الألف الذى فى آخر الفعل الذى كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء احذفه اذا رفع الفعل الياء والواو واجعل الضمير الذى هو واو أو ياء محركا بحركة تجانسه فتحرك الواو بحركة تجانسها وهو الضم وتحرك الياء بمجانسها وهو الكسر فتقول فى نحو يخشى رافعا للواو هل يخشون وأصله يخشى فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الالف لالتقاء الساكنين فلما لحقت النون حركت الواو لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لمجانستها مع الواو ومثل ذلك فيما اذا كان فاعله الياء ثم مثل بقوله

نحو اخْشَيِنَّ ياهِنْد بالكَسْرِ ويا قوم اخْشَوُنْ واضْمُمْ وقِسْ مُسَوِّيا

فالمثال الأول لما كان مرفوعه ياء والثانى لما كان مرفوعه واو فالعمل فى ذلك مثل ما ذكرت لك فى المثال السابق والضمير فى قوله واحذفه عائد على الالف وهاتين اشارة الى الياء والواو وشكل مبتدأ ومجانس فى موضع الصفة لشكل وقفى خبر لشكل وفى واو متعلق بقفى ثم قال

ولم تقَعْ خفيفةٌ بعْد الألِف لكن شَديدةٌ وكسرها أُلِفْ

يعنى أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وانما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذ كسرها لشبهها بنون المثنى وانما لم تقع بعد الالف النون الخفيفة لأنه لا يجمع فى غير الوقف بين ساكنين الأول حرف لين والثانى مدغم وشمل قوله الالف الف التثنية كقوله تعالى ولا تتبعان والالف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الاناث نحو لا تضربنان يا هندان وهو المنبه عليه بقوله

وأَلِفاً زِدْ قبلها مُؤَكِّداً فِعلا إلى نونِ الإِناثِ أُسْنِدا

وانما شمل قوله الالف الالفين لوجود علة المنع وانما لحقت الالف قبلها ليفصل بين الأمثال وهى نون الضمير ونون التوكيد وخفيفة فاعل بتقع وشديدة معطوف بلكن على خفيفة وكسرها الف جملة اسمية مستأنفة ويمكن أن تكون فى موضع نصب على الحال من شديدة والفا مفعول مقدم بزد ومؤكدا حال من الفاعل المستتر فى زد وفعلا مفعول بمؤكدا واسندا فى موضع الصفة لفعل والى متعلق باسندا ثم ان النون الخفيفة تحذف فى موضعين أشار الى الاول منهما بقوله (واحذف خفيفة لساكن ردف) يعنى أن نون التوكيد الخفيفة تحذف اذا لقيها ساكن كقولك اضرب الرجل ومثله قوله

لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه

وفهم من قوله لساكن انها مرادة معنى لان حذفها لعارض لفظى وهو التقاء الساكنين وفهم

(قوله وانما شمل قوله الالف الألفين أى فى البيت الذى قبله (قوله لوجود علة المنع) وهو عدم الجمع فى غير الوقف بين ساكنين

أيضا من قوله ردف أن الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها ثم أشار إلى الثانى بقوله (وبعد غير فتحة إذا تقف) يعنى أن النون الخفيفة تحذف أيضا إذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو اخرجن يا زيدون واخرجن يا هند بعد أن تحذف من اخرجن واو الضمير ومن اخرجن ياء الضمير لالتقاء الساكنين فاذا وقف عليها ذهبت نون التوكيد لانها لاتثبت فى الوقف فيرجع حينئذ ما حذف لاجلها وقد أشار إلى ذلك بقوله

واردُدْ إذا حَذَفْتها فى الوَقْفِ ما مِنْ أَجْلِها فى الوَصْلِ كانَ عدِما

يعنى أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت ما كان حذف لأجلها فى الوصل وهو الواو من اخرجن والياء من اخرجن فتقول يا زيدون اخرجوا ويا هند اخرجى وفهم منه أيضا ان حذفها لعروض الوقف وانها مرادة معنى وردف فى موضع الصفة لساكن وبعد متعلق باحذف وكذلك إذا وإذا حذفتها متعلق باردد وها عائدة على النون وما مفعول باردد وهى موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفتين لاجل النون وصلتها عدما ومن أجلها وفى الوصل متعلقان بعدم والتقدير اردد فى الوقف إذا حذفت النون الشىء الذى عدم من أجلها فى الوصل ثم قال

وأَبْدِلَنها بَعدَ فتحٍ أَلِفا وقْفاً تقول فى قِفَنْ قفا

الضمير فى وأبدلنها عائد على النون الخفيفة يعنى انها إذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها الفا فتقول فى اضربن فى الوقف اضربا وفى قفن قفا وكذلك إذا وقعت على قوله عز وجل لنسفعن لنسفعا ووقفا مصدر فى موضع الحال من فاعل أبدلنها أى فى حال كونك واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لأجل الوقف

(مالاَ ينْصرِفُ)

الصَّرْفُ تنوينٌ أَتى مُبيِّناً مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنا

يعنى ان الصرف هو التنوين الذى به يتبين أن الاسم الذى يتصل به يسمى أمكن وما صرح به من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين ويمنع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين وقصده فى هذا الباب أن يبين الأسماء التى لا تنصرف وانما ذكر الصرف وعرفه لان بمعرفته يعرف الاسم الذى لا ينصرف فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف ومالم يوجد فيه غير منصرف ثم اعلم ان جميع مالا ينصرف اثنا عشر نوعا خمسة فى النكرة وسبعة فى المعرفة وقد شرع فى القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال

فألِفُ التَّأْنيثِ مُطْلقاً منَعْ صَرفَ الَّذِى حَواهُ كيفما وَقَعَ

يعنى ان ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقا أى مقصورة كانت أو ممدودة كيفما كان الاسم الذى هى فيه من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا نحو ذكرى وسلمى وحبلى وسكارى وحمراء واسماء وزكرياء وانما منعت ألف التأنيث وحدها لانها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم التأنيث فألف التأنيث مبتدأ خبره منع ومطلقا حال من الضمير المستتر فى منع العائد على المبتدأ وحواه صلة الذى والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر فى حواه والهاء فى حواه عائدة على ألف التأنيث وكيفما وقع شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيفما وقع منع الصرف ثم أشار إلى النوع الثانى مما يمنع فى النكرة فقال

برد الواو والياء ونون الرفع لزوال السبب (قوله أمكنا) انما كان أمكن لتمكينه فى باب الاسمية فامكن مشتق من مكن مكانة إذا بلغ الغاية فى التمكن لا من تمكن لان اسم التفضيل لا يصاغ من غير الثلاثى الاعلى وجه الشذوذ (قوله خمسة فى النكرة) فلأن تمنع المعرفة من باب أولى وأما السبعة الباقية فخاصة بالمعرفة (قوله حمراء) أصلها عند سيبويه حمرا بوزن سكرى فلما قصدوا المدزادوا قبل الفها الفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف إحداهما ينقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الأولى أيضا يخل بالمطلوب فلم يبق إلا قلب الثانية (قوله ولزوم التأنيث) على حذف مضاف أى علامة التأنيث ومعنى لزومها انها لا تنفك عن الكلمة بخلاف التاء فى قائمة فانها قد تسقط وذلك فى المذكر وانما اعتبر العلتان أو ما يقوم مقامهما وان تكون احدهما لفظية والاخرى معنوية لان فى الفعل فرعية فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه إلى الاسم

وزَائدا فعلانَ فى وَصْفٍ سَلم   مِنْ أنْ يرى بتاء تَأْنيث ختم

يعنى أن زائدى فعلان وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف إذا كانتا فى وصف سلم من أن يختم بتاء التأنيث والمانع له من الصرف الألف والنون والصفة وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذى هو فعلان وفهم من قوله فى وصف ان هاتين الزيادتين لو كانتا فى غير الوصف لم يمنعا نحو سرحان وفهم منه أن الوصف المحتوى على هاتين الزيادتين إذا أنث بالهاء لم يمنع نحو ندمان فانك تقول فى مؤنثه ندمانة فمثال ما توفرت فيه شروط المانع غضبان وسكران فانك تقول فى مؤنثهما غضبى وسكرى ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة وزائدا معطوف على الضمير المستتر فى منع العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائدا فعلان ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك وفى وصف متعلق بزائدا وسلم إلى آخر البيت فى موضع الصفة لوصف وختم فى موضع المفعول الثانى ليرى وبتاء متعلق بختم ثم أشار إلى النوع الثالث فقال

وَوَصْفٌ أصلىٌّ ووزْنُ أفعلا   مَمْنُوعَ تأْنيثٍ بِتا كأشهَلا

يعنى أن الوصف إذا كان على وزن أفعل وكان مؤنثه ممنوعا من التاء لا ينصرف وفهم منه ان أفعل إذا لم يكن وصفا انصرف كأفكل اسم للرعدة وفهم منه ان أفعل إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع من الصرف كأربع من أسماء العدد وفهم أيضا أن الوصف إذا لم يكن على وزن أفعل لم يؤثر فى المنع كضارب وفهم منه ان أفعل الصفة إذا أنث بالتاء منصرف كقولهم أرمل للفقير فان مؤنثه أرملة وشمل أفعل ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء وما مؤنثه فعلى كأكبر وكبرى وما لا مؤنث له كأكمر للعظيم الكمرة لان قوله ممنوع تأنيث بتا شامل له وشمل أيضا ما اسميته عارضة كأدهم ووصف معطوف على زائدا ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقوم فى زائدى فعلان وأصلى نعت له وهو الذى سوغ الابتداء به إذا جعل مبتدأ ووزن معطوف على وصف وممنوع حال من أفعل وبتا متعلق بتأنيث ثم صرح بمفهوم قوله أصلى فقال

(وألغين عارض الوصفية ٭ كأربع) يعنى ان وزن افعل إذا كان اسما ووصف به فوصفيته غير معتد بها فى المنع لعروضها وذلك كأربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا مررت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصيفته وكذلك رجل ارنب أى ذليل واصله الارنب وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك يلغى أيضا عارض الاسمية وإلى ذلك أشار بقوله (وعارض الإسمية) وهو عكس أربع ومعناه أن افعل يكون فى الأصل وصفا فيجرى مجرى الاسماء فتلغى اسميته ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله

فالأَدْهم القَيد لِكونه وُضِع   فى الأَصْلِ وصفاً انْصرافه مُنِع

من اسماء القيد أدهم وهو فى الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الاسماء فألغيت فيه الاسمية وبقى غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول مررت بأدهم أى بقيد ومثل أدهم فى ذلك ارقم لنوع من الحيات واسود للحية أيضا فالادهم مبتدأ والقيد بدل منه بدل الشىء من الشىء وانصرافه منع خبر المبتدأ ولكونه متعلق بمنع وفى الأصل متعلق بوضع ثم ان من الاسماء التى على وزن افعل ماجاء فيه الصرف ومنع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله

وأَجْدلٌ وأخيلٌ وأفْعَى   مَصروفةٌ وقدْ ينَلْنَ المنعا

اجدل

(قوله وزائدا فعلان) سواء كان له مؤنث غير المختتم بالتاء كسكرى أولا مؤنث له كلحيان لكبير اللحية (قوله نحو سرحان) الصواب التمثيل بريحان لان سرحان مكسور الفاء (قوله نحو ندمان) من المنادمة أى المكالمة لا من الندم كما قاله ابن هشام (قوله ووزن) ينبغى ان يقرأ بالنصب على المعية للنص على اشتراط اجتماع الأمرين (قوله أرمل للفقير) احترز مما حكاه ابن السكيت من قولهم عام أرمل أى جدب وسنة رملاء أى جدباء فانه ممنوع من الصرف (قوله كأربع) قال الامام ابن غازى صوابه التمثيل بأرنب لان أربع لا يرد علينا إذا لا يمتنع منع الصرف على كل وجه انتهى قلت لانه خرج بقوله ممنوع تأنيث بتا

أجدل اسم للصقر وأخيل اسم لطائر ذي خيلان وأفعى اسم لضرب من الحيات وليست هذه الأسماء صفات لا في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يمنعها من الصرف ووجهه أنه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في أجدل لأنه من الجدل وهو القوة وأخيل لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان وفهم من قوله مصروفة وقد ينلن أن الصرف هو الكثير ثم أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال

ومنْع عَدْلٍ مَع وصْف مُعْتبر ... في لَفْظ مَثْنَى وثلاث وأخَر

يعني أن هذه الأسماء الثلاثة التي ذكرها في هذا البيت يمتنع صرفها للعدل والوصف أما مثنى فهو وصف وهو معدول عن اثنين اثنين فاذا قلت جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين اثنين الى مثنى وأما ثلاث فهو أيضا وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فاذا قلت مررت بقوم ثلاث فمعناه مررت بقوم ثلاثة ثلاثة وأما أخر فهو أيضا وصف وهو معدول عن الآخر وذلك لأنه جمع أخرى أنثى الآخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بأل أو الاضافة فعدل عما يستحقه من ذلك وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته ثم قال

ووزنُ مثنى وثلاث كهُمَا ... منْ واحدٍ لأَرْبعٍ فليُعلما

يعني أن موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين في امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث ومربع ورباع ووزن مبتدأ والخبر في قوله كهما أي مثلهما وأدخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن ومن واحد وما بعده بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر ثم أشار إلى النوع الخامس فقال

وكُنْ لجمعٍ مُشْبه مفاعلا ... أوِ المفاعِيلَ بمنْعٍ كافِلاَ

يعني أن الجمع المشبه مفاعل أو المفاعيل في كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها حرفان كمفاعل أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمفاعيل يمتنع صرفه لقيام الجمع فيه مقام علتين وهي الجمع وعدم النظير في الواحد وشمل قوله مفاعل من أوله الميم كمساجد وما أوله غيرها كدراهم وشمل قوله المفاعيل ما أوله ميم كمصابيح وما ليس أوله ميما كدنانير وكافلا خبر كن وبمنع متعلق بكافلا ومفاعل مفعول بمشبه ثم إن من هذا الجمع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان أحدهما ما قلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء ألفا نحو عذارى ولا إشكال في منع التنوين منه والآخر ما استثقلت في بابه الضمة فحذفت ولحقها التنوين وإلى ذلك أشار بقوله

وذا اعْتلال منْهُ كالجواري ... رَفْعاً وَجَرًّا أجْرِه كساري

يعني أن ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوار في كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجري مجرى سار في لحاق التنوين بآخره في حالة الرفع والجر فتقول هذه جوار ومررت بجوار وسكت عن حالة النصب ففهم أنه على الأصل كالصحيح فتقول رأيت جواري وفهم من قوله كالجواري ان نحو عذارى ليس كذلك وان كان معتلا وظاهر النظم ان التنوين في جوار وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة والتنوين في سار للصرف ويخالفه أيضا أن المقدر في ياء جوار الفتحة والمقدر في ياء سار الكسرة وذا اعتلال مفعول بفعل مضمر يفسره أجره وكسار متعلق بأجره ومنه متعلق باعتلال وكالجواري في موضع نصب على الحال من ذا اعتلال ثم قال

المخالفة لبقية البدن وهو الشرقرق سمي أخيل لأنه يتخيل في لونه الخضرة والحمرة وأما الصقر بفتح الصاد فاسم لطائر يقال له البان (قوله وأخيل) فكان حقه من جهة أنه افعل تفضيل كما هو قول الأكثرين أو مشبه لافعل التفضيل كما هو قول الأخفش أن يكون بأل لأن أفعل التفضيل انما يثنى أو يجمع عند عدم الاضافة إذا كان بأل (قوله وهو معدول عن الآخر) وإن شئت قلت معدول عن الألف واللام (قوله في كونه مفتوح الفاء) أطلق الخاص وأراد العام مجازا أي مفتوح الأول سواء كان فاء كقناديل أو غير فاء كمساجد ومصابيح قال شيخ شيخنا العلامة محمد المرابط مذيلا قول الامام ابن مالك

وكن لجمع مشبه مفاعلا أو ... المفاعيل بمنع كافلا في كون

أول بفتح يوسم وألف ... ثالثة لا يعلم

عوض يمان ان يلي كسرا ... عوض

ملفوظا أو مقدرا نلت ... الغرض

متلو حرفين نعم وأن يرى * ثلاثة فوسط قد شهرا ... بكونه ليس محركا ولا * ينوى به وتلوه أن يفصلا

ولسراويل بهذا الجمع　　شبه اقتضى عموم المنع

يعنى أن سراويل ممنوعة من الصرف لشبهه بالجمع الذى على وزن مفاعيل وفهم من قوله شبه أن سراويل ليس بجمع وهو الصحيح خلافا لمن قال أنه جمع سروال أو سراولة ثم قال

وإن به سُمِّىَ أو بما لحق　　به فالصراف منعه يحق

يعنى أن ما سمى به من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف فتقول فى رجل سميته مساجد أو سراويل مررت بمساجد وسراويل والمانع له من الصرف الصيغة مع اصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ما شرح به المرادى البيت وعندى أن قوله وان به أى إن سمى بسراويل او بما لحق به يعنى جميع ما تقدمه من الأنواع الخمسة الممنوعة الصرف لمساواتها للجمع فى منع الصرف فى التسمية ولا وجه لتخصيص الجمع وما ألحق بالجمع فى منع الصرف حال التسمية والضمير فى به الأول على الشرح الأول عائد على الجمع وكذلك به الثانى وما واقعة على سراويل والضمير العائد على الموصول الفاعل بلحق وهو عائد على سراويل وأما على التفسير الثانى فالضمير فى به الأول عائد على سراويل وفى به الثانى عائد على أنواع مالا ينصرف فى النكرة وما واقع على تلك الأنواع والضمير العائد عليها الهاء فى به والتقدير وان سمى بسراويل أو بالأنواع التى لحق بها سراويل أى تبعها فالانصراف منعه يحق فالانصراف مبتدأ ومنعه مبتدأ ثان يحق خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الأول والأول مع ما بعده جواب الشرط ٭ ولما فرغ من الأنواع الخمسة التى لا تنصرف فى النكرة ولا فى المعرفة شرع فى ذكر مالا ينصرف فى المعرفة وهو سبعة أنواع أشار إلى الأول بقوله

والعَلَم امنعْ صرفهُ مُركَّبا　　تركيب مزجٍ نحو معدى يكربا

يعنى أن الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من الصرف ويطلق التركيب فى اصطلاح النحويين على تركيب الاسناد وهى الجمل نحو برق نحره وعلى تركيب الإضافة نحو عبد شمس وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا والمزج فى اللغة الخلط فيختلط الاسم مع الاسم ويجعل الاعراب فى آخر الثانى ويبنى آخر الأول على الفتح نحو بعلبك ما لم يكن آخره ياء فيسكن نحو معدى كرب وخرج بقوله تركيب مزج تركيب الإسناد وتركيب الإضافة وخرج بذكر المثال ما ختم بويه من المركب تركيب مزج فانه يبنى على الكسر فى اللغة الفصحى والعلم مفعول فعل يفسره امنع ومركبا حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والعامل فيه مركب ٭ ثم أشار إلى الثانى بقوله

كذاك حاوى زائدىْ فعلانا　　كغطفان وكأَصبهانا

يعنى أن العلمية أيضا تمنع الصرف مع زيادتى فعلان ولما كان قوله فعلان يوهم إرادة هذا الوزن كما تقدم فى قوله وزائدا فعلان فى وصف ازال ذلك الابهام بقوله كغطفان وكاصبهانا فعلم أن الوزن غير مخصوص بفعلان لأن وزن أصبهان أفعلان ووزن غطفان فعلان وقد يكون على غير ذلك من الأوزان نحو سلمان وعمران وعثمان وخراسان وقوله حاوى مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير كذا علم حاوى زائدى فعلانا ٭ ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظى ومعنوى وقد أشار إلى الأول منهما فقال (كذا مؤنث بهاء مطلقا ٭) يعنى أن العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقا سواء كان ثنائيا كهبة أو زائدا كخولة وعائشة وسواء كان مدلول الاسم مؤنثا كفاطمة أو مذكرا كطلحة ثم ان المعنوى متحتم المنع وجائزه وقد أشار إلى الأول بقوله (وشرط منع العار كونه ارتقى)

(قوله خلافا لمن قال انه جمع سروال أو سروالة) قال المرادى ذهب بعضهم إلى ان سراويل عربى وأنه جمع سروالة ثم أطلق على المفرد ورد بأن سروالة لم يسمع وأما قوله

عليه من اللؤم سروالة
فمصنوع لا حجة فيه

قلت ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال أبو حاتم العرب يقولون سروال والذى يرد به هذا القول ان سروالا لغة فى سراويل لأنه بمعناه وأن النقل لم يثبت لأسماء الأجناس وإنما ثبت فى الأعلام وسراويل مؤنث فلو سمى به ثم صغر امتنع صرفه للعلمية والتأنيث وان زالت وصفية الجمع بالتصغير (قوله وما ألحق بالجمع) ساقط فى أكثر النسخ (قوله كاصبهانا) بفتح الهمزة وكسرها وكذلك الباء وقال عياض فى المشارق وأهل خراسان يقولون اصفهان بالفاء مكان الباء

(فوق

فوقَ الثَّلاث أو كَجُور أوْ سَقرْ أوْ زَيْدِ اسْم امْرأةٍ لا اسْمَ ذَكَر

فذكر من المؤنث الذى لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع الأول الزائد على الثلاثة كزينب وسعاد فان الحرف الرابع قام مقام التاء الثانى الثلاثى الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة كجور اسم بلد وهو اعجمى فقامت العجمة مقام الحركة الثالث المتحرك الوسط كسقر لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد الرابع أن يكون منقولا من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد فانه نقل من الخفة إلى الثقل وشرط مبتدأ ومنع مضاف إليه وهو أيضا مضاف إلى العار وهو مصدر مضاف إلى المفعول والعار أصله العارى بالياء فحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة وكونه خبر المبتدأ وارتقى فى موضع الخبر لكون وفوق متعلق بارتقى والثلاث مضاف فى التقدير أى فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التاء لأن الحرف يذكر ويؤنث وأو زيد مخفوض بالعطف على كجور أو سقر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة ثم أشار إلى الثانى من المؤنث الذى لا علامة فيه بقوله

وَجْهان فى العادم تذكيراً سَبقْ وعجْمةً كهندَ والمنْعُ أحَقّ

يعنى أن الثلاثى الذى عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان الصرف والمنع والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله والمنع احق وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال

لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب

فصرف الأول ومنع الثانى ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره فى العادم وتذكيرا مفعول بالعادم وسبق فى موضع الصفة لتذكيرا وعجمة معطوف على تذكيرا * ثم انتقل إلى الرابع فقال

والعَجَمىُّ الوَضع والتَّعريف معْ زيدٍ على الثَّلاث صَرفه امتنعْ

يعنى إذا اجتمع فى الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائدا على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف وفهم من قوله العجمى الوضع والتعريف أن الاسم إذا كان أعجميا وكان فى كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب علما انصرف أيضا نحو بندار والمراد بالعجمى ما ليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الاعاجم وفهم أيضا أنه إذا كان ثلاثيا انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو ملك والذى توفرت فيه الشروط نحو ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والعجمى مبتدأ والوضع مضاف اليه والتعريف معطوف على الوضع ومع فى موضع الحال من العجمى وزيد مصدر زاد يقال زاد زيدا وزيادة وحذف التاء من الثلاث لأنه مضاف فى التقدير إلى الاحرف وفيها لغتان التذكير والتأنيث وصرفه امتنع مبتدأ وخبر فى موضع خبر المبتدأ الأول * ثم انتقل إلى الخامس فقال

كذاك ذو وزن يخصُّ الفعْلا أوْ غالب كأحمدٍ ويعلى

يعنى أن العلم إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف فالخاص به نحو ضرب المبنى للمفعول إذا سمى به وشمل الغالب ماوجوده فى الأفعال أكثر من وجوده فى الأسماء نحو أفعل بكسر الهمزة وفتح العين فانه يوجد فى الاسماء نحو اصبع لكن وجوده فى الأفعال أكثر وهو فعل أمر من فعل ونحو ذلك وما كثر فى الاسماء والأفعال معا نحو افعل فانه يوجد فى الأفعال كثيراً نحو اركب واشرب وكذلك فى الاسماء نحو افكل وايدع لكن الهمزة

(قوله مقام الحركة) أى القائمة مقام الحرف الرابع (قوله كهند) مثال لما عدم الشروط المتقدمة فهو ثلاثى ساكن العين عدم تاء التأنيث وعدم تذكيرا سابقا (قوله فى العلب) جمع علبة وهى آنية من جلد تتخذ للشراب (قوله ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل) أى لأنه يفهم من قوله فى العادم تذكيرا سبق وعجمة أنه ان فقد العجمة والتذكير يكون المنع جائزا وان وجدا يكون المنع واجبا ويفهم منه أيضا أن التأنيث اللفظى موجب للمنع مطلقا وان المعنوى منه ما هو مجوز للمنع ومنه ماهو موجب له (قوله بندار) والجمع بنادر وهم تجار يلزمون المعادن (قوله أفكل) اسم للرعدة والارتعاش وايدع هو الزعفران دائر مع حجارة بيض رقيقة

فى الفعل تدل على معنى وليست كذلك فى الاسماء فكان غالبا من هذا الوجه وكذلك يعلى وهو على وزن يفعل وهو أيضا موجود فى الأفعال والاسماء نحو تذهب فى الأفعال وتدمع فى الأسماء ومثل للغالب بأحمد ويعلى ولم يمثل للخاص وفهم منه أن وزن الفعل إذا لم يكن خاصا ولا غالبا لم يؤثر فى منع الصرف نحو لعسب اسم رجل فانه منقول من لعسب إذا أسرع . ذو وزن نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن ويخص الفعل فى موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب * ثم انتقل إلى السادس فقال

وما يَصيرُ عَلماً مِنْ ذى أَلِف زِيدَتْ لإِلحاقٍ فليْسَ يَنصرِفْ

يعنى أنه اذا سمى بما فيه ألف الحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث نحو علقى وذفرى مسمى بهما الآن علقى ملحق بجعفر وذفرى ملحق بدرهم وفهم منه أن الالحاق إذا كان بالهمزة وسمى به انصرف وذلك نحو علباء فانه ملحق بقرطاس وإنما أثرت ألف الالحاق المقصورة لأنها زائدة غير مبدلة من شىء بخلاف الممدودة فان همزتها مبدلة من ياء . وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها يصير وعلما خبر يصير وفى يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول وزيدت لالحاق فى موضع الصفة لألف وليس ينصرف فى موضع خبر المبتدأ ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثانى منها بقوله

والعَلمَ امنعْ صَرفَهُ إنْ عدِلا كفُعَلِ التَّوْكيدِ أوْ كثُعلا

فالأول هو قوله كفعل التوكيد يعنى أن فعل المؤكد به نحو جمع يمتنع صرفه للعلمية والعدل أما العلمية فعلم الجنس وقيل انه معرف بنية الاضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية والظاهر من النظم الأول وأما العدل فهو معدول عن جمعيته الأصلية فان حق جمعاء أن يجمع على جمعاوات والثانى هو قوله كثعلا اسم رجل ومثله عمر وزفر فالمانع له العلمية والعدل أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعمر معدول عن عامر وزفر عن زافر وثعل عن ثاعل . إنما حكم على عمر ونحوه انه معدول عن عامر لأن الأكثر فى الاعلام أن تكون منقولة فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر فلما أرادوا التسميه بعامر عدلوا عنه لعمر اختصارا وجر التوكيد فى قوله كفعل التوكيد لأضافته إليه وثعل معطوف على فعل التوكيد ثم أشار إلى الثالث فقال

والعَدلُ والتَّعْريفُ مانِعاً سَحرْ إذا بِهِ التَّعْيينُ قَصْداً يُعْتَبرْ

يعنى ان سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه فكل ماجاء فى هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فسحر ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف والعدل مبتدأ والتعريف معطوف عليه ومانعا خبر مضاف إلى سحر وهو على حذف مضاف أى مانعا صرف سحر وإذا متعلق بمانعا والتعيين مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر وقصدا بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستتر ثم أشار إلى الرابع بقوله

وابنِ على الكسْرِ فعالِ عَلَما * مُؤَنَّثا وَهْوَ نظيرُ جشَما * عِندَ تميم

فذكر فى فعال إذا كان علما لمؤنث لغتين إحداهما البناء على الكسر لشبهها بنزال فى الوزن والعدل

والتأنيث

(قوله وشبه ألف التأنيث) أى فى كونها لم تقلب عن شىء (قوله علقى) جمع علقاة بينه وبين مفرده سقوط التاء (قوله علباء) هو عصب فى صفحة العنق والجمع علابى (قوله فعلم الجنس) أى علم على الاحاطة لما تبعه (قوله ثعل) نظر فيه بأن الوارد ثعل يثعل فهو اثعل

والتأنيت والعلمية وهو قوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا والاخرى اعرابه اعراب مالاينصرف للعلمية والعدل وأما العلمية فعلمية الأشخاص كحذام وقد يكون فى علمية الأجناس كفجار والعدل عن فاعله فحذام معدول عن حاذمة وهو قوله وهو نظير جشما عند تميم يعنى انه عند تميم غير منصرف كجشم وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك بجشم أن المانع له من الصرف العدل والعلمية وفهم من نسبة هذه اللغة الى تميم ان اللغة السابقة وهى البناء على الكسر لغه أهل الحجاز وفعال مفعول بابن وعلى الكسر متعلق بابن وعلما ومؤنثا حالان من فعـــال وعند تميم متعلق بنظير ٭ ولما فرع من ذكر أنواع الأسماء التى لاتنصرف شرع فى ذكر احكام تتعلق بالباب فقال

واصرفَنْ ما نكِّرا ... من كل ما التَّعريف فيه أثَّرا

يعنى أن ماكان احدى علتيه فى منع الصرف التعريف اى العلمية اذا نكر انصرف وذلك لزوال احدى العلتين فتبقى العلة الأخرى ولا يؤثر فى منع الصرف الا علتان والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول رب معديكرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقيتهم وفهم منه أن الانواع الخمسة المذكورة فى أول الباب غير داخلة فى هذا الحكم ولو سمى بها ونكرت لقصره الحكم على السبعة فانه اذا سمى بواحد من الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهى غير داخلة فى الحكم ولايريد من كل ما التعريف فيه أثرا كائنا ما كان وكل مضاف لما وهى موصولة والتعريف مبتدأ وخبره أثرا وفيه متعلق باثرا والجملة صله ما والضمير فى فيه عائد على الموصول ثم قال

ومايكون منْه منقوصاً ففى ... إعرابِه نهجَ جوار يقتفى

يعنى أن ما كان منقوصا من الأسماء التى لاتنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التى احدى علتيها العلمية لما حمل أو من الأنواع الخمسة التى تقدمتها فانه يجرى مجرى جوار وقد تقدم أن جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا ولاوجه عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار فى البيت الى الأنواع السبعة دون الخمسة لأن حكم المنقوص فيها واحد فمثا له فى غير لتعريف أعيم فى تصغير أعمى فانه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعا وجرا فتقول هذا أعيم ومررت بأعيم والتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة كافى نحو جوار ومثاله فى التعريف يعيل تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن والعلميه والتنوين فيه أيضا فى الرفع والجر عوض عن المحذوف وما مبتدأ وهو موصول ومنقوصا خبر يكون ومنه متعلق بيكون والضمير فيه عائد على الاسم الذى لا ينصرف فى اعرابه متعلق بيقتفى ونهج مفعول بيقتفى والنهج الطريق والجملة من يقتفى ومعمولاته خبرما ثم قال (ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع) يعنى ان الاسم الذى لا ينصرف ينصرف فى موضعين أحدهما فى الضرورة كقوله ٭عصائب طير تهتدى بعصائب ٭ وهو فى الشعر كثير الثانى التناسب كقوله عز وجل سلاسلا وأغلالا وسعيرا فصرف سلاسل لتناسب ما بعده وصرف مالا ينصرف فى الموضعين المذكورين متفق على جوازه وفهم ذلك من اطلاقه وأمامنع المنصرف من الصرف فقد أشار اليه بقوله (والمصروف قد لا ينصرف) يعنى ان الاسم المنصرف قـــد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البته وفهم الخلاف من قوله قد لاينصرف فأتى معه بقد التى تقتضى التقليل ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله

فما كان قيس ولا حابس ٭ يفوقان مرداس فى مجمع

(قوله كحـــذام) بذال معجمة اسم امرأة (قوله (ووزن الفعل) لأن أعيم على وزن أبيطر بناء على أن وزن أفعل لايتعين فى

﴿ إعرابُ الفعل ﴾

قوله ارْفعْ مُضارعاً إذا يُجَرَّد مِنْ ناصبٍ وجازمٍ كتَسْعَد

انما أطلق فى اعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الاناث ولا نون التوكيد لنصه على ذلك فى باب المعرب والمبنى فاكتفى بذلك واعرابه رفع و نصب وجزم فبدأ بالرفع لانه السابق الا انه لم ينص على رافعه وفيه خلاف ومذهب البصريين ان رافعه وقوعه موقع الاسم ومذهب الكوفيين ان رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف وفى قوله اذا يجرد من ناصب وجازم اشعار ما بمذهبه ويجوز ضبط يسعد بضم التاء مبنيا للمفعول من أسعد يسعد وبفتحها مبنيا للفاعل من سعد يسعد ومضارعا مفعول بارفع وهو نعت لمحذوف والتقدير ارفع فعلا مضارعا ثم شرع فى النواصب للفعل المضارع فقال (وبلن انصبه وكى وكذا بأن) فذكر منها فى البيت ثلاثه لن وهى حرف نفى تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو زيد لن يذهب وكى وهى حرف مصدرى نحو جئتك لكى تكرمنى أى لان تكرمنى وان هى ايضا حرف مصدرى وهى أصل النواصب لأنها تعمل ظاهره ومضمره وانما قدم عليها لن وكى وكان حقه أن يقدمها عليهما لاصالتها لتفصيل الذى فيها ولذلك قال (لا بعد علم) يعنى أن أن الناصبة هى التى تقع بعد غير العلم نحو أعجبنى أن تقوم وأحببت أن تذهب ودخل فى العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال

والَّتى مِنْ بعد ظنٍّ فانْصِبْ بها والرَّفع صَحِّحْ

يعنى أن أن اذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فتنصب مابعدها وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها وقد قرىء وحسبوا أن لاتكون بالنصب والرفع أما النصب فعلى أنها ناصبة وأما الرفع فقد نبه عليه بقوله (واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد) يعنى أن أن الواقعة بعد الظن اذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا فى قوله بعد علم عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير بأن بعد غير العلم والتى مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره فانصب بها والرفع مفعول بصحح ومن ان متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم وهو جواز الرفع والنصب اذ كل واحد منهما اعنى من النصب والرفع مطرد والحاصل أن أن تكون ناصبة وهى التى تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهى التى تقع بعد العلم وجائز فيها الامران وهى التى تقع بعد الظن ثم ان الواقعة بعد غير العلم والظن وهى الناصبة قد تهمل والى ذلك أشار بقوله

وبعْضهمْ أَهْمل أَنْ حَملا على ما أُخْتِها حيثُ اسْتحقَّت عملا

يعنى أن من العرب من يجيز اهمال ان غير المخففة حملا على المصدريه فيرتفع الفعل المضارع بعدها كقرءة بعضهم لمن اراد أن يتم الرضاعة بالرفع وكقول الشاعر

ان تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وان لاتشعرا أحدا

فرفع مابعد الأولى ونصب مابعد الثانية وكلاهما غير مخففة وانما حملت فى ذلك على ما المصدرية لاشتراكهما فى المعنى وما المصدرية لاعمل لها كقوله عز وجل لا أعبد ما تعبدون لا أعبد عبادتكم وبعضهم مبتدأ أى بعض العرب وأن مفعول بأهمل وحملا مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر فى اهمل واختها بدل من ما وحيث متعلق باهمل * ثم انتقل الى الناصب الرابع وهو اذن وهى ثلاثة أنواع واجبة الإعمال وجائزته وواجبة الاهمال وقد أشار الى الأول بقوله

ونصبوا بإذَنِ المستقبلا إنْ صُدِّرت والفعْلُ بعدُ مُوصلا

الوصف (قوله والرفع صحيح) أى كان النصب صحيح فهما جائزان وأما الاصح منهما فأمر آخر (قوله وهو) أى من قوله فهو مطرد (قوله ان تقرآن الخ) قبله

ياصاحبى فدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما لقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف محملها تستوجبا منة عندى بها ويدا

فذكر لأعمالها ثلاثة شروط الأول أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله المستقبلا وفهم منه أنه إذا كان حالا ارتفع نحو أن يقول القائل أحبك فتقول له إذن أصدقك الثانى أن تكون اذن مصدرة أى فى أول الكلام وذلك أن يقول قائل آتيك غدا فتقول له اذن أكرمك وهو مستفاد من قوله ان صدرت وفهم منه أنه اذا لم تكن مصدرة لا تعمل وذلك اذا توسطت بين شيئين كقولك زيد اذن يكرمك الثالث أن لا يفصل بينها و بين الفعل فاصل كقولك اذن أكرمك وهو مستفاد من قوله موصلا وفهم منه انه اذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو اذن أنا أكرمك ثم ان الفصل بينها و بين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله (أو قبله اليمين) فتقول اذن والله أكرمك لأن القسم لا يعتد به فاصلا لكثرة الفصل به بين الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف اليه ثم أشار الى جواز عملها بقوله

وانْصِبْ وارفعا إذا إذنْ منْ بعد عطفٍ وقعا

يعنى أن اذن اذا وقع بعد عاطف جاز فى الفعل بعدها النصب والرفع نحو واذن أكرمك وقد قرىء واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا ثم اعلم أن أن هى أصل النواصب كما تقدم فلا اشكال فى النصب بها نحو اعجبنى أن تقوم وقد تقترن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهى فى ذلك على ثلاثة اقسام وجوب اظهار وجوازه ووجوب اضمار وقد أشار الى الأول بقوله

وبينَ لا ولام جرٍّ التزمْ إظْهار أنْ ناصبةً

يعنى أن ان اذا توسطت بين لام الجر وتسمى لام كى لأنها مثل كى فى افادة التعليل و بين لا وجب اظهارها وشمل لا النافية نحو زرتك لئلا تمقتنى والزائدة كقوله عز وجل لئلا يعلم أهل الكتاب وانما وجب اظهارها فى ذلك كراهة اجتماع لامين و بين متعلق بالتزم و ناصبة حال من أن والظاهر أنها مؤكدة لأنه قد علم ان كلامه فى الناصبة ثم أشار الى الثانى بقوله

وان عدم * لا فأن اعمل مظهراً أو مضمراً *) يعنى انه اذا عدم لا التى بعد أن جاز اضمار ان واظهارها وقد جاء فى القرآن بالوجهين فمثال اضمارها قوله تعالى وأمرنا لنسلم لرب العالمين ومثال اظهارها قوله عز وجل « وأمرت لأن أكون أول المسلمين » وتضمر ايضا جوازا بعد عاطف على اسم خالص وسيأتى ولا مفعول لم يسم فاعله بعدم وأن مفعول مقدم باعمل ومضمرا ومظهرا حالان من الضمير المستتر فى اعمل * واما اضمارها وجوبا ففى خمسة مواضع أشار الى الأول منها بقوله وبعد نفى كان حتما أضمرا) يعنى أنه يجب اضمار ان بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهى المسماة عند النحويين لام الجحود وفهم منه أن الاضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذى قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكأنه قال و بعد اللام الواقعة بعد نفى كان وفهم من قوله نفى كان أن النافى لا يكون الا لم أو ما ولا يكون لن ولا لا ولا أن لأنهن لا ينفين الا المستقبل أو الحال وشمل كان التى بلفظ الماضى كقوله عز وجل « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم » ويكن المنفى بلم كقوله عز وجل لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم » لأنها ماضية فى الوجهين و بعد متعلق باضمرا وفى أضمر ضمير يعود على أن المذكورة قبل وحتما حال من الضمير فى اضمرا أو نعت لمصدر محذوف أى اضمارا حتما ثم أشار الى الثانى فقال

كذاك بعد أو إذا يصلح فى موضعها حتَّى أو إلاَّ أنْ خفى

(قوله وقد تقترن بغيرها من حرف جر) فى بعض النسخ وقد يقترن بها حرف جر الخ وما فى الأصل أحسن (قوله و بعد نفى كان) اى الناقصة

يعنى أنه يجب اضمار أن بعد أو التى بمعنى حتى أو الا وشمل قوله حتى التى بمعنى إلى والتى بمعنى كى وفى الثانية خلاف مثاله بمعنى حتى التى بمعنى كى لأدعون الله أو يغفر لى ومثاله بعد التى بمعنى إلى لأنتظرنه أو يجىء ومثاله بمعنى الا لأقتلن الكافر أو يسلم ومثال ما يحتمل المعانى الثلاثة لألزمنك أو تقضينى حقى وان مبتدأ وخبره خفى وكذا وبعد وإذا متعلقات بخفى وحق فاعل بيصلح وأو الا معطوف على حتى وفى متعلق بيصلح والتقدير ان خفى كخفائه بعد كان المنفية أى وجوبا إذا يصلح فى موضعها لا أو حتى التى بمعنى إلى أو كى ثم أشار إلى الثالث فقال

وبعد حتى هكذا إضمارُ أنْ حتمٌ كجُد حتى تسرَّ ذا حزنْ

يعنى أن الفعل المضارع اذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوبا والمراد بحتى هنا حتى الجارة وفهم ذلك من كون أن مقدرة بعدها وان وما بعدها مقدرة بمصدر وهو فى موضع جربها ولا يمكن أن يكون حرف ابتداء لأن الابتدائية لا يقع بعدها الاجملة ولا عاطفة لعدم شرط العطف ومثال ذلك سرت حتى أدخل المدينة وجد حتى تسر ذا حزن فاضمار أن مبتدأ وحتم خبره وبعد متعلق بحتم وكذلك كجد ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد حتى لا ينتصب باضمار أن بعد حتى مطلقا بل بشرط كونه مستقبلا نبه على ذلك بقوله

وتلوَ حتى حالاً أو مؤوَّلا به ارفعن وانصب المستقبلاَ

يعنى أن المضارع بعد حتى إذا كان حالا كقولهم مرض حتى لا يرجونه أو مؤولا بالحال كقوله تعالى «حتى يقول الرسول» فى قراءة نافع وجب رفعه وان كان مستقبلا وجب نصبه كما تقدم فى البيت قبله وتلو مفعول مقدم بارفعن والمراد بالتلو المضارع التالى لحتى وحالا وأو مؤولا حالان من تلو وبه متعلق بمؤول والمستقبل مفعول بانصب ثم انتقل الى الرابع فقال

وبعد فا جواب نفى أوْ طلبْ محضين أنْ وسترها حتمٌ نصب

يعنى أن أن تنصب راجبة الاضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التى هى جواب النفى والطلب المحضين مثال النفى لا يقضى عليهم فيموتوا وشمل الطلب سبعة أشياء الأول الأمر نحو زرنى فأكرمك ومثله قول الراجز

يا ناق سيرى عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا

الثانى النهى نحو ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى الثالث الدعاء كقول الشاعر

رب وفقنى فلا أعدل عن سنن الماضين فى خير سنن

الرابع الاستفهام كقول الشاعر

هل تعرفون لباناتى فأرجو ان تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

الخامس العرض كقوله

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

السادس التخصيص كقوله تعالى «لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق» * السابع التمنى كقوله تعالى «ياليتنى كنت معهم فأفوز» واحترز بقوله محضين من النفى المبطل بالإثبات نحو ما أنت الا تاتينا فتحدثنا ومن الأمر باسم الفعل نحو نزال فنكرمك فالرفع فى هذين ليس الا وان مبتدأ ونصب خبره وسترها حتم مبتدأ وخبر فى موضع الحال من فاعل نصب وبعد فا فى موضع الحال من مفعوله المحذوف وتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع وستر بفتح السين وهو مصدر ستر وأما الستر

بكسر

(قوله مثاله بمعنى حتى التى بمعنى كى) أى مثال أو التى بمعنى حتى التى بمعنى كى (قوله ومثال ما يحتمل المعانى الثلاثة) أى التعليل والغاية والاستثناء من الزمان أو الأحوال قال الضرير ابن جابر الفرق بين أو التى بمعنى حتى او أو التى بمعنى الا أن أو التى بمعنى حتى ماقبلها ينقضى شيئا فشيئا والتى بمعنى الا بخلاف ذلك والفرق بين حتى التى بمعنى الى والتى بمعنى كى أن التى بمعنى الى ما بعدها غاية لماقبلها والتى بمعنى كى ما بعدها سبب لماقبلها) قوله حتى ادخل المدينة) حتى فيه غائية وجد حتى تسر ذا حزن حتى فيه غائية أو تعليلية وهو أظهر (قوله الثالث الدعاء) ومنه قوله تعالى «ربنا اطمس على اموالهم» الآية ومن الاستفهام قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومن التحضيض قولهم هلا أمرت فتطاع

بكسر السين فهو مايستتر به والتقدير ان نصب الفعل فى حال كون الفعل بعدها أى بعد الفاء المجاب بها ماذكر ثم انتقل إلى الخامس فقال

والواو كالفا إنْ تُفدْ مفهومَ معْ ... كلا تكنْ جلداً وتُظهر الجزع

يعنى ان الواو مثل الفاء المتقدمة فى وجوب اضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفى أو الطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله ان تفد مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثله لا تكن جلدا وتظهر الجزع أى لا تجمع بين هذين وفهم منه أنها ان لم تكن للجمع فلا تنصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم ان أردت النهى عنهما مجتمعين ومتفرقين وبالرفع ان أردت النهى عن الأول واستئناف الثانى وأنت تشرب اللبن وان تفد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن تفد مفهوم مع فهى كالفاء والألف واللام فى الفاء للعهد وهى السابقة ثم أخذ فى بيان أحكام تتعلق بالباب فقال

وبعد غير النفى جزماً اعتمد ... إنْ تسقط الفا والجزاء قُصد

يعنى أن الفاء المتقدم ذكرها إذا حذفت بعد غير النفى وقصد الجزاء انجزم الفعل الذى بعدها وفهم منه انه إن لم يقصد الجزاء فلا يجزم بل يكون الفعل مرفوعا فمثال الأمر قفا نبك من ذكرى وأمثلة ما بقى مفهومة من المثل المتقدمة فى الفاء وبعد متعلق باعتمد وجزما مفعول باعتمد وان تسقط شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والجزاء قد قصد جملة فى موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملا لما مر وغيره مما تقدم وكان النهى داخلا فى ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقا بل هو بشرط نبه عليه بقوله

وشرطُ جزم بعد نهى أنْ تضع ... إن قبل لا دُون تخالُفٍ يقع

يعنى أن الجزم بعد النهى مشروط بصلاحية وضع إن الشرطية قبل لا النافية نحو لا تدن من الأسد تسلم لأن التقدير أن لا تدن من الأسد وفهم منه أنه ان لم يصلح وضع ان قبل لا لم ينجزم الفعل نحو لا تدن من الأسد يأكلك لأنه لا يصلح أن لا تدن من الأسد يأكلك وشرط جزم مبتدأ وبعد متعلق بجزم أو بشرط وان تضع فى موضع خبر المبتدأ وان مفعول بتضع وقبل متعلق بتضع ودون فى موضع الحال من ان ثم قال

والأمرُ إنْ كان بغير افعلْ فلا ... تنصبْ جوابه وجزمه اقبلا

قد سبق ان شرط الطلب الذى ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار ان أن يكون محضا وذلك بأن يكون الأمر بصيغة افعل كما مثل فلا ينتصب بعد الطلب باسم الفعل نحو نزال فتصيب خيرا ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس وأجاز الكسائى النصب فيهما ولا شاهد معه وأما الجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف فى جوازه ومنه فى الأول * مكانك تحمدى أو تستريحى * لأن مكانك بمعنى اثبتى ومنه فى الثانى قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم وقول عمر رضى الله عنه اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه إذ معناه ليتق الله امرؤ ومعنى الآية الكريمة آمنوا وجاهدوا يغفر لكم والله أعلم والأمر مبتدأ وإن كان شرط وكان تامة بمعنى حصل والتقدير والامر إن حصل وبغير متعلق بكان وافعل مضاف اليه وفلا تنصب الفاء جواب الشرط ولا ناهية وتنصب مجزوم بها وجوابه مفعول بتنصب واقبلا فعل أمر والالف فيه بدل من النون الخفيفة وجزمه

(قوله لا تكن جلدا وتظهر الجزع) قال بعض أشياخنا صوابه ولا تكن جلدا وتضمر الجزع إذ ما نهى عنه لا يمكن النهى عنه بذلك ويمكن النهى عنه باعتبار التجلد الظاهر والباطن فكأنه يقول لا تكن جلدا فى حالة واحدة وهى الظاهر بل فيه وفى الباطن تأمل (قوله وبعد غير النفى الخ) وأما النفى فليس له جواب مجزوم لانه يقتضى عدم تحقق الوقوع كما يقتضى الايجاب تحقيقه فلا يجزم الفعل بعده كما لا يجزم فى الايجاب

مفعول باقبلا ثم قال (والفعل بعد الفاء فى الرجا نصب * كنصب ما إلى التمنى ينتسب
يعنى ان الفعل المضارع ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابا للترجى كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابا للتمنى كما سبق وإنما فصل الفاء فى هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب الفراء ومنعه الجمهور واختار المصنف مذهب الفراء وشاهده عندهما قوله تعالى لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب فى قراءة حفص عن عاصم والفعل مبتدأ وخبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصار أى نصب المضارع وما موصولة وصلتها ينتسب وإلى التمنى متعلق بينتسب ثم قال

وإن على اسم خالص فعلٌ عُطف تنْصبه أن ثابتاً أو مُنحذف

يعنى ان الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بان ويجوز حينئذ اظهارها وإضمارها وكان حقه ان يذكر هذه المسئلة عند ذكر لام كى فانها مثلها فى جواز الاظهار والاضمار وفهم من قوله وان على إسم انه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وفهم من قوله خالص انه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وشمل الخالص الاسم الصريح كقولك لولا زيد ويحسن الى لهلكت ويجوز إظهار أن فتقول لولا زيد وان يحسن إلى لهلكت والمصدر كقوله

ولبس عباءة وتقر عينى * أحب إلى من لبس الشفوف

لأن المصدر اسم خالص اذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل والمفعول وأطلق فى قوله عطف وهو مقيد بالواو كما مثل والفاء كقوله * لولا توقع معتر فارضيه * واو كقوله تعالى أو يرسل رسولا فى قراءة غير نافع وثم كقوله انى وقتلى سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر
وان شرط وخالص نعت لاسم وفعل مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عطف وعلى اسم متعلق بعطف وتنصبه جواب الشرط وأن فاعل تنصبه وثابتا وأو منحذف حالان من أن ثم قال

وشذَّ حذفُ أن ونصب فى سوى ما مرَّ فاقبل منهُ ماعدلٌ روى

يعنى أن الفعل المضارع قد ينصب بأن مضمرة فى غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم خذ اللص قبل يأخذك أى قبل أن يأخذك وكقوله

فلم أر مثلها خباسة واجد * ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله

أى أن أفعله وحذف ان فاعل بشذ ونصب حذف معموله أى ونصب الفعل المضارع وفى سوى متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لحذف من جهة المعنى وهو من باب التنازع وما موصولة وصلتها من ومنه متعلق باقبل وما مفعول باقبل وما موصولة وعدل روى جملة صلة لما

﴿عواملُ الجزْم﴾

عوامل الجزم على قسمين أحدهما يجزم فعلا واحدا والآخر يجزم فعلين وقد أشار إلى الأول بقوله

بلا ولامٍ طالباً ضَع جزما فى الفعل هكذا بلم ولمَّا

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلا واحدا الأول الناهية نحو لا تأخذ باحيتى ومثلها لا فى الدعاء نحو ربنا لا تؤاخذنا والثانى لام الأمر نحو لينفق ذو سعة ومثله أيضا لام الدعاء نحو ليقض علينا ربك وفهم ذلك فى الحرفين اعنى لا واللام من قوله طالبا لأن الطلب شامل لجميع ماذكر الثالث لم وهى حرف نفى فى الماضى تدخل على المضارع فتصرف معناه إلى المضى وقيل تدخل على المضى فتصرف

(قوله ومفعول نصب محذوف اختصارا أى نصب المضارع (لعله سبق قلم إذا لايصح أن يقال والفعل بعد الفاء فى الرجا نصب المضارع (قوله ولبس عباءة) البيت لامرأة معاوية ابن أبى سفيان رضى الله عنهما واسمها ميسون ولدت له ولدا وهو الذى قال فيه صلى الله عليه وسلم حين كان ابوه يحمله على عاتقة من اهل الجنة يحمل رجلا من اهل النار وهو اليزيد الذى قتل سيدنا الحسين بن على بن ابى طالب رضى الله تعالى عنهم (قوله وشذ حذف ان) ومنه قراءة الحسن افغير الله تأمرونى اعبد بالنصب (قوله بلم) وقد تدخل عليها همزة الاستفهام لكنه يخرج الكلام معها عن الاستفهام والنفى ويصير معناه حمل المخاطب على الاقرار بامر قد استقر عنده ثبوته

لفظه إلى المضارع والمشهور الاول نحو لم يقم زيد الرابع لما وهى مثل لم فيما ذكر إلا أن الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم بخلاف لم فان ما بعدها قد يتصل وقد لا يتصل فضع فعل أمر من وضع مثل هب من وهب وجزما مفعول بضع وبلا وفى الفعل متعلقان بضع وطالبا حال من الضمير المستتر فى ضع وها تنبيه وكذا وبلم متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول والتقدير وضع جزما بلم ولما مثل ما فعلت فى لا واللام ثم أشار إلى القسم الثانى وهو ما يجزم فعلين فقال

واجزم بأنْ ومن وما ومهما أىٍّ متى أيَّانَ أين إذ ما وحيثما أنَّى

فذكر احدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات شرط الأولى أن وهى حرف نحو قوله تعالى إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف الثانية من وهى تقع على من يعقل نحو من يعمل سوءا يجز به الثالثة ما وهى تقع على مالا يعقل نحو ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها الرابعة مهما وهى بمعنى ما نحو

ومهما تكن عند أمرىء من خليقة ❊ وإن خالها تخفى عن الناس تعلم

الخامسة أى وهى بحسب ما تضاف اليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو أيا ما تفعل افعل السادسة متى وهى ظرف زمان نحو

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا ❊ تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

السابعة ايان وهى ظرف زمان أيضا نحو أيان تقم اقم معك الثامنة أين وهى ظرف مكان نحو اين تجلس اجلس معك التاسعة اذما وهى حرف بمعنى أن العاشرة حيثما وهى ظرف مكان نحو حيثما تذهب اذهب معك الحادية عشرة أنى وهى ظرف مكان نحو انى تجلس اجلس معك وفهم من تمثيله باذما وبحيثما انهما لا يجزم بهما إلا إذا اقترنا بما كالمثال وبان متعلق باجزم ومفعول اجزم محذوف اقتصارا لأنه انما أراد أن يخبر ان هذه الأدوات جازمة ثم أن هذه الأدوات أعنى ادوات الشرط على قسمين حروف واسماء وإلى ذلك أشار بقوله

(وحرف إذ ما ❊ كان وباقى الأدوات اسما) اما أن فلا خلاف فى انها حرف وأما اذ ما فالمشهور أنها حرف مثل ان ولذلك اقتصر عليه وباقى الأدوات وهى ما عدا ان واذما وهى تسع كلمات كلها اسماء فمنها اسماء ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان وقد بينت ذلك عند ذكرها فى البيت السابق واذما مبتدأ وحرف خبر مقدم والتقدير وإذما حرف كان وإنما شبهها بها لأن ان أحرف باجماع وهى ام الباب إذ كل اداة مما تقدم تقدربها ❊ ولما فرغ من ذكر الجوازم اخذ فى الكلام على احكام الشرط والجزاء فقال

فعلينِ يقتضينَ شرطٌ قُدِّما يتلو الجزاء وجواباً وُسِما

يعنى أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلين يسمى الاول شرطا والثانى جزاء وفهم من قوله فعلين ان حق الشرط والجزاء ان يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الاصل وسيأتى وفهم أيضا من قوله فعلين يقتضين أى يطلبن أن الجزم فى الفعلين بها وهو المشهور وفهم من قوله قدما ويتلو الجزاء ان الشرط والجزاء جملتان لأن الفعل يستلزم الفاعل وان الجزاء لا يكون إلا متأخرا والشرط لا يكون إلا متقدما وإذا ورد نحو انت ظالم ان فعلت فليس أنت ظالم جوابا مقدما بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على اداة الشرط وفاعل يقتضين النون وهو

(قوله قد يتصل) ومن اتصاله بزمان الحال قوله تعالى ولم اكن بدعائك رب شقيا ومن عدم اتصاله قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا

عائد على أدوات الشرط وفعلين مفعول بيقتضين وشرط خبر مبتدأ مضمر أى أحدهما شرط أو مبتدأ والخبر محذوف أى منهما شرط ويتلو الجزاء جملة فعلية فى موضع الصفة لشرط والضمير العائد الموصوف محذوف تقديره يتلوه الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع، وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا للمتبوع نحو لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجعفرا ولقيت الرجلين زيدا وعمرا وسما جملة مستأنفة وجوابا حال من الضمير فى وسما ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الادوات فقال

وماضِيَيْن أَوْ مُضارعَيْن تُلفيهما أَوْ متخالفين

فهذه أربعة أحوال الاول أن يكونا أعنى الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو مضارعين نحو ان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله أو الاول ماض والثانى مضارع نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه أو الاول مضارع والثانى ماض نحو قوله

من يكدنى بسيء كنت منه ⁂ كالشجى بين حلقه والوريد

ومعنى الماضى الواقع شرطا أو جوابا الاستقبال فهو ماض لفظا مستقبل معنى ولذلك تقول ان قام زيد غدا قمت بعد غد وماضيين مفعول ثان بتلفيهما أى تجدهما وأو مضارعين وأو متخالفين معطوفان على ماضيين فاما الماضى الواقع شرطا أو جزاء فهو فى موضع جزم لأنه مبنى لا يظهر فيه اعراب وأما جزم المضارع فلا اشكال فيه شرطا كان او جزاء فى الاوجه الاربعة ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء والى ذلك أشار بقوله

وبعد ماضٍ رفعكَ الجزا حسنْ ورفعُهُ بعد مُضارع وهَنْ

يعنى ان الشرط إذا كان ماضيا جاز رفع الجواب كقول زهير

وان اتاه خليل يوم مسئلة ⁂ يقول لا غائب مالى ولا حرم

وفهم من قوله حسن انه كثير ولا يفهم منه انه احسن من الجزم بل الجزم احسن لأنه على الاصل وقوله ورفعه بعد مضارع وهن أى ضعف كقوله يا اقرع بن حابس يا أقرع ⁂ انك ان يصرع اخوك تصرع وانما حسن الرفع بعد الماضى لعدم تأثير اداة الشرط فى فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل فى فعل الشرط ورفعك مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والجزاء مفعول برفع وحسن خبر المبتدأ وبعد متعلق بحسن ولا يجوز ان يتعلق برفع لأنه مصدر مقدر بأن والفعل ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ووهن فعل ماض فى موضع الخبر عن رفع وبعد متعلق بوهن ⁂ واعلم ان الشرط لا يكون إلا فعلا مضارعا أو ماضيا كما سبق وأما الجواب فيكون مضارعا وماضيا كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء وإلى ذلك أشار بقوله

واقْرُن بفا حتما جواباً لوْ جعلْ شرطاً لإنْ أوْ غيرِها لم ينْجعلْ

يعنى ان جواب الشرط إذا لم يصلح جعله شرطا وهو ان يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء وفهم منه أنه إذا صح جعله شرطا لم تدخل الفاء فى الجواب نحو ان يقم زيد قام عمرو أو يقم عمرو أو لم يقم عمرو فهذا كله يصح جعله شرطا وشمل مالا يصلح جعله شرطا الجملة الاسمية مثبتة نحو ان قام زيد فعمرو قائم أو فعلية طلبية أو فعلا غير متصرف أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد او منفية بما أو أن أو لن فان هذا كله لا يصح جعله شرطا وبفا متعلق باقرن وحتما نعت لمصدر محذوف تقديره قرنا حتما وجوابا مفعول باقرن ولو جعل شرط وشرطا مفعول ثان بجعل وفى

(قوله ولا يجوز ان يتعلق برفع) حاصل اعرابه رحمه الله تعالى انه لا يجوز أن يتعلق برفع لأنه مصدر مقدر بان والفعل وهو لا يتقدم معموله عليه لكن كيف قدم معمول الصفة المشبهة عليها حيث جعل بعد متعلقا بحسن مع انها لا تعمل فى متقدم وعمل الصفة المشبهة والمصدر فى الظرف وعديله بما فيهما من رائحة الفعل لا بالمشابهة باسم الفاعل والفعل فمنع احدهما فقط ترجيح من غير مرجح اه بالمعنى

جعل ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على جواب ولأن متعلق بجعل ولم ينجعل جواب
لو وهو مطاوع جعل فيتعدى إلى واحد لأن المطاوع الذى هو جعل بمعنى ضمير يتعدى إلى اثنين
ومفعول ينجعل محذوف تقديره لم ينجعل جوابا ❊ ثم اعلم أن الجواب الذى لايصلح جعله شرطا
قد يلنى باذا أو إلى ذلك أشار بقوله

وتخلفُ الفاء إذا المفاجَأهْ كإنْ تجدإذا لنا مُكافأهْ

يعنى أن إذا التى للمفاجأة تخلف الفاء أى تحل محلها فيصدربها الجواب الذى لا يصلح جعله شرطا
كما يصدر بالفاء وذلك لشبه إذا المذكورة بالفاء فى كونها لا تقع أولا بل تقع بعد ماهو سبب فيما
بعدها وذلك كقوله إن تجد إذا لنا مكافأة ومثله قوله عز وجل وإن تصبهم سيئة بما قدمت
أيديهم إذاهم يقنطون وفهم من قوله وتخلف أنها ليست أصليه فى ذلك بل واقعة موقع الفاء وإذا
فاعل بتخلف وهى مضافة للمفاجأة والفاء مفعول مقدم على الفاعل وإن تجد شرط جوابه إذا
وما بعدها والمكافأة المجازاة مصدر كافأت الرجل أى جازيته ثم قال

والفعلُ منْ بعد الجزا إن يقْترن بالفا أو الواو بتثليثٍ قمنْ

يعنى إذاوقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أوالواو جازفيه ثلاثة أوجه الجزم والنصب
والرفع ويعنى بالفعل الفعل المضارع والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك
إن يقم زيد يخرج عمرو ويذهب جعفر بجزم يذهب ونصبه ورفعه فالجزم على العطف على فعل
الجزاء والنصب باضمار أن بعد الفاء أو الواو والرفع على الاستئناف مثال الفاء قوله عزوجل
يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء قرى فى السبع بالجزم والرفع وقرء فى الشاذ بالنصب والواو كقول الشاعر

فان تهلك أبو قابوس يهلك ❊ ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش ❊ أجب الظهر ليس له سنام

يروى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع وفهم من قوله من بعد الجزا أن ذلك بعدالجزاء كيفما كان
فعلا كان أو جملة خلافا للشارح فى تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل فهو خير
لكم ويكفر عنكم والفعل مبتدأ ونعته محذوف أى الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه
بالرفع والنصب والجزم وذلك لا يكون فى الأفعال إلا فى المعرب منها وهو المضارع وان يقترن
شرط وبالفاء متعلق بيقترن وقمن خبر المبتدأ وبتثليث متعلق بقمن ومعنى قمن حقيق وجواب
الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير الفعل قمن بتثليث أن يقترن بكذا
فهو قمن إلا أن فى هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعا وهو قليل ويحتمل أن يكون
قمن خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط الا أن فى هذا الوجه حذف الفاء
من الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر وفى بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ
الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه وقمن خبر بتثليث هذاحكم المضارع الواقع بعد الجزاء
فان وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزا فقد أشار اليه بقوله

وجزمٌ أو نصْب لفعلٍ إثْر فا أو واو إنْ بالجملتين اكْتُنفا

يعنى أن المضارع إذاوقع بعد الفاء أو الواو بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط
ونصبه باضمار ان وانما لم يجز فيه الرفع كما جاز فى المتأخر لأن الرفع على الاستئناف ولا يمكن فى
الواقع بين الشرط والجزاء وجزم مبتدأ واو نصب معطوف عليه وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل

(قوله من بعد الجزا) متعلق بفعل محذوف تقديره أعنى ولا يجوز أن يتعلق بيقترن لأن ما بعد أدوات الشرط لا يعمل فيما قبلها

ويفعل متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لجزم فهو من باب التنازع وأثر ظرف فى موضع النعت لفعل وأو واو معطوف على فا وإن شرط وفعل الشرطا كتنفا وبالجملتين متعلق باكتنفا واكتنف مبنى للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل فان الجملتين اكتنفتاه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

والشَّرْطُ يُغنى عن جوابٍ قدْ علِمْ ❊ والعكس قد يأتى إن المعْنى فُهِمْ

يعنى أنه إذا علم الجواب اغنى عن ذكره الشرط نحو أنت طالم إن فعلت فجواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك اذا علم الشرط أغنى عنه الجواب كقوله فطلقها فلست لها بكفء ❊ والا يعل مفرقك الحسام أى والا تطلقها فحذف فعل الشرط للعلم به وفهم من قوله علم أنه ان لم يعلم واحد منهما لم يجز الحذف وفهم من قوله قد يأتى حذف أن الشرط أقل من حذف الجواب والشرط مبتدأ وخبره يغنى وعن جواب متعلق بيغنى وقد علم فى موضع النعت لجواب والعكس مبتدأ وقد يأتى خبره وان الشرطية والمعنى مفعول لم يسم فاعله بمضمر يفسره فهم وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

واحذفْ لدى اجتماع شرطٍ وقسمْ ❊ جواب ما أخرتَ فهوَ ملتزمْ

يعنى اذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الآخر منهما واستغنيت بجواب المتقدم فتقول اذا قدمت الشرط واخترت القسم أن يقم زيد والله أكرمه واذا قدمت القسم قلت والله ان قال زيد لأكرمنه هذا الذى ذكره اذا لم يتقدم عليهما أعنى الشرط والقسم ما يحتاج الى الخبر وأما اذا تقدم ما يحتاج الى الخبر فقد أشار اليه بقوله

وإنْ تواليا وقبلُ ذو خبر ❊ فالشَّرط رَجِّحْ مطلقاً بلا حذر

وشمل قوله ذو خبر المبتدأ وما أصله المبتدأ كاسم كان فتقول زيد والله ان يقم أكرمه فاستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم وان كان القسم متقدما على الشرط وانما رجح الشرط وان كان متأخرا لأنه عمدة الكلام والقسم توكيد الكلام وفهم من قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان يقم لأكرمنه وفهم من قوله مطلقا ان الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله بلا حذر تتميم لصحة الاستغناء عنه ولدى متعلق باحذف وجواب مفعول باحذف وما موصولة وصلتها اخرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره اخرته وان تواليا شرط وذو خبر مبتد أو خبره قبل والجملة فى موضع الحال من الضمير فى تواليا ولذلك دخلت عليها الواو والفاء جواب الشرط والشرط مفعول مقدم برجح ومطلقا حال من الشرط وبلا متعلق برجح ثم قال

ورُبَّما رجِّح بعدَ قسَمٍ ❊ شرطٌ بلا ذى خبر مُقدَّم

يعنى أنه قد يترجح الشرط المتأخر وان لم يتقدم ذو خبر فتقول والله ان يقم زيد أكرمه ومنه قوله

لئن منيت بنا فى يوم معركة ❊ لاتلفنا عن دماء القوم ننتقل

وفهم من قوله وربما ان ترجيح الشرط المتأخر دون تقديم ذى خبر قليل ﴿ نكتة ﴾ لم يذكر الناظم فى هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فانه ذكر حروفه مع حروف الجر فى بابها وذكر بعض أحكامه فى باب المبتدأ وفى باب ان وفى هذا الباب

(قوله والشرط يعنى) اغناء الشرط عن الجواب مشروط بان يكون ماضيا وأما إذا كان مضارعا فجوابه غير مغن بل يتوقف فيه على السلاع الا لضرورة وأما اغناء الجواب عن الشرط فهو أيضا مشروط بأن يكون الشرط بان المقرونة بلا

(قوله لئن الخ) فلام لئن موطئة لقسم محذوف التقدير والله ان وان حرف شرط وجوابه لاتلفنا وهو مجزوم بحذف الياء وليس جوابا عن القسم بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ولو جاء على الكثير وهو اجابة القسم لتقدمه لقيل لا تلقينا باثبات الياء لأنه مرفوع

﴿فصلُ لوْ﴾

انما ذكر لو عقب هذا الباب لأنها تكون شرطية كان ومع كونها حرف امتناع هي أيضا شبيهة بأدوات الشرط فى احتياجها إلى جواب ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدريه نبه على مراده فقال

(لو حرف شرط فى مضى) يعنى ان لو حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتسمى لو هذه امتناعية لانها تدل فى الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو لو قام زيد لقام عمرو فامتنع قيام عمرو لامتناع قيام زيد والماضى فى هذا الباب على معناه من المضى بخلافه فى باب أدوات الشرط فلذلك تقول لو قام زيد أولا من أمس لاكرمته أمس وقد تدخل على المستقبل معنى وإلى ذلك أشار بقوله ويقل * إيلاؤه مستقبلا لكن قبل) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل وليخش الذى لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا وشمل قوله مستقبلا الماضى كالآية الكريمة والمضارع فى اللفظ نحو لو يقوم زيد غدا لاكرمته ولو مبتدأ وحرف شرط خبره وفى متعلق بشرط وايلاؤها فاعل بيقل وهو مضاف إلى المفعول ومستقبلا مفعول ثان بايلاؤها ثم قال (وهى فى الاختصاص بالفعل كان *) يعنى انها تختص بالفعل كما تختص به ان وفهم من تشبيهه لها بإن أن الفعل يليها ظاهرا ومضمرا كما يلى ان فتقول لو زيد قام لأكرمته فيكون زيد فاعلا بفعل مضمر يفسره قام كما تقول أن زيد قام فأكرمه ومنه قوله لو ذات سوار لطمتنى ثم ان لو تخالف ان فى جواز وقوع أن المفتوحة المشدده بعدها وإلى ذلك أشار بقوله

لكن لو أن بها قد تقترن) يعنى ان لو تخالف أن فى جواز وقوع ان بعدها كقوله تعالى ولو أنهم صبروا وهو كثير واختلف فى موضع أن بعدها فقيل مبتدأ وقيل فاعل بفعل محذوف وفهم من قوله لكن أنها فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لاستدراكه بلكن إذ لو كانت عنده فاعلا بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل و اسم لكن وأن مبتدأ وخبره قد تقترن وبها متعلق بتقترن والجمله خبر لكن ثم قال

وإنْ مُضارعٌ تلاها صرفا إلى المضىِّ نحوُ لوْ يفى كفى

يعنى ان لو وقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه إلى المضى كقوله لو يفى كفى أى لو وفى كفى ومن تلك قوله

لو يسمعون كما سمعت كلامها * خروا لعزة ركعا وسجودا

أى لو سمعوا وفهم منه أن لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضى هى الامتناعية لا لو الشرطية لان لو الشرطيه لا يؤول المضارع بعدها بالماضى لاصالته فى الاستقبال بل يؤول معها الماضى باستقبال ومضارع فاعل بفعل مضمر يفسره تلاها وصرفا جواب ان والى المضى متعلق بصرف

(أمَّا ولولا ولوما)

انما ذكر هذه الاحرف هنا لأنها من جملة أدوات الشرط لاحتياجها الى جواب وبدا منها بأما فقال (أما كمهما يك من شيء) يعنى أن موضع أما صالح لمهما يك من شيء لان معناها كمهما يك من شيء لان أما حرف ومهما يك من شيء اسم وفعل ومتعلقه ولما علم أنها نابت عما ذكر نبه على ما تجاب به فقال (وفا * لتلو تلوها وجوبا الفا) يعنى أن الفاء تدخل على تالى تاليها نحو أما زيد فقائم والاصل

(قوله لو حرف شرط) قال فى المغنى أفضل تفسير للقول من قال حرف امتناع لامتناع وان العبارة المعتبرة قول سيبويه رحمه الله حرف لما سيقع لوقوع غيره وقال ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت ماهو تاليه

مهما يك من شيء فزيد قائم ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أما مقامهة كرهوا أن تلى الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جوابا إصلاحا للفظ وفهم من قوله لتلو تلوها أن الفاء لاتلى أما وأنه لايفصل بين أما والفاء الابشيء واحد وشمل المبتدأ نحو أمازيد فقائم والخبر نحو أما قائم فزيد والمفعول نحو قوله تعالى فأم اليتيم فلا تقهر والظرف نحو أما اليوم فزيد قائم والمجرور نحو أما فى الدار فزيد قائم وأما مبتدأ وخبره كمهمايك من شيء وفامبتدأ وخبره ألفا ولتلو متعلق بألفا ومعنى تلو تال ووجوبا نصب على الحال من الضمير فى ألف وتجوز فى قوله وجوبا وإنما ذلك فى الاكثر ولذلك قال

وحذف ذى الفا قلّ فى نثر إذا ... لم يكُ قولٌ معها قد نُبذا

يعنى ان الفاء المجاب بها أما تحذف فى النثر قليلا كقوله عليه الصلاة والسلام أما بعد مابال قوم يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله وفهم منه أنه يكثر فى النظم كقول الشاعر * فأما القتال لا لاقتال لديكم * وفهم أيضا من قوله إذا لم يك قول معها قد نبذا أى طرح وكنى به عن الحذف أنه يكثر أيضا كقوله عز وجل فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أى فيقال لهم أكفرتم وحذف مبتدأ وذى اسم أشارة والفاء نعت له وقل خبر المبتدأ وفى نثر متعلق بقل وكذلك إذا وقد نبذا خبر يك ومعها متعلق بنبذا ثم ان لولا ولوما على نوعين احدهما أن يكونا مختصين بالاسم والآخر ان يكونا مختصين بالفعل وقد أشار إلى الأول بقوله

لولا ولوْما يلزمان الابْتدا ... إذا امتناعاً بِوُجودٍ عقدا

يعنى أن لولا ولوما إذا عقدا أى ربطا امتناعا بوجود ويقال أيضا لوجود فانهما يلزمان الابتدأ يعنى المبتدأ والخبر نحو لولا زيد لاكرمتك ولوما عمرو لجئتك وخبر المبتدأ بعدهما واجب الحذف وقد تقدم فى باب الابتداء فلولا مبتدأ ولوما معطوف عليه ويلزمان خبرهما والابتداء مفعول بيلزمان وامتناعا مفعول بعقد او بوجود متعلق بعقد وإذا متعلق بمحذف وهو الجواب الدال عليه يلزمان ثم أشار إلى الاستعمال الثانى فقال (وبهما التحضيض مز) يعنى أن لولا ولوما يميز بهما التحضيض أى يدلان عليه كقوله تعالى لولا انزل علينا الملائكة وقوله عز وجل لوما تأتينا بالملائكة ويشارك لولا ولوما فى التحضيض غيرهما وقد نبه عليه بقوله (وهلا * ألا ألا) يعنى أن هذه الثلاثة تشارك لولا ولوما فى التحضيض نحو هلا تأتينا وألا تصل الينا وألا تقبل علينا وهذه الاحرف اعنى لولا ولوما وما بعدهما مستوية فى الاختصاص بالفعل وإلى ذلك أشار بقوله (وأو لينها الفعلا) أى اجعلها داخلة على الفعل وشمل الفعل المضارع نحو هلا تأتينا والماضى نحو هلا اتيت وهو بمعنى المستقبل لأنها تخلص الفعل للاستقبال والتحضيض مفعول بمز وألا وما بعده معطوف على الضمير فى بهما ولم يعد الجار فيقول وبهلا لأن مذهبه عدم اشتراط ذلك وها فى قوله وأولينها عائدة على الاحرف لخمسة المذكورة والفعل مفعول ثان ثم قال

وقدْ يليها اسْم بِفعْلٍ مُضمر ... عُلقَ أوْ بِظاهرٍ مُؤخَّر

يعنى ان هذه الاحرف الخمسة تدخل على الاسم على وجهين الأول أن يكون مفعولا بفعل مضمر وشمل نوعين أحدهما أن يكون مفسرا بالفعل الواقع بعد الاسم نحو هلا زيدا أكرمته فيكون من باب الاشتغال والآخر أن يفسره سياق الكلام كقوله

ألا رجلا جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت

التقدير

التقدير ألا ترونى والثانى أن يكون معمولا للفعل الذى يليه نحوهلا زيدا ضربت واسم فاعل بيليها وعلق فى موضوع الصفه لاسم وبفعل متعلق بعلق

(الإخبارُ بالَّذى والألف واللَّام)

الباء فى قوله بالذى باء السببية لاباء التعدية لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى ان الذى به يكون الأخبار وليس كذلك بل الأخبار يكون عن الذى بغيره ثم إن الأخبار يكون بالذى وفروعه وبالألف واللام وقد أشار الى الأول فقال

ما قيلَ أخبرْ عنهُ بالذى خبر عن الذى مُبتدأ قبلُ استقر
وما سواهما فوسِّطهُ صله عائدُها خاف مُعطى التَّكمله

ذكر فى هذين البيتين كيفية الأخبار بالذى يعنى إذا قيلَ لك أخبر عن اسم فى جملة بالذى فاجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى مستقر مبتدأ مقدما وما سوى الذى والمخبر عن الذى من الجملة أجعله متوسطا بين الذى والخبر ويكون صلة للذى واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذى جعلته خبرا عن الذى ضميرا يعود من الصلة على الذى وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على المخبر به عن الذى وصلتها قيل وعنه متعلق باخبر وكذلك بالذى وأخبر وما عمل فيه محكى بقيل وخبر خبرعن ماوعن الذى متعلق بخبر واستقر فى موضع الحال من الذى ومبتدأ حال من الضمير المستكن فى استقر وقبل متعلق باستقر والذى الأول والثانى فى البيت لا يحتاجان الى صلة لأنه انما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان والتقدير ماقيل لك اخبر عنه بهذا اللفظ أعنى الذى هو خبر عن لفظ الذى فى حال كونه مستقرا قبل مبتدأ مبتدأ ومافى البيت الثانى مبتدأ وهى أيضاموصولة واقعة على ماسوى الذى والاسم المخبر به وهى باقى الجملة وصلتها سواهما والخبر فوسطه ويجوز أن تكون ما مفعولة بفعل مضمر يفسره فوسطه وهو أحسن وصلة حال من الهاء فى فوسطه وعائدها مبتدأ وخبرها خلف ومعطى مضاف اليه وهو اسم فاعل مضاف الى المفعول وعائدها وخبره فى موضع الصفة لصلة ثم مثل صورة الأخبار بقوله

نحو الذى ضربْته زيْدٌ فذا ضربْتُ زيْداً كان فادْر المأْخذا

يعنى انك اذا أردت الأخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا جعلت فى كلامك الذى كما ذكر لك وجعلت زيدا خبر عن الذى وجعلت فى موضع زيدا ضميرا مطابقا له وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذى وخبره عائدا على الموصول فصار بعدهذا العمل الذى ضربته زيد ونبهك بقوله فادر المأخذا على أن تقيس على هذا العمل غيره فى هذا المثال وفى غيره فتقول فى الأخبار عن التاء فى ضربت من قولك ضربت زيدا الذى ضرب زيدا أنا وفهم من اطلاقه أن الأخبار بالذى يكون فى الجمله الفعلية كما مثل وفى الجملة الأسمية فلو قيل لك أخبر عن زيد مِن قولك زيد أبوك لقلت الذى هو أبوك زيد وعن أبيك لقلت الذى زيد هو أبوك ثم أن الأخبار بالذى لايختص بلفظ المفرد المذكر بل يكون فى المفرد والمثنى والمجموع والى ذلك أشار بقوله

وباللَّذين والَّذينَ والَّتى أخبرْ مُراعياً وفاقَ المُثبت

يعنى أن المخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جىء بالموصول مطابقا له لأنه خبر عنه والمثال المشتمل على هذه هذه الصور هو بلغ الزيدان العمرين رسالة فاذا اخبرت عن الزيدين قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خلف الزيدين ضميرا بارزا وهو الألف العائد على الذين

(قوله الأخبار بالذى كان من حق المصنف رحمه الله تعال أن يزيد وفروعه كما قاله المحازى والا فتبرع بقوله وباللذين والذين والتى * أخبر أن لايكون مريد أحذف العاطف والمعطوف

وإذا اخبرت عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون واذا أخبرت عن رسالة قلت التى بلغها الزيدان العمرين رساله و بالذين متعلق باخبر ومراعيا حال من الضمير المستتر فى أخبر ووفق مفعول بمراعيا ولما بين كيفية الاخبار شرع فى شروطه فقال

قبولُ تأخيرٍ وتعْريفٍ لما أُخْبِرَ عنهُ ها هُنا قدْ حُتِما
كذا الغِنى عنهُ بأجنبيّ أو بمضمرٍ شَرْطٌ فراعِ ما رَعَوْا

ذكر فى هذين البيتين أربعة شروط. الأول أن يكون قابل التأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدر مثل أسماء الاستفهام واسماء الشروط الثانى أن يكون قابل التعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز الثالث جواز الاستغناء عنه باجنبى فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو زيد ضربته واسم الاشارة نحو زيد ضربت ذلك فلا يجوز الأخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميرا فى موضعه يخلفه على القاعدة المتقدمة وهو قد كان ربط الخبر بالمبتدأ ثم زدت الموصول وهو أيضا يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس فى الكلام غير ضمير واحد وهو المجعول خلف الخبر عنه فان أعدته على المبتدأ بقى الموصول بلا ضمير وان أعدته على الموصول بقى المبتدأ بلا ضمير فامتنع الأخبار الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يجوز الأخبار عن مصدر عامل ولا عن صفة دون موصوفها ولا موصوف دون صفته لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر اذ لا يصلح أن يعمل ضمير المصدر عمل المصدر ولا ان يوصف الضمير ولا يوصف به وقبول تأخير مبتدأ وتعريف معطوف على تأخير وقد حتما فى موضع خبر المبتدأ ولما متعلق بحتم وكذلك ههنا وما موصولة وهى واقعة على المخبر عنه وصلتها أخبر عنه والغنى مبتدأ وعند متعلق به وكذلك باجنبى وشرط خبر المبتدأ وكذا متعلق بشرط وذا إشارة الى الشروط السابقة ثم انتقل الى الاخبار بأل فقال

وأخبرُوا هُنا بِأَلْ عنْ بعض ما يكونُ فِيه الفعلُ قد تقدَّما

يعنى أن الاخبار يكون بأل كما يكون بالذى الا أن الأخبار بالذى يكون بالجملة الأسمية والفعلية وفهم ذلك من اطلاقه هناك والاخبار بأل لايكون إلا بالجملة الفعلية وفهم ذلك من تقييده ذلك بقوله عن بعض مايكون فيه والفعل قد تقدما فكل جملة تقدمها الفعل فهى فعلية وليس ذلك مطلقا بل بشرط أن يكون الفعل متصرفا والى ذلك أشار بقوله (إن صح صوغ صلة منه لأل ٭) يعنى أن الجملة الفعلية التى يخبر فيها بأل يشترط فى ذلك الفعل أن يكون متصرفا ليصاغ منه مايصلح أن يكون صلة لال وهى الصفة الصريحة لما علم أن صلة أل لاتكون الاوصفا صريحا ولا يصح ذلك الفعل الذى لايتصرف لانه لايصاغ منه الوصف ثم اتى بمثال من ذلك فقال (كصوغ واق من وقى الله البطل) فاذا قيل لك اخبر عن لفظ الله من قولك وقى الله البطل قلت الواقى البطل الله ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت الواقيه الله البطل والضمير فى وأخبروا عائد على النحويين أوعلى العرب والأول أظهر لأن أكثر مسائل الأخبار انما وضعها النحويون تمرينا لقارئه وهنا ظرف مكان متعلق بأخبروا وبأل متعلق بأخبروا وكذلك عن وما موصولة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون الى آخر البيت وان شرط وصوغ فاعل يصح وهو مصدر مضاف الى المفعول ومنه متعلق بصوغ وكذلك لال وكصوغ مصدر مضاف أيضا الى المفعول والمجرور بمن قول محذوف ووقى الى آخر البيت محكى به والتقدير كصوغ واق من قولك وقى الله

(قوله قبول تأخير) قال أبو اسحق يستغنى عن قبول التأخير بقوله أو بمضمراه

(قوله كالحال والتمييز) لأنه يخلفه الضمير وهو معرفة والحال والتمييز لا لايكونان الانكرتين ومجرور رب وكم الخبرية

البطل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان صح فاخبر ثم قال

وإنْ يكُنْ ما رفعتْ صلة ألْ ضمير غيرها أُبِينَ وأنْفصلْ

يعنى أن الوصف الواقع صلة أل اذا رفع ضميرا يعود على غير أل وجب اظهاره كما اذا قيل أخبر عن زيد من قولك ضربت زيد اقلت الضار به انازيدفالضمير العائد على أل وهو اناضميرهافوجب اظهاه وفهم منه ان الضمير اذا كان لأل وجب اتصاله كما اذا قيل لك اخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الضارب زيدا انا فى الضارب ضمير مستتر وهو عائد على ال فلذلك وجب استتاره فى الوصف وان يكون شرط وما اسم يكون وهى موصولة واقعة على الضمير العائد على غير ال وصلتها رفعت وصلة ال فاعل برفعت والضمير العائد على الموصول محذوف أى رافعته وضمير خبر يكن وابين وانفصل جواب الشرط

(العددُ)

ثلاثةً بالتَّاء قُلْ للعشرهْ * فى عدِّ ما آحادُه مذكَّره * فى الضِّد جرِّدَ

يعنى أن الفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة اذا كان واحد المعدود مذكرا لحقته التاء وان كان واحده مؤنثالم تلحقه التاء فتقول ثلاثة رجال بالتاء لأن واحد الرجال رجل وهو مذكر وثلاث نسوة بغير تاء لأن واحد النسوة أمراة وهى مؤنثة واعلم أن مراده بقوله فى الضدجرد المؤنث يعنى فى ضد المذكروهو المؤنث وثلاثة مفعول مقدم بقل وقل مضمن معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وللعشرة كذلك وفى عدكذلك وعد مصدر مضاف للمفعول وما موصوله واقعة على المعدود وآحاد مذكره جملة من مبتدأ وخبر صلة ال وفى الضد متعلق بجرد ومعمول جرد محذوف والتقدير جردها أى الفاظ العدد من التاء ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لانه لاوجه له فى الاعراب ثم انتقل الى تميز الفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة فقال (والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة فى الأكثر) يعنى ان تميز العدد من ثلاثة الى عشرة جمع قلة نحو ثلاثة اكلب وعشرة احمال وثلاثة اينق وعشرة اكتاف وفهم من قوله فى الاكثر انه يميز قليلا بجمع الكثرة نحو ثلاثة قروء فان لم يسمع للاسم الاجمع كثرة ميز به نحو ثلاثة رجال والمميز مفعول بأجرر وجمعا حال منه وبلفظ متعلق بجمعا ثم قال (ومائة والالف للفرد أضف *) يعنى أن مائة والفا يضافان الى مفرد فتقول مائة رجل والف رجل وفهم من اطلاقه ان تثنية الف ومائة وجمعها كذلك نحو الفارجل وآلاف رجل ومائتارجل وقد تضاف المائة الى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله ومائة بالجمع نزراً قدردف) يعنى ان مائة تضاف قليلا للجمع واشار به الى قراءة حمزة والكسائى ثلا ثمائة سنين باضافة مائه الى سنين ومائة والالف مفعول بأضف وللفرد متعلق بأضف ومائه مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره قدر دف وردف مبنى للمفعول أى تبع بالجمع ونزرا حال من الضمير المستتر فى ردف وانما قدم الناظم مائة والفا على مادونهما من العدد الى احد عشر لاشترا كهما مع ثلاثة وعشره وما بينهما فى كون تميزهما مجرور ابالاضافة وبعد ذلك رجع الى الترتيب الطبيعى فقال

وأحد اذكرْ وصلنهُ بعشرْ مُركِّباً قاصد معدودٍ ذكرْ

يعنى اذا قصدت المذكر قلت احد عشر بغير تاء واحد مفعول باذكر وبعشر متعلق بصلنه ومركبا وقاصد حالان من الفاعل المستتر فى اذكر فمركبا على هذا اسم فاعل ويصح ان يكون مركبا حالا من احد عشر فيكون اسم مفعول والاول اجود للمناسبة ثم قال (وقل لدى التأنيث إحدى عشره *)

(قوله وقل لدى التأنيث احدى عشرة) قال أبو اسحق وانما جعل حكم العشرة مع التركيب عكس حكمها مع الافراد كراهة اجتماع تاءى تأنيث فى نحو ثلاثة عشر كما لم تجمعا فى طلحات ونحوه ولا يلزم فى احدى عشرة لأن احدى العلامتين الف والاخرى تاء فكان اختلاف لفظهما مسوغا لذلك كما فى حمراوات ونحوه اه بلفظه

يعنى أنك إذا قصدت المؤنث قلت احدى عشرة بسكون الشين وزيادة التاء فتقول احدى عشرة أمرأة هذه هى اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين وإلى ذلك أشار بقوله (والشين فيها عن تميم كسره) فتقول احدى عشرة أمرأة ولدى هنا بمعنى فى واحدى عشرة مفعول بقل مضمنا معنى اذكر كما تقدم فى قوله ثلاثة بالتاء قل للعشره والشين مبتدأ وكسره مبتدأ ثان وخبره فيها والجملة خبر المبتدأ الاول وعن تميم متعلق بما فى المجرور من معنى الاستقرار ثم قال

ومع غير أحد وإحدى ... ما معهما فعلت فافعلْ قصْدا

يعنى أن ما فعلت فى عشرة مع أحد واحدى من اسقاط التاء فى المذكر واثباتها فى المؤنث افعله فيما فوقهما من غيرهما فشمل ذلك العدد من اثنى عشر واثنتى عشرة الى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول اثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا واثنتا عشرة أمرأة وثلاث عشرة أمرأة ومع متعلق بافعل وما مفعول بافعل وهى موصولة واقعة على الحكم المجعول لعشر وصلتها فعلت ومعهما متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف تقديره فعلته ولم ذكر حكم العجز من المركب وهو عشر من أحد عشر الى تسعة عشر انتقل الى حكم الصدر من ثلاثة الى تسعة فقال

ولثلاثةٍ وتسعةٍ وما ... بينهما إنْ رُكِّبا ما قُدِّما

يعنى أن حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما فى التركيب كحكمهما فيما تقدم من ان التاء تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة أمرأة الى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة أمرأة وما الاخيرة مبتدأ وهى موصولة واقعة على الحكم المنسوب لعشرة وقدما صلتها ولثلاثة خبره وما الاولى موصولة معطوفة على تسعة وهى واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما والتقدير الذى قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها فى التركيب وبقى عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر فأشار اليه بقوله

وأول عشرة اثنَتْى وعشرا ... إثنْى إذا أُنثى تشا أو ذكرا

يعنى انك تقول فى تركيب اثنين واثنتين اثنا عشرة واثنتا عشرة فتحذف النون منهما وتجعل عشرة وعشرا مكانه ثم بين انهما معربان بقوله (واليا لغير الرفع وارفع بالألف ٭) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول فى الرفع اثنا عشر واثنتا عشرة وفى الجر والنصب اثنى عشر واثنتى عشرة ففهم منه أن هذين الجزأين أعنى اثنين واثنتين معربان اعراب المثنى وعشرة مفعول أول بأول واثنتى مفعول ثان وعشرا معطوف على عشرة واثنى معطوف على اثنتى واثنتى مفعول مقدم بتشا وذكرا معطوف على اثنى وفيه رد الاول الى الاول والثانى الى الثانى وقصر تشا لضرورة الوزن ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو ثم قال (والفتح فى جزاى سواهما ألف) يعنى أن ما سوى اثنين واثنتين من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه فيفتح العجز فى عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنتين والصدر والعجز من سوى اثنين واثنتين فتقول أحد عشر وثلاثة عشر بفتح الجزأين معا وهما مبنيان معا اما الثانى فلتضمنه معنى حرف العطف واما الأول فلتنزل العجز منه منزلة تاء التأنيث والفتح مبتدأ وفى جزاى متعلق بالفتح والف فى موضع خبر المبتدأ ثم انتقل الى التمييز فقال

وميِّز العشرين للتسعينا ... بواحدٍ كأربعين حينا

يعنى أن تمييز العشرين وبابه الى التسعين مفرد نحو عشرين دينارا وتسعين غلاما واربعين حينا

(قوله لدى) اذا كانت بمعنى فى فانها تكتب بالياء واذا كانت بمعنى عند تكتب بالالف

أى زمانا وفهم من قوله بواحدان حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول أحد وعشرون درهما وفهم منه أنه لا يميز بجمع وفهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوبا واللام فى التسعين للغاية فهى بمعنى إلى ثم قال

وميِّزُوا مُركباً بمثلِ ما ميِّزَ عشرون فسوِّينَهما

يعنى أن العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك فى عشرين وبابه وشمل قوله مركبا أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة ومركبا مفعول بميزوا والضمير فيه عائد على العرب وبمثل متعلق بميزوا وما موصولة واقعة على التمييز وصلتها ميز عشرون والضمير العائد عليها محذوف تقديره بمثل ما ميز به عشرون وفسوينهما تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم قال

وإنْ أُضيفَ عددٌ مُركَّبُ يبق البِنا وعجز قد يعربُ

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما إلا اثنى عشر واثنتى عشرة لأن عشر فيهما بمنزلة نون الاثنين ولذلك أعربا فاذا أضيف العدد المركب إلى اسم بعده ففيه لغتان احداهما وهى الفصحى بقاء البناء فتقول هذه أحد عشرك وتسعة عشر زيد بالبناء فى الجزأين وهى المنبه عليها بقوله يبقى البناء والثانية بقاء آخر الصدر على البناء واعراب آخر العجز فتقول هذه أحد عشرك بضم الراء على أنه معرب ومررت بأحد عشرك بكسر الراء وهى المنبه عليها بقوله وعجز قد يعرب وفهم من قد أنها لغة قليلة وان أضيف شرط وجوابه يبقى ويجوز ضبط يبقى بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضيا وبالقاف دون الالف على أنه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وسوغ الابتداء بعجز التفصيل ثم قال

وصغ من اثنين فما فوقُ إلى عشرةٍ كفاعلٍ منْ فعلاَ

واخْتمهْ فى التأنيث بالتّا ومتى ذكْرت فاذكرْ فاعلاً بغير تا

يعنى أن أسماء العدد من اثنين الى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الافعال فان كان مذكرا اكتفى به وان كان مؤنثا لحقته تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث فتقول فى المذكر ثالث الى عاشر وفى المؤنث ثانية وثالثة الى عاشرة وفهم من قوله عن اثنين أن اسم الفاعل المذكور لا يصاغ من أحد وصغ فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معطوفة وهى موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين وفوق صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير صغ من اثنين وزنا أو صيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر واعراب البيت الآخر واضح ثم ان اسم الفاعل من العدد يستعمل مفردا كما تقدم ويستعمل مضافا فيضاف تارة الى العدد المشتق منه وتارة الى العدد الذى تحته وقد أشار الى الأول بقوله

وإِن تُردْ بعضَ الذي منه بُنِي تضِفْ إليه مثل بعضٍ بيِّنْ

يعنى ان اسم الفاعل من العدد اذا أضيف الى موافقه يجب اضافته اليه على معنى بعض فتقول ثانى اثنين وثانية اثنتين الى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة وان ترد شرط وبعض مفعول بترد والذى واقع على العدد المضاف اليه اسم الفاعل وصلته بنى ومنه متعلق ببنى والضمير العائد على الموصول الهاء فى منه وفى بنى ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل والتقدير وان

(قوله وصغ من اثنين) وهو سماعى لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس ويستثنى من ذلك ما اذا أريد به معنى فاعل فان له فعلا ـ راجع التصريح

ترد بعض الشيء الذي بنى اسم الفاعل منه وتضف مجزوم على جواب الشرط واليه متعلق بتضف ومفعول تضف محذوف تقديره تضف اليه اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير تضف اليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلا للبعض أي في معناه وبين تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم أشار إلى الثاني بقوله

وإنْ تُرِدْ جعلَ الاقلِّ مثل ما   فوقُ فحكم جاعلٍ له احْكُما

يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد الذي مثله تحته فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم فاعل فاذا كان بمعنى الماضي وجب إضافته فتقول هذا ثالث اثنين أمس واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فى المضاف اليه النصب والجر فتقول هذا رابع ثلاثة بنصب ثلاثة وجرها وانما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيها على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما فى فاعل وزيادة وهو اسم الفاعل حقيقة لأنهم قالوا ربعت الثلاثة أربعهم بمعنى صيرتهم بنفسى أربعة وان ترد شرط وجعل مفعول ثان وما موصولة واقعة على العدد الأعلى وفوق صلتها وهو مقطوع من الإضافة والتقدير مثل ما فوقه أي العدد الأدنى والفاء جواب الشرط وحكم مصدر منصوب باحكما وله متعلق باحكما ثم قال

وإنْ أردْت مثل ثانى اثْنيْن   مركَّباً فجىء بتركيبين

يعني أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما أردت بثانى اثنين من الإضافة على معنى بعض فجىء بتركيبين فتقول هذا ثانى عشر اثنى عشر وثانية عشرة اثنتى عشرة الى تاسع عشر وتاسعة عشر وتسع عشر بأربعة ألفاظ كلها مبنية وفهم البناء فيها من قوله بتركيبين فان التركيب يقتضى البناء والمركب الأول مضاف الى المركب الثانى اضافة ثانى الى اثنين هذا هو الأصل ويجوز فيه وجهان آخران أشار الى الأول منهما بقوله

أو فاعلاً بحالتيه أضف   إلى مُركَّب بما تنوى يفى

يعنى أو تضيف فاعلا بحالتيه أي من التذكير والتأنيث الى المركب الثانى فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله بما تنوى يفى ثم أشار الى الثانى بقوله

وشاع الاستغنا بحادى عشرا ونحوه) يعنى أنه يحذف من المركب الأول العجز ومن المركب الثانى الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه بناؤهما وهو المشهور واعراب الاول وبناء الثانى واعرابهما وفهم من المثال أن عشر مبنى لنطقه به فيحتمل الاول والثانى دون الثالث لاحتمال أن يكون حادى مبنيا ومعربا لعدم الحركة فيه وفائدة التمثيل بحادى التنبيه على أنه مقلوب وأصله واحد ونحوه أي حادى عشر فتقول حادى عشر وحادية عشرة الى تاسعة عشرة وان أردت شرط ومثل مفعول باردت ومركبا حال من مثل ويجوز أن يكون مركبا مفعول بأردت ومثل ثانى اثنين نعت لمركب فهو نعت النكرة وتقدم عليها فانتصب على الحال والفاء وما بعدها جواب الشرط وأو عاطفة جملة على جملة وفاعلا مفعول بأضف وبحالتيه فى موضع الصفة لفاعل والى مركب متعلق بأضف وبما متعلق بيفى ويفى فى موضع الصفة لمركب ونحوه معطوف على حادى عشر ثم قال (وقبل عشرين اذكرا)

وبابه الفاعل من لفظ العدد   بحالتيه قبل واو يُعتمد

يعنى أن اسم الفاعل من العدد اذا ذكر مع عشرين وبابه يعنى العقود الى التسعين يذكر بحالتيه من التذكير والتأنيث قبل الواو فتقول حادى وعشرون وحادية وعشرون الى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين وقبل متعلق باذكرا والالف فى اذكرا بدل من نون التوكيد الخفيفة وبابه

(قوله بما تنوى يفى) يعنى من الاعراب من الرفع والنصب والخفض تقول هذا ثالث ثلاثة عشر ورأيت ثالث ثلاثة عشر ومررت بثالث ثلاثة عشر وما أشبه ذلك (قوله قبل واو يعتمد) جعله الأزهرى فى موضع الحال من الفاعل والتقدير واذكر الفاعل المصوغ من لفظ العدد بحالتيه قبل عشرين وبابه حال كونه كائنا قبل واو يعتمد فى اللفظ بها دون غيرها من حروف العطف ويحتمل ان يكون يعتمد مجزوما فى جواب اذكرا اه مختصرا

معطوف

معطوف على عشرين والفاعل مفعول إذ كرار من لفظ وبحالتيه متعلقان أيضا باذكرا

﴿ كم وكأيِّنْ وكذا ﴾

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها بكم وهى على قسمين استفهامية وخبرية وقد أشار إلى الأول بقوله

ميِّزْ فى الاسْتفهام كم بمثل ما ميِّزْتَ عشرين ككم شَخْصاً سما

يعنى ان كم الاستفهامية تميز بمثل ما ميز به عشرون يعنى بمفرد منصوب فتقول كم درهما عندك وكم شخصا سما وفهم من قوله فى الاستفهام أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد فاذا قلت كم شخصا سما فتقديره أعشرون شخصا أم ثلاثون أم أقل أم أكثر سما وفى الاستفهام متعلق بميز وكم مفعول بميز وما موصولة واقعة على تميز عشرين والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره بمثل ما ميزت به ويجوز أن تكون مامصدرية والتقدير ميز بمثل تميز عشرين ثم قال

وأَجِزْ إنْ تجرَّهُ مِنْ مضمرا إن وَليتْ كم حرف جرٍّ مظهرا

يعنى أن تميز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أى بكم من درهم فحذفت من وبقى عملها وشمل قوله حرف جر سائر حروف الجر نحو على كم فرس ركبت وإلى كم مذهب انتميت وفى كم دار جلست ونحوها وفهم من قوله أجز أن جره غير لازم فتقول بكم درهما اشتريت بالنصب وفهم منه أيضا أنه يجوز اظهار من فتقول بكم من درهم اشتريت وأن تجره فى موضع نصب بأجز والضمير فى تجره عائد على التميز ومن فاعل بتجر ومضمرا حال من من وان وليت شرط وكم فاعل بوليت وحرف جر مفعول بوليت وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال

واستعملنْها مخبراً كعشرَهْ أوْ مائةٍ ككم رجالٍ أوْ مَرَهْ

يعنى ان كم الخبرية هى بمنزلة عدد مفرد فتستعمل تاره بمنزلة عشرة فيكون تميزها جمعا نحو كم رجال عندى وكم عبيد ملكت وتارة بمنزلة مائة فيكون تميزها مفردا نحو كم امرأة عندى وكم عبد ملكت فكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة وكم مره مثال لاستعمالها استعمال مائة ومرة لغة فى المرأة نقلت فتحة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فاذا قلت كم غلام ملكت فمعناها كثير من الغلمان ملكت ومخبرا حال من الضمير المستتر فى استعملنها والكاف متعلقة باستعملنها ومائة معطوف على عشرة ثم قال (ككم كأين وكذا) يعنى ان كأين وكذا مثل كم الخبرية فى الدلالة على تكثير العدد وفى الافتقار إلى مميز الا أن تميزهما مخالف لتميز كم وإلى ذلك أشار بقوله

ويَنْتَصِبْ * تمييزُ ذَيْنِ أوْ به صل من تُصِبْ

يعنى أن تميز كأين وكذا إما منصوب نحو كأين رجلا رأيت وكذا رجلا رأيت أو مجرور بمن نحو كأين من رجل رأيت إلا أن النصب بعد كذا أكثر والجر بمن بعد كأين أكثر كقوله تعالى وكأين من اية وهو فى القرآن كثير وكأين وكذا مبتدأ وخبره ككم وينتصب جملة مستأنفه وذين أشارة إلى وكأين وكذا وأو للتفصيل ويحتمل أن تكون للاباحة إذا أول ينتصب بانصب فيكون التقدير انصب تميز ذين أو صل به من

(قوله كم) اسم وبناؤها لشبهها بالحرف فى الوضع السيوطى فى البهجة (قوله وكذا) انظر كلام المصنف وكلام سيدى المكودى يظهر من كلامهما ان كذا يجر تميزها بمن وليس كذلك بل الاتفاق على أنه لايجر بمن وإنما الخلاف هل تميز كذا يجر بالاضافة أولا يجر فى ذلك قولان المشهور فيه النصب

الحكاية

ذكر فى هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكايه الحكاية بأى و بمن وحكاية العلم بعدمن وبدأ بأى فقال

إحْكِ بِأَىّ ما لمنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بها فى الوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

فى الحكاية بأى لغتان احداهما وهى الفصحى أن يحكى بها وصلا ووقفا من مذكور منكر ماله من اعراب وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال رأيت رجلا أو امرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات اياوايةوايين وايتين وايين وايات والاخرى ان يحكى بها حاله من اعراب وتذكير وتأنيث فقط فقوله احك بأى محتمل لهما والذى ينبغى ان يحمل عليه كلامه لاولى لكونها افصح ولذكره ذلك بعد فى من وما مفعول باحك وهى موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها المنكور أى ماثبت لمنكور وسئل فى موضع الصفة لمنكور وعنه متعلق بسئل والهاء عائدة على منكور وهى الرابط بين الصفة والموصوف وبها متعلق بسئل وها عائدة على أى فى الوقف وحين متعلقان باحك ثم انتقل إلى الحكاية بمن قال

ووقْفاً احْكِ ما لمنْكُورٍ بمَنْ والنُّونَ حرِّكْ مطلقاً وأَشبِعن

يعنى ان من يحكى بها فى الوقف دون الوصل ما للمسئول عنه المنكور من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما وتشبع الحركة فى الافراد وذلك كقولك لمن قال قام رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل منى وما مفعول باحك وهى موصولة وصلتها لمنكور وبمن متعلق باحك ووقفا مصدر منصوب على الحال من فاعل احك المستتر والنون مفعول بحرك ومطلقا نعت لمصدر محذوف أى تحريكا مطلقا يعنى بالحركات الثلاث وأشبعن معطوف على حرك هذا حكم حكاية المفرد المذكور وأما المثنى فقد أشار اليه بقوله

وقُلْ مَنانِ ومَنَيْنِ بعد لى إلفان كابْنين وَسكِّن تعْدِلِ

يعنى انك إذا قلت لى الفان كابنين وأردت حكاية هذين الاسمين قلت منان فى حكاية الفان ومنين فى حكاية ابنين ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون فى منان ومنين فى النظم اذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة ثم نبه على انهما ساكنان اذ لا يحكى بهما الا وقفا والوقف متضمن للسكون ومنان ومنين مفعول بقل والمراد بهذين اللفظين والفان مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وكابنين نعت لالفان وهو على حذف القول والتقدير بعد قولك لى الفان وتعدل مجزوم فى جواب الأمر ثم انتقل إلى حكاية المفرد المؤنث فقال (وقل لمن قال أتت بنت منه ٭) يعنى انك تقول فى حكاية من قال أنت بنت منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها ثم انتقل إلى تثنية المؤنث فقال (والنون قبل تا المثنى مسكنه) يعنى أنه يقال فى حكاية تثنية المؤنث منتان بتسكين النون فتقول فى حكايته جاءت امرأتان منتان ورأيت امرأتين وبمررت بامرأتين منتين هذه هى اللغة الفصحى وفيها لغة أخرى أشار اليها بقوله والفتح نزر) يعنى ان فتح النون نزر أى قليل فتقول على هذه اللغة فى قامت امرأتان منتان بالفتح ومنه مفعول بقل كما تقدم فى البيت الذى قبله والنون مبتدأ وخبره مسكنة والجملة فى موضع الحال من منه وقبل متعلق بمسكنة والفتح نزر جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال

وصِلِ التَّا والأَلِف بمنْ بإِثْرِ ذا بنسوةٍ كلف

يعنى أنك تزيد فى حكاية جمع المؤنث على النون منه ألفا وتاء فتقول لمن قال جاءت نسوة منات

(قوله الحكاية) وحقيقتها هى ايراد لفظ المتكلم على حسب ماأورده فى الكلام (قوله أو صالح لوصفه) نحو رجال فانه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال صالحون وكنساء اذ يصح نساء صالحات (قوله على الحروف) صوابه على الأحوال العارضة له أى للمنكور وتقدير البيت احك بأى فى الوقف أو حين تصل الكلام الذى استقر لمنكور سئل عنه بها

ولمن قال ذا بنسوة كلف منات باسكان التاء أيضا لما علمت من أن من لا يحكى بها إلا فى الوقف والتاء مفعول يصل والألف معطوف على التاء وذا مضاف اليه على حذف القول والتقدير بأثر قولك ذا وكلف خبر ذا وبنسوة متعلق بكلف ويحتمل أن يكون اسما وفعلا ماضيا ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكر فقال

وقل مَنون ومنين مسكِنا   إنْ قِيلَ جا قومٌ لِقومٍ فُطُنا

إذا قيل جاء قوم لقوم قلت فى حكاية قوم المرفوع منون وفى حكاية قوم المجرور منين بسكون النون فيهما أيضا ومنون ومنين مفعول بقل كما تقدم ومسكنا حال من الضمير المستكن فى قل وفطنا نعت لقوم المجرور وهو جمع فطن ووزنه فطناء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يصح أن يكون فطنا بضم الطاء لأن منعوته مجرور ثم قال (وان تصل فلفظ من لا يختلف) هذا تصريح بما فهم من قوله ووقفا فتقول من يا فتى فى الأحوال كلها وقد جاء منونا فى ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله (ونادر منون فى نظم عرف) أشار به إلى قول الشاعر

أتوا نارى فقلت منون أنتم   فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

وهو لتأبط شرا وان تصل شرط وجوابه الجملة فى قوله فلفظ من لا يختلف ونادر خبر مقدم والمبتدأ منون وعرف فى موضع الصفة لنظم وفى نظم متعلق بنادر ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال (والعلم احكينه من بعد من) يعنى أن العلم إذا سئل عنه عن حكى اعرابه بعدها فتقول لمن قال قام زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد برفع الأول ونصب الثانى وجر الثالث وذلك بشرط أن لا يدخل على من حروف عطف واليه أشار بقوله (أن عريت من عاطف بها اقترن) فاذا قيل رأيت زيدا ومررت بزيد قلت ومن زيد بالرفع فيهما الدخول حرف العطف على من وقوله أحكينه يريد جوازا فان فيه لغتين لغة أهل الحجاز الحكاية ولغة بنى تميم الرفع والعلم مفعول بفعل مضمر يفسره احكينه ومن بعد متعلق باحكينه وان عريت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه

(التأنيث)

التأنيث فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة وإلى ذلك أشار بقوله (علامة التأنيث تاء أو الف) فذكر للتأنيث علامتين ثم ان التاء تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة وتكون مقدرة وإلى ذلك أشار بقوله (وفى أسام قدروا التا كالكتف) يعنى أن بعض الأسماء لا تكون تاؤه ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند أو لمن لا يعقل ككتف وعلامة مبتدأ وخبره تاء أو الف والواو فى قدروا عائدة على العرب أو على النحويين وأسام جمع أسماء فهو جمع الجمع ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال

ويُعرفُ التقديرُ بالضمير   ونحوه كالردّ فى التصغير

فالضمير نحو الكتف أكلتها فتعلم ان الكتف مؤنث لاعادة ضمير المؤنث عليه ونحوه اى ونحو الضمير كالرد فى التصغير أى كرد التاء فى التصغير نحو هنيدة فى تصغير هند وكتيفة فى تصغير كتف ومما يعلم به التقدير ايضا اسم الاشارة نحو هذه هند وتلك كتف واعراب البيت واضح ثم ان تاء التأنيث لها فوائد واصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون فى الأسماء نحو رجل ورجلة

(قوله لقوم فطنا) قال فى المصباح فطن للأمر يفطن من باب تعب وقتل فطنا فهو فطن والجمع فطن بضمتين ولم يذكر جمعه على فعلاء كما قال هذا الشارح لكن من حفظ حجة على من لم يحفظ فاذا تبين أن له الجمعين المذكورين فيتعين هنا جمعه على فعلاء كما قال لأنه لو جمع على مقابلة ظهر اعرابه (قوله أتوا نارى) الضمير فى أتوا يرجع إلى الجن والشاهد فى منون فان فيه شذوذين الأول الحاق الواو والنون بها فى الوصل والثانى تحريك النون وهى تكون ساكنة (قوله الجن) خبر مبتدأ محذوف أى نحن الجن وعموا أصله أنعموا وظلاما نصب على الظرف وروى صباحا (قوله علامة التأنيث تاء والف) قال ابن غازى وجعلها بعضهم خمسا فزاد الياء فى هذى وتفعلين والكسرة فى نحو ضربت والحق أن تأنيثها من الصيغ ودل قوله تاء أو الف على أنهما لا يجتمعان خلافا لأبى عبيدة فى علقاة قال أبو عثمان من قال علقاة فالألف عنده للالحاق بباب جعفر فاذا نزع الهاء جعل الألف للتأنيث فهى مع التاء للالحاق ومع عدمها للتأنيث ولها نظائر بهمى وبهماة انتهى (قوله رجلة) الذى عند هذا الشارح هو رجلة بفتح الراء وضم الجيم ومعناه امرأة واما رجلة بفتحهما فهو جمع رجل ويجمع رجل على رجلة بفتح الفاء وسكون الجيم قال فى المصباح الرجل الذكر من الأناسى جمعه رجال وقد جمع قليلا على رجله وزان تمرة حتى قالوا لا يوجد جمع على أهله بفتح الفاء الا رجلة وكمأة جمع كمء

وفتى وفتاة وفى الصفات وهى أكثر نحو ضارب وضاربة وفرح وفرحة الا أنها لم تلحق بعض الصفات وإلى ذلك أشار بقوله

ولا تلى فارقةً فعُولاَ * أصْلاً ولا المفْعالَ والمفْعلا * كذاكَ مِفْعَلٌ

فذكر خمسة أوزان لا تليها التاء الفارقة الأول فعول وقيده بالأصل والمراد به اسم الفاعل فانه اصل لاسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبور واحترز بقوله اصلا من اسم المفعول فان تاء الفرق تلحقه نحو ركوب وركوبة لأنه بمعنى مركوب الثانى مفعال نحو رجل معطار وامرأة معطار الثالث الفعيل نحو معطير ومنطيق الرابع مفعل نحو مغشم ولم يقيد الثلاثة كما قيد الاول لانها لا تكون اسماء مفاعيل وفاعل تلى ضمير عائد على التاء وفارقة حال من ذلك الضمير وفعولا مفعول تلى واصلا حال من فعولا ولا المفعال والمفعيلا معطوفان على فعول ومفعل مبتدأ خبره كذاك وقد لحقت تاء الفرق بعض هذه الاوزان شذوذا وإلى ذلك أشار بقوله

وما تليه * تاء الفَرق من ذى فشذوذٌ فيه

قالوا عدو وعدوة ومسكين ومسكينة وميقان وميقانة وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على الاوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول الهاء فى تليه وتاء الفرق فاعل بتليه وشذوذ فيه مبتدأ وخبر فى موضع خبر ما ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال

ومن فعيل كقتيل إنْ تبعْ * موصُوفهُ غالباً التّا تمتنعْ

يعنى أن فعيلا تمتنع منه تاء الفرق فى المؤنث فى الغالب وفهم من قوله كقتيل ان يكون بمعنى مفعول لان قتيلا بمعنى مقتول فلو كان فاعل للحقته التاء نحو ظريف وظريفة وفهم من قوله ان تبع موصوفه انه ان لم يتبعه لحقته التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة للبس وشمل ما كان نعتا نحو رأيت امرأة قتيلا وما ذكر موصوفه قبله وان لم يكن نعتا نحو هند قتيل ولحيتك دهين لعدم اللبس وفهم من قوله غالبا ان التاء تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم صفة ذميمة وخصلة حميدة فالتاء مبتدأ خبره تمتنع ومن فعيل متعلق بتمتنع وكقتيل فى موضع الحال من فعيل وغالبا حال من الضمير فى تمتنع شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال

وألف التّأنيث ذاتُ قصرٍ * وذاتُ مدٍّ نحو أنثى الغرِّ

فقسمها إلى مقصورة وممدودة وانثى الغر غرّاء فهو مثال للممدودة ومذكر الغراء أغر وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث والف التأنيث مبتدأ وذات قصر وذوات مد خبر المبتدأ ثم بين الأوزان التى تلحقها المقصورة فقال

(قوله ولا تلى فارقة فعولا * أصلا ولا المفعول) وانما لم تدخل التاء الأصلية هنا لأنها صفة لا تجرى على فعل ولانها شبيهة بالمصادر الميمية (قوله نحو ركوب وركوبة) وحلوب وحلوبة وأكول وأكولة بمعنى محلوبة ومركوبة وربما حذفوها فقالوا ركوب وحلوب مرادى (قوله معطار) قال ابن عقيل من عطرت المرأة إذا استعملت الطيب (قوله مغشم) هو الذى لا ينتهى عما يريده ويهواه من شجاعته (قوله مقيانة) من اليقين يقال امرأة مقيانة أى كثيرة اليقين ورجل مقيان أى كثير اليقين (قوله ومن فعيل كقتيل ان تبع * موصوفه غالبا التا تمتنع) قال العلامة ابن غازى أل فى قوله التا تمتنع عهدية اه قال السيوطى عن ابن هشام ما عللوا به من اللبس فيما إذا حذف الموصوف نحو رأيت قتيلا وأنت تريد المؤنث موجود اذا قلت رأيت صبورا وشكورا ونحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فان كان ما قالوا فى فعيل بالقياس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا اشكال اه قال ابن غازى عن أبى اسحق والتفريق بين التاآت آكد فى الصفة لما ينبنى عليها من الاحكام كالصرف والتصغير وغيرهما والله التوفيق اه منه (قوله والف التأنيث ذات قصر الخ) اعلم أن الالف المقصورة اما أن تكون ثالثة أو رابعة فصاعدا فان كانت ثالثة نحو عصى وفتى منقلبة عن أصل أو مجهولة الاصل كبلى ومتى وعلى وإلى حكم باصالتها وان كانت رابعة أو خامسة أو سادسة فان قام الدليل على اصالتها والا قاما ان تكون فى وزن من أوزان التأنيث فلا يخلو ما ان يسمع تنكير ما هى فيه أولا فان سمع تنكير ما هى فيه فهى للالحاق نحو عقلى وقردى والا فهى للتأنيث نحو ذكرى وسلمى وغضبى وان لم تكن فى وزن من أوزان التأنيث فان كانت رابعة أو خامسة نحو عقلى فهى للالحاق وان كانت سادسة فهى للتنكير نحو قبعثرى اه من أبى عبد الله الصغير رحمه الله

والاشهارُ فى مبانى الأولى ... يبديه وزنُ أُربى والطولَى

ومرطى ووزنُ فَعلى جَمعا ... أو مصدراً أو صفةً كشبعَى

وكحبارَى سُمَّهى سِبْطرَى ... ذِكرَى وحِثِّيثى مع الكُفرَّى

(كذاك خليطى مع الشقارى. فذكر اثنى عشر وزنا الأول فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو أربى وهى الداهية الثانى فعلى بضم الفاء وسكون العين اسما كان كبهمى أو صفة كحبلى والطولى وهو صفة مؤنث الأطول أو مصدر كرجعى الثالث فعلى بفتحتين نحو مرطى وهو نوع من المشى الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى جمع نحو قتلى وجرحى والى مصدر نحو دعوى والى صفة نحو شبعى الخامس فعالى بضم الفاء وفتح العين نحو حبارى اسم طائر السادس فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو سمها للباطل السابع فعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو سبطرى لنوع من المشى الثامن فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو ذكرى مصدر ذكر التاسع فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين نحو حثيثى مصدر حث العاشر فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو الكفرى وهو وعاء الطلع الحادى عشر فعيلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو خليطى للاختلاط الثانى عشر فعالا بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو شقارى اسم نبت وفهم من قوله والاشهار انه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان وهو الذى نبه عليه بقوله (* وأعز لغير هذه استندارا) والمراد بالأولى ألف التأنيث المقصورة والاشهار مبتدأ وفى متعلق به والاولى نعت لمحذوف تقديره الألف الأولى ويبديه إلى آخر الكلام خبر المبتدأ وماخلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره ثم انتقل إلى الممدودة فقال

لمدِّها فَعلاء أفْعِلاء ... مثلثَ العين وفعللاء

ثمَّ فِعالا فُعُلَلا فاعُولا ... وفاعِلاء فِعليا مفعولا

ومُطلق العين فعالا وكذا ... مُطلقَ فاءِ فعلاء أُخِذا

فذكر لها سبعة عشر بناء الأول فعلاء حمراء وصحراء الثانى أفعلاء وشمل قوله أفعلاء مثلث العين ثلاثة أبنية وهى مجموعة فى أربعاء فان فيه ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها الخامس فعللاء نحو عقرباء وحرملاء لموضعين السادس فعالاء بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصاء بمعنى قصاص السابع فعللاء بضم الفاء واللام نحو قرفصاء لنوع من الجلوس الثامن فاعولاء نحو عاشوراء فى اليوم العاشر من المحرم التاسع فاعلاء بكسر العين نحو نافقاء وهو جحر اليربوع العاشر فعلياء بكسر الفاء نحو كبرياء للتكبر الحادى عشر مفعولاء نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ وقد شمل قوله ومطلق العين فعالا ثلاثة أبنية فعالاء نحو براساء يقال لا أدرى من أى البراساء هو أى الناس وفعيلاء نحو كثير اللفى بذر وفعولاء نحو دبوقاء للعذرة والفاء مفتوحة فى الثلاثة فهذه أربعة عشر وزنا وشمل قوله وكذا مطلق فاء فعلاء أخذ ثلاثة أبنية فعلاء بفتح الفاء والعين نحو جنفاء اسم موضع وفعلاء بضم الفاء وفتح العين نحو عشراء للناقة المرضع وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سيراء لثوب مخطط فهذه سبعة عشر بناء وقد ذكر فى الممدودة أبنية أخر وانما اكتفى بهذه لشهرتها والضمير فى قوله لمدها عائد على ألف التأنيث وفعلاء مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وأفعلاء معطوف على فعلاء بحذف العاطف ومثلث العين حال من أفعلاء وكذلك فعللاء وما بعدها من الأبنية الى فالاء ومطلق العين حال من فعلاء وفعلاء مبتدأ وخبره أخذ ومطلق فاء حال من الضمير المستتر فى أخذ العائد على فعلاء وكذا متعلق بأخذا

(قوله حبارى اسم طائر) ولم يرد فعالى صفة الاجمعا نحو سكارى مرادى وقال الزبيدى جاء مفردا وحكى قولهم جمل علادى (قوله الكفرى الخ) الكفرى والكفرى كالكافور وهو وعاء طلع النخل (قوله خليطى) وهو الامر العظيم المحير للفكر يقع على المذكر والمؤنث (قوله عقرباء) لانثى العقارب صح من ابن عقيل قال ابن غازى عن أبى اسحاق بعضها نوادر كالقصاصاء زعموا أنه انما سمع من اعرابى وقف على بعض امراء العراق فقال القصاصاء أصلحك الله أى خذلى القصاص قال الثعالبى والكلمة اذا سمعت من اعرابى واحد لم تجعل أصلا لاحتمال الغلط والكذب وأيضا فلم يسمع منه إلا على باب الملك وأنه بالعجلة واللهف زل لسانه (قوله كبرياء) هى العظمة (قوله فى بذر معروف وهو واحد البذور وهى حبوب صغار (قوله سيراء) ابن عقيل سيراء ابرد فيه خطوط صفر والذى عند السيوطى أنه اسم للذهب

﴿المقصورُ والممدودُ﴾

المقصور هو الاسم الذى حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الاسم الذى حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة وبدأ بالمقصور وهو قياسى وغير قياسى وقد أشار الى الأول فقال

إذا اسم استَوجبَ مِنْ قبل الطَّرف ... فَتْحاً وكانَ ذا نظيرٍ كالأسف

فَلنظـــيره المعْتَلِّ الآخِرِ ... ثُبوت قصْرٍ بقياسٍ ظاهِرِ

يعنى أن الاسم المعتل الآخر اذا كان له نظير من الصحيح مستوجب فتح ماقبل آخره كان ذلك الاسم المعتل مقصورا قياسا فالجوى مقصور قياسا لأن له نظيرا من الصحيح يستوجب الفتح وهو الاسف اذا كل واحد مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللازم المكسور العين فعل بفتح العين فاسم فاعل بفعل مضمر يفسره استوجب ومن قبل متعلق باستوجب وفتحا مفعول باستوجب وذا خبر كان والفاء فى قوله فلنظيره جواب اذا والمعل نعت لنظيره وثبوت مبتدأ وخبره لنظيره ثم أتى بمثالين منه فقال

كفِعَلٍ وفُعَلٍ فى جمع ما ... كفِعْلةٍ وفُعلةٍ نحوُ الدُّمَى

يعنى أن فعلا بكسر الفاء وفعلا بضمها جمعان لفعله وفعلة مقصوران قياسا فمثال فعل لحية ولحى نظيره من الصحيح قربة وقرب ومثال فعل دمية دمية ودمى ونظيره من الصحيح قربة وقرب وغرفة وغرف واعراب البيت واضح ثم انتقل إلى الممدود فقال

وما استَحقَّ قبل آخِرٍ أَلِف ... فالمدُّ فى نظيره حتما عُرِفْ

يعنى ان الاسم الصحيح اذا استحق الالف قبل آخره فان نظيره من المعتل الآخر ممدود قياسا ثم مثل لذلك بقوله

كمصْدر الفعلِ الَّذى قدْ بُدِئا ... بهمْزِ وصلٍ كارعوى كارْتأى

مصدر ارعوى وارتأى ارعواء وارتئاء لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ماقبل آخره الفا نحو احمر احمرارا واقتدار قتدارا وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على الصحيح المستحق للالف قبل الآخر واستحق صلتها وألف مفعول باستحق ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة وقبل متعلق باستحق والمد مبتدأ وخبره عرف وفى نظيره متعلق بعرف وحتما حال من الضمير فى عرف واعراب البيت الآخر واضح ثم انتقل إلى غير القياسى من النوعين فقال

والعادِمُ النَّظير ذا قصر وذا ... مدٍّ بنقلٍ كالحجا وكالحذا

يعنى أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآحاد يطرد فتح ماقبل آخره فهو مقصور سماعا وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد فى نظيره زيادة الف قبل آخره فهو أيضا ممدود سماعا وقد مثل المقصور بالحجا وهو العقل والثانى بالحذاء وهو النعل وقصره ضرورة والعادم مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وبنقل خبر المبتدأ والتقدير العادم النظير الثابت بنقل وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر فى الخبر ثم قال

وقصرُ ذى المدِّ اضطرارا مجمعُ ... عليهِ والعكسُ بخُلفٍ يقعُ

يعنى أن النحوين اتفقو على قصر الممدود فى ضرورة الشعر واختلفو فى مد المقصور والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر

لابد من صنعا وان طال السفر

(قوله كالاسف) أى الحزن يقال أسف الرجل أسفا اذا حزن (قوله فالجوى) الجوى عن عشق او حزن يقال جوى فلان فهو جو (قوله دميه) وهى الصورة من العاج ونحوه قاله الجوهرى وقال بعض شراح الألفية هى الصورة المصنوعة على صورة الانسان من الرخام والعاج ونحو ذلك قوله كمصدر الفعل الذى قد بدئا ٭ بهمز وصل وكذلك مصدر فعل ابتدىء بهمزة قطع كأعطى وأكرم وشبهه قال الشيخ أبو اسحق الشاطبى لو شاء أعم فائدة من هذا البيت لقال مثلا كمصدر الفعل الذى قد بدئا بزائد الهمز كأعطى وارتأى اهـ وقد ذكره ابن غازى فى اتحاف ذوى الاستحقاق فى زوائد المراعى وفوائد أبى اسحق

(قوله كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا) قال ابن غازى مانصه تناولت الترجمة الممدود ولم يذكر جمع الممدود جمعا على حد المثنى ولم يذكر تثنية المنقوص وحكمه رد المحذوف فى نحو قاض وغاز وفى نحو أخ وأب وحم وعدم رده فى نحو يد اه (قوله ملهى) مصدر أو مكان أو زمان من اللهو كذا ذكره بعضهم والذى اقتصر عليه الجوهرى كونه اسما لما يلهى به فهو عنده غير الثلاثة (قوله والجامد) قال المرادى الجامد ههنا مالم يعرف له اشتقاق (قوله كمتى) جعل المكودى الف متى ولدى وغلى مجهولة

ومن مد المقصور قوله   والمرء يبليه بلاء السربال * تعاقب الاهلال بعد الاهلال

وقصر مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول وبجمع خبر المبتدأ وعليه متعلق بجمع واضطرارا مفعول له وهو تعليل لقصر والعكس مبتدأ وخبره يقع وبخلف متعلق بيقع

﴿ كيفيَّة تثنية المقصُور والممدود وجمعهما تصحيحاً ﴾

انما اقتصر على تثنية ماذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه وبدأ بالمقصور فقال

آخر مقصور تثنى اجعله يا   إن كان عن ثلاثة مرتقيا

يعنى أن الالف الرابعة فمافوق تقلب فى التثنيه ياء وشمل ذلك الالف الرابعة نحو ملهى والخامسة نحو منتمى والسادسة نحو مستدعى فتقول فيهما ملهيان ومنتميان ومستدعيان وآخر مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله والهاء فى اجعله مفعول أول ويا مفعول ثان وتثنى فى موضع الصفة لمقصور والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنيه وأن كان شرط محذوف الجواب لدلالة ماقبله عليه وأما الالف الثالثة فيها تفصيل أشار اليه بقوله

كذا الَّذى اليا أصله نحو الفتى   والجامد الذى أُميل كمتى

الاشارة بقوله كذا إلى الحكم السابق فى الالف الرابعة فمافوق وهو قلبها ياء يعنى أن ماكانت فيه الالف الثالثة منقلبة عن ياء والالف الثالثة المجهولة الأصل التى سمعت فيها الامالة مثل ماتقدم فى وجوب قلبها فمثال المنقلبة عن ياء فتى وفتيان ومثال المجهولة الأصل التى سمعت فيها الامالة متى مسمى بها فتقول فى تثنيتها متيان وفهم منه أن ماعدا القسمين المذكورين من الثلاثى لاتنقلب ألفه ياء بل واوا فلذا ثالث وقد صرح بهذا المفهوم فقال (فى غير ذا تقلب واوا الألف *) أى فى غير ذا من الثلاثى تقلب الألف واوا وذا أشارة إلى جميع ماتقلب الألف فيه ياء وشمل قوله فى غير ذا المنقلبة عن واو نحو رحا ورحوان والمجهولة نحو إلى وعلى مسمى بهما ثم قال (وأولها ماكان قبل قد ألف) أى وأول هذه الاحرف المنقلبة عن الألف الذى قد ألف قبل يعنى علامة التثنية وهى ألف ونون فى الرفع وياء ونون فى النصب والجر وقوله كذا الذى مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله اليا اصله وخبره كذا والجامد معطوف على الذى والذى أميل صفه للجامد وفى غير متعلق بتقلب وواوا مفعول ثان بتقلب والألف هو المفعول الأول ومامفعول ثان بأولها ومفعوله الأول ها وصلة ماكان وقد ألف فى موضع خبر كان وقبل متعلق بألف ثم انتقل إلى تثنيه الممدود فقال (وما كصحراء بواو ثنيا *) يعنى أن ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وصحراوان وحمراء وحمراوان تقلب فيه الهمزة واوا فى التثنية وقوله ونحو علباء كساء وحيا) * بواو أو همز) يعنى أنه يجوز قلب الهمزة واوا وإبقاؤها همزة فيماكانت همزته للالحاق نحو علباء أو منقلبه عن أصل وشمل المنقلبة عن واو نحو كساء والمنقلبة عن ياء نحو حياء فتقول علباوان وعلباآن وكساوان وكساآن

الأصل وليس كذلك بل الالف فى الثلاثة أصلية لم تقلب عن شيء والمجهولة الأصل هى نحو الددا اه لكن قال المرادى عبر بعضهم عن الاصلية بالمجهولة اه والمراد بالالف الاصلية هى كل الف فى حرف اوشبهه ومجهولة الأصل نحو الددا وهو اللهو فان ألفه لايدرى هل هى عن واو أوياء لأن الالف فى الثلاثى المعرب لا تكون الامنقلبة عن أحدهما اه من المرادى (قوله فى غير ذا تقلب واوا لالف) راعى معنى ماذكر ولذا أفرد وقال ذا والافالصواب ان يقول ذى هذه أو تلك بلفظ يقتضى الجمع اذ تقدم ثلاثة أشياء ماكانت الالف فيه رابعة فمافوق وما الالف فيه مبدلة عن ياء والجامد الذى أميل (قوله وأولها) على حذف مضاف والضمير عائد على الالف أى وأول بدلها أى بدل الالف وهو لواو والياء (قوله أى وأول هذه الاحرف) الصواب أن يقول هذين الحرفين اذليس معنا الا الواو والياء فقط اذ هما المنقلبتان عن الالف ليس لا ويجاب عنه بأن أقل الجمع اثنان أو جمعهما باعتبار تكرار الألفاظ والمواضع (قوله ونحو علباء) ملحق بقرطاس وهو الكاغد الذى يكتب فيه ومنه قوله تعالى ولو نزلنا عليك كتابا فى قرطاس والعلباء العنق وهما علباوان بينهما منبت العرق وأن شئت قلت علبا آن لأنهما همزة ملحقة والجمع العلابى من الجوهرى

وحياوان وحيا آن ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار إلى حكمها بقوله (وغير ما ذكر * صحح) وذلك نحو قراء ووضاء فتقول فى تثنيتها قرا آن ووضا آن ثم قال (وما شذ على نقل قصر) يعنى أن ما أتى على خلاف ما ذكر فى تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أى لا يقاس عليه فما شذ فى تثنية المقصور قولهم مذروان بقلب الألف الرابعة واوا وخوزلان بحذف الألف ورضيان فى تثنية رضا بقلب الألف ياء وأصلها واو ومما فى تثنية الممدود حمرا آن والأصل حمراوان وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها كصحراء وثنيا فى موضع خبر ما وبواو متعلق بثنى ونحو علباء مبتدأ وكساء وحياء معطوفان على علباء بحذف العاطف وقصر حيا ضرورة وخبر المبتدأ بواو أو همز وغير مفعول مقدم بصحح وما مبتدأ وهى موصولة صلتها شذ وخبرها قصر وعلى نقل متعلق بقصر ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال

واحْذِفْ مِنَ المَقْصورِ فى جمعٍ على ... حدِّ المُثَنَّى مابهِ تَكَمَّلا

يعنى أنك إذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذى على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الألف وسبب حذفها التقاء الساكنين لأن الألف ساكنة وواو الجمع ساكنة فاذا حذفت الألف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التى قبلها لتدل عليها وإلى ذلك أشار بقوله (والفتح أبق مشعرا بما حذف) فتقول فى نحو موسى ومصطفى موسون ومصطفون رفعا وموسين ومصطفين نصبا وجرا ومن المقصور وفى جمع متعلقان باحذف وعلى حد فى موضع الصفة لجمع وما مفعول باحذف وهى موصولة واقعة على ألف المقصور وصلتها تكملا والهاء فى به عائدة على الموصولة والضمير المستتر فى تكملا عائد على الموصول ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال (وإن جمعته بتاء وألف * فالألف اقلب قلبها فى التثنيه) فهم منه أنها إذا كانت رابعة فصاعدا أو ثالثا منقلبة عن ياء أو مجهولة سمعت امالتها قلبت ياء وأن كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم تسمع امالتها قلبت واوا فان كان آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار اليه بقوله

(وتاء ذى التا ألزمن تنحيه) يعنى أن ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء لئلا يجمع بين تاءى التأنيث فيقول فى فتاة وقناة فتيات وقنوات وأن جمعته شرط وبتاء متعلق بجمعت والفاء جواب الشرط والألف مفعول مقدم باقلب وقلبها مصدر مضاف إلى المفعول وفى التثنية متعلق بالمصدر وتاء مفعول أول بألزمن وتنحية مفعول ثان ثم قال

والسَّالمَ العينِ الثلاثى اسمًا أنِلْ ... إتباعَ عينٍ فاءَهُ بما شُكِلْ

(إن ساكن العين مؤنثا بدا *) يعنى أن ما جمع بالألف والتاء فى فيه هذه الشروط المذكورة

فى

(قوله وحيا) الحياء بالمد الاستحياء وبالقصر رحم الناقة قاله الاصمعى (قوله نحو قراء) يقال رجل قراء إذا كان حسن القراءة وكثيرها ورجل وضاء إذا كان وضىء الوجه وهما مفردان (قوله خوزلان) نوع من المشى * فان قيل ما الفرق بين ألف التأنيث المقصورة فى أنها تقلب ياء فى التثنية وبين الممدودة فى أنها تقلب واوا فيهما فالجواب أن الممدودة انما قلبت واوا للحمل على ياء النسب ولو أبدلت ياء فى النسب لأدى إلى اجماع ثلاث ياآت فحملت التثنية على النسب ويرد عليه أنه لا يقال بنظير ذلك فى الصورة؛ لظاهر فى الفرق أن يقال قلبت المقصورة ياء فى التثنية لأن الألف ممالة والامالة لا يناسبها إلا الياء بخلاف الممدودة وأنه لا قائل بامالتها ألا ترى أنهم يقولون فى الامالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء (قوله وان جمعته بتاء والف قال ابن غازى عن أبى إسحق كان حقه أن يزيد هنا أو فى باب المعرب والمبنى مثلا وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل اى اجعل الجمع بالألف والتاء قياسا فيما فيه التاء مطلقا إلا امرأة وأمة وشفة وشاة استغناء بتكسيرها وتصحيحها وفى المؤنث بالألف المقصورة كذكرى لا فعلى فعلان وفى مصغر ما لا يعقل كدريهمات وفى المؤنث بالألف الممدودة كصحراء لا فعلاء افعل وفى العلم المؤنث العاقل كهند وزينب وفى الوصف المذكر غير العاقل نحو أياما معدودات اه (قوله تحذف منه التاء) وحذفت الأولى التى كانت فى المفرد ولم تحذف الثانية لأن الأولى تدل على التأنيث فقط فكانت أولى بالحذف بخلاف الثانية فانها لما كانت تدل على التأنيث والجمع بقيت لاجل الفائدتين (قوله أن ساكن العين مؤنثا بدا) قال الامام ابن غازى عن أبى اسحق قوله مؤنثا غير محتاج اليه وانما هو شرط فى جواز الجمع بالألف والتاء لكن لما لم يتكلم على شروط الجمع ذكر أن التأنيث اليه مرجع هذا الجمع وهذا ضعيف اه

فى هذين البيتين جاز اتباع عينه لفائه فى الحركة فتفتح عينه ان كانت الفاء مفتوحة وتضم ان كانت مضمومة وتكسر ان كانت مكسورة والشروط المذكورة خمسة الأول أن يكون سالم العين واحترز به من شيئين أحدهما المضعف نحو جنة وجنة وجنة والآخر المعتل العين وشمل ماعينه الف نحو دار وما أوله مضموم نحو سورة وما أوله مكسور نحو ديمة وما أوله مفتوح نحو جوزة وبيضة فلا يتبع شىء من ذلك إلا ما أوله مفتوح فان فيه لغتين على ما سيذكره الثانى أن يكون ثلاثيا واحترز به من الزائد على الثلاثة فلا يغير الثالث أن يكون اسما واحترز به من الصفة نحو صعبة وسهلة فلا يتبع وهذه الشروط الثلاثة مفهومة من قوله والسالم العين الثلاثى اسما الرابع أن يكون ساكن العين واحترز به من المحرك العين نحو سمرة الخامس ان يكون مؤنثا واحترز به من نحو بكر فانه لا يجمع بالألف والتاء وهذان الشرطان مفهومان من قوله ان ساكن العين مؤنثا بدا ولا فرق فى ذلك بين ذى التاء والمجرد منها وإلى ذلك أشار بقوله (مختتما بالتاء أو مجردا) وفهم من الشروط ان مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو قصعة وسدرة وغرفة وثلاثة مجردة نحو دعد وهند وجمل فجمع ذلك يجوز فيه الاتباع فتقول قصعات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره انل وهو اسم فاعل مضاف إلى فاعله معنى والثلاثى نعت للسالم واسما حال من الثلاثى أو من السالم واتباع مفعول بأنل وهو مصدر مضاف إلى المفعول وفاءه مفعول ثان باتباع وبما متعلق باتباع وإن شرط وساكن العين ومؤنثا حالان من الضمير المستتر فى بدا العائد على اسم وكذلك مختتما ومجردا حالان أيضا من اسم ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا الاتباع كما ذكر وأما المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران أشار إليهما بقوله

وسكّنْ التّالى غيرَ الفَتحِ أو خفّفهُ بالفتحِ فكلاًّ قد رَوَوْا

يعنى أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الاتباع وهما السكون والفتح وشمل التالى غير الفتح الضم نحو غرفة والتالى الكسر نحو هند فيجوز فى كل واحد منهما ثلاثة أوجه الاتباع كما سبق والسكون والفتح فتقول غرفات بالضم اتباعا لحركات الفاء وغرفات بالسكون تخفيفا وغرفات بالفتح تخفيفا أيضا وفى نحو هند هندات بالكسر اتباعا وهندات بالسكون وهندات بالفتح وكذلك فى سائرها وفهم منه أن التالى الفتح لا يجوز فيه إتباع كما سبق والتالى مفعول سكن وهو اسم فاعل ويجوز ضبط غير بالفتح على أنه مفعول بالتالى وبالكسر على أنه مضاف إليه التالى واو خففه معطوف على سكن وبالفتح متعلق بخفف وكلا منصوب برووا ثم استثنى من التالى غير الفتح نوعين ما كان على فعله بكسر الفاء ولامه واو وما كان على فعله بضم الفاء ولامه ياء فقال (ومنعوا اتباع نحو ذروه وزبية) يعنى أنه يمتنع فى هذين الاسمين وما أشبههما الاتباع فلا يقال فى ذروة ذروات ولا فى زبية زبيات لثقل الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة ثم نبه على أنه قد سمع فى فعلة بكسر الفاء مما لامه واو الاتباع شذوذا فقال (وشذ كسر جروه) يعنى شذ كسر جمع جروة والضمير فى ومنعوا عائد على العرب واتباع مفعول بمنعوا وهو مصدر مضاف إلى المفعول وزبية معطوف على ذروة وكسر فاعل بشذ وجروة مضاف إليه وهو على حذف مضاف التقدير اتباع جمع نحو ذروة ثم قال

ونادرٌ أو ذو اضطرارٍ غيرُ ما قدّمتهُ أو لأُناسٍ انتمى

(قوله جاز) عبر بالجواز فى محل التفصيل والحق ما عبر به ابن هشام فان الفاء اذا فتحت يجب الاتباع وإذا ضمت أو كسرت يجوز انظره ومراده رحمه الله بالجواز مقابل المنع الصادق بالوجوب وغيره المنع الصادق بالوجوب وغيره وعليه فلا اعتراض (قوله جنة) الجنة مايتقى به وهو الترس ومنه قوله تعالى اتخذوا ايمانهم جنة (قوله جنة) الجنة بكسر الجيم بمعنى الجنون وبمعنى الجن (قوله نحو دار) تمثيله رحمه الله بدار لا يحسن لأنه لا يجمع بالألف والتاء بل الصواب أن يمثل بدارة بالتاء فانظره (قوله ديمة) الأزهرى الديمة المطر الذى لا رعد فيه ولا برق وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة (قوله وجمل) اسم امرأة وهو بضم الجيم وسكون الميم (قوله والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنل) سهو بل هو مفعول مقدم بأنل خاصة وجعله من باب الاشتغال فلا يحسن لأن شروط الاشتغال ليست متوفرة من سماع شيخنا ونحو هذا الكلام للشيخ خالد بزيادة بيان فراجعه (قوله نحو ذروه) ذروة البعير سنامه وذروة الشىء أعلاه (قوله وزبية) بضم الزاى المعجمة وسكون الباء الموحدة والياء المثناة من أسفل وهى حفرة تحفر للاسد وجميع هذه الأحوال قيود فى جواز الاتباع الا قوله مؤنثا فانه قيد فى جواز الجمع بالألف والتاء الناشىء عنه جواز الاتباع (قوله وشذ كسر جروه) مؤنث جرو وهو واحد أفراخ الكلبة ويطلق على فرخ السباع ويطلق أيضا على فرخ الفقوس (قوله أو لاناس انتمى) من المنتمى

لاناس اسكان العين فى نحو ذبيان ولما قال لاناس انتمى ولم يقل أولهذيل انتمى من ابن غازى (جمع التكسير قوله لتغ) (ير بناء الواحد) ومنه صنوان جمع صنو واستشكله أبو شامة لعدم تغيير بناء الواحد فيه فالأولى كونه جمع سلامة وأجيب بأن انتقال الاعراب إلى النون مما يبين أنه جمع تكسير فهو وان لم يغير لفظا فقد غير تقديرا بخلاف نحو الزيدون فان الإعراب لم ينتقل إلى النون اه وهذا الجواب المصنف ورد بنحو الهندات فانهم يسمونه جمع سلامة وقد انتقل الإعراب فيه إلى التاء اه (قوله جمع قلة) قال فى شرح الكافية ويشارك هذه الأبنية فى الدلالة على القلة جمعا التصحيح مالم يقترن بهما الألف واللام الدالة على الاستغراق أو يوصفا بما يدل على الكثرة

يعنى أن ما خالف ما تقدم من الأحكام أما نادر كقول بعضهم فى كهلة كهلات وحقه الاسكان لأنه صفة واما ضرورة كقول الراجز * فتستريح النفس من زفراتها * فسكن زفرات وحقه الفتح لأنه اسم وأما لغة قوم من العرب فى فتح جمع نحو بيضة وجوزه فيقولون جوزات و بيضات بالفتح وهى لغة هذيل قال شاعرهم

أخو بيضات رائح متأوب * رفيق بمسح المنكبين سبوح

وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها قدمته والهاء عائدة على ما وخبر المبتدأ نادر أوذ واضطرار أو لاناس انتمى فقد توسط المبتدأ بين الأخبار والتقدير غير ما قدمته نادر أو ذو اضطرار أو لاناس انتمى

﴿ جَمْعُ التَّكْسير ﴾

إنما سمى جمع التكسير لتغير بناء الواحد فيه والتكسير هو التغيير ومقابله جمع السالم ثم أن جمع التكسير على قسمين جمع قلة وجمع كثرة وقد أشار إلى الأول بقوله

أَفْعلة أَفْعل ثمَّ فِعله ... ثمَّتَ أَفْعالٌ جُموع قِله

يعنى أن هذه الأوزان الأربعة التى ذكرها فى البيت تدل على جمع القلة وهو من ثلاثة إلى عشرة نحو أغربة وأفلس وفتية واجمال وفهم منه أن ماسوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة وهو مافوق العشرة إلى مالانهاية وستأتى أمثلتها فى أثناء الباب وأفعلة مبتدأ وسائر الجموع التى بعده معطوفة عليه وخبره جموع قلة ثم أنه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة وإلى ذلك أشار بقوله

وبعضُ ذى بِكثرةٍ وضعاً يفى ... كأرجل والعكسُ جاءَ كالصُّفى

فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة رجل وأرجل وعنق واعناق وفؤاد وأفئدة ومن وقوع جمع الكثرة موقع القلة رجل ورجال وقلب وقلوب وصفاة وصفى والصفاة الصخرة الملساء وأصل صفى صفوى نقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسر ما قبلها وبعض ذى مبتدأ والاشارة بذى إلى جموع القلة ويفى خبر المبتدأ وبكثرة متعلق بيفى ووضعا منصوب على إسقاط الجار أى بوضع ومعناه أن العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق * ثم اعلم ان اصطلاح النحويين فى الجموع ان يذكروا المفرد ويقولوا يجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعا لكذا وكذا ولكل وجه وبدأ بأفعل فقال

لِفعْلٍ اسماً صَحَّ عيناً أفعل ... وللرُّباعىِّ اسماً أيضاً يُجعل

فذكر أن أفعل يطرد فى نوعين الأول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسما نحو فلس وأفلس

فاقتران الألف واللام كقوله تعالى إن المسلمين والمسلمات وقد تضمن القرينتين قول حسان رضى الله عنه لنا الجفنات الغر الخ (قوله جموع قلة) قال الإمام السيوطى قيل كان المناسب أن يعبر ببناء القلة لأن جموعا ههنا واقع على أربعة ألفاظ قال ابن هشام والجواب عنه من وجهين الأول أن جمعا لا جمع قلة له فصار التعبير بجموع كالتعبير برجال مع إرادة القلة الثانى أن القليل إنما هو هذه الألفاظ وأما موازناتها فكثيرة فكانت الكثرة هنا بهذا الاعتبار اه (قوله وضعا يفى) قال ابن غازى الظاهر خروج الاستعمال عن كلامه لقوله وضعا وقال أبو اسحق الوضعى عنده على وجهين وضعى حقيقة نبه عليه بالصفى لأن الفارسى وغيره حكوا فى جمع الصفاة أصفاء وصفى ولكن اصفاء فى غاية الندور فكأنه لم يوضع اه نقله الأزهرى وحقيق الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمالى أن تكون العرب وضعتهما معا ولكن يغلب أحدهما على الآخر كما فى الشاطبى (قوله وعكس المصنف واصطلح الخ) قال ابن غازى أول من سلك طريقة المؤلف فى جعل ابنية الجموع موضوعة للحكم عليها ابن السراج فيما علمت وهى أقرب للضبط لقلة ابنية الجموع وجملة ماذكر منها ستة وعشرون بناء اه نقله عن أبى اسحق (قوله لفعل اسما صح عينا افعل) خرج نحو دار ونار فادور وأنور ليس بمطرد عند سيبويه وا تزز

(قوله جون) يقال الأبيض والأسود وذلك خارج أيضا بقوله وللرباعى كما هو معلوم وهو من الاضداد والجمع جون بالضم صح من الجوهرى وقيل الجون وسط كل شىء (قوله ان يكون اسما) وإنما قالوا اعبد وأعبد مع أنه صفة لغلبة الاسمية قال ابن غازى احترز بقوله وللرباعى اسما من صفة مؤنث كذراع بفتح الذال للمرأة الكثيرة الغزل (قوله خنصر) الصغير من الأصابع لان القاعدة

واحترز به من الوصف نحو صعب الثانى أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشمل الصحيح كما مثل والمعتل الفاء نحو وجه واوجه والمعتل اللام نحو دلو وادل وظبي وأظب والثانى الرباعى لكن بشروط ذكرها فى قوله

إن كان كالعناق والذِّراعِ فى مدّ وتأنيثٍ وعدِّ الآخر

فذكر أربعة شروط الأول ان يكون اسما وفهم ذلك من قوله وللرباعى اسما وفهم من قوله ان كان كالعناق الثلاثة الشروط الباقية الأول ان يكون مؤنثا لان العناق مؤنث وهو أنثى الجدى واحترز به من المذكر نحو حمار وان يكون ثالثه مدة واحترز به من نحو خنصر وان يكون غير مختتم بتاء التأنيث واحترز به من نحو رسالة وسحابة وفهم من تمثيله بالذراع والعناق ان حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين وضمة نحو عقاب فتقول ذراع واذرع وعناق واعنق وعقاب وأعقب وفهم من إطلاقه فى المد فى قوله مد أنه لا يشترط كونه ألفا بل يكون غير ألف نحو يمين وايمن وفهم من قوله وعد لأحرف الشرط الرابع ثم قال

وغير ما أفعل فيه مُطّرِدْ من الثُّلاثى اسماً بأفعال يَرِدْ

فذكر ان افعالا جمع لكل اسم ثلاثى ليس على فعل مما هو صحيح العين وذلك ما يطرد فيه افعل فشمل غير فعل من الثلاثى وذلك سبعة اوزان نحو جمل واجمال وعنق واعناق وضلع واضلاع وكتف واكتاف وابل وآبال وعدل واعدال وقفل واقفال وشمل أيضا ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب واثواب واحترز بقوله اسما من الصفة نحو بطل وبلز ونحوهما فانها لا تجمع على افعال ولما دل فى هذا فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب فى جمعه غير افعال نبه عليه بقوله

وغالباً أغناهمْ فعلان فى فعلٍ كقولهم صردان

يعنى ان الغالب فى فعل نحو صرد أن يجىء جمعه على فعلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان للطائر وجود وجرزان للفار وفهم من قوله غالبا انه قد يجىء على افعال ومنه قولهم رطب وارطاب وغير مبتدأ وما موصولة وهى واقعة على فعل الصحيح العين وافعل مبتدأ وخبره يطرد وفيه متعلق بمطرد والجملة صلة ما وكذلك من الثلاثى واسما حال من الموصول ويرد فى موضع خبر المبتدأ الذى هو غير وبافعال متعلق بيرد وفعلان فاعل باغنى والضمير فيه عائد على العرب وفى متعلق باغناهم ثم قال

لاسم مذكَّرٍ رُباعىّ بمد ثالثٍ افعلة عنهمْ اطَّرَدْ

يعنى ان افعلة يطرد جمعا لاسم مذكر رباعى بمدة قبل آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد وبالمذكر من المؤنث نحو عناق فانه يجمع على افعل كما تقدم وشمل قوله بمد ثالث ما كان مدته ألفا أو واوا أو ياء نحو قذال واقذلة ورغيف وأرغفة وعمود واعمدة ثم قال

والزمه فى فعال أو فعال مصاحِبىْ تضعيف أو إعلال

معنى ان افعلة يلزم فى هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسورها إذا كانا مضعفين أو معتلين مثال

فى الاعضاء المزدوجة التأنيث أبو اسحق (قوله عقاب) مؤنث ليس فيه مذكر والده مجهول وأمه من غير جنسه قيل ثعلب أو غيره صح من ابن خلكان شمس الدين قال عنتر ما أنت الا كالعقاب فأمه * معلومة وله أب مجهول (قوله وبلز) بمعنى ضخمة وناعمة يقال ناقة بلز بكسر الفاء والعين أى ضخمة ناعمة الجوهرى يقال اتان بلز أى ضخمة ويقال امرأة بلز بكسر الباء واللام أى ولو دأى كثيرة الأولاد اه (قوله واسما حال من الموصول) بل حال من الثلاثى قاله الشيخ خالد الازهرى وقال الحطاب من فاعل يرد (قوله مذكر) احترز من المؤنث فانه لا يجمع على هذا الجمع (قوله نحو جواد) جاء الشىء جودة فهو جيد واجاد الرجل وجود واجود وجاد جودا فهو جواد والجمع أجواد وجاد بنفسه سمح بها وجاد الهوى فلانا شفه زبيدى (قوله قذال) القذال مؤخر الرأس والجمع أقذلة وقذل وهو أيضا عقد العذار من الفرس خلف الناصية ومثله اتان للمؤنث من الحمير (قوله والزمه) أى افعلة فى فعال أو فعال مصاحبى تضعيف أو اعلال قال ابن غازى عن المرادى أشار إلى ان هذا اللزوم فى غير شذوذ بقوله فيما يأتى فى فعل بضمتين مالم يضاعف فى الاعم ذو الألف لكن لم ينبه هناك الا على المضاعف نخرج سماء بمعنى المطر وقال أبو اسحق مراده الزمه قياسا اه (قوله مضعفين الخ) اراد بالمضاعفة مماثلة اللام للعين ومضاعف الثلاثى ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبنان وبالمعتل

المضعف فيهما بنان وابنة وزمام وأزمة ومثال المعتل فناء وأفنية وقباء وأقبية ومعنى اللزوم فيهما انهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع وفهم منه ان ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتي وأفعلة مبتدأ وخبره اطرد ولاسم وعنهم متعلقان باطرد وبمد في موضع الصفة لاسم ويحتمل أن يكون الخبر لاسم واطرد فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الاستقرار والتقدير لاسم رباعى أفعلة فى حال كونه مطردا فيه والأول أظهر والضمير فى الزمه عائد على وزن أفعلة وفى فعال متعلق بالزمه ثم قال (فعل لنحو أحمر وحمرا ٭) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد فى أفعل المقابل لفعلاء وفعلاء المقابلة لأفعال نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما معا حمر وفهم من قوله لنحو ان ذلك الجمع مطرد أيضا فى أفعل الذى ليس له فعلاء لمانع فى الخلقة نحو رجل أكمر للعظيم الكمرة وهى رأس الذكر وامرأة عفلاء للمرأة التى يخرج من قبلها شىء شبيه بالادرة فتقول رجال كمر ونساء عفل وفعل مبتدأ وخبره لنحو ثم قال (وفعلة جمعاً بنقل يدرى) من أمثلة جمع القلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد فى شىء من الا بنية بل هو محفوظ فى ستة ابنية فعيل نحو صبى وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثنى وثنية ومعنى قوله بنقل يدرى انه غير مطرد فى وزن مما بابه النقل أى السماع وفعلة مبتدأ وخبره يدرى وبنقل متعلق بيدرى وجمعا مفعول ثان بيدرى والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فعلة ثم قال

وفُعُلٌ لاسْمٍ رُباعىٍّ بمدّ ... قدْ زِيدَ قبلَ لامٍ اعلالاً فقد

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعى بمد قبل لام صحيحة واحترز باسم من الصفة فانها لا تجمع على فعل وفهم من اطلاقه فى قوله اسم ان ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل واتان واتن وفهم أيضا من اطلاقه فى قوله بمد ان المد يكون الفا نحو قذال وقذل وياء نحو قضيب وقضب وواوا نحو عمود وعمد وفهم من قوله قبل لام اعلالا فقد ان المعتل اللام نحو كساء لايجمع على فعل لانه لو جمع على فعل لزم قلب الواو ياء وانكسار ماقبلها فيؤدى إلى ورود فعل وهو مهمل وشمل قوله بمد الواو والياء والألف فى الصحيح والمضاعف فاما الصحيح فهو كاذكر واما المضاعف فان كان المد واوا أو ياء فكذلك وان كان الفا فقد أشار اليه بقوله (مالم يضاعف فى الأعم ذو الألف ٭) يعنى ان المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لايجمع على فعل كراهية التضعيف بل يستغنى عنه بافعلة كما تقدم وفهم من قوله فى الاعم انه قد جاء جمعه على فعل قليلا كقولهم فى جمع عنان عنن وفى حجاج حجج وفهم من تخصيصه المنع بذى الألف ان ذا الياء وذا الواو يجمعان على نحو فعل نحو سرير وسرر وذلول وذلل وفعل مبتدأ وخبره لاسم ورباعى نعت لاسم وبمد نعت بعد نعت وقد زيد فى موضع النعت لمد وقبل متعلق بزيد واعلالا مفعول مقدم بفقد وفقد فى موضع النعت للام وما ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذى يتعلق به الاسم الواقع خبرا فى البيت قبله والتقدير وفعل ثابت لاسم رباعى بمد وعدم تضعيف ذى الألف ثم قال (وفعل جمعاً لفعلة عرف ٭ ونحو كبرى) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين ويجىء جمعا لفعلة نحو غرفة وغرف ولفعلى نحو كبرى وكبر وفعل مبتدأ وعرف خبره وجمعا مفعول ثان يعرف ولفعلة متعلق بجمعا ويجوز أن يكون متعلقا بعرف ثم قال (ولفعلة فعل) من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لان فعلة فى الصفات قليل فلم يعتبره هنا

ما كان لامه واوا أو ياء كقاوان (قوله وفعلة جمعا بنقل يدرى) جمع ابن غازى رحمه الله ما يجمع على فعلة فقال

فصبية وشيخه وفتية وغلمة
وغزلة وثنية خذها جموعا
نسبت لفعله فاحفظ ولا
تقس وقيت العلة

(قوله نحو ثنى) الثنى الثانى فى السيادة كالوزير مع الأمير من المرادى (قوله واحترز باسم من الصفة) يستثنى الوصف الذى على فعول بمعنى فاعل كصبور وغفور قال ابن هشام (قوله وأتان) بالمثناة من فوق وهى أنثى الحمير (قوله ونحو كبرى) يعنى أنثى افعل فلو لم تكن كذلك لم تجمع على فعل نحو بهمى ورجمى

وشمل فعلة الصحيح نحو قربة وقرب والمعتل العين نحو قيمة وقيم والمعتل اللام نحو مرية ومرى والمضاعف نحو حجة وحجج ثم قال

(وقد يجيء جمعه على فعل) الضمير فى جمعه عائد على فعله أى يأتى جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو سجية وسجى وحلية وحلى وفهم من قوله قد يجىء قلة ذلك وفعل مبتدأ وخبره المجرور قبله وعلى فعل متعلق بيجىء ثم قال (فى نحو رام ذو اطراد فعله ٭)

من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وفتح العين وهو يطرد فى وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل نحو رام ورماة وقاض وقضاة وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز بالوصف من الاسم نحو واد وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب وبالمذكر من المؤنث نحو ضاربة وبالعاقل من غير العاقل نحو صاهل فلا يجمع شىء من ذلك على فعلة وفعلة مبتدأ وذو اطراد خبره وفى نحو متعلق بفعل محذوف يدل عليه اطراد ولا يجوز أن يكون متعلقا باطراد لانه مضاف اليه ذو ثم قال

(وشاع نحو كامل وكمله ٭) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد فى وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل وفهمت الشروط أيضا من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكملة والمعتل الفاء نحو وارث وورثة والمعتل العين نحو خائن وخونة والمضاعف نحو بار وبررة وأما المعتل اللام فقد تقدم أنه مضموم الفاء وأرادهنا بالشياع الاطراد ثم قال (فعلى لوصف كقتيل)

من أمثلة جمع الكثرة فعلى مقصورا بفتح الفاء وسكون العين وهو يطرد فى وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى وعليه يحمل ما أشبهه فى المعنى وأن لم يكن من باب فعيل المذكور واليه أشار بقوله (وزمن ٭ وهالك وميت به قمن)

يعنى أن هذه الاوزان الثلاثة وهى فعل وفاعل وفعيل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها فى المعنى لفعيل المذكور فى الدلالة على الهلك أو التوجع وفعلى مبتدأ وخبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ قمن أى حقيق وينبغى ان يضبط قمن بفتح الميم لكونه خبرا عن أكثر من اثنين فان قمنا المفتوح الميم يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع وبه متعلق بقمن والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور ثم قال

(لفعل اسماً صح لاما فعله ٭) من امثلة جمع الكثرة فعلة بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد فى فعل بضم الفاء وسكون العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والمعتل نحو كوز وكوزة والمضاعف نحو دب ودببة واحترز بقوله اسما من الصفة نحو حلو وبقوله صح لاما من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شىء من ذلك على فعلة وقد يجمع على فعلة غير فعل المضموم الفاء واليه اشار بقوله

(والوضع فى فعل وفعل قلله) يعنى انه قد يجمع على فعلة فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين فمن الاول روح وروحة ومن الثانى قرد وقردة ومعنى قلله أن الوضع قال جمع فعل وفعل على فعلة وفهم منه اطراده فى فعل وفعلة مبتدأ وخبره لفعل واسما حال من فعل وصح فى موضع الصفة لاسما ولاما تمييز اى صح لامه والوضع مبتدأ وخبره قلله والهاء فى قلله عائدة على الجمع ثم قال

وفعَّلٌ لفاعل وفاعله ٭ وصفين نحو عاذل وعاذله

من امثلة جمع الكثرة فعَّل بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد فى فاعل وفاعلة بشرط صحة لامهما نحو ضارب وضرب وضاربة وضرب واحترز بالوصف من غيره نحو حائط وفعل مبتدأ وخبره لفاعل وفاعله ووصفين حال من فاعل وفاعله ثم أن المذكر من هذين الوصفين يختص عن المؤنث بفعال بزيادة الف بعد الفين واليه اشار بقوله (ومثله الفعال فيما ذكرا ٭) يعنى أن ما ذكر

(قوله نحو ضاربة) كان حقه أن يمثل برامية ويمثل لغير العاقل بأسد ضار لان الكلام فى معتل اللام (قوله لانه مضاف اليه) قال الازهرى يعنى والمضاف اليه لايعمل فيما قبل المضاف ويجاب عنه بأن المعمول ظرف يتسع فيه لاسيما فى محل الضرورة اه (قوله وعليه يحمل ما أشبهه) قال الموضح وحمل عليه ستة أوزان فذكر الثلاثة التى عند المصنف وزاد فعيلا بمعنى فاعل كمريض وأفعل كأحمق وفعلان كسكران (قوله درج) هو وعاء المغازل (قوله حلو) صوابه التمثيل بعمر لان الكلام فى صحيح اللام وهذا معتلها وهو قد خرج بقوله صح لاما (قوله فيما ذكرا) بالتشديد وفى بعض النسخ ذكر بالتخفيف ويكون راجعا الى جميع ما تقدم حتى المؤنث ولكن لايخفى انه غير جار على المشهور والله أعلم لان ذلك فى المؤنث نادر كقوله

أبصارهن الى الشبان مائلة ٭ وقد أراهن عنى غير صداد

قال ابن هشام والظاهر أن الضمير للابصار لا للنساء فهو جمع صاد لا صادة

من الوصفين يجمع على فعال زيادة على فعل فتقول رجال ضراب وصوام ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجيئان جمعين للمعتل اللام فقال (وذان فى المعل لاما ندرا) ومثال فعل فى المعتل اللام غازى وغزى ومثال فعال غاز وغزاء وسار وسراء وفهم من قوله ندرا ان ذلك انما يطرد فى الصحيح اللام ومثله خبر مقدم والفعال مبتدأ والهاء فى مثله عائدة على فعل وفيما متعلق بمثل وذان مبتدأ وخبره ندرا وألف ندرا ضمير عائد على ذان وفى المعل متعلق بندرا ثم قال (فعل وفعلة فعال لهما ٭) من أمثلة جمع الكثرة فعال بكسر الفاء وهو مطرد فى فعل وفعلة وفهم من اطلاقه فيهما اشترك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وشمل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو ثوب وثياب الا أنه قليل فيما عينه الياء والى ذلك اشار بقوله

(وقل فيما عينه اليا منهما) يعنى أن فعالا قليل فيما عينه ياء من فعل وفعلة ومنه ضيف وضياف وفعل وفعلة مبتدأ وفعال مبتدأ ثان ولهما خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر الاول وفاعل قل ضمير مستتر عائد على فعال وفيما متعلق بقل وما موصوله واقعة على فعل وفعلة اليائى العين وعينه مبتدأ والياء خبره والجملة صلة ما والضمير العائد على الموصول الهاء فى عينه ثم قال (وفعل أيضاً له فعال ٭) يعنى أن فعالا أيضا يطرد فى فعل بفتح الفاء والعين نحو جمل وجمال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار اليهما بقوله

ما لم يكُنْ فى لامه اعتلالُ أو يَكُ مُضعفًا

يعنى أن فعلا لا يجمع على فعال إذا كان معتل اللام نحو فتى أو مضعفا نحو طلل وأطلق فى فعل وهو مقيد بأن يكون اسما احترازا من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال وفعل مبتدأ وايضا مصدر وفعال مبتدأ ثان وخبره له والجملة خبر المبتدأ الاول وما ظرفية مصدرية واعتلال اسم يكن وفى لامه خبرها وأو يك معطوف على يكن ثم قال (ومثل فعل ٭ ذو التا) يعنى أن فعلة يطرد أيضا فى جمعه فعال نحو رقبة ورقاب وفهم من قوله ومثل فعل أنه يشترط فيه عدم التضعيف واعلال اللام وذو التاء مبتدأ وخبره مثل ثم قال (وفعل مع فعل فاقبل) يعنى أن فعالا يطرد ايضا فى فعل بكسر الفاء وسكون العين فالاول نحو قدح وقداح والثانى نحو رمح ورماح وفعل معطوف على ذو التاء ثم قال

وفى فعيلٍ وصفَ فاعلٍ وَرَدْ كذاكَ فى أنثاهُ أيضًا اطّرَدْ

يطرد فعال ايضا فى فعيل ومؤنثه فعيلة اذا كانا وصفين نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز به من فعيل اسما نحو قضيب ومن فعيل بمعنى مفعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال وفى فعيل متعلق بورد ووصف حال من فعيل وكذاك متعلق باطرد وكذا فى انثاه ثم قال

وشاعَ فى وَصفٍ على فعلانَ ٭ أو أُنْثيَيهِ أوْ على فعْلانَ ٭ ومثلهُ فعْلانةٌ

يعنى ان فعالا المذكور شاع أى كثر فى فعلان نحو ندمان وندام والمراد بانثييه فعلانة نحو ندمانة وندام وفعلى نحو غضبى وغضاب أو على فعلان يعنى بضم الفاء نحو خمصان وخماص ومثله أى ومثل فعلان بضم الفاء فعلانة بضمها ايضا وهو مؤنثه نحو خمصانة وخماص فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنا ثمانية يطرد فيها وهى فعل وفعلة وفعل وفعل وفعل وفعلة وفعيل وفعيلة وخمسه يكثر فيها دون اطراد وهى فعلان وفعلانة وفعلى وفعلان وفعلانة (والزمه فى ٭ نحو طويل وطويلة تفى)

وذئب وذئاب وبئر وبئار وحلو وشرط الثانى أن لايكون واوى العين كحوت ولا يائى اللام كعزى قاله المرادى أخذا من التسهيل (قوله وفى فعيل وصف فاعل ورد) نحو جذيذ وجذاذ وثقيل وثقال قرأ الكسائى فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ بمعنى مجذوذ وهو المكسور قاله الواحدى فاقتضى هذا أن فعيلا يجمع على فعال وان كان بمعنى المفعول قاله الموضح فى الحواشى (قوله كذاك فى انثاه ايضا اطرد) قال الشيخ خالد صحيحى اللام بخلاف غنى وولى ومؤنثهما لاعتلال اللام (قوله خمصان وخماص وخمصانة وخماص) وفى الحديث تغدو خماصا (قوله والزمه فى نحو طويل وطويلة تفى) بخلاف غيره فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماء وكرام وشريف وشرفاء وأشراف وقس عليه ويحفظ فعال فى وصف على فاعل نحو راع ورعاء وفى التنزيل حتى يصدر الرعاء وقائم وقيام وفى التنزيل قيام

وآم بهمزة ممدودة وميم مشددة واصله آمم أى كضاوب فأدغم لميم فى الميم للمماثلة وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام ومنه واجعلنا للمتقين أماما أى قاصدين لهم

أى الزم فعال فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه فعيلة نحو طويل وطوال وطويلة وطوال والمراد بلزوم فعال فيهما أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير وفهم من تخصيصهما بذلك أن ما عداهما مما يجمع على فعال قد يجمع على غيره وإعراب البيت واضح ثم قال

وبفُعول فعِلٌ نحو كبِدْ يُخصُّ غالباً

من أمثلة جمع الكثرة فعول بضم الفاء ويطرد فى فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد وكبود ونمر ونمور ووعل ووعول وفهم من قوله يخص انه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة وفهم من قوله غالبا أنه يجمع فى الكثرة على غير فعول قليلا ومن ذلك قولهم نمر ونمار وفعل مبتدأ ويخص خبره وهو مضارع مبنى مبنى المفعول وبفعول متعلق به وغالبا حال من الضمير المستتر فى يخص ثم قال

كذاكَ يطّرِدْ فى فعل اسماً مطلقَ الفا

يعنى أن فعولا يطرد أيضا فى فعل بفتح الفاء وضمها وكسرها نحو فاس وفلوس وجند وجنود وضرس وضروس واحترز بقوله اسما من الوصف نحو صعب وخلو وخدر فلا يجمع شىء من ذلك على فعول والفاعل بيطرد ضمير يعود على فعول وفى فعل متعلق بيطرد واسما ومطلق الفاء حالان من فعل ثم قال

وفَعل ✡ له

أى له فعول ولم يقيده باطراد فعلم أنه محفوظ فيه وذلك نحو أسد وأسود وشجن وشجون وفعل مبتدأ وله خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر الأول والضمير فى له عائد على الأول تقديره وفعل له فعول ويحتمل أن يكون له خبرا عن فعل ولا حذف والضمير فى له عائد على فعول والتقدير وفعل لفعول أى من المفردات التى تجمع على فعول ويحتمل أن يكون فعل معطوفا على فعل الأول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر فعل ثم استأنف نقال له وللفعال فعلان فيكون قد شرك فعل وفعال فى الجمع على فعلان وقد جاء جمع فعل على فعلان نحو فتى وفتيان وأخ وإخوان ثم قال (وللفعال فعلان حصل) من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وسكون العين وهو يطرد فى اسم على فعال بضم الفاء نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وتقدم فى أول الباب أنه يطرد فى فعل نحو صرد وصردان وفعلان مبتدأ وخبره حصل وللفعال متعلق بحصل ثم قال (وشاع فى حوت وقاع مع ما ضاهاهما) يعنى انه كثر فعلان فى فعل المضموم الفاء الواوى العين نحو حوت وحيتان وما أشبه نحو عود وعيدان وفى فعل المفتوح الفاء والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان وما أشبه نحو تاج وتيجان ثم نبه على قلة فعلان المذكور فى غير الوزنين المذكورين فقال (وقل فى غيرهما) فمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظلم وظلمان وخروف وخرفان وصبى وصبيان ثم قال

وفعلاً اسماً وفعيلاً وفعَلْ غيرَ معلِّ العين فعْلانٌ شمِلْ

من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو يطرد فى اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بطن وبطنان وسعف وسعفان أو على فعيل نحو رغيف ورغفان وقضيب وقضبان أو على فعل بفتح الفاء والعين نحو ذكر وذكران وحمل وحملان واحترز بقوله اسما من الصفة نحو سهل وظريف وبطل وبغير المعتل العين من المعتل نحو قاع فلا يجمع شىء من ذلك على فعلان

ومنه سبع عجاف لأن مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسى وأبو حاتم أجرب وجراب وزاد أبو حاتم أبطح وبطاح قاله ابن سيده فى شرح اصلاح المنطق وفى وصف على فعال نحو جواد وجياد والأصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها أثر كسرة وفى وصف على فعال نحو خير وخيار وفى وصف على فعول نحو قلوص وقلاص وغيره راجع الشيخ خالد تجد الباقى مستوفى (قوله وبفعول فعل الخ) ويحفظ فعول فى سجن وسجون وذكر وذكور وندب وندوب والندب أثر الجرح (قوله نمر ونمار) ونمر (قوله نحو فلس الخ) وكعب وكعوب ويشترط فيه أن لا تكون عينه واوا نحو عوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ فى فوج فووج وهم الجماعة من الناس (قوله وضرس وضروس) وخدن وخدون والخدن والخدين الصديق المحدث وويجمع الخدن على أخدان أيضا من الجوهرى (قوله وشجن) الشجن الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان (قوله وصنوان وخرب بفتحتين وخربان والخرب ذكر الحبارى والجمع خربان والخروف الذكر من أولاد الضأن والجمع اخرفة وخرفان والسعف الذكر من ولد الناقة (قوله حمل) بالحاء المهملة الخروف وكجذع للثنى من المعز وجذعان هكذا

وفعلان مبتدأ وخبره شمل وفعلا مفعولا مقدم بشمل واسما حال من فعل وفعيلا وفعل معطوفان على فعل وغير معل العين حال من فعل ثم قال (ولكريم وبخيل فعلا *) من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ممدودا مضموم الفاء مفتوح العين وهو يطرد فى فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وظريف وظرفاء وبخيل وبخلاء وفهم من تمثيله بالمثالين أن صفة المدح والذم سيان فى ذلك وفهم منه أيضا التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل ثم قال (كذا لما ضاهاهما قد جعلا) يعنى أن ما شابه كريما وبخيلا يجمع على فعلاء ويحتمل ذلك وجهين أحدهما ما شابههما فى اللفظ نحو ظريف وشريف لتعميم الحكم فى جميع ذلك والآخر ان يكون المراد ما شابههما فى المعنى وإن لم يشابه فى اللفظ فشمل نحو صالح وصلحاء وعاقل وعقلاء لشبههما بكريم فى الدلالة على صفة المدح لا فى الوزن وفعلا مبتدأ وخبره فى المجرور قبله ولما متعلق بجعلا ومعنى ضاهاهما شابههما وما موصولة وصلتها ضاهاهما والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر فى ضاهاهما ولما كان قوله ولكريم وبخيل يوهم ان فعلاء يجمع عليه فعيل صحيحا كان أو معتل اللام أو مضاعفا أخرج المعتل اللام والمضاعف بقوله

(وناب عنه افعلاء فى المعل * لاما ومضعف) من أمثلة جمع الكثرة أفعلاء وينوب عن فعلاء فى المعتل اللام والمضاعف من فعيل المذكور فالمعتل نحو ولى وأولياء وغنى وأغنياء) والمضاعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء ونبه بقوله (وغير ذاك قبل) على ما جاء من أفعلاء فى غير المعتل والمضاعف نحو نصيب وأنصباء وهين وأهوناء وصديق وأصدقاء على هذا حمله الشارح وتبعه المرادى ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملا لما ذكراه ولاتيان فعل المعتل والمضاعف على فعلاء كقولهم سرى وسرواء وتقى وتقواء وسمى وسمواء فذاك على هذا إشارة للحكم السابق وأفعلاء فاعل بناب وعنه وفى المعل متعلقان بناب ولاما تمييز ومضعف معطوف على المعل وغير ذاك قبل جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر ثم قال

(فواعلٌ لِفَوْعَلٍ وفاعلِ * وفاعلاءَ مع نحو كاهِلِ * وحائضٍ وصاهلٍ وفاعِلهْ)

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو يطرد فى اسم على فوعل نحو جوهر وجواهر أو على فاعل بفتح العين نحو طابق وطوابق أو على فاعلاء نحو قاطعاء وقواطع أو على على وزن فاعل اسما نحو كاهل وكواهل أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو حائض وحوائض أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وقد شذ فواعل جمعا لفاعل صفة لمذكر عاقل وإلى ذلك أشار بقوله (وشذ فى الفارس مع ما ماثله) أى شذ فواعل فى جمع فارس قالوا فوارس والمراد بما ماثله سابق وسوابق وناكس ونواكس وداجن ودواجن واعراب البيت واضح ثم قال

وَبِفعائِلَ اجْمَعَنْ فعالهْ * وَشِبهه ذا تاءٍ أوْ مزالهْ

من أمثلة جمع الكثرة فعائل ويكون جمعا لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت فعالة التى ذكرها نحو سحابة وسحائب وفهم من قوله وشبهه أربعة أوزان أخر كلها بالتاء فعالة بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل وفعالة بضم الفاء نحو ذؤابة وذوائب وفعيلة بالياء نحو صحيفة وصحائف فانه شبيه بفعالة فى كون ثالثه مدة وكذا فعولة نحو حمولة وحمائل وفهم من قوله ذا تاء أو مزاله خمسة أخر وهى فعال بفتح الفاء نحو شمال وشمائل وفعال بكسرها نحو شمال وشمائل وفعال بضمها

مثل أبو حيان وهو خطأ لأن جذع وصف لا اسم وهذا الاعتراض بالنظر إلى أصله لا باعتبار غلبة الاسمية (قوله ولكريم وبخيل فعلا) يعنى ان الوصف الذى يكون على معنى فاعل لمذكر عاقل غير مضعف وغير معتل اللام فانه يجمع على فعلاء نحو كريم وكرماء اه ويستثنى منه صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا تقول صغراء وصبحاء وسمناء (قوله فواعل الخ) من هنا بدأ المصنف الجمع المتناهى وقدم فواعل وفعائل والفعالى والفعالى لكونها جموعا لمفردات مخصوصة ثم فعالل وشبهه لكونهما جمعين لمفردات غير مخصوصة ولها قاعدة تشرط فيها انتفاء صحة جمعها على الجموع الماضية (قوله وشذ فى الفارس مع ما ماثله) وكذا الداجن وصفا لعاقل قال الضرير يقال رجل داجن أى مقيم بمكان ويقال الداجن أيضا فى كل ما يؤالف مثل الشاة والهر والكلب يقال دجن الكلب يدجن دجونا اذا ألف البيت صح من الزبيدى (قوله شمال) بالفتح

نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعيد مسمى به امرأة فتقول فى جمعه سعائد
ويشترط فى الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة وفى قوله وشبهه ذا تاء أو مزاله اشعار بذلك وبفعائل متعلق
باجمعن وفعاله مفعول به وشبهه معطوف عليه وذا تاء حال من شبهه ومزالة معطوف على ذا تاء والهاء فى مزاله
هاء الضمير وهو عائد على التاء وذكر لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثان لمزال
والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على فعاله والتقدير ذا تاء أو مزال التاء ويحتمل أن تكون الهاء تاء
التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير ذا تاء أو وزنا مزاله
منه ويحتمل أن تكون أو مزاله معطوفا على محذوف تقديره ذا تاء التأنيث أو مزالة وهو الظاهر ثم قال

وبالفعالى والفعالَى جُمِعا ... صحْراء والعذْراء والقيسَ اتْبَعا

من أمثلة جمع الكثرة الفعالى والفعالى ويطردان فى فعلاء ممدودا بفتح الفاء وسكون العين أسماء كصحراء
وصحارى وصحارى أو وصفا كعذراء وعذارى وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين وفهم من قوله
والقيس اتبعا ان عذراء مقيس على صحراء واعراب البيت واضح ثم قال

واجْعل فعالىَّ لِغير ذى نَسَبْ ... جدِّدَ كالكُرْسى تتْبَع العَرَبْ

من أمثلة جمع الكثرة فعالى بتشديد الياء وهو مقيس فى كل ثلاثى ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب
نحو كرسى وكراسى واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو مصرى ويعرف ما ياؤه للنسب
بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب اليه وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل
نوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرسى وما أصله النسب وكثر استعمال ماهى فيه حتى صار
النسب منسيا كقولهم مهرى فانه فى الأصل منسوب الى مهرة وهى قبيلة وفعالى مفعول أول باجعل ولغير
فى موضع المفعول الثانى وجدد فى موضع الصفة لنسب وتتبع مضارع مجزوم فى جواب الأمر والتقدير
واجعل فعالى جمعا لغير صاحب نسب مجدد توافق العرب ثم قال

وبِفعالِلَ وشبهِهِ انْطقا * فى جمْع ما فوقَ الثَّلاثة ارتقَى * من غير ما مضى

المراد بشبه فعالل ما كان على شكله فى كون ثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ياء وشمل
مفاعل وفياعل وفعاول ومفاعيل واشباهها وشمل قوله مافوق الثلاثة ارتقى مازاد على الثلاثة بحرف
أصلى وهو الرباعى كجعفر والخماسى كسفرجل ومازاد على الثلاثة بزيادة كجهور وفدوكس وغيرهما
مما يطول ذكره وشمل ماتقدم جمعه على غير فعالل من المزيد المذكور فى الباب كاحمر ورام وفوعل وفاعل
وكاهل وحائض وصاهل ونحوهما ولذلك استثناها بقوله من غير مامضى أى مر ذكره فى هذا الباب
مما زاد الثلاثة ثم ان الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعالل رباعى وزائد على الأربعة فاما
الرباعى فلا اشكال فى جمعه على فعالل اصلا نحو جعفر وجعافر ومزيدا نحو أحمد وأحامد وأما الزائد
على الأربعة فخماسى الأصول نحو سفرجل وغيره وقد اشار الى الخماسى الأصول فقال

ومن خُماسى * جُرِّدَ الآخر أنف بالقياس

يعنى انك اذا جمعت الخماسى المجرد من الزوائد نحو سفرجل حذفت منه آخره فتقول فى سفرجل سفارج
وفى قرطعب قراطع وفهم من قوله بالقياس ان العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف اصلى
الا على استكراه كما ذكر سيبويه وبفعالل متعلق بانطقا والف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة
وفى جمع متعلق أيضا بانطقا ومن غير فى موضع نصب على الحال من ما وما موصولة وصلتها ارتقى

اسم الريح من ناحية القطب
وبالعكس اسم الجارحة
(قوله كالكرسى) قال ابن
غازى عن أبى اسحق فائدة
تمثيله بالكرسى اخرج
ما ليس بنسب اصلا
لاندراجه فى قوله لغير ذى
نسب جدد والتقييد بكونه
ثلاثيا ساكن العين كما فى
التسهيل اه (قوله وهى
قبيلة) من قبائل اليمن كثر
استعماله حتى صار اسما للنجيب
من الابل (قوله وفدوكس)
اسم للاسد وفى تمثيله به نظر
لأن الكلام فى زيادة الثلاثى
وفدوكس من زيادة
الرباعى لأنه يجمع على
فداكس كما سيأتى عند قوله
والزائد العادى الرباعى
احذفه (قوله الا على
استكراه) وفسر بعض
الاشياخ الاستكراه بكون
العرب لم يسمع منهم جمع
الكلمة حتى يسئلوا عنها
فنطقت بجمعها بعد السؤال

وفوق متعلق بارتقى والاخر مفعول بأنف ومعنى أنف احذف ومن خماسى متعلق بأنف وكذلك بالقياسى وجرد فى موضع الصفة لخماسى * ثم أن الخماسى الأصول ان كان رابعه شبيها بالمزيد جاز حذفه وابقاء الآخر وإلى ذلك أشار بقوله

وَالرَّابعُ الشَّبيه بِالمزيد قد يحذَف دُونَ مابه تمَّ العَدَدْ

يعنى أن الحرف الرابع فى الخماسى الأصول ان كان شبيها بالحرف الزائد وان لم يكن زائدا جاز حذفه دون الآخر وشمل الشبيه بالمزيد ماكان من حروف الزيادة كخدرنق وماكان شبيها بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فانه شبيه بالتاء لاشتراكهما فى المخرج فتقول خدارن وخدارق وفرازد وفرازق وفهم من قوله قد يحذف أن حذفه أقل من حذف الآخر والرابع مبتدأ والشبيه نعت له وبالمزيد متعلق بالشبيه وقد يحذف فى موضع خبر المبتدأ ودون متعلق بيحذف وما موصولة وصلتها تم العدد وبه متعلق بتم والضمير العائد على الموصول الهاء فى به ثم قال (وزائد العادى الرباعى احذفه) يعنى أن الحرف الزائد فى الاسم الذى زاد على أربعة أحرف يحذف فى الجمع فشمل الرباعى المزيد نحو مدحرج وفدوكس والخماسى المزيد نحو قبعثرى الاأن الأول يحذف منه الزائد فقط فتقول فى جمع مدحرج دحارج وفى فدوكس فداكس والثانى يحذف منه الزائد والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من ان الخماسى الأصول يحذف آخره فتقول فى جمع قبعثرى قباعث ودخل فى عبارته ماكان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فاخرجه بقوله (ما * لم يك لينا إثره اللذختما) واحترز به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من ذلك شىء لأن بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قراطيس وقناديل وعصافير اما نحو قنديل فلا اشكال فيه لبقاء يائه وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب الالف والواو فيهما بالقاعدة المعروفة من التصريف وشمل قوله لينا ماقبل حرف اللين فيه حركة مجانسة كالمثل السابقة وما قبله فتحة نحو غرنيق وفرعون لصحة اطلاق اللين على النوعين فتقول غرانيق وفراعين وخرج ماقبل آخره واو أوياء متحركان نحو كنهور وهبيخ فان الواو والياء تحذف منهما تقول كناهر وهبايخ وشمل قوله مالم يك لينا اثره اللذختما الف مختار ومنقاد وليس حكمها حكم الف قرطاس فلا يقال فى جمعها مخاتير ومناقيد وانما يقال مخاتر ومناقد وفهم ذلك من قوله قبل وزائد العادى وكلامه فى هذا الفصل انما هو فى الزائدة والف مختار ومناقد منقلبة عن أصل وأصله مختير بكسر الياء أن أريد به اسم الفاعل وبفتحها ان أريد به اسم المفعول واصل منقاد منقيد بكسر الياء لأنه اسم فاعل وزائد مفعول بفعل مضمر يفسره احذفه وهو مضاف الى العادى والرباعى مفعول بالعادى ويجوز أن يكون مضافا اليه وما ظرفية مصدرية ولينا خبر يك وهو مخفف من لين كقولهم فى هين هين واسم كان ضمير عائد على زائد واللذ لغة فى الذى وهو مبتدأ وصلته ختما واثره ظرف وهو خبر اللذ ومفعول ختم محذوف والتقدير مالم يكن الزائد لينا الذى ختم الكلمة بعده ثم قال

وَالسِّينَ وَالتَّا من كَمُسْتَدْعٍ أزِلْ إذْ بِبِنا الجمع بقاهُما مُخِلّ

نهاية ما يصل اليه بناء الجمع ان يكون على مثال مفاعل أو مفاعيل فاذا كان فى الإسم من الزوائد مايخل بقاؤه بأحد البناءين حذف فان تأتى بحذف بعض وابقاء بعض أبقى ماله مزية وحذف غيره فان تكافأ خير الحاذف فاذا تقرر هذا ففى مستدع ثلاث زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع مخل ببنا الجمع فيحذف مازاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول فى جمعه مداع وانما أبقيت الميم

(قوله كخدرنق) الخدرنق بدال مهملة هى العنكبوت (قوله قبعثرى) القبعثرى هو الفصيل المهزول (قوله نحو غرنيق) الغرنيق بضم الغين وفتح النون من طير الماء طويل العنق صح من الجوهرى (قوله نحو كنهور) الكنهور العظيم من السحاب صح من الجوهرى (قوله وهبيخ هو الغلام السمين (قوله مخاتر) صوابه مخاتر ومقاود نحو مطالق ومخالق فى جمع منطلق ومختلق اه مختار

للمزية التى لها لأنها تدل على معنى يخص الاسم وإلى المزية التى لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله (والميم أولى من سواه بالبقاء) يعنى أن بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر وشمل صورتين احداهما أن يكون الزائد لغير الالحاق كالنون فى منطلق فتقول مطالق بحذف النون وإبقاء الميم والأخرى أن يكون الزائد للالحاق نحو مقعنسس فتقول مقاعس خلافا للمبرد فانه يرى ابقاء أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم ويشارك الميم فى ذلك الهمزة والياء وإلى ذلك أشار بقوله (والهمز واليا مثله إن سبقا) يعنى ان الهمزة والياء مثل الميم فى كونها أحق بالبقاء إذا سبقا للمزية التى لهما بتصدرهما ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى وهى دلالتهما على المتكلم والغائب فى الفعل المضارع فتقول فى الندد يلندد ألاد ويلاد بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ويدغم أحد الزائدين فى الآخر والسين والتاء مفعول بأزل ومن متعلق بأزل وبقاهما مبتدأ وقصره ضرورة ومخل خبره وبينا متعلق بمخل واعراب البيت الآخر واضح ثم قال

والياء لا الواو احذف ان جمعت ما كحيزبون فهو حكم حتما

يعنى انه يجب ايثار بقاء الواو فى حيزبون وشبهه كقيطوس مما قبل آخره واو فتقول فى جمعهما حزابين وقطاميس بحذف الياء وبقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها كما فعلت فى عصفور حين قلت عصافير وإنما وجب حذف الياء دون الواو لأن حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء إذ لا يمكن بها صيغة الجمع والحيزبون العجوز والياء مفعول باحذف والواو معطوف بلا وإن جمعت شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

وخيروا فى زائدى سرندى وكل ما ضاهاه كالعلندى

وزن سرندى فعنلى بزيادة النون والألف فاذا جمعتها فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول سراند وسراد وأصله سرادى وكذلك علندى علاند وعلاد وإنما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لامزية له على الآخر والسرندى الجزاء على الأمور والعلندى البعير الضخم والواو فى وخير واعائد على العرب أو على النحويين وفى زائد على حذف مضاف تقديره فى حذف زائدى وكل معطوف على سرندى

(التصغير)

إنما ذكر باب التصغير أثر باب التكسير لأنهما كما قال سيبويه من واد واحد ولاشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها والمصغر ثلاثى وزائد وقد أشار إلى الأول بقوله

فعيلا اجعل الثلاثى إذا صغرته نحو قذى فى قذا

يعنى انك إذا صغرت الاسم الثلاثى ضممت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول فى زيد زييد وفى قذى قذى بادغام ياء التصغير فى لام الكلمة والثلاثى مفعول أول باجعل وفعيلا مفعول ثان ثم أشار إلى صيغتى التصغير فيما زاد على الثلاثى فقال

فعيعل مع فعيعيل لما فاق كجعل درهم دريهما

يعنى انك إذا صغرت الزائد على الثلاثى قلت فعيعل أو فعيعيل ففعيعل للرباعى المجرد نحو جعفر وجعيفر وبرير وبريز وفعيعيل للرباعى المزيد الذى قبل آخره ياء نحو قنديل وقنيديل أو الف نحو شملال وشميليل أو واو نحو عصفور وعصيفير وقد يصغر على فعيعل ماحذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتى وفعيعل مبتدأ خبره لما فاق ومفعول فاق محذوف أى لما فاق الثلاثى

(التصغير)

أول من تكلم على التصغير هو الخليل بن أحمد رحمه الله ويكون التصغير للتحقير والتعظيم والترحم وللتحبب ولتقليل العدد ولتقريب الزمان ومنه قول بعضهم

فعظم وحقر وقرب زمانى
ترحم تحبب رزقت الأمانى
وأقلل بتصغيرهم يافتى
فمازلت فى محفل من معانى

وجعل مضاف لدرهم وهو مصدر مضاف إلى المفعول ودرهما مفعول ثان بجعل ثم قال

وما به لِمنتهى الجمع وُصِلْ   به إلى أمثلة التَّصغيرِ صِلْ

يعنى انه يتوصل فى التصغير إلى فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به فى التكسير إلى فعالل وفعاليل فتقول فى تصغير سفرجل ومستدع وحيزبون ومنطلق سفيرج ومديع وحزيبين ومطيليق وتقول فى نحو سرندى سرينِد وان شئت قلت سريد وما مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهى موصولة وصلتها وصل وبه ولمنتهى متعلقان بوصل والضمير العائد على الموصول والهاء فى به وبه الثانى وإلى أمثلة التصغير متعلقان بصل ثم قال

وجائزٌ تعويضُ يا قبلَ الطَّرفْ   إنْ كانَ بعضُ الاسمِ فيهما انحذفْ

يعنى انه يجوز أن يعوض من المحذوف ياء فى باب التكسير والتصغير وفهم من قوله جائز ان التعويض فى ذلك لايلزم وشمل قوله بعض الاسم ماحذف منه أصل كسفاريج وسفيريج وما حذف منه زائد كمطاليق ومطيليق والضمير فى قوله فيهما عائد على التكسير والتصغير وجائز خبر مقدم وتعويض مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقبل متعلق بتعويض وبعض الاسم إسم كان وانحذف فى موضع خبرها وفيهما متعلق بانحذف ثم قال

وحائدٌ عن القياسِ كلُّ ما   خالفَ فى البابينِ حكماً رُسما

يعنى أن جميع ماأتى فى باب التكسير والتصغير مخالفا لما تقدم فى التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولايقاس عليه فمما جاء على غير قياس فى التكسير قولهم فى جمع رهط رهط وباطل أباطيل وهى ألفاظ كثيرة ومما جاء من ذلك فى التصغير قولهم فى مغرب مغيربان وفى ليلة لييلاة وهى ألفاظ كثيرة فلنكتف بماذكر من ذلك وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل مبتدأ وما موصولة وصلتها خالف وفى البابين متعلق بخالف وحكما مفعول بخالف ورسما فى موضع الصفة لحكم * ثم اعلم ان ما بعد ياء التصغير ان كان حرف اعراب فلا اشكال نحو زييد ورجيل وان فصل بينها وبين حرف الاعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر إلا فى خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله

لتلو يا التَّصغير مِن قبْلِ علَم   تأنيث أوْ مدَّتِه الفَتْحُ انحتَمْ

يعنى ان الحرف الذى بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى وكذلك ماقبل مدة التأنيث وهى ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء والمراد بمدة التأنيث الالف التى قبل الهزة فان المدة ليست علامة للتأنيث وإنما علامة التأنيث الالف المنقلبة همزة والالف التى قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التأنيث المقصورة فانها علامة تأنيث فلذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدود والفتح مبتدأ وانحتم خبره ولتلو متعلق بانحتم ومعنى التلو التالى ومن قبل فى موضع الحال من تلو واو مدته معطوف على علم ثم أشار إلى الموضوعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال

كذاك ما مدَّةَ أفْعال سبقْ   أوْ مدَّ سكرانَ وما بِهِ التحق

يعنى ان الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة افعال أو قبل مد سكران يجب أيضا فتحه وشمل مدة أفعال الجمع الباقى على جمعيته وماسمى به من ذلك فتقول فى تصغير إجمال اجيمال وكذلك فى نحو أفعال إذا سمى به رجل افيعال والمراد بسكران فعلان الذى مؤنثه فعلى وعلى هذا نبه بقوله وما

(قوله والمراد بسكران فعلان الذى مؤنثه فعلى بل المراد كل مالم يجمع على فعالين إسما كان أو صفة فيدخل عثمان وإنما فتح ماقبل الالف والنون لشبههما بألفى التأنيث قال أ و اسحق فى قوله عدا تنبيه على ان الانفصال تقديرى لاحسى فكانهما لحقا بعد كمال بنية التصغير اه ويزيده بيانا قوله وقدروا انفصال ـ ابن غازى

(قوله عثمان) قال الحريرى رحمه الله ولا تغير فى عثيمان الالف * وفى سكيران الذى لا ينصرف اه من إملاء شيخنا العلامة سيدى محمد المرابط رحمه الله قال الامام ابن غازى قال ابو حيان تقول فى تصغير عثمان عثيمان لأنهم لم يكسروه على عثامين وقد قيل لبعضهم كيف تجمع عثمان فقال عثمانون فقيل له وعثامين فقال إيش عثامين على جهة الانكار أو اسحق قال ابن جنى (٢٠٩) سألت الشيخ يوما فقلت له كيف تجمع دكانا فقال دكاكين قلت فسرحانا قال سراحين قلت فعثمان قال عثمانون قلت فهلا قلت أيضا عثامين قال إيش عثامين أرأيت رجلا يتكلم بغير لغته والله لا أقولها اه من ابن غازى رحمه الله (قوله والف التأنيث حيث مدا) أى مد ما قبلها فان الالف فى الممدودة ليست علامة للتأنيث وإنما علامة التأنيث الالف المنقلبة همزة (قوله من بعد أربع) قال بعضهم هو راجع إلى جميع ما تقدم فيكون قيدا فى الجميع ويؤيده ما رسم فى هذه الطرة السفلى اه وانظر فى تمثيله بحمراء وما بعده من المثل التى مثل بها فى حل الابيات الاربع فانه مما وقع فيه الالف رابعا وقد تقدم حكمه فى قوله فعيلا اجعل الثلاثى إذا صغرته وفى قوله لتلو يا التصغير من قبل علم والصواب أن يمثل بما وقعت فيه الالف خامسة كما مثل ابن هشام فى التوضيح وقد يؤخذ ذلك من قول المصنف من بعد أربع إذا رددته للثلاثة أبيات والبيت الرابع

به التحق فتقول فى تصغير سكران وعطشان سكيران وعطيشان وتقول فى تصغير عثمان وسرحان عثيمان وسريحان لأنه من باب فعلان وإنما وجب الفتح فى هذه المواضع الخمسة لأن تاء التأنيث والالف تستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحا ولم يقولوا فى تصغير أفعال أفيعيل لئلا تتغير صيغة الجمع ولم يقولوا اسكيرين لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين كما قالوا فى سرحان سراحين وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها سبق ومدة مفعول بسبق ومدسكران معطوف على مدة وما معطوف على سكران وكذاك خبر المبتدأ ووهم الشارح فجعل سبق فى موضع الحال من أفعال لأنه جعله قيدا للجمع ثم قال

وألفُ التأْنيث حيثُ مُدَّا   وتاؤُه مُنفصلين عـــدَّا

كذا المزيدُ آخِراً للنَّسب   وعجزُ المضاف والمركَّب

وهٰكذا زيادتا فعـــلانا   منْ بعد أرْبعٍ كزعفَرَانا

وقدِّر انْفصالَ ما دلَّ على   تثنيةٍ أوْ جمعِ تَصْحيحٍ جلا

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل وتقدم أيضا أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما توصل به إلى بناء الجمع من الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التى ذكرها فى هذه الابيات الاربعة فلم يعتد فيها بالثانى بل جعل بناء التصغير معتبرا فى صدورها وصار الثانى بمنزلة كلمة أخرى غير داخلة فى حكم البنية الاولى الاول الف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول فى تصغيره حميراء فيكون المعتبر فى صيغة التصغير حمير وهو المنبه عليه بقوله والف التأنيث حيث مدا الثانى تاء التأنيث نحو دحرجة فتقول فى تصغيره دحيرجة فالمعتبر فى صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فعيعل فيكون كجعيفر وهو المنبه عليه بقوله وتاؤه الثالث ياء النسب نحو بصرى فتقول فى تصغيره بصيرى فالياء غير معتد بها أيضا وهو المنبه عليه بقوله كذا المزيد آخرا للنسب الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول فى تصغيره عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله وعجز المضاف الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك فتقول فى تصغيره بعيلبك وهو المنبه عليه بقوله والمركب السادس الألف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول فى تصغيره زعيفران فصار المصغر إنما هو زعفر والالف والنون غير معتد بهما واحترز بقوله من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمهما السابع علامة التثنية نحو زيدان فتقول فى تصغيره زييدان الثامن علامة جمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول فيه زييدون وهو المنبه عليهما بقوله وقدر انفصال البيت وقد فهم من هذه الابيات ان قوله وما به لمنتهى الجمع البيت مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فانه لا يحذف منها شىء والف التأنيث مبتدأ وتاؤه معطوف عليه وعدا فى موضع الخبر والالف فيه للتثنية عائدة على الالف والتاء ومنفصلين مفعول ثان بعدا وحيث متعلقة بعدا والمزيد مبتدأ أو خبرا كذا وآخر ا ظرف مكان متعلق بالمزيد لأنه اسم مفعول وللنسب متعلق بالمزيد أيضا وعجز المضاف معطوف على المبتدأ ويحتمل أن

حذف منه لدلالة ما تقدم عليه فتأمله اه فان قيل لأى شىء قال والف التأنيث وهو داخل فيما تقدم له فى قوله وزائد العادى الرباعى الخ وقد أحال عليه فى قوله * وما به لمنتهى الجمع وصل * الخ فالجواب انه انما ذكره ليرتب عليه ما بعده وهى مسئلة حبارى فان قيل مسئلة حبارى قد تقدمت أيضا فى قوله * والميم أولى من سواه بالبقا * الخ فلاى شىء أعادها فالجواب انه إنما

يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الاول عليه وزيادتا فعلان مبتدا وخبره كذاوها تنبيه ومن بعد متعلق بزيادة وانفصال مفعول بقدر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما موصولة وصلتها دل وعلى تثنية متعلق بدل وجمع مفعول مقدم بجلا وأو عطفت جلا ومعموله على دل ومعموله فهو من عطف الجمل ثم قال

وألفُ التَّأنيثِ ذُو القصْرِ متى   زادَ على أرْبعةٍ لن يَثْبُتا

يعني أن ألف التأنيث إذا كانت خامسة فصاعداً حذفت لأنها لما لم يستقل النطق بها حكم لها بحكم المتصل فحذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل وذلك نحو قرقرى وقريقر وحبركى وحبيرك فان كان ثالث ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألفا فقد أشار اليه بقوله

وعندَ تصغيرِ حُبارَى خيِّرِ   بَيْنَ الحبيرى فادْرِ والحبيِّرْ

حبارى إذا صغر جاز فيه حذف الالف الاولى وابقاء ألف التأنيث فتقول حبيرى وحذف ألف التأنيث فتقول حبير بقلب الالف الاولى ياء وادغام ياء التصغير فيها وفهم منه أن ما سوى نحو حبارى مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه وعند متعلق بخير وكذلك بين والظاهر فى عند هاهنا أنها بمعنى فى ثم قال

وارْدُدْ لأَصلٍ ثانياً لِيِّناً قُلب   فقيمةً صَيِّرْ قُوَيمةً تصبْ

يعني أن ثانى الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلبا عن غيره فشمل ستة أنواع الأول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة الثانى ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بويب الثالث ما اصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه مييقن الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب المسن من الابل فتقول فيه نييب الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذئب فتقول فيه ذؤيب السادس ما أصله حرف من حروف العلة نحو قيراط ودينار فتقول فيهما قريريط ودنينير لأن أصلها قراط ودنار وانما رجع ذلك كله إلى أصله لزوال موجب القلب وثانيا مفعول باردد ولاصل متعلق باردد ولينا نعت لثانيا وفهم من تخصيصه الثانى أن الثالث إذا كان منقلبا عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو قائم فان الهمزة بدل من الواو فتقول قويم وقلب فى موضع النعت لثانيا وقيمة مفعول أول بصير وقويمة مفعول ثان وقد ورد بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لا صله واليه أشار بقوله (وشذ فى عييد عييد) وجه شذوذه ان الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقويمة فلم يردوه إلى أصله لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين ثم قال (وحتم * للجمع من ذا ما لتصغير علم) يعني أن ما رد لا صله فى التصغير يرد أيضا إلى أصله فى الجمع فيقال فى جمع ميزان موازين وفى باب ابواب وفى ناب أنياب وفى عيد أعياد كما قالوا عييد وعييد فاعل بشذ وما مرفوع بحتم وللجمع ومن ذا متعلقان بحتم وما موصولة وصلتها علم وللتصغير متعلق بعلم ثم قال

والألفُ الثَّانِ المزيد يجعلُ   واوًا كذا ما الأصل فيه يُجْهلُ

للالف الثانية خمسة احوال الاول أن تكون مبدله من واو الثانى أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمها فى البيت قبله الثالث ان تكون زائدة كضارب الرابع ان تكون مجهوله كعاج الخامس ان تكون مبدلة من همزة نحو آدم وقد ذكر فى هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتى فى باب الابدال والالف مبتدأ والثانى نعت له والمزيد كذلك ويجعل خبر المبتدأ وواوا مفعول ثان بيجعل وما مبتدأ وهى موصولة والاصل مبتدأ ويجهل خبره وفيه

اعادها لينبه على التخيير فيها والله أعلم فتأمل (قوله وحبركى) هو القراد والانثى حبراكة وربما يشبه به الرجل الغليظ الطويل الظهر القصير الرجل وتصغيره حبيرك صح من طرة منسوبة للجوهرى اه

متعلق

متعلق بيجهل والجملة ماصلة ثم قال (وكمل المنقوص فى التصغير ما ٭ لم يحو غير التاء ثالثا كما) يعنى أن المنقوص إذا صغر رد ما حذف منه والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف لا المنقوص القياسى وهو ما آخره ياء يقدر فيها الضمة والكسرة فشمل قوله المنقوص ما حذفت منه فاؤه كعدة أو عينه كشبة أو لامه كسنة ويد وشمل ماليس فيه تاء كيد وما فيه التاء كسنة وشمل أيضا ما كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كهار بمعنى هائر فيمن جعل الاعراب فى الراء وأصله هائر فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد اليها المحذوف إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها وعيدة برد الفاء وثويبة برد العين وسنيهة ويدية برد اللام وتقول فى هار هوير للاستغناء عن رد الأصل باقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله ما لم يحو غير التاء ثالثا أى ما لم يحو ثالثا غير التاء فان حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه المحذوف ثم مثل ذلك بما ويحتمل ما الاسمية والحرفية وحكمهما فى ذلك واحد وذلك أنه إذا سمى بها ثم صغرت تصير كالمنقوص الذى على الحرفين فلا بد من تكميلها ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول موى وفى تمثيله بذلك نظر فان ماسمى به من الموضوع على حرفين ثانيهما حرف لين يجب تكميله قبل التصغير ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره وقوله المنقوص مفعول بكمل وما ظرفية مصدرية وثالثا مفعول بيحو وغير التاء منصوب على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير ما لم يحو ثالثا غير التاء ثم قال

ومنْ بِترخيم يُصغِّر اكتفَى ٭ بالأصل كالعطيف يعنى المعطفَا

الترخيم فى التصغير حذف الزائد من المصغر فان كان ثلاثى الأصول صغر على فعيل نحو حميد فى أحمد وحمدان ومحمود وحماد وعطيف فى المعطف والمعطف بكسر الميم هو الكساء وان كان رباعيا صغر على فعيعل نحو شملال وعصفور فتقول شميلل وعصيفر ومن مبتدأ وهى موصولة وصلتها يصغر وبترخم متعلق بيصغر واكتفى خبر المبتدأ وبالأصل متعلق باكتفى ثم قال

واختمْ بتا التأْنيث ما صغَّرتَ منْ ٭ مؤنَّث عارٍ ثلاثىٍّ كسِنِ

يعنى ان الاسم الثلاثى المؤنث العارى من تاء التأنيث يختم بالتاء فى التصغير نحو سن وسنينة وشمل قوله ثلاثى أربعة أنواع الأول ما هو ثلاثى فى الحال نحو كيف الثانى ما هو ثلاثى فى الأصل نحو يد فتقول فيه يدية الثالث ما كان نحو سماء فانك تقول فيه سمى فيجتمع ثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل الف سماء والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت إحدى اليا آت على القياس المقدر فى هذا الباب فبقى منه ثلاثة أحرف فلحقت التاء كما تلحق الثلاثى الرابع ما كانت فيه الزيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة وما مفعول باختم وهى موصولة وصلتها صغرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرته ومن مؤنث متعلق بصغرت ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله

ما لم يكن بالتَّا يُرى ذا لبسٍ ٭ كشجرٍ وبقرٍ وخمْسِ

يعنى أن التاء لا تلحق فى التصغير اسم الجنس الذى يتميز من واحده بحذف التاء نحو شجر وبقر فتقول فيهما شجير وبقير إذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق أيضا عشرا ولا ثلاثا وما بينهما من أسماء العدد فتقول فى تصغيره عشير وتسيع وخميس ولا تلحقها التاء لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة ثم أشار إلى الثانى بقوله (وشذ ترك دون لبس) يعنى شذ

به وسه فتقول فيه أخيذ وستيه وإن كان على ثلاثة أحرف والثالث تاء التأنيث لم يعتد به وكمل أيضا كما يكمل الثنائى نحو عدة فتقول وعيدة وإن كان المنقوص حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه ما حذف لعدم الحاجة اليه فتقول فى هار هوير واليه اشار بقوله مالم يحو غير التاء ثالثا ويفهم منه أنه ان حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه المحذوف وان كان الثالث هو التاء لم يعتد به وزد اليه اه من المرادى (قوله كشبة) الشبة هو مجتمع الماء فى الحوض واختلف فيه هل محذوف العين أو محذوف اللام (قوله ويد) أصل يد يدى بسكون العين بدليل جمعه على أفعل (قوله فى هذا الباب) أى فى باب التصغير وذلك حيث تلتقى ثلاث ياآت أولهن ياء التصغير (قوله وشذ ترك الخ) قال بعضهم وشذ ترك دون لبس وهو فى ناب ونعـــل وضحى ونصف وقوس وذود شول وفرس حرب ودرع للحديد عرس والشول اسم للناقة القليلة اللبن والنصف بفتح الصاد اسم للمرأة الكهلة التى ليست بشابة ولا عجوز وقال بعضهم

ذود وشول نصف وقوس ٭ نعل وحرب فرس وعرس ٭ ناب ضحى درع فترك التاء ٭ مع لفظها شذ بلا امتراء

ترك التاء دون لبس فى الفاظ يحفظ ولا يقاس عليها وهو ذود وشول وناب المسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع الحديد وعرس ونعل ونصف وقد شذ أيضا الحاق التاء فيما زاد على الثلاثى وإلى ذلك أشار بقوله (وندر * لحاق تا فيما ثلاثيا كثر) يعنى أنه ندر لحاق التاء فى الزائد على الثلاثة كقولهم فى قدام قديمة وفى وراء ورية وفى أمام أميمة وما ظرفية مصدرية وفى يكن ضمير عائد على المؤنث العارى ويرى فى موضع خبر يكن وذا لبس مفعول ثان بيرى وبالتاء متعلق بيرى وترك فاعل بشذ ودون متعلق بشذ ولحاق تاء فاعل بندر وما موصولة وصلتها كثر بفتح الثاء وثلاثيا مفعول بكثر ومعنى كثر عليه غلبه فى الكثرة ثم قال

وصغروا شذوذاً الذى الّتى ... وذا مع الفروع مِنْها تا وتى

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الاسماء إلا ذا والذى وفروعهما لشبهها بالاسماء المتمكنة فى كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمه الف مزيدة فى الآخر ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ساكنة فقيل فى الذى والتى اللذيا واللتيا وفى ذا وتا ذيا وتيا وقد اعترض المرادى هذا البيت ولا بد من ايراد اعتراضه لصحته قال اعلم أن قول الناظم وصغروا شذوذا معترض من ثلاثة أوجه أولها أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن وثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومه لأنهم لم يصغروا جميع الفروع وثالثها أن قوله منها تا وتى يوهم أن تى تصغر كما تصغر تا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من الفاظ المؤنث إلا تا والواو فى صغروا عائد على العرب والذى والتى مفعول بصغروا وشذ وذا مصدر فى موضع الحال من الواو وذا معطوف على التى ومع متعلق بصغروا

إن صغرت من غير لبس لا يقس
فاطمح إلى العلم ومنه فاقتبس
وخرج بدرع الحديد الدرع الذى هو القميص لأنه مذكر

﴿ النَّسب ﴾

هذا الباب يسمى باب النسب وباب الاضافة وقد سماه سيبويه بالتسميتين قوله

ياءً كيا الكُرْسِيِّ زادوا للنَّسب ... وكل ما تليه كسرهُ وجبْ

يعنى أنه إذا أريد أن ينسب اسم الى أب أو قبيلة أو بلد زيد فى آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها وفهم منه ثلاث تغييرات زيادة الياء وكسر ما قبلها وانتقال الاعراب الى الياء وفهم ذلك من تشبيهها بياء الكرسى فانها حرف الاعراب وفهم منه أن ياء الكرسى ليست للنسب لتشبيهه ياء النسب بها وياء مفعول بزادوا والواو فى زادوا عائد على العرب وكيا فى موضع الصفة وكل مبتدأ وما موصولة وتليه صلتها والضمير العائد على الموصول الهاء فى تليه وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء وكسره وجب جملة من مبتدا وخبر فى موضع خبر كل وهاء كسره عائد على الحرف الذى تليه الياء ثم اعلم أن هذه التغييرات الثلاث التى ذكرها فى هذا البيت مطردة فى جميع الأسماء المنسوبة وقد يضاف اليها فى بعض الاسماء تغييرات أخر أشار الى الاول منها بقوله

ومِثله مِمَّا حَواهُ احْذِفْ وتا ... تأنيثٍ أوْ مَدَّته لا تُثبتا

يعنى أن آخر المنسوب اذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو الف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع ما كانت فيه الياء للنسب كبصرى فتقول فى النسب اليه بصرى وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرسى فتقول فى النسب اليه كرسى وما كان أصلها واو نحو مرمى أصله مرموى فقلبت الواو ياء وادغمت فى الياء فتقول فى النسب اليه

مرمى وفى هذا الأخير وجه آخر ينبه عليه بعد وانما حذفت الياء فى الجميع ذلك كراهية اجتماع أربع ياآت وكذلك أيضا تحذف تاء التأنيث فتقول فى النسب إلى فاطمة فاطمى وإنما حذفت التاء لئلا يجمع بين علامتى تأنيث إذا كان المنسوب اليه مؤنثا نحو مكية وأما الف التأنيث المقصورة فان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها للنسب نحو قرقرى فى قرقرى وحثيثى فى حثيثى وأما الرابعة فقد أشار اليها بقوله

وإنْ تَكُنْ تربعُ ذا ثانٍ سكَنْ فقلبُها واوًا وحذْفها حسنْ

يعنى أن الف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة فى اسم ساكن الثانى جاز فيها الحذف والقلب واوا نحو حبلى فتقول فيه حبلى وحبلوى وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق أو رابعة فى اسم ثانيه متحرك وجب حذفها لدخولها فى الضابط الأول ولم يتعرض للراجح من الوجهين قيل والحذف أحسن ومثله مفعول باحذف والهاء فيه عائدة على ياء النسب وبما متعلق باحذف وما موصولة وهى واقعة على الاسم الذى حوى الياء وصلتها حواه والعائد على الموصول هو الضمير المستتر الفاعل بحواه والهاء فى حواه عائدة على الياء ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر فى حواه عائد على الاسم الحاوى الياء ومن على الوجه الأول للتبعيض وعلى الثانى لبيان الجنس وتاء تأنيث او مدته مفعول بتثبتا ثم قال

(لشبهها الملحق والأصلى ما * لها) يعنى أن الألف الرابعة إذا كانت للالحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز فى الف التأنيث من قلبها واوا وحذفها فتقول ذفرى وذفروى ومرمى ومرموى إلا أن القلب فى الأصلى أحسن من الحذف وإلى ذلك أشار بقوله (وللأصلى قلب يعتمى) فمرموى أحسن من مرمى ومعنى يعتمى يختار وفهم من تخصيصه الالف الأصلى باختيار القلب ان الف الالحاق بالعكس فيكون كالف التأنيث فى اختيار الحذف والمنصوص عنه فى غير هذا الكتاب أن القلب فى الف الالحاق أجود فينبغى أن يحمل كلامه هنا على أن القلب فى الأصلية أكثر من القلب فى التى للالحاق وإن كان القلب فيهما جميعا أجود من الحذف كما نص عليه فى شرح الكافية والملحق نعت لشبهها والأصلى معطوف على الملحق وما مبتدأ أو هى موصولة وصلتها لها والخبر فى المجرور قبلها ثم انتقل الى الألف الخامسة فصاعدا فقال (والألف الجائز أربعا أزال *) يعنى أن الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب وشمل الألف الأصلية نحو مصطفى والف التأنيث نحو حبارى والف التكسير وشمل أيضا الالف الخامسة كالمثل والسادسة نحو مستدعى وخليطى وقبعثرى فتقول مصطفى وحبارى ومسعدى وخليطى بالحذف فى جميع ذلك ثم انتقل الى المنقوص ابدا بالخامسة فقال (كذاك بالمنقوص خامسا عزل) يعنى ان ياء المنقوص اذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول فى معتد معتدى وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة واجب أيضا لأنه من باب أحرى لأن وجوب الحذف انما هو الثقل وهى سادسة أثقل منها خامسة والألف مفعول بأزل والجائز نعت للالف وأربعا مفعول بالجائز وبالمنقوص مبتدأ خبره عزل أى حذف وخامسا حال من الضمير المستتر فى عزل ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال (والحذف فى اليا رابعا أحق من * قلب) يعنى أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واوا وحذفها أحسن فى نحو قاض ومعط فتقول قاضى وقاضوى ومعطى ومعطوى ومن قلبها واوا قول الشاعر

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحـــانوى ولا نقد

(قوله اليه) الضمير فى قوله اليه يعود على اللفظ المؤنث الذى أريد النسب اليه والصواب أن يقال اذا كان المنسوب مؤنثا وأما المنسوب اليه فى صورة اثبات التاء فهو مؤنث ابدا مثاله امرأة مكية (قوله حثيثى) والحث الاعجال من مختصر العينى (قوله والف التأنيث نحو حبارى) كان من حقه أن لا يأتى بالف التأنيث لأنه دخل فى قوله قبل أو مدته (قوله كذاك) نعت لمصدر محذوف أى عزلا كذلك ولو استغنى عنه لصح

هو منسوب إل حانية وهو الموضع الذى يباع فيه الخمر ثم انتقل إلى ما ثالثه ياء أو الف فقال (وحتم قلب ثالث يعن) فشمل قوله ثالث الياء والالف وهما مستويان فى وجوب قلبهما واوا نحو عمى وعموى وفتى وفتوى وإنما قلبت الألف فى فتى واوا وأصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياآت والحذف مبتدأ ورابعا حال من الياء وأحق خبر المبتدأ وفى الياء متعلق بأحق وحتم خبر مقدم لقلب ثالث ويعن أى يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث ثم قال (وأول ذا القلب انفتاحا) يعنى أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبل الواو كما سبق فى التمثيل والتحقيق أن الفتح سابق للقلب لأن نحو شج إذا قصد فيه النسب وجب قلب الكسرة فتحة كما فى نحو نمر فيجب حينئذ قلب الواو والياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير كفتى فتقلب الالف بعد واوا كما قلبت فى فتى وكذلك أيضا نحو قاضوى لأن نظيره تغلب فتفتح أيضا اضاد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب وذا القلب مفعول بأول أى صاحب القلب وانفتاحا مفعول ثان بأول ثم قال (وفعل * وفعل عينهما افتح وفعل) يعنى ان الاسم الثلاثى المكسور العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر او مكسورها كابل أو مضمومها كدئل فتقول نمرى وابلى ودئلى كراهة اجتماع الكسرة مع الياء وفعل مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره افتح وفعل معطوف على فعل بحذف العاطف وافتح خبر فعل اذا جعل مبتدأ وعينهما مفعول بافتح ومنهما متعلق بافتح وفعل الآخر مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أى مثلهما فى وجوب فتح العين ثم قال

وقِيلَ فى المرْمِىِّ مرمِوىٌّ ... واختِيرَ فى استِعْمالِهِمْ مرمىٌّ

قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله ومثله مما حواه لكن فيما إحدى ياءيه أصلية كرمى لغتان الحذف وهو الكثير والقلب وذلك مفهوم من البيت وكان حقه أن يأتى بهذ البيت عقب قوله ومثله مما حواه احذف كما فعل فى الكافية لكن الأبيات التى ذكرت هنا مرتبط بعضها ببعض فلم يمكن إدخالها فى أثنائها فتعين تأخيره عنها ومرموى مرفوع بقيل وفى المرمى متعلق بقيل ومرمى مرفوع باختير ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة ان تقدمها ثلاثة أحرف فصاعدا فالوجه الحذف وقد تقدم وأن تقدمها حرفان فسيأتى وان تقدمها حرف واحد أشار اليه بقوله

ونحو حىٍّ فتحُ ثانيه يجبْ ... واردُدْهُ واواً إنْ يكن عنهُ قُلِبْ

يعنى أنه اذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت اليه لم يحذف منه شىء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدغمة فى الأخيرة فان كان أصله واوا رددتها فقلت فى طى طووى لأنه من طويت وانما قلبت الياء الأخيرة واوا وهى منقلبة عن ياء كما قلبت فى فتى وقد تقدم وفهم منه أن الياء الأولى اذا كانت ياء بالاصالة بقيت على حالها فتقول فى حى حيوى واعرب البيت واضح ثم قال

وعلمَ التثنيةِ احذفْ للنسَّبْ ... ومثلُ ذا فى جمعِ تصحيحٍ وجبْ

يعنى أنك اذا نسبت الى مثنى أو مجموع على حده حذفت العلامة ونسبت الى الواحد فتقول فى النسب الى زيدين وزيدين زيدى وحمل الشارح كلام الناظم على ان ذلك فيما سمى به من المثنى والمجموع وتبعه المرادى وفيه نظر والذى ينبغى أن يحمل عليه ما ذكرت ويفهم منه أن حكم ما سمى به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع وعلم مفعول باحذف وللنسب متعلق باحذف ومثل ذا مبتدأ وخبره وجب وفى جمع متعلق بوجب ثم قال (وثالث من نحو طيب حذف *) يعنى أنه اذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة

كقوك

كقولك فى طيب طيبى كراهية اجتماع اليا آت والكسرة وفهم من المثال أن الياء إذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو هبيخ وكان القياس على هذا فى النسب إلى طى طيئى لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبه بقوله (وشذ طائى مقولا بالألف) ووجه الشذوذ أن أصله على مقتضى القياس طى بسكون الياء ولكن قلبوا الياء ألفا والياء انما قلب ألف قياساً إذا كانت متحركة وثالث مبتدأ وسوغ الابتداء به انه صفة لمحذوف والتقدير وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره حذف ومن نحو متعلق بحذف وطائى فاعل بشذ ومقولا حال من طائى وبالألف متعلق بمقول ثم قال

وفعلىٌّ فى فعيلةً الْتزمْ وفعلىٌّ فى فعَيْلة حُتِمْ

يعنى ان ما كان على وزن فعيلة نحو حنيفة تحذف منه تاء التأنيث ولا تجمع مع ياء النسب وتحذف أيضا منه الياء ويفتح ما قبلها فان كان على وزن فعيلة بضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضا منه الياء والتاء وتبقى الفتحة التى قبل الياء فتقول فى حنفية حنفى وفى جهينة جهنى وفعل مبتدأ وخبره التزم وفى فعيلة متعلق بالتزم واعراب عجز البيت كصدره وفعيلة وفعيلة غير منصرفين للتأنيث والعلمية ثم قال

وألحقُوا مُعلّ لام عريا من المثالين بما التَّا أوْليا

يعنى أنهم ألحقوا بفعيلة وفعيلة فى الحذف ما كان على فعيل أو فعيل بغير تاء وكان معتل اللام نحو عدى وقصى فتقول فيهما عدوى وقصوى وألحقوا يعنى العرب ومعل مفعول بألحقوا وعريا فى موضع النعت لمعل ومن المثالين متعلق بمعل وبما متعلق بألحقوا وما موصولة وصلتها اوليا والتا مفعول ثان لاوليا والمفعول ضمير مستتر فى اوليا هو العائد على ما وما ذكر فى فعيلة وفعيلة من حذف يائهما إنما ذلك مالم يكونا معتل العين او مضعفيها وإلى ذلك اشار بقوله

وتمّمُوا ما كانَ كالطويلهْ وهكذا ما كانَ كالجليلهْ

يعنى ان ما كان معتل العين او مضعفها من الوزنين يتم اى لا يحذف ياؤهما لثقل التضعيف والاعلال ومثل بفعلية بفتح الفاء ولم يمثل بفعلية بضمها لانهما سواء فى وجوب التتميم وانما استغنى بفعلية عن فعلية لأن العلة موجودة فيهما وفهم من البيتين أن ما كان على فعيل صحيح اللام مجردا من التاء يتم على الأصل نحو عقيل وعقيل فتقول فيهما عقيلى وعقيلى واعراب البيت واضح ثم قال

وهمزُ ذى مدّ ينالُ فى النَّسبْ ما كانَ فى تثنيةٍ لهُ انْتَسبْ

يعنى ان حكم الممدود فى النسب كحكمه فى التثنية فتقول فى نحو حمراء حمراوى كما تقول حمرا وان وتقول فى علباء وكساء وحياء علباوى وكساوى وحياوى وعلبائى وكسائى وحيائى كما تقول فى التثنية وقد تقدم ذكر ذلك كله وهمز مبتدأ وينال يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو فى موضع الخبر وما مفعول ثان لينال ان ضم ياؤه وفى ينال ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الأول وإن كان ينال بفتح الياء فما مفعول وهى موصولة وصلتها كان وانتسب فى موضع خبر كان وفى تثنية متعلق بانتسب ثم انتقل إلى النسب للمركب وهو ثلاثة اقسام مركب تركيب اسناد وتركيب مزج وتركيب اضافة وقد اشار الى الأول والثانى فقال (وانسب لصدر جملة وصدر ما ٭ ركب مزجا) يعنى بالجملة الجمله المسمى بها وهو تركيب الاسناد فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط فمثال الجملة برق نحره فتقول فى النسب اليه برقى ومثال المزجى بعلبك فتقول فى النسب اليه بعلى ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الاضافى وهو على قسمين قسم ينسب إلى عجزه وقسم ينسب الى صدره وقد اشار الى الأول بقوله

(قوله ولم يمثل بفعيلة بضمها) ومثال فعليله من المضعف هريرة ومن المعتل نويرة

(ولثان) تمَّما إضافة مَبدوءةً بابن أو أبْ ٭ أوْ مالهُ التَّعريفُ بالثَّانى وَجَبْ)

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز أولها أن يكون مبدوأ بابن نحو ابن الزبير فتقول فى النسب اليه زبيرى وثانيها أى يكون مبدوأ بأب وهو الكنية نحو أبو بكر فتقول فيه بكرى وثالثها أن يكون الأول يعرف بالثانى نحو غلام زيد فتقول فيه زيدى كذا قال الشارح وفيه نظر الرابع ان يخاف اللبس وسيأتى ثم أشار إلى الثانى وهو ما ينسب الى صدره فقال (فيما سوى هذا انسبن للأوّل ٭) يعنى أن المضاف ان لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب الى صدره نحو امرىء القيس فتقول فيه امرئى فان خيف لبس نسب إلى العجز واليه أشار بقوله (ما لم يخف ليس كعبد الأشهل) يعنى اذا خيف اللبس نسب الى الثانى نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الاشهل فتقول شمسى ومنافى وأشهلى لانك لو نسبت للصدر فقلت عبدى لاتلبس فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الاشهل وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثانى ولصدر متعلق بانسب وصدر ما معطوف وما موصولة وصلتها راكب ومزجا مصدر على حذف مضاف والتقدير ركب تركيب مزج والثان معطوف على اصدر واضافة مفعول بتمم وتمم فى موضع الصفة لثان ومبدوءة نعت لاضافة وبابن متعلق بمبدوءة وما معطوف على ثان وهى موصولة والتعريف مبتدأ وخبره وجب وله متعلق وجب والجملة صلة ما وفى متعلق بانسبن وما موصولة وصلتها سوى وهذا اشارة لما ذكر ولو قال فيما سوى هذه اشارة للمواضع المذكورة لكان أحسن وما مصدرية ظرفية أى مدة عدم خوف اللبس ثم ان الثلاثى المحذوف منه حرف اما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين فان حذفت منه اللام فهو اما جائز الجبر واما واجبة وقد أشار الى ذلك بقوله

واجْبُرْ بردِّ اللَّام ما منهُ حُذفْ ‏ ‏ ‏ جوازًا انْ لم يكُ ردُّهُ أُلف

(فى جمعى التَّصحيح أوْ فى التثْنية)

يعنى أن الثلاثى المحذوف منه اللام اذا لم يرد المحذوف فى التثنية وجمعى التصحيح جاز جبره وابقاؤها على حاله فتقول فى يد وعد ودم يدى ويدوى وعدى وعدوى ودمى ودموى لانك تقول فى تثنيتها يدان وعدان ودمان وفى نحو ثبة ثبوى وثبتى لانك تقول فى جمعها ثبات بغير رد ثم اشار إلى الثانى بقوله (وحق مجبور بهذى توفيه) يعنى ان واجبر فى التثنية وجمعى التصحيح جبر فى النسب وجوبا نحو اب وأخ وعضة وسنة فتقول فيها ابوى واخوى وعضوى وسنهى أو سنوى على الخلاف فى لامها لانك تقول فى التثنية أبوان وأخوان وفى الجمع عضيات وسنوات اوسنهات وبرد متعلق باجبر ورد مصدر مضاف إلى المفعول وما مفعول برد وهى موصولة وصلتها الحذف ومنه متعلق بحذف وجوازا مصدر والشاهد انه نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير واجبر جبرا ذا جواز وان شرط ورده اسم يك والف فى موضع خبرها وفى جمعى متعلق بألف وحق مجبور الخ جملة اسمية مستأنفة ثم قال (وبأخ اختا وبابن بنتا ٭ الحق) يعنى ان اختا إذا نسبت اليها قلت اخوى كما تقول فى النسب الى اخ واذا نسبت الى بنت قلت بنوى كما تقول فى النسب الى ابن اما الحاقه اختا بأخ فلا اشكال فيه واما الحاقه بنتا بابن ففيه نظر لان النسب الى ابن يجوز بابنى وبنوى فمن ابن يعلم ان بنتا يقال فى النسب اليها بنوى فقط والعذر له فى ذلك انما احال على من قال فى ابن بنوى ولا يصح حمله على من ابنى لعدم همزة الوصل فى بنت هذا الذى ذكرته فى النسب إلى اخت وبنت هو مذهب الجمهور وخالف يونس فى ذلك وعليه نبه بقوله (ويونس ابى حذف التا) يعنى ان يونس يقول فى النسب الى اخت اختى والى بنت

بنتى

(قوله وعضة) العضاه كل شجر يعظم وله شوك من الجوهرى (قوله وما مفعول برد) بل هو مفعول باجبر لا برد وهو سهو منه رحمه الله (قوله وبأخ اختا وبابن بنتا ٭ ألحق) سر ذلك أن الصيغة كلها للتأنيث فوجب ردها إلى صيغة التذكير كما وجب حذف التاء فى مكى وبصرى ومسلمات ويونس يقول فيهما اختى وبنتى محتجا بأن التاء لغير التأنيث لأن ماقبلها ساكن صحيح وبأنها لاتبدل فى الوقف هاء وذلك مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث بدليل مسئلة الجمع قاله ابن هشام فى التوضيح

بنتي و بأخ متعلق بالحق و أختا مفعول بالحق و بنتا معطوف على أختا و فصل بين حرف العطف و المعطوف بالمجرور وهو جائز خلافا للفارسي و يونس مبتدأ أو صرفه ضرورة وأبي في موضع الخبر وحذف التاء مفعول بابي ثم قال

وضاعِفِ الثَّانى مِنْ ثُنائى ثانِيه ذُو لِينٍ كلا ولائى

يعني أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثاني فتقول في لو وكي ولا مسمى بها لووى وكيوى ولائى وفي ذلك نظر لأن ماسمى به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون نسب وتقدم مثل ذلك عند ذكر ما في التصغير والثاني مفعول بضاعف ومن ثنائى في موضع الحال من الثاني وثانيه مبتدأ وذو لين خبره ولين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره في موضع نعت لثنائى ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال

وإنْ يَكُنْ كشيةٍ ما الفا عَدِمْ فَجبرُهُ وفتح عَيْنِهِ التزِمْ

يعني ان ما حذفت منه الفاء وكانت لامه ياء كشية ودية يجب جبره يعني رد ما حذف منه وهو الواو وفتح عينه فتقول وشوى وودوى وفي قوله وفتح عينه التزم موافقة لمذهب سيبويه والاخفش بتركها ساكنة فتقول وشى وفهم منه أن المحذوف الفاء إذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة وعدى وفهم أيضا أن المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكوته عنه نحو مذ مسمى بها فان أصلها منذ وان يكن شرط وما اسم يكن وهي موصولة وصلتها عدم والفا مفعول بعدم وكشية خبر يكن والفا جواب الشرط وجبره مبتدأ وفتح معطوف عليه والتزم في موضع الخبر عنهما وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ما ذكر ثم قال

والواحِدَ اذْكُرْ ناسِبًا للجمعِ إنْ لم يُشابِه واحِداً بالوَضْعِ

يعني انك إذا نسبت إلى جمع باق على جمعيته ولم يشابه في الوضع المفرد جيء بواحده ونسب اليه كقولك في النسب إلى فرائض فرضى وفهم من قوله إن لم يشابه واحدا بالوضع انه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين أحدهما ما أهمل واحده كعباديد والآخر ما سمى به كأنصار فتقول فيهما عباديدى وأنصارى والواحد مفعول باذكر وناسبا حال من الضمير المستتر في اذكر وللجمع متعلق بناسبا وان شرط وحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما تقدم ويكون باوزان نبه عليها بقوله

ومعَ فاعِلٍ وفعَّال فعِلٍ فى نسب أَغنى عن اليا فقُبِل

فذكر ثلاثة أوزان الأول فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تامر ولابن وكاس أي صاحب تمر وصاحب لبن وصاحب كسوة الثاني فعال في الحرف غالبا نحو حداد وقزاز وفعل بمعنى صاحب كذا نحو طعم ولبس بمعنى ذي طعام وذي لباس وما متعلق بأغنى وفعل مبتدأ وخبره أغنى ثم قال

وغَيْرُ ما أَسْلفته مقرَّرا على الَّذى يُنْقَل مِنه اقْتصرا

يعني أن ما خالف ما قدمته من الأحكام والضوابط يقتصر على ما نقل منه أي يحفظ ولا يقاس عليه وهو كثير ومنه قولهم في المنسوب إلى البصرة بصرى بكسر الباء وإلى الدهر دهرى بضم الدال وإلى مرو مروزى بزيادة الزاى وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها أسلفته والضمير العائد على الموصول الهاء في أسلفته ومقررا حال من الهاء واقتصر خبر غير وعلى الذي متعلق باقتصر وينقل منه صلة الذي والضمير العائد على الذي الهاء في منه

(قوله فتقول وشوى) بقلب الياء واو لانك لما رددت الواو صار وشى بكسرتين كابل فقبلت الكسرة الثانية فتحة كما تفعل نحو ابلى فانقلبت الياء القائم الالف واوا ولم يقلب على قول الاخفش وشى بالياء لعدم الموجب المذكور اه توضيح (قوله نحو مذ مسمى بها) فتقول في النسب إلى مذ مذى وفي النسب إلى سه سهى صح من المرادى (قوله إلى فرائض فرضى مفرده فريضة على وزن حنيفة (قوله وفهم من قوله إن لم يشابه واحدا بالوضع (حاصله أنه ينسب إلى الكلمة الدالة على الجماعة على لفظها ان أشبهت الواحد بكونها اسم جمع كقومى ورهطى أو اسم جنس كشجرى أو جمع تكسير لا واحد له كابابيلى أو جاريا مجرى العلم كانصارى وأما نحو كلاب وأنمار فليس مما نحن فيه لانه واحد والنسبة اليه على لفظه من غير تردد (قوله كعباديد) العباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه وكذلك العبابيد والنسب إلى العباديد عباديدى

﴿ الوَقْف ﴾

الوقف قطع النطق عند آخر الحركة فان كان الموقوف عليه منونا ففيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا وتسكين ماقبله نحو قام زيد ورأيت زيد ومررت بزيد وابدال التنوين من جنس حركة ماقبله مطلقا نحو قام زيدو ورأيت زيدا ومرت بزيدى وحذفه بعد ضمه أو كسره وابداله ألفا بعد فتحه وهذه اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال

تَنْوِيناً اثْرَ فتحٍ اجْعَلْ أَلِفا   وَقْفاً وتِلْوَ غيرِ فتحٍ احذِفا

يعنى أن التنوين إذا كان أثر فتحة جعلته أى التنوين ألفا وإذا كان أثر غير فتحة حذفته وشمل غير فتح الضم والكسر والمراد بالفتح فتح الاعراب وتنوينا مفعول أول باجعل ووقفا مصدر فى موقع نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجعل أو مفعول له وأثر ظرف متعلق باحذف وألف احذفا بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم قال

واحذفْ لوقفٍ فى سوى اضْطرارِ   صلةَ غيرِ الفتحِ فى الإِضْمارِ

يعنى أن هاء الضمير فى الوقف إذا كان صله غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو رأيته ومررت به فتقف عليها بالسكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لاتحذف وهى ضمير المؤنث نحو رأيتها والمراد هنا بالفتح فتح البناء وفهم من قوله فى سوى اضطرار ان الوقف أتى على الواو والياء فى الاضطرار والوقف متعلق باحذف واللام للتعليل وفى سوى متعلق باحذف وصلة مفعول باحذف وفى الاضمار متعلق بصلة ثم قال

واشبهتْ إذاً مُنوَّنا نُصبْ   فألفاً فى الوَقْفِ نونُها قُلِبْ

يعنى أن إذا التى هى من النواصب يوقف عليها بابدال النون ألفا لشبهها بالتنوين بعد الفتح فتقول اذا وفهم من قوله أشبهت ان الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل وانما هو للشبه ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالنون على الأصل وإذا فاعل باشبهت ومنونا مفعول باشبهت ونصب فى موضع الصفه لمنونا ونونها مبتدأ وقلب خبره وألفا حال من الضمير فى قلب ثم قال

وحذفُ يا المنقُوصِ ذى التنْوِين ما   لم يُنْصبْ أَوْلى من ثُبُوتٍ فاعلما

يعنى ان حذف الياء من المنقوص إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها فشمل المرفوع نحو هذا قاض والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيهما وفهم من قوله مالم ينصب أن الياء لاتحذف من المنصوب وفهم مما تقدم فى قوله تنوينا أثر فتح اجعل ألفا أن المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وفهم من قوله أولى أن جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو هذا قاضى ومررت بقاضى هذا حكم المنقوص المنون وأما غير المنون فقد اشار له بقوله

(وغير ذى التنوين بالعكس) يعنى أن المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو هذا القاضى ومررت بالقاضى ويعنى بغير ذى التنوين المقرون بأل وماذكره من أنه عكس المنون انما ذلك فى المرفوع والمجرور كما مثل وأما المنصوب فليس فى الوقف إلا عليه إثبات الياء وان كان المنقوص محذوف العين فليس فيه الا وجه واحد أشار اليه بقوله

(وفى * نحو مر لزوم رد اليا اقتفى) يعنى أن نحو مراسم فاعل من رأى إذا وقف عليه لزم رد

(قوله الوقف (الوقف فى اللغة هو الحبس (قوله آخر الحركة) النسخة الجيدة آخر الكلمة وأما نسخة آخر الحركة فخطأ لأنه يبقى عليه السكون ولأن الحركة لاتشمل الروم ولأن الحركة ليس لها أول ولا آخر (قوله تنوينا) أى فى معرب أو مبنى اجعل الفا قال السيوطى فالمبنى نحو أيها بمعنى حدث وويها بمعنى اعجب (قوله وتلو) بمعنى تالى أى تابع وهو مفعول لاحذف على حذف الموصوف أى احذف تنوينا تاليا غير فتح احذفا (قوله واحذف لوقف فى سوى اضطرار * صلة غير الفتح فى الاضمار) هذا إذا كان ما قبل الحرف الآخر محركا بحركة مجانسة للحرف الاخر كما مثل والا فلا كهو وهى وهذا التقييد مبنى على أن الصلة من الضمير وهو الذى رجحه ابن الضائع وأما على القول بأنها زائدة فلا يحتاج إلى التقييد ويشترط أيضا فيما قبل الصلة أن يكون متحركا لا ساكنا لانه اذ ذاك يجوز حذف الصلة فى الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهى (قوله فألفا) بكسر اللام مفعول ثان بقلب المتعدى لاثنين لاحال من الضمير فى قلب خلافا للمكودى والأزهرى (قوله أولى من حذفها) وبذلك وقف الجمهور على المتعال التلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق بحذف الياء ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأرجح وحجة كل الياء مذكورة فى الشيخ خالد وغيره راجعه تهتدى (قوله من رأى) وقال الأشمونى مراسم فاعل من أرى فهو مخالف عند هذا الشارح لكن

قوله اصله مرئى يؤيد ماقاله الاشمونى فما ذهب اليه الشارح سبق قلم أو تحريف ناسخ (قوله وغيرها التأنيث الخ) وقد جمعت أقسام الوقف فى
هذا البيت أشمم ورم زد أبدل * احذف وسكن وانقل والاصل التسكين سواء فى ذلك المنون وغيره والمعرب والمبنى هذا هو الاغلب
والاكثر لان سلب الحركة أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحة (قوله الروم هو اخفاء الصوت بالحركة) فلا تتمها بل

الياء فتقول هذا مرى ومررت بمرى وانما لزم فيه رد الياء لكثرة ما حذف منه فان أصله مرئى على وزن مفعل فنقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء مافعل بياء قاض ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء فلو سكنوها فى الوقف لكان ذلك اجحافا به وقوله وحذف يا المنقوص مبتدأ وذى التنوين نعت للمنقوص وما ظرفية مصدرية وأولى خبر المبتدأ ومن ثبوت متعلق بأولى وفاعلا تتميم لصحة الاستغناء عنه وغير ذى التنوين مبتدأ وخبره بالعكس ولزوم مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وهو رد ورد مصدر أيضا وهو مضاف للمفعول واقتفى خبر المبتدأ وفى نحو متعلق باقتفى ثم اعلم ان الموقوف عليه اذا كان متحركا فاما ان يكون تاء تأنيث أو غيرها فان كان تاء تانيث وقف عليه بالسكون خاصة وهو الأصل وان كان غيرها جاز فيه السكون والروم والاشمام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتى ذكرها وقد اشار الى الاول والثانى بقوله

وغيرَ ها التأنيث من محرَّكِ   سَكِّنْهُ أوْ قفْ رائمَ التحرُّكِ

يعنى أن غيرها التأنيث من المحرك يجوز تسكينه ورومه والاصل التسكين واما الروم فهو اخفاء الصوت بالحركة ويجوز فى الحركات الثلاث وفهم من استثنائه هاء التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز فى غيرها وسيبين بعد كيف يوقف عليها وغير منصوب بفعل مضمر يفسره سكنه واوقف معطوف على سكنه ورائم التحرك حال من الفاعل المستتر فى قف ثم أشار الى الثالث بقوله (أو اشمم الضمة) الاشمام هو الاشارة بالشفتين الى الحركة حالة سكون الحرف وفهم من قوله الضمة أنه مخصوص بها ولا يجوز فى الفتحة ولا فى الكسرة والضمة مفعول باشمم واشمم معطوف على قف ثم اشار الى الرابع فقال

أوْ قفْ مُضْعِفا   ماليسَ همزاً أوعليلاً إنْ قفا   مُحرَّكاً

يعنى أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط ان لا يكون همزة ولا حرف علة وان يكون قبله متحرك وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول فى جعفر وضارب ودرهم جعفرّ وضاربّ ودرهمّ بالتضعيف وواقف معطوف على اشمم ومضعفا حال من الضمير المستتر فى قف وما مفعول بمضعفا وهى موصولة وصلتها ليس وهمزا خبر ليس واو عليلا معطوف على همزا وان قفا شرط أى تبع ومحركا مفعول بقفا ثم اشار الى الخامس فقال

وحركات انْقُلا   لِساكنٍ تحْريكه لنْ يحْظَلا

يعنى أنه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ماقبله وذكر له فى هذا البيت شرطين احدهما ان يكون ساكنا وهو قوله لساكن واحترز من المتحرك فلا ينقل اليه والآخر ان يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الالف لتعذر حركته نحو دار والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور والمضعف نحو الجدلان نقله يستلزم فكه وهو ممتنع فى غير الضرورة وبقى عليه شرط ثالث خلافى اشار اليه بقوله

ونقل فتحٍ منْ سوَى المهموزِ لا   يراهُ بصْرىٌّ وكُوفٍ نقلا

نختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قاله الجاربردى ولا يختص بحركة بعينها بل يجوز فى الحركات كلها ويحتاج فى الفتحة الى رياضه لخفة الفتحة ولتناول اللسان لها بسرعة والفرق بين الاشمام والروم أن الروم يسمع ولا يرى والاشمام بالعكس قال الشاعر

يرى رومنا والأعمى يسمع صوته * واشمامنا مثل الاشارة بالشفة

(قوله ولا يجوز فى الفتحة ولا فى الكسرة) لان فى الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الضم (قوله أن لا يكون همزة) كخطأ أو رشأ لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها فى موضع اللام (قوله ولا حرف علة) كيخشى ويدعو والقاضى لاستثقال حرف العلة (قوله وان يكون قبله متحرك لا ساكن) كزيد وعمرو لئلا يجمع ثلاث سواكن الذى قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه فان حركت الثالث بقى ساكنان بخلاف ما إذا كان متحركا فانه يجاء بحرف ساكن من جنس الحرف الآخر فيجتمع ساكنان فتحرك الثانى وتدغم فيه الاول قيل وان لا يكون منصوبا ورد (قوله وحركات انقلا) كقراءة أبى عمرو وتواصوا بالصبر بنقل الكسرة الى الباء (قوله يقبل الحركة) وهو قوله تحريكه لن يحظلا واحترز به عما لا يقبل الحركة (قوله وبقى عليه شرط ثالث خلافى أشار اليه بقوله ونقل فتح الخ) وبقى عليه شرط آخر وهو أن يكون ذلك الساكن لا يستثقل نحو يقول والياء.

يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال فى رأيت الحصن رأيت الحصن لان المفتوح إن كان منونا لزم من النقل حذف الف التنوين وحمل عليه غير المنون وأجاز ذلك الكوفيون وفهم من قوله سوى المهموز أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة نحو رأيت الخبا والردا والبطا بنقل الفتحة فى جميع ذلك ثم قال (والنقل إن يعدم نظير ممتنع *)
يعنى أن نقل الحركة للساكن إذا ادى نقلها إلى عدم النظير فلا يجوز النقل فى نحو هذا بشر فتقول بشر لما يؤدى اليه من بناء فعل فى الاسماء وهو خاص بالافعال فان كان الحرف المنقول اليه همزة جاز واليه أشار بقوله (وذاك فى المهموز ليس يمتنع *) الاشارة بذاك للنقل الذى يؤدى إلى عدم النظير يعنى أن ذلك فى المهموز غير ممتنع لثقل الهمزة فتقول فى نحو هذا رده هذا رده ومررت بالكفء وحركات مفعول با نقلا والف انقلا بدل من النون الخفيفة ولساكن متعلق با نقلا وتحريكه مبتدأ ولن يحظلا أى يمتنع خبر المبتدأ ونقل فتح مبتدأ ومن سوى متعلق بنقل ولا يراه بصرى جملة فى موضع خبر المبتدأ وكوف مبتدأ ونقلا فى موضع الخبر والنقل مبتدأ وخبره ممتنع وان يعدم نظير شرط محذوف الجواب وذاك إشارة للنقل وهو مبتدأ وليس خبره وفى المهموز متعلق بيمتنع ثم قال

فى الوقف تاتأنيث الاسم ها جعل ... ان لم يكن بساكن صح وصل

يعنى ان تاء التأنيث اللاحقة للاسماء تجعل فى الوقف هاء واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكة اللاحقة الافعال نحو قامت واحترز بقوله إن لم يكن بساكن صح وصل من نحو بنت وأخت وفهم منه ان الساكن إذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث انه وقف عليها بالهاء نحو قناة وحصاة ودخل فى ذلك التاء فى جمع المؤنث السالم نحو هندات فأخرجه بقوله (وقل ذا فى جمع تصحيح وما * ضاهى) أى قل جعل التاء هاء فى الوقف فى جمع المؤنث السالم كهندات وما ضاهاه كاولات وهيهات والاعرف فى ذلك الوقف بالتاء ومن الوقف بالهاء قول بعضهم (دفن البناه من المكرماه) وقوله (وغير ذين بالعكس انتمى) يعنى أن غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث ومضاهيه فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمه وطلحه والوقف بالتاء قليل ومنه قولهم يا أهل سورة البقرت * فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيت وتاء تأنيت الاسم مبتدأ وخبره جعل وفى جعل ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول أول بجعل وهاء مفعول ثان وان لم يكن شرط وفى يكن ضمير هو اسمها عائد على تاء وخبر يكن وصل وبساكن متعلق بوصل وصح فى موضع النعت الساكن ثم ان من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه وأكثر ما تزاد بعد الفعل المحذوف الاخر جزما كلم يعطه أو وقفا كاعطه وبعد ما الاستفهامية المجرورة كقوله علام فقلت علامه وقد تزاد فى غيرها كما سيأتى فاما لحاقها للفعل المحذوف الاخر فقد أشار اليه بقوله

وقف بها السكت على الفعل المعل ... بحذف آخر كأعط من سأل

يعنى ان هاء السكت تلحق فى الوقف آخر الفعل المحذوف الاخر فشمل المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه والامر من المعتل اللام نحو اعطه وقه الأن لحاقها بنحو لم يعه وقه مما بقى من

ستر والرده وزن حمل المهين (قوله اللاحقة للافعال) وكذا اللاحقة للحرف نحو ثمت وربت ولعلت ولات ووقف عليها الكسائى وحده بالهاء وانما التزمت التاء فى الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير فى نحو ربه وضربه وحمل ما ليس فيه ليس على ما فيه لبس (قوله بنت وأخت) لان التاء فيهما لما سكن ماقبلها صارت كانها ليست للتأنيث (قوله نحو قناة وحصاة) وصلاة وزكاة لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا إذ الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المحرك (قوله دفن البناه من المكرماه) ومنه قول بعضهم كيف الاخوه والاخواه تشبيها لتاء الجمع بتاء التأنيث الخالصة (قوله فالوقف بالهاء هو الكثير) فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وقيل للفرق بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو ضربت والوقف على ذات من قوله تعالى عليم بذات الصدور قيل بالتاء لانها مضافة فهى متوسطه دائما وقيل بالهاء لانها تاء تأنيث (قوله هاء السكت) سميت بذلك لانها يسكت عليها دون آخر الكلمة وفائدتها التوصل الى بقاء الحركة فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتحفظ على بقاء السكون

الفعل فيه حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب وإلى ذلك أشار بقوله

وليسَ حتماً في سِوَى ما كعِ أوْ ... كيَعِ مجزُوماً فَراعِ ما رَعوا

يعني أنه إنما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثالين المذكورين تقوية لهما وفهم منه ان لحاقها لما بقي من حروفه أكثر من حرفين نحو اعط ولم يعط جائز لا لازم فتقول في لم يعط واعط لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بالحاق الهاء وفي نحو قه ولم يقه بالحاق الهاء خاصة وبها متعلق بقف وقصرها ضرورة وعلى الفعل متعلق بقف أيضا والمعل نعت للفعل وبحذف متعلق بالمعل وحتما خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بحتما وما موصولة وصلتها كع ومجزوما حال من كيع والواو في رعوا عائد على العرب ثم انتقل إلى لحاقها بعد ما الاستفهامية فقال

وما في الاستفْهامِ إنْ جرّتْ حُذِفْ ... أَلِفها وأولِها الها انْ تَقِف

يعني أن ما الاستفهامية إذا جرت حذف ألفها في الوقف ولحقتها هاء السكت واحترز بقوله ما في الاستفهام من الموصولة والمصدرية والشرطية فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا يلحقه هاء السكت وفهم من قوله ان جرت ان المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت وشمل قوله ان جرت المجرورة بحرف الجر نحو عمه ولمه والمجرورة بالإضافة نحو اقتضاء مه إلا أن المجرورة بالإضافة يلزمها الحذف والحاق الهاء وإلى ذلك أشار بقوله

وليسَ حتماً في سِوى ما انْخفَضا ... باسمٍ كقوْلِكَ اقْتضاءَ مَ اُقْتَضى

يعني ان المجرورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتما ففهم منه ان لحاقها جائز في المجرورة بحرف وفهم أيضا أنه لازم في المجرورة بالاضافة ومثل ذلك بقوله اقتضاء م اقتضى هذا مثال المجرورة بالاضافة فاقتضاء مضاف لم فاذا وقفت عليها قلت في اقتضاء م اقتضى اقتضاء مه وما مبتدأ وان حرف شرط وحذف ألفها جواب الشرط وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ والظاهر ان قوله في الاستفهام متعلق بمحذوف تقديره أعني والهاء في وأولها مفعول أول بأول والهاء مفعول ثان وان تقف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وحتما خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بحتما وما موصولة وصلتها انخفض وباسم متعلق بانخفض ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المعل الآخر وما الاستفهامية فقال

ووصْلَها بغير تحْريك بِنا ... أُدِيمَ شذَّ في المدامِ استُحْسِنا

يعني إن وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الاعراب البتة فمثال حركة البناء الذي يستحسن لحاق الهاء معه حركة الواو والياء من هو وهي فيجوز هوه وهيه وقد قرئ بها ومثال حركة البناء غير المدام اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء وقد شذ لحاقها في عل في قول الراجز

يا رب يوم لي لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله

ووصلها مبتدأ والهاء عائدة على هاء السكت وبغير متعلق بوصل وأديم في موضع الصفة لبناء وشذ خبر المبتدأ والمدام اسم مفعول من أدامه يديمه فهو مدام وهو متعلق باستحسن ثم قال

ورُبّما أُعطِي لفظُ الوَصْلِ ما ... للوَقْف نثراً وفشا مُنتظِما

يعني أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك في النثر قليل وفهم ذلك من قوله وربما منه قوله

(قوله حذف ألفها) قال المرادي وسبب حذف الألف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها مع الصلة اسم واحد اهـ منه بلفظه (قوله اقتضاء م الخ) فيه تقديم وتأخير والأصل اقتضى اقتضاء م وهو سؤال عن صفة الاقتضاء. (قوله يارب يوم الخ) يا أما للتنبيه وإما للنداء والمنادى محذوف أي ياقوم رب يوم ولا صفة يوم وأظلله مجهول أي لا أظلل فيه وكذا كان القياس ولكن حذف الجار توسعا وهو الشاهد وقوله ارمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من شدة الرمضاء وهي الأرض التي تقع عليها حرارة الشمس وأصل من تحت من تحتي فلما قطع بنيت على الضم وأضحى مجهول أيضا من ضحيت الشمس بالكسر ضحى إذا برزت ومن عله بفتح العين وضم اللام وسكون الهاء قال الفارسي الهاء فيه مشكلة لأنها لو كانت ضميرا لوجب الجر لأن الظرف لا يبنى في الاضافة ولو كانت للسكت لم يجز لأنها حركة بناء تشبه حركة المعرب وأجيب بأنها بدل من الواو والأصل علو فافهم اهـ عيني

تعالى فى قراءة حمزة والكسائى لم يتسنه وانظر وقراءة قالون ومحياى ومماتى وفى الشعر فاش وقد صرح بذلك فى قوله وفشا منتظما ومنه قوله * أتوا نارى فقلت منون أنتم * وقوله * ضخم يحب الحلق الاضخما * وهو فى الشعر كثير ولفظ الوصل مفعول لم يسم فاعله بأعطى وما مفعول ثان وهى موصولة وصلتها للوقف ونثرا منصوب على إسقاط الخافض والتقدير فى النثر وفشا معطوف على أعطى ومنتظما حال من الضمير المستتر فى فشا

﴿ الامالةُ ﴾

الامالة على قسمين إمالة الألف وإمالة الفتحة فإمالة الألف هى أن تنحو بالألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة وذكر لها الناظم ستة أسباب الأولى انقلابها عن الياء الثانى مآلها إلى الياء الثالث كونها تدل على ما يقال فيه قلت الرابع ياء قبلها أو بعدها الخامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب وقد أشار إلى الأول فقال (الألف المبدل من يا فى طرف أمل) يعنى أن الألف المبدلة من الياء فى طرف تمال وشمل آخر الفعل كرمى وآخر الاسم كرمى وفهم منه أن الألف إذا كانت وسطا لا تمال وإن كانت مبدلة من يا. إلا بشرط يأتى والألف مفعول بأمل والمبدل نعت للألف ومن يا متعلق بالمبدل وفى طرف فى موضع النعت ليا ثم أشار إلى الثانى فقال

كذا الواقِع منه اليا خلف دونَ مزيدٍ أو شذُوذٍ

يعنى أن الألف تمال إذا كانت صائرة إلى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبلى ومغزى فإن الألف منهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير الى الياء فى التثنية والجمع بالألف والتاء فتقول حبليان وحبليات ومغزيان ومغزيات واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء فى لغة هذيل إذا أضيف إلى ياء المتكلم نحو عصى فى عصاى واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كة ولهم فى تصغير قفا قنى وفى جمعه قفى والواقع مبتدأ وخبره كذا ومنه متعلق بالواقع وأل موصولة واليا فاعل بالواقع والضمير فى منه عائد على أل وخلف حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون متعلق بخلف أو بالواقع ثم قال (ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما) يعنى أن ما آخره تاء التأنيث مما فى آخره ألف تستحق الامالة يمال كما يمال المجرد من التاء نحو مرماة وفتاة لأن التاء فى حكم الانفصال فهى غير معتدبها وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها عدما والهاء مفعول بعدما وخبر المبتدأ لما وما موصولة وصلتها يليه وها التأنيث فاعل بيليه والمبدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الامالة ثابت لما يليه هاء التأنيث ثم أشار إلى السبب الثالث فقال

وهكذا بدل عين الفعل إنْ يؤُلْ الى فلتُ كماضى خفْ ودنْ

يعنى أن الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير فشمل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لأنه من الخوف وما عينه ياء مفتوحة فى الأصل نحو دان فإنه من الدين وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فإنه من الهيبة وأصله هيب فتمال الألف من ذلك كله لأنه يؤول إذا أسند الى التاء لفلت فيقال خفت ودنت وهبت واحترز به عما لا يؤول إلى فلت بالكسر بل إلى فلت بالضم نحو قال وطال لأنك تقول فيهما قلت وطلت وبدل مبتدأ وخبره كذا وإن يؤل شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار إلى السبب الرابع فقال

(كذاك تالى الياء)

أى تمال أيضا الألف التى تتلو الياء وذلك نحو سيال وأوهم كلامه ان ذلك فيما اتصل بالياء كالمثال بل تجوز الامالة وان فصل بين الياء والالف فاصل

(قوله ضخم يحب الحلق الاضخما) الشاهد فى الاضخما حيث وقف عليه بالتضعيف مع الوصل بالف الاطلاق (قوله الامالة) وتسمى الكسر والبطح والاضطجاع قوله نحو سيال بتخفيف الياء وفتح السين ضرب من الشجر له شوك وكيال وبياع بتشديد يائهما إلا أن الامالة مع التشديد أقوى لتكرر السبب

(قوله نحو شيبان) علم من الشيب وجاءت بداءة الأول أقوى لأن انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه فى المتحركة لقربها من حيز المد (قوله أدرجيها) وشرطها أن لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو هند اتسع بيتها قاله الموضح فى الحواشى (قوله ولم يذكر الناظم) أى فى هذا النظم وذكره فى التسهيل فقال أو متقدمة على ما يليها (قوله نحو شملال) الشملال الناقة السريعة (قوله مظهرا) وفى نحو جاد من جد فى الأمر خلاف فبعضهم أجاز امالته واعتد بالكسر المقدر والمانع يكفيه

لأن المقدر متأخر قال فى الكافية

وعلى ذلك نبه بقوله

والفَصل اغتفِرْ بحَرفٍ أوْ مع ها كجيْبها أدرِْ

يعنى إنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف واحد وذلك نحو شيبان أو بحرفين احدهما هاء نحو أدرجيها وانما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة الفصل واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء. وفهم منه أن الفصل إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء منع من الامالة ولم يذكر فى هذا النظم الياء سيما إذا كانت بعد الألف نحو مائع وهو فى ذلك موافق لسيبويه وتالى الياء مبتدأ وخبره كذاك والفصل مبتدأ وخبره اغتفر وبحرف بالفصل وأو مع ها معطوف على مقدر والتقدير بحرف وحده أو مع ها وقصرها ضرورة ثم أشار إلى السبب الخامس فقال

كذاك ما يليه كسرٌ أوْ يلى تالى كَسْرٍ أوْ سكونٍ قدْ وَلِي
كسراً وفَصلُ الها كلافصل يعدّ فدرْهَماكَ مَنْ يملهُ لم يصدّ

فذكر خمس صور الأولى أن يقع الكسر بعد الألف وشرطه أن يليها نحو مساجد الثانية أن يقع الكسر قبلها وفيها أربع صور أولها أن تكون منفصلة نحو عماد وثانيها أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شملال أولها أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها ورابعها أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مثل ذلك بقوله فدرهماك من يمله لم يصد فالألف فى هذه المثل كلها يجوز امالتها وإنما اغتفر الفصل بالهاء فى درهماك لخفائها فلم يعتد بها فصار كشملال وهذه الصور كلها مفهومة من النظم وفهم منه ان الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الامالة وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها يليه وكسر فاعل بيليه والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه واو يلى معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل يلى وتالى مفعول بيلى وسكون معطوف على كسر وقد ولى كسرا جملة فى موضع النعت لسكون وفصل الهاء مبتدأ وخبره يعد وكلافصل متعلق بيعد فدرهماك مبتدأ ومن إسم شرط فى موضع رفع بالابتداء ويمله مجزوم به وهو فى موضع خبره ولم يصد جواب الشرط وبقى من أسباب الامالة سبب سادس يأتى الكلام عليه حيث ذكره ثم انتقل إلى موانع الامالة فقال

وحرْفُ الاستْعلا يكفُّ مظهرا مِنْ كسرٍ اوْ يا وكذا تكفُّ را

يعنى ان حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الامالة وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله قظ خص ضغط وعلى هذا فالحروف الكافة للامالة ثمانية الا ان هذه الأحرف لا تمنع جميع أسباب الامالة بل تمنع الامالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلا أو مفصولا بحرف أو بحرفين أو كانت الراء مضمومة أو مفتوحة وحرف الاستعلاء مبتدأ خبره يكف ومظهرا مفعول

والكسران يعرض زواله ففى تأثيره وجهان فاقف ماقفى وخرج بالمظهر الكسرة المقدرة نحو خاف فان ألفه عن واو مكسورة والياء المقدرة كطاب فان ألفه عن ياء فسبب امالة ألف خاف الكسرة المقدرة فى الواو المنقلبة عنها الألف وسبب اماله ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة ألفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة فى الفهما فالسبب المقدر هنا أقوى لأنه ثابت فى نفس الألف المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء بخلاف السبب الظاهر فى اللفظ وهو الكسرة أو الياء الملفوظ بهما فهو أضعف لأنه اما سابق على على الألف أو متأخر عنها والذى فى نفس الألف أولى من المتقدم والمتأخر راجع الشيخ خالدا رحمه الله وشرط المنع بالراء أمران أحدهما كونها غير مكسورة والثانى اتصالها أما قبلها ولا تكون إلا مفتوحة نحو فراش وراشد وأما بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا حمار ورأيت حمارا وعلة ذلك أن السبعة المسماة بحروف الاستعلاء تستعلى الى الحنك فلم تمل الألف معها طلبا للمجانسة وأما الراء فشبهت بالمستعلية لأنها مكررة والمنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيدوا المتقدم

(قوله متعلق بمظهرا) الصواب الظاهر انه تفسير لمظهرا متعلق بيكف (قوله مالم ينكسر ومثال الراء المكسورة ركاب ومثال حرف الاستعلاء المكسور غلاب وخيام وصيام (قوله كالمطواع) ومثله مصباح وإصلاح ومقلاة وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة أيضا لان الكسرة لما جاورته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فنزلت لذلك منزله المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من الامالة (قوله وضبارم) الضبارم بالضم الشديد الخلق ومثله عنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل (قوله انها مكررة) هذه العبارة كما ترى وأحسن منها قول الشيخ خالد ما نصه لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها فى تقدير حرفين وان الكسرة فيها فى تقدير كسرتين فتكون إحدى الكسرتين فى مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة (قوله والكف قد يوجبه ماينفصل ومنه منا قاسم وهذا من غير حاجز بين الالف والمستعلى وقد يكون منفصلا نحو مال قاسم ولا يؤثر سبب الامالة الا متصلا فى كلمة واحدة والفرق ان المانع أقوى من السبب وترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بأدنى سبب (قوله وتلا) ومنه قراءة أبى عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع أن ألفه منقلبة عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى ومابعدهما فان رعاية التناسب عندهم فى الفواصل أمر مهم ـ تصريح

بيكف وهو على حذف الموصول تقديره يكف حرفا مظهر او من كسر متعلق بمظهر او رافعا بتكف وكذا متعلق بتكف ثم ان المانع من الامالة يكون متأخرا عن الألف ومتقدما عليها وقد أشار إلى الأول بقوله

انْ كان ما يكف بعدُ مُتَّصلْ　　أوْ بعْد حرف أو بحرفيْن فُصلْ

فهذه ثلاث صور الأولى أن يكون متصلا بالف نحو فاقد وباخل الثانية أن يكون مفصولا بحرف نحو منافق وباسط الثالثة أن يكون مفصولا بحرفين نحو مواثيق ومواعيظ وما اسم كان وهى موصولة وصلتها يكف والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف وبعد فى موضع خبر كان وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير بعده أى بعد الألف المالة ومتصل خبر بعد خبر وقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة وأو بعد حرف معطوف على بعد الأولى وأو للتقسيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف ماقبله ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدما فقال

كذا اذا قُدِّم مالم ينْكسرْ　　أو يسْكن اثْر الكسر كالمطْواع مِرْ

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منعا الامالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة فمثال المكسور طلاب ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله كالمطواع مر وفهم منه أن ماكان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الامالة نحو طالب وقادر وراكب وقبائل وضبارم وكذا متعلق بمحذوف تقديره تمال كذا والضمير فى قدم مستتر عائد على المانع وما ظرفية مصدرية وأو يسكن معطوف على ينكسر وأثر ظرف متعلق بيسكن والمطواع مفعول بمر يقال مار الطعام يمير ومار اهله إذا جلب اليهم الطعام والمطواع بمعنى المطيع ثم ان الموانع من الامالة قد يعرض مايمنعها وإلى ذلك أشار بقوله

وكف مُستعل ورا ينكفُّ　　بكسر را كغارماً لا أجفُو

يعنى ان الراء المكسورة إذاً وقعت بعد الألف المالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو القرار ولا أجفو غارما ومن العجب أن الراء المكسورة تكف نفسها ان كانت مفتوحة وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء انها مكررة فتضاعفت فيها الكسرة فقوى بذلك على سبب الامالة وكف مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ورا معطوف على مستعل وينكف خبر المبتدأ ويكسر متعلق بينكف وغارما مفعول باجفو ثم قال

ولا تمل لسببٍ لم يتَّصل　　والكفُّ قد يُوجبهُ ما ينْفصل

يعنى ان سبب الامالة لايؤثر إذا كان منفصلا يعنى مع كلمة أخرى نحو يدى سابور فلا تمال الألف من سابور لأجل الياء من يدى لأنها منفصلة بخلاف الكف فانه يؤثر وان كان منفصلا فتمتنع الامالة فى نحو يريد أن يضربها قبل فلا تمال الألف من يضربها لكف القاف لها وان كان من كلمة ولسبب متعلق بتمل ولم يتصل فى موضع النعت لسبب والكف مبتدأ وخبره قد يوجبه وما فاعل بيوجبه وهى موصولة وينفصل صلتها ثم قال

وقدْ أمالوا لتناسُب بلا　　داع سواه كعماداً وتلا

هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وإنما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها يعنى انهم قد امالوا للتناسب دون سبب سواه وذكر مثالين أحدهما عمادا ويعنى به إذا قلت رأيت عمادا ثم وقفت عليه فقلت

فقلبت التنوين ألفا فتميل الالفين معا أعنى الالف التى بعد الميم والالف المبدلة من التنوين أما الالف التى بعد الميم فلا مالتها سبب وهو كسر العين وأما الالف التى هى بدل من التنوين فلاسبب لاما لتها الا المناسبة للالف الممالة التى قبلها وينبغى أن يضبط كعمادا بالألف دون التنوين على إرادة الوقف والمثال الثانى تلا أميل من قوله تعالى والقمر إذا تلاها فالألف فيه منقلبة عن واو فلاحظ لها فى الامالة لكن أميلت لمناسبة رؤس الآى وفيها ما لامالته سبب نحو إذا جلاها والواو فى أمالوا عائدة على العرب ولتناسب وبلا متعلقان بأمالوا ثم قال

ولا تُمِلْ ما لم ينل تمكُّنا دونَ سماعٍ غيرَها وغيرَنا

يعنى أنه لا تطرد الامالة فى شىء من الاسماء غير المتمكنة إلا فى ناضمير المتكلم ومعه غيره وهاضمير الواحدة فتقول مر بنا ونظر الينا ومربها ونظر اليها وانما اطردت فى هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن لكثرة استعمالها وفهم من قوله دون سماع ان الامالة سمعت فى غير هذين سماعا وذلك أنى ومتى وبلى وقوله تمل مجزوم بلا الناهية وما مفعول بتمل وهى موصولة وصلتها لم ينل تمكنا ودون متعلق بتمل وغير منصوب على الاستثناء * ولما فرغ من امالة الالف وأسبابها انتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار الى الاول منها بقوله

والفَتحَ قبل كسر راءٍ فى طرَف أمِلْ كللأَ يسر مِل تكف الكفْ

يعنى أن الفتحة تمال اذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أولى الضرر وبشرر وقد مثل ذلك الناظم بقوله للايسر مل أى مل الى الايسر وفهم من اطلاقه أن الامالة للياء جائزة فى الوصل والوقف وفهم أيضا منه أن الامالة جائزة فى حرف الاستعلاء وفى غيره والفتح مفعول بأمل وقبل متعلق بأمل وفى طرف فى موضع النعت لراء وللايسر متعلق بمل وتكف مجزوم على جواب الشرط والكف مفعول ثان بتكف وتكف الكف تتميم لصحة الاستغناء عنه ثم أشار الى السبب الثانى فقال

كذا الّذى تليه ها التَّأْنيث فى وقْفٍ إذا ما كانَ غير ألف

يعنى أن الفتحة تمال أيضا فى الوقف اذا وليها هاء التأنيث وفهم من قوله اذا ما كان غير ألف ان الامالة جائزة فى جميع الحروف ماعدا الالف ومثاله رحمة وقصعة ودحرجة وعرقوة وحذرية وأما الالف فلا امالة فيها نحو فتاة وحصاة والذى مبتدأ وخبره كذا ويليه ها التأنيث صلة الذى والضمير العائد على الموصول الهاء فى يليه وفى وقف متعلق بيليه وكذا اذا واسم كان ضمير مستتر عائد على ماقبل هاء التأنيث

﴿ التَّصريف ﴾

هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك ومتعلقة من الكلم الافعال والاسماء التى لا تشبه الحروف وهو نوعان معرفة حرف الزيادة ومعرفة الابدال وقد أشار الى الاول فقال

حرفٌ وشبهه من الصَّرف برِى وما سواهما بتصريفٍ حرى

يعنى أن الحرف وما أشبهه من الاسماء فى التوغل فى البناء لا يدخله التصريف وما سوى هذين من الاسماء والافعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجوز فى قوله من الصرف فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن وحرف مبتدأ وشبهه معطوف عليه وسوغ لابتداء بحرف عطف المضاف عليه وبرى خبر المبتدأ واصله برىء على وزن فعيل فخففه بحذف الهمزة ويحتمل ان يكون برى

(قوله وبلى) من الحروف التى سمعت فيها الامالة وكذا أيضا يا فى النداء ولا فى قولهم أمالا لأن هذه الحروف نابت عن الجمل فصارت بذلك لها مزية على غيرها (قوله التصريف) قال فى الكافية حقيقة التصريف تغيير وجد
فى بنية اللفظ لمعنى قد قصد
(قوله حرف وشبهه من الصرف برى) يشترط فى كون فعيل خبرا عن متعدد فى الأكثر أن يكون جمعا لا تثنية وقد نص الخلخالى على ذلك فى باب المسند فذكر أن خبر قيار محذوف فى قوله
ومن يك أمسى بالمدينة رحله
فانى وقيار بها لغريب ثم قال * فان قيل فعيل صالح للمتعدد فلا حاجة الى تقدير المحذوف * قلنا وإن صح فى الجمع دون التثنية

فعلا ماضيا والأول أجود لأن فعيلا يجوز الاخبار به عن أكثر من واحد وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها سواهما وخبر ما حرى أى حقيق وبتصريف متعلق بحرى ثم قال

وليسَ أدنى منْ ثلاثىٍّ يُرى　　　قابلَ تصريفٍ سِوَى ما غيِّرا

يعنى أن ماكان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف ففهم منه أن أقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف لان الاسماء والافعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها أما الاسماء فتوجد على حرفين نحو يدودم وعلى حرف واحد نحو م الله فى القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح وأما الافعال فتوجد على حرفين نحو خذوبع وعلى حرف واحد نحو ق فعل أمر من وقى وأدنى اسم ليس ومن ثلاثى متعلق بأدنى ويرى فى موضع خبر ليس وقابل مفعول ثان بيرى ومفعوله الاول ضمير مستتر فيه عائد على أدنى ويجوز أن يكون قابل مرفوعا على أنه اسم ليس وأدنى منصوبا على أن يكون مفعولا ثانيا ليرى والتقدير وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثى وسوى استثناء وما موصولة وصلتها غير ثم قال

ومُنتهى اسم خمسٌ إنْ تجرَّدا　　　وإنْ يزدْ فيهِ فما سَبعًا عدا

يعنى أن الاسماء على قسمين مجرد من الزيادة ومزيد فيه فغاية ما يصل اليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل اليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهيباب مصدر اشهاب ومنتهى اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أى ومنتهى حروف اسم وخبره خمس وإنما اسقط التاء من خمس لان حروف التهجى يجوز تذكيرها وتأنيثها وان تجردا شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وان يزد فيه شرط وجوابه الفاء وما بعدها وسبعا مفعول بعدا وقد فهم من هذا البيت والذى قبله أن الاسم المجرد ثلاثة أنواع ثلاثى ورباعى وخماسى وقد أشار الى الاسم الثلاثى بقوله

وغيرَ آخرِ الثّلاثى افتَحْ وضُمّ　　　واكسْرْ وزدْ تسكين ثانيه تعمْ

غير آخر الثلاثى هو أوله وثانيه فالاول قابل للحركات الثلاث والثانى قابل للحركات والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر وزنا وهى التى تقتضيها القسمة العقلية وهى مفهومة من البيت فافتح وضم واكسر يعنى فى كل واحد منها فهذه تسعة وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث فى الاول فهذه ثلاثة إلى تسعة باثنى عشر مثلها على ترتيب النظم فعل نحو جمل وفعل نحو عضد وفعل نحو كتف وفعل نحو قتب وفعل نحو عنق وفعل نحو دئل وفعل نحو عنب وفعل بكسر الاول وضم الثانى وهو مهمل وفعل نحو ابل وفعل نحو فلس وفعل نحو قفل وفعل نحو عدل إلا ان المستعمل منها عشر وواحد مهمل وواحد قليل وإلى ذلك اشار بقوله

وفُعِلٌ أهملَ والعكس يقلّ　　　لِقصْدهم تخصيصَ فعْلٍ بفعل

وانما اهمل فعِل لثقله بالخروج من كسر الى ضم وقدقرىء والسماء ذات الحِبُك بكسر الحاء وضم الباء وعكسه قليل وانما قل لاختصاصه بالفعل وفهم منه انه وارد فى كلام العرب الا انه قليل ومن ذلك قولهم دئل فى اسم قبيلة واليها ينسب ابو الاسود الدؤلى ورئم فى اسم الاست وغير مفعول مقدم باكسر وهو مطلوب لافتح وضم فهو من باب التنازع وتسكين مفعول بزد وتعم مجزوم على جواب الشرط ومعنى يعم اى يستوفى جميع اوزان الثلاثى وفعل مبتدأ وأهمل خبره والعكس يقل مبتدأ وخبر ولقصدهم متعلق بيقل وقصد مصدر مضاف إلى الفاعل وتخصيص مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف الى المفعول وبفعل متعلق بتخصيص ثم أشار الى الفعل الثلاثى فقال

(قوله وفعل نحو قتب) صوابه رطب لان المعروف فى قتب فى اللغة فتح القاف وهو اسم لعود يكون على ظهر الابل (قوله وواحد قليل الخ) وقد جمعها بعضهم فى بيتين من الرجز فقال

فلس وقفل ثم عدل رطب
وعنق وكتف وعنب
وعضدوا بل وجمل . ودئل
قل وعكسا اهملوا

وافْتح وضُمَّ واكْسر الثَّانىَ منْ فعلٍ ثلاثىّ وزدْ نحوَ ضُمن

فذكر أربعة أبنية فعل بفتح الفاء والعين معا وذلك مستفادمن قوله وافتح وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله واكسر الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبنيا للمفعول وفهم من سكوته عن الفاء أن حركة الفاء لا تخالفها فى الاسماء وفهم أنها فتحة لأن الفتحة أخف فاعتبارها أقرب وفهم من قوله وزد نحو ضمن أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائدا على بناء الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف فى فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل والثانى مفعول باكسر وهو مطلوب لافتح وضم من جهة المعنى فهو من باب التنازع ومن فعل فى موضع الحال من الثانى ثم انتقل إلى الرباعى والمزيد من الافعال فقال

ومُنتهاهُ أربع إنْ جُرِّدا وإنْ يزدْ فيه فما ستًّا عدا

يعنى أن غاية الفعل بالاصالة أربعة أحرف وذلك نحود حرج وفهم من البيت الذى قبله أن للرباعى بنية أخرى مبنية للمفعول نحود حرج لذكرها فى الثلاثى اذلا فرق وأن غايته بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج واعرابه واضح ثم انتقل إلى الرباعى الاصول من الاسماء فقال

لاسْم مجرَّدٍ رباع فعْلل وفِعْللٌ وفعْلل وفِعَلل ومَعَ فِعلٌّ فُعلَلٌ

فذكر ستة أبنية الأول فعلل بفتح الأول والثالث نحو جعفر الثانى فعلل بكسر الأول والثالث نحو زبرج للسحاب الدقيق الثالث فعلل بكسر الأول وفتح الثالث نحو درهم الرابع فعلل بضم الأول والثالث نحو جرهم لاسم قبيلة الخامس فعل بكسر الأول وفتح الثانى وتشديد الثالث نحو قمطر السادس فعلل بضم الأول وفتح الثالث نحو جندب لذكر الجراد وفى هذا البناء السادس خلاف مذهب الكوفيين والاخفش أنه أصل ومذهب سائر البصريين أنه مخفف من فعلل بالضم وفى تأخيره له أشعار بهذا الخلاف ثم انتقل إلى الخماسى المجرد فقال

وإنْ علا فمعْ فعلَّلٍ حوى فعللِلا كذا فعلَّلٌ وفعْلَلٌ

يعنى وإن علا الرباعى أى جاوزه فهو خماسى وذكر له أربعة أوزان الأول فعالل بفتح الأول والثانى والرابع مدغما فيه نحو سفرجل الثانى فعلل بفتح الأول وسكون الثانى وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جحمرش الثالث فعلل بضم الأول وفتح الثانى وكسر الثالث مشددا نحو قد عمل الرابع فعلل بكسر الأول واسكان الثانى وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو قرطعب ثم قال

وما * غاير للزيد أو النقص انتمى) يعنى أن ماغاير ماذكر من ابنية الاسماء والافعال الاصول فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص وفى تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالاسماء نظر وفهم منه أن المخالف أربعة انواع المزيد من الاسماء نحو كنهبل وسائر المزيدات وهى كثيرة تزيد على ثلثمائة بنية والمنقوص من الاسماء نحو يدو ثبة والمزيد من الافعال نحو انطلق واستكبر والمنقوص منه نحو قم ودع وقمت وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها غاير وخبرها انتمى أى انتسب وللزيد متعلق بانتمى ومعنى الزيد الزيادة ثم قال

والحرفُ إنْ يلزم فأصلٌ والذى لايلزَمُ الزَّائد مثلُ تا احتذِى

يعنى ان الحرف إذالزم فى تصاريف الكلمة حكم عليه بالاصالة واذا لم يلزم وسقط فى بعض تصاريف الكلمة فهو زائد ويعنى بالحرف حرف التهجى فيحكم فى نادم باصالة النون وزيادة الألف لثبوت

(قوله جحمرش) اسم للعجوز وقيل اسم للجمل الضخم (قوله قد عمل) هو الجمل الضخم (قوله قرطعب) هو الشىء التافه

النون وحذف الالف فى ندم والتاء فى احتذى زائدة لسقوطها فى حذ يحذاوو الحرف مبتدأ وان يلزم شرط والفاء جواب الشرط وأصل خبر مبتدأ محذوف أى فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف والذى مبتدأ وصلته لايلزم والزائد خبر الذى ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر فى الزائد ويجوز رفعه على إضمار مبتدأ أى وذلك مثل ومعنى احتذى اقتفى ثم قال

(بضمن فعل قابل الاصول * وزن) يعنى أنك إذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل فتعبر عن أول الكلمة بالفاء وعن الثانى بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ فى ذلك على حركات الموزون فاذا قيل لك ماوزن ضرب قلت فعل بفتح الفاء والعين وإذا قيل لك ماوزن عمرو قلت فعل بسكون العين فان كان فى الكلمة الموزونة زائد نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشىء وإلى ذلك أشار بقوله (وزائد بلفظه اكتفى) يعنى أنك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشىء فتقول فى وزن جوهر فوعل وفى وزن عثير فعيل هذا كله فى الثلاثى الاصول وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار اليه بقوله

وضاعف اللَّامَ إذا أصْلٌ بقى   كراء جعفرٍ وقاف فُسْتُق

يعنى أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقى أصل من الكلمة ضعفت اللام أى زدت عليها لاما أخرى تقابل بها الحرف الرابع وقد فهم من ذلك أن فى الزائد على الأربعة صورتين أحداهما فى الرباعى فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول فى وزنهما فعلل وفعلل والاخرى فى الخماسى لما علمت من أن الاسم يكون خماسى الاصول فتقول فى سفرجل فعلل فتضعف اللام مرتين لتصل الزنة إلى خمسة أحرف ثم إن زائد الكلمة الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم أنه ينطق بها فى الوزن على حالها وان كان بتضعيف أصل فقد أشار اليه بقوله

وإنْ يكُ الزَّائد ضعف أَصْلِ   فاجْعلْ لهُ فى الوَزْنِ ماللأَصْلِ

يعنى إذا كان الزائد فى الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله فى الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل فان كان مضعف الفاء نحو مرمريس قلت فى وزنه فعفعيل وأن كان مضعف العين نحو اغدودن قلت فى وزنه افعوعل وإن كان مضعف اللام نحو جلبب قلت فيه فعلل وقوله بضمن متعلق بقابل وقابل فعل امر وفعل بفتح الفاء والاصول مفعول بقابل وفى الوزن متعلق بقابل وزائد مبتدأ وخبره اكتفى وبلفظه متعلق باكتفى واللام مفعول بضاعف وأصل فاعل بفعل مضمر يفسره بقى والفستق اسم جمع واحده فستقة اسم شجرة وهو فارسى معرب وان يك شرط والزائد اسم يك والفاء وما بعدها جواب الشرط وما مفعول أول باجعل وهى موصولة وصلتها الاصل وله فى موضع المفعول الثانى لاجعل ثم اعلم أن ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعى على نوعين الأول مالا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف والآخر مادل الاشتقاق على زيادة أحد حروفه وقد أشار إلى الأول بقوله (واحكم بتأصيل حروف سمسم * ونحوه) يعنى ان نحو سمسم يحكم على حروفه كلها أنها اصول وأنه رباعى لأن اصالة أحد المضعفين واجبة تكميلا لاقل الأصول وليست اصالة احدهما أولى من اصالة الآخر فحكم باصالتهما معا ثم أشار إلى الثانى بقوله (والخلف فى كلملم) يعنى ان فيما كان نحو لملم فعل أمر من لملم مما فى اشتقاقه دليل على زيادة احد المضعفين خلافا مذهب البصريين ان حروفه كلها اصول نحو سمسم فوزن لملم عندهم فعلل ومذهب الكوفيين ان الأصل لمم فأبدل من ثانى المضعفين لام كراهة التضعيف ثم شرع الناظم فى بيان ما تطرد زيادته وبدأ بالالف فقال

(قوله) عثير هو غبار الاقدام (قوله فستق) هو شىء شبيه بحب البلوط إذا كان صغيرا (قوله مرمريس) اسم للداهية وقيل الاملس (وقوله اغدودن) يقال اغدودن النبت إذا أخضر وقارب السواد واغدودن الشعر إذا طال (قوله جلبب) إذا لبس الجلباب ويطلق على الملحفة قاله الأزهرى (قوله سمسم (السمسم بالفتح هو الثعلب أو الذئب الصغير الجسم اواعم كما فى القاموس وبالكسر نبت معروف (قوله لملم) يقال لملم الكتيبة بمعنى ضمها والكتيبة هى الجيش

فالف

فألفٌ أكثرَ من أصلين　　صاحبَ زائدٌ بغير مَين

يعنى أن الألف اذا صاحب ثلاثة أصول حكم بزيادتها لأن الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فحمل عليه ماسواه وذلك نحو ضارب وعماد وسلامى وفهم منه أن الألف اذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال بل هى فى الأسماء المتمكنة والأفعال بدل من ياء كألف باع ورمى وناب وفتى أو من واو كألف قال ودعا وتاب وعصا ولا تزاد الألف أولا وتزداد ثانيا كضارب وثالثا كعماد ورابعا كشملال وخامسا كقرقرى وسادسا كقبعثرى وقوله فألف مبتدأ وأكثر مفعول بصاحب ومن متعلق بأكثر والجملة من صاحب ومعموله فى موضع الصفة لألف وزائد خبر ألف والمين الكذب ويشارك الألف فيما ذكر الياء والواو وإلى ذلك أشار بقوله

واليا كذا والواوُ إنْ لم يقعا　　كما هُما فى يُؤْيُؤٍ ووعْوَعا

يعنى أن الواو والياء كالألف فى الحكم عليها بالزيادة أن صحبت أكثر من أصلين الا اذا تكررت فى اسم ثنائى مكرر نحو قولك يؤيؤ فى اسم طائر ووعوعا مصدر وعوع السبع اذا صوت وفهم من قوله واليا كذا والواو أنهما اذا صحبا أصلين حكم باصالتهما نحو بيع ويوم وفهم من قوله ان لم يقعا الى آخر البيت انهما اذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجوهر وتزداد الياء أولا كيرمع وثانيا كصيرف وثالثا كعثير ورابعا كحذرية وخامسا كسلحفية ولا تزاد الواو أولا وتزاد ثانيا كجوهر وثالثا كجهور ورابعا كعصفور وخامسا كقمحدوة والياء مبتد أو الواو معطوف عليه وكذا خبر عنهما ويحتمل أن يكون كذا خبير عن الياء والواو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأول عليه وان لم يقعا شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكما فى موضع الحال من الألف فى يقعا ثم قال

وهٰكذا همزٌ وميمٌ سبقا　　ثلاثةً تأْصيلها تحققا

يعنى أن الهمزة والميم متساويتان فى انه اذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع باصالتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على زيادتهما نحو أفضل وأحمد ومكرم ومنطلق وحمل عليه ماسواه نحو أفكل ومخلب وفهم من قوله سبقا انهما لا تطرد زيادتهما فى غير الأول وفهم من قوله تحققا ان الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما اذا لم تتحقق اصالتها لم يحكم بزيادتهما الا بدليل نحو ايدع لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعل نحو صيرف أو الياء فيكون وزنه افعل ولكن الهمزة فيه زائدة لأن باب افعل أكثر من باب فيعل الا أن الهمزة اذا وقعت آخرا قبلها الف زائدة حكم بزيادتها وسياتى وهمزة وميم مبتدأ وخبرهما كذا وسبقا فى موضع النعت لهمز وميم وثلاثة مفعول سبقا وتأصيلها مبتدأ وتحققا فى موضع الخبر وهو مبنى للمفعول والجملة خبر المبتدأ ثم قال

كذاك همزٌ آخرٌ بعْد ألف　　أكثر منْ حرفيْن لفظها ردفْ

يعنى أن الهمزة أيضا تطرد زيادتها اذا وقعت آخرا بعد الف وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعدا نحو حمراء وأربعاء وعاشوراء وفهم من هذا البيت ومن البيت الذى قبله ان الهمزة لا تطرد زيادتها وسطا ولا آخرا بعد غير الالف وفهم منه انه ان تقدم على الألف اقل من ثلاثة أحرف حكم باصالتها نحو كساء ورداء وهمز مبتدأ وخبره كذاك وآخر نعت لهمز وبعد الف نعت بعد نعت ولفظها مبتدأ وخبره ردف وأكثر مفعول بردف والجملة فى موضع نعت أيضا ثم قال

(قوله سلامى) السلامى بضم السين المهملة عظام صغار فى أصابع اليدين والرجلين (قوله وفهم من قوله ان لم يقعا الى آخر البيت انهما اذا صحبا أكثر من اصلين حكم عليهما بالزيادة) وهذا ليس بمفهوم وانما هو تصريح لأنه بالنص لكنه يطابق المفهوم فى هذا الكتاب على المأخوذ من اللفظ مطلقا (قوله كيرمع) اسم للحصباء البيضاء (قوله كحذرية) القطعة من الأرض الغليظة (قوله كقمحدوة) اسم لمؤخر القفا

والنونُ فى الآ كالهمز وفى نحو غَضنفر أصالةً كُفى

يعنى أن النون يحكم بزيادتها فى موضعين أحدهما أن تكون آخرا بعد ألف قبلها اكثر من حرفين وهو الذى عنى بقوله كالهمز وذلك نحو سكوان وعثمان وزعفران وفهم منه أنها لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم باصالتها نحو بيان والآخر ان تقع وسطا وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو عقنقل وجحنفل وغضنفر وهو الأسد والنون مبتدا وخبره كالهمز والظاهر أن فى الآخر متعلق بأعنى محذوفا واصالة مفعول ثان بكفى وفى كفى ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الأول بكفى وفى نحو متعلق بكفى ثم قال

والتَّاء فى التَّأْنيث والمُضارَعه ونحو الاستفْعال والمطاوَعه

يعنى ان التاء تطرد زيادتها فى التأنيث نحو قائمة وقامت وفى المضارعة نحو تقول ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام والمطاوعة نحو تكسر وتذكر وفهم من تمثيله بالاستفعال ان السين تزاد مع التاء ولم ينص على زيادتها فى حروف الزيادة وكان ينبغى له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء فى المضارعة نحو يقوم اذلا فرق والتاء مبتدأ والخبر محذوف أى والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمر تقديره وتزاد التاء والتأنيث متعلق بالخبر ان قدرت التاء مبتدأ أو بالفعل ان قدرتها فاعلا ثم قال (والهاء وقفاً كلمه ولم تره ﴿) يعنى أن الهاء تزاد فى الوقف وهاء السكت وقد تقدم فى الوقف مواضع زيادتها والتحقيق ان هاء السكت ليست كحروف الزيادة لأن حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة وهاء السكن جىء بها لبيان الحركة فهى كسائر حروف المعانى لاحروف التهجن والهاء إما مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم فى قوله والتاء ووقفا مصدر فى موضع الحال من الهاء أى موقوفا عليها أو مفعول له أى تزاد فى الوقت ثم مثل بقوله كلمه وهو على حذف القول أى كقولك لمه وقد اجتمع فى هذا اللفظ أعنى كلمة ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه ولام الجر وهاء السكت واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت هذا اللفظ فى رجز وهو

يا قارئا ألفية ابن مالك وسالكا فى احسن المسالك
فى أى بيت جاء من كلامه لفظ بديع الشكل فى انتظامه
حروفه أربعة تضم وان تشأ فقل ثلاث واسم
وهو اذا نظرت فيه اجمع مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه وقد ذكرت لفظه لتفهمه

ثم قال (والـلام فى الإشارة المشتهره) يعنى ان اللام تطرد زيادتها مع اسم الاشارة نحو ذلك وتلك وأولالك وهنالك واللام معطوف على الهاء فيجرى فيه ما تقدم فى الهاء ثم قال

وامنعْ زيادةً بِلا قيْدٍ ثبتْ إنْ لم تبيَّنْ حجّةٌ كحظلتْ

يعنى ان كل ما خالف المواضع المذكورة فى هذا الباب فى اطراد الزيادة تمتنع زيادته الا إذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وان لم تكن فى موضع اطراد زيادته النون كقولهم حظلت الابل بكسر الظاء اذا اكثرت من كل الحنظل وهو نوع من الشوك فسقوط النون فى حظلت دليل زيادتها فى حنظل وأمثال ذلك كثيرة وزيادة مفعول بامنع وبلا قيد متعلق بزيادة وثبت فى موضع الصفة لقيد وان شرط ويجوز ضبط تبين بفتح التاء مبنيا للفاعل

(قوله عقنقل) للرمل المتراكم أى المرتفع وجحنفل بتقديم الجيم على الحاء العظيم الشفة من غير الاسنان (قوله نحو الاستفعال) والتفعيل نحو التكسير وفى الافتعال نحو الاقتدار وفى التفاعل كالتضارب وفى فروعهن من الفعل والوصف فى التفعيل التفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لان فروعهما لا تاء فيها (قوله ولم ينص على زيادتها) ونص عليها فى قوله والسين والتا من كمستدع أزل (قوله فهى كسائر حروف المعانى) أى كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها والصواب التمثيل باهراق لسقوطها من الأراقة مصدر أراق وبه يرد على المبرد فى دعواه عدم زيادة الهاء (قوله واللام فى الاشارة الخ) اللام فى الاشارة كلمة برأسها لا جزء ولا بمنزلة الجزء من الكلمة فلا يحسن التمثيل بها كما فعل هذا الناظم رحمه الله والصواب التعبير بطيلس وهو العدد الكثير بدليل سقوطها فى الطيس ومعناه ضرب عليه أعلام

واصله

وأصله تتبين لحذف إحدى التاءين وحجة على هذا فاعل بتبين وبضم التاء على أنه مبنى للمفعول مضارع بين وحجة على هذا نائب عن الفاعل

﴿ فصلٌ فى زيادَةِ هَمْزَةِ الوَصْلِ ﴾

هذا الفصل هو تتميم لباب التصريف لأنه من باب زيادة الهمزة وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلم وإلى تعريفه أشار بقوله :

للوصل هَمْزٌ سابِقٌ لا يَثْبتُ ‌ ‌ ‌ ‌ إلاَّ إذا ابْتُدِى به كاسْتَثْبِتوا

يعنى أن همزة الوصل هى الهمزة السابقة التى تثبت ابتداء وتسقط وصلا وإنما سميت همزة الوصل اتساعا لأنها تسقط فى الوصل وقيل لأن الكلمة التى قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن وفهم من قوله همزان همزة الوصل أتى بها همزة خلافا لمن قال هى فى الأصل ألف وفهم من قوله سابق أنها لا تكون إلا أولا وفهم من قوله لايثبت إلا إذا ابتدى به ان سقوطها فى الوصل واجب وقد ثبت فى الوصل ضرورة وهمز مبتدأ وسابق نعت له وخبره فى المجرور قبله ولا يثبت جملة فى موضع النعت أيضاً لهمز وإلا إيجاب للنفى والعامل فى إذا يثبت ويجوز ضبط استثبتوا بضم التاء الأولى مبنيا للمفعول فتكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل وفتحها فتكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الأخير جزم الشارح قال أمر للجماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشىء ثم انتقل إلى مواضعها وهى ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله :

وهْوَ لِفِعْلٍ ماضٍ احْتوَى على ‌ ‌ ‌ ‌ أكثَرَ مِنْ أرْبعَةٍ نحوُ انجلى

يعنى أن كل همزة افتتح بها الفعل الماضى الزائد على أربعة أحرف فهى همزة وصل وشمل الخماسى نحو انطلق والسداسى نحو استكبر وهو منتهاه وهو مبتدأ عائد على الهمز ولفعل خبره وماض نعت لفعل واحتوى فى موضع النعت لفعل ثم أشار إلى الثانى والثالث فقال (والأمر والمصدر منه) يعنى أن الهمزة فى الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو انطلق انطلاقاً واستخرج استخراجاً والأمر والمصدر مجروران بالعطف على فعل والتقدير وهو لفعل صفته كذا والأمر والمصدر منه ثم انتقل إلى الرابع فقال : (وكذا * أمر الثلاثى كاخش وامض وانفذا) يعنى أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثى فهى همزة وصل سواء كان مضارعه على يفعل نحو اخش أو على يفعل نحو امض أو على يفعل نحو انفذ وهذه فائدة التمثيل وفهم من المثل أيضاً أن ذلك إنما يكون إذا كان ثانى المضارع ساكناً نحو يخشى ويرمى وينفذ فلو كان متحركا لم يؤت بهمزة الوصل نحو يقول ويعد ويعد فتقول فى الأمر منها قل وعد وعد ثم أشار إلى الخامس فقال :

وفى اسْمٍ استٍ ابنٍ ابْنِمٍ سمِعْ * واثْنَيْن وامْرِئٍ وتأنيثٍ تَبِعْ * وأيمن

فذكر سبعة أسماء وفهم من قوله وتأنيث تبع ان مجموعها عشرة أسماء لأنَّ مؤنث امرىء امرأة ومؤنث ابن ابنة واثنين اثنتان واسم أصله عند البصريين سمو لحذفت الواو وسكن أول الإسم ليجتلبوا همزة الوصل فيكون عوضاً من المحذوف وأما است فاصله سته بالهاء لحذفت وعوض

﴿ فصل فى زيادة همزة الوصل ﴾ (قوله على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها) وأما زيادتها فقد تقدمت فى قوله *وهكذا همز وميم سبقا* ثلاثة فتكون الترجمة من إضافة الصفة للموصوف أى فى همزة الوصل الزائد هكذا قيل والأولى أن يقال إن الحكم يؤخذ من هنا ومما تقدم فيكون من باب الاتيان بالخاص بعد العام كما عند البيانيين فى باب الاطناب كقوله تعالى : حافظوا على الصلوات الخ والنكتة تأكيد التنصيص مخافة إيهام اصالتها (قوله وهو لفعل ماض) ولا تكون فى مضارع مطلقا ثلاثيا أم رباعيا مجرداً أو مزيداً فيه لأن المضارع مبدوء بحروف المضارعة وهى متحركة أبدا فلم يحتج إليها ولا فى حرف غير أل ولا فى فعل ماض ثلاثى مجرد كأمر وأخذ ولا رباعى كأكرم وأعطى فالهمزة فى ذلك كله همزة قطع بل تكون فى الخماسى والسداسى كما مثل (قوله نحو انطلق انطلاقا الخ) ومثله الاحمرار والاكتساب والاقشعرار والاعشيشاب والاجلواز والاحرنجام والاقعنساس

منها الهمزة وأصل ابن بنو ففعل به ما فعل باسم وابنم هو ابن زيد عليه الميم واثنين أصله ثنى وامرىء لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف لأن الهمزة بصدد التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف وأما أيمن فهو المستعمل فى القسم وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة وهى همزة وصل هذا مذهب البصريين وقوله وتأنيث تبع راجع إلى ابن مؤنثه ابنة وامرىء مؤنثه امرأة واثنين مؤنثه اثنتان وفهم من قوله وسمع أن دخول الهمزة فى هذه الأسماء غير مقيس بخلاف ماتقدم وفى اسم إلى آخر المجرورات وهو أيمن متعلق بسمع وفى سمع ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم ثم أشار إلى السادس فقال (همز ال كذا) أى والهمزة فى أل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذى ذكر فى أل هو مذهب سيبويه ومذهب الخليل أنها أصلية حذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال ثم بين حكم همزة أل إذا دخل عليها همزة الاستفهام فقال (ويبدل * مدا فى الاستفهام أو يسهل) يعنى أن أل إذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعنى همزة أل وجهان إبدالها ألفا من جنس حركة الهمزة التى قبلها وتسهيلها بين الألف وقد قرىء بها آلذكرين وفهم منه أن غير همزة أل من همزة الوصل تحذف إذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو اصطفى البنات على البنين وإنما لم تحذف همزة أل إذا دخل عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين فى الفتحة وهمز أل مبتدأ وخبره كذا ومدا مفعول ثان بيبدل وهو على حذف مضاف أى حرف مد والمفعول الأول ضمير مستتر فى يبدل عائد على همز أل ويسهل معطوف على يبدل وأو للتخيير وإنما جعلناها للتخيير وإن كانت أو التى للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر لأن الكلام فى معنى الأمر كأنه قال أبدلها أو سهلها .

﴿ الإِبْدَالُ ﴾

هذا هو النوع الثانى من التصريف ثم إن حروف الإبدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفا وقد ذكرها فى التسهيل واقتصرها هنا على المشتهر منها فقال (أحرف الابدال هدأت موطيا *) فذكر تسعة أحرف وهى التى تضمنها هذا الكلام الهاء والدال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والألف وأحرف الابدال مبتدأ وخبره هدأت موطيا والتقدير أحرف الابدال هذه الحروف التى يجمعها قولك هدأت موطيا وموطيا حال من التاء فى هدأت ومعنى هدأت سكنت والياء فى موطيا بدل من الهمزة لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيئا ويحتمل أن يكون موطيا مفعولا لهدأت لأنه يستعمل متعديا يقال هدأت الصبى إذا ضربت عليه لينام والأول أظهر ثم شرع فى بيان مواضع الابدال وبدا بإبدال الهمزة من غيرها وذلك فى أربعة مواضع أشار إلى الأول منها فقال:

فأَبدل الهمزةَ منْ واو ويا آخراً إثْر ألفٍ زيد

يعنى أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخرا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلهما كساو ورداى لأنهما من الكسوة والردية وفهم من قوله آخرا أن الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو تباين وتعاون وفهم منه أيضا أن الألف إذا كانت غير زائدة لا تبدل نحو واو وزاى وفهم منه أيضا أن حكم مالحقته تاء التأنيث حكم المتطرفة لأن تاء التأنيث زائدة عن الكلمة نحو عباءة وفهم منه أيضا أن الكلمة إذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل لأنها لم تقع طرفا نحو درحاية والهمزة مفعول بابدل ومن واو متعلق بابدل وآخرا منصوب على الظرف وإثر ظرف أيضا وكلا الظرفين فى موضع النعت لواو وياء والتقدير من واو وياء واقعتين آخرا إثر ألف ثم أشار إلى

(قوله بنو) وقيل لامه ياء من بنيت لأن الابن يبتنى على الأب كبناء الحائط على الأساس والأول هو الصحيح لأن جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو غالبا فحمله على الاعم أولى وأما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين (قوله زيد عليه الميم) أى للتوكيد والمبالغة وليست هى بدلا من لام الكلمة وتتبع نونه ميمه فى الاعراب راجع الشيخ خالد (قوله لكن الحق بهذه الأسماء) عبارة الشيخ إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرء أعلوه لذلك ، ولكثرة الاستعمال .

(الابدال)

هو اصطلاحا جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون فى غير مكان المعوض منه كتاء عدة وبقيد الاطلاق القلب فانه يختص بحروف العلة أفاده الشيخ خالد (قوله من واو ويا) يشاركهما فى هذا الحكم الالف فى نحو حمراء فان أصلها حمرى كسكرى أبدلت همزة لزيادة ألف قبلها حينئذ وفهم من قوله إثر ألف أنهما إذا لم يكونا إثره لم يبدلا نحو غزو وظبى (قوله درحاية الخ) الدرحاية للقصير الرجلين

إلى الموضع الثانى فقال (وفى * فاعِلِ ما أعلَّ عيناً ذا اقْتُفى)

ذا إشارة إلى ابدال الواو والياء همزة وهو فى كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلت فى فعله نحو قائل وبائع أصلهما قاول وبايع وفهم من قوله ما أعل عينا أن اسم الفاعل من الفعل الذى لم تعل عينه يصح نحو عاور من عور وصائد من صيد ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال

والمدُّ زيد ثالثاً فى الواحِدِ همزاً يرى فى مثل كالقلائد

يعنى إذا كان فى المفرد مد ثالث زائد قلب فى الجمع الذى على مثل فعائل همزة وشمل المد الألف نحو قلادة وقلائد والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عجوز وعجائز وفهم منه أن الثالث ان كان غير مد لم يقلب نحو قسور وقساور وفهم منه أيضا أنه ان كان مدا غير زائد لم يقلب نحو مثوبة ومثاوب ومعيشة ومعايش لأن الواو فى مثوبة والياء فى معيشة عين الكلمة والمد مبتدأ وخبره يرى وهمزا مفعول ثان ليرى أو حال إذا قدرنا يرى بمعنى يبصر وفى مثل متعلق بيرى وفى الواحد متعلق بزيد وزيد وثالثا حالان من الضمير فى يرى ويحتمل أن يكون ثالثا حالا من الضمير فى زيد ثم أشار إلى الموضع الرابع فقال

كذاكَ ثانى ليِّنين اكْتنفا مدَّ مفاعِلِ كجمعٍ نيِّفا

يعنى أنه إذا وقعت الف التكسير بين حرفى علة وجب ابدال ثانيهما همزة وفهم من اطلاقه فى قوله لينين أنه لا تشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الالف كما اشترط فى الفصل الذى قبله وشمل قوله لينين أربع صور الأولى أن يكونا واوين نحو أوائل أصله أواول الثانية أن يكونا ياءين نحو نيف ونيائف الثالثة أن تكون الأولى واوا والثانية ياء نحو صائد وصوائد الرابعة أن تكون الأولى ياء والثانية واوا نحو جيد وجيائد أصله جياود لأنه من جاد يجود ومثل بما حرفا العلة فيه يا آن أدغمت الأولى فى الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت الف الجمع بين الياءين وقلبت التى بعد الألف همزة وإنما قلب حرف العلة فى هذه الصورة همزة وإن كانت أصلا لثقل الالف بين حرفى علة وفهم من قوله مد مفاعل انها لا تقلب إلا اذا كانت متصلة بالطرف كالمثال فلو بعدت من الطرف لم تقلب نحو طواويس وثانى للينين مبتدأ وخبره كذاك وهو إشارة إلى وجوب قلب حرف العلة همزة واكتنفا فى موضع النعت للينين ومد مفعول باكتنفا ومعنى اكتنفا أحاطا ونيف مفعول بجمع لانه مصدر جمع ثم ان ابدال ثانى اللينين همزة انما هو فيما لم يكن فيه ثانى اللينين بدلا من الهمز والى ذلك أشار بقوله

وافتحْ وردَّ الهمزَ يا فيما أُعلّ لاماً وفى مثل هراوةٍ جُعلْ واوًا

يعنى أن الهمزة الواقعة بعد الف الجمع اذا كان مفردها هى فيه معل اللام يجب فتحها وقلبها ياء ان كانت فى المفرد غير واو سالمة وواوا ان كانت فى المفرد واوا سالمة فالالف واللام فى الهمز للعهد المتقدم وشمل ما استحق الهمز لكونه مدا زائدا فى المفرد ولامه ياء وما استحق الهمز لكونه مدا زائدا فى المفرد ولام الكلمة واو وما استحق الهمز لكونه اكتنفه لينان وما أصله همزة مثل الأول هدية وهدايا أصل هدائى فاستثقلت الكسرة فى الهمزة فأبدلت فتحة فصار هداءى فانقلبت اليـاء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداءا فاستثقل اجتماع الأمثال فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا ومثال الثانى مطية ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لأنها من مطا يمطو فكان ذلك كتوالى ثلاث الفات قوله مطية هى الراحلة وأصل مطية مطيوة فعلية أبدلت الواو ياء ثم أدغمت الياء فيها كما فى سيود اذ قيل فيه سيد وجمعها مطايا وأصله مطايو قلبت الواو ياء لتطرفها

في الفعل خوف الالباس بعار وعان وصاد صحت فى اسم الفاعل يقال عين كفرح صار عينا وعان أصاب بالعين غيره وصيد كفرح مال عنقه وصاد بمعنى اصطاد (قوله نحو قلادة وقلائد) ورسالة ورسائل وسحابة وسحائب (قوله عين الكلمة) فلا تبدل لأن أصله الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال حينئذ وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع ان المدة فى الواحد أصلية لانها عين الكلمة والذى سهل إبداله همزة تشبيه الاصلى بالزائد والأصل مصاوب بالواو اه أشمونى (قوله أصله هدائى الخ) وأصل خطايا أولا خطائى بياء مكسورة هى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامه ثم أبدلت الياء الاولى همزة على حد الابدال المتقدم فى صحائف جمع صحيفة فصار خطائى بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (قوله اجتماع الامثال) ثم بيان اجتماع الامثال أن الهمزة من مخرج الالف

ففعل به مافعل بهدايا ومثال الثالث زاوية وزوايا ففعل أيضا به مافعل بهدايا ومطايا ومثال الرابع خطيئة وخطايا أصله خطائىء بهمزتين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين المتحركتين فى كلمة فصار خطائى ثم قلبت الكسرة فتحة على حد قلبها فى هدايا فصار خطاءى فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء وأما هراوى جمع هراوة فأصله هرائو فالهمزة التى بعد الألف هى المبدلة من الألف الزائدة فى هراوة والواو الأخير هى واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم انقلبت الواو الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم أبدل من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد فالواو فى هراوى ليست الواو فى هراوة بل الواو فى هراوى هى الألف التى كانت فى المفرد وأما الواو التى كانت فى المفرد فهى الأخيرة التى انقلبت ألفا والهمز مفعول برد وهو مطلوب لافتح من باب التنازع وياء مفعول ثان بردوفيما متعلق بردولاماتمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير فيما أعل لامه وفى مثل متعلق بجعل وفى جعل ضمير مستتر عائد على الهمز وواوا مفعول ثان بجعل ثم قال

وهمْزاً أَوَّلَ الْواوَيْنِ ردّ فى بدْءِ غير شِبهِ ووفى الْأَشدّ

يعنى رد أول الواوين المصدرتين همزة مالم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل كو وفى الاشد فان أصله وافى وإنما استثنى ذلك لأن فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع فى فعل الفاعل واوان فاجتماعهما فى ووفى غير معتد به فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المفردة من جواز ابدالها همزة ومثال مايجب أبداله أواصل فى جمع واصلة اصله ووواصل فالواو الأولى هى التى فى المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت فى نحو ضوارب فلما اجتمع واوان فى بدء الكلمة قلبت الأولى همزة فقالوا أواصل وهمزا مفعول ثان برد وأول مفعول أول وفى بدء متعلق برد وبدء مصدر مضاف إلى المفعول وهو غير وغير مضاف إلى شبه وشبه مضاف إلى ووفى الأشد والاشد عند سيبويه جمع شدة وقال ابن عباس رضى الله عنهما الاشد ثلاث وثلاثون سنة * ثم انتقل إلى حكم الهمزتين فى كلمة واحدة وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام ساكنة بعد متحركة ومتحركتان ومتحركة بعد ساكن وقد أشار إلى الأول بقوله

ومدًّا ابْدلْ ثانى الهمزيْن من كلمة ان يسْكنْ كآثِرْ وائْتمنْ

يعنى انه إذا اجتمع همزتان فى كلمة أولاهما متحركة والاخرى ساكنة وجب ابدال الثانية مدا مجانسا لحركة ما قبله فان كانت فتحة ابدلت الفا نحو آثر وآمن وأصله أأثروا أأمن بهمزتين وان كانت كسرة ابدلت ياء نحو ايلاف وان كانت ضمه ابدلت واوا نحو اوتمن وأوتى وفهم منه ان الهمزة الساكنة ان لم يكن قبلها همزة اخرى لم يجب ابدالها وفهم منه أيضا أنهما لولم يكونا فى كلمة واحدة لم يجب ابدالها نحو اقرأ آية والمراد بالكلمة أن يكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يقال عند النحويين فى نحو الذى ائتمن أنها من كلمة واحدة لأن الهمزة الأولى همزة استفهام فهى منفصلة عن الكلمة واما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين فى كلمة وكذلك أيضا نحو ائتمن فان الأولى همزة استفهام والثانية فاء الفعل ومدا مفعول ثان بابدل ومن كلمة متعلق بابدل وان يسكن شرط حذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه * ثم انتقل إلى المتحركتين وهى تسعة أنواع لأن الأولى اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاثة فى ثلاثة تسعة وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال

إنْ يفْتحِ اثْرَضمّ أوْ فتحٍ قُلبْ واوًا وياء إثْرَ كسْر ينْقلبْ

يعنى

بعد الكسرة فصار مطايى بياءين ثم قلبت الياء الأولى همزة كما فى صحائف فصار مطائى ثم أبدلت الكسرة فتحة فصار مطاءى ثم أبدلت الياء ألفا ثم أبدلت الهمزه ياء فصار مطايا اهخالد (قوله زاوية) ثم جمع فقلبت الألف فيه واوا داخلة فى قوله والألف الثانى المزيد الخ فصار زواوى فقلب ثانى اللينين همزة فصار زوائى ثم زواءى ثم زواءى ثم زوايا (قوله المصدرتين) خرج باشتراط التصدير نحو هووى ونووى فى المنسوب إلى هوى ونوى ووجه قلب الواو الأولى همزة أن التضعيف فى أول الكلمة قليل، إنما جاء منه أحرف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح فى أول الكلمة امتنع فى الواو لثقلها اه خالد (قوله من جواز ابدالها همزة الخ) ذكره الناظم فى باب النائب عن الفاعل من الكافية كما فى قوله تعالى اقتت (قوله اواصل) واواق جمع واقية والأولى تأنيث الأول أصله وولى قلبت الأولى همزة لما مر فى أواصل وجمعها أول وأصله وول ففعل به مافعل بغيره

يعنى ان الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان احداهما تنقلب فيها واوا وذلك بعد ضمة نحو أويدم فى تصغير آدم أصله أؤيدم أو بعد فتحة نحو أوادم فى جمع آدم والثانية تنقلب فيها ياء وذلك اذا وقعت بعد كسرة نحو أيم اذا بنيت من أم نحو إصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه أئمم فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة وتدغم الميم فى الميم فيصير ائم فتجتمع همزتان الاولى مكسورة والثانية مفتوحة فتقلب الثانية ياء فيصير ايم ثم انتقل الى المكسورة فقال (ذو الكسر مطلقا كذا) يعنى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وجب ابدالها ياء مطلقا أى بعد مفتوحة أو مكسورة او مضمومة * والحاصل ثلاث صور الاولى مكسورة بعد فتحة نحو ايمة فى جمع امام أصله أأممة فنقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة وادغمت الميم فى الميم فصار ائمة فأبدلت من الهمزة الثانية ياء الثانية مكسورة بعد كسرة نحو ايم فى بناء مثل اصبع من ام بكسر الهمزة والباء فتقول ائمم فتفعل به كافعلت بالذى قبله من نقل وأدغام وقلب الثالثة مكسورة بعد ضمة نحو اين مضارع آننته اى جعلته يئن ففعل به كما فعل بما تقدم ثم انتقل الى المضمومة فقال (وما يضم * واوا أصر) يعنى ان الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قلبت واوا مطلقا فتشمل أيضا ثلاثة أنواع الاول مضمومة بعد مفتوحة نحو اوب جمع أب وهو النبات أصله أأبب على وزن افعل فنقلت ضمة الباء الى الهمزة وأدغمت الباء فى الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واوا الثانى مضمومة بعد مضمومة نحو اوم اذا بنيت من أم مثال ابلم الثالث مضمومة بعد كسرة نحو ائم اذا بنيت من ام مثل أصبع بكسر الهمزة وضم الباء وتفعل فى ذلك كل ما فعلت فيما قبله من النقل والادغام والقلب والحاصل أن الهمزة الثانية من المتحركتين تقلب واوا فى خمسة مواضع اذا كانت مضمومة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع او كانت مفتوحة بعد فتحة او ضمة وتقلب ياء فى اربعة مواضع اذا كانت مكسورة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا مالم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة فان كانت آخر الكلمة فقد أشار اليها بقوله (مالم يكن لفظا أتم) * فذاك ياء مطلقا جا) يعنى أن ثان الهمزتين اذا كان متطرفا قلبت ياء مطلقا فشمل اربعة انواع ان يكون بعد فتحة او بعد ضمة أو بعد كسرة او بعد سكون فمثال الاول اذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قراى واصله قرأأ تحركت الياء وانفتح ماقبلها فانقلبت الفا ومثال الثانى ان تبنى من قرا مثل برثن فتقول قرء منقوصا والاصل قرؤؤ كسر ما قبل الواو وابدل من الواو ياء لانكسار ماقبلها فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت وبقى منقوصا ومثال الثالث ان تبنى من قرأ نحو زبرج فتقول قرء بعد ان تفعل به مافعلت بالذى قبله وهذا النوع والذى قبله يقدر فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول هذا قرء ومررت بقرء ورأيت قرئيا ومثال الرابع ان تبنى من قرا نحو قمطر فتقول قرأى وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين فى كلمة واحدة وهى ان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة ثم قال (واؤم * ونحوه وجهين فى ثانيه ام) يعنى ان ماجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الاولى همزة المتكلم الفعل فى المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول اؤم بمعنى اقصد واوم وفهم منه ان ذلك ايضا جائز فى نحو ائن مضارع ان اذ لا فرق وسبب ذلك ان الهمزة ايهما كانها قائمة بنفسها وقوله ان يفتح شرط وفاعل يفتح ضمير مستتر عائد على الهمز واثر ظرفية

كما عبر ابن معطى (قوله قرأ أ (١) بهمزتين قلبت الأخيرة ياء فصار قرأى كسر ما قبل الياء فحذفت (قوله مثل برثن) قال الجوهرى قال الأصمعى البرثن للسباع بمنزلة الأصابع لبنى آدم اه وقال الأزهرى البرثن مخالب الضبع اه قال الشيخ خالد تقول اذا بنيت من قرأ مثل جعفر أو زبرج أو برثن قرأأ وقرئء وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء قال الأشمونى ولم تبدل واوا لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعداً وكذلك تقلب رابعة فصاعداً بعد الفتحة فلو ابدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء فيصير قرأى بفتح الاولى وقرئى بكسرها وقرؤى بضمها ثم ان كانت قبل الياء فتحة كما فى المثال الاول فان الياء تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وان كانت قبلها كسرة كما فى المثال الثانى فان الياء تحذف حركتها للاستثقال ويعل اعلال قاض فيصير منقوصا وان كانت قبلها ضمة كما فى المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا ايضا

(١) قول الحاشية قرأأ بهمزتين الخ هو غير موافق لكلام الشارح وغير صحيح فى نفسه اه مصححه

متعلق بيفتح وقلب جواب الشرط وواوا مفعول ثان لقلب وفاعل ينقلب ضمير عائد على الهمزة ايضا وياء حال من فاعل ينقلب وهو الضمير واثر كسر ظرف متعلق بينقلب وذو الكسر مبتدأ وكذا خبره ومطلقا حال من الضمير المستتر فى الاستقرار العامل فى الخبر وما مفعول أول بأصر وهى موصولة وصلتها بضم وواوا مفعول ثان لأصر وماظرفية مصدرية ولفظا خبر يكن وأتم فعل ماض وهو فى موضع النعت للفظا وفذاك مبتدأ وخبره جا وياء حال من فاعل جا وهو ضمير عائد على الهمزة وأوم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فعل أمر من أم ووجهين مفعول أم وفى ثانيه متعلق بأم والجملة من أم ومعموليها خبر أوم ويجوز أن يكون أوم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو احسن ثم قال (وياء اقلب الفا كسرا تلا * أو ياء تصغير) يعنى أن الألف يجب قلبها ياء فى موضعين احدهما إن يعرض كسر ماقبلها كمصابيح فى جمع مصباح فانقلبت الألف فيه ياء بكسر ماقبلها إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة والثانى ان يقع قبلها ياء التصغير نحو غزيل فى تصغير غزال بابدال الألف ياء وادغام ياء التصغير فيها لأن ياء التصغير لا تكون الا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت الى الياء كما ردت اليها بعد الكسرة والفا مفعول اول باقلب وياء مفعول ثان وكسرة مفعول بتلا وتلا ومعموله فى موضع النعت لالفا واو ياء تصغير معطوف على كسرا والتقدير اقلب ألفا تلا كسرا او تلا ياء تصغير ثم قال

بواو ذا أفعلا * فى آخر أو قبل تا التأنيث أو * زيادتى فعلان

يعنى انه يفعل بالواو الواقعة آخرا مافعل بالألف من ابدالها ياء لكسر ماقبلها أو مجيئها بعد ياء التصغير فالأول نحو رضى وقوى اصلهما رضو وقو لانهما من الرضوان والقوة ولكنه لما كسر ماقبل الواو وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا للخفة وفهم من قوله فى آخر أنها لو كانت غير آخر لم تبدل نحو عوض وحول ولما كانت تاء التأنيث وزيادتا فعلان زائدين على بنية الكلمة وكانا فى حكم المنفصل لم يمنعا من الاعلال وعلى ذلك نبه بقوله أو قبل تاء التأنيث أو زيادتى فعلان فمثال مالحقته تاء التأنيث فأل شجية أصله شجوة لأنه من الشجو فقلبت واوه ياء لكونها متطرفة ولم يعتد بالتاء ومثال مالحقته زيادتا فعلان ان يبنى من الغزو مثل طوفان فتقول غزيان فأعل ايضا لعدم الاعتداد بالألف والنون وذا إشارة الى الاعلال المذكور وهو مفعول بافعلا وبواو وفى آخر متعلقان بافعلا واو قبل معطوف على فى آخر وزيادتى فعلان معطوف على تا التأنيث ثم قال

ذا أيضاً رأوا * فى مصدر المعتل عيناً والفعل * منه صحيح غالباً نحو الحول

يعنى أن ماكان من مصدر الفعل بالمعتل العين بعدها الف وجب اعلاله وماكان منه على فعل بغير الف فالغالب فى عينه التصحيح وشمل المعتل الثلاثى نحو قام قياما والمزيد نحو انقاد انقيادا واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذا فانه لا يعل لكون فعله غير معتل وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله والفعل منه صحيح غالبا لأن سبب التصحيح عدم الألف فالغالب فى نحو فعل التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض عودا وذا إشارة للاعلال المذكور وهو مفعول براوا وفى مصدر فى موضع المفعول الثانى لراوا واطلق المعتل على المعل فان المعتل أعم من المعل وهو على حذف الموصوف والتقدير فى مصدر الفعل المعتل وعينا تمييز والفعل مبتدأ ومنه فى موضع الحال من الفعل وصحيح خبر الفعل وغالبا حال من الضمير فى صحيح ثم اعلم ان جميع ماسكنت عينه من الثلاثى نحو ثوب او اعلت

(قوله وفهم الخ) افضل من عبارة هذا الشارح عبارة ابن هشام وهى الثانية يعنى من المسائل التى تبدل فيها الياء من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر فعل أعلت فيه وتكون قبلها كسرة وبعدها الف كصيام وقيام وانقياد واعتياد فالأول نحو رضى وقوى وعفا من العفو والغازى والداعى لأنهما من الغزو والدعو والثانى نحو جرى فى تصغير جرو واصله جريو فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت فيها

(نحو دار على ثلاثة اقسام فعال وفعلة وفعل وقد اشار الاول بقوله

وجمعُ ذى عينٍ أُعلَّ أو سكن   فاحكم بذا الإعلال فيه حيثُ عنّ

يعنى أن جمع المفرد المعل من جمع الثلاثى المعل العين او الساكنها يحكم له فى الاعلال بالاعلال المذكور وهو قلب الواو ياء نحو دار وديار وثوب وثياب فالاشارة بذا للاعلال السابق فى مصدر الفعل المعل وفهم من قوله جمع أن ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو صوار وصوان وفهم من قوله اعل او سكن أن عين المفرد اذا لم تعل ولم تسكن لم يعل الجمع نحو طويل وطوال ويجوز رفع جمع على انه مبتدأ والخبر فى قوله فاحكم ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره احكم وجمع مصدر مضاف الى المفعول واعل او سكن فى موضع النعت لعين ومعنى عن ظهر وعرض ثم أشار الى الثانى والثالث فقال

وصحّحوا فعْلةً وفى فعل   وجهان والإعلالُ أولى كالحيل

يعنى أن جمع ما أعل عينه او سكن اذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الالف ولحاق التاء بها اذ بها بعد عن الطرف وذلك نحو عود وعودة وزوج وزوجة واذا كان على وزن فعل ففيه وجهان التصحيح والاعلال والاعلال أولى نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف وجاء أيضا غير معل نحو حاجة وحوج ومن هذا البيت يفهم ان الجمع الذى يجب اعلاله فى البيت الذى قبله يكون فيه الالف بعد الواو لكونه نطق فى هذا البيت بفعل وفعلة بغير الف فعلم ان ماسواهما وهو الاول بالالف وفعلة مفعول بصححوا والواو فى صححوا عائد على العرب ووجهان مبتدأ والخبر فى المجرور قبله والاعلال أولى جملة من مبتدأ وخبر ثم قال

والواوُ لاماً بعد فتحٍ يا انقلبْ   كالمُعطيان يرضَيان

يعنى أن الواو اذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعدا وقبلها فتحة وجب قلبها ياء وشمل قوله لاما ما كانت لواو فيه متطرفة كامثل او بعدها تاء التأنيث نحو المعطاة ومثل ذلك بقوله كالمعطيان يرضيان فالمعطيان اصله المعطوان لانه من غطا يعطو اذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحمل على اسم الفاعل وهو المعطى لان فى اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ماقبل الواو وليس ذلك فى اسم المفعول فحمل عليه ويرضيان اصله يرضوان لانه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحمل على فعل المفعول وهو يرضى لوجود موجب القلب فيه وفهم من تمثيل ان ذلك يكون فى الاسماء والافعال والواو مبتدأ وخبره انقلب ولاما حال من الضمير المستتر فى انقلب ويا حال ايضا من ذلك الضمير وبعد متعلق بانقلب ثم قال

(ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف) يعنى انه يجب ابدال الواو من الالف اذا انضم ماقبلها فان كانت فى موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو ضويرب فى ضارب وان كانت فى موضع يجب فيه سكونها سكنت نحو ضورب فى ضارب ثم قال (ويا كموقن بذا لها اعترف) يعنى انه يجب ابدال الياء واوا كافى موقن اسم فاعل من أيقن اصله ميقن فابدلت الياء فيه واوا لانضمام ماقبلها وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو زيد وهيام وفهم منه أيضا كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو حيض وفهم منه أيضا كون الياء فى المفرد فلو كان فيه الياء الساكنة بعد ضمة جمعا فقد أشار اليه بقوله

قوله نحو ثوب وثياب الخ) وسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض والاصل فيها ثواب وسواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ماقبل الواو فى الجمع وكانت الواو فى الواحد ساكنة ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الالف (قوله وجمع مصدر) فيه نظر لان المراد بالجمع ضد المفرد لا المصدر جمع فالاضافة لادنى ملابسة وشذ فى جمع ثور ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح ولم تقلب واو صوار لانتفاء سكون الواو وانتفاء كونه مصدرا والصوار بالراء اسم للوعاء الذى يجعل فيه المسك أو للقطيع من بقر الوحش والصوان أيضا بالنون اسم الشىء الذى تصان فيه الاشياء (قوله نحو عود وعودة) والعود المسن من الابل والجمع عودة كديمة وديم (قوله نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم) والاصل حول وقوم ودوم لكن لما انكسر ماقبل الواو فى الجمع وكانت فى المفرد معلة بقلبها الفا فى دار وما أشبها وياء فى حيلة وما أشبهه ضعفت فتسلطت الكسرة عليها فقلبت ياء (قوله يرضيان) ضبطه الحطاب بالبناء المجهول فانظر (قوله على فعل المفعول) وحمله على فعل الفاعل أولى والله اعلم (قوله انه يجب ابدال الواو من الالف) أن لم تكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب فانها ترجع لاصلها فتقول نيب (قوله وهيام) الهيام داء يصيب الابل فيشنعها من الرعي

ويكسرُ المضمومُ فى جمعٍ كما ... يُقال هيمٌ عند جمع أهيما

يعنى أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة فى الجمع نحو هيم فى جمع أهيم قلبت الضمة التى قبل الياء كسرة لتصح الياء فهيم أصله هيم نحو أحمر وحمر وإنما لم تقلب الياء واوا لأجل الضمة كما قلبت فى المفرد نحو موقن لان الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف وابدال فاعل بوجب وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبعد متعلق بابدال وكذلك من الف ويا مبتدأ مضاف إلى كموقن وخبره اعترف يجوز أن يكون مفعولا بمضمر ويفسره اعترف وذا إشارة إلى الاعلال المذكور والمضموم مرفوع بيكسر وفى جمع متعلق بيكسر ثم قال

وواواً اثْر الضَّمّ ردَّ اليا متى ... ألفى لام فعلٍ أوْ منْ قبل تا

يعنى أن الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واوا فى ثلاثة مواضع أحدها أن تكون لام فعل نحو قضو أصله قضى لانه من قضى يقضى ونهو لانه من النهية وهو العقل الثانى أن تكون لام اسم مبنى على التأنيث بالتاء نحو مرموة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله

(كتاء بان من رمى كمقدرهْ)

وفهم من المثال لزوم التاء لان مقدرة لا يتجرد من التاء فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك مع التجرد نحو التوانى مصدر توانى أصله توانى على وزن تفاعل لانه نظير تدارك فابدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واوا لانه ليس فى الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة فلو لحقته التاء بقى على اعلاله لعروض التاء نحو تدانية الثالث أن يبنى من الرمى نحو سبعان اسم مكان فتقول رموان لان الالف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم له بحكم المتطرف لانه ألزم للكلمة من تاء التأنيث وهو المنبه عليه بقوله

(كذا اذا كسبُعان صيَّره)

أى كذلك يعل بالقلب إذا صيره من الرمى مثل سبعان ورد فعل أمر والياء مفعول أول برد وواوا مفعول ثان وأثر ظرف متعلق برد ويجوز أن يكون رد فعلا ماضيا مبنيا للمفعول والياء مرفوع به ومتى ألفى شرط ولام فعل مفعول ثان بألفى وفى ألفى ضمير مستتر هو المفعول الاول وهو عائد على اليا وأو من قبل معطوف على لام فعل وتاء مضاف إلى بان والبانى هو الذى يصوغ هذا البناء وإنما أضيفت اليه التاء للملابسة بين الكلمة التى فيها التاء والبانى ومن رمى متعلق ببان وكذلك كمقدرة وكذا متعلق بصيره والهاء فى صيره عائدة على لفظ الرمى المفهوم من رمى وفى صيره ضمير مستتر عائد على بان ثم قال

وان تكنْ عيناً لفعْلى وصفاً ... فذاك بالوْجهيْن عنهمْ يلفى

يعنى إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عينا لوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة وتصحح الياء وأن تبقى الضمة وتبدل الياء واوا لاجل الضمة فتقول فى أنثى الاكيس والاضيق كوسى وكيسى وضوقى وضيقى وفهم من قوله وصفا أنها إذا كانت عينا لفعلى اسما لم يجز فيها الوجهان بل يلزم قلب الياء واوا على الاصل نحو طوبى بمعنى طيب وان تكن شرط وعينا خبر تكن ولفعلى متعلق بتكن ووصفا حال من فعلى وذاك مبتدأ خبره يلفى وبالوجهين فى موضع المفعول الثانى ليلفى وعنهم متعلق بيلفى

(فصلٌ)

من لام فعلى اسماً أتى الواوُ بدلْ ... ياءٍ كتقْوى غالباً جا ذا البدلْ

يعنى ان الياء تبدل غالبا واوا إذا كانت لاما لفعلى اسما بفتح الفاء وسكون العين نحو سروى وفتوى وتقوى الاصل فيه سريا وفتيا وتقيا وانما قلبت وان لم يكن لقلبها موجب لفظى فرقا بين الاسم

(قوله لأجل الضمة) نخف بابدال الضمة كسرة واقرار الياء فان الكسرة أخف من الضمة والياء أخف من الواو اهـ وفى تمثيل سيدى المكودى بهيم نظر لأن الكلام فى المفرد دون الجمع وقوله لأنه من النهيــة) والنهية العقل لأنه ينهى صاحبه عن الوقوع فى الرذائل (قوله وضوقى) وخورى وهى أسماء تفضيل جارية مجرى الأسماء الجامدة (قوله طوبى) اسم مصدر من الطيب وقرىء طيبى لهم مرادى (فصل) (قوله سريا وفتيا وتقيا) لأنها من سريت وفتيت وتقيت

والصفة

والصفة وفهم من قوله اسما انها إذا كانت وصفا لا تبدل نحو خزيا وصديا وأشار بقوله غالبا إلى ماجاء
فى ذلك غير مبدل نحو ريا للرائحة الحسنة وطغيا لولد البقرة الوحشية والواو فاعل بأتى وبدل حال
وهو مضاف إلى ياء وذا فاعل بجا والبدل نعت لذا وغالبا حال ثم قال

بِالعكْس جاء لامُ فعْلَى وَصْفا ... وكونُ قُصْوَى نادِراً لا يخفى

يعنى أن لام فعلى وصفا بضم الفاء إذا كانت واوا أبدلت ياء نحو دنيا وعليا أصلهما دنوى وعلوى
لأنهما من الدنو والعلو وانما أبدلت هنا فرقا بين الاسم والوصف وفهم من قوله وصفا انها إذا
كانت فى الاسم لم تبدل نحو حزوى اسم موضع واشار بقوله وكون قصوى نادرا إلى لغة الحجازيين
فى قصوى والقياس فيه قصيا لانه من باب دنيا وعليا وبنو تميم يقولون قصيا على القياس ولام فعلى
فاعل بجاء ووصفا حال من لام فعلى وكون قصوى مبتدأ ونادرا خبرا لكون وهو مضاف إلى
الاسلا وخبر الكون لايخفى

(فَصل)

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ واوٍ ويا ... واتَّصلا ومِنْ عُروض عرِيا
فياءَ الْواوَ اقْلبنَّ مُدغما ... وشَذَّ مُعْطًى غيرَ ما قدْ رُسِما

يعنى أنه إذا اجتمع فى كلمة واو وياء وسكن أولهما وجب ابدال الواو ياء وادغامها فى الياء وذلك
بشرطين الأول أن يكونا متصلين أى فى كلمة واحدة فلو كان أولهما فى كلمة وثانيهما فى كلمة أخرى لم تبدل
نحو أخو يزيد وبنى واقد وهو المنبه عليه بقوله واتصلا الثانى أن لا يكون اجتماعهما عارضا وشمل صورتين
احداهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو تخفيف قوى والأخرى عروض الحرف نحو الرويا
بتخفيف الهمزة وابدالها واوا وهو المنبه عليه بقوله ومن عروض عريا وكلامه شامل للنوعين وشمل ما استوفى
الشروط صورتين احداهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لأنه من السودد والأخرى تقدم
الواو على الياء نحو مرمى أصله مرموى لأنه اسم مفعول من رمى وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ
وإلى ذلك أشار بقوله وشذ معطى غير ما قد رسما وشمل ثلاث صور احداها ماشذ فيه الابدال لكونه لم
يستوف الشروط كقراءة من قرأ ان كنتم للريا بتشديد الياء الثانية ماشذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط
كقولهم للسنور ضيون الثالثة ماشذ فيه ابدال الياء واوا نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخلة فى
قوله وشذ معطى غير ما قد رسما وان يسكن شرط ومن واو متعلق بالسابق واتصلا معطوف على فعل الشرط
وكذلك عريا والفه للتثنية ومن عروض متعلق بعريا والعروض مصدر عرض والفاء جواب الشرط والواو
مفعول أول باقلبن وياء مفعول ثان ومدغما حال من الضمير المستتر فى اقلبن ومعطى فاعل بشذ
فيه ضمير مستتر وهو المفعول الأول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها قد رسما ثم قال

مِنْ واوٍ أوْ ياءٍ بتحْريكٍ أصِلْ ... ألِفاً ابدلْ بعد فتحٍ مُتَّصلْ

يعنى أنه يجب إبدال الواو والياء المفتوح ماقبلها الفا وذلك بشروط ذكر منها فى هذا البيت شرطين
احدهما أن يكون التحريك أصليا وهو المنبه عليه بقوله أصل واحترز من نحو توم وجيل اصلهما
توأم وجيأل فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يقلبا لأن الحركة عارضة فهى غير أصلية
والثانى أن تكون الواو والياء متصلتين بالفتحة وهو المنبه عليه بقوله بعد فتح متصل وشمل صورتين

(قوله خزيا وصديا) مؤنث خزيان وصديان وخصوا الاسم بالاعلال لانه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل (قوله دنيا وعليا) نحو انا زينا السماء الدنيا وكقولك للمتقين الدرجة العليا والأصل الدنوى والعلوى (قوله حال من لام فعلى) وساغ مجيء الحال منه لكونه كالجزء إذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فيقال بالعكس نحو جاء فعلى ويحسن المعنى

(فصل)

(قوله وجب ابدال الواو ياء) لأنها أثقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما أمكن (قوله نحو مرمى) وطى ولى مصدرا طويت ولويت وأصلهما طوى ولوى فان لم يسكن نحو غيور وجب التصحيح (قوله الثالثة ماشذ فيه ابدال الياء الخ هذا عكس القاعدة وانما لم يدغم غيور لأنه اسم موضع وليس على وجه الفعل (قوله نحو عوى الكلب عوة ونهو عن المنكر والقياس نهى لأن أصله نهوى لأنه فعول من النهى (قوله ومعطى فاعل) أي وشذ لفظ معطى (قوله وجيل) الجيأل هو الضبع

إحداهما أن يكون الفاصل ظاهرا نحو واو وزاى الاخرى أن يكون مقدرا وذلك اذا بنيت مثل علبط من الرمى والغزو فتقول رمى وغزو منقوصا والاصل رميى وغزوو فأعلت الياء والواو الاخيرتان بحذف حركتهما كاعلال سائر المنقوصات ولم تقلب الواو ولا الياء الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الالف لأن الاصل رمايى وغزاوو كعلابط أصله علابط فحذفت الالف تخفيفا وهى مقدرة فمنعت من القلب والفا مفعول بابدال ومن واو متعلق بابدل و بتحريك فى موضع الصفة لواو وياء وأصل فى موضع الصفة لتحريك وبعد متعلق بابدل ثم اعلم أن هذين الشرطين يطردان فى كل واو وياء متحركتين مفتوح ما قبلهما سواء كانا لام الكلمة او غيرها وثم شرط آخر تختلف فيه اللام وغيرها أشار اليه بقوله

إنْ حُرِّكَ التَّالِى وإنْ سكِّنَ كفَّ   إعلالَ غيرِ اللَّام

يعنى أن اعلال الياء والواو بالاعلال المذكور اذا كانا غير لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما نحو قام وباع وانقادوا اختار فان سكن تاليهما منع اعلال غير اللام مطلقا وشمل العين نحو بيان وطويل وغيور وغيرها نحو خورنق وأما اللام ففيها تفصيل أشار اليه بقوله

(وهىَ لا يُكفَ * اعلالها بِساكن غَيْرِ ألف * أوْ ياء التَّشْديدُ فيها قد أُلف)

يعنى أن لام الكلمة اذا كان واوأو ياء متحركتين بعد فتحة وبعدهما ساكن فاما أن يكون الساكن ألفا أو ياء مشددة لو وغيرهما فان كان هما لم يكف الاعلال نحو رموا وغزوا ويخشون ويرضون اصلها رميوا وغزووا ويخشيون ويرضوون فقلبت فى ذلك كله الياء أو الواو ألف ثم حذفت لالتقاء الساكنين وأن كان الساكن ألفا او ياء مشددة كفا الاعلال نحو رميا وغزوا ومعنوى وعلوى وانما لم يكف الساكن اعلال اللام لقربها من الطرف وإنما كفت الالف والياء المشددة اعلالها لانهم لو اعلوا رميا وغزوا الصارى وغزا فيلتبس بفعل الواحد واما نحو علوى فلم تبدل لامه ألفا لانه فى موضع تبدل فيه الالف واوا وإن حرك شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وإن سكن شرط جوابه كف وهى مبتدأ وخبره لا يكف اعلالها وبساكن متعلق بيكف وغير نعت لساكن واو ياء معطوف على الالف والتشديد مبتدأ خبره قد الف والجملة نعت لياء ثم انه قد تعرض للواو والياء المذكورتين اسباب تمنعهما من الاعلال اشار إلى الاول منها بقوله

وصحَّ عين فَعِلٍ وفَعِلا   ذا أفْعلٍ كأغيدِ وأحْولاَ

يعنى ان ما كان من الافعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل يصحح هو مصدره وان كان مستوفيا لشرط الاعلال نحو غيد غيدا وحول حولا وسبب تصحيحهما أن حول وشبهه من افعال الخلق والالوان وقياس الفعل فى ذلك ان يأتى على افعل نحو احول احولالا واعور اعورار فصح عين فعله ومصدره لانهما فى معنى ما لا يعل لعدم الشروط وعين فاعل يصح وذا افعل حال من فعل ثم اشار إلى الثانى فقال

وإنْ يَبنْ تفاعُلٌ منَ افْتعلْ   والعينُ واوٌ سلِمتْ ولم تعلْ

يعنى أن وزن إفتعل من الواوى العين إذا ظهر معنى تفاعل بما يدل على الاشتراك صحح نحو اجتوروا بمعنى تجاوروا وإنما صح مع توفر شروط الاعلال لانه حمل على تفاعل الذى بمعناه وليس فى تفاعل شروط الاعلال وفهم منه أن وزن افتعل اذا لم يبن معنى تفاعل اعل على مقتضى القياس نحو اعتاد وارتاب اصلهما اعتود وارتيب وفهم من قوله أيضا والعين واو أن ما عينه ياء تعل وان ابان معنى تفاعل نحو استافوا أى تضاربوا بالسيوف وإنما اعلت فى ذلك الواو دون الياء لثقل الواو

(قوله مثل علبط) العلابط والعلايط الضخم والعلبطة والعلبطة والعلابط القطيع من الغنم اه من الجوهرى (قوله خورنق) الخورنق اسم قصر بالعراق بناه النعمان الاكبر (قوله نحو علوى الخ) قال الشيخ خالد وما نحو علوى فلا تبدل واوه ألفا لانه يؤدى الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفا لكنها لا تزال فى قلب الى الالف وقلب الى الواو (قوله نحو غيد غيدا الخ) الغيد النعومة يقال امرأة غيد وغادة ايضا اى ناعمة بينة الغيد والاغيد الوسنان المائل العنق اه من الجوهرى ورجل أحول بين الحول وقد حولت عينه واحولت أيضا بتشديد اللام واحولتها أيضا حكاه الكسائى اه من الجوهرى (قوله اجتوروا واشتوروا بمعنى تشاوروا لان حركة التاء بمنزلة السكون (قوله اعتاد) واختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (قوله وانما اعلت الخ) صوابه أن يقول وانما أعلت فى ذلك الياء دون الواو لقرب الياء من الالف فى المخرج بخلاف الواو

في المخرج بخلاف الياء وان بين شرط وتفاعل فاعل بيبن أي يظهر وسلمت جواب الشرط والعين واو مبتدأ وخبر في موضع الحال ولم تعل تتميم لصحة الاستغناء عنه ثم أشار إلى الثالث بقوله

وإنْ لحرفينِ ذا الإعْلالُ اسْتحق ... صُحِّحَ أوَّلٌ وعَكسٌ قدْ يحق

يعني إذا اجتمع في كلمة حرفا علة وكل منهما متحرك مفتوح ماقبله فلا بد من اعلال أحدهما وتصحيح الآخر لئلا يتوالى اعلالان والاحق بالاعلال منهما الثاني لتطرفه وذلك نحو الهوى والحوى والحيا أصلها هوى وحوى وحي فالسبب المانع من اعلال الأول فيها واعلال الثاني وقد يعل الأول ويصح الثاني وعلى ذلك نبه بقوله (وعكس قد يحق) وذلك قولهم راية وطاية وغاية وفهم قلة ذلك من قوله قد يحق وان شرط وذا الاعلال مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق والحرفين متعلق باستحق وصحح جواب الشرط وعكس قد يحق جملة مستأنفة ثم أشار الى الرابع فقال

وعَيْنُ ما آخِرَهُ قدْ زيدَ ما ... يخُصُّ الاسْمَ واجِبٌ أنْ يسْلما

يعني انه يمنع من قلب الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما كونهما عينا فيما آخره زيادة تخص الاسماء لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الأعلال وهو الفعل فصح لذلك وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الالف والنون نحو جولان وألف التأنيث نحو جيدى وصورى وعين مبتدأ وما موصولة وصلتها يخص وواجب خبر مقدم وان يسلما مبتدأ والجملة خبر عين ويجوز ان يكون واجب خبرا عن عين وان يسلما مرفوع بواجب والتقدير وعين مازيد في آخره ما يخص الاسم يجب سلامته ثم قال

وقبلَ با اقْلبْ ميماً النُّونَ إذا ... كانَ مُسكَّناً كمَنْ بتَّ انْبذا

يعني ان النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميما وذلك لمافي النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء وذلك فيما كان من كلمتين ومن كلمة ولذلك مثل بالنوعين فالمنفصل نحو من بت والمتصل نحو انبذا والنون مفعول أول باقلب وميما مفعول ثان وقبل متعلق باقلب واذا ظرف متضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ماتقدم عليه

فصل

لساكنٍ صحَّ انْقُلِ التَّحريكَ مِنْ ... ذي لينٍ آتٍ عيْنَ فعْلٍ كأبِنْ

يعني ان عين الفعل إذا كانت واوا أو ياء وكان ماقبلها ساكنا صحيحا وجب نقل حركة العين الى الساكن قبلها لاستثقال الحركة في حرف العلة وذلك نحو يقوم اصله يقوم بضم الواو فنقلت حركة الواو الى الساكن ويبين أصله يبين فنقلت حركة الياء الى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم ان خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها نحو أبان وأعان اصله أبين وأعون فدخل النقل والقلب فصارا أبان وأعان وفهم من قوله صح ان الساكن إذا كان معتلا لا ينقل اليه نحو بايع وفوق ثم ان هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول في قوله صح وأشار إلى باقيها بقوله

ما لمْ يكنْ فِعلَ تعجُّبٍ ولا ... كأَبْيضَ أوْ أهْوَى بِلامٍ عُلِّلا

شمل فعل التعجب ماأفعله نحو ما أقومه وما ألينه وافعل به نحو أقوم به وألين به وانما صح فيهما بالحمل على أفعل من كذا لانهما من واد واحد واما نحو ابيض فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة الوصل فيقال باض فيلتبس بفاعل من المضاعف نحو باض وأما نحو أهوى مما

(قوله وتفاعل فاعل الخ) قال الشاطبي هو على حذف مضاف تقديره وان بين معنى تفاعل لأن لفظ التفاعل ليس من لفظ الفعل (قوله والحوى) الحوى بالحاء المهملة المفتوحة مصدر حوى إذا اسود لأنه من الحوة وهي سمرة في الشفتين (قوله طاية) الطاية الموضع المرتفع مثل الدكان وغيره وأصله طيية بياءين فأبدلت الأولى (قوله وغاية) أصله غيية (قوله نحو جولان) وشذ الاعلال في داران وماهان والأصل دوران وموهان (قوله حيدى) وحيدى اسم رجل وصورى اسم واد قاله الصغاني وقال المرادي اسم ماء

﴿ فصل لساكن صح انقل الخ ﴾ (قوله نحو يقوم) ويقول ويبيع أصله يقوم ويقول ويبيع (قوله أبان) وأما نحو يخاف مما كان حرف العلة فيه لم يتحرك ما قبله بحركة مجانسة فيدخل في قوله من واوا وياء بتحريك أصل فتقول تحرك حرف العلة في الأصل وانفتح ما قبله في الحال فقلب ألفا (قوله نحو باض) من البضاضة وهي نعومة البشرة

أعلت لامه فلو نقلت فيه الحركة لتوالى عليه الاعلال والتحريك مفعول بانقل ولساكن متعلق بانقل وصح فى موضع النعت لساكن ومن ذى متعلق بانقل وآت نعت لذى وعين فعل حال من الضمير المستتر فى آت وما ظرفية مصدرية أى مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا ثم قال

وَمِثْلُ فعلٍ فى ذا الإِعْلالِ اسْمُ ضَاهَى مُضارِعاً وفيه وَسْمُ

يعنى ان الفعل يشاركه فى وجوب الاعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع فى زيادته لافى وزنه أو فى وزنه لافى زيادته فشمل صورتين الأولى أن تبنى من البيع مثل تحلىء فتقول تبيع وأصله تبيع بسكون الباء فأعل لأنه أشبه الفعل المضارع فى الزيادة وهى التاء وخالفه فى الوزن والثانية نحو مقام اصله مقوم فاشبه المضارع فى الوزن نحو تشرب وخالفه فى الزيادة لأن الميم لاتزاد فى أول المضارع وهذا معنى قوله وفيه وسم أى فيه علامة يمتاز بها عن الفعل وفهم منه أن الإسم اذا كان شبيها بالمضارع فى الوزن والزيادة لم يعل نحو أبيض واسود لأنه لو اعل لالتبس بالفعل اذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه وفهم منه أيضا انه ان لم يشابه المضارع لافى الوزن ولافى الزيادة لم يعل كمكيال ومثل فعل مبتدأ وخبره اسم ويجوز ان يكون اسم مبتدأ وخبره مثل فعل وهو اظهر وفى ذا الاعلال متعلق بمثل وضاهى مضارعا جملة فعلية فى موضع النعت لإسم وفيه وسم نعت بعد نعت وقد فهم من هذا القانون ان نحو مفعل نحو مخيط يعل لأنه اشبه الفعل المضارع فى الوزن دون الزيادة بأنه مثل تعلم بكسر التاء فى لغة فأخرجه بقوله (ومفعل صحح كالمفعال *) يعنى انما صحح مفعل وإن كان ظاهره يقتضى الاعلال لأنه حمل على مفعال بالالف ومفعال لم يشبه الفعل لافى الوزن ولافى الزيادة وذكر كثير من أهل التصريف إنه إنما صحح لأنه مقصور منه فهو هو ثم قال

وأَلِفَ الإِفْعالِ واسْتِفْعالِ أَزِلْ لِذا الإِعْلالِ والتَّا الزَمْ عِوَضْ

يعنى اذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدرا على أفعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لمجانسة الفتحة فيجمع الفان الأولى المنقلبة عن العين والثانية الألف التى كانت بعد العين فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضا من الألف المحذوفة وذلك نحو اجازة واستقامة اصلهما إجواز واستقوام ونظير إجواز من الصحيح اكرام واستقوام استدراك فنقلت حركة العين فيهما الى الساكن قبلها وفعل فيهما ما تقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بأن المحذوف هى الألف الزائدة بقوله والف الافعال واستفعال أزل وهو مذهب سيبويه ثم ان هذه التاء التى هى عوض قد تحذف واليه أشار بقوله

وحذفُها بالنَّقْلِ رُبَّما عرَضْ

يعنى ان هذه التاء التى تلحق عوضا قد تحذف ويقتصر فى حذفها على السماع كقولهم أرى اراء واستفاه استفاها ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة والف الافعال مفعول بأزل ولذا متعلق بأزل والاعلال نعت لذا والتاء مفعول بألزم وعوض حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وحذفها مبتدأ وخبره عرض وبالنقل متعلق بعرض ونادرا حال من الضمير المستتر فى عرض وفى بعض النسخ ربما عرض ثم قال

وما لأَفْعالٍ مِنَ الحذْفِ ومن نقلٍ فمفعولٌ به أيضاً قمِنْ

يعنى

أشبها أكرم فى الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلا لقيل فيهما أباض وأساد فيلتبسان بالفعل لكن الصواب أن يمثل باعلم لأن الكلام فى مشابه المضارع لافى مشابه الماضى (قوله المستحق) فيه نظر لأن هذا المصدر لا يستحق ذلك وانما الاعلال فيه بالحمل على فعله ففى عبارته رحمه الله تعالى مسامحة ونظر لأن نحو اجازة واقامة واستقامة فيه مانع وهو سكون ما بعد أحرف العلة الأول وفى ابن عقيل على التسهيل انه لما نقلت الحركة حذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم قلب حرف العلة ألفا لتحرك ماقبله وما بعده وانفتاحه فى الأصل اه فعلى هذا المصدر يستحق الاعلال من غير احتياج الى الحمل على الفعل اذ ليس فى المصدر مانع حينئذ وحكى أن بعضهم طلب من شيخه الأجازة فقال له لا أعطيك الأجازة حتى تصرف الأجازة (قوله وتلزم حينئذ التاء عوضا) قال ابن غازى وليس كلامه هنا مكررا مع ما فى باب المصدر لاختلاف القصدين (قوله واستفاه استفاها) أصله استفوه يقال استفاه الرجل إذا اشتد اكله اه من مختصر العينى (قوله وما لا فعال من النقل الخ) قال ابن غازى وخص ما لا فعال من النقل ومن حذف احترازا من تعويض التاء

يعنى انه اذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى معتل العين فعل به مافعل بافعال من نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول يعنى بقوله فمفعول ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واوا ولذا أتى بمثالين فقال (نحو مبيع ومصون) فأصل مبيع مبيوع فنقلت حركة الباء إلى الياء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مبيوع فقالوا مبيع وأما مصون فأصله مصوون فنقلت حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التى بعدها وهى واو مفعول وقد يصح كل واحد من النوعين وإلى ذلك أشار بقوله

(وندر * تصحيح ذى الواو وفى ذى اليا اشتهر) يعنى أن ماعينه واو من مفعول قد يصح أن ينطق به على الأصل وذلك قليل كقوله ثوب مصوون وما عينه ياء وهو مشهور وقيل ان تصحيحه لغة بنى تميم ومنه قولهم مبيوع ومخيوط ومن ذلك قول الشاعر

حتى تذكر بيضات وهيجه   يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها الأفعال ومن النقل متعلق بما فى المجرور من معنى الاستقرار ومفعول مبتدأ وخبره قمن وبه متعلق بقمن والجملة فى موقع خبر ما وتصحيح فاعل بندر وهو مضاف لذى على حذف مضاف أى تصحيح الفعل ذى الواو ثم قال

وصحِّحِ المفْعُولَ منْ نحوِ عَدا   وأَعْلِلِ ان لمْ تتحرَّ الأَجْوَدا

يعنى انه إذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى واوى اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحصن الواو بالادغام والاعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدو ومعدى وفهم من قوله ان لم تتحر الأجود ان التصحيح أجود لأن معنى تتحرى تقصد فالمعنى وأعلل إن لم تقصد الأجود فمفهومه انك ان قصدت الأجود لاتعل وفهم منه أن ما كان يائى اللام لايجوز فيه الوجهان بل يلزم الاعلال نحو مرمى أصله مرموى وقد تقدم وجوب اعلاله عند قوله فصل أن يسكن السابق وفهم منه أيضا أن ما كان واوى اللام على فعل لايجوز فيه الوجهان بل يلزم اعلاله نحو مرضى واعراب البيت واضح ثم قال

كذاك ذا وَجْهينِ جا الفعولُ منْ   ذى الواو لامَ جمعٍ أَوْ فردٍ يعنّ

يعنى اذا كان مثال الفعول مما لامه واو جاز فى لامه وجهان الاعلال والتصحيح وذلك فى الجمع نحو عصا وعصو وعصى وفى المفرد عتى عتوا وعتيا الا أن اعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الاعلال ولم ينبه على ذلك الناظم وفى تقديمه الجمع اشعار ما بذلك والفعول فاعل بجا وذا وجهين حال من الفعول ومن ذى متعلق بجا ولام جمع حال من الواو وأو فرد معطوف على جمع ويعن فى موضع نعت لفرد ثم قال

وشاعَ نحوُ نيَّمٍ فى نوَّمِ   ونحوُ نيّامٍ شذوذُهُ نمى

يعنى انه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعا مما عينه واو وجهان التصحيح على الأصل نحو نائم ونوم وقائم وقوم وصائم وصوم والاعلال نحو صيم ونيم لقرب عينه من الطرف وأما فعال بالألف فالوجه فيه التصحيح لبعده

(قوله لغة بنى تميم) وصححوا الياء دون الواو لأن الياء أخف عليهم من الواو (قوله حتى تذكر الخ) حتى للغاية وفاعل تذكر هو الظليم وهو ذكر النعام المذكور فيما قبله والبيضات جمع بيضة ويوم رذاذ كلام اضافى مرفوع على أنه فاعل بهيجه والرذاذ بذالين معجمتين المطر الخفيف والدجن الغزير منه والغيم السحاب (قوله جاز فيه التصحيح) أى حملا على فعل الفاعل ذى الواو فتقول فيه معو وقال ابن غازى يعنى أن فعل الفاعل لم يعل بهذا الاعلال المخصوص وهو قلب الواو ياء وان أعل بقلب الواو ألفا (قوله تحصن الواو بالادغام) ولا يقال يعل قبل الادغام ثم يدغم لأن الادغام سابق على الاعلال اذ هو المعروف (قوله لقربها من الطرف) فيه نظر اذ هى متطرفة فصوابه أن يقول لتطرفها (قوله فهو معدو) أصله معدوو بواوين فاذا صحت ادغمت الواو فى الواو فقط وان أعلت أبدلت الواو الأخيرة ياء وأبدلت الواو الأولى ياء على القاعدة المتقدمة (قوله عصو وعصى الخ) والأصل عصوو وعتوو بواوين فاستثقلوا اجتماع واوين فى الجمع فقلبوا الواو الأخيرة ياء ثم أعلت الأولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء لتصح والتصحيح فيه شاذ لثقله وهو واجب فى المفرد نحو وعتوا عتوا كبيرا قاله ابن هشام وغيره وقد يعل بقلب الواو الأخيرة ياء واعلال الأولى كاعلال طى نحو عتى الشيخ عتيا أى بلغ غاية الكبر (قوله الا أن إعلال الجمع الخ) وقد أشار فى الكافية إلى أن اعلال الجمع أولى وتصحيح المفرد أولى بقوله

ورجح الاعلال فى الجمع وفى   مفرد التصحيح أولى ماقفى

من الطرف نحو صوام ونوام ونيام وقد شذ فى نوام فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قوله

ألا طرقتنا مية بنت منذر ٭ فما ارق النيام إلا كلامها ٭ واعراب البيت واضح

﴿ فصل ﴾

(ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا ٭) يعنى أن الافتعال وما تصرف منه اذا كان فاؤه حرف لين أبدل تاء وأدغم فى تاء الافتعال وشمل قوله ذو اللين الواو نحو اتعد اصله اوتعد والياء نحو اتسر اصله ايتسر لانه من اليسر ولا مدخل للالف هنا لانها لا تكون فاء وانما ابدلوا منها تاء لانهم لو اقروها لتلاعبت بها الحركات فان كانت بعد ضمة قلبت واوا أو بعد فتحة قلبت الفا أو بعد كسرة قلبت ياء فأبدلوا منها حرفا جلدا وهو التاء لانها اقرب حروف الزيادة الى الواو فان كانت فاء الافتعال ياء مبدلة من همزة فقد اشار اليه بقوله (وشذ فى ذى الهمز نحو ائتكلا) يعنى انه قد سمع ابدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ وظاهر تمثيله بائتكلا انه مما سمع فيه الابدال شذوذا والمسموع من ذلك انما هو اتزر أى لبس الازار فينبغى أن يكون المثال راجعا الذى الهمزة لا للبدل وفى كلام بعضهم ما يدل على انه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعا لما أبدل تاء من ذى الهمزة وذو اللين مبتدأ وخبره أبدل وفا حال من ذو اللين وتا مفعول ثان لابدل والمفعول الاول ضمير مستتر يعود على ذو اللين وفى افتعال متعلق بأبدل وفاعل شذ ضمير عائد على الابدال المفهوم من ابدل ثم قال (طاتا افتعال رد إثر مطبق) يعنى انه يجب ابدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد احد حروف الاطباق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو اصطبر واضطرم واطعن واظهر اصلها اصتبر واضترم واطتعن واظتهر فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف لان التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء ثم قال (فى ادان وازدد وادكر دالا بقى) يعنى انه تبدل ايضا تاء الافتعال وفروعه دالا بعد لدال والزاى والذل وقد استوفى مثلها فادان اصله ادتان اذا أخذ الدين فأبدل من التاء ذال وادغمت فيها الدال الأولى وازدد فعل أمر من زاد اصله ازتد فأبدل من التاء دال وادكر فعل أمر من ادكر واصله اذتكر فأبدلت التاء ذالا ثم قلبت الذال دالا وادغمت الدال فى الدال وتا افتعال مبتدأ وخبره رد ورد هو ماض مبنى للمفعول وفى رد ضمير مستتر عائد على تا افتعال وطا مفعول ثان برد ويجوز ان يكون رد فعل أمر وتا افتعال مفعول أول برد وإثر متعلق برد على الوجهين وفى بقى ضمير مستتر عائد على تا افتعال ود لا حال من ذلك الضمير وعبر ببقى عن البدل وفيه بعد

﴿ فصل ﴾

فا أمر أو مضارع من كوعد ٭ إحذف وفى كعدة ذاك اطرد

يعنى أنه يجب حذف فاء الكلمة اذا كانت واوا فى ثلاثة مواضع الأول فعل أمر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف فى الفعل المضارع الثانى المضارع اذا كان على يفعل بفتح الياء وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين ياء وكسرة لازمة وحمل عليه اعد ونعد وتعد وفهم من قوله من كوعد ان الواو تحذف فى الامر والمضارع اذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة نحو وهب يهب فان قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق وفهم منه أيضا أن حذف الواو المذكورة مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحا فلو

(قوله ألا طرقتنا الخ) قائله أبو الغمر الكلابي وهو من الطويل وطرق أتى اهله ليلا والشاهد فى النيام فان اصله النوام بضم النون جمع نائم ﴿فصل﴾ ذو اللين الخ (قوله وما تصرف منه) وهو الماضى والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول (قوله إثر مطبق) سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فيحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى

كان مضموما لم يحذف نحو يوعد مبنيا للمفعول وأن يكون ما بعد الواو مكسورا فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضأ وفهم منه أيضا أن يكون ذلك فى فعل فلو بنيت من الوعد مثل يقطين قلت يوعيد الثالث المصدر من نحو وعد وهو أيضا محمول على الفعل فى الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدرا فلو كان اسما لم يحذف نحو وجهة وفهم منه أيضا ان المصدر إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوقعة وفا أمر مفعول باحذف ومضارع معطوف ثم قال

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِى مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَى مُتَّصِفِ

يعنى أنه اطرد حذف الهمزة من افعل فى الفعل المضارع وفى اسم الفاعل واسم المفعول وهو المعبر عنهما ببنيتى متصف فان اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما فهما بنيتا متصف وكان الاصل أن لاتحذف الهمزة فى ذلك كما لاتحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدحرج وخاصم لكن استثقل اجتماع همزتين فى فعل المتكلم فى نحو أأكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم نكرم وتكرم ويكرم واسم الفاعل واسم المفعول كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع والمراد بافعل الفعل الماضى وحذف مبتدأ وخبره استمر ثم قال

ظِلْتُ وظَلْتُ فى ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلا وقِرْنَ فى اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلا

يعنى ان ظللت بكسر اللام يجوز أن يحذف منه احدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول ظلت وظلت وظاهر النظم ان هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه مسست وفى القياس عليهما خلاف وقوله وقرن فى اقررن وقرن نقلا يعنى انه استعمل هذا التخفيف فى فعل الامر فقيل فيه قرن بكسر القاف وهى قراءة غير نافع وعاصم فى قوله عز وجل وقرن فى بيوتكن وقوله وقرن نقلا أشار به إلى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر ان أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء وكذلك الامر منه فتقول على هذا يقرن فى المضارع وقرن فى الامر وجه قراءة الفتح أنه من قررت بالمكان أقر بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ففعل به ما تقدم فى الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان وظلت مبتدأ وخبره استعملا والالف فيه للتثنيه وفى ظللت متعلق باستعملا وقرن مبتدأ وخبره فى اقررن والتقدير وقرن مقول فى اقررن وقرن نقلا مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون قرن الآخر مبتدأ محذوف الخبر أى وكذلك قرن يعنى أنه استعمل ويكون نقلا جملة فى موضع الحال من قرن المفتوح الفاء أى نقل سماعا فلا يقاس عليه والاول أظهر

﴿الإِدْغامُ﴾

يقال الادغام بسكون الدال مصدر أدغم والادغام بتشديدها مصدر ادغم قيل والادغام بتشديد الدال عبارة البصريين وبالاسكان عبارة الكوفيين وهو فى اللغة الادخال وفى الاصطلاح إدخال حرف فى حرف وهو باب متسع واقتصر منه هنا على إدغام المثلين المتحركين فى كلمة واعلم ان ما اجتمع فيه مثلان فى كلمة على ثلاثة أقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وجائز الوجهين وقد أشار إلى الاول بقوله (أول مثلين محركين فى كلمة أدغم) يعنى انه إذا اجتمع فى كلمة واحدة مثلان متحركان وجب ادغام الاول فى الثانى ويلزم من ذلك تسكين الاول لان المحرك لا يمكن ادغامه إلا بعد تسكينه وشمل نوعين الاول أن يكون قبل المثل الاول متحرك نحو رد وظن أصلهما ردد

(قوله نحو وجهة الخ) اسم للمكان المتوجه اليه لا اسم مصدر التوجه قاله المازنى وغيره وقيل مصدر راجع لشيخ خالد ولابد تهتدى

﴿الادغام﴾

(قوله فى الاصطلاح) وفى شرح التوضيح أنه اصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما فى الآخر وقوله ادخال حرف فى حرف زاد بعضهم لينطق بهما فى كلمة واحدة اه وهى عبارة كوفية وعبارة البصريين الادغام بتشديد الدال اه من مجلس سيدى محمد المرابط

وظنن فسكن المثل الأول وأدغم فى الثانى والاخران يكون قبل المثل الأول ساكن نحو يرد ويظن ومرد أصلها يردد ويظنن ومردد فنقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله وبقى ساكنا فادغم فى المثل الثانى وفهم منه أن أول المثلين إذا كان فى صدر الكلمة نحو ددن لايدغم إذلا يصح الابتداء بالساكن وأول مفعول بادغم ومحركين نعت لمثلين وفى كلمة فى موضع الصفة أيضا لمثلين ويجوز أن يكون متعلقا بادغم والأول أظهر ثم أشار إلى الثانى بقوله

(لا كمِثلِ صُففٍ وذُلُلٍ وكِلَلٍ ولبب * ولا كجسَّس ولا كاخصُصَ أبى ولا كهيْلل)

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان فى كلمة ولايجوز فيها الادغام الأول صفف وهو جمع صفة والصفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضا الكلة الثانى ذلل وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهى ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر الذال من دواب ذلل الثالث كلل جمع كلة والكلة نوع من الثياب معروف الرابع لبب اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شىء والجمع الألباب واللبب أيضا مايشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرحل من الاستئخار واللبب أيضا مااسترق من الرحل الخامس نحو جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشىء إذا لمسه أو من جس الخبر إذا فحص عنه وهو الجاسوس السادس ماكانت فيه حركة ثانى المثلين عارضة نحو اخصص أبى أصله أخصص بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبى السابع ماكان فيه ثانى المثلين زائدا للالحاق نحو هيلل إذا أكثر من قول لاإله إلاالله وهو ملحق بدحرج وإنما امتنع الادغام فى هذا المواضع السبعة لمانع فيها أما الثلاثة الأول فهى مخالفة لوزن الأفعال والادغام أصل فى الأفعال فاظهرت لبعدها عنها وأما الرابع وهو لبب فلخفة الفتحة وفى إظهاره تنبيه على ضعف الادغام فى الأسماء لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام نحو ورد وأما الخامس وهو جسس فانه وان اجتمع فيه مثلان متحركان فالمثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو أدغم المحرك الأول لالتقى ساكنان وأما السادس وهو اخصص أبى فلان الحركة الثانية عارضة لأنها منقولة من الهمزة وأما السابع وهو هيلل فلان ثانى المثلين زائد الالحاق فلو أدغم لخالف الملحق به فى الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب الادغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله وشذ فى الل * ونحوه فك بنقل فقبل) يعنى أنه قد شذ التفكيك فى الفاظ مما يجب إدغامه منها ألل للسقاء إذا تغيرت رائحته وفهم من قوله ونحوه أنه سمع التفكيك فى ألل وذلك وثمانية ألفاظ أخر وهى ذبب الانسان اذا نبت الشعر فى جبينه وصكك الفرس اذا اصطك عرقوباه وضببت الأرض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت العين اذا التصقت ومششت إذا ظهر فى وظيفها نتوء وعززت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها وبحح الرجل إذا كثر فى صوته بحة فهذه الألفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولافى قوله لاكمثل عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أدغم أول مثلين متحركين فى كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لاكمثل هذه الأوزان ويجوز أن تكون لاناهية وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لاتدغم كمثل صفف والكاف فى قوله كمثل زائدة كزيادتها فى قوله عز وجل ليس كمثله شىء وما بعد صفف معطوف عليه وفك فاعل بشذ وبنقل متعلق بفك ثم انتقل إلى القسم الثانى وهو مايجوز فيه التفكيك والادغام فقال

وحيِيَ افكك وادَّغم دونَ حذرْ * كذاك نحوُ تتجلَّى واستترْ

فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الادغام والتفكيك الاول حيى وعيى فمن أدغم نظرا الى أنهما مثلان

متحركان

(قوله لا كمثل صفف) وردد وجدد جمع جدة وكلل وظلل ومدد (قوله كاخصص أبى) واكفف الشر (قوله ولا كهيلل) وقعسس وقردد (قوله صفة السرج) وهو الاديم الذى يضم دفتى السرج من اعلاهما وأسفلهما ودفتا السرج جانباه من الخشب (قوله ثانى المثلين زائد الخ المزيد للالحاق هو الياء من هيلل لا أحد لاميه كذا عند المرادى والمصنف فى شرح الكافية وغيرهما فانظره مع ماهنا فصوابه لانه زيد فيه الياء للالحاق كما عند المرادى

متحركان بحركة لازمة فى كلمة ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها فى الماضى دون المضارع لأن مضارعة يحى قيل والتفكيك فى ذلك أجود وفى تقديمه له فى النظم إشعار بذلك الثانى نحو تتجلى وقياسه الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول اجلى قيل وفيه نظر لأن همزة الوصل لاتدخل على أول المضارع الثالث نحو استتر وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تا آن فهذا أيضا قياسه التفكيك ليبقى ماقبله ساكنا ويجوز ادغامه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فذهب همزة الوصل فيصير ستروحى مفعول بادغم وهو مطلوب أيضا لافكك فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه ونحو مبتدأ وخبره كذلك ثم قال

وما بتاءين ابتدى يقتصر ☆ فيه على تا كتبين العبر

هذا من باب تتجلى وهو الفعل المضارع المجتمع فى أوله تا آن أولاهما للمضارعة والثانية تاء تفعل أو تفاعل نحو تذكر فى تتذكر وتيسر فى تتيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الادغام واجتلاب همزة الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف احدى التاءين والاستغناء بالاخرى عنها ولم يعين المحذوفة وفيه خلاف والمشهور انها الثانية لأن الأولى تدل على معنى المضارعة والحاصل فيما اجتمع فى أوله من المضارع تا آن أنه يجوز فيه عنده ثلاثة اوجه اثباتهما وادغام الأولى فى الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف احداهما وما مبتدأ وهى موصول وصلتها ابتدى وبتاءين متعلق به وخبره قد يقتصر وفيه فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله بيقتصر ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل تا والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفى ثم قال

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَن ☆ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَن

يعنى أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه إذ لايتصور الادغام فى ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم او مخاطب أو مخاطبة أو نون اناث نحو رددت ورددنا ورددت ورددت ورددن وقد مثل ذلك بقوله (نحو حللت ما حللته) اصله قبل اتصال الضمير به حل بالادغام فلما سكنت اللام الاخيرة لاتصال التاء به وجب الفك وفك فعل أمر ومفعوله محذوف أى فك المدغم فيه أو فك الادغام ويحتمل أن يكون فك ماضيا مبنيا للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الادغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه فى موضع رفع على انه مفعول لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدأ والجملة مضاف لها حيث واللام فى لكونه متعلق بفك واقترن فى موضع خبر الكون وبمضمر متعلق باقترن ثم قال (وفى ☆ جزم وشبه الجزم تخيير قفى) يعنى أن المدغم فيه إذا سكن فى جزم نحو لم يرد او شبه الجزم وهو الوقف نحو رد جاز فيه بقاء الادغام والتفكيك نحو لم يردد واردد وانما جعل فعل الأمر شبيها بالمجزوم لأن حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم فى فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل الحجاز والادغام لغة تميم وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالبا نحو ومن يرتدد منكم عن دينه ولا تمنن تستكثر وهو فى القرآن كثير ومما جاء فيه مدغما قوله تعالى ومن يشاق الله فى سورة الحشر عند جميع القراء ومن يرتد منكم فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكوفيين وانما خير الناظم فى الوجهين لأن المتكلم به يجوز له أن يتكلم باللغتين معا لأن العربى الذى لغته التفكيك مخير لأنه لاينطق به الامفككا وكذلك الذى لغته الادغام لاينطق به الامدغما وتخيير مبتدأ وخبره فى جزم وقفى فى موضع النعت لتخيير ومعنى قفى تبع ثم إن ماذكره فى الأمر من جواز الفك والادغام يوهم أن ذلك أيضا جائز فى أفعل فى التعجب لأنه

قوله الرابط بين الصلة) أنظر قوله الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفى والصواب ان الرابط هو الضمير المستتر فى ابتدى

على صيغة الأمر وفى هلم لأنه أمر فى المعنى فاخرجهما بقوله

وفكُّ أَفْعِل فى التَّعجُّب التزمْ   والتزمَ الإدغام أيضاً فى هَلُمّ

يعنى ان أفعل فى التعجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر من جواز الوجهين كما أن هلم أيضا يلتزم ادغامه وأصله هلم فنقلت الضمة الى اللام وأدغمت الميم فى الميم ومعناها أقبل وهى عند أهل الحجاز اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وانما ذكرها الناظم هنا اعتبار اللغة بنى تميم فانها عندهم فعل أمر يتصرف ولذلك يقولون فى التثنية هلما وفى الجمع هلموا * ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به فى الخطبة بقوله مقاصد النحو بها محوية أخبر بذلك فقال

وما بجمعِهِ عنيت قد كملْ   نظماً على جلِّ المهمات اشتملْ

يعنى أن ما عنى به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده واغراضه اشتمل فتم ووفيا بما قصده من إيراده رجاء على وفق قصده ومراده وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها عنيت ويلزم بناؤه للمفعول وبجمعه متعلق بعنيت وقد كمل فى موضع خبر ما ونظما حال من الهاء فى بجمعه واشتمل نعت انظم وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف قوله نظما بصفة أخرى فقال

أحصَى مِنَ الكافِية الخلاصَه   كما اقْتضَى غِنًى بِلا خَصاصَه

يعنى أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية أى معظمها وجلها والخلاصة الصافى غير المشوب بما يكدره وأصله فى السمن يخلص مما يغيره يقول انه هذا النظم أحصى لب الكافية وقوله كما اقتضى غنى بلا خصاصة أى كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهى ضد الغنى عن قولهم اقتضيت الدين اذا أخذته مستوفى فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر غائد على نظما والخلاصة مفعول باحصى والجملة من أحصى فى موضع الصفة لنظما وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالظاء فأنكرت ذلك عليه وقلت له ما معناه وما اعرابه فقال معناه أنه يقول الخلاصة أحظى من الكافية لأن هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره فقلت أل فى الخلاصة لماذا هى فقال للعهد فقلت فقلت له وأى عهد تقدم فى هذا النظم ذكر فيه الخلاصة فقالى لى اجعلها للغلبة فقلت مافيه أل للغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وانما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر انها جمعت الخلاصة من الكافية ثم قلت له ما موضع الجملة فلم يأت بمقنع فقلت له لعلها استئنافية فقال لا يليق أن ينسب ذلك الى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع إلى أنه احصى وإن كتبه بالظاء سهو منه ثم قال

فأحمدُ اللهَ مُصلِّياً على   مُحمَّدٍ خَيْرِ نبيٍّ أُرْسِلا

وآله الغرِّ الكرام البررَهْ   وصَحْبِهِ المنتَخَبين الخيَرَهْ

لما اكمل مراده ختم كتابه بالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه ومصليا حال من الضمير فى احمد وخير نبى بدل من محمد وأرسلا فى موضع نعت لنبى والغر جمع اغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمنتخبين المختارين والخيرة المختارين ايضا وقد صرح الزبيدى بانه مصدر وجعله الجوهرى وصاحب الخلاصة اسما من قولك اختار الله تعالى فعلى ما قاله الزبيدى يكون نعتا للمنتخبين لأن المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع وقد جاء الأخبار به عن المفرد كقولهم محمد صلى الله عليه وسلم خيرة الله من خلقه وخيرة الله ايضا بالتسكين * (قال المؤلف رحمه الله تعالى) * قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والاعراب واستوفينا ما وعدنا به فى اول الكتاب فجاء شرحا مكمل

المقاصد

(قوله وفك افعل) نحو اشد بياض وجوه المتقين واحبب إلى الله تعالى بالمحسنين (قوله هلم) لغة اهل الحجاز هلم للواحد والاثنين والجمع واهل نجد يقولون للاثنين هلما وللجمع هلموا وللمراة هلمى وللنساء هلممن والمعنى فى قوله تعالى هلم شهداءكم هاتو شهداءكم واحضروهم (قوله الخيرة) اسم من الاختيار مثل الفدية من الافتداء والخيرة بفتح الياء بمعنى الخيار والخيار هو الاختيار ومنه يقال له خيار الرؤية ويقال هو اسم من تطير وقيل هما لغتان بمعنى واحد وفى التنزيل ما كان لهم الخيرة اه مصباح والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً

المقاصد مسهل المعانى والفوائد ينتفع به البادى ويستحسنه الشادى موفقا لمارويته موفيا بما أردت من اختصاره وقصدته فالحمد لله على مامنح من التفسير والتسهيل وفتح من التبصير والتكميل فهو حسبي ونعم الوكيل ولاحول ولاقوة إلابالله العظيم

يقول خادم العلم الشريف المصحح ﴿ بمطبعة الحاج مصطفى محمد ﴾

الحمد لله الذى جعل اللسان العربى لأولى الألباب بذكرة * وجلا لباحث الأفكار مرايا من صحفه المنتشرة * وقدم الباحثين فيه وإن تأخرت أيامهم * واختص لعلومه طروسا أودعها الحق على شرط الوفاء أقلامهم * سبحانه جل جلاله دفع فى الدارين قدر من جزم بوحدانيته * وأعلى شأن من نصب نفسه للاشتغال بخدمته وشكر نعمته * فشكرا لمن كل الأفعال له مستقبلها وماضيها * والتصريف فى جميع الشؤون له وحده إذهو مقدرها وقاضيها * والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصدر الفضائل السامية والمخصوص بجوامع الكلم والمعجزة الباهرة الباقية * المنزل عليه محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا * صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين الف الله بين قلوبهم فأصبحوا بنعمته إخوانا ﴿ أما بعد ﴾ فقد تم بحمده تعالى طبع شرح العلامة الإمام، والفهامة الهمام أبى زيد عبد الرحمن بن على المكودى على ألفية الإمام ابن مالك فى النحو والصرف وهو شرح بيان ماغمض فى تركيبه من الاعراب واستجمع فيه كل ماتمتد اليه عين ذوى الألباب * وبالجملة فهو شرح لطيف حاز من الدقة والجزالة كل قدر منيف

وقد تحلت طرره ووشيت غرره بحاشية العلامة المحقق والفهامة المدقق شيخ المشايخ
الكرام ومن عليه المعول فى الكلام الشيخ الملوى رحمه الله وأثابه
رضاه فجاء الكتاب يسر الخاطر ويبهج الناظر وذلك
﴿ بمطبعة الحاج مصطفى محمد ﴾ وقد وافق
التمام أوائل شهر شوال عام ١٣٥٤
من هجرية سيد الأنام عليه
وعلى آله أفضل
الصلاة والسلام
آمين

فهرست شرح العلامة المكودى على ألفية الامام ابن مالك